

(حاشیه المطول حسن چلی)

ناشری

شرکت صحافیہ عثمانیہ مدیری الحاج احمد خلوصی

شرکتی ابتدایت تشکیلدبرو کتب و رسائل عربیہ و ترکیہ غایت صحیح
 و اہون فیثانہ نشر اولندیغی کی لہ الحمد اشوبیک او چیوز سکر سہ سی
 دخی (حاشیہ المطول حسن چلی) نام کتابک تصحیح اہتمام
 ایلہ طبعہ موفق اولنوب بیک دیوزیتوسی حکاکلر ارقہ زقاغندہ
 (۲ و ۴) نومرولی مغازہ اولوب شعبہ لرندن برنجی شعبہ سی
 حکاکلردہ (۳) نومرولی دکاندہ و ایکنجی شعبہ سی از میردہ افیدہ
 جیلر ایچندہ بککری زادہ حافظ احمد طلعت افندینک (۱۶) نومرولی بحالہ
 دکاندہ و او چنجی شعبہ سی قونیہ دہ صوفی زادہ محمد رضا افند
 دکاندہ و در دنجی شعبہ سی طر برونہ سپاہی بازارندہ کائن صحافی
 موسی افندینک دکاندہ و بار طیندہ احسانہ جادہ سندہ قرہ قاش زادہ
 ابراہیم رحی افندینک دکاندہ کزلک و مصارفات نقلیہ سی ضم ایلہ
 استانبول فیثانہ صائقدہ در و سلانیکدہ دخی استانبول چار شوسندہ
 مصطفی صدق افندینک دکاندہ صائقدہ در



ور سعادت

(معارف نظارت جلیلہ سنک رخصت رسمیه سیلہ سلطان)
 (بایزید جامع شریفی کتب خانہ سی تختندہ شرکت صحافیہ)
 (عثمانیہ نک ۸۷ نومرولی مطبعہ سندہ طبع)
 (اولتشدیر)

(حاشية المطول الحسن جلبي)

بسم الله الرحمن الرحيم

الذي شرح صدور ارباب الازهان * لايضاح معاني الكلم ببديع
ونور قلوب اصحاب التحقيق والتميان * لتزوير مباني الحكم باقوى
ن * اطيب نسيم هب على مشام قلوب العالمين نسيم توحيده *
واعذب تسليم صب على عطاش عقول العالمين تسليم نجيده * فسبحانه
من حكيم دبر امور عبادته على طبق مقتضى الحال * وتلاشى دون احصاء
آلآة لسان التفصيل والاجال * والصلوة والسلام الايمان الاكلان *
على السيد المستل من سلالة بني عدنان * المبعوث بكتاب اعجز بلاغته
مصافح خطباء فطحان * محمد سيد الاخبار قاطبة ومظهر الكل من الطاف
الرحمن * لولا جناب حبيب الله ما برزت في الكون سلسلة خفت بإمكان * عليه
سلام الله ماسح وابل ورنحت ربح شوق عذبة البان * وعلى آله واصحابه
رمة حدقة الفصاحة والبيان * وحاة طرق الهداية والتميان * الذين هم
بدور معالم الدين وشموس عوالم الايمان * ما خضلت حدود رياض الحزن
بالنهان * وبعد * اعلوا معاشر طلاب اليقين * سلام عليكم لا تنبغي
الجاهلين * ان اقصى معارج كالات نوع الانسان * على ما طبق عليه
ابناء كل زمان * هو التحلي باصناف العلوم وانواع العرفان * والاحاطة بما
فيها من النكت بالافتقان * فانها اشرف ما يستشرفه همم الامم * وارفع

(ما يرفعه)

ما يرفع الامم على القمم * وان فن البلاغة من بينها محتو على اسباب
النجاح * ومنطو على قواعد الفلاح * اذ غايته الفوز بالسعادة العظمى *
من التصديق باعجاز كلام الله * ونهايته الوصول الى الدولة
الكبرى * من الاذعان بنبوة رسول الله (وقد صنف فيه كتب تروح
بمطالعها الارواح * ولا كالشرح المشهور لتلخيص المفتاح * فانه كتاب
اعترف بسمو منزلته الحاسدون * واذعن لعلو مرتبة المعاندون * وكيف
لا وقد انطوى على زبدة نتائج انظار المتقدمين * واحتوى على خلاصة
ابكار افكار المتأخرين * وهو كالشمس لا يخفى قدره بكل مكان * ولذا سار به كره
الركبان * والله درمن قال وحبر المقال * ما صنف الناس في علم وما جعوا *
مثل المطول في ضبط و ايجاز * ولو ادعى قصبات السبق صاحبه * كفى له
آية دلت باعجاز وفضلاء الدهور بعد الفاضل المحشى وان مدوا اعناق
الهمم اليه وسودوا وجوه الاوراق للحواشي عليه * الا انهم لم يأتوا بما فيه شفاء
لعليل اورواء لعليل * ففهم من يمنع نارة وبراء صوابا * ورد اخرى ويحاله
جوابا * و سجدوا اذا كشفنا عن وجهه غطاء * كمراب بقية يحسبه
الظمان ماء * ومنهم من هو كانه طبع على اللغاء * او جبل طينه من المرء
* فزج الشهد بالسم واكل الشـمير و ذموسهم * ومنهم من حجد الصباح
اذا بدا * من بعدما انتشرت له الاضواء * ما دل ان الشمس ليس بطالع
بل ان عينا انكرت عياء * واما الفاضل المحشى فانه وان كان ممن لاشق
غبار * ولا يخفى على احد مقداره * وكان هو والشارح المحقق كتومين
راضعا بلبان * ورتعان كلاء العلوم في عشب اخصب من نعمان * جزاهما
الله عنا بالاحسان * وبوأهما اعلى غرفات الجنان * الا انه لم يبد الا القليل
من السبيل * ولم يعد غير العليل من الرعيل * هذا واني مذحني بالعروج
الى اقصى مدارج الفضائل * على ارتضاع اخلاف تحقيقات الاواخر
و الاوائل * و كنت احرك الهممة الى استقصاء فوائده * فلقى
الرغبة في ان اوفى كيلي من فرائده * تائقا الى استطلاع طلوع بدايع رموزه
توق القليل الى ماء صداء مشوقا الى استكشاف كنوزه * شوق العليل
الى العافية والشفاء * تفوقا لاستثبات حقايقه * اقلوبى الجهود متخطيا
في درك دقايقه * كل حده من الجلد معهود حائما حول حياه من فطرها
* الى ان فزت من ماريته بقرطها * فوقفت على غشه وسميته * وعرفت
اي على كل حال انتهى

قوله الى ان فزت من
ماريته بقرطها كانه
اشارة الى قول الشاعر
في وصف الديك * كان
نوشروان اعلاء ناجه
* وناطت عليه كف
مارية القرط * سى حلة
الطاووس حسن
لباسه * ولم يكفه حتى
مشى المشية البطا *
البيت لمحمد بن معن
ابن صماح المشعوت
بالعصم من قصيدة
يمدح بها ابا القاسم
الاسعد بن بليطة ذكره
ابن خلكان في تاريخه
في ترجمة محمد المذكور *
في القاسموس ومارية
بنت ارقم او ظالم كان في
قرطها مائتا دينار او
جوهرة قوم باربعين الف
دينار او كان فيهما اذرتان
كبضتي الحمامة لم ير
مثلهما فاهدتهما الى
الكعبة قليل في المثل
خذه ولو بقرطى مارية
اي على كل حال انتهى

ما يتلقف الملقى من يمينه * وقد كنت قدما علفت على بعض أبحاث
 الفصاحة و البلاغة النموذج بما استفدت من الأفاضل * والنقطة من
 كلام الأوائل * أوسمح به الخطر القاتر * وسخ للنظر القاصر * فافاض
 منصفوا أخواننا في الاستغراب * وقالوا ان هذا لشيء عجيب * ووضعوا
 ما كتبته على الرأس والعين * ورأوا اتمامه على فرض العين لكن لم اجد
 نفسي لذلك حركة نشيطة * بل حردة مستبشرة لا لعجز في شأنه * ووقصور
 في بيانه * كيف والبيان انا ابو عذره * ومقتضب حلوه ومره * بل لما ارى
 عليه طباع انشاء الزمان من الميل الى اللدد والعناد * وظهور البغي بينهم
 والفساد * فان اجلهم بل كلهم لم يتخلوا بحلى الخواص على الاصناف
 * فبحلوا بانوار الهدايات بل اتسموا اتسام العوام بسمة الاعتساف * فناهوا
 في عمادات العوايات اما الخيام فانها كخيابهم * وارى نساء الحى غير نساها *
 ولان هذا العلم قد نضب مأؤه * وانقص رواؤه * واتخذ ظهريا * وصار
 طلبه شيئا فريا * لم يبق من اوطانه الادمنة لم يتكلم من ام اوفى * ولا يرى
 من سكانه الا خرب ببلدح عجي (نظم) ابن الذين عهدتهم من سادة غرروا بن
 اولئك الاقوام * عفت الديار وزال عنها اهلها * فكأنها وكأنهم احلام
 * وكلما كررت المدافعة مرة بعد اخرى * لاشتمالى بما هوهم واحرى تواتر
 منهم الالتماس و السؤال * ولم يبق للطل والمدافعة متسع ومجال * فاجبتهم
 الى سؤالهم وتابع الخطوب بقتضى الاجام * واخذت في تحرير ما سخر لى
 * وتوزع القلب بمنع الاقدام * ولا معنى من الاذكياء من يمد * ولا من
 الاصحاب من يمنع ويرد * مفرغا ما جمعت في قالب الحسن والكمال * موجها
 مقاصد الكتاب التوجيه الذى هو السحر الحلال * في عالم القبل والقال * مستندا
 من روحانية الاسلاف الكرام * بواهم الله واما دار السلام * مقتبسا
 من انوارهم * مستضيئا من اشعة اقارهم (بيت) كالبحر يسقيه السحاب
 وماله فضل عليه لانه من مائه * وظنى ان لا بعد هذا عيبا بين الانام * فانه
 ليس اول قارورة كسرت في الاسلام * ولا اعتراض على من ملك القلم *
 والمداد في تحرير ما يقصوبه الصلاح لا الفساد * على ان خلوا الزمان
 عن هدير شقا شق المهرة الاعلام * هو الذى جرأت على هذا المرام
 (وقد شرطت على نفسي ان لا اعبد ذكر ماحقة الفاضل المحشى خوفا
 من الاملال * الا ان يكون محل بحث واشكال * وان اشير الى ما وقع لسائر

ارباب الحواشي من وجوه الاختلال * بعذر بالضرورة اليه وعيني * وفي
 المثل لو ذات سوار الطمئني وانا لانقل من كتب الاسلاف * مثل دلائل الاعجاز
 والكشاف * الامارئة فيها بعيني * ومن انكر فالرجوع اليها بينه وبينى *
 وسحمد الغائض في لججه والساير في شجوه * ما ودعته من فرأى الفوائد *
 وهدت فيه من موأد العوائد * وان كان ذو عيب في ريب فليأت بحديث
 مثله او ليبد بغيظه في جهله * فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو
 الفضل العظيم (ولما اتفق تمامه وفص بالاختتام ختامه طرزت ديباجته باسم
 من صعد سماء الاقبال * وخضعت لدولته القاهرة اعناق الصناديد والاقبال *
 رافع العراة قاع الطغاة حامي حوزة الاسلام بالصارم الصمصام ماحي نقوش
 البغي عن صفحات الايام حاوت اوراقه غياهب الضلال تقريدا صلبت حرمة
 البراق مسير تقاع الردى على رؤس العدى بحوافر سلب عرمة النباقي مرغم
 نوف الفراعين معقق تيجان الخواقين مستفيد ارباب الالباب معد العصب
 العرصات فرات الرقاب رافع رايات العلم والكمال بعد انتكاسها معمر رباع
 الفضل والافضال غب اندراسها سلطان سلاطين العالم المقيد برقة رقة
 ولاة الامم من طوائف العرب والعجم ملك بريك شيوخ منزل قدره زهر
 الكواكب منه صف نعاله كهف الهدى ليث المجامع ماله حان اذا دعت
 الملوك نزال وله موقف جة يعلو بها دين الآله القادر المتعال نفس فراقم
 اغر سميدع عم الورى بالفضل وهو الامام المستضى * بحوده من في ظلام
 تشتت الاحوال سلطان الخافقين محمد في جلة الاسماء والافعال لازال منشور
 الهدى منصوره ماسح وسمى على الاطلاع وما هو الاحضرة السلطان
 الاعظم والخاقان العظيم الاكرم ناصب رايات الفضل على قبة القبلة
 الخضراء * وما سح آيات البذل على جهة الاكيل والجوزاء ملجأ سلاطين
 العالم بالاستحقاق مفخر اساطين الملوك في الآفاق الملك المنصور المؤيد
 ابو الفتح سلطان محمد خلد الله سبحانه مقرونا بالعدل سلطانه واقاض
 على العالمين بره واحسانه وايد لواء خلافته معقودا بالعود وربط اطناب خيام
 سلطنته بادناد الخلود وهذا دعاء فيه للخلق راحة وامن من الافات والنكبات
 الفتنة وانا مرید بجمعه لاداء شكر البعض من آله ما فاقنى احسانه لكننى
 استجلب الاضعاف من نعمائه فان روحه فنلت من محض الطافه الجليلة
 وعين الرضا عن كل عيب كله والافن فلة بضاعتى وفاساة صناعتى

والمأمول من الاذكياء المتخلين بجلى الانصاف * المتخلين عن رذيلتي البغي
والاعتساف * اذا عثروا على شيء زلت فيه القدم او طغى به القلم ان يستحضروا
ان لكل جواد كيوهة ولكل صارم ثبوته وان من صنّف فقد استهدف (بيت) ومن
اذا الذي يرضى سبحانه كلها كفى المرء بلان تعد معانيه * على اني اقول (بيت)
ان الناس غطا اني تعطيت عنهم * وان بحثوا عنى فبهم مباحث * والمسئول
من جانب الجلال القياض لارفع النوال ان ينفع به المحصلين ويجعله ذخرا
ليوم الدين وانه ولي الحسنات وفيض الخيرات وهو حسبي ونعم الوكيل
(الهناء حقايق المعاني ودقائق البيان) الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في
هذا المقام معناه الالفوى ٦ وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفى اعنى
القاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف ٩ وبحقايق المعاني
مسائل الفن الاول اما يحتمل الحقيقة على المعنى الالفوى الذى نذكره واما حلها
على ما به الشيء هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسأله وعدد
الموضوع وسائر المبادئ جزأ منه مسأله فجمع الحقايق لا يساعده لان حقيقة
العلم جميع مسأله لاجمع منها البناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الزمان
وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسائل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر
ان العالم بجميع ماسواه عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسائل واذا
استنبط فالعالم به وبماسواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقته باعتبار المحل
تسبب ظاهر ودقائق البيان مسائل الفن الثانى من ذق الشيء * صار دقيقا اى
غامضا واصل الدقة ضد الغلظة وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان
لا علم بالمعاني وعلم البيان الا ان يحتمل على حذف ما هو المضاف فى الاصل
كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقائق بالبيان
ما سيأتى فى مفتتح الفن الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعاني
وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه (ان قلت فلم يذكر
البديع على نحو ذكره القين الآخرين) اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد
بشأنه لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجى ان بعضهم يسمى
البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا
واشار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب اولان وجوه تحسين
الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست فى المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق

من ان الالهام القاء
الشيء من الخير في القلب
بطريق الفيض وجهين
الاول ان قيد قوله من
الخير لاجراء الوسوسة
كما زعمه لا يحتاج اليه
لان الفيض فعل فاعل
يقول دائما لا لغرض
ولا لغرض وهذا يشعر
بالاعطاء بطريق الفيض
والاحسان فيخرج
الوسوسة به الثانى ان
خروج الحدس منه بناء
على ما زعمه من ان الحدس
من جانب الطالب
المستفيض بخلاف
الالهام فانه من جانب
الفيض غير ظاهر
لان الالتقاء كما تصور من
جانب الفيض كذلك
يتصور من جانب
الطالب المستفيض
اذ يقال القيت هذا الشيء
فى قلبي اى اخطرت
الاهم الا ان يدعى تبادر
التغاير
٩ الموج الى التكلف
هو ان عامة مسائل
القين نظرية يحصل ٢

٢ يخلق الله تعالى عادة
 لكن بعد النظر الصحيح
 لا بالالهام المصطلح
 وذلك التكلف اما
 اعتبار تغليب الاقل او
 تشبيه اعلام مسائلها
 بالالهام في احتياج
 المتعلق الى مزيد تيقظ
 وكال ذكاء بناء على
 ما صرح به صدر الافاضل
 في شرح المقامات وغيره
 من ان الالهام القاء
 ما يخطر في العاقل فيفهمه
 باسمع ما يمكن ولذا
 يقال فلان ملهم اذا كان
 يعرف بمزيد تيقظ وكال
 ذكاء ثم اطلق اسم المشبه به
 وهو الالهام عليه
 استعارة تصريحية
 او تشبيه مسائل العاقل
 بالملهمات في احتياجها
 الى ما ذكر استعارة
 بالكناية واثبات الالهام
 لها استعارة تصريحية
 مراد به افهامها كما قيل
 في بقضون عهد الله اذ
 التخييل المحض لا يناسب
 مقام الحمد كالا يخفى
 ولما كان هذا التكلف ٧

المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حق
 الشيء لو حققته وبالبين ما به يظهر تلك الصور اعني المنطق العرب
 عماني الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اى ظهر ولهذا افرد
 مع ان اضافة الدقائق اليه بانية ثم جعل اسما لمسا به يبين كالاتلف لمسا بلفظ
 فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني اشارة الى استفاضته من الله تعالى
 والهام دقايق البيان الى افاضته لطالبيين فيناسب مقتضى التأليف اشد المناسبة
 ثم وجه التخصيص حينئذ الاشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة
 لو ضوح الدلالة وخفاؤها من حيث دلالتها على معانيها اظهر
 من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي وان جاز هو ايضا
 وذلك واضح (وخصصنا بدواعي الايدى وروايع الاحسان) الاصل في لفظ
 التخصيص والخصوص وما يفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على
 المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اى المال دون غيره
 لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد هنا
 كافي قوله تعالى يخص رجته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التمييز
 والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والفرق
 بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني لم يرديه الا المعنى الواحد واما في صورة
 التضمين فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ آخر
 محذوف دل عليه ذكر ما هو من متعلقاته كـ لا يلزم الجمع بين الحقيقة
 والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بعكس فان قلت
 اذا كان المعنى الآخر مدلولاً عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف
 قيل انه يضمن اياه قلت لما كان مناسبته المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته
 قريبة على اعتباره كانه جعل في ضمنه والبدايع جمع بدیعة بمعنى
 غريبة والايادى جمع الايدى وهى جمع اليد وهى الجارحة المخصوصة
 يستعمل في النعمة مجازا مرسل من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة
 الفاعلية او الصورية على المعلول وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد
 بمعنى الجارحة يجمع على الايدى وبمعنى النعمة على الايدى يرد عليه
 ان اصل يدي ولما كان على وزن فعل لم يجمع على افعال ثم الشايع
 استعمال الايدى في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو ابن الاعلاء
 وقال الا خفش قد بعكس وفي شرح الشريف اللفتاح ان الايدى حقيقة

عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروابع اما جمع رابعة من الروع
بمعنى الاعجاب يقال راعى الشيء اى اعجبني او من الربع وهو النماء والزيادة
فكأنه مبنى على تأويل كل احسان بالعطية لما سئد كرم ان الاضافة بيانية
واما جمع رابع اجرائه مجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء ان فاعلا
صفة اذا كان في غير ذوى العقول يجمع على فواعل الاثنية احرف
جاءت نوادر وهى فارس وفوارس وهالك وهالك وناكس وناكس فانها
للعقلاء جمعت على هذه الجمع والاضافة في الموضعين بيانية بمعنى من كما في جرد
قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للجمع مع وقوع المصدر
على القليل والكثير (اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال)
الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ماهى عليه في نفس الامر
والعمل على وفق الصواب والبناء للسببية والنظام في الاصل ما ينظم
به الاولو والمراد ههنا ما ينظم به امور العالم والوفق من الموافقة يقال
حلوته وفق عباله اى لها بن قدر كفايتهم لافضل فيه والحال هو الامر
والشان او الحاضر من الزمان واللام فيه بغنى غناء الاضافة او عوض
عن المضاف اليه على اخلاف الرايين ثم هذه الجملة اعنى اتقن بحكمته
اماسة ينافى جوابا عن سؤال نشأ من الكلام السابق كأنه قيل لم الهمنا
حقائق المعانى وتوجد الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان
يقضى الهمام حقائق المعانى ودقائق البيان كما لا يخفى او بدل من الهمما
بدل الاشتمال ٦ على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم
السقوط كما سيأتى ان شاء الله تعالى فترك العطف ٧ على الاول لكونها
كالمتصلة بما قبلها ففصلت فصل الجواب عن السؤال وعلى الثانى لكمال
الاتصال بينهما فكأنه لا احتياج الى العاطف لاقتضائه المغايرة المتفقرة
الى الربط لكن يخدم هذا الوجه ما سئد كره في آخر احوال متعلقات الفعل
من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البديل على العطف بالحرف هذا
ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة ٤ صلة بعد الصلة وترك العطف
لئلا يشعر بالبعبة المخلة بالمقصود اعنى كون كل من الامرين محمودا عليه
بالاستقلال (واورد برأفته فرق الانام في طرق الانعام والافضال)
الابراد الادخال يقال اورده فورداى ادخله فدخل وفي القاموس الورود
الاشراف على الماء سواء دخله او لم يدخله والرافة الرحمة كذا في المجمل
وفي الصحاح الرافة اشد الرحمة واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة

مقبولا بحسب الصناعة
لم يوده مطلقا بل قال
الاقترب الى القهم آه
٦ من وقوع بدل الاشتمال
في الجملة ومن انه يكفي في
بدل الاشتمال الملائمة بغير
الكسبة والجزئية واما
اذا اشترط فيه كون
المبدل منه متقاصبا
للبدل ومشوقا اليه
اجالا كما استطلع عليه
فيما سيأتى فقله يكون بدل
الغلط

٧ وقيل انما ترك العطف
لان الاتقان ليس بما
يخطر بالبال غالبا عند
احضار الالهام
والتخصيص قال العلامة
في شرح المفتاح بشرط
في حسن العطف بالواو
فيما اذا كان له محل من
الاعراب الخطور بالبال
عرفا

٤ اشار الى مثله الشارح
في حواشى الكشف
في قوله تعالى فاتقوا
النار التى وقودها
الناس والحجارة اعدت
للكافرين (وصاحب
الكشاف في قوله تعالى
(مثل الجنة التى وعد

٧ فيه إجماع إلى قصور ما ذكره القاضي في سورة البقرة من أن تقديم الرؤف على الرحيم مع أن الأول أبغ محافضة على القواصل الأبرى إلى قوله تعالى في سورة النحل (إن ربكم لرؤف رحيم) مع أن القواصل هناك نونية على أن رعاية جانب المعنى أهم من رعاية جانب اللفظ

٨ لما ثبت مجيء نبأ لم يخرج إلى جعل النبي بمعنى النبي كما يتوهم من كلام المواقف وقطع به الآمدى مع أن فعلا بمعنى مفعول ليس يثبت كما فصل في شرح الكشاف

٩ فإن قلت العلم بعليته يتوقف على عدم وقوعه وصفاً بلا تأويل وبالعكس فيدور قلت الدليل على التأويل في الآية الكريمة ليس عليه بل هو أن اسم الإشارة لا يوصف إلا بأحد الأمرين فلا دور

من القرآن المجيد مع اطراد تقديم الأول على الثاني بعدهما ٧ فالأنسب لنظم القرآن ما نقله الامام الرازي عن القفال من أن الرأفة مبالغة في رجة مخصوصة وفي دفع المكروه وإزالة الضرر فذكر الرجة بعدها ليكون أعم واشمل والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والآنم اسم جمع بمعنى الانامي وقال الامام الزبيدي الآنم الخلق قال ويجوز الانيم وقال الامام الواحدي قال الليث الآنم ما على ظهر الأرض من جميع الخلق والافضال الاحسان وازدادة الطرق إلى الانعام من قبيل اضافة المشبهة إلى المشبه كما في لجين الماء اولامية تشبيهها بالفضائل المشتمل على الطرق (والصلوة على نبيه محمد) النبي ٩ فعيل بمعنى فاعل من النبأ بسكون الباء وهو الاخبار يقال نبأ ونبأ ونبأ أى اخبر وجمعه نبأء كعلماء كما في قوله يا خاتم النبأء انك مرسل وجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبى على وزن نبيع ذكره الجوهري ونبي ايضا نص عليه سيبويه واقتضاه القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة وهي ما ارتفع من الأرض كذا في الصحاح ومنه يقال نبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بسان لنيه لاصفة له لتصريحهم بأن العلم نعت ولا نعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب انفاع اسم الله صفة لاسم الإشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تأويله بالمعروف باللام كالمستحق للعبادة والافتحيز نعت اسم الإشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الأمرين في مفصله وايضا صرح في أوائل الكشاف بأن هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علمية ٦ ثم البدلية وان يجوز وها في قوله تعالى ذكر رجة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقى الاصلى ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس (خير من نبع) صفة لمحمد لانيه واللقدم على عطف البيان كما هو القاتون والنوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلاث في عين المضارع نبوا أى خرج والنبوع عين الماء (والضئضئ) الاصل وكذا الضوء ضوء واليؤبؤ وعن بعضهم ضئضئ على وزن قنديل (والكرم) اثار الغير بالخير (والسماحة) الجود والنبوغ الغين المعجمة الظهور (والدوحة) الشجرة العظيمة من أى شجر كان والجمع دوح (والاسن) بالتحريك الفصاحة وقد اسن بالكسر

فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الأنباري اللسن الفصاحة في الشر ولا يقال ذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في ضئضي الكرم ودوحة اللسن لامية ان اريد بالمضافين آدم و ابراهيم واسماعيل عليهم السلام وبائية ان قصد المبالغة (تلا لاء) اي ابع (والغرة) في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف (والحق) على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء بجعله اصلا في التحقيق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصل للصدق وهو الانباء عن النبي على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول عليه السلام لكن كمال وضوحه انما هو بروايات الآل والاصحاب وارايم واجاماتهم ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام لمطية توصل رايها الى المرام واثبت له لازم المشبهة اعني الغرة والغرة ما يلزم معناها الحقيق اعني التلاؤ (والاشراق) الاضافة (والدين) وضع الهي سابق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه سبحانه والى النبي عليه السلام لظهوره منه والى الأئمة لتدبيرهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح في شرح التلخيص الجامع (والاضمحلال) الزوال والانكشاف (والدجي) جمع دجبة وهي الظلمة (والباطل) خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه باليل (والهمهان) الاضاءة (والنور) كيفية طاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واثم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عارض وقد يقال ينبغي ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الآية وانت خير بان هذا انما يتجه اذا لم يكن معنى النور في الآية الكريمة النور وقد حمله اهل التفسير على ذلك (واليقين) العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين اثنان العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال

ذكر الشريف في حاشية المطالع ان الكرم هو السماحة فعلى هذا هما مترادفان وجوز البعض ان يراد باحدهما الملكة وبالاخر الاثار وبالاول الجلي وبالاخر الكسبي ولا يخفى انه تعسف

ن

وفيه بحث اذ يشكل بقوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من لطايف المذكورة في الاولى فتأمل واستخرج (و بعد) من نظرف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منوياً حذف منه اما وجعل الواو مكانها ٧ روما للاختصار مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعده والعامل حيثئذ في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم اما والعامل فيه ما يفهم من السياق مثل اقول او اعلم (واحق) بمعنى البق (والاستحباب) الاستحقاق (والتحلي) التزين والاتصاف والمراد (بالعلوم والمعارف) التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفسيرى (والتصدى) التعرض للشيء بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدى للاحاطة بما يتبعه اعنى تحصيلها او الاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاجرام كما ظن لانه وان كان فضيلة بالنسبة الى الاجرام الا ان ادعاء كونه اسبق الفضائل في استحباب التعظيم مع ان المراد السبق بالشرف بعيد جدا الا ان يحمل على المبالغة فان قلت كيف جاز عطف التصدى وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعنى واسبقها على التحلى وهو خبر عن المعطوف عليه اعنى احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من الاخرين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر لا من الالباس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف وهو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه زيد وفي اخوه عمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتأخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق الواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتأكيد لصوق الخبر بالخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذى هو مآل المعنى لا ينافى القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا اعتبار المذكور بالنسبة اليه (والصناعة) في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل البتة ام لا والاول هو المعنى بالصناعة في عرف العامة ٦ وقديما كل علم مارسه الرجل حتى صار كالخرفه له يسمى صناعة له (والنكت) جمع النكتة وهى الدقيقة سميت بذلك لتأثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب فآثر فيها

٧ فلا يجوز الجمع بينهما
واما ما وقع في عبارة
المفتاح من قوله واما بعد
فان خلاصة الاصلين آه
فذلك فذلك لكما سبق
وضبطه اجمال بعد
بيان تفصيل وما نحن فيه
من قبيل الاقتضاب كما
سيجئ في آخر البديع
فالفرق ظاهر سدد

٦ فان قلت فلم يقال صناعة
الكلام مع عدم تعلقه
بكيفية العمل اصلا قلت
ذلك علم التشبيه لانه لدقته
وغوضه لا يحصل الا
بمناظرات شاقة و
مراجعات متطاولة ومن
سمى كلافه تعلق بالعمل
كالصناعة نسجه

بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا
ويقال لها اللطيفة اذا كان تأثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط
(الاسماعيل البيان) لالتي جنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله
سوى او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا ما مجرور وعلى انه مضاف اليه وما زائدة
كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة
اي لا مثل شيء علم البيان وما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت
ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة
حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى على انه يقدح في
اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم بأبونه وعلى الوجهين فحركة
السي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تميز ان كان
نكرة لان ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفحة بناءة مثلها في لارجل
* وقبل على الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من
الانداسى وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم
البيان موجود من العلوم فان التحلى بحقيقته احق بالتقديم من التحلى
بحقايقه غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سى عن الاضافة من غير عوض
قيل ويلزم كون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب
على انه يحتمل ان يكون قد رجع الى قول سيويه في لارجل قائم من ان ارتقاء
الخبر بما كان مرتفعاه لابلالنافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف
منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تقتو
تدكر اى لا تقتو لكن ذكر البلى في شرح التلخيص الجامع الكبير ان استعمال
سما بلالا لانظيره في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها
وقد يقال لا سواء مقام لاسما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع
كما في قوله * ولا سيما بومبادرة جليل * اعتراضية ذكره الرضى وقيل حالية
وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها
من حيث اولو به بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضى
وقد يحذف ما بعد لاسما وينقل من معناها الاصلى الى معنى خصوصا
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما
راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى
واخصه بزيادة التجماعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لاسما وهو راكب

والوالتى بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لاسميا وهو لا يابس
 السلاح وهو راجع الى كبر وعدم مجئ الواو قبله حينئذ كثير الا ان المجيء اكثر
 ثم المراءى في بيان المعاني والبيان والاضافة بيانية (والمطلع) اسم فاعل من
 الاطلاع (ونظم القرآن) على ما سبأني تأليف كلماته مترتبة المعاني مناسبة
 الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل (فانه كشف الخ) يحتمل ان يكون
 تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل
 ان يكون تعليلا واعتراض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة
 فكأنه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركا كنهه واجيب بان
 المقصود التزجيم باعتبار الصفة والاستدلال فالخاصل ان علم البيان
 المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة
 (رايق) معجب وهو صفة للكشاف وكونه خبرا بعد جهر على تقدير كون قوله
 فانه كشف تعليلا لما قبله بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رايق
 علة لما قبله (والتأويل) في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف التعدية
 او من الالبالة وهو الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد ههنا صرف اللفظ الى
 مألوه والتفسير مقلوب من التفسير وهو الكشف وقال الراغب الاول لابرار العقول
 والثاني لابرار الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح
 الكشف ببيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي عليه السلام او عن الصحابة
 وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان تعيين
 احد المحتملات بالدلة العقلية خارج عن القسمين اذ لا بالنقل ولا بحسب
 قواعد العربية كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى * ان الله على كل
 شئ قدير * ان المراد على كل شئ مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات
 وقال في الكواشي التأويل ما يتعلق بالندرية والتفسير بالرواية وعليه آخر
 كلام الرازي والشارح في شرحهما للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان
 التفسير قد يكون انزل اذار واية غالبا بالاحاد والتأويل بالصرف الى محكم
 الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت
 الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تفسير لانها طريق كسب
 المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم للروى له اما الصرف عن الظاهر فليس
 من حيث هو طريق للعلم كذا في تفسير الفاتحة للجد وحاصله ان التسمية
 بالتفسير والتأويل ناظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك اعتبار

وقيل التأويل بيان
احد محتملات اللفظ
والتفسير بيان مراد
المتكلم فالاول يتعلق
بالدراية ولهذا اضاف
اليه الدقائق والثاني
بالرواية نسخة

لا يكون التفسير انزل من التأويل ٩ وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ
احتمالا لا ظاهرا والتأويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقائق
الى التأويل على هذا الظاهر واعتراض عليه وعلى الذى قبله بان اللفظ الذى
له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين
والجواب ان المنقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين
تحصيل الحاصل وذلك منحصر فى القسمين (فائق) عال (تبيان) مصدرين
على الشذوذ اذا القياس قبح الفاء ولم يحىء بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق
بينه وبين البيان بان التبيان يحتوى على كذا الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما
قبل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكأنه مبنى على ان زيادة اللفظ لزيادة المعنى
وهذا الحكم كثرى لا كلى اذ هو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا ينقض
بالصفة المشبهة التى تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجلية مع انه اخصر
من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن حاسن ثم هو بمعنى الفاعل اى المبين
وكذا نظائره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة
فى العربية وعلى تقدير مضاف اى ذو تبيان وكذا نظائره بل هو باق على
المصدرية مبالغة كما فى رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب
من عدم اشتراط الاشتقاق فى النعت وترك العطف بين القران لمجيئها
على نهج التعديد والمراد (بدلائل الاعجاز واسرار البلاغة) النكات الدقيقة
الموجودة فى نظم القران (والمعالم) جمع معلم وهو الاثر الذى يستدل به
على الطريق كذا فى الصحاح وقيل هو الموضع الذى ينصب فيه العلامة
على الشئ وكونه ايضا حالا للمعالم الابحاز تبيينه النكات الكثيرة التى يشتمل
عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكم فى القصص حيوية وامثاله
والمراد (بآثار فصاحة) الاطناب والمساواة او ما يعمها وغيرهما مما يستدل به
على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص
(تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله) قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح
وفى النهاية يقال لخصت القول اذا قنصر فيه واختصر منه ما يحتاج اليه
وهذا التفسير احب واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف اى كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف الغوامض اليه

مع انحاءهما في المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة تنبيه
على المبالغة في الاشكال كما ان في امثاله من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة
في المختاربة (والمعضل) من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه
او اعضلى فلان اعياى امره يهتدى ولا يهتدى (والغوص) النزول تحت الماء
يقال غاص في الماء وانما عداه ههنا يعلى لتضمنه معنى الاطلاع (والفرائد)
جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار
والدقائق باستخراج الدر من قعر البحر استصعاب له ولا يتخلو لفظ التقريب
عن الاشارة الى ذلك (قواعده كافية) تأكيد لما سبق او استيفاف (والضوء)
الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا وضوا واضاءت مثله واضاءته
يهتدى ولا يهتدى (والمصباح) في الاصل المراج والمراد به ههنا قوت العاقلة
والحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح وقوله (الى انوار التأويل) متعلق بضوء
المصباح لما فيه من معنى التأدي والافضاء او المقدراى المصباح الموصل اذا جاوز
حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى
انوار التأويل مظما محتاجا الى مصباح مضى بهتدى به اليها مناسب لاضافة
الدقائق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء (والموارد) جمع مورد وهو موضع
الورود الى الماء (والالتهاب) التوقد (والاكناد) جمع الكبد والكبد كالكذب
والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كغخذ (والى اسرار) متعلق بالالتهاب لتضمنه
معنى الاشتياق (والاباب) جمع الاب وهو خلاصة كل شئ (وضفى) اى كثرت
والاظهر ان المراد بانوار ترا كيب التنزيل ما يتناول خواصها ومن اياها لا المعاني
الوضعية فقط وهي في الاصل بقايا من رسم الشئ وكثر تهافتنا العلم بالنظر البنا
(عذب) اى طاب (العباب) بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه (واساليب
التنزيل) انواعه كالحكم والمفسر والنص والظاهر والخلق والمشكل والمجمل
والمتشابه وغيرها (ومجار الاساليب) كلبين والماء (الصفاء) بالمدخل الكدر
والحصر المستفاد من تقديم الطرف في الفقرتين اضافى بالقياس الى ساير العلوم
(لا يدرك الوصف المطرى) البيت اعتذار عن الاختصار في مدح الفن على هذا
القدر والمطرى اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح (والخصائص)
جمع خصيصة وهي الفضيلة (والسبق) التقديم وما فى (ما وصف) مصدرية
وما زعم السهيلي من ان الفعل بعدها هذه لا يكون خاصا فنقول اعجبنى ما يفعل
ولا تقول اعجبنى ما يخرج غلظ بشهده تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة

٧ قاله الشريف في
شرح المفتاح وفيه
اشارة الى انه ليس بمختار
عنده بناء على احتمال
كون اللام حرف تعريف
كما سسند كره في توجيه
قول المصنف بالنصاحة
في المفرد شه

بتقدير به ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش
وابوبكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجوز صاحب الكشف مصدرية
ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اتفقوا فيه فليس على تقدير رجوع الضمير
المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه بل مبني على انه عاهد
الى الظالم المفعول من ظلموا وفي لصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته
والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصفه للاشباع
والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضائله وان كان مترقيا عن كل وصف
آماي وان وصف الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القرائن ايضا من اللطائف
البيانية والمحسنات البديعة من التخييس والطباق والابهام وغيرها (ثم انه قد
وقع) قبل هو معطوف على قوله فانه كشف وثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية
اعني وقوع هذا الفن في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو
انضافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وفيه
نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالخلق انه
من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجملة المسبب لمحو
المن من قوله لاسيما آه وذكر الابدى تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم
(والاسراء) جمع اسير كالغضاء جمع عظيم من الاسار وهو القيد
سمى الاخذ بذلك لانهم يشدون به بالقيد يقال امرت الرجل اسرا واسارا
فهو اسير واسبور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اي بقيد
ثم استعمل في معنى بكنه لظهور المناسبة (والتقليد) اعتقاد جازم غير ثابت
(وطفق) بفتح الفاء وكسره من افعال المقاربة يقال طفق بطق طققا كغرق
يفرق فرقا وحكى الاخفش طفقوا وقد جاء طفق بطق كجلس كذا
في شرح الرضي (والتعاطي) التناول اي الاخذ باليد فهو مناسب لقوله في ايدي
جاعة وفيدنا كيد لاهاتهم (والتوثيق) الاحكام (والتسديد) التوفيق لاسداد
وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث الوقوع في
ايدي اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل بعد الاجال كما قيل في قوله
تعالى ونادي نوح به فقال الآية (بحومون) اي يدورون وترك العطف لانه اما خبر
بعد خبر لطفق او صفة للجماعة او تاء كيد لما سبق او استئناف كانه قيل كيف تعاطونه
من غير توثيق فالجواب به فان الاستئناف الببائي لا يكون جوابا عن سؤال مقدر
عن العلة كما سيتضح في بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لا يسمون

والاسراء جمع اسير
على الشذوذ لان فعلا
بمعنى المفعول بابه
ان يكسر على فعلى
بكر حى وقلى وقد شذ
قتلاء واسراء صرح به
في المفصل من الاسار
نسخه

من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يحوز ان يكون استئنافا
 جوابا عن سؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشف
 القول بعد صحة الاستئناف البياني بناء على ان سائلا لو سأل لم يحفظ من الشياطين
 فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد (والتحرير) تهذيب الكلام وقد يطلق
 على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقدير بيانه بالعبرة (ومقاصد الفن) اصوله وقواعده
 (والقول والقال) اسمان بمعنى القول وفي الحديث نبى رسول الله عليه السلام عن
 قيل وقال وعن القراء انهما فعلا استعمال استعمال الاسماء وتركاعلى ما كان عليه
 من البناء ومعنى الحديث نبى عن قول وقيل كذا وقال فلان كذا اى كثرة الكلمات
 ومعنى دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء
 الى تحقيق المرام (والمقام والحال) اصطلاحان لاهل هذا الفن واستعرف
 معناهما والفرق بينهما (وربقة) على ما فى شرح المفتاح للشريف وغيره
 جبل فيه عدة عرى وفيد نظر لان المذكور فى الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب
 اللغة ان الربقة الواحدة من العروة وفى الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه
 والجمع ربق وارباق ورباق وانما الجبل المذكور هو الربق على وزن الرق ثم ربقة
 التقليد كلبين الماء او مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد لشخص له ربقة
 يشبهها بهيمة (يمرح) اى برعى وتفسير المرح ههنا بالاسامة والاطلاق
 ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم فى الصحاح سامت الماشية تسوم سوما
 اى رعت وسمتها انا اى اخرجتها الى الرعى نعم قد يحى المرح متعديا
 لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى (والرياض) جمع روضة وهى موضع فيه
 البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض
 التحقيق كلبين الماء وذكر المرح ترشيع او مكنية وتخييلية (والاحداق) جمع
 حدقة وهى السواد الاعظم للعين قبل فى اسناد السوم الى الاحداق رمز
 الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء
 ولا يتجاوزون الى تعقل الحقائق فيناسب المقصود وهو المبالغة فى الذم ويرد
 عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقائق التعقل فى ضمائرهم آب عنه اذ
 لا يخفى ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد
 بل فى الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم
 بالتدبر والكفر يعلمون الحقائق علم يقين كأنهم يعاينونها بابصارهم ولا بعد
 ان يكون هذا ادخل فى الذم مما ذكره ذلك القائل فتأمل (والغشاوة) بالحركات
 التثنية فى العين المعجمة الغطاء وفتح العين المهملة من الغشاوة بالفصرو هو

وعن بعضهم القال
 الابتداء والقيل الجواب
 واختار هذا تاج
 الافاضل فى حرام
 السقط

٧ اما رواية فظاهر
 واما دراية فلان منع
 العشا عن الابصار
 انما هو فى وقت
 مخصوص فلا يناسب
 فيما نحن فيه

داء في العين يمنع الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية
 (والتعصب) من العصبية بمعنى المحامات وغشاوة التعصب كربة التقليد في
 الاضافة (والبصائر) جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس ٩
 شبهها بالمرآيا او بابصار حال بينها وبين مدر كانتا حائل فأنبت لها الغشاوة
 (والانطباع) الانقماش (والضمير) في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق
 على محله وهو القلب (كل بضاعتهم) بيان لما قبله والبضاعة طائفة من مالك
 تبعها للتجارة (والبحاج) التماذي في الخصومة وقد لجج بالكسر يلجج لاجحة ولجاجة
 والعناد المكابرة في الصحاح عانده معاندة وعنادا مارضه (وجل الشيء) معظمه
 والصناعة الحرفة والانحراف الميل (والمنهج) الطريق الواضح (والرشاد)
 خلاف الغي (وهيات) اي اذا كان حالهم ما ذكر بعد تنبيههم وهو اسم فعل
 يجوز في آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلاتوين يستعمل مكررا
 ومفردا جمعها قوله فهيات هيات العقيق واهله وهيات خل بالعقيق
 مواصل وماتله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا
 منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم والاغر وفان الجواد قديكو
 والصارم قديبو قالوا المفتوحة الآسر مفردة وتأوها للتأنيث كعرفه ولذلك
 يقبلها الواقف هاء فيقول هياه والفهام مقلوبة عن ياء لان اصلها هية من
 المضاعف كزيلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هياه فحذف اللام
 والوقوف عليها بالتاء كمسلمات والرمزة في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن
 وصفه بالدقة (والشان) الامر والحال في الاصل مصدر بمعنى طلب والتقص
 يقال شانت شأنه اذا قصدت قصدة سمي به الامر الذي هو واحدا لأمور
 تسمية للفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كإان تسميته بالامر كذلك فانه مما
 يؤمر به (والنفطن) التفهم (واللمحة) الابصار بنظر خفيف من غير امعان
 والمراد بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفاء نفسها
 لاستئزاه اياه ثم اثار او على الواو في قوله او النفطن ليفيد عموم النفي كما ذكره
 في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما وكفوراً (واني بعدما قضيت) شروع في سبب
 التصنيف في الفن وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة
 بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية لمضمونها (والوטר) الحاجة (وقضاؤه)
 استيفائه (واجلت) من الاجالة وهي الادارة (واستودعته) ودبعتها اذا
 استحفظته اياها (والقداح) جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب
 عليه نصله واشارها على السهام مناسب لما سلف من فضائل الفن لاشعاره

بان التمام بهذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهم فاضاف اليه
 المشبه به اوشبهه بنى سهم فائتتهاله ولها الاجالة كناية وتخيلا وترشحا
 (والهمة) اسم لقصد القلب اذا وصل الى حد الجزم والقبح لغذفيه وهى
 فى الاصل من هممت الشئ اهم هما اذا قصده (وفى الارتقاء) متعلق بها
 (والمدارج) جمع المدرجة وهى المذهب والمسلكت شبه الكمال بالجبل الشامخ
 ولهذا اورد الارتقاء (والفرط) التجاوز عن الحد (والشعف) من شعفه الحب اى
 احرق قلبه اورده صاحب الديوان فى باب فعل بفعل بفتح العين فيهما
 فقيل هذا يدل على ان العبارة الشعف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب
 الفعل بالسكون او الفعل بحكم الاستقراء لكن المشهور بفتح العين ثم المراد به
 ههنا شدة الحرص (والترحل) الانتقال وكذا الرحلة والارتحال (وخوارزم)
 فى الاصل مملكة معروفة على جيحون فيها مدن كثيرة ككات وخيوق ونحوهما
 (والجرجانية) منسوبة الى الجرجان بلدة فيها يقال لها اركنج كانت فى الاوائل مقر
 السلطنة وهى التى قد اشتهرت الآن بخوارزم وفى خراسان بلدة اسمها ايضا
 جرجان بناءه يزيد بن مهلب بن ابى صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم لزيادة
 التوضيح ورفع الاشتباه (والخط) المنزل من الخط وهو الالتقاء (والرحال) جمع
 الرحل وهى مسكن الرجل ما يستصعبه من الاتان ولا يخفى ما فى الترحل والرحال
 من صنعة شبه الاشتقاق (والمخيم) موضع الإقامة يقال خيم بالمكان اى اقام به
 (والبوابق) جمع باقة وهى الداهية (والحراسة) الحفظ (والتوارق) البوابق
 الحادثة فى الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خص التوارق بالذكر لان اكثر
 التوارق انما يحدث بالليل والتحرز منها فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل
 (والحدثان) مصدر لمعنى الحادثة وليس تشبة الحدث بمعنى الليل والنهار كما توهم
 ولذا لم يقل توارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما (فشمرت) معطوف على مقدر
 اى تزلت ههنا فشمرت يقال شمر ازاره اى رفع (والجد) الاجتهاد فى الامور تقول منه
 جد فى الامور يجود ويجد بكمر العين وبضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية
 وشمرت ترشيع وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل (والى اقتناء) متعلق
 بشمرت بضمينه معنى الميل اى شمرت عن ساق الجد ما نالا الى اقتناء او ملت مشمرا
 عن ساق الجد الى اقتناء وتعلقه بالجد جائزا ايضا بضمين الميل والاقتناء الاكتساب
 (والذخاير) جمع ذخيرة وهى ما يدخر لوقت الحاجة وضايفتها الى العلوم
 بانية والاقتلاذ الاقتطاع (والاناسى) جمع انسان العين وهو الماء الذى

يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس (صرفت)
 اى بذلت (والشطر) النصف ووجهه اشطر وقوله عليه السلام الحايض
 تقعد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسيعا في الكلام كذا
 في الراموز وفي (اراجع) اشارة الى ان الرجوع من الطرفين وفصله عما قبله
 لكونه كالبيان قبل واراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذى وعلاء الدين السغناقي
 وبهاء الدين الحلواني (والحوز) الجمع (والقصب) جمع القصبه (والسبق)
 التقديم (والضمار) الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يفرزوا
 قصبه في آخر الميدان فمن اخذه بعد وفرسه يعد سابقا وكان له الفضل
 والنفل فاستعمل كناية عن الكمال في فن من الفنون (والخناق) جمع خناق
 وهو الماهر في صنعه (وكثيرا ما) نصب على الظرفية ومائتا كيد معنى
 الكثرة والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشأن والجملة خبره او على المصدرية
 اى يخالج حينما كثيرا او مخالجة كثيرة (يخالج) مفاعلة بمعنى الفعل
 كسافرت من حلبه بحلبه حلبا اذا جذبه وانزعجه كان اطلاعه
 على حقا بقى المختصر مع احتياجه الى الشرح بصيره بحيث لا يقدر
 على امساك نفسه اوباق على معناه الظاهر اى ينازع كان ما ذكره بحركه
 وما عناه من شدايد الزمان يثبطه في الراموز خالج قلبي امر اى نازعنى منه
 فكر فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وقد يفهم
 المخالجة بالحرك والاضطراب فحينئذ قلبي فاعل يخالج وان اشرح ظرف
 بتقدير في او بالعكس اذا جوز حذف في في الظرف المجازى او يكون احدهما
 مفعول يخالج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا (والمنسوب) صفة
 الكتاب او صفة تلخيص (والامام) هو الذى يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره
 في القساموس ونظيره هيجان فاعلم بهذا ان ما ذكره الجوهرى والقاضى
 ومن تبهمما في قوله تعالى وجعلنا للذين آمنوا اماما تمحلا لاضرورة اليه
 وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل ائمة على وزن افعلة (والعمدة) ما يعتمد
 عليه (والقدوة) بضم القاف وكسره من يقتدى به (والتجرب) في العلم وغيره
 التعمق فيه والتوسع (ودمشق) بكسر الدال وقح الميم وسكون الشين
 قصبة الشام وقد يكسر الميم قال البكري سميت بدما شاقى بن
 نمرود ابن كنعان فانه هو الذى بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل
 وكان حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق

هذا حديث مشهور
 استدله الشافعية على
 ان اكثر مدة الحيض
 خمسة عشر يوما وقد
 ذكره في مختصر ابن
 الحاجب وعامة الكتب
 الا ان النووي ذكر في
 شرح المذهب انه
 موضوع والله اعلم

فماها به وقيل غير ذلك (والشائب) جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره
 (والغفران) والمغفرة التغطية والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس
 العذاب فكأنه تعالى غطاء حفظه عنه (والفراديس) جمع فردوس
 وهى الحديقة وقيل الفردوس فى الاصل هو البستان الذى يجمع الكرم
 والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان (والجنان) جمع الجنة وهى البستان
 ومنه الجنات والعرب يسمي النخل جنة وقيل المراد (بالاصول) الدلائل
 على ان الاصل بمعنى ما يتنى عليه الشئ (وبالقواعد) المسائل والترايف ظاهر
 (حاويا) جامعاً (والعواید) جمع عابدة وهى المنفعة (محتويا) قال الجوهري حواه
 يحويه اى جمعه واحتواه مثله وتعديته يعلى تضمن معنى الاشتمال (والانطواء)
 مطاوع طوى يقال طواه يطويه طياً فانطوى وتعديته كتهذيبه الاحتواء ثم
 المنصوبات بعد قوله مختصر اما وصاف متواليه واحوال مترادفة او متداخلة
 (والمخايل) جمع مخيلة وهى ما يوضع فى الخيال يعنى به الامارات (والسحر)
 الاخذة وكل ما لطف ودق مأخذه فهو سحر والبيت للوطواط اوله كتابك
 صدر الدين يحكى صديقة مكلفة الاطراف باللفظ والبر (والروض)
 جمع روضة وقد سبق بيانها (والمنى) جمع منية وهى المطلوب (والعقد)
 بالكسر القلادة (والدر) جمع درة وهى اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات
 (وكان يعوقنى) معطوف على كان يخالف والعوق المنع (وذلك) اشارة
 الى ان اشرح (والتعطيل) التفرغ (والمشاهد) جمع مشهد بمعنى المحضر
 (والمعاهد) جمع معهد وهو الموضع الذى كنت تعهد به شيئاً اى تعرف
 والمراد بهما العلماء والمدارس او الكتب (والمصادر) جمع المصدر من المصدر
 بفحوتين وهو الرجوع قبل المراد بالمصادر والموارد المعلومون والمتعلمون ومراسم
 الشئ محال اثاره (عفت) اندرست (والاطلال) جمع طلل وهو ما ارتفع من
 من اثار الدار (اشفت) اى اشرفت وقربت (وشمس الفضل) العلماء وقيل
 المراد بها علوم الفضل وهى العلوم العربية التى كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد
 (والاستيطان) اتخاذ الوطن (والجول) ضد الشهرة (تلهف) على الشئ اذا
 تحسره (والاندراس) الانحماض (والتأسف) اظهار الحزن (والاذكيا) جمع الذكى
 من الذكاء وهو حدة الفؤاد (وهكذا يذهب الزمان) يريدان ما ذكره من انعكاس
 احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصاً بهذا الزمان بل هو امر مستمر
 بل متروك (ودروس الاثر) انحماؤه وانحماؤه يقال درس الرسم ودرسته الرج يتعدى

ولا يتعدى وفي أكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب وهو يفتح العين جمع عبرة بمعنى
 الدمع وبكسره جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر
 انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الخاق قصد به موافقة الاثر و يؤيده
 ان المذكور بيت من ايات الحماسة من قصيدة لرجل من بني اسد يرثى
 بها اخاه مطلعها * ابعدت من يومك الفرارفا * جاوزت حيث انتهى
 بك القدر * وبعده * لو كان ينجي من الردى احد * نجاك بما اصابت الخنز *
 يرحك الله من اخي شنة * ليس في صفو وده كدر * فهكذا يذهب الزمان ويفنى
 العلم فيه ويدرس الاثر * فالظاهر ان الشارح قصد التضمين (لكن لما رأيت)
 الى آخره اسندراك مما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه
 مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغن
 عن البيان (والتوفى) التام والتكثر (والرغبة) على الشيء الارادة المقارنة للرضاء
 من رغب في الشيء بالكسر وارتغب اراده لامن رغب عن الشيء اذالم ترده
 وذهبت فبد وكان تعدية على الملاحظة معنى الاستعلاء (وامتداد اعناقهم) تطاولها
 وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهارة تمثيل
 من تشبيه الهيئة بالهيئة (والنحو) بمعنى الجهة (والجل) جمع جلة من الاجال
 الذى هو ضد التفصيل و انما سميت بها لان افادتها انما هى باجتماع
 المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال يحمله و تفصيله
 لكان انصب بقوله ونخصبه (حرموا) على البناء للمفعول اى منعوا (والتوفيق
 تهمة اسباب الخير ونجاة اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب
 (والسر) الذى يكتب واراد (بالرموز والاسرار المنطوية) ٧ التكات المنطوية فيه
 (اذالم يقع) علة الحرمان (والخرايد) جمع خريدة وهى الحسنة من النساء وفي
 الاساس انها العذراء ولؤلؤ خريدة لم يتقب شبه بها المسائل المشكلة
 فى الاستنار والتركيب فى احتماله لوجهين مثل قول المصنف فيما بعد عن وجوه
 الاعجاز استارها وسجئ من الشارح بيانه ترى استيناف و جمع الفعل
 المسند الى ضمير البعض فى المواضع ميل الى المعنى كافي قوله تعالى كل فى فلك
 يسبحون (والمقال) مصدر من قال (والحال) والحالة واحدة احوال الشيء
 وحالاته (طرائقه) الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها ههنا بمعنى
 المذهب ولو قال طريقة حتى يكون جمع طريق وهى السبل يذكر ويؤنث لكان
 انصب واطهر كما لا يخفى وبالجملة المراد بطرائقه الفاظه وعبارته الموصلة الى المعاني

٧ اشارة الى ان اضافة
 المطويات للحرمان
 اليهما من قبيل اضافة
 الصفة الى الموصوف
 ع

(وسلوكلها) (والدليل) المرشد (فاضلوا كثيرا واصلوا) الاظهر ان يقول
 فاضلوا واصلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم
 قد ضلوا من قبل واصلوا كثيرا واصلوا عن سواء السبيل (اختلست) اى استلبت
 جواب لما (والاثناء) جمع ثنى واثناء الشئ تضاعفه وثنى الجبل والوادي
 منعطفهما وتقول انقذت هذا ثنى كتابى اى فى طيه (والفرص) جمع فرصة
 وهى النوبة وما فى قوله (ما تجرج) مصدرية وتجرع الماء مثلا شرب شيئا فشينا
 وكذا تفهم وامثاله مما جاء من باب التفعّل للعمل اى ليدل على ان اصل الفعل
 حصل مرة بعد اخرى يعتبر فى كل منها التدرج وفى المصادر التجرج فرو
 خور دن خشم وانجيه بدان ماند (والغصص) جمع غصّة وهى الشجى اعنى
 كل شئ يتوقف فى الخلق ولا يتحدر (والاقحام) الدخول (والسهر) الارق
 وهو ضد النوم (وموارد السهر) مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز
 بالمقصود (ولجة الماء) بالضم معظمه (ولجم الافكار) كلجبن الماء (والالتقاط)
 اخذ الملقى من الارض (وفرأى الفكر) نتاجه الشبيهة بالدر الكبيرة (والمطارح)
 جمع مطرح وهو الرمى (والنظر) فى المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة
 ذهن الانسان نحو المبادئ والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة
 العقولات الواقعة فى ضمن تلك الحركة والاضافة فى مطارح الانظار لامية
 (والبذل) الاعطاء (والجهد) بالضم والقبح الاجتهاد وعن الفراء الجهد
 بالضم الطاقة وبالقبح المشقة (والبنان) اطراف الاصابع واحدها بنانة
 (والممارسة) المزاولة والمجادلة واللام فى (وقد تناهيت) توطئة للقسم والتناهى
 البلوغ الى النهاية جردها بجزء معناه اعنى البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع
 او الكلام من باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التأكد كما فى قولهم ابصرته
 بعينى واصغبت اليه باذن وامثاله (والتصفح) النظر فى الصفحات (والغاية)
 مدى الشئ والجمع غاى (والطاقة) الوسع اليه (ثم جمعت) عطف على
 اختلست وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اى
 الفراغ عن اختلاس الفرص وتجرع الغصص ويجوز ان يكون للتراخي
 بالنظر الى تمام الجمع كما جاء فى مثله الفاء نظرا الى تعقيب اول اجزائه كقوله
 تعالى (الم تر ان الله انزل من السماء ماء فصبح الارض مخضرة) فان
 الاخضرار يبتدىء بعد نزول المطر لكنه يتم فى مدة فبنا لنظر الى الابتداء
 بصبح الفاء والنظر الى الانتهاء يصح ثم (يدلل) اى يبين من الدل بالكسر

وهو الملبس (والصعاب) جمع صعب وهو نقيض الذلول (والعويصات)
 جمع عويصة وهى ما يصعب (والآية) فعبارة من الآباء بمعنى ممنعة ولقد
 بالغ في وصف كتاب التلخيص بالصعوبة والاضافة في زخاير كنوزه
 بيانية والكثير المال المدفون فالمحققة صفة كاشفة والمراد بزخاير كنوزه
 معانيه كما ان المراد بطريق الوصول الفاظه (وشئ نقيس) اى
 يرغب فيه ونفس نقاسا ونفسا صار مرغوبا فيه وبابه ظرف (والتوشيح)
 في الاصل الباس الوشاح وهو شئ يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر
 تجعله المرأة بين عاتقها وكشكها يستعمل في التزيين مطلقا (سمح) ع جاد
 (والفقر) جمع فقرة بالكسر وهى خرزات الظهر المستوية المتصلة بها
 الضلوع من الجانبين وهى ايضا حلى يصاغ على هيئة خرزات الظهر
 يطلق على اجود بيت في القصدة واجود قرينة في الخطب تشبيها لهما
 بفقرة الظهر في حسن الانتظام (ومن عين التحقيق) اى من نفس التحقيق
 لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه او من نبوعه وهو خاطره
 الوقاد السبيل او من ذهب التحقيق (تمسكت) اى اعتصمت (والعدل)
 خلاف الظلم (وكذا الانصاف) وحقيقة الانصاف كانه التسوية واعطاء
 النصف (والجنب) التباعد ومفعوله مذهب (البغى) التعدى
 (والاعتساف) المشى على غير الطريق (والايماء) الاشارة الخفية واصله
 الاشارة بالشفة والحاجب (زل) في الطين اى زلق (الآخذين) اى الشارعين
 (والتأسي) الاقتداء (حظروا) على بناء المفعول اى منعوا (وتحقيق
 الواجبات) من قبيل الحذف والابصال اى من تحقيقها او على البناء للفاعل
 اى حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم (وما فرضت) اى ما وجبت
 (والسنة) الطريقة والمضاف محذوف اى سلوك سنتهم والمراد من عدم
 فرض سلوك سنتهم تحريمه بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا
 اى يفضيه ولا اعلم في البلد من فلان اى هو اعلم من كل من فيه ثم في الجمع
 بين الرفض والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظر صنعة
 مراعات التنظير مع الابهام (وحين) ظرف مضاف الى ما بعده عامله زمانى
 والجملة عطفت على جمعت فان قلت اين العائد الى حين في الجملة المضاف
 اليها قلت هى لا يحتاج الى الربط لكونها مؤولة بالمصدر صرح به في شرح
 الرضى واما قوله * مضت سنة لعام ولدت فيه * وعشر بعد ذلك وجمتان *

٤ سمع اذا استعمل
 بالباء مثل سمح به يكون
 مفتوح العين واذا
 استعمل بلاصلة تكون
 مضمومة كذا في الصحاح

✽

فنادر وهذا الحكم خفي على أكثر النحاة فالصواب في مثل قولك أعجبنى
يوم ولدت فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف
منه في باب التأكيده فإنه يجب تجريده من ضمير المؤكد وأما قولهم جاء
القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حذفلس
وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم كذا في معنى اليب (ورماني الدهر) مجاز
عقل (والارزاء) بتقديم الراء المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة
والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برماني وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم
(والغشاء) الغطاء وكذا الغشوة بالحركات الثلاث في الغين المعجمة مع سكون
الشين (والنبال) جمع نبل وهي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها
من لفظها وقد يجمع على انبال والتابل عاملها والنبال صاحبها واتما قال اولا
رماني وثانيا فؤادي ايماء الى المرمى بالحدوث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب
حقيقة هو القلب وفي اختيار اذا في اذا اصابني ايدان بتحقيق وقوع
المصيبة واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن وليبان الواقع والا فالبالغة
فيه اكثر كما لا يخفى (والنصال) جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف
والسكين والرمح وبعد اليتين المذكورين * فهان فابالي بالارزاياني ما تنفعت
بان ابالي (وذلك) اي الرمي المذكور (والتوارد) التعاقب (وتفاد الامر) عظيتمه
(والعشار) جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من مضاف اليه اي عشائري
واخواني (وتلاطم امواج الفتن) ضرب بعضها بعضا (والتيمة) التعميدة
التي تجعل في عنق الصبي لئلا يخاف (وحلها) في تلك الديار كناية عن اقامته
الى وقت الشباب فيها (والاول) نقبض الآخر واصله اول على وزن افعل
مهموز الاوسط فقلبت الهمزة واوا على غير القياس ٦ وادغمت ويدل على هذا
قولهم هذا اول منك وجعه على اوائل او اول من اول فقلبت همزته واوا
وادغمت وقال قوم اصله وول على وزن فوع لقلبت الواو الاولى همزة وانما
لم يجمع على او اول لاستتقالهم الواوين بينهما الفالجمع وبالجملة (اول ارض)
معطوف على ديار وجلدى مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه يأباه
العرف على ان الظاهر ان المصراع تضمن لما انشده ابو نصر الاسدي وهو
احب بلاد الله ما بين صادة * الى قفوان ان تسبح سحبا بها * بلادها ينطب على
تمائم * واول ارض مس جلدى ترابها ورعاية * حركة ما قبل حرف الزوى وان
كان من قبيل التزام ما لا يلزم الا انه لا نزاع في حسنهما ولذا عدم الصنابع البدعية

٦ اذا لقياس في مثل
هذه الهمزة ان يلقي
حركتها على الساكن
قبلها ويحذف عهد
وقيل اخرت الهمزة
الثانية فجعلت بعد
الواو ثم ابدلت واوا
فادغمت فوزنه الان
اعقل عهد

فترابها مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده هناك (فلقد جرد)
 في موضع التعليل للمسبق واللام لتوطئة القسم وتجريد السيف انتضاؤه
 (والاهالي) كالاھلات جمع اھلة بمعنى الھل زادوا التاء فيها على خلاف
 القياس فكأنه اجمع هلات كذا في الموصل (والعدوان) الظلم (والابادة)
 الالھلاك (لم يدع) اي لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت الادباء من ان العرب
 اماتوا ماضيہ ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالتبني عليه السلام
 افصح العرب وقد روى عنه ابن عباس انه عليه السلام قال لينةين اقوام
 عن ودعهم الجماعات او ليختمن على قلوبهم اي عن تركهم اياه وقال الشاعر
 ليت شعري عن اميري ما الذي * قاله في الحب حتى ودعه * وعن عروة ومجاهد
 انهما قرآما ودعك بالتخفيف وفي الاساس الدمنة هي البقرة التي سودها
 اهلها وبالت وبعت مواشهم فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوا
 (وام اوفي) اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلجج الى مطلع قصيدة زهير
 ابن ابي سلمى وهو امن ام اوفي دمنة (لم تكلم) بحومانة الدراج فالتسليم اي من منازل
 الحبيبة المكنية بام اوفي دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كأنه لم يعرف
 تلك الدمنة يقينا لفرط تعبرهما او امن اثارهما وحذف التاء من تكلم قياس
 اما كسر الميم فللوزن والقافية (والحزب) الطائفة (بلدح) اسم موضع
 غير منصرف للعلمية والتأنيث على تأويل البقرة اولانه منقول عن الفعل من
 قولهم بلدح اذا اخلف في الوعد (عجفي) جمع عجيف كرضي جمع مريض
 والعجف بالتحريك الهذال والاعجف المهزول وجعه عجاف على غير قياس
 لان افعال فعلاء لا يجمع على فعسال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبني
 الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى
 فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في التحزن على الاقارب لكن ببلدح قوم عجفي
 واول من تكلمها بهس الملقب بعمامة لما رأى قوما في حصب واهله في شدة
 (كان لم يكن آه) تضمين اذ البيت لعمر وبن الحارث الجرهمي قاله نحرنا بعد ما نفى
 مع عشيرته من مكة شرفها الله الى اليمن كما اشار اليه في قوله * وكناولاة البيت من
 بعدنا بت * نطوف بذلك البيت والخير ظاهر * فاخر جنا من المليك بقدره كذلك
 بالانسان يحري المقادر * بلى نحن كنا اهلها فابادنا * صروف البالي والحدود
 العوائر (والحجون) يفتح الحاء جبل مكة في خضيبها مقبرتها (والصفاء)
 معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الحجون منهية الى الصفاء يونس به

اما تحريك الميم فللوزن
 وكسرها لان الساكن
 اذا حرك تحرك بالكسر
 نسخة

ولم يتحدث بالليل فيه منحدث وكان من عادة العرب (الهمز) اى الحديث بالليل
ولذا خص السامر بالذكر (والهجران) ضد الوصل يقال هجره هجرا
وهجرانا من باب نصر (ونسجت) من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب
نصر وضرب (والعناكب) جمع العنكبوت حذفت التاء كما هو القاعدة في جمع
الحماسى على فعال كما يقال في جمع الفرزدق فرازد على رأى وقوله نسجت
على صبغة المبنى للفاعل لان العنكبوت ناسجة او المفعول كما قال الشارح
في آخر مباحث التشبيه ولا نسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف
اى بوت العناكب او الحمل على المسالفة ثم نسج العناكب على الشئ كناية
عن المجهورية (حجابا مستورا) اى ذا ستر كما يقال سبل مفعم اى
ذوافهم ويجوز ان يراد مباغة انه حجاب من دونه حجاب او حجب وهو مستور
بغيره او حجاب يستتر ان يصير فكيف يصير المحجب به (والمشكاة) الشكاية
وتقديم الى الله تعالى للمحصر واختار في جانب الاساءة اذ اوفى جانب
الاحسان ان ايماء الى ان الاولى مقطوعة والثاني مشكوك فيه (ثم الجأنى)
معطوف على رماني او على طرحت و ثم للترخي والالقاء الاضطراب (فرط
الملال) كثرة السأمة (والبال) القلب وضيقه كناية عن سوء الحال (واللفظ)
الزمى (رفع) اى مكان مرفوع (الى خفض) اى مكان منخفض مطهين
وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطرارى ثم لا يخفى حسن
الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض (انحت) من انحت الجمل فاستناخ
اى ابركتها فبرك فالمفعول اما محذوف او متروك مراد به مجردا لاقامة
(والحروسة) المحفوظة (وهراة) بفتح الهاء مشهورة مدينة بخراسان (حاجها)
اى حفظها (والآفات) جمع آفة وهى الداهية (عبنى) على لفظ المبرد
او المتنى ومن فى منها تجريدية كما فى رأيت من زيد اسدا او المراد من جهتها
او فيها وفي الكلام استعارة (وبلدة) عطف بيان لجنة النعيم جئ به للمدح
للايضاح المتبوع ان لم يشترط فى عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام
الزمخشري فى قوله تعالى من ماء صديد وقوله تعالى كفارة طعام مساكين
او بدل منها اشترط فيه ذلك عند البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعف
قول الزمخشري فى الآيتين والحق انه ليس بشرط صرح به النقا (والطبيب)
خلاف الحديث (ومقام كريم) صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم
وهو نقبض اللؤم ووصف المقام به مجازى اى كريم اهله كما فى الكتاب الحكيم

او من كرم الارض اذ اذكى زرعها والصفة المشبهة بحى ابدأ من اللازم
 واذا اريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازماً بالنقل الى فعل بالضم كما في
 رحن ورحيم (والمحسن) جمع محسن على خلاف القياس كأنه جمع محسن
 (واليمين) البركة (سطعت) اى ارتفعت (حدث) النار من باب فهم ودخل
 سكن لهما ولم يطفئ جرها (والنيران) جمع نار كالنوار ونور واصله نوران
 لان النار واوياً بدليل تصغيرها على نورة (والقواية) سلوك طريق لا يوصل
 الى المطلوب ونيران الجهل كالجبن الماء ووجه الشبه الاهلاك (ظل)
 اى صار (والظل) معروف (والملك) بالضم المملكة وقيل السلطنة وتعلق
 الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة واثبت له الظل
 وللظل الامتداد مكنية وتخيلة وترشحا (والواء) الراية (والشرع) في
 اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم (وبالعز) اى بالقلة اما حال عن لواء او متعلق
 بمعقود اى مربوطاً بحكما (وعاد) من العود بالفتح وهو الرجوع (والعود)
 بالضم الخشب وجمعه عيدان واعواد والعود ايضا الذى يشجر به ويقال له
 العطر والذى يضرب به والعظم فى اصل اللسان (والرواء) بالضم المنظر
 الحسن (واض) اى عاد ومنه ايضا (ونظم) على البناء للفعول اى جمع
 (والشمل) ما شئت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل
 من معنيه جائز الارادة لكن الثانى اظهر كما لا يخفى (والشئات) التفرق
 (ووصل) من الوصل لامن الوصول (والبنات) القطع (وارتبعوا) بالعين
 المهمة اى اخذوا ربهم اى منزلهم ودارهم او اكلوا الربيع او اقاموا فى
 الربيع ويروى ارتبعوا بناتين مثنتين من فوق اى اكلوا ماشاءوا من قولهم
 رفعت الماشية اى اكلت ماشاءت قال النابغة الخملتى ذنب امرئ وتركته
 * كذا العريكوى غيره وهوراتع * ويروى ان العبارة فى النسخة المقررة
 على المصنف ارتبعوا بالعين المعجمة من اربغ فلان اياه اذا تركها ترد الماء كيف
 شئت (والميامن) جمع يمن (والدولة) اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة
 لهذا ومرة لذلك (والسلطان) الوالى من السلاطة وهى القهر (ظل الله)
 قيل وجه التشبيه ان ظل الشئ ما يناسبه فى الجملة ويحكى عنه والسلطان
 كذلك فانه ينظم بوجوده مملكته كما ينظم سلسلة الممكنات بوجود الحق
 سبحانه ولان الظل ينعم به ويلجأ اليه عند اقتدام الحر كذلك السلطان
 ينعم به ويلجأ اليه عند اضطرام الشرر الشر (والرقاب) جمع رقبة

وهي مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقبات وارقب وقد
تطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه (والام) جمع امة وهي الجماعة
مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة (الحامى) قدم تفسيرها
(والماحى) المزيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب (والقويمة) بمعنى
المستقيمة (والباسط) من البسط وهو التمهيد والتوطئة (والمهاد) القماش
وجعه امهدة ومهد بضمين (والاساس) اصل البناء (والجور) عدول عن
الحق (والوالى) المالك من باب ضرب (والولاية) بالكسر اسم لما توليت به
وبالفتح مصدره (والافاق) جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية
(والنصب) الاقامة (والمرادق) واحد المرادقات وهي التي تمد فوق
صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو مرادق (وامثل امره) اخذاه وعمل
على مثاله (ونص) القرآن والسنة مادل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام
وقد يطلق على نفس النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثاني بيانية
(والطوية) الضمير (والكلمة) مشتقة من الكلام وهو التأثير يسمى اللفظ
بها لانها به يؤثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وهما وانقباضا ان
لم يكن قال امرئ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل
جراحات السنن لها التيام * ولا يلتام ما جرح اللسان * وفيه ثلث لغات
فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد
بالكلمة ههنا الكلام التام اعنى كلمة الشهادة او القرآن كله على ما عليه
المقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح الب
واعلاء كلمة الله تعالى تنفيذ احكامها (والرسول) هو الذى انزل عليه
كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبريل عليه
السلام وامره بالتبليغ والنبي اعم وقدير اذ به القدر المشترك بينهما وهو المرسل
من عند الله تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه
ورد قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسول
لان الانبياء تابعون لهم فتمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء
وتصديقا لهم (خليفة) خبر مبتدأ محذوف اى هو خليفة والخليفة في الاصل
كل من خلف غيره في امر من الامور اى قام مقامه وسد مسده بخلفه بالضم
خلافة والخلفى بتشديد اللام مبالغة فيها لانفسها كما توههم ٢ من كلام المصالح

٦ انما لم يكنف بما قبله
كما اكتفى بالقاضى في
سورة الحج بالشرائط
الشرعية المجردة في
الرسول لانه صرح في
سورة مريم ان بنى
ابراهيم عليه السلام
كانوا على شريعته
عليه السلام مع ان
اسماعيل عليه السلام
رسول بصرح النص

٣ حيث قال الخليلي في
بكسر الخاء وتشديد
اللام الخلافة

ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية
اول التأنيت بتقدير الموصوف مؤثماى نفس خليفة في الصحاح الخليفة السلطان
الاعظام وجمعها جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها
على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الاعلى مذكر اذا الفعلية
بالتاء لا يجمع على فعلاء (ملك) اى تصرف (والسطوة) المرة من سطابه
يسطواى قهره بالبطش والجمع سطوات واثار المرة على الجمع ايدان بان
السطوة الواحدة منه كافية في تلك الافاق واسناد ملك الى السطوة مجاز
عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد (بالحق) خلاف الباطل او الله تعالى
وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداء للاهتمام او مرفوع
مبتدا وامم كان مسترجع اليه ومداء خبره (والمدى) الغاية (واية) تأنيث
اى والتأنيث عوض عن المضاف اليه والمعنى آية طريق (سلك) اى ذهب
كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله تعالى والالف في سلكا لاشباع
(والذرى) بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اى في كنفه
وستره والرواية (في عالمون) كسر اللام لاقمحه (كأ ترى الحجيج) في موقع
المصدر اى حومانامثل ماترى فان قلت لا يصح تشبيه حومان العالمين
حول ذرى الخليفة برؤية الحجيج معتركا لعدم الجامع فواجه هذا التشبيه
قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفي ان يستفاد
بما ذكر في حيزها فالمعنى ههنا مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم
معتركين ثم الخطاب في قوله كأ ترى عام لكل من يتأنى منه الرؤية كما مر في قوله
تعالى * واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا * (والحجيج) جمع الحاج كالحج
بالضمة والحجاج والحج في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك (معتركا)
اى مر دجا مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم او حال من مفعوله
الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة او معتركين
لاستاده الى ضمير الحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف اى قوماء معتركا ويحتمل
ان يكون من قبيل لابن وتامر) ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا
من يلى الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اى تعتركا اعتركا لم يخرج
الى ما ذكر (والنسيم) الريح الطيبة يقال منه نسيمت الريح كضرب سيماء
ونسيمانابا التحريك هبت ونسيم رضى كلعين الماء وضمير (منه) راجع الى
الخليفة لانه مذكر في المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء نصارته باقاضة

الخيرات الى اهله (وكم) خبرية مفيدة للتكثير ومجملها رفع على الابتداء وخبره هلك (والمكافح) في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه وليس دونه ترس والمراد به المعارض (واللظى نار) والباء سببية ومتعلقة بهلك (ومن سخطه) اي عدم رضاه ظرف مستقر في موضع الصفة للظى لا ظرف لغو متعلق بها والالف في هلك كما في سلك والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى * وبهلك الحرث والنسل * في سورة البقرة انه قرأ الحسن وبهلك بفتح اللام مبنيًا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى بآبى وذكر في آخر الاحقاف انه قرأ فهل بهلك الا القوم القاسقون بفتح الباء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك (واطار) من طار العصفور من الزرع في المصادر الاطارة يرانيدن (والصاعقة) نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح وفي الكشف الصاعقة رعد تنقض معها شقة من النار لا تمر بئى الا اهلكه والاول هو المناسب هنا (والسمك) اسم لكو كين احدهما من منازل القمر ويسمى سمك الاعزل والآخر ليس من منزله ويسمى سمك الراح والظرف متعلق (بسمك) اي ارتفع وقديحى بمعنى رفع كما في قوله * ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا * فعلى الاول سمك مبني للفاعل وعلى الثانى مبني للمفعول اول الفاعل بان يكون لواء الشرع حينئذ منصوبا على المفعولية (وصادف الرشد) اي وجد الطريق المستقيم (والغنى) خلاف الرشد (والانهماك) الجدو الجحاج في الامر والجملة في محل الجر صفة لمعتسف (وقرير العين) اي ذات قررة والقررة بالضم وبالهاء وبدونها البرودة يقال قررت به عينا بالفتح والكسر قررة وقرور افهم اور جل قرير العين وقد قررت عينه يقر ويقر بالفتح والكسر قبل وهو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان اضافة القررة الى العين على هذا الوجه برودة جدا واظهاره كناية عن السرور فان دمة السرور باردة ودمة الحزن حارة ولذلك يقال قررة العين وسخنها للمحبوب والمكروه ذكره القاضى وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقرتى عينا (وقيل) معناه صارت عينه ذات قرار اي مستقرة لا تضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من يحبيه ويقيم شعائره كما ينبغي (والابنسام) كالتبسم اول مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر (واقبل) تقيض ادبر (والاقبال) الدولة والعزة والظرف متعلق بمتمسكا

اي متشبثا والضمير (في علا) راجع الى الخليفة اى ارتقى الخليفة في المجد والشرف
وارجاءه الى الدين تفكيك لتعين رجوع الضمير في المعطوف اعنى فاصبح
الى الخليفة وهو ههنا ليس من العلولانه في المكان بل من العلاء وهو
في الشرف قال الخطبة يمدح عيينة بن حصين حيث غزى بنى عامر فادرك
بشار ابنه مالك الذى قتلوه وباع بنيه بعضهم بخشاعة وبعث لذبيان
العلاء بمالك اى اشترت لقومك الشرف بابنك والمضارع من الثاني يعلى كانه
من الاول يعلو لكن القياس والشايع في الماضى على بالكسر وكان على يعلى
من التداخل او على لغة من يقول في بقى بقى قوله (يدعوه الورى) خبر
اصبح ان جعل بمعنى صار او كان وحال ان كان بمعنى دخل في الصباح
(ورثما قهوا) ظرف لغو اى ساعة قههم وما مصدرية في المغرب
امهله رثما فعل كذا اى ساعة فعله وقد يستعمل بدون ما كقوله
* لا يصعب الامر الا ريث تركبه * وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد
بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك (والملك) مفعول
من الاول كة وهى الرسالة واصله مالك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى
المفعول قدم اللام على الهزة فصار ملاك ثم تركت الهزة لكثرة الاستعمال
وردت في الجمع سمى الملك به لانه واسطة بين الله وبين عباده فايراد الجوهرى
ايه في فصل الميم من باب الكاف ليس كما ينبغي (والحق) ايراده في فصل
الالف من ذلك الباب والعجب انه اورد فيه مع زيادة الميم واورد المكان في
فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان تمكن تمفعول
كتمسكن على ما توهمه لقبل تمكن وهو ظاهر (والمجاهد) الذى بذل الجهد
(والدنيا) تأنيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها
والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله دنو والاقرب في تصريفه ان الواو تحركها
وانفتح ما قبلها قلبت الفاء ثم حذفت الالتقاء الساكنين وذكر الجوهرى
انه حذفت الواو لالتقاء الساكنين فتأمل (والغيث) اسم من اغائه
اغائة واصله غوات في المصادر الاغائة فرياد خواستن وفرياد رسيدين
(وكرت) بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانية لقب دال على التعظيم
في عرفهم كذا السماع من مولانا حيدر (والاقطار) جمع قطر وهو الناحية
والجانب (والمشرقة) من اشرقت الشمس اضاءت ويقال اشرق الرجل

دخل في شروق الشمس (والاغصان) جمع غصن وكذا القصون والقصنة
 بكسر الفين وقح الباقي (والمورق) من الشجرة ما خرجت اوراقه (والعناية)
 القصد وفي الكلام مكنية وتخيل وترشيح (والتشديد) الاحكام من الشيد
 هو الخص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن هلال وفي الصحاح الشيد بالكسر
 كل شئ طليت به الخائط من حص او ملاط (والبنيان) الخائط (ارما اشرف)
 عقيب ما قرب في المصادر (الانهدام) ويران شدن (والامطار) افعال من المطر
 يقال مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحين وامطرها الله وقد يستعمل
 مطروا مطربا بمعنى (والمحائب) والسحاب والسحب جمع السحابة (والاشبال)
 العطف والشفقة (والاطواق) جمع طوق وكل ما استدار بشئ فهو طوق
 (والحمام) بفتح الحاء جمع حمامة وبكسره الموت والمراد ان نعمة مقيمة في رقاب
 الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذلك وقراءة الآية كناية عن اظهار زوال
 الحزن (والحزن) بفتحين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور وقال
 القاضى في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع
 والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام
 انى ليحزننى ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى قصد ان يذهبوا به والقصد حاصل
 في معنى الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة وان
 احدى فالتى لام الابتداء تخلص المضارع للحال بان الذهاب في الآية الكريمة
 مستقبل فلو كان يحسن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه
 اثره (ووسمت) على البناء للمفعول اى صرت داسمة وهى العلامة (وعجم لطفه)
 اى لطفه العام واللفظ في العمل الرفق فيه (وقيل في قوله تعالى الله
 لطيف بعباده اى برحمن اليهم بايصال المنافع برفق (والغبطة) ان
 يمتنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد
 (محفوظا) اى ذا حظ ونصيب من الرزق (فشد ذلك) اى قوى اتصا في
 بما ذكر (والعضد) الساعد وهو ما بين المرفق والكف وفيه ست لغات
 عضد بفتح العين مع ضم دلضاء وكسرهما وسكونها وعضد كقفل وعضد
 وعضد ككبد وعنق ذكرهما صاحب القاموس (وهز من عطفي) اى حرك
 بعض جانبي على ان من تبعضية وهو كناية عن حصول بعض الارتباح
 فيه (وقد يقال هذا العطف كناية على ازالة الغفلة لان الغافل ينتبه
 بتجربك جانبيه والاول انسب (ثم هداني) عطف على ثم الجاني والهدى

الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد هدا الله الذين يهتدي هدى وهديا
وهداية بكسرهما فهدى واهتدى وهدانى سواء الطريق لغة اهل الجاز
وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد وهدى فى الكتاب
العزير على ثلاثة اوجه متعد بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام
نحو الحمد لله الذى هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط والفرق
الذى ذكره الشارح والفاضل المحشى فى حاشيتهما للكشاف بين المتعدى
بنفسه والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى
المقصد والايصال ولذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لتهديهم
سبلنا ومعنى الثانى الدلالة وارادة الطريق فيسند الى النبي عليه السلام مثل
انك تهدي الى صراط مستقيم والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدي للتي
هى اقوم معانه لايساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكايه عن
ابراهيم عليه السلام يا ابت انى قد جئنى من العلم ما لم يأتك فاتبعنى اهدك
صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد وعن
فرعون وما اهديكم الا سبيلا الرشاد والجل على الحذف والايصال
مما لا تقبل (سبحان) علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى تزيهه تنزيها بليغا من
سبح اذا ذهب وبعلائك ابعدت من سبحته عما زهته عنه او من السبح بمعنى
الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتزيه الله تعالى
لفظ برأسه مخصوص به جعل بمعنى التزيه البليغ من جميع القبائح لازم
الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها فى اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان
الله عند التعجب والسرفيه ان التزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما تزه عنه من
المنزه فكأنه قيل ما بعده من هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شئ فثارة يقصد
التزيه اصالة والتعجب تبعاً وتارة يعكس كما يشهده موارد الاستعمال وانصابه
دائماً بفعل مضمر متروك اظهاره لتقديره اسبح سبحان الله به ثم نزل منزلة الفعل فسد
مسده ودل على التزيه البليغ من جميع القبائح التى يضيفها اليه تعالى
هداوة وهو هنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب
لانها وقعت فى اثناء الكلام لنكتة التزيه على ما صرح به الشارح فى اواخر الباب
الثامن (والسواء) الوسط (والسبحان) بكسر السين وتخفيف اللام جمع المجل
بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة (والاستنهاء) (والاستنهاء)
لشئ الامر بالتهوض اى القيام لذلك الشئ (والرجل) جمع راجل وهو

خلاف الفارس (والخيل) الفرسان اعني الراكين على الفرس وهو اسم
 جمع لا واحده مثل حاله في استعانه لتفتح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه
 بحال من استعان بجنده من الخيالة والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة
 (وذلك) اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق بآباء السباق كما لا يخفى
 على المصنف (والقاتر) المنكسر من فتر يفتقر قنورا (والسنوح) الظهور
 (بجاء بحمد الله) اي اتي ما جعت عقيب رجوعي واصافني اليه ما ذكرته
 ملتبسا بحمد الله تعالى (كثرا) منصوب بجاء بتضمينه معنى الصيرورة (مدفونا)
 وهو صفة كاشفة لكثرا لان كثرة المال المدفون ومن في (من جواهر الفرائد)
 بناية وليس في مثل هذا المقام زائدا للتوكيد كما توهمه الجوهرى اذ لا يجوز
 اسقاطها بخلافها في ما جاني من احد والظرف مستقر متعلق بالكون
 التام لا الناقص ليتسلسل التقديرات وهو صفة لكثرا (والشجون) المملو
 (والحفة) ما تحفت به الرجل من البر واللفظ والجمع تحف (وحضرة
 الرجل) قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل (والعلية) فعيلة من العلو
 وهو الارتفاع (والخدمة) مصدر من خدمه بخدمة بالضم والكسر وحملها
 على الكتاب نجوز (والسدة) باب الدار وجمعه سدد (والسنية) فعيلة من
 السناء بالمد وهو الرفعة (والمجأ) والملاذ واحد وهو المعاذ (وحصن حصين)
 بين الحصانة والباء في (بالنبي) للقسم (والخلان) جمع خليل وهو
 الصديق من الخلقة بالضم وهي الصداقة (والخلص) جمع خالص
 (والاخوان) جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها
 واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو
 والنون والاخوان الخالص الذي خلا ودهم عن شوب النفاق (يشيعوني) اي
 يجعلوني مصاحبا (بصالح الدماء) من التشيع او من الاشاعة يقال اشاعكم
 السلام اي جعله صاحبا لكم وتابعا فالباء في قوله بصالح الدماء زائدة
 او على تضمين الاشاعة معنى الذكر (والشكر) الثناء على المحسن بما اعطى
 من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى
 الى المفعول الثاني البتة صرح به النقا فلا استقامة لما جوزه الشارح والمحشى
 في شرحهما للفتاح في قول الشاعر ساشكر عمرا ان تراخت منيتي * ايادي
 لم تمنن وان هي جلت * من كون ايادي مفعولا ثانيا لا شكر اللهم الا ان يحمل
 على المسامحة هذا والباء في (بما عانيت) على ما في بعض النسخ للمقابلة اي بمقابلتها
 عانيت (والكد) الشدة في العمل (والعناء) بالمد المشقة ومعنى المعاناة رنج كشيدن

فعاينت الاناء على ما هو مآل المعنى مثل تساهبت غابة الوسم احتماله
 للوجهين ولو قرئ عاينت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعد
 (وتضرع) الى الله اذا اشتكى استكان وتذلل اليه طلبا لمعرفه وكذا تعرض
 وفي المصادر التضرع زارى كردن (والناكب) من نكبت عن الطريق
 اى عدل كضرب ودخل (والمين) من الابانة وهى الظهور (وهذا)
 اى المحصولون الموصوفون بالصفات المذكورة (لعمري) اللام للابتداء
 عمرى مبتداً حذف خبره وجوابا وسد جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي
 والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل فى القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن
 ان يحمل على حذف المضاف اى لواهب عمرى وكذا امثاله بما اقسم فيه
 بغير الله تعالى كقوله والشمس والقمر والليل ونظائرهما اى ورب الشمس
 ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم
 لتأكيد مضمون الكلام وترويح فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم
 من التأكيد بالقسم بالله تعالى لوجوب البر به وليس الغرض اليقين الشرعى
 وتشبيهه بغير الله به فى التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته
 عز وجل مكروه كما صرح به النوى فى شرح المسلم بل الظاهر من كلام
 مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه
 كما صرح به بعض الفضلاء وقال عليه السلام ان الله نهىكم ان تحلفوا
 بائسكم فمن كان خالفا فليحلف بالله تعالى او ليصمت وعن ابن عباس
 لان احلف بالله تعالى قائم خير من ان احلف بغير الله فابر وعن ابن مسعود
 مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا بأس به ولهذا اشاعه بين
 العلماء كيف وقد قال عليه السلام قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك انهم
 لى سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم
 على امثاله (والعز) خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة يقتضى القلة
 غالباً (والمرام) مصدر ميمي من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى المفعول
 والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب
 فى الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة لانه
 لو كان الحق المبين بصفة المطلوبة كثير اكان الطالب له ايضا كثيرا فقيه نفي
 للزوم نفي لازم وقد جعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل
 والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اى الحق المبين قليل الطالب

او غالب طالبه لان الحق يعلم ولا يعلم عليه ولو اتى المصدر على معناه الحق
 لكن اظهر اى الحق المبين قليل طلبه (والطباع) والطبع والطبيعة
 السجية التي جبل عليها الانسان (والدد) شدة الخصومة فلاضافة
 في قوله تعالى وهو الد الخصام اذا اريد بالخصام المخاصمة بمعنى
 في اى شديد الخصومة في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الدلالة وما
 نقله القاضى من ان الآية نزلت في الاخنس ابن شريق الشقي مردود
 بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزى وغيره واحتمال
 اسلامه بعد نزول الآية يدفعه قوله تعالى في حقه فحسبه جهنم
 (والجدال) الخصومة (ولئن فاتني) الخ فان قلت المذكور في كتب النحويان اللام
 الداخلة على اداة الشرط للايدان بان الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها
 لا على الشرط ومن ثم يسمى اللام المؤذنة ويسمى المؤذنة ايضا لانها
 وطئت الجواب للقسم اى مهدته له والشارح جعل الجواب ههنا
 للشرط بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب القراء
 قلت اللام ههنا زائدة لا مؤذنة للقسم كافي قوله * لئن كانت الدنيا على
 كاترى * تبارح من ليلى فللموت اروح (والثناء) الذكرا بالخبر والمراد بالعاجل الدنيا
 (والحسب) بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذارجل حسبك بوصف النكرة به لان
 اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقة كذا في الكشف يقال احسبه الشئ اذا كفاه
 وفي الصحاح حسبك درهم كفاك (والتواب) والثوبة جزاء الطاعة كذا في الصحاح
 ورد عليه بانهم انعم مطلق الجزاء كانقله الازهرى وبعضه قوله تعالى هل ثوب
 الكفار ما كانوا يفعلون فعلا عبرة كافي الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر
 استعمالا في الخبر كما صرح به ابن الاثير في النهاية (والجزيل) العظيم (والاجل)
 الآخرة (والتوكل) الاعتماد على الغير (والابانة) الرجوع (قوله) افتتح
 كتابه بعد التمين بالنسبة بحمد الله (يحتمل ان يكون الظرف اعنى قوله
 بحمد الله مستقرا في موضع موقع الحال من فاعل افتتح لاصلة للافتتاح ومعنى
 الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالنسبة على وجه التمين ملتبسا بحمد الله فلا تفاوت
 حيثئذ بين التعميد والنسبة في التعليق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التمين فيها
 رمزا الى انباء بسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر وان
 جهة التلبس هو التمين بذكره ودلالة على ترتيب علمه الله تعالى والمناسب
 لما ذكره الشارح في شرح الكشف وحواشى التلويح ان يجعل
 قوله ههنا بعد التمين اشارة الى ان متعلق الباء فعل التمين لكن الحق الحقيق

قال في حواشى التلويح
 قوله باسم الله ابتدئ
 الكتاب جعل الكتاب
 مفعولا للابتداء للدلالة
 على ان الباء في بسم الله
 ليس متعلقا يا ابتدئ
 بل بما مل محذوف هو
 التلبس والتبرك

بالتقول وعليه الفحول انه يقدر الفعل المخصوص اعني اؤلف ههنا
وبالجملة خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متبركا بهما ولذا التزم حذفه
في كلام الحكميم تعالى وتقدس ليكون متلفظا بكل من شرع في فعل
متبركا بالتسمية عين ما في القرآن اذ لو اتى به فيه لخالفه تسمية
من شرع في غير القراءة او للاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يبطأ فيه غير ذكر الله
تعالى اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل فسلكت تلك الطريقة لفات ذلك المقصود
ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابتدئ وتقدير الفعل الخاص لدلالته
على تلبس كل الشروع فيه ابتداء وانتهائه بالتسمية امس بالمقام
واو في تأدية المرام من تقدير ابتدئ اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل
بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع لكن لما تعذر ذلك تحقiquا ولا حرج
في التمرع جعل طريقه كون الشروع فيه ملتصقا بهما كما في التنية حيث
اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحقiquا في جميعها تقديرا ولذا ذكر الابتداء
في حديث البشارة لالان المقدر فعل البدء وقد يستشهد على تقدير الفعل
الخاص لقوله عليه السلام في خطبة يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح باسم الله
وقوله عليه السلام باسمك ربى وضعت حبنى وباسمك ارفعوه وقوله عليه السلام
باسمك احبى وباسمك اموت فانها تدل على اوجعية تقدير الافعال الخاصة
وفيه انه مبنى على تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع
فتأمل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا فنسبة الافتتاح حينئذ
الى الحمد فقط مع تأخره عن التسمية اشتغال بافاضة الخفى واعراض
عن ذكر الجلى وتلويح الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به
فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية والافتداء بالتحميد حقيقة
لالان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشئ لا ينافي الاستعانة بآخر
كما ظن اذ جعل باء التسمية على الاستعانة لا يليق لحسن التأديب لانه يفضى
الى جعل اسم الله تعالى آله والآله لا تكون مقصودة بذاتها وجل
بهاء الحمد في الحديث عليها يقتضى خروج الحمد عن الكتاب وهو منافى للعرف بل لان
الابتداء امر عرفي يعتبر بمدام حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل
اولان الاول محمول على الحقيقي والثاني على الاضافي افتداء بالكتاب والاجماع
الواردين على تقديم التسمية واحتياط في العمل لما ان في التسمية جهة التحميد الا انهم لم
يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحمد عرفا ولهذا ثبت التعارض الظاهر بين
الحديثين واحتيج الى التوفيق ولان المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره

عليه تعالى (قوله اداء بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح بهما يعمل موجب)
الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح
واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في آخر الكتاب
فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى
والاخبار عن ثبوت شئ ليس به اجيب عن الاول بان الغرض الاصل
من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط القيد الذي هو تلك النعماء وجلب
المزيد الذي هو التأليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن
قصد هما ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد ايماء الى قوله تعالى ولئن شكرتم
لازيدنكم وليس المراد ان الحمد ههنا من قبيل الشكر لاخلاله بالثبوت عليه على الاستحقاق
الذاتي كما سيجي بل المراد ان الحمد على مجموع الصفات الذاتية والانعام يتضمن
الشكر فالتعليل بملاحظة ذلك تتضمن تدبر ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك
الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التأليف واجبا فعمل الافتتاح
بالحمد بالاداء المذكور ايماء الى هذه النكتة على انه سيجي ان الاطراد والانعكاس
غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير
هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل لافتح باعتبار ما شتم عليه من التعميد لانه
تعميد مخصوص ويرده الفرق الظاهر بين تقديم الحمد والتعميد المقدم وبانه
تعليل بحمد الله لا لافتح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد وابقاؤه
بلا علة وجعل العلة للقيد بأباه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد
لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تأليف
الكتاب حق شكر النعماء مستبعد نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب
لاجلهما لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ههنا مثله فيما شكرناك
حق شكر كما سنده الآن وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع
الحمد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد
وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه
مجازا اذا لظاهر ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب
به هو الله وفيه وضع الظاهر موضع المضمرة ومعنى الحمد لله الحمد لا يارب
فقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه بوصفه بالجليل والجليل به هذا اللفظ والقول بانه
مشترك بين الاخبار والانشاء كصبيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصبيغ المذكورة
اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات

النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا (قوله لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه) يحتمل ان يكون من الاولى تبعية والثانية بانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب لهذين الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بانية في الموضعين فالاولى بيان الشيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوي الذي يتضمنه الحمد ههنا لانهما متحدان ههنا كما ستطلع عليه والمقصود على التقدير ان المصنف ادى شيئا من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد بنى بحق شيء من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره (قوله هو الثناء باللسان) اورد عليه ان قيده باللسان مستندرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله عليه السلام لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه فصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وطوطئة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان الى آخره وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ لدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو المعنى في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يردان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاثيان بما يشعر به التعظيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يخص الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز من قائل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثناء من ارباب اللغات يحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز (قوله على الجميل) لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه

قبل ويجوز ان يجعل
الشيء كناية عن التهمة
والحق عن الشكر فا
يجب بيان الحق

واما ما ذكره ابن القطاع
من ان الثناء يستعمل في
الخير والشر فرد بان
المستعمل فيه هو الثناء
بتقديم النون على الثاء
والقصر واما الثناء
فهو اذا استعمل في الشر
يكون على ضرب من
التأويل كالمشاكلة
والاستعارة والتهكمية
صرح به الامام
البطايوسي

٦ هذا هو المشهور
ما ذكره الحشى من ان
المدح ايضا مخصوص
بالاختيارى عند
صاحب الكشف على
ما صرح به في تفسير
قوله تعالى (ولكن الله
حبيب اليكم الايمان)
ففيه بحث لان الفهوم
بما ذكره اختيارية
المدوح به لا المدوح
عليه ولا تلازم بين
اختياريهما كما لا يخفى
فليتأمل

٧ وانما اسند الجواب
الى الشارح لان فيه
تفسيرا اذا الجميل الذى
يحملة عليه يتناول
الوصف ولا يختص
بالفعل يقال حدث
زيدا على علمه فخص به
بالفعل تكلف ظاهر
وقيل المراد بالاختيارى
ما يكون متعلقا بذى
الاختيار فيخرج ما
يتعلق بالجمادات ولا يلزم
ان يكون المحمود عليه
بنفسه مما يكون اختياريا
بل يكفي اختيار صاحبه
في غيره

وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر ككتفاء بقوله سواء تعلق
بالنعمية وترك ههنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة التاء فان قلت
اذا اتى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس
بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه جيد ولذا يذم هذا الحامد
لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون
جيبلا في الواقع او عند الثنى والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة
بعد المحمود عليه جيبلا ويصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب
كون المحمود عليه اختياريا وان عم المحمود به على الاشهر ووجهوا
اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذى هو القاعدة العظمى في اصول
الدين دون المدح لصحة قولهم * مدحت اللؤلؤ على صفائها و التعريف
المذكور حال عن التقيده فليس بمطر دقلت اجاب الشارح ٧ في شرح الكشف
بان الموصوف مقدر اى الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون
بالاختيار على ما صرحوا به فان قلت فيلزم ان لا يكون التاء على الصفات القديمة
جدا اذا استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار واللازم حدوثها
على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال
الاهم الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كانت الذات
كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها
فاعلها اولان تلك الصفات مبدء الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار
تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل وقد يقال الحمد فيما ذكر
مجاز عن المدح كما في قوله تعالى * عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا *
واما المصير الى ما ذهب اليه الامدى من جواز استناد القديم الى المختار
وتجاوز ان يحمده على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائى
فما لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف
عليه الفعل الاختيارى كالعلم والقدرة والاتسلسل او يلزم تقدم الشئ على
نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الفعل على الصفة
ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتأمل (قوله سواء تعلق بالفضائل
ام بالفواضل) سواء اسم بمعنى الاستواء بوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله
تعالى الى كلمة سواء ينتسب وينكم وهو ههنا خبر والفعل بعده اعنى تعلق
الى آخره في تأويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى

* سواء عليهم ، انذرتهم ام لم تنذرهم * والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالقواضل سواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيفاف او حال بلاوا او اعتراض لكن بقي ههنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام اولفظه او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير مبهود وقد اشار الرضي الى وجه اخر لتصحیح التركيب وابقاء ام واو على معناهما بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف اي الامر ان سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمة بعد سواء صريحاً كما في مثالنا او الهمة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو لعلاقة ان ان والهمة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وام واو لاحداثيتين او الاشياء والتقدير مثلا ان يتعلق بالفضائل او القواضل فالامر ان سواء والشبهة انما اذا جعل سواء خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الشاء واسارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركافة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جداً والفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والقواضل جمع قاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالتعدى ههنا التعلق بالغير في تحققه وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم ٧ والام يجمع الحمد والشكر اصلاً لان المحمود عليه فعل اختياري البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلاً (قوله والشكر فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكراً باللسان او اعتقاداً ومحبة بالجنان) فان قلت لم عرف بالشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريباً من الحمد وقد فسر له كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا فسر له وبين الفرق تخلصاً للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيهها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالقواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا جد ان احدهما بازاء الصفة الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله والاخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله ويجعل

٧ التوهم الاستناد
مولانا خمر وسلمه الله
عنه

الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله ينبي عن تعظيم النعم) اي يشعر في حد ذاته بحيث كل ما اطعم عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجنائي اذ لا يقدح فيه الجهل بالنبي كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع اعني الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون النبي بلا واسطة عن تعظيم النعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهوان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصدا لتعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبي بقوله يقصد به فليتهم (قوله بسبب الانعام) متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عند الاضافة اي انعام (قوله او اعتقاد او محبة بالجنان) عطفه على سابقه باو وعطف لاحقه عليه بابدل ٣ على ان مجرد ذكر الساني والعمل الاركاني شكرو ولا يدافع ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان ذكر الساني والعمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد وخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما او راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف النعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا بمجرد المحبة ولا بمجموع الاعتقاد والمحبة وان زعمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر الانسان لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها (قوله او عملا وخدمة بالاركان) انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا (قوله وحده) حال من الانسان على تأويله بالنكرة عند سيئويه اي منفردا وذهب الاصفهانى الى ان التعريف فيه وفي نظائره العهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا تعامل معاملتها كما سيجي فلا احتياج الى التأويل وقال ابو على الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدره اي يتوحد الانسان بكونه مورد الحمد توحد فعله هذا يكون قيدا للنسبة الحصرية المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو الانسان ويمكن ان يقدر العامل المحذوف صفة

٣ على ان كون المحبة
منبئة عن التعظيم محل
بحث لان التعظيم عبارة
عن اظهار عظمة شئ
وحصول هذا المعنى من
جهة المحبة الغير
الاختيارية غير ظاهر
الا يرى ان المحبة حاصلة
للمحب سواء كان في مقام
التعظيم ام لا نعم المحبة
دالة على ان للمحسوب
عظما عند المحب واما
دلتها على تعظيم المحبوب
وصيرورته معظما له
بواسطتها فلا بل الحال
في نفس الاعتقاد ايضا
على هذا القياس فتدبر

لسان على رأى من يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة وعند الكوفيين
 نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدثه لامع غيره (قوله بيم النعمة)
 اى الانعام بها اذ الفواضل هى المزايا القائمة بالشخص متعدية الى غيره
 (قوله على الوصف بالعلم والشجاعة) ليست الباء صلة للوصف فيكون
 العلم والشجاعة محمود للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه
 ان الوصف بهما يجوز ان يكون فى مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق
 الشكر فى هذه الصورة بل هى للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة
 (فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازاها
 جدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة قد تطلق على آثار تلك
 الملكة ايضا كالخوض فى المهالك والاقدام فى المعارك وهى المرادة ههنا قال
 الاستاذ بيان كون العلم والشجاعة من المزايا الغير المتعدية ان العلم اما عبارة عن
 الاضافة بين العالم والمعلوم او عن الانفعال الحاصل للنفس او عن الصورة
 المرتسمة فيها التى هى من قبيل الكيفيات وايما كان فلا يقبل الانتقال من محل الى
 آخر واما الشجاعة فهى ملكة نفسانية متوسطة بين الجبن والتورور والملكة من قبيل
 الكيفيات الغير القابلة للانتقال وفيه نظر لان المراد بالتعدى ههنا المتعلق بالغير فيه
 تحققه كالانعام اعنى اعطاء النعمة للغير لا الانتقال كما زعمه كيف والجمهور اطبقوا
 على ان المحمود عليه فعل اختارى والفعل لا يقبل الانتقال اصلا (قوله والله)
 اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب او الكنية فان قلت وضع
 العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله حين لم يعلم حقيقة تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع
 فى وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما
 ظهر منها بالفيض الالهى وانما المنتفى تعقله بكنهه حقيقة وذا غير لازم فى وضع
 العلم كما فى الوضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا
 او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وضعه فعلم غيره بالالهام او الوحي
 فلا وذات الشئ قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال على
 ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثانى وقد يستعمل استعمال النفس واستعمال
 الشئ ولذا يجوز تأنيته وتذكيره وخص بالذكر فى تعيين الذات من صفاته العلى
 الوجوب الذاتى الذى ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولا نطوائه
 على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق
 جميع المحامد اندال على ان كل كمال وكل نوال جنبه تعالى توطئة لما يذكر

من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدا بكسر الميم
مصدر بمعنى الحمد (قوله ولذا لم يقل على تحقق الاستحقاقين) أي
لكون لفظة الله تعالى علما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته
تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو أي من
غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بأنه لا إشعار في الكلام
بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير
صفة يدل على منشأ مدلوله على أنه ان سلم ذلك فأنما هو اذ لم يصرح
بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما نعلم
والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للنعم لامن ان تعليق
امر باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه
بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يغيره على ان لفظة الله تعالى لمادات
على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر انصاف الذات بهذه الصفات
في ضمن هذا الاسم لم يعهد ان يحمل التعلق في حكم التعليق بالمشق الدال على
منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كأن سائلنا
بان هذا الابهام لا يضر اذا الاختصاص ثابت في نفس الامر ولهذا تعرض
المصنف لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض آه وههنا بحث آخر
وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه
السيد في حواشي الكشف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة
الانعام فلم افرد بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بأنه ادى الواجب لما
تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتأمل ويمكن
ان يحاج بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها
لما لم يكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على
ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر
الانعام نصريحا بالاستحقاق الوصفي وتنبيها على ان كل صفة من صفاته
تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه
اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا بجميع التعظيمات ولا شك ان الله
تعالى يستحق التعظيم لذاته لان استحقاق المعبودية وصف مقتضى ذاته
كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل او الفضائل لا يقتضي ان لا يستحقه
المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله

فتدبر (قوله وقدم الحمد) لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سيأتي في تقديم
 المسند اليه انك تعهد الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسند اليه وتأخره اخرى
 فتجعله فاعلا **كل** ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار
 انه مؤخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا في الاصل بان يكون
 التقدير احمدا الله جدا او مقدما بان يكون احمدا جدا الله يستقيم ببيان
 النكتة فلا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هي للزال عن موضعه لا للقرار
 والحمد قار فيه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن
 اذا الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال
 هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح تأليفه يقتضي اهتماما
 بشأن الحمد و اراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة
 المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت بالاسم الزائد على اهتمام غيره في نفسه
 لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته لكن
 فيه بحث وهو انه بشكل بقوله تعالى فله الحمد رب السموات وقوله تعالى وله
 الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك
 حيث قدم اسم الله تعالى على الحمد في هذه الآيات مع ان المقام مقام الحمد (والجواب
 منع ان المقام في الآتى المذكورة مقام جد بل مقام بيان استحقاقه تعالى
 واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشف وهذا يقتضى تقديم الظرف
 كما لا يخفى (قوله على ان صاحب الكشف) اشارة الى دفع ما يثوهم من ان
 في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح
 صاحب الكشف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك
 وله الحمد ليدل على الاختصاص فاذا ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض
 بشوات الحصر المطلوب فيه ٧ وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح
 صاحب الكشف بوجود الاختصاص في الحمد لله بتقديم الحمد كما في الله الحمد فلا مانع
 من التقديم مع وجود المقتضى اعني المقام ان قلت فاوجه ما ذكره في سورة التغابن
 (قلت عبارته هناك ليدل بتقديمها واسترف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل
 بالتقديم فلا تغفل) فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجي من ان
 المخاطب بالجملة القصيرية يجب ان يكون حاكما حكما مثنوبا بصواب وخطاء
 والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق (قلت الوجوب المذكور
 في القصر الاضا في دون الحقيق والقصر فيما نحن فيه حقيق ولو ادعيا

قوله على ان صاحب
 الكشف اختار ابن
 الحاجب على ان الجار
 والمجرور في مثله خبر
 مبتدأ محذوف اى
 والتحقيق على ان قال
 ودل على ذلك ان الجملة
 الاولى وقعت على غير
 تحقيق ثم جئ بما هو
 التحقيق فيها ثم انه
 اشارة الخ ننسخه
 ٧ وحاصل الدفع ان
 صاحب الكشف
 صرح بوجود
 الاختصاص ننسخه

ونظيره اياك نعبد (قوله بان فيه) اى فى الحمد لله بتقديم الحمد ايضا
او كما فيه تأخيرها وهذا اعنى ارجاع الضمير الى ما ذكر هو المناسب لكلام
العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والافعال بمجلائل النعم
ودقائقها والمالك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به
حقيق فى قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق
منه بالحمد والشاء عليه بما هو اهله (قوله وبهذا يظهر الخ) اى بتصریح
صاحب الكشف بان فى الحمد لله تعالى دلالة على اختصاص جنس
الحمد بالله يظهر ان ليس نفيه الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال
كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص
جميع الافراد فلا فرق بينهما فى انهما ينافيان بحسب الظاهر قاعدة خلق
الاعمال وكل منهما يقبل تأويل لا يتدفع به تلك المناطات كما ذكره الفاضل
المحشى فلا ترجيح لاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما
فرق من حيث ان منافات اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافات
اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن بهذا
القدر من الفرق لا ينجبه اختيار احدهما والحكم بان الآخر هو كما لا يخفى
على الفطن (فان قلت نعل كثير من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفى
الاستغراق كما ذكره جملوا تعريف الجنس المذكور فى الكشف على العهد الذهنى
الذى هو من فروعه كما هو الظاهر فى المشبه به اعنى العراك فى ارسلها العراك
وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حل تعريف
الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هى (قلت لو سلم ان تعريف
الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهنى فاخصاص فردما
ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فردم الله تعالى
وانفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والمر فيه ان المهود الذهنى
نكرة فى المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون فى المعنى كالنكرة
الواقعة فى سياق النفي فيعم (ثم الحق ان صاحب الكشف كما يمنع كون
الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادافى المقام) اما المنع الاول فلظاهر كلامه مع
ان الوجه الاخير الذى هو منقول عنه كما صرح به الشارح فى شرح
الكشاف يدل ايضا على ذلك ولانه حصص فى الفصل فائدة اللام فى التعريف
والتعريف فى العهد والجنس واما المنع الثانى فلانه مفهوم من كلامه ضمنا
كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكره كون

الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار النعم
الضمي اوبان حملوا قول صاحب الكشف فان قلت ما معنى التعريف
في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف اللامي في الحمد لاطلب بيان مدلوله
الوضعي ونظيره قوله في اوائلك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة
على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الآخرة او على انهم الذين
ان حصلت صفة المفلحين فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صوره حيث رده
بين العهد وغيره وسيجئ تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره من
فروع التعريف الجنسي وحل كلام الكشف على ما ذكره وان كان مخالفا لما ذكره
الشارح والفاضل المحشي في حاشيتهما له لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام
لا بيان مجرد مدعى اللام وانما قلت الظاهر هذا اذ لو حل على انهم علو بالذات كون
مدلول اللام بحسب الوضع الجنسي دون الاستغراق لزمهم حل كلام الكشف
على اثبات اللغة بالرأى وهو مستبعد من تلك الفحول على ان نفي كون الاستغراق
مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتراف بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة
الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ معنى لا يقتضى ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام
فاذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا
في المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان باقي الوجوه المذكورة ههنا ايضا
مسوق لذلك ليتلايم سابق الكلام ولا حقه على ان الشارح رد في شرح الكشف
على الوجهين الاولين باشعارهما بكون الاستغراق في الجملة عندنا محشى
مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك
وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ووردوا ظاهرا ما اورده هناك
على الوجهين الاولين فلو كان الكلام مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع
الجنسي دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس
دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا بنى
الشريف كلامه واورد على الشارح ما اورد فان قلت من اين يفهم منع
صاحب الكشف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق
قلت قيل من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على
الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على اختصاص
اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى تعريف الحقيقة من
حيث هي هي وصاحب الكشف جار ههنا على الاصطلاح المذكور
بقربة ذكر الاستغراق ههنا في مقابله والمشهور تخصيص تعريف

الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور في التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه
باللام من حاشية الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال على
ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ففيه ايضا
تعسف اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام
الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان
المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة
الاستغراق فكيف نفي به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوخ
ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق
كنار على علم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها
كنار على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الآية قرينة
موجبة له فالفرق ظاهر واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض
لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتضائه في معنى الحمد على الجنس من
حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامر بالجنس من حيث هو
والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اختصاص
الحمد دون ان يقول اختصاص الحمد بقي ههنا بحث ذكره جدنا شمس الله
والدين الفناي في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس
لا ينافي في مذهب الاعتزالي بخلاف الحمل على الاستغراق فانه يسافيه وذلك
لان اختصاص الحمل الذي ذكره صاحب الكشف مستفاد من لام الله على ما
هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرفوا اثبات الجنس للمذكور
لا لغيره لا ينافي ثبوته لغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد يكون الخبر
عام النسبة والمراد تخصيصه بمعنى نحو زيد جاء وعمر وذهب وهذا بخلاف
اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شئ منها لغير المذكور عند
المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشف قال بالاختصاص الثبوتي في
سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في قوله ههنا بعد الدلالة
على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوت فلا ينافي الاستغراق سواء حل
الاختصاص على الثبوت او الاثبات لمناجات مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص
الثبوتي مبني على التأويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار مذهبه وراء
التصليب فيه مناسب لا وئيل كتابه الا يرى انه صدره فماتقل عنه بقوله
الحمد لله الذي خلق القرآن ثم غيره الى اتزل لوجوده ذكره الفاضل المحشي

في شرحه والله اعلم (قوله بل على ان الحمد الى آخره) كلمة على متعلق بخبر مبتدأ
مخذوف اى بل هو مبنى على كذا و الجملة عطف على جملة وبهذا
يظهر وبهذا يندفع ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان الى آخره
على قوله على ان افعال العباد يدل على ان هذا ايضا يظهر ما اشير اليه
بهذا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص في الحمد لله لا مدخل له
في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احدا اعتقد ان جهة الذهاب
الى ان تعريف الحمد للجنس اما مسئلة خلق الاعمال و امانه ساد مسد
الفعل فلما قال بالتخصيص علم ان الجهة الاولى منتفعة وان الجهة هي
الثانية (قوله والعدول الى الدفع للدلالة على الدوام والثبات) اورد عليه
ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة
الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لتخصيصهم بدلالة اسمية
خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزى بهم على استمرار التجددى
واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون
في حكم الفعل والجواب ان المقيد ههنا لثبات هو الاسمية بقرينة العدول
والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام
والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث
ونقول يكفي للعمل في الظرف راحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت
ايضا وقد نص الشارح في آخر الباب الثالث على ان زيدا في الدار
يحمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح
فيما ذكرته هذا واقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى
المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال الحمد لله ليفيد تجدد صدور الحمد منا
وتعلقه بالله تعالى على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه اعقاب
النفس دون الثبوت لانها اذا اعتادت الشيء الفته ولا شك ان افضل العبادات
اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب
البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب
ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات
فهذا اختيار الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل (قوله والفعل
انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما هو بنوب مناسبه) اى لا يدل
على الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه اعنى في الدلالة

فائدة مع هذا التوجيه اعتراضات ٥١ منها ما يقال مراد الشارح بخفاء القرائن الاستغراق

انعدام القرائن المرجحة
والفاضل المحشى
معتزف بانعدامها والا
لم يصح ذكره في وجه
اختيار الجنس فلا ورود
لاعتراضه عليه ومنها
قبل ان وجدت القرينة
المرجحة للاستغراق
وجب الحمل عليه ولا
يقدر فيه لزوم
الاستعانة بالقرينة
كما لا يقدر في وجوب
حل الاسد على المعنى
المجسزى الاستعانة
يرمى في رأيت اسدا
يرمى وان لم يوجد
وجب الحمل على
الجنس لذلك لا ان
الاستغراق يحتاج الى
الاستعانة لقرينة اللهم
الا ان يريدانه تستعان
بالقرائن في ثبوته ولا قرينة
ههنا عليه وفيه انه
صرح بتحقيق القرينة
ههنا عليه وجعلها
كنار على علم ومنها انه
اذا بلغ قرينة الاستغراق
هذا الحد من الظهور
فكيف يسوغ اختيار

وان جاز قصوره عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان
وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه تقصد الى المقامات الخطابية
بمثل قولنا فلا يعطى الى الاستغراق كما سيجى في احوال متعلقات الفعل
فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذى تاب عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب
ان ذلك في الفعل المنزول منزلة اللازم اعنى الذى لم يعتبر تعلقه بالمفعول
والتنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وهو ظاهر (قوله
وفيه نظر لان النائب مناب الفعل الى آخره) يريد ان المصدر المنكر كاف
في نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق في العبارة
مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه
قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر
بان في الاستدلال مقدمة طوية قائلة واللام وضع الاشارة الى مدلول مدخوله
كما ذكرت في الوجه الذى اختاره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت
المدعى بما ذكر في الاستدلال فاثباته بغير الدليل وبضم مقدمة اخرى تسليم
الاعتراض في التحقيق (قوله وعند خفاء قرائن الاستغراق) اراد بقرينة
الاستغراق ههنا القرينة المجوزة لا المرجحة والا لكان المعنى حينئذ الجنس
هو الشائع في الاستعمال مطلقا اى سواء وجدت القرينة المرجحة للاستغراق
او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته فالفاضل
المحشى انما يدعى بتحقيق القرينة المجوزة وكونها كنار على علم (واعلم ان مبنى
الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشف لان الشارح بصدد توجيه كلامه
وقد صرح في المصنف فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد
والجنس فلا ينافى ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس
هند المحققين ولا يقدر فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل
على الجنس في نحو والله لا اتزوج النساء مبنى على امتناع الحمل على الكل
وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره
صاحب الانصاف من ان اللازم ظاهر في العموم بدليل استعماله فيه
من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها (قوله او على ان اللام لا يفيد
سوى التعريف الى آخره) خلاصة ان الاستغراق لا يسفاد من نفس اللفظ
وهذا كما تصرح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين
هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشى بقوله والسبب في اختياره الجنس

الجنس دونه وكيف يصح الاستدلال عليه

لا يقتضى تخصيص
اللام بارادة الحقيقة
من حيث هى لجواز
ان يكون المسمى
المذكور افراد الحقيقة
كلا او بعضا للمفهوم
الذهنى لوجهين الاول
انه لو كان حقيقتهما
الاشارة الى المجهود
الذهنى لزم ان يكون فى
العهد مجازا ولم يقل به
احد الثانى ان طلاق
المسمى فى عرف اللغة
على افراد المفهوم
اكثر كما قال الاصوليون
العام ما انتظم جمعا
من المسميات او جميع
المسميات فلا يترتب
عليه قوله فاذن
لا يكون ثمة استعراق
لانه اذا اريد بالمسمى
حيث لا يختصص
لبعض الافراد كلها
دفعا للنحكم فى المقام
الخطابى افاد المعرف
باللام الاستعراق وانت
خبر بعد ما تحققت
من كلام الشارح ان
مدلول الحمد منكرا

ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج فيها الى
الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا حاجة لاختيار احدهما ورد الآخر
فان قلت قد ضم القاضل المحشى الى هذا الوجه ٧ قوله مع ان اختصاص الجنس
يقوم مقام اختصاص جميع الافراد الى آخره وكلام الشارح خلو عن
ذلك فلهذا رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الى آخره
الى هذا المقام فلعلة اكتفى عن ذكره ههنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة
يعتد بها فى ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المقيد بذلك
الاختصاص على ما صرح به نفسه فى احوال المسند هو اللام الجارة
الاختصاصية وتلك الافادة لا تنفوت حالا فى الجنس والاستعراق بقى
ههنا بحثان الاول ان الدليل المروى عن صاحب الكشاف الذى نقله
الشارح بقوله او على ان اللام الى آخره منقوض اجالا لتخلف الحكم عنه
فى صورة العهد الخارجى مع انه من معانى اللام عنده كما صرح به فى المفصل
اذ يقال ان اللام لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسمى وهو
نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثمة عهد خارجى لا يقال هناك
وضع آخر للمجموع بازاء المجهود لاننا نقول فلا ينجم بالدليل المذكور وحده
عدم كون اللام للجنس بل ينبغى ان يتعرض لعدم الوضع فى المجموع
بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة
المطوية فى التعليق الثانى التى اشيرت اليها هناك البحث الثانى ان المفهوم من
كلامهم ان الحقيقة والاستعراق لا يجتمعان فى مقام واحد بحسب اقتضاء
ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصصا من الماهية
معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود فى
ضمن الافراد حل على الحقيقة وان كان حبل على الاستعراق او العهد
الذهنى فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة
الحقيقة من حيث الوجود فقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل
على الجنس لاجل هذا ولا يكون امرا مختارا على الاستعراق وان كان فلا
وجه لقصد الجنس فضلا على ان يرجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام
ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من
حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى
الظاهر رمزا الى ان الثبوت على وجه الاختصاص يقتضى طبيعة الحمد

للازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد (قوله على ما انعم) الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين لا انعم متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامله تبينها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل فتدبر (قوله فقد تعسف) وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحارث في فوات ما هو المقصود اعني التوطئة والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في انفسهما لكنه لا لطف لبيان ما علم بما لم نعلم مدحا وهما وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل اعني علم منزلة المصدر عطفًا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدوث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثاني ان يكون ما لم تعلم تفسير الضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير العائد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرة وايضا الاصل الحقيقة فلم يتعذر لايبصار الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم لمثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سوية (قوله امكن) من ممكن بالضم مكانه اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المم اشد تمكينا في القلب وقبولا عنده كادل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة (قوله لقصور العبارة عن الاحاطة ولثلاثتهم اختصاصه بشئ دون شئ مجموع الامرين علة واحدة بحذف مفعول الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا او اجمالا واما بطريق التعرض لبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني الى الثالث ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمعم به كانه اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في الاجال وانما اقمم في المختصر لفظ الابهام المراد به الاشعار اذ الظاهر احداقسام مطلق الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد في الخواص والمزايا على ما تقرّر عندهم فيؤدي ما في الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اى اختصاص الانعام بشئ دون شئ آخر او اختصاص الحمد على انعام دون آخر ٧ ولا يقدح

٣ ههنا اعتبار المسمى
نفس الفرد كلا او بعضا
وان شاع اطلاق
المسمى على الفرد في
الجملة واما اليهودية
الخارجي فالمعرف باللام
موضوع بازائه وضعا
آخر كما سيصرح به
الفاضل المحشي واما
حديث التحكم فتدفع
باستنزام الجنس
الاستغراق ايضا
فليتأمل

٧ ولا يقدح في تحقق
الوهم

في حصول التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق بجميع
 الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا
 آخر وسيجي تحقيقه في بحث القصر (قوله وليذهب نفس السامع كل
 مذهب ممكن) الظاهر ان تكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة
 عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هي ايضا علة عدم
 التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس
 السامع الى ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف
 لجرد الاختصار هذا ولك ان تقول نزل نعم منزلة اللازم بقطع النظر عن
 تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابة المقام انتساب فعل الانعام
 الى الله تعالى على وجه العموم في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع
 الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر (قوله ثم انه صرح
 ببعض النعم الخ) شروع في شرح قول المصنف وعلم الى قوله وفصل الخطاب
 فين اولاعلى الاجال ثم نزل اجراءه على التفصيل حيث قال فقوله وعلم الخ
 وثم للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس
 يراد ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب او للترخي في الرتبة فان رتبة تفصيل
 تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلقها وسيجي في مباحث الفصل
 والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة
 ذكره في مقابلة عدم التعرض بالنعم به ولفظي الاشارة في الموضعين
 فيما بعد وبعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث
 الرسول المتفنن لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعضها هي
 الاسول والمراد بالايماء الى الاسول الايماء اليها من حيث انها اصول
 او يقال الايماء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل واحد منها فانه
 اذا كان بعض تلك النعم مصرح به والبعض مومي اليه يصدق على المجموع
 من حيث هو مجموع انه مومي اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز
 ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التكليف في كون
 التصريح به وحده ايماء الى تلك الاسول مما لا يلتفت اليه لان تعيين الشارح
 اصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد منتها
 الى الدعاء لمعاوني الرسول ثم تغير الاسلوب ٦ فيه تليها على ان اصالة معاونتهم
 ليس كاصالة تلك النعم صريح في خلافه (قوله يتعاونون) استئناف جوابا

٦ حيث قال فقوله وعلم
 من عطف الخاص
 على العام رعاية لبراعة
 الاستهلال والصلوة
 على سيدنا الى دعاء
 للشارع المتفنن للقوانين
 وافضل من اوتي الحكمة
 اشارة الى القوانين
 وفصل الخطاب اشارة
 الى المعجزة فلما انتهى
 للامر والى ذكر الآل
 غير الاسلوب وقال ثم
 دعي لمن عاون الرسول
 عاينه السلام بلفظ ثم
 ولم يقل بعده اشارة الى
 كذا ونحوه بما يفيد كون
 معاونتهم من اصول
 النعم فليتأمل

لسؤال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا
من ضمير اجتماعه مع بنى نوعه والاول اقرب (قوله وفي الكتابة مشقة) يعنى
يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش
على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتابة مشقة لاحتياجهما
الى ادوات يسهل حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد
انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه
عليه (قوله المنطق له الفصحى العربى) عما في الضمير الفصحى اما بمعنى
النساق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب معن عنه او بمعنى الخالص
من الالكنة فالأظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا ما يميز به نوع الانسان
وربما لا يكون فصيحاً بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب
تفسيره (قوله ثم ان الاجتماع) شروع في بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة
البعثة والمعجزات لينزل عليه ما ذكر في الصلوة ولينبين المناسبة بين ما ذكر في
الصلوة وبين ما ذكر في الحمد (قوله يتفق عليه الجميع) ضمير عليه يرجع الى
المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر او الى العدل فقط (قوله لا يتناول الجزئيات
الغير المحصورة) انما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة
والعدل اما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل
لا بد لها حيث لم يقل لهما وقيل في الافراد ملاحظة تقيد المعاملة بالعدل ثم
ان النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة
ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارة بعض
العلماء كأنهم جعلوه بمعنى الغاير (قوله بل لا بد لها من قوانين كلية) اى
لا فرق منها من قولهم بده يده بدا اى فرقوه التبدل اى التفرق وتبدل اى
تفرق او لا عوض منها من البد وهو العوض ثم الجار والمجرور اعنى لها متعلق
بالنفي اعنى بد على قول البغداديين حيث اجازوا باطالع جبلا بترك تنوين
الاسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما جرى مجراه في الاعراب وخرجوا
على ذلك قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت
والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارفا للمضاف
مغربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه
على الفصحى كما فيما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدأ اى لا بد ثابت لها وقوله من
قوانين خبر مبتدأ محذوف اى البسد المنفى من قوانين كلية وهذه الجملة

الاسمية التبينية لا محل لها من الاعراب لانها مستألفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بمبادل عليه لا بد اى لا بد من قوانين وقد اشار الشريف في اواخر بيان المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للاحيث قال في قوله لا تلقى لشارته ان لشارته ليس معمولاً للتلقى والالوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتأمل وقس على ما ذكرنا من هذا التركيب (قوله وهى المعجزات) المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعى النبوة تصديقاً له في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى (قوله واعلى معجزات نبينا هو القرآن) امانته معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما امانته اعلى فلانه مفتاح يفتح به باب الشريعة المشتعلة على السعادة في الناشئين ولانه باق على كل وجه زمان دأر من بين الكتب على كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة (قوله من عطف الخاص على العام) رعاية لبراءة الاستهلال وتبنيها على جلالة نعمة البيان البراءة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شئ فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسباً للقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه يسمى باسم السبب تبنيها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروعة فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تشارك البيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجي وان اختلف البيانان في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراءة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والتميز على جلالة نعم البيان هو الامر الثاني لما ذكره الشارح في اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تبنيها على فضيلته ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعر لجلاله باعتبار انه يوصي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث ترفع عن الدخول تحت العام (قوله كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان) حيث خصه

قوله رعاية يحتمل ان يكون حالاً من ضمير الظرف اعني من عطف والمعنى كائن من العطف حال كونه رعاية ويحتمل ان يكون مفعولاً له لقول السابق اعني فقوله وعلم

بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوائل
 السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما
 نعمتان جليتان والضمير في واليه يرجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف
 او انه مؤل بان مع الفعل (قوله مالم نعلم) فمفعول ثان لعلم والاول محذوف اي
 علمنا ولا ضمير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاختصار على
 احد مفعولييه كيف وقد وقع الاختصار عليه في قوله تعالى لاعلم لنا الا ما علمنا
 ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين ٦ الثاني اذهى من دواخل
 المبدأ والخبر فظهر ان القول بان الاختصار وقع على كلا المفعولين وان
 علم تزل منزلة اللازم من البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من
 الكل تكلف مستغن عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق
 الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم والله
 المنتهى لرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي تجوزا كما سبق مثله
 وعن الشارح ان المراد مالم نكن نعلم باجتهادنا وقوانا (قوله رعاية للجمع)
 قبل عليه يحصل رعايته بان يقال ومالم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب آخر
 والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه وعلم على ان فيه
 ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول (قوله خير من نطق) انما
 اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة له عليه السلام ليناسب ما ذكر
 في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لثلايحتاج الى ان
 يقال انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى
 وما ينطق عن الهوى (قوله للشارع المقتن للقوانين) اشار بتوصيف
 الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عليه السلام واسطة
 في وصول نعمة الاسلام اليها مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان
 الدعاء له تلو الشاء على الله تعالى (قوله على ما فسر في الكشف) ايماء الى
 ان ههنا معنى اخر وقدر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون
 المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم السلام وبمن اوتي الحكمة
 وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي هو الانسان المبعوث
 الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانبياء عن الله تعالى واحكامه
 والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه
 كتاب المشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو

٦ لان المفعولين مقدران

كما في الوجه الاول

✽

٧ فالظاهر ان مخاطب
نسخه

٣ ظاهره انه عطف على
بمعنى مفعول في قوله
ويقال للكلام البين فصل
بمعنى مفعول فيكون
التقدير ويقال للكلام
البين فصل بمعنى فاصل
ولاشبهة ان اطلاق
الفصل بمعنى الفاصل
على الكلام المذكور
ليس لكونه ينافوا كان
ظاهر العبارة بوجه بل
لكونه مبينا ومميزا ويمكن
ان يقال انه معطوف على
امر متوهم من الكلام
السابق وهو ان فصل
الخطاب بمعنى خطاب
مفعول وقريب منه قول
ابن هشام ان يقلد في قولها
الشاعر تقي تقي لم يكن غنية
بنه كذا في قول ولا يقلد
معطوف على شيء متوهم
اذ المعنى ليس بمكثر غنية
وامثال هذا متعارف بين
المحققين المتحققين بعلم
الاعراب المتدربين
في اساليب الاعراب وان
كان مما يستبعد الدخيل
في الصناعة فنسخه

المشهور وان رد عليه وان نوقش فيه بان عدد الرسول من يد على عدد الكتب
فتأمل (قوله ولفظ اوتى الخ) اما دلالة على انه ليس من عند نفسه فظاهر
واما دلالة على انه من عند ربه فيلاحظ ان انشاء الحكمة لا يصلح الا
من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا الله تعالى
مستغن عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا لسابقه (قوله اشارة الى المعجزة)
اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول
فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة
عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما
الكتب المنزلة على الرسول عليه السلام والقول بالانجياز في غير القرآن منها
غير ظاهر لتصريحهم بان باقى الكتب ليست منزلة للانجياز واما ما يعيها
وسنهم القولية فالامر اظهر (قوله ففصل الخطاب البين من الكلام) انما يقل
الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب الفعول رمزا الى ان اضافة الصفة الى
الموصوف بمعنى من البيان (قوله يتبينه من مخاطب به) ولا يلتبس عليه اى
يعلم لانه روى فيه جميع ما لا بد في الافهام فالتبين ههنا بمعنى العلم والفهم
ولهذا عدى بنفسه واما الذى بمعنى الظهور فهو لازم واعتراض عليه
بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من التشابهات
ما لا يتبينها من مخاطب به ويلتبس عليه (واجب بان المراد به ما هو المراد
بقوله تعالى ذلك الكتاب لاريب فيه وسجي تحقيقه في مباحث اخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام
وصعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والا قرب ان يجاب بان
الكلام مبنى على مذهب المتأخرين من ان الراشدين في العلم يعلمون تأويل
التشابهات وهم المخاطبون به لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام ٧
فخطاب البارى يجب ان يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ولا يلتبس عليهم
وبان الخطاب بها هو الرسول عليه السلام وهو يتبينها والله اعلم (قوله او بمعنى
فاصل) ٣ قبل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذى هو التميز والتمييز ووصف
الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني
على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال وادبار وفيه بحث
لان الفصل اذا ابقى على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله الذى هو له
فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما سينقل من الشيخ في نسبة المصدر

الى ما تقدمه مما هو له لا فيما اضيف اليه الا يرى انك لو قلت انجاني عدل سلطان
ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة
حقيقة ولالطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الانجاء
اليه واما اذا قلت انجاني سلطان عدل فاعتبار التجوز في نسبة
العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف نعم ابتداء الفصل
على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس بعدا فتدبر ٢ (قوله اصله
اهل قابل الهاء همزة) توصل الى الالف ثم ابدلت الهمزة الف لان
قلب الهاء ابتداء الف لم يحث في موضع اخر حتى يقاس عليه واما قلبها
همزة فتشايخ (قوله بدليل اهيل) وجه استدلال البصرية ان التصغير
يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل
لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم
اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصر تحقير من له الخطر او تقلبه
على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة
واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف
ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به
(قوله خص استعماله في الاشراف ومن له خطر) يريد ان فيه تخصيصين
(الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر
وامثالهما) والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر (قيل لما
ارتكبوا في الآل التغير اللفظي بتغير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول توجبا
للملازمة بين اللفظ والمعنى) ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق
نطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوى
ارتكبوا التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص ٧ (قوله اطهار) جمع طاهر
كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح الكشف بان اطهار جمع
طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت
كانص عليه الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صهوب وصهاب وصحبة
 واصحاب جمع صهوب بالكسر تخفيف صاحب كثروا تماروا اما المثال المشهور
اعني اجناؤها ابناءؤها اي الذين جنوا على هذا الديار هم الذين بنوها
فقد قال الجوهرى اظن ان المثل جنتها بناتها الا ان يكون هذا من
النوادر على ما يحى في الامثال وقد يقال مراده صكون الاطهار جمع

٢ قوله ثم دعا لمن عاون
الشارع غير الاسلوب
لما نهت عليه فيما سبق من
النسخة القديمة

٧ ولت ان تقول بناء على
ما سبق انه لما كان في اللفظ
تغيران ارتكب في
المعنى تخصيصان توجبا
لتمام الملازمة نسخة قديمة

طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغ له فلا مخالفة بين كلاميه (قوله وصحابته
 الاخيار) الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة و صحابة اطلق على
 اصحاب خير الاتام عليه السلام ولكنها خص من الاصحاب لكونها بغلبة
 الاستعمال في اصحاب الرسول عليه السلام كالعلم بهم ولهذا نسب الصحابي اليها
 بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى
 الرسول عليه السلام وقبل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل اورأه الرسول
 والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكره العرف بحسب العرف
 والظاهر ان المراد منها كل مسلم يميز صحب النبي عليه السلام ولو ساعة واما
 الملازمة المفهومة من اصحاب الجنة واصحاب النار فيعرف بمحدد هذا
 قيل كان اهل الرواية عند وفاته عليه السلام مائة الف و اربعة عشر الفا
 كلهم اهل الرواية (قوله جمع خير بالتشديد) اى صورة او تقدير بان يكون جمع
 خير مخفف خير صفة مشبهة كموات جمع ميت وهو اختراز عن خير بالتخفيف
 مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل
 من لا ينصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المنصرف
 فيه كما تقرر في النحو (قوله اصله مهما يكن من شئ) مهما مبتدأ قال في
 معنى اليب ومعناها لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل
 الشرط وحده او الجواب وحده او المجموع على الاختلاف و يكن تامة
 بمعنى يوجد و فاعله ضمير راجع الى مهما ومن شئ بيان له و فاعلته زيادة
 البيان والتعميم لان من زائدة و شئ فاعل يكن لبقاء المبتدأ بلا عائد
 اذ التقدير مع الاستغناء تكلف لا بصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه
 ناقصة و شئ اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي على والاول
 هو الوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان اصل امامهما
 يكن الى آخره مبنى على ان يكون مراد سيديويه بقوله اما زيد فنطلق معناه
 مهما يكن من شئ فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل
 ان مراد سيديويه بيان المعنى البحث و تصوير ان اما يفيد لزوم ما بعدها
 لما قبلها لانه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شئ فحذف
 الشرط و زيدت ما و ادغم النون في الميم و قحت همزة حرف الشرط
 والتفصيل مذکور في شرح الرضى (قوله بعد الحمد والثناء) ينبغي ان يريد
 بالثناء الثناء على الرسول عليه السلام بذكر الصفات المادحة له في ضمن

الصلوة والالتكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر
 (قوله موقع اسم هو المبتدأ) يريد به مهما والدليل على اعميته عود الضمير
 اليه صرح به صاحب الكشف في قوله تعالى مهماتنا به من آية (وقال يجوز
 تذكير الضمير الراجع اليه وتأنيده جلا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي
 والسهيلي وابن سعيد انها تأتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه المذكور في كتب
 النحو (واعلم ان ظاهر ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدأ وفعل
 الشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى
 واما مود فهدينا هم الآية حيث قال ثم اصل اما زيد فقائم مهمما يكن من شيء
 فزيد قائم فحذف المزموم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء وقيم مقامه
 مزموم القيام وهو زيد (قوله لزمته الفاء اللازمة للشرط غالبا) المشهور
 ان لزوم الفاء لا ما كلى لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله
 فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قبل لقوله اللازمة للشرط وانما كان
 لزومها لان كليا وان كان للشرط اكثر يا ليدل على تضمنها معنى الشرط
 بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا الزوم الكلى في امال الحقيقة
 فرعيتها لان في الشرطية ولا يستلزم مزيتها على الاصل وقد يقال لزومها
 لا ما ايضا اكثرى (قوله لزمها لصوق الاسم) اللازم للمبتدأ الزوم مؤل
 بالانزام اي الزومها لصوق الاسم اذ لو ابقى على ظاهره لزم ان لا يحذف
 اللام من المفعول له اعني قضاء لان الزوم صفة للصوق والقضاء
 من قضيت حقه اي ادبته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل
 المعلل وهو من جملة الشرط لحذفها في المشهور ثم الظاهر ان قوله
 اللازم مجرور صفة لاسم وزوم الاسم للمبتدأ العام لزوم للخاص كزوم الحيوان
 للانسان ويلام هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم
 للمبتدأ لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لتأنيده ايضا ذلك
 ولما لم يمكن تعين حرفية اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه
 اذ لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له
 معنيان احدهما هذا الذي ذكرناه فيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى
 الاول والضمير المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعتراض على
 لزوم لصوق الاسم لما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وربحان
 واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فاما المتوفي فالاسم لاصق لها

فانه يدل على ان اما
 لم يقع الاموقع اداة
 الشرط ويمكن دفعه
 ببناء كلامه على
 المذهبين بقى ههنا بحث
 آخر هو انه يفهم من
 كلامه ههنا ان كلمة بعد من
 تمة الشرط ويدل عليه
 ايضا قوله في المختصر
 والعامل فيه اما لنيابة عن
 الفعل والاوجه تعلقه
 بالجزاء لان المقصود
 الاصل من مثل قولنا
 اما زيد فقائم ان القيام
 واقع البتة كما صرح به
 هناك فالعنى ههنا ان
 التأليف بعد الحمد لازم
 لوقوع شيء مالا ان
 التأليف لازم لوقوع
 شيء ما بعد الحمد
 اذ لا يخفى ان المقصود
 المذكور انما بلام تعميم
 الشرط واطلاقه
 لا تخصيصه وتقييده
 فتأمل نمحة

تقدير او اما الرضى فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط
سواء كان اسما ام لا (قوله لما ظرف بمعنى اذا) الاظهر ان يقول بمعنى اذ كان
قال ابن مالك لانها مختصان بالماضى وبالإضافة الى الجملة (قوله يليه فعل
ماض) ان قلت فاین فائدة ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله
لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس هاشم * قلت سقاؤنا فاعل فعل
مخذوف يفسره وهاء بمعنى سقط والجواب مخذوف تقديره قلت بدليل اقول
وقوله شمس امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت
لعبد الله شمس ٦ (قوله والوجه ما تقدم) وهو انه ظرف يستعمل استعمال
الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية
والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن خروف على مدعى الاسمية
بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب
والواقع في اليوم لا يكون واقعا في الامس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرمتك
لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط
لا يكون الامستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته (قوله وعلم توابعها)
لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعنى علم
البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب
كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيدييه ابقاءه على اعرابه لان توحيد
الضمير في به يعرف لا يلائمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه
السابق اعنى البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنيين المخصوصين كالعربية
لمجموع العلوم الادبية كالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من
قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام
في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بانية وفي المعطوف
لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح في آخر المقدمة ان علم الفنيين علم
البلاغة والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر
المقدمة وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاصها
وبكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف
اليها يكن في افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم
الادب في كتابه المسمى بقسطاس العروض في اثني عشر قسما على ما اشار

قوله قال سيديويه لما
لوقوع امر لوقوع
غيره فيه ايماء الى انه
اذا وقع في الاستدلال
لا يحتاج الى استثناء
المقدم وضعه كغيره
من الادوات من
النسخة القديمة

اليه السبيل في مفتتح شرحه للفتاح ولم يعد البديع قسما برأسه بل جعله ذبلا
 على البلاغة وكذا السكاكي فلم يعد المصنف فابا رأسه وجعله مع الفنين الذين
 هما الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم
 الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الامتار عن وجوه الاعجاز بها مع انها
 لا تدخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان
 اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة لاسيما الى ادراكه الاطول
 خدمة على المعاني والبيان وايضا لانسلم دخل البديع في معرفة دقائق
 اللغة العربية بل النحو اقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في
 الافادة والجواب عن الاول ان الحق في يد المصنف اذ لا يخفى ان البديع له
 موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم
 وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن
 الاخير ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية
 والادفية واجرى التعليان على ذلك (قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم)
 اذ التعليل بمحصر الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا الحصر في معرفة
 دقائق العربية في هذا الفن يقتضي اجلية من العلوم العربية التي تتعلق
 بالنظم من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة (قوله بل جعل طائفة
 من العلوم اجل ماسواها) الظاهر ان افعال التفضيل اعني اجل ليس من قبيل
 ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه
 فان قلت بشرط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في
 النحو مع ان اضافة سوى الى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت لا ظهر
 انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج
 والجزولي وابي علي حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية اذ لم
 يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم واما وجهه على مذهب
 سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كافي القسم الاول المتفق على
 كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي
 القسم الثاني بالاختلاف وان ابيت ان تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة
 المطلقة فالطائفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لمن هو له الواجبة في هذا المعنى
 (قوله وجعله من هذه الطائفة) وفي بعض النسخ وجعلها على تأويل
 المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة (قوله اذ به يعرف دقائق)

العربية اى اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليوهم ان دقايق الفنون
الادبية باسرها يعرف بهذا العلم فيفيد بهذا الايهام تفخيما لشانه (قوله
واسرارها) قيل الضمير راجع الى الدقايق لان الاصل رجوعه الى المضاف
فيما اذا لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه
بطريق التسمية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقايق بمعنى دقايق الدقايق
كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة اما هو ادق
واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي
هى ادق ولما كان ادقية العلوم مستنزمة لادقية الطريق الموصل اليه
كان علم البلاغة و توابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا
احتياج الى التزام طى مقدمة هى مناسط التفريع ومطيته وهى ان دقايق
العربية ادق دقايق (قوله وبه يكشف) قدمرت اشارة الى رجوع الضمير
الى العلوم الثلاثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لم توابع البلاغة في الكشف
المذكور على المذهب المنصور (ثم ان المصنف قدم في الف بيان اجلية
هذه العلوم في بيان ادقيتها لكونه ادخل في مدحها واخر في النشر دليل
هذه المقدمة اعنى قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة لآخرى اعنى قوله اذ به
يعرف لكون معرفة دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف
مقدمة عليه في الوجود (قوله في نظم القرآن) حال عن وجوه الاعجاز
او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف
عن الاعجاز في نظم القرآن استاره فيكون من قبيل قوله تعالى وتبعوا مله
ابراهيم حنيفا قال الشارح في حاشية الكشف عند الكلام على هذه الآية
حنيفا حال من المضاف اليه للاتفاق على جواز ذلك اذا كان المضاف
جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا
ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورأيت هنداً اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام
هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقبيل معنى الاضافة لما فيها
من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل مله ثبتت لابراهيم حنيفا
والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور
واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف
نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الى آخره الى بطلان القول الاول
اذا لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز

وهذا انما احتيج اليه
لتصريح الشارح بالجار
والمجرور ههنا ايضا
واما على عبارة المص
فلا لانه جعل مجموع
المعرفة والكشف
بالمجموع فيجوز ان يكون
البعض ببعض فقط
تدبر

بما اذا كان المضاف جزءاً او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الخلال من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلاثة التي ذكرها ابن مالك في الفقه حيث قال * بيت * ولا تجز حلالاً من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله * او كان جزء ماله اضيفاً * او مثل جزئه فلا تخيفاً * (قوله لان المراد بكشف الاستار) معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب واردة السبب (واعلم ان الدليل قسيمان اني يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط ولمى يفيد مع التصديق المذكور سبب نسبت المحمول الى الموضوع بالسبب او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالحجى على تعفن الاخلاط اني وعكسه لمى ولا شك ان الملى اولى وافيد ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان الملى على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الانى حاصلة من علم الكلام فلا غبار في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعى وهو مرتبة من البلاغة تعجز الخلق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى (قوله ليقنى اثره) اى يتبع النبي عليه السلام في طريقته او يتبع طريقة النبي عليه السلام وقوله فيفاز نصب عطفاً على ليقنى اوزفع اى فيحتمل يفاز (قوله فيكون من اجل العلوم) لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذال يستدعى كون معلومه الذى هو مسأله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسألة حكم فيها على القرآن بخصوصه بفرض ذاتي بل اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسائله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جداً فلوا كتبتى بحسن الغاية بحسن وادعى ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاماً آخر لا أساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر

٩ تعليله هذا يشير الى جعل تبريع قوله فيكون من اجل العلوم قدرا على مجموع قوله يكشف ويعرف الا يرى الى قوله لاشتماله على الدقائق والاسرار

قبل

قوله لكونه متعلق بقوله معرفة لا بقوله معجز فلا يرد حينئذ ما قبل من ان كون القرآن معجزاً لكمال بلاغته لا للصرف ولا للاخبار عن المعجزات او غير ذلك مما ذكر في موضعه مسألة مؤكدة في علم الكلام فاشار الى ان للاعتراض المذكور لا يرد على التوجيه المذكور سواء جعل لكونه متعلق بالمعرفة او الاعجاز

المختار عنده من ان
الكشف المذكور في
كلام المصنف مجاز
عن المعرفة قبل وفي
هذا التقرير نوع ركافة
لان الايرادين متوافقان
ظاهرا فان الاعتراض
الاول مبنى على ان يكون
من الكشف المعنى
المجازى اعنى المعرفة
والثاني ان يكون المراد
به المعنى المتبادر منه اعنى
التعريف والظهار للغير
فكيف يوردان معا ويمكن
ان يقال بناء الامر الثاني
على ما ذكر من نوع بل
توجيه ان المصنف اثبت
كشف القناع عن وجوه
الاعجاز بهذا العلم بالاراد
من الكشف والسكاكى
نفاه والظاهر ان المراد
من الكشف المذكور في
الكتابين في المقام واحد
فبين الكلامين تناف
وحاصل الجواب منع
وحدة المراد بل مراد
المصنف منه المعرفة
ومراد السكاكى
التعريف والظهار
للغير فلا مخالفة ٢

والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم
اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعنى اعجازه
مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق
الفطرى الالمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف
فقوله وهذا لا يستدعى كون معلومه الى آخره ممنوع والحصر مستفاد من قوله
وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة المسائل
امان وثيقة دلالتها او بتعلقها بمعرفة احوال شرف الاشياء والثاني موجود
ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كما توهم
بقريئة افراده على انه يتم الكلام حينئذ ايضا (قوله وجلالة العلم بجلالة
المعلوم) وغايته الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح به
الشارح في قوله يقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافى بالقياس الى
المبادئ فلا يرد حصول جلالة العلم بوثيقة الدلائل كما صرح حوايه على ان افادة
اضافة المصدر الحصر ليس بكلى وسيجىء الكلام عليه ان شاء الله تعالى
(قوله فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره) يريد ان كلام المصنف يخالف
لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المصنف حصر سبب معرفة الاعجاز
في هذا العلم لان المراد بكشف الاسرار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكى حصره بالذوق اذ لا يخفى
ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسناد
الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا
فالمدرک هو النفس ايس الا وتقرير الثاني ان المصنف اثبت كشف القناع
من وجوه الاعجاز لهذا العلم والسكاكى نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني
وادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به
لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المصنف حصر سبب كشف الاعجاز
في هذا العلم والسكاكى حصر مدرک الاعجاز في الذوق والمخالفة بينهما
ظاهرا الا يرى انه لو حصر احد مدرک الكليات في النفس الناطقة وحصر
سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة
ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه (قوله ولو بالذوق
المكتسب منه) الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها
اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسن الخفية فان قلت صرح

٣ وقد تقرر السؤال
 هربا عن الركافة المتوهمه
 هكذا الكشف المذكور
 في كلام المص اما ان
 يجعل محمولا على المجاز
 عن المعرفة كاذبتم اليه
 فيتوجه الاشكال الاول
 او يجعل محمولا على
 حقيقة كما هو ظاهر
 عبارة المص فيتوجه
 الثاني فالموردة فيه ابدأ
 احدي المخالفين لا
 كنهما معا وفيه نظر
 اذ لا يخفى ان المراد
 حينئذ هو الشق الاول
 من الترتيد فيتم الجواب
 بما يستفاد من قوله
 ولو بالذوق المكتسب
 منه ويلزم استدراك
 باقي ما ذكر في حيز
 الجواب وبالجملة اسلوب
 الجواب بأبي عن هذا
 التقرير كما يشهد به
 الذوق السليم قدبر
 نمحة

الشارح في ترتيب الباب السابع بان لو هذه تفيد كون ضد الشرط المذكور
 اولى باللزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد
 بجبل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى
 في جميع استعمالها مضمون الكلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك
 في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق
 المكتسب منه بان يدرك العلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كالا يخفى (قوله
 وقد اشير الى هذا) اي الى ان وجه الإعجاز يدرك بهذين العليين لا بغيرهما من العلوم
 (قوله لا طريق اليه) الاطول خدمة هذين العليين الظرف اعني اليه لغو
 متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضأ والاطول بدل
 من محل اسم لانه مبتدأ في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود
 او خبرا ومبتدا وبدل من الخبر المحذوف على رأى من جوز حذف المبدل منه
 في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والاطول بدلا منه
 اوصفة لامم لا والاطول على ما ذكر من الوجوه (قوله لاعلم
 بعد علم الاصول) اكشف للقناع عن وجوه الإعجاز من هذين
 العليين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء
 على انه لابد منه في تأويل التشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة
 الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحهما للفتاح
 فالعبدية على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به
 وعلى الثاني رتبة شرفية ثم ان اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا وجه الاعراب
 ظاهر مما سبق واعترض على الشارح بان في نقل قوله لاعلم بعد علم الاصول
 الى آخره اختلا لا وفي المقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا
 لاعلم في باب التفسير بعد علم الاصول اقراء منهما على المرء بمراد الله تعالى
 من كلامه ولا اعون على تعطى تأويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف
 نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين
 اعني في باب التفسير وبعد علم الاصل متعلقان باقراء اي اعون وانفع على معنى
 لاعلم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى
 النفي المستفاد من لاعلم فاذا تعلقا باقراء لا يكون قوله اكشف مقيدا
 بالظرفين المذكورين البتة كالا يخفى وقد حل الشارح عبارة المفتاح على
 الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المستفاد

من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف
ايضا لكنهما اكشف وكل منهما ينافي حصر الكشف في العليين وليس
المدعى الزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبني في علمنا هذا فان
المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف
ولو اجري الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العليين
اصلا اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز
تجريد اكشف عن معنى التفضيل لكان الافتراض بمن في عبارة الشارح
وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق
نص في شرحه عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من
حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما
على المعطوف عليه فالتقادة الكلية تقيد المعطوف به لا يجوز الاستعمال
بخلافه ولا يفهم من الكلام سواء والشئ ايضا قد ثبت القول بذلك في دلائل
الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والعطف في قوله تعالى
الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف المفرد
على المفرد ولو سلم فالتقيد بملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم
تقيد علم الله تعالى بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعال التفضيل قد
يقصده تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه
بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل
متزايدا الى كمال قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في انصافه بحيث يفيد
عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل
كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافعال في صفاته تعالى اذا لم يشركه
احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى
ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن احب الى
مما يدعونني اليه وقول على رضى الله تعالى عنه لان اصوم يوما من شعبان
احب الى من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم
من ان يضبطه القلم فعنى الاكشاف في عبارة المفتاح ان هذين
العليين متباعدان في الكشف من كل علم متزايد في كماله (قوله نعم
لا يمكن الى آخره) نعم تصديق للتجرب السابق وهو انه لا اكشف من العليين
وقوله لا يمكن استيفاء جواب عن سؤال مقدر نشأ من الكلام السابق فانه لما بين
فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال

قال في معنى البيت في
بحث بل نعم تصديق المخبر
بنفي او ايجاب و اشار اليه
في بحث اي ايضا منه

هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الإعجاز بكمال
حقيقته لمهارته في العلين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد
هذا العلم ونكته واسرار ما دون منها ولم يدون سواء كانت تلك الاحاطة
بطريق الكسب ام لا فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا
الفن الا تحت علم الله تعالى الشامل فالخسر في قوله الاتحت علم الله تعالى
الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين لارباب السليقة حتى لا يستقيم
تقريب قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تقرب له وان كان الحق عدم دخوله
تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشأ السؤال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين
وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة فتقريره
هكذا هل يمكن لواحد بالكسب او بدونه ان يدرك وجه عجز حقيقته لمهارته في
علم البلاغة او بسليقته ويجعل الجواب نفى الامكان العادى مطلقا والتعليل
بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقة
يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم
في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به
الفاضل المحشى في شرح قول صاحب المفتاح (واعلم ان ارباب البلاغة
واصحاب الصناعة للعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت
في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا الى بلطائف هذا العلم اى
الطائف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه يكون
قوله فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن الى آخره قصرا حقيقيا كما هو الحق
لاضافيا فان قلت هل ازعمت فيما سبق عدم التقريب في التعرض لاحوال
ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر
الاول فقط كما ذهب اليه المحشون ٩ بقى ههنا تأمل وهو انه اذا اعتبر في الخواص
الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص
تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنهه بلاغة القرآن الاتحت علمه
الشامل محل نظر تأمل (قوله وتشبيه وجوه الإعجاز في النفس الخ)
الاستعارة بالكتابة عند المصنف ان يشبه شئ بشئ في النفس فيسكت عن اركان
التشبيه وهى المشبه والمشببه ووجه التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة
التخييلية ان يثبت للمشبه شئ من لوازم المشبه به وبه يدل على ذلك التشبيه
المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظه معنيين قريب وبعيد ويراد

٩ بقى ههنا بحثان الاول
ان المفهوم من كلامه
انه لو حصل الاحاطة
بهذا العلم لغير علم
الغيوب ليدخل كنهه
بلاغة القرآن تحت علمه
وفيه منعه لان الذى
يعرف بهذا العلم هو
ان كان الفلانى يقتضى
الاعتبار الفلانى وبمجرد
ذلك لا يعرف ان القرآن
معجز بل لا بدع ذلك ان
يعرف انما لا بد منه في
تحقق الإعجاز متحقق
في القرآن والامور التى
تجبر رعايتها مرعية فيه
حق الرعاية وهو
موقوف على معرفة
كيفية حال المخاطبين
وكيفيتها واشتمال
القرآن على اعتبارات
مناسبة لها على ما ينبغي
وهى مما لا يعرف بهذا
العلم الثانى انه اذا اعتبر
في الخواص الى آخره

البعيد كما ان للوجوه معينين قريب وهو العضو المخصوص ويعيد وهو الطرق
 المرادة بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شئ بلايم المشبه به
 ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي
 ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه السلام اسرعكن لحوالي اطولكن
 يدا فان اطولكن ترشيح للبد وهو مجاز عن النعمة قبل ذكر الاستعار على
 الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضوا
 المخصوص فآياته للاعجاز مجاز عقلي بل كل استعارة تخيلية كذلك عند
 المصنف والحاصل ان الترشيح ههنا للتخييل كما نقل عن الشارح لا للكنية حتى
 يرد عليه ان الترشيح يجب ان يقتزن بلفظ المشبه به فكيف يتصور بالاستعارة
 بالكناية ولا ذكر للمشبه به فيها وما ذكرنا من الاقتران بلفظ المشبه به فالمراد فيما
 اذا كان في الكلام تشبيه وكذا المراد بالتفسير المشهور لترشيح وهو ذكر شئ
 بلايم المشبه به وفيه تأمل اذا الظاهر من شرح الشريف المفتاح ان الترشيح انما
 يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا (واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي
 ههنا واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وقد جربنا في هذا على
 اصطلاح المصنف وما يفرع على ذلك من الابحاث فسيجي في البيان ان
 ساعدنا التوفيق الالهى قوله واثبات الاستار لها استعارة تخيلية وذكر
 الكشف ترشيح (قوله والقرآن فعلا بـ بمعنى المفعول الخ) يقال قراءت الشئ
 قرأنا جعته وقراءت الكتاب قراءة وقرأنا تلوته (ثم الظاهر من كلامه
 ههنا ان المصدر اعنى القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اى المقرؤ ثم نقل
 الى المجموع التلو اعنى الكلام المنزل على نبينا عليه السلام ويمكن ان
 يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدرى ثم المراد بقوله جعل اسما
 للكلام المنزل على النبي عليه السلام بيان الشخص الذى جعل لفظ القرآن
 علما له يذكر ما بعينه ويكتفى في تعيينه العهد في لامي الكلام والنبي عليه
 السلام لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن
 حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما
 في شرح الكشف لخرج شواذ القراءة ومنسوخ التلاوة والاحاديث
 الالهية (قوله ونظمه تأليف كلماته الى آخره) النظم في اللغة جمع الاول في
 السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجل ٧ مرتبة المعاني متناسبة الدلالات
 على حسب ما يقضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالتها

٧ اشار الى معنى التناسق
 والنسق ان يجي الكلام
 على نظام واحد في
 الديوان نسق الكلام
 تأليفه

على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره الشارح
 (وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع
 الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ) قوله على حسب ما يقتضيه العقل
 في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده وكلمة حسب اذا
 كان مجرورا لحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والافهى ساكنة وربما
 يسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول (قوله فلذا اختار النظم على
 اللفظ) اى لكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز ايضا
 وقد يقال انما اختاره عليه احتراز عن سوء الادب اذا لمعنى الاصل
 للفظ هو الرمي والاسقاط وتأليف الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد
 فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه كعنى الشكوى ايضا (قوله ولان فيه استعارة
 لطيفة واشارة ان كلماته كالدرر) يحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه
 الكلمات في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخيلا وان يكون مصرحة
 بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم
 الموضوع المشبه به على المشبه (ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين
 على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة
 المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها
 تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله لطيفة وصفا قوله واشارة الى
 آخره بيانا لوجه اللطافة لاشارة الى فائدة زائدة كافي الوجهين الاولين
 ويكون الوصف المذكور مقيدا كافي الاول (قوله تعمد الله بغفرانه) يقال
 تعمد السيف اى جعله في غمده اى غلافه (وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه
 وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالعمد) قوله من الكتب المشهورة (بيان
 لما) فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه فاذا كان من الكتب
 المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل ههنا اعنى
 اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث (قلت
 الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض المصنف يرشدك اليه
 قولهم الكتاب الاول في الممكنات الكتاب الثاني في الآلهيات وغير ذلك
 ولو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما بمعنى الحقيقى اعنى
 الكل والمعنى المجازى اعنى البعض (قوله تميز من اعظم) لامن المشهورة
 وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام

وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون حينئذ نصافي المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع يجوز ان يكون باعتبار آخر (قوله من جهة الترتيب) فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التميز والجهة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز كاسيأتي (قوله فلكل مسألة مراتب الى اخره) دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شئ في مرتبة واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعال التفضيل اعني احسن لم تصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه (ثم اشتمال القسم الثالث على الخشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسئلة موقعها اللائق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى كتب اخر (قوله فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر) عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة في المفعول تقوية لعمله كما ظنه الرضى ثم كون كتب الشيخ مصدقا لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان نشئت ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبين الشئ بضده كما قيل ولضدها تبين الاشياء لتصريحه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فنشرت لآيه (قوله وهو تهذيب الكلام) وقد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس له هنا كثير معنى فلذا لم يلتفت معنى اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايير والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الخشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة (قوله متعلق بمحذوف يفهمه جمعا) الفائدة العامة في حذف الشئ ثم تفسيره زيادة تمكنه في القلب لان الشئ اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها (قوله مؤل بان مع الفعل) فان قلت لم اشتهر اختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية معه قلت لان ان حرف مصدرى اعرف في ذلك من ما ذ الاحفش ذاهب الى انه اسم يقتضى تأثرا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي ينفرع المصدر عليه في العمل وان كان متأصلا عليه في الاشتقاق (قوله وهو موصل الموصول

اسمى وهو ما لا يتم الا بصلة وعائد كالذى واخواته وصلته جملة خبرية وحرفى وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بالمصدر كان وما المصدريتين واختلف في لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثر على جواز كونها امرا ونهيا قال الرضى والاصح عدم جواز ذلك قبل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لاطلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهى الموصولين بان المصدرية انما لا يؤلان بمصدر مأخوذ من المادة التى تدل على الطلب واذا قيل كتبت اليه بان لم اوبان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهى عنه وانما فالت دلالة بالصيغة فقط على ان فوات الامرية في الموصولة بالامر عند التقرير بالمصدر كفوات معنى الماضى والاستقبال في الموصولة بالماضى والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم كون ان مصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو الخامسة ان غضب الله عليها اذا لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيائهم ان هذا الموصول لا يحتاج الى عائد بل يجوز ان يعود اليه حرفية كما سبق ثم كون الصلة مبنية للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الابها يقتضيان كونهما كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزؤها لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفى فلا يجوز اعجبنى ان زيدا ضربت لان ما بعده فى تأويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر ويجوز اعجبنى ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء (قوله كنتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه) قبل وفيه تسامح لان الجزء لم يتقدم فى المعروض على الشيء المرتب الاجزاء بل انما يتقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الآخر فالوجه ان يقال على ما قبله وانت خير بانه اذا قدم فى الذكر جزء اللفظ الذى خيره بعد طائفة من اجزائه على باقى الاجزاء لم تقدمه على ما يتقدم فلزم ان يتقدم ذلك الجزء نفسه على ذلك اللفظ نفسه ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع

اجزائه ههنا كذلك كما تحققت ونظير الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه
فتوصيف الشيء بالترتيب الاجزاء بيان للواقع وشارة الى منشأ لزوم الفساد وبهذا
التوجيه تبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا (قوله اذا كان ظرفا او شبهه الى
آخره) المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه
محتاج الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور
لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا اولان كثيرا من المجرورات
ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم
الاجلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاق اسم الاخص على الاعم
(قوله قال تعالى فلما بلغ معه السعي) لا تأخذ كما هي رأفة (وجه الاستدلال بالآية
الثانية ان المقصود بالنهاى اخذ الرحلة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحلة
وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرافة ومقدما عليها واما
وجه الاستدلال بالآية الاولى فلان الظرف اعنى معه اذا لم يكن معمولا للسعي
فاما ان يكون جوابا لسؤال كما انه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعنى اسمعيل الحد
الذى قدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر
الجواب قبل ذكر منشأ السؤال مما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعي
مقدما عليه كما ذكره صاحب الفرائد اى بلغ السعي كأننا معه وفيه ان المعنى
لا يساعده اذا المراد انه بلغ حدان يسعى مع ابيه في اشغاله وحواله بحيث
كان الصحبة بينهما في السعي لانه بلغ سعيه بصاحب اياه اى سعى ابيه على
تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم واما اورد على هذا
القائل من ان الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم
قرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة من
الحالية عن فاعل بلغ اذا لا فائدة يعتد بها في قوله معه حيث ان كما اعترف به المورد
واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لا يبلغ وفيه انه يقتضى ان يكون بلوغ الولد
والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد من السعي المسعى وهو الجبل
المقصود اليه بالمشى فلا محذور في اللغوية تكلف لا بصار اليه ثم في الاستدلال
على تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقدم
معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان سر عدم
جواز التقديم على ما ذكره تأويل المصدر بان مع الفعل وهذا التأويل
في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تقرب لما ذكره ٣ (قوله والتقدير

٣ نعم لو كان عدم جواز
التقديم بضعفه في العمل
لكان الظرف في ميمه

تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصالح مع ابيه في حداثة سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا ببلغ بان يراد جمع على ما ذكره في معنى اليب مجرد الصحبة على ان يكون مرادفا عنده بلا ملاحظة المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اى يتغنى عنده ولم يرد ان يتغنى صادر من السلطان ايضا ان اذ حيث لا يرد ذلك المحذور الذي ذكره في اللغوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلفا بمخالفته بلا مقارفة من اول وجوده الى اوان حد السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح ٧ في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لاختفاء صورة ان والتوسع فيه مع ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلاغة لا تكلف لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ار تكبوه وجه مساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان رأينا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معمولا والا جعلناه على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفهمه جمعا اذ ليس فيه نكتة التقدم سوى الجمع (قوله وليس كل ماؤل الخ) دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر مؤل بان مع الفعل واذا كان مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في خبرها عليها عند الجمهور فكذا ما في حكمه فاجاب بان ليس كل ماؤل بشئ حكمه حكم ذلك الشئ الا يرى ان المؤل به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظراذ المناسب ان يكون المؤل بشئ حكمه حكم ذلك الشئ فيما اول به لاجله وتأويل المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لتقصان مشابهة الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو (قوله مع ان الظرف) مما يكتفي راحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كدلول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور ٢ فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الظرف

٧ الر اجم فيه بعم
الوجوب كما ان الاولى
وقد بعم الوجوب لان
عدم تقدم معمول غير
الظرف واجب وبديل
عليه قوله ويجوز
مرجوحا في الظرف
ش

٢ اى في الصور فاعول
من النقر بمعنى التصويت
واصله القرع الذي
هو سبب الصوت ش

الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا يفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية راحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي في شبه المعمول بواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون) اي انت في بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر * وما الحرب الا ما علمتم وذقمتم * وما هو عنها بالحديث المرجع اي ما حدثني عنها ثم المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه راحة من الفعل عدم لزوم تأويل المصدر العامل في الظروف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التأويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تأويله بالفعل الظاهر فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التأويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التأويل هو المشهور ٦ فلذلك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان الظرف الى آخره اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا بهما وليس بشيء اذ لا تقرب حينئذ قوله مما يكفيه راحة من الفعل لان عدم تجويز تقدم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية راحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا رايحه مع تنزل الظرف من الشيء منزلة نفسه (قوله ولذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها) اما ان يكون ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها (قوله وهو الزائد المستغنى عنه) في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في السباب الثامن ان الحشو هو الزيادة لالفائدة بحيث يكون الزائد معينا كافي قوله فاوردني تكلمه صداع الرأس والقلقا * فان الرأس زائد اذ الصداع مفعول عنه والتطويل ان يكون من اللفظ زائدا على اصل المراد لالفائدة ولا يكون اللفظ الزائد معينا كافي قوله والقي قول لا كذا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لاعلى التعيين زائد فتفسيرهما بالزائد ليس

وفي شرح المعلقات
التبريزي ان هو كناية
عن العلم لانه لما قل
الاما علمتم دل على العلم

من كرب كان شرا له
ان كان الكرب شرا له

٦ تأكيده لقوله لان
التأويل هو المشهور

وذلك كقولهم

بمناسب ظاهرا اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سيأتي بمعنى الزائد كما يشعر به
تمثيل المصنف للحشو المفسد بالندي في قوله * ولا فضل فيها للشجاعة
والندي * كما هو الظاهر وان كان في عبارة الشارح هناك بعض نبوة عنه (قوله
وسمى الفرق بينهما في باب الاطناب) اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق
الاصطلاحى المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذى ذكرناه الآن وما ذكره
ههنا قبل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصديق فان المؤدى واحد وقد يمنع
بان التطويل على ما ذكر ههنا خص من الحشوا قد اعتبر في الاول كون الزيادة
على اصل المراد دون الثانى فالكلام لا في محله حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه
ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصه لافيه وانت خبير بان المراد بالزائد في
الحشوا ايضا هو الزائد على اصل المراد وهو المعتبر في الفن فتأمل (قوله يتوعد)
اى يصعب و في تفسير التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعنى
التعقيد من المبنى للمفعول (قوله قابلا للاختصار) لما فيه من التطويل مفتقرا الى
الابضاح والتجريد قوله قابلا يحتمل ان يكون حالا من اسم كان او من خبره
وكذا مفتقرا فيكونان حالين مترادفين ويحتمل ان يكون مفتقرا حالا من ضمير قابلا
فيكون من الاحوال المتداخلة ثم انه اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخيرين لفظ
الاقتدار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخيرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد
بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والابحاز والمساواة ثم انه قدم
في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث
وعكس ناظر بهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصره
وتلخيصه وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للمجمع (قوله الفت
مختصرا) انما اختار الفت على اختصرت مع ان مؤلفه اختصاره اشعار بان
ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكى بل تأليف مختصره يتضمن
ما فيه (قوله يتضمن ما فيه) جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على
ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن باعتبارها ايضا فالمراد يتضمن ما في القسم
الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث
المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلى العروض والقوافى ودفع المطاعن
عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلم المعاني والبيان كما نبه عليه
كلام السكاكى عند شروعه في هذه المباحث (قوله وهو حكم كلى ينطبق
على جزئياته) المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى
يدور عليه الكل وجودا و عدما عليه وبالا نطباق الاشتمال وفي قوله على

قبل انما اختار الفت على
صفت من الى ان كلماته
ما نوسة قبيه تعربض
السكاكى واحتراره على
اختصرته الخ نسجه

جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله
 ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام
 المأل فغنى التعريف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعاتها
 ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات
 موضوعاتها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القرينة يجعل القضية
 المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئيات
 وتلك الاحكام المستخرجة يسمى نتائج وفروعها وتلك القضية تسمى اصلا
 والاستخراج تقريرا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق
 بمعنى الصديق فليس في الكلام حذف بل في ضميرى ينطبق على جزئياته حيثئذ
 استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لالمعنى القضية وان كان المراد
 بالظاهر تلك الا ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قائم بلام التوجيه
 الاول ولا بعد ان لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه
 الفروع التي هي النتائج بجزئيات الكلى في اندراجها تحت الاصول كاندراج
 الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد
 به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالاتفاق
 الاشتمال (قوله كقولنا كل حكم القينة الى المنكر يجب توكيده) قال الشارح
 في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التأكيذ غريبة مولدة واعتراض
 عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكدهوا كده بمعنى ويقال هذه غريبة مولدة
 الى آخره والظاهر ان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان لغة ولد
 لاتمة بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد
 في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التأكيذ ليس بثبت
 وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح (قوله فانه
 ينطبق على ان زيدا قائم) اى ذلك القول يشمل على حكم ان زيدا قائم
 او يصدق مفهوم موضوعه عليه (قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر) فان
 قلت الكلام مع المنكر اى الملقى اليه ان كان مجردا عن التأكيذ فالصغرى
 ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق صدق الكبرى تأكيذ والمؤكد
 وهو تحصيل الحاصل قلت نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل
 المحال بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القى الى المنكر يجب ان يجعل
 مؤكدا اى مشتملا على ان التأكيذ حين الالتقاء فلا يفيد وجوب حقوق

المعترض مولانا طوسي
 والخصارى في حواشى
 شرح المفتاح ٤

التأكيـد الى الملحق حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتأمل (قوله فهي اخص من الامثلة) تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغاء نقل عن الشارح انه قال الاختصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاختصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلى لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به القرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلى في الصدق ايضا لكن لكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجهه الا ان يراد من قوله يذكر لكذا الصلوح لان يذكر له فحينئذ يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة بقي في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج حيث لو اراد به خارجا عن مفهوم الامثلة والشواهد فلا دخل له في الاختصية فهو م وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخلهما في الاختصية لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالعرض على ما تحتكما الا يرى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا مدخل له في الخصوص فتدبر (قوله ولم آل) عطف على الفت ويجوز ان يكون حالا من فاعله (قوله من الاول وهو التقصير) يجوز ان يكون لم آل في كلام المصنف على معناه الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدى الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حال من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال المقدر اي لم آي مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما في تحقيقه والعمل هو الاول او يكون متعلقا بالاول ويحذف الجار اي لم اقصر في جهده في تحقيقه ولا يجوز ان يكون تميرا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند

الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق
مخالفاته في التعدي كما اشار اليه السكاكي في قوله معنى طار عمرو فرحا الفرح
عمرو او مثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض عيوننا فان عيوننا فاعل للتفجير
لالتفجير اذ الفعل المذكور اعني لم يقصر انما يلاقي في الاشتقاق للتقصير الذي
بمعنى الاول لانفس الاول وهو مقتضى تلك القاعدة المهمة هذا ويجوز ان يتضمن
الاول معنى الترك فيكون جهدا مفعوله اى لم اترك جهدا ونقل عن ابى البقاء
ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرة
بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المصنف على هذه الوجوه بناء على ان
تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى المنع في غاية الشبوع فكأنه رجع المجاز
المشهور (قوله وحذف ههنا المفعول الاول هو اما كاف الخطاب) اى
لا تمنعك او الامر العام اى لا تمنع احدا مثلاً (قوله في تحقيقه) اى المختصر
يحمل ان يكون الضمير للقيم الثالث بل هو اقرب فتأمل (قوله اضافة
المصدر الى الفاعل او المفعول) رفع على انه خبر مبتدأ محذوف او نصب على
المصدرية او الحالية من الفاعل والمفعول اى هذه اضافة المصدر الى آخره
او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الى آخره او اراد المصنف
ترتيب السكاكى الى آخره مضافا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته
الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتاب النحو من ان الاول
اكثر واولى (قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ) ذكر فعلين اعنى
رتبه ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعنى تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له
للفعل الثانى كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا
لتعاطيه تسهيل احذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثانى فلا وجه لجعلهما
مفعولا لمجموع الفعلين على ترتيب الف بـ كما لا يخفى (قوله ولو لم يؤول الفعل
المنفى الى قوله بل لا مر آخر) قيل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل المنفى
ابالغ وهو ليس بمؤل بما ذكر بل المؤل المجموع كما صرح به في شرحه
للفتح فالأظهر ان يقال ولو لم يؤول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على
تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيًا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي
بالنسبة الى المعنى اللغوى ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يأل
الى آخره خفى حتى ان الاستناد لم يطلع عليه واعترض على الشارح بان
الازوم المستفاد من الشرطية ممنوع اذ قد ذكر الشارح نفسه في شرح

الفتاح وغير ذلك من كتبه الشريفة ان القيد في مثله قد توجه الى النفي
فيحوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التأويل بالثبت كما في لم اشتمه
اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينصب
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلن ومقارنا له فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلن
وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل المنفي ههنا بالثبت
كرتكت او نقيت او ما يؤدى مؤديهما لكان مضمون الكلام انتفاء المباعدة
لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب والانتفاء ليس
فعلا فيتعين اعتبار كونه قيدا للمباعدة اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا ويلزم
المحذور المذكور ٦ وهذا الجواب يعزل عن التحقيق لاقتضائه على كون القيد
مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث تعريف
المسند اليه باللام الى ان هذا التأويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى
النفي فالتحقيق الذي لا يحدد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون
صالحا لان يقيد بشئ تضمنه ملاحظة القيد من حيث كونه موصوفا
بتقيده بهذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان
الحروف لا تصلح للوصفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على
ان مجرد حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في الظروف عند جميع
جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث من
المغنى اللبيب فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنا عليه وبهذا التوجيه اندفع
اعتراض بعض الفضلاء بان التأويل بتركت لا يحدى نفعا لاقتضائه ان توجه
الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند
اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزائد وعكسه امران
مفوضان الى المقام غير ان لم بالغ اذا لم يؤل بالفعل المثبت تعين توجيه النفي
الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقيد واذا اول يحمل على
رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ثم ان الزوم الذي ذكره الشارح
بالنظر الى المتبادر السابع والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد
جميعا كما في قوله تعالى ما للظالمين من جيم ولا شفيع بطاع اي لاشفاعة
ولا طاعة وغير ذلك وقد توجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفي القيد
او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عاقلين
يعنى ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الانصاف بالعلم

٦ وتبين بما ذكر ان لزوم
توجيه النفي الى القيد
ههنا نشأ من خصوصية
المقام وهي كون القيد
مفعولا له منصوبا وهذا
الوجه جار بعينه في لم
اشتمه اعزازا هذا كلام
المجيب المذكور وقد
تجيب بهذا الجواب
ومنصرف والحق انه
يعزل الى آخره نصه

وعدمه فظهر لك مما قررته ان القيد اذا لم يكن قيداً للنفي يستعمل على معان
ثلاثة وهذا مما ذكره الشارح في شرح الكشف (قوله اذا دخل على
كلام فيه تقييد الى آخره) هذه العبارة من الشيخ مشهورة بان توجه النفي
الى القيد فيما اعتبر القيد اولاً ثم النفي ولاخفاً في كلبه هذه القاعدة نعم
لو اعتبر النفي اولاً ثم القيد لكان الامر بالعكس (قوله وان يقع له خصوصاً)
يحتمل ان يكون الظرف اعني له خبراً يقع على ان يكون من الافعال الناقصة
بتضمينه معنى الصيرورة كما ذكره الرضى في امثاله وخصوصاً بمعنى خاصاً حالاً
من ضمير يقع الراجع الى حكم النفي اى يصير حكم النفي ثابتاً للقيد خاصاً به ويحتمل
العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصاً نصاً على المصدرية باقياً على معناه
اى يخص حكم النفي بالقيد خصوصاً (قوله مثلاً اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون
كان للاجتماع) الظاهر ان النسخ اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين
اذ لو كان مرفوعاً كما في اكثر النسخ التى رأينا لكان تأكيده له فلا يدل
على الاجتماع في زمان كما سبصر به الشارح في بحث تأكيده المسند اليه ولو اريد
بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضاً فائدة
رجوع النفي الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل من نفس القيد حينئذ
والالكان اجمعون تأسيساً لانا كيداً فلا تفاوت حينئذ في المؤدى سواء رجع النفي
الى القيد او الى القيد فتدبر (قوله لقد افراط) الافراط التجاوز عن الحد ويقابله
التفريط وفي المثل الجاهل اما مفراط او مفريط (قوله وتلويحاً ثانياً وتعريضاً
ثالثاً) ذكر الشارح في البيان ناقلاً عن صاحب الكشف ان التعريض ان
يذكر شيئاً يدل به على شئ لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم
عليك فكأنه اماله الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به
ما يريد فذكر التلويح في الثانى والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال
قابلاً للاختصار مفتقراً الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح هنالك
(قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها) اول القواعد والشواهد والامثلة
بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره (قوله ولقد اعجب) اى اتى
بامر عجيب حسن ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة
الى خصائصه وسان الزوائد ان يحذف (قوله وسميته تلخيص المفتاح) لانه تلخيص
اعظم اجزائه (قوله اذ لا مقتضى للتخصيص) قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم
للتخصيص الحقيقى بان يكون معناه انا اسأل الله تعالى لا غيرى لان ما الفت لا يصلح

ان يلتفت اليه غيرى فضلا عن ان يسأل النفع به فيكون المراد استحقاق مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا انا اسأل الله لامعاري ولا حسادي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول فان استحقاق مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحية لان يلتفت اليه غير مناسب لما سلفه من مدح مختصره وترجيحه على المناسح الابتكاف واما الثاني فلانه ليس ههنا من يقتقد شركة معارضية وحساده في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد جهة الحسن وذلك ايضا ظاهر (قوله ولا للتقوى) قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله تعالى اذن يرجوان يثر عمله ولا يحب سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه مع ما فيه من الابداء الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل يسأل الله به الانتفاع به (قوله فكأنه قصد جعل الواو للحال) الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيد جميع الافعال من التاليف وما عطف عليه (قوله فأتى بالاسمية ولو اتى بالفعل لكان العطف اظهر) وان اختلف الجملتان في المضى والمضارع لقصد الاستمرار التجدد في المعطوف الغير المناسب في المعطوف عليه واعتراض بان ما كان جعل الواو للحال جعل الجملة حالية فحينئذ لا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال اسأل الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف حينئذ اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك توهم العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانقول وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه لضمون الخبر دون وصفية الخبر له كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد قلت قوله انا اسأل انشاء للسؤال لاخبار عن انصافه به ولم سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المصنف بل في بيان افعاله مثل التساليف والترتيب والتسمية والسؤال (قوله حال من ان ينفع قيل) اي من المجموع والتقدير اسأل الله الانتفاع به كأننا من فضله فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسأل وليس فيه تقديم ما في حيزان المصدرية عليه وفيه نظر (قوله اي محسبي وكافي) يريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبي اما الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال

٩ تعليل لمافهم من الكلام وهو العدول الى المضارع

٣ لعدم مناسبة قصد الشبوت حتى يجعل وجهها للعدول الى الاسمية في المعطوفة فلو كان المقصود العطف لكان الظاهر ابتداء على الفعلية

وفيه المبالغة او الكفاية في ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكره العلامة في اياك
نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على اداء العبادة
ليتلايم الكلام (قوله فعلى هذا) كان الانسب ليناسب التعليل الذي يتضمنه
الاستيناف المؤكد بان المعلل الذي هو سؤال النفع منه تعالى (قوله كما صرح به
صاحب المفتاح وغيره) اى في قسم النحو ثم الحوج الى النقل مخالفة ما ذكره
لشهور من ان المخصوص اما مبتدأ والانشائية خبره مقدم عليه او خبر
مبتدأ محذوف (قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار الى قوله
لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار) تقدير الكلام على ما اشار
اليه الشريف في اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ثم
عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لكن لا يصح ههنا وانما يصح اذالم
يكن في الحقيقة عطف الانشاء على الاخبار لكونه في الحقيقة نحو مثل هذا التركيب
كثير الوقوع وقد يقع الاموقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا
ولكن ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لكونهما واقعا موقع الخبر والخبر
مقدر بحسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر عين المذكور كما نقول في
المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما يكون عنده غناء
لوان يكن بخيلا الا انه بخيل وفس على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم
عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة
بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في
مباحث الفصل والوصل بان المصنف والسكاكي لا يسلطان ما ذكر بل هو
وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشف في قوله تعالى فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا وها بئنا ان يقدران معطوفا عليه
انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف المصنف بما ذكر وليس
مراد الشارح المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في
شرح الكشف عند الكلام على قوله تعالى ياليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا
الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل
والوصل باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه ونص في اول احوال
المسند على جواز ليت زيدا ثم وعمره منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع
الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض
على المصنف وبهذا التوجيه اندفع ما اورد على الشارح من ان در هذا

التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال تعالى وماؤبهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشى عن قول الشارح لكنه في الحقيقة الخ بان ذلك جائز في الجملة التي لها محل من الاعراب قال وكفالك حجة قاطعة على جواز قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لانه المحكى اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجملة المحكية بعد القول اذ لا شك من به مسكة في حسن قولك زيد ابوصالح وما افسقه وعمر وابوه بخيل وما اجموده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اى قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون اللمة قطعية بهذا القدر محل تأمل او يقال هذه اللمة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح والخطاب في قوله وكفالك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال حينئذ لما جاوزت التقديرين في الآية فلينجز في كلام المصنف مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجموده وما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا الكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح فتأمل ورد على المحشى ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكى وما نقل عنه رحمه الله تعالى من انه لا مجال للعطف حينئذ الا بتأويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقولنا نعم الوكيل ممنوع لجواز العطف على الخبر المقدم يعنى حسبنا وفيه نظر لان التكلف الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظة قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضى التقدير عنده لكان تكلفا مثله ثم الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على

الاعتراض وادعاء ان قوله وهو حسي انشاء كقولنا الحمد لله على رأى
وان المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله وانا اسأل الله تعالى وهى جلة
حالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليه وامثال هذا قد كفانا
الخطائى وغيره مؤنها اذ ليس في ذكره فائدة زائدة فبالحرى ان لا نشغل
بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين
الطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع
قدح في التركيب والله اعلم (قوله على رأى) اشارة الى ما قبل ان قوله وجعل
الليل سكنا حال تقدير قداو عطف على جلة فالق الاصباح لان تقديره هو
فالق الاصباح (قوله او ان الشروع في المقصود) في الصحاح الاوان الحين والجمع
او نة كزمان واذمنة والظاهر ان المراد المقصود مقصود الكتاب ولهذا
ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا والمراد من
المختص في قوله رتب المختصر المقصود منه فلا يسدرج فيه الخطبة
ومن الفن في قوله هذا الفن اما فن البلاغة فالندراج البديع بطريق
التعليب واما فن البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر (قوله والثاني
المقدمة آه) في التقسيم لكون مفهومه عديميا وقدمه في البيان ببساطته
بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام (قوله عن الخطأ في تأدية
المراد) لم يذكر قيدا يخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوى اعتمادا على المقابلة
او على الشهرة اولان ذلك الخطأ في كيفية التأدية لا فيها (قوله فهو ما
يعرف به وجوه التحسين) غير الاسلوب تبينها على فائدة البديع (قوله وعليه
منع ظاهر يدفع بالاستقراء) تقرير المنع ان قوله والافهو ما يعرف به وجوه
التحسين ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر وتقرير الدفع انا تبينا مقصود
الكتاب ولم نجده غير المقدمة والفنون الثلاثة واعلم ان الشارح جوز في بعض
مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي
وهو اثبات حكم لكلى اثبوت في جزئياته ورده الشريف بان الاستقراء
العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكل والمقصود من التقسيم
تحصيل الاقسام لانعدية احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول
الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها
من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به نجعله دليل انحصار

المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري وكما انه معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا يتأدى الا بعد حصول الاقسام كذلك فيها (قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث) وذلك لان المصنف قال في اواخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما يتسرى باذن الله جمعه ونحريه من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيان فعقدنا فيهما فصلين ختما بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ والالتفات الى اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو البديع (قوله صار كل منها معهودا فعرفه) لا يخفى ان اللام في الفن الاول مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والبيان والالغى الحمل في الفنون كلها بل الى ما يحرز به عن الخطاء في تأدية المراد مثلا ولما كان الحمل مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجري الفن الاول مجراها سوا للفنون الثلاثة على نسق واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لقرب العهد كما فعله صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والا فلذلك كور فيما سبق احد الامرين المذكور لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كفاية الذكرى التقديرية في العهد الخارجي لما انجز كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلاثة فهم السامع اجالا بقرينة المعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلاثة او ما يجري مجراها ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلاثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني او غيره اذ التقديم الذكرى في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب الا يرى ان الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب فافاد المصنف ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم بهذا التقدير ان كلا

من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فان قلت
فالعقوبة لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت
ممنوعة والسند بعد العهد (قوله في بيان معنى الفصاحة) اشارة الى ان المراد
بمقدمة الكتاب هي الفاظ كما صرح به في شرح المفتاح (قوله وانحصار علم
البلاغة) اي المسمى بعلم البلاغة والعلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة
وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة ولفظ
ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع
البلاغة ماذا وغيرهما (قوله مأخوذة من مقدمة الجليش) اي منقولة
عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولاً من قدم والتاء على ما
عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فهنا ثلث احتمالات وظاهر كلام
الزمخشري في الفائق مشعر بالتثاني حيث قال المقدمة الجامعة التي يتقدم
الجليش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شئ فقيل مقدمة الكتاب
او قبح الدال خلف وكلام المغرب مشعر بالتثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى
ومنه مقدمة الجليش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول على احد
الاحتمالين الاولين قطعاً ثم المقدمة قد يجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة
لاشتمالها على سبب التقديم كأنها تقدم نفسها اولافادتها البصيرة تقدم
من عرفها على من لم يعرفها (قوله يتوقف عليه مسائله) اي شروها كما صرح
به في المختصر والابطل طرده بالبادي (قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه)
المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فيكون في الحد
اي التعريف بمعنى التصور وفي النهاية والموضوع بمعنى التصديق قال
بعض الافاضل التمثيل على رأى القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير
المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة
العلم ونفي التوقف عليها واما على رأيه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه
ما والتصديق بفاضة ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ماهرب عنه وهو
الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم
التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا
مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والافلاوجه
لمنع كون التصور بوجه مامع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه
الشروع مطلقاً (قوله لطائفة من كلامه الخ) قال صاحب الكشف

في اوائل سورة النور الطائفة الفرقة التي يمكن ان يكون جماعة وافلها
ثلاثة اواربعة وهى صفة غالبية كائناتها الجماعة الخافطة لطائفة حول الشيء
وذكر في اواخر سورة البراءة ان الطائفة اسم الجماعة بطوف بالشيء ويحيط
به وافلها اثنان او ثلث وعن مجاهد الواحد فافوقه وبهذا فمصر ابن عباس
قوله تعالى فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة من الشيء واحدا
كان او اكثر وقيل لانه مفرد انضمت اليه علامة الجماعة اعني التاء فروعى
المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثانى هو الانسب
بالارادة ههنا والمراد من الكلام القطبى لا العقلى على ما عرفت واما قوله
في شرح الرسالة وهى ههنا امور ثلاثة كما في بعض النسخ فلما يتقدير المضاف
اى دوال امور ثلاثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال
العلاقة بينهما مع ان مصب الغرض هناك دفع اشكال التوقف فقط
لا النظر فيه ايضا وما ذكره كاف في دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ
اعني اطلاق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة في الكل ماسبق من
اشارته ههنا وتصريحه في شرح المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل
مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباط له بها اى
بمعانيها اذ المقاصد انما يرتبط بمعانى تلك الطائفة لا بها نفسها وفي قوله
سواء توقف عليها اى على معانى تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اى
بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة اى لمعاني
طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب
عبارة عن الالفاظ مع ان طريق الافادة والاستفادة لما كانت هى الالفاظ
لم يجز الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة
على الطائفة المذكورة لايحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف مقصده
من دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه
من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من الكتاب اليهما مع
وجوده على نهت عليه من نقل الكتابين والله اعلم والقول بان تسمية
الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين
الموقف الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع
في المسائل بل نفس المسائل فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة

العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها هذا واعترض بعض
 الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسألة من مسائل
 الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة للثاني ولك ان تقول بعد تسليم بطلان
 اللازم على تقدير تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطائفة
 من مقاصد الفن فلا يصدق على المسئلة (قوله ولعدم فرق البعض الى آخره)
 ان قلت فيما يحصل الفرق بينهما قلت المبينة الكلية لان مقدمة الكتاب
 على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام المقصود فاما يقدمه
 وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان
 مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم
 كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف الخ ثم وجه
 اندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف بيان المعاني
 والمظروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة
 مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع فيجوز
 تأخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية
 مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية
 العلوم الثلاثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة
 مخصوصة ترتب عليه واما الاعتقاد بما هو غايته وفائدته في الواقع فلا كما
 صرح به المحشي في حاشية الصغرى ان قلت فما التكلف الذي احتاجوا
 اليه في النقص عن الاشكالين قلت اما التكلف في دفع اشكال التوقف
 فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا
 والشروع بالبصيرة لما كان يحصل بازيد مما ذكر في اوائل الكتب وبالنقص
 منه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق على الامور المذكورة انه
 يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة
 على نوعها بحيث تحصل به في ضمن اى فرد كان او يقال المراد توقف
 حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل
 بالثلاثة وبالاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنتين
 قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضرورة لحصول الموقوف عليه
 والا فلان سلم الحصول فتأمل واما في دفع اشكال الظرفية فلعله اراد به
 ما ذكره المؤذن في شرح المفتاح من ان في تجريدية والمعنى ان هذه
 مقدمة تجرد منها هذه الثلاثة وتستلزم منها او اراد به بعض ما اراد الشريف

ولدفع اشكال الظرفية في قولهم المقدمة في كذا وجه آخر وهو
 تقدير المضاف اى وضع المقدمة في كذا فلا يلزم ظرفية الشئ في نفسه
 (قوله لا فائدة في ذكرها الا الاطناب) المراد من الاطناب معناه اللغوى اعنى
 التطويل والكلام من قبيل التعليق بالحوال كما قيل في قوله تعالى لا يدقون
 فيها الموت الا الموتة الاولى (قوله تبنى عن الابانة والظهور) العطف
 تفسيرى وفي العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور
 واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من
 الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث قال فصيح العجمي بالضم فصاحة
 جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصح
 الشاة اذا انقطع لبائوها وخليص ابنها وقد افصح الابن اذا ذهب اللبائ
 عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل
 من كذا اذا خرج منه تم كلامه وقول الشارح وافصح به اى صرح يدل
 على ان المعنى اللغوى امر وجودى وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة
 الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودى وهو انطلاق اللسان واخر
 العدمى اللازم له فايراد الفاضل المحشى هذا المعنى في موضع اثبات ان
 المعنى اللغوى الامر العدمى محل نظر الا ان يجعل وخلصت عطفا
 تفسيريا لانطلاق بقربنة السياق وكلام الشارح في شرح المفتاح بان
 معناها الامر العدمى حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قواهم فصيح
 الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصيح
 الابن اذا اخذت رغوته فذهبت لبائها (قوله يوصف بها المفرد) ذكر
 في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تأمل لان المصنف صرح
 بان البلاغة يوصف بها الاخير ان فقط وعدم انصاف المركب التقيدى
 بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشى رد التأويل في جانب المفرد بلزوم
 الاحتياج حينئذ في تعريف فصاحة المفرد الى قبود اخر يخل بدونها
 فاختر التأويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام
 المركبة مع جواز اشتما لها على تنافر الكلمات كما مدحه امدحه اذا سمي
 به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لانسلم ان امدحه امدحه اذا
 سمي به كان كل من جزئه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل
 منهما بمنزلة حروف المعاني حينئذ عند المحققين اذ لا يقصده في هذا

الموضع معنى اصلا (قوله وقصيدة فصحة) في النظم القصيدة مأخوذة
من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتناء على ما عرفت
في نظائره من الوجهين او من القصيدة وهو المخ السمين الذي يتقصد اى
ينكسر اذا اخرج من قصبته لسمته فسموها بها كما يستعار السمين للكلام
الجزلى الفصيح والفت لاردى منه والتناء للوحدة وقيل القصيدة
من اقصدت الكلام اى اقتطعت (قوله كاتب فصيح الكتابة) يقال في العرف
لانشاء النثر والشعر للنظم (قوله ولم تسمع كلمة بليغة) قيل عليه الدليل لا يطابقه
الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقيدي
واجب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام مجازا بقرينة السابق مجازا فتناول
المركبات التقيدية (قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة الخ) توطئة لدفع
الاعتراض الذي ذكره بقوله وحيث لا يتوجه الاعتراض الا ان الانسب حيث
ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ
في حيز الشرط قرينا بالشرط الاول ويقول في الجواب جزم بان الفصح كذا
والبلغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي بنى عليها الشارح الحكم بالتسامح
في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكر الشارح
فان تم الدست ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والعرفية والنحوية لا البائية
والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها افراد او تركيبا فلا يكون فيها مخالفة
القياس ولا ضعف التأليف (قوله وقد علموا ان اللفاظ الخ) قيل ولا بد ان يضم
الى قوله وقد علموا وعلم المصنف ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم
المصنف ولا احتياج الى ذلك لدخول المصنف في الجماعة (قوله وقد تسامح
في تفسير الفصاحة بالخلوص) نقل عنه ان وجهه كون الخلوص لازما غير
محمول ليكون الفصاحة وجودية والخلوص عدمية فلا يصح ان الفصاحة
هي الخلوص وان صح ان الفصح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد
المبالغة وادعاء كونها الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضى
عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى
المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات ويجوز صدق العدميات على الوجوديات
كما في قولك البياض لاسود ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن
الخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة
بالتعريف بالمباين لا غرض منها تعريف علم المعاني بالتبع كما في المفتاح والمعرض

ايضا من المتفقين على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل التفسيري
ولاشك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسيري
وبان للشارح ان يقول اني اردت بالوجودي الموجود و بالعدمي المعدم
لاما جعل السلب جزءاً من مفهومه ولاشك ان المعدم لا يصح حمله على
الوجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال
مناقشة لانه ان اريد باللاسود عدم السواد فهو لا يحمل على البياض
لان البياض لا يكون فرداً للعدم وان اريد به معنى غير فهو ليس بعدمى قطعاً
وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف
بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما
يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه تقيضة كيت وكيت وان كان الثاني لازماً
للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكز في التعريفات اعتماداً على
ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشى في الموضع المذكور من
شرحهما للفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر
بان الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك تسامحه في التفسير بالخلوص كيف
والمدعى انها عين الخلوص وبالجملة لا يخفى على المصنف عدم جواز مثل
هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح ان
الفصيح هو الخالص بأبي عن حمل الحمل على ما ذكر كما لا يخفى وعلى قوله وبان
للشارح انه لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات
ولذا اختاروا في تعريف الحمل كون المتعابير من مفهومها متحدتين ذاتاً بمعنى
ان ما صدق عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على
الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه (قوله لكونه لازماً له) تعليل للتفسير
(قوله تسهلاً للامر لتعليل للتسامح) وقيل العلة الاولى لتعليل للتسامح والثاني
تعليل له ايضاً بملاحظة التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبني على التفسير
باللازم سببه تسهيل للامر ذلك ان تقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح
والثانية النفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة
الخلوص عن الغرابة يحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة
الخلوص عن مخالفة القياس يحصل بمطالعة مختصر من مختصرات الصرف
واما معرفة كثرة الدور بين العرب والعرباء فمحتاج الى تتبع تراكب احاد
الاعراب الخالص المنتشرة جداً ولا يخفى ان الثاني اشق (قوله ثم لما كانت

المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة (المراد من اللغة الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما ستظهر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللغة رجوعها الى القياس المستنبط من استقراء مفردان اللغة المذكورة في علم الصرف كما سنذكره فيما بعد وانما لم يتعرض لمرجع التنافر لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الحسن (قوله كما تنهيا حقيقتان مختلفتان) يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزوما به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه ههنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا ثم قوله لتعذر جمع الحقايق المختلفة لا ينافي ما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقايق المختلفة متعذرة فكذا ما هو في حكمها اولان الكلام هناك في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلاثة والبلاغة بقسميها (قوله لمعان محمولها) قبل الظاهر ان يقول لمعنى محموله اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ الا هم الا ان يراد ان جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان ونفسر بتفسير ان يكون محمول الكل ومرجعه شيئا واحدا (قوله ولا يوجد قدر مشترك) هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لا مشترك لفظيا الا يوجد بين معنييه قدر مشترك كالجمعية والجوهرية في العين مثلا (قوله لان اطلاق الفصاحة الى آخره) لتعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى توضيح لتعذر تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال الاستدلال على الدعوى الكلية به اذ لا احتياج الى الاستقلال وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فتأمل (قوله نظرا الى الظاهر) يحتمل ان يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعلم ان المراد بتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد تعذر على تقدير ان يعرف الشيء على وجه يعرف تمام حقيقة كل من مختلفي الحقايق المندرجة تحته لانه يتعذر تعريفه بوجه يندرج تحته مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والشارح اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولوترك هذا القيد وحل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يناسبه على وجه يخصه ويليق به لكان اظهر فتأمل (قوله وحينئذ لا يتوجه الاعتراض الخ) قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فنقول كل واحد منهما يقع صفة آه بلا حظة قوله

٩ قوله مطلق العين في اطلاق المطلق على المشترك اللفظي بالنسبة الى معانيه لا تخلو عن تسامح نسخة

لما جعله على هذا القول وهذا الاعتراض اوردته خطيب اليمنى على المصنف
 في حال حيوته والجواب للمصنف نفسه فان قلت عبارة الابيضاح هكذا
 للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغت منها
 ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام
 وكون الموصوف بهما المتكلم ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف
 اقما مهما بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا
 واذا كان التفسير المذكور مأخوذا من اطلاقهم واعتبار انهم كان
 مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير
 الى جواب المصنف من ان المراد من الناس المعهودون قلت المستفاد
 من عبارة الابيضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفهما وبلغت
 المصنف لا يصلح لتعريفهما ولا تشير الى الفرق بين كون الموصوف الى آخره
 ولا يناسب فيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقهم واستفادة الفرق
 من اعتباراتهم وان لم يفده عبارة انهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال
 (قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد) اشارة الى ان الظرف اعنى في المفرد
 مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه في شرح
 المفتاح بان المعروف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس
 وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعد بخلاف المعهود الذهني ثم ان تقدير
 المعرفة ناش من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشى لامن دلالة الظرف
 وقد نبهت في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت
 واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول
 مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها
 الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بها بذلك
 الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد
 فلا وجه للاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى
 واما ذكر المحشى من تجوز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول
 والكون كما جوز عمل البناء في قوله تعالى وهل اتاك بناء الخضم اذ تسوروا المحراب
 والحديث في قوله تعالى وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين
 اذ خلوا عليه فقيه ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون ان كان
 مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم يكف في العمل والاجاز اعمال زيد
 ورجل في الظروف وان كان انقهاه منه باعتبار نسبتته الى محله وموصوفه

فذلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية
 الثاني بمجموعة كانت عليه والاول مسلم كافي الامثلة المذكورة حيث ينسب
 البناء الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية
 عن النسبة الى موصوفها لانفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس
 القصاحة الى الامثلة المذكورة فليتأمل (قوله ومخالفة القياس اللغوي) انما لم يقل
 ومخالفة القياس الصرفي وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ القياس الصرفي
 استقرار اللفظ (قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء الى آخره) اشارة الى ان المعنى على
 السلب الكلي لا على رفع الايجاب الكلي ولهذا نقل عن الشارح انه لو اُخذ من في
 قوله والغرابية ومخالفة القياس لكان احسن (قوله بوجوب نقلها على اللسان)
 النقل بكسر الشاء وتحريك العين ضد الخفة وهو مصدر وبسكينه الحاصل
 بالمصدر والاول هو المراد ههنا (قوله الهمعج) هو بكسر الهاء وقمع
 الخاء المعجمة وكمرها ثبت اسود وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركتها ترى
 الهمعج بضم العينين المهملتين بينهما هاء وبالخاء المعجمة وقبل انما هي
 الخعج بخائين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين (قوله جمع غدبرة)
 في التلخيص الغدبرة القبضة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه
 المرأة من مقدم رأسها غدبرة لانها غو درت اي تركت فطالت (قوله والضير
 عائد الى الفرع في البيت السابق) وهو قوله وفرع زين المتن اسود فاجم
 اثبت كقنو النخلة المتعكل وقديروى غدا برها فالضير راجع الى الحبيبة
 ثم الفرع الشعر الناعم والمتن الظهر واسود صفة لفرع وكذا فاجم وهو
 الشديد السواد كالنخم والاثبت الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص
 من اثار النبات بأثر اثاره اي كثرت والتف والقنو كباسة النخلة وهي فيها بمنزلة
 العقود في الكرم والمتعكل بمعنى كثير العنكال بكسر العين صفة للقنو
 والعنكال وكذا العنكول بضم العين الشراخ وهو ما عليه البسر
 من عيدان القنو يقال تعنكل القنو اذا كثرت شماريحها (قوله الى العلى) جمع العليا
 بضم العين والقصر تأنيث الاعلى (قوله جمع عقيصة) ويحتمل ان يكون
 جمع عقيصة بكسر العين وسكون انقاف كرهمة ورهام صرح به في الصحاح
 وقد يروى بدل العقاص المذارى وهو جمع مذرى وهي خشبة ذات
 اطراف يذرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد بها في البيت المشط
 وفي التعبير بالمذارى مبالغة لا يخفى (قوله وهي الخصلة المجموعة

من الشعر) الخصلة بالضم لفيفة من شعر وفي اساس البلاغة ومجمل اللغة
 ان العقيدة خصلة بأخذها المرأة من شعرها فتلوها ثم بمقددها حتى يبقى
 التواءها ثم يرسلها ثم سكون العين وقبحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود كذا
 في التلخيص (قوله يعني ان ذوايه مشدودة على الرأس بخيوط) فان قلت
 من ابن يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم في الجملة من مستشترات
 خصوصاً اذا قرئ على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيدة
 شعر ذات عقاص وهو الخيط الذي يعقص به اطراف الذوائب كذا في المجمل
 وقول الشارح المجموعة دون المجموعة بشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على
 تفسير الشارح هي الغداير بعد ان شدت لا غير وظهر ان مراد الشاعر هو
 ان شعر ممدوحه ينقسم الى ثلاثة اقسام لالى اربعة كما توهم (قوله والغرض
 بيان كثرة الشعر) ولهذا جمع العقاص مع افراد الثني والمرسل تبينها
 على ان العقاص مع كثرتها كأنها تغيب في ثني واحد ومرسل واحد من
 جهة كثرتها (قوله وزعم بعضهم) الى قوله لزال ذلك الثقل الزاعم هو
 الخلقالي ثم المشهور ان الحروف المموسة هي حروف ستشحنك خصفه
 والمجهورة ٧ ماعداها ويجمعها ظل قور بض اذا غزى جند مطيع والشدايد
 حروف اجدك قطبت والرخوة ماعداها وماعدا حروف لم ير وعنا وهذه
 الحروف تسمى الحروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب
 الفتح ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا قدك اترجم ونطائب
 ووجه الضبط مذکور في اول بحث المجاز من شرح الفتح للشریف
 (قوله وهو سهولان الراء المهملة الخ) لو كان منشأ الثقل ما ذكرت لكان
 مستشرف ايضا ثقلا مع انك معترف بعدم ثقله ولو منع عدم التنافر من
 مستشرفات لكان ما ذكره الشارح ابطالا لامر زائد هذا وفي شرح الايضاح
 لشمس الدين التكمساري انما لا يوجد الثقل في مستشرف لان الراء
 المهملة وان كانت من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التي هي من حروف الذلاقة
 ازال الثقل الحاصل من توسط الشين بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن
 النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء
 والراء بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم
 بذلك هو الذوق يرشدك اليه قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل

٧ و ماعداها هي
 المجهورة ويجمعها قولك
 اغيظ من قد ضج زور اذل
 طبع نسخة
 المختار عند ابن
 الحاجب ان حروف
 رب منفل سميت حروف
 الذلاقة لمهولة جريها
 والتلفظ بها لان الذلاقة
 هي السهولة من قولهم
 لسان ذلق بكسر اللام
 من الذلق بسكون اللام
 وهو مجرى الجبل في
 وسط البكرة وقال
 صاحب الكشف
 سميت بذلك لان الاعتماد
 بها على ذلق اللسان اي
 طرفه ورد بانه لا يعتمد
 على طرف اللسان الا
 بعضها فان الميم والباء
 والفاء منها ولا مدخل
 لها في طرف اللسان

لاتنفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الزاعم الحروف المذكورة ببيان انواعها لغوصرف حينئذ كالا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد منه ما ذكره الشارح المحقق (قوله ومن البعيد ما هو بخلافه) اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد لا على الطريقة السابقة كما في قولك رأيت زيدا في المسجد وفي السوق عمرو الان قوله ومن البعيد عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله غير متاخر ومثله شابع وشابع الضمير في بخلافه راجع الى غير المتاخر لا الى المتاخر بدليل ان قوله كلع مثال للمتاخر لكن لا يكون هذا حينئذ دليلا على الجزء الاول من المدعى وهوان ليس المتاخر بسبب بعد المخرج بل يكون دليلا اخر على الجزء الثاني وهوان ليس ذلك بسبب قرب المخرج ودليل الاول يستفاد من قوله بخلاف علم حيث وجد فيه البعد بلا تناخر هذا لكن القول بان نحو الم اعهد وفسحه غير متاخر وقوله ملع متاخر مما لا يخلو عن اشكال قوله كلع اى اسرع في السير قوله لا يوجب انتفاء الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للنسخة التي وقعت في نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المؤيد حينئذ ايضا على ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا يلتزم ما قل كون فصاحة الكلمة وصفا بجزء فصاحة الكلام فان قلت قوله في الرد لا وصف لجزئها يؤيد النسخة الاولى وان الشارح حل كلام المؤيد على ما يبادر منها اذ ليس في كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام في انه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليم التقریب قلت معنى قوله لا وصف لجزئها ان ما ذكر من التأيد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليست كذلك لان المؤيد ادعاه وبني عليه التأيد فتأمل (قوله لانه ممنوع) اى وقوع مفرد غير عربى في الكلام العربى واماماتوهم من ان الاستهراق فارسى والقسطاس رومى والمشكاة هندی مع وقوع هذه الكلمات في القرآن فمنوع

لجواز توافق اللغتين كالصوابون والنور ولما لم يخل هذه المنع عن ضعف لما
 صح النقل عن فحول الصحابة والتابعين بوقوع العجمي فيه واتفق النحاة
 على وجود العجمة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم وأشار الى ان عدم الخروج
 الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية ممنوع والى ان معنى قوله انا انزلناه
 قرأنا عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى
 السورة باعتبار كونها قرأنا واطلاق القرآن على بعضه شائع ثم تنزل
 وسلم ان معنى الآية عربي المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى انه
 محمول على التغليب او باعتبار اكثر الاجزاء فانه يجوز ان يوصف
 الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه ولما كان
 هذا مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة على سبيل التغليب
 ايضا حقيقة بذلك الاعتبار ايضا دفعه بان الفرق ظاهر لان
 فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيتها
 ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام
 بمعنى المركب التام والمركب مطلقا واما اشراطهم فصاحتها في فصاحة عدة
 من افراد الكلام مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير
 تسليم الى آخره وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتجاج الى بيان خروج السورة
 عن الفصاحة باشتغالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض
 الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته
 فصيحة والكلام يشمل السورة بنماها بل القرآن فقوله في توجيه المنع
 الاخير واما اشراطهم الى قوله فغير ثابت ممنوع لكن الشارح على سبيل التنزل
 (قوله مما يعود الى نسبة الجهل او العجز) لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة
 ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم او اعلم وقدر على
 ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو
 نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقريرى واعترض عليه التوفى باننا نختار
 الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان يختار غير الفصيح لحكمة ككون دلالة
 على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا يطلع عليه
 وعرضه على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة
 وتصديقا للرسول عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة
 بالفصاحية ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل

٧ اشارة الى ان ليس
 مراد الشارح بقوله
 فباعتبار الاعم الاغلب
 انه مبنى على التغليب
 المتعارف كما زعمه بعض
 محشي هذا الكتاب اذ
 حينئذ يكون وصف
 الكل بذلك الصفة مجازا
 ولا فرق في ذلك بين
 العربية والفصاحة اذ
 لا فادح في وصف الكلام
 مجازا بالفصاحة باعتبار
 اكثر اجزائه وهو ظاهر
 وسياق كلامه بصير الى
 الفرق وبالجملة مدار
 الفرق جواز انصاف
 الكلام بالعربية اذا
 انصف به اكثر اجزائه
 دون الفصاحة وان كان
 محل تأمل

عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا
الجواب ليس تمام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة
الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال آه مع ان الكلام على تقدير
تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها (قوله غير ظاهرة
المعنى) تفسيره لواحشية كما يصرح به الشارح وغير بمعنى لا ولهذا انت ظاهرة
(قوله ولا مأنوسة الاستعمال) اعاد النفي المستفاد من غير كافي قوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين
لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأنوسة الاستعمال
المخيلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخالص من سكان البوادي لا بالنظر الى
المولدين (قوله على ذى جنة الجنة) الجنون كقوله تعالى ام به جنة والجنة
الجن ايضا كافي قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جائز الارادة
ههنا وفي بعض الروايات ذى حية قبل وهو المحفوظ في نسخ الصحاح
تصححا والمعنى اجتمعتم على اجتماعكم على من لدغته الحية (قوله هاجت به
مرة) في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجاي ثار وهاجه غيره تعدى ولا يتعدى
فالظرف على الاول اما لغو والباء للتعدية او بمعنى في او مستقر حال
من فاعل هاجت وهى على الثانى زائدة في المفعول ثم ان المراد بهيجان
المرّة كونه مغنى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب (قوله فوثب عليه) الوثوب
الطغرة وتعلق عليه به بتضمين معنى الاجتماع (قوله فافلت) من الافلات
وهو الخروج (قوله ومقالة وحاجبا من جمعا) عطف على واضحا في البيت
السابق وهو ازمان ابدت واضحا مقلجا اغر برقا وطرفا ابرجا وقبل ازمان
اسم امرأة والفج باعد ما بين الثايبا والرباعيات والاغر البيض والبريق
اللعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين
وحسنها من باطن والمقالة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة
(قوله مدققا مطولا) اشارة الى تفسير من جمعا وهذا التفسير موافق لما في
الصحاح واعتبر في الاساس في تفسير الزجج الاستقواس ايضا وربما يؤيد
ذلك بما قاله حسان بن ثابت في مدح رسول الله عليه افضل الصلوات واكمل
التسليمات بعينين دعجاوين من تحت حاجب ازج كشق النون من خط كاتب
فان التشبيه بالنون المشوقة اى المكتوبة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس
وانت خبير بان هذا التأييد انما يتم اذا جعل كشق النون صفة كاشفة لا مقيد

لازج ولاصفة المحاجب وبالجملة قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم الا ان اعتباره في المحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره في الازج كالاخفى وقال ابن الانباري الازج طول امتداد الحاجبين مع فور شعرهما (قوله اي كالسيف السريحي او كالمسراج) بيان لحاصل المعنى ونطبق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل قديحي نسبة الشيء الى اصله نحو ثمنه اي نسبته الى تميم فمسرج بمعنى منسوب الى المسرج او المسراج اي بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذناه منها بعيد وقد يخرج على ان فعل قديحي بمعنى صيرورة فاعله كاصل كقوس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله اذ اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق فمسرج على الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريحي او المسراج والثاني الصائر احدهما على معنى التشبيه اي مثل احدهما وعلى الثالث الصائر ذا مسراج فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلاثة انه ينبغي ان يكون العبارة في مسرجا على صيغة اسم الفاعل لان مسرج على هذه الوجوه الثلاثة لازمة لا يشتق منه اسم المفعول (قوله وهذا قريب من مسرج الله وجهه آه) الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالمسراج في البريق ووجه القرب والفرق ظاهر (قوله وانما لم يجعل اسم مفعول منه الى آخره) حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من مسرج الله تعالى وجهه لئلا يكون مما احتاج الى تخريج وجهه بعبدله حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال مسرج بمعنى يخرج في الاصل لكونه مولدا متحدا من المسراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم يعثروا وقوله وان يكون هذا مولدا وجه ٦ واحداً الثاني في موقع التعليل للاول ويؤيده انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله على انه لا بعده ان مسرج الله وجهه لا بعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني مما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالمسراج فلا يفيد جعل مسرج منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله واما صاحب مجمل اللغة ايراد على الجواب الثاني هكذا يجب ان يفهم المقام (قوله لا يقال الغرابة الى آخره) حاصل الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشمل على تركيب

٦ وانما لم يجعل قوله
لاحتمال الى آخره وجهها
مستقلا لئلا يرد عليه ان
الحكم بالغرابة بعد
الاطلاع على حقيقة
الحال فلا يحسن

تغير الطبع عنه فتعريف الغرابة بهاتهريف بالاختصاص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم وانما انت عذبة في قوله فالغريب يجوز ان يكون عذبة لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب بالتأويل المشهور واما قوله وهي بحسب قوم دون قوم فهو على حذف المضاف اي بحسب قوم دون قوم ووجد ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكرن لفظ بالنظر الى قوم غريب او لا يكون بالنظر الى قوم آخر وكذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له ذوق سليم (قوله بل الوحشية) فيزيد لفصاحة المفرد نأ كيد لما سبق من عدم حسن ٩ التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زائدا على الغرابة اي ليس عينها ولا داخلها فلا يحسن ٧ تفسيرها به غايته انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يراد في تعريف فصاحة المفرد قيدا آخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكافى في الجواب بانه مبنى على الاعراض عن الخصوص وادعاء المبانيه او بان مراد المعترض انه لما كان هذا القيد غير داخل في القيود الثلاثة ولا عينها واخلووص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان جوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما او بانه لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجه بقي ههنا بحث وهو ان قوله بل الوحشية آميدل على ان الغرابة اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله وان اريد آه يدل على خلاف ذلك فليتأمل (قوله لانا نقول) حاصل الجواب اختار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالي عن الماء والكلاء (قوله قد استعيرت للاغاظ التي لم يونس استعمالها) التعليق بالوصف وما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشى لتلك الانفاط بملا حظة تلك الوحشية فيتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي رأيناها استعيرت والاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بقي ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الاعتبار بعدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزءا لتفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم

٩ الا ان سبب عدم
الحسن المذكور فيما
سبق ككون المفسر
اخص من المفسر وفي
هذا الوجه كون
الوحشة زائدا على
الغرابة بالمعنى الذي
ذكرته
٧ لان الانسب لتعريف
المفهومات الاصطلاحي
حية الحد الاسمي تاما
او ناقصا

في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف الوحشي تعريف
رسمي فيجوز ذكر اللازم فيه او يقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس
مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم في موضع آخر لم يذكره
لان ما ذكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره
المعترض قوله والوحشي قسمان الى خرم هذا ايضا يدل على ان الوحشة يطلق
على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان
المراد به ما يشتمل على تركيب يتفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على
ذلك لوجوب اعتبار القسم في الانقسام فيلزم تداخل القسمين وان
يعاب استعماله ايضا على الغريب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال الى آخره اما على حذف المضاف اي ذوان يكون او قوله ان يكون
مؤول بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اي الكائن كذا كما صرحوا به في قوله
تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعده
في اواخر المعنى فليكن على ذكر منك (واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي
قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مأنوس
الاستعمال ولا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلامنا ههنا
المعنيين بمحل الفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب
الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم
ان مورد القسمة المعنى الذي ذكره سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر
المعنى ولا مأنوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى الاعراب الخالص
او بالنظر الى غير الخالص وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه
محل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال
بالنظر الى الاعراب الخالص لان الاعتبار حال الكلمة فيما بينهم والدليل على
عموم مورد القسمة مما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع نصريحه بانه
ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير محل بالفصاحة على اطلاقه
بل المحل منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الذي نقله الشارح من
القوم وهو القبح في السمع والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس
المقصود من قوله والوحشي قسمان الحصر فتدبر (قوله مثل شربث) الشربث
الغليظ البدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرايث بضم
الشين قال سيويه النون والالف يتساوران الاسم في معنى نحو شربث

وشرايت واشمخر ارتفع واقطر يومنا اشتد قال ابو عبيد القحطبي المجتهد
واقطرت العرق اذا عطفت ذنبها وجعت نفسها (قوله وهى فى النظم
احسن منها فى النثر) قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لالى مطلق
الغريب الحسن ولذا انت الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن
والحديث احسن فى الشعر اطعم الليل اى اظلم جفحت اى فخرت وتكبرت
(قوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال) تفسيره لو حشيت شروعه
فى المقصود وهو رد قوله وان ارد بالو حشيت الى آخره وما ذكره سابقا كان توطئة
لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فافائدة توسطها فى الين
قلت فائدتها التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية (قوله ظاهر الفساد)
لان الفصاحة انما هى باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران
لا يجتمع عدم الانس فى الاستعمال (قوله او ما هو فى حكمها) اى فى حكم
المفردات وهذا القيد لا دراج نحو مسلمى بفك الادغام فى تفسير المخالفة اذ لو
لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون مسلموى فصيحاً اذ ليس على خلاف القانون
المستنبط من تتبع مفردات الفاسطهم ولا جهة اخرى لعدم فصاحتها (قوله
كوجوب الاعلال فى نحو قام) تمثيل للقانون على حذف المضاف اى كقانون
وجوب الاعلال فى نحو قام رهوان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت
الفا فى غير نحو عور من العور بفحنتين وهو ذهاب احدى العينين والاستحواذ
الظفر والافتدال وفى الصحاح استحوذ عليه الشيطان اى غلب قال ابو زيد
هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصواب واستصوب وامثالهما
وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اى شديد
الجمود دور جل قطط الشعر وقط الشعر بمعنى ومثل قطط سرر فى قوله تعالى
سرر مرفوعة وشرر فى قوله تعالى ترمى بشرر كالتصريف فك الادغام
فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقال مخالفة القياس ان كانت لعل
كرفع اللبس كافى فك الادغام فى طلل وشرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة
وان كانت لمجرد الثبوت عن الواضع كابي يابى فكذلك والافهى مخلة كما
فى اجلل ومثله (قوله وآل وماء) يعنى ان اصلهما اهل وماء بدليل اهل وماء
قلبت الهاء الفاعلى خلاف القياس (قوله وما شبه ذلك من الشواذ) قيل
كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يخالف القياس بالنظر الى القياس
السابق فى الاعتبار فلا ينافى جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر فتدبر

(قوله بل المخالفة ما لا يكون) ما مصدرية ولهذا اوقعه تفسيرا للمخالفة وانما
اضرب عن التفسير الاول لانه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة في اللغة
(قوله الحمد لله على الاجل) البيت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول
وقد روى غير ذلك (قوله والقياس الاجل) اورد عليه ان عدم الادغام
لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصى ما ثبت به الجواز وهو
لا يتا في انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة
الدور على السنة العرب العرباء لامن عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا يرى
ان استعمال الجرشي جائز قطعاً الا انه محل بالفصاحة فكذا استعمال الاجل
جائز في الشعر كما ذكر سيوبه في الكتاب الآن الاعراب الخالص يتحاشون
من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال تكا كما تم وافرقعوا (قوله قيل
فصاحة المفرد خلوصه بما ذكره من الكراهة في السمع) فيه اشكال وهو
انه كلام ذكره المصنف بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف
فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكره من
كثرة التكرار كما سيجي فقيه نصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام
بما ذكره وجده في كلام الناس وبطل ما ذكره الشارح في دفع اعتراض
خطيب البين وتعين جواب المصنف فان المراد بالناس المعهودون فان اجيب
بان التعريف على الوجه المذكور لم يحده في كلام الناس بل وجده مع قيد
مستدرك يقال لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى
وقد نقاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المصنف وجد
تعريفهما في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقهم
واعتبار انهم ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته وبين لهم مأخذه
وهو قول الفصاحة ٩ عندهم لكون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر في سابق
فاوردوا عليه انه ينبغي ان يزاد قيد آخر في التعريف وهو الخلو من
الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم
فنقل ابراهيم في كتابه ورده تقيماً للفائدة على انه ربما يقال مراد الشارح
عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب البين كما
يشهد به السوق لعدم الاحتياج الى ذلك مطلقاً (قوله لموافقته اسمه
اسم امير المؤمنين) الاظهر في العبارة ان يقال لموافقته لان الموضع موضع
الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فائدة يعتد بهائم كون الاسم

٩ واما القول بما به
حق هذا ايضا من
اطلاقهم متعدد
لا يساعد العبارة عليه
✽

مبارك يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو والقب علم بشعر بمدح او ذم والكتابة
 ما صدر باب وام مثلا والاسم اعم (قوله لانها داخله تحت الغرابة المفسرة
 بالوحشية) لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية
 ما يدل عليها بل اراد صدق الغريب على الكريه في السمع لان البلغاء
 يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مأنوس الا استعماله فيخرج
 عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لا يقال فكذا المتنافر
 داخل تحت الغريب فلم يذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه
 داخلا في مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة
 في السمع وقد يقال ولو سلم ان الخلوص عنهما معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره
 في التعريف اذا كان حدا تاما واما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض
 الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الامرين
 حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول في مفهوم
 فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فانغض عنه وانت
 خير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الآخر مشكل
 جدا (قوله لظهور ان الجرشي اما من قبيل تكا كما تم الخ) يريد ان الذوق
 السليم حاكم بان مثل الجرشي وهو الذي يدعى اشتماله على الكراهة في
 السمع من احد القبيلتين اي اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس
 الا استعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق لان
 الجرشي خصوصه كذلك ثم المقصود من التردد ههنا تأكيد الدخول
 وافادة امتناع الخلو وان جزم فيما سيأتي بكون الجرشي مثلا من قبيل الثاني
 وكيف لا وهو بصدد بيان دخول الكريه في السمع تحت الغريب وتسليم
 دخول الجرشي في القسم الاول لا بلایمه ويمكن ان يقال المجزوم فيما سيأتي
 بكونه من قبيل الثاني غير المتعدد ههنا بل المجزوم خصوصية الجرشي والمردد
 فيه مطلقا الكراهة في السمع بقرينة السوق فان قلت كلام الشارح يدل على ان
 الكراهة في السمع محالة بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من القبيلتين والحال
 ان مقابلة تكا كما تم للجيش يدل على ان تكا كما تم ليس من قبيل الوحشية
 الغليظة وقد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب استعماله هو الوحشي الغليظ
 قلت قد نبهناك على ان الوحشي ثلاثة اقسام قسمان منها ما يعاب استعماله

وان ليس المراد حصر الوحشى في القسمين (قوله الاول انها ان ادت الى
 النقل) قد يناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى النقل بل الامر
 بالعكس فحق العبارة ان يقول انها ان نشأت عن النقل الخ (قوله وضعف
 هذين الوجهين ظاهر) اما الاول فلان عدم التأدى الى النقل لا يوجب عدم
 الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر آخر بان يكون الفصحاح كما احتزوا
 عن الالفاظ الثقيلة على اللسان اختزوا عن الالفاظ الكريهة على
 السمع وهذا معنى مناسب للاخلال واما الثاني فلانه قد اورد النظر في
 المتن فينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات
 ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور
 بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي (قوله راجعة الى الغم) النغم بتجني
 جمع نغمة وهى الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت
 في القراءة كذا في الصحاح (قوله فكلم من لفظ فصيح آه) فيلزم من اعتبار القيد
 المذكور ان لا يكون التعريف جامعاً لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحاً
 (قوله كلفظ ضيرى) من ضارزه بضيره ضيراً اى ظله واصل ضيرى
 كطوبى الا انه كسر الفاء ليسلم الياء كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم يأت
 وصفاً (قوله ودرس) هى خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هى المسامير
 واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها منا فذ
 السفينة (قوله وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض آه) وايضا هذا القائل بصدد
 الفرار عن اشتغال القرآن على غير الفصحيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القرآن عن
 غير الفصحيح يجب تنزيهه عن الكريه في السمع كما لا يخفى على المصنف هذا
 وقد يقال يستفاد من البحث الذى اوردته الشارح اعتراض على المصنف ايضا
 يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعاً لان ما لا يكون خالصاً عن الغرابة مثلاً
 لكن عرض له ما يمنع اخلال غرابته بفصاحة فصيح مع عدم صدق تعريف
 الفصحيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التى
 تكون سبباً لقبحه وعلى هذا سائر القيود فينبذ بسدفع الاعتراض هذا
 وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سبباً للتناثر
 لوقوعه في القرآن وفيما سيأتى ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء في امده و كذا
 كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعها في القرآن مثل
 فسبحه ومثل ونفس وماسويها فالحمها فجورها وتقويها ونحو مثل دأب

قوم نوح فينتجه عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون هذه الامور من اسباب
الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى (قوله كما سيجي في الخاتمة) من
ان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ومصادقه ما ذكره ابن الحاجب في امالي
الكافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحاً كقوله
تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصح بدأ يبدأ بل
لا يكاد يسمع ابداء كما قال تعالى كما بدءكم نعودون لكن فصيح يبدئ ههنا
لما حسنه من التناسب مع قوله يعيده (قوله حال من الضمير في خلوصه) فيكون
مبيناً لهيئة الفاعل وقيدا لنفس الخلوص فههنا تقييد للنفي لانفي للتقييد فان
قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص
لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفاً لقوا مع نصريحهم بان
الافعال لا تقع حالا ولا خبراً ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف
مستحجة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة
معه (قوله واحترز به عن زيدا جمل الى آخره) اعترض عليه بانه يصدق على
مثل القسمة ضميرى وهذه دسر فكيف يبدئ الله الخلق انه خالص عن الامور
الثلاثة حال كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلاثة كلام له حالان
حال فصاحة كلماته كما اذا عرضها ما يمنع السببية مثلاً اذا ضم الى الاخير ثم
يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة
في الحالتين فيستعمله تعريف فصاحة الكلام على نمط قولهم الكريم من يسخو
في حال مكنته فانه صادق على الفقير الذي لا مكنت له لكنه بحيث اذا حصل له
مكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه الشارح على رجوع القيد الى النفي كما
اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان يعتبر النفي او لا
ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة او لا ثم يقيد بالظرف
فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينفي الامور الثلاثة المذكورة عنه والحال
ان فصاحة كلماته يقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا
لا يصدق على قولك كيف يبدئ الله الخلق قطعاً اذ ليس فيه مقارنة
فصاحة كلماته لانتفاء الامور الثلاثة عنه لتحقيق القيد الثاني فيه دون الاول
وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك الكريم من يسخو
مع المكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح في شرح المفتاح بان التعويل
في ذلك على القرائن (قوله ولا يجوز ان يكون حالاً من تنافر الكلمات الخ) الاظهر

٦ واورد على الشارح
ان المتبادر من تعاطف
القيود المذكورة
في التعريف بالواو نفي
المجموع من حيث مجموع
مع ان المقصود نفي كل
واحد منه كما سبق اليه
الاشارة في تعريف
فصاحة المفرد فاذا جاز
حل الكلام بقربة المقام
على السلب الكلي فليجز
جعل الظرف حالا من
الكلمات بان يراد بمعونة
المقام بانتفاء التنافر المقيد
بالفصاحة انتفاء ذات
المقيد اعني التنافر مع
وجود قيده وهو
الفصاحة فالخلق انما
اختاره الشارح من
التوجيه مثل توجيه ذلك
القائل جواز او فسادا
وانت خبير بان قضية
التعاطف بالواو باقية
في كل من التوجيهين
وان حل الكلام على
السلب الكلي ليس في
التكلف مثل تعيين رادة
احد المحتملات الثلاث في
نفي المقيد مع ان الغالب ٧

في الرد ان يقال المقيد حينئذ اعني مع فصاحتها قيد للنفي وهو التنافر لانه
العامل في ذى الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام
فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة في لم بالغ تقريرا ويكون
المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء
التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلى المقصود ولئن تنزل عن لزوم ذلك
فلاقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة
الكلمات فاذا ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحة مبنى على النزول او على ان ثبوت اصل الفعل
فيما توجه النفي الى القيد اكثرى كانت عليه في بحث لم بالغ وما ذكره
في المختصر مبنى على الاكثر هكذا ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر
مع فصاحة الكلمات مغل بالفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة
بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة فردود بما
ذكره الشارح المحقق في الحواشي من ان الاولوية على اطلاقها
ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود شرطه فقط شرط ولو سلم
فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا ٦ هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها
صفة لمصدر بدل عليه الخلوص اي فصاحة الكلام خلوصه عن الامور
الثلاثة خلوصا كاشاع فصاحته كلاته وهو قريب من الاول فتأمل (قوله المشتهر
بين معظم اصحابه) الاشتهار يحى لازما ومتعديا في الصحاح والديوان لفلان
فضالة اشتهر بالناس فالشتهر على وزن الفاعل والمفعول (قوله لفظا
ومعنى) اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او غيره فيتناول الاضمار قبل
الذكر معنى وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثم يقال
في المختصر لفظا ومعنى وحكما (قوله اعني ما اتصل بالفاعل) المراد
بالفاعل هو المقدم على المفعول به بقربة السوق فاللام للعهد وابن جني
بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه
ان جني معرب كني وليس الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني
في شرح المعنى واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش
المسائل المشككة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل وههنا ذهب بعضهم
الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة في هذا
الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقة (قوله

٧ في رجوع النفي الى
القيد ثبوت اصل الفعل
وان تقليل التكلف ما
امكن هو الصواب هذا
وقد نجعل الخ نسخة

جزى ربه عني الى آخره) عن ههنا البديل كذا كره ابن هشام في قوله تعالى واتقوا
يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا كذا في معنى اليبس والعاويات جمع عاومن
عوى الكلب يعوى عواء اى صائح وقد يروى العاديات وهى جمع العادى
وهو العدو (قوله وقد فعل) اى فعل الله ذلك واجاب مسئلتى قبل المقصود
منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا انتهى رغبته في حصول امر يكثر تصور اياه
وربما يخيل اليه حاصله (قوله ادى اليه الكيل صاعا بصاع) قيل الضمير فى ادى
راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير فى
ادى راجع الى مصعب وفي اليه راجع الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم
كما حقه في شرح اللب وتظهره قوله تعالى وان لكم فى الانعام لعلوة نسيتكم مما
فى بطونه فان الضمير فى بطونه راجع الى الانعام او نقول لمشايتهم لفظا افعال
للفرد ولهذا يحكى فى كثير من المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب
اسمال ونظفة امشاج ولعل التكثير نحو انا عيم والتصغير نحو ايعام هذا وقوله
صاع بصاع حال من ضمير ادى والاصل مقابلا صاع بصاع ثم طرح مقابلا
واقيم صاعا مقامه ثم الحال ليست هى صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع
لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد فى كنهه
فاه الى فى وفى مجمع الامثال جزاء كبل الصاع بالصاع اى كان احسانه بمثله
واما مثله بمثلها (قوله اى رب الجزاء) ليس الرد مبينا على تقدير المصدر فى نظم
الكلام كما ظنه الشيخ فى شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود فى ضمن
الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير فى ربه راجع الى المتكلم على طريق الالتفات
عند السكاكى كما فى قول امرئ القيس تطاول ليلك بالامم (قوله عن كبر) عن
ههنا يفيد كون ما بعدها سببا لما قبلها كما فى قولك فعلت هذا عن امرئ
ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل فى قوله تعالى لتركن طبقا عن طبق اى
جزى بنوه بالقبيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء ابي القبيلان لعدم رعايتهم
حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنو الجزاء
كما يقال ابن الوقت ابو الفضل وامثالهما بمعنى ملاسبه وملازمه وما فى قوله
كما يجزى مصدرية وسنمار رجل رومى بنى الخورنق التى بظهر الكوفة لنعمان
ابن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاها فخر ميتا لثلاثين مثلها لغيره
وفى مجمع الامثال هو الذى بنى اطم احبته بن الجلاح فلما اتمه قال له احبته
لقد احبته فقال اى لا عرف جيرا لوزرع لا تنقض الكل فسأله عن الجرفاء

فدفعه احيحة من الاطم فخرمينا والعدول الى صيغة المضارع في كما يحزى
انه من قبل المجاز (قوله الاليت شعري) البيت خبر ليت محذوف وجوبا
لوجود الشرط الحذف وهو قيام (قوله الجملة الاستفهامية التي سدت مسد
مفعولي شعري مقامه) كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت على حاصل الجواب
هذا السؤال واما الجملة في قولك شككت هل زيد قائم قيل انه منصوب بنزع
الخافض اى شككت فيه اى في جواب هذا السؤال (قوله على ماجر بالجيم
والراء المهملة) قيل هو من الجريرة وهى الجنابة ويحتمل ان يكون من الجر
وقد يروى بالخاء المهملة والراء المعجمة من الحزو وهو القطع (قوله فشاذا لا يقاس
عليه) وانما يحز ههنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم والى
الشاعر على سنن الالتفات لان مقصود الشارع لوم قوم زهير فان الذوق
السليم يفهم من هذا البيت تحريض اقربائه على لومه ولومهم على ترك لومه
(قوله وائس قرب قبر حرب) ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له
الهاتف صاح واحد منهم على حرب ابن امية فقات فقال ذلك الجن
هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم
ان التقرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية
فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب ظرف لخبر ليس اى ليس
قبرا كاشا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي
في قوله يكون مزاجها غسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم
وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعنى خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف
الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعنى هم نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه
تأسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمرة في قوله قرب قبر
مع ان الاظهر ان يقول قبره لزيادة التمكن (قوله اى قول ابى تمام) من قصيدة
يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد
اتهمه جماعة بانه قد هجا ابا المغيث فعابته بذلك فقال ابو تمام القصيدة
متعذر او متبرأ مما نسب اليه وما قبل البيت المذكور عيذك بالرحمن ان تطرد
الكرى بعينك عن طرف امرئ صادق الوداء ليس هجر القول من لو هجوته
اذن لهجان عند معروفه عندي (قوله والواو المحال) الظاهر ان الاولى ان
يجعل للعطف على المستكن في امدحه الثاني لوجود الفصل على نمط قوله
تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدي وان اقضى

في الجملة ان يكون مقابلة كذلك الا ان الدلالة على مشاركة الوري في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحالة لا يفهم ذلك قطعاً كما لا يخفى ويؤيده رواية نهاية الإيجاز جميعاً بدل معنى فان قلت العطف يقتضى ان يكون مدح الشاعر بمدوحه سبباً لمدح الوري اياه وفيه على تقدير تسليم صحة السببية من القصور في شأن المدح ما لا يخفى قلت المراد بالتسبب في باب الشرعية عند النجاة الافضاء في الجملة ومدح الشاعر قد يكون سبباً مفضياً الى مدح الوري بان شرع في عدد الاوصاف الجميلة وبواقفه في ذلك العدد خضار المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح الوري على مدحه بحيث يلزم من انتفاءه انتفاؤه لجواز ان يكون لشيء اسباب كثيرة كما سبأني في بحث لوفلا يلزم محذور فان قلت لما فائدة معنى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت الا يؤدي العطف الى اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزءاً على حباله قلت يعتبر العطف اولاً ثم التعليل بالشرط (قوله وفي استعمال اذا الى آخره) رد على الذوزني حيث رجع ان الدالة على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلى واختيار اذا المفيدة للاتصال الجزئي في جانب اللوام لطافة لا يخفى (قوله مما جاء به صاحب) هو اسمعيل بن عباد صاحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو استاد الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان صاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر ويراد وبين الخالين بون بعيد هذا وقد اجب عن تعيينه بانه اذا جاز استعمال اذا في موقع ان للعرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعاً حتى اذا ترك مدحه فغاية ما يتصور في شأنه اللوم واذا لمته لا يشاركني احد في لومه ففيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى على ان في ايراد اللوم احترازاً عن وهمة الشكر لذكر الهجو فيما قبله كما سبق (قوله لما بين الخاء والهاء من التنافر) اي بين خصوصية هذين الحرفين والمنق فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج لاجوده في صورة قرب المخرج

حتى ينشأ في كلامه كيف وقد صرح به هناك بأن ماعده الذوق الصحيح ثقيلًا
متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج أو بعده أو غير ذلك
وصرح بأن التجمع من المتنافر مع أن فيه قرب المخرج على أن المذكور
فيما سبق ليس أن قرب المخرج لا يدخل له في حصول التنافر مطلقًا بل أن قرب
المخرج ليس علة مستلزمة للتنافر المخجل بالفصاحة يرشدك إليه استدلاله على
هذا المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر في الجيش وفي المأهول ونحوهما
فإنه إنما يفيد عدم كونه علة مستلزمة له لعدم دخله فيه فافهم (قوله ولم يرد
أن مجرد امدحه غير فصيح) فإن مثله واقع في التنزيل فإن قلت يجوز أن يطرأ
هنا ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بأن العلة المستلزمة لعدم
الفصاحة هو الجمع بين الخاء والهاء مع عدم ما يمنع السببية لا مجرد الجمع
بينهما وهو الذي استدلل الشارح على أنه غير مخجل بالفصاحة فإن قلت لا يلزم
من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح أن يحصل عدم الفصاحة من تكرره
لجواز حصوله من نفس امدحه مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح
اللزوم المذكور بل الأمر كذلك في نفس الأمر والخاكم بذلك هو الذوق
(قوله فكل التنافر) أورد عليه أنه مثال لما هو دون المتناهي في التنافر
على ما سبق فكيف يقال أنه فكل التنافر واجب بانه كلام وقع في المحاورة
فيحمل على المسالفة وبأن المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل كل
الرجل ولا يلزم منه أن لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو النفرة
لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به عنها للدلالة على الكمال لأن الفعل إذا شارك
فيه الفاعلان يجرى كاملاً (قوله وفي الثاني) حرف منها إلا أنه لم يحصل
التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعبه في تنافر الحروف ثم المراد من
الحروف مجموع الحائذين الهائين وفي عدالهاء من الحروف مع كونه اسمًا
تغليب (قوله أي كون الكلام معقدا) دفع لما يورد على المصنف من أن
التعريف المذكور تعريف لا تعقد لا التعقيد وهذا الدفع أقرب من القول
بأن الإطلاق اصطلاح لا لغوي وبأن هذا من باب الميل إلى المعنى
والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وإنما تسامح بناء على ظهور
المراد كما قيل في تعريف الدلالة ليفهم الشيء من اللفظ عند إطلاقه بالنسبة
إلى العلم بالوضع (قوله على أن المصدر من المبني للمفعول) ههنا بحث
شريف ذكره الجدل المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي أن يشبهه وهي أن صيغ
المصادر تستعمل إما في أصل النسبة ويسمى مصدرا وإما في الهيئة

الحاصلة منها للتعليق معنوية كانت او حسية كهيئة التحركية الحاصلة
من الحركة ويسمى الحاصلة بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم
كالتحركية والقائمة في الحركة والقياس او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي
كالعلمية والمعلومية من العلم وباعتباره ينساح اهل العربية في قولهم المصدر
المتعدي قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدرا للجهول يعنون بهما
الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعددا مشتركا
ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في
لازم معناه (قوله تقديم او تأخير) المراد تقديم اللفظ عن محله الاصل الذي
يقضيه ترتيب المعاني وتأخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس
احدهما معنيا عن الآخر بناء على ان التأخير من لوازم التقديم (قوله
فان سبب التعقيد يجوز ان يكون الى آخره) ولكون اجتماع هذه الامور سببا
للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوخ كل منها واطلاق الخلل على مثله
هين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله خلل خارجا عن التعريف
بانا لسبب الغالب توجيهها لكلام المصنف ثم فيه توطئة لما سيجي من
قوله فهذا التقديم شائع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه
رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى منه الى آخر
اذ جوزه النحويون باختلاف منهم ووجه الرد ظاهر (قوله ويجوز ان يكون
التعقيد آه) معطوف على ما قبله بحسب المعنى كأنه قيل فان التعقيد يجوز
ان يكون حاصل من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصل من بعض منها
(قوله فذكر ضعف التأليف الخ) دفع لاعتراض الخلل الى ان ذكر احد الامرين
من ضعف التأليف والتعقيد اللفظي يعني عن الآخر وما سبق كان توطئة
لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف
التأليف لوضوحه وضوحا اغنى التعرض له فان قولنا جاءني احد بالتنوين
متمثل على الثاني دون الاول وقد سبق من الشارح في اواخر الديباجة
انه انغمض عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بصاعة وانه ما فرض
على نفسه سنهم في تطويل الواضحات فاطباق المحنى على الطعن في
الشارح لا يلتفت اليه (قوله والا فاختار البديل) لما ذكر ابن الحاجب في
الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله بخلاف
ما لو جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف في عامله لثالا للعرب ونحن نقرأ

كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه
 انما ان يكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه
 بخلاف الاستثناء فانه فضلة (قوله يوجب قلنا في المعنى) اى اضطرارنا بنقل
 عن الشارح انه قال لان الغرض نفي ان مماثلة احد ويقاربه وهذا يفيد نفي
 ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه
 وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على
 عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلنا في كلامه وهذا مبنى على ان المقاربة بمعنى
 المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش فيه بان المقارب من الشئ ما يكون قريبا منه
 لا ما يكون مثله فلا قلنا في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه
 ويحاج بان الاستثناء لا يصح حينئذ لاقتضائه ان يكون المماثل مماثلا ومقارنا
 غير مماثل على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل للدوح ونفي المماثل
 عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا وهذا وقد يناقش ايضا
 بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انقضاء وصف المحمول ههنا اعنى الى
 المقارب مستلزم لانقضاء الموضوع وهو المماثل ففيه نفي للزوم بنفي لازم وهو ابلغ
 كما اشير في قوله تعالى ليس كله شئ فكيف بعد قلنا وانه من باب البلاغة فتدبر
 (قوله فقيه فصل بين البدل والمبدل منه) يعنى ان فيه سببا آخر لتعقيد غير
 ما ذكر (قوله لخلل في انتقال الذهن) الاظهر ان يراد ذهن المتكلم لئلا يناسب قوله
 لخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك لخلل يكون لا يراد اللوازم الى آخره مع ان الامر
 بالعكس باعتبار معنى الظهور اى يظهر ذلك لخلل بالابراد المذكور ويجوز
 ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة به مع ان الامر ايضا
 بالعكس باعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما اولئك ان تحمل قوله في
 انتقال الذهن على حذف المضاف اى في طريق انتقال الذهن السامع واعتراض
 على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون لخلل في كلامه مبنيا على خلل في
 ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تأليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة
 على التأليف على وجه لا تعقيد فيه ولا لخلل لا عراض تتعلق بذلك كالتحان الافهام
 والالغاز في الكلام والتعمية في المرام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية
 والالغاز بالكلام الموضوع للافادة بعد خلا في تصرف الذهن عند البلغاء
 ولهذا صرحوا بان شيئان المعينات ليس بفصيح واقتصر وافي تعريف البيان على
 ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح

وقبل قوله يكون لا يراد
 اللوازم تفسير للخلل
 لا تعليل له والمعنى ان
 ذلك لخلل يكون
 بالابراد المذكور

فتأمل (قوله لا يراد الوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة) يجوز ان يكون
الجمع المعروف باللام في الموضعين محجولا على الجنس على ما ذهب اليه ائمة
الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا عهد فلا يلزم تعدد الوازم والوسائط
في كل مادة ووصف الوسائط بالكثيرة بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على
معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد فان جواز ان لا يكون
ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل
باع القوم دوابهم يكون المراد منهم ان كل واحد منهم باع ماله من الدابة
سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة
اذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم يجوز فكذلك لانه حينئذ
يكون اخذا بالاقول كافي قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم
من البيان المذكور وجود التعقيد في اراد لازم واحد مفتقر الى واسطة
واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في اراد اكثر من ذلك مع خفائها
اولى وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالادنى
على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى الواسطة مع خفاء العلاقة
بينه وبين المزموم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له
لندرة مثله بقي في قوله وذلك لا يراد ٦ الوازم البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلزم
مذهب المصنف فان الانتقال في الجواز والكنية عنده انما هو من المزموم
الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي
في الاول دون الثانية فالانساب لمذهبه ان يقول لا يراد المزمومات البعيدة
فلينأمل (قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا) اختصار العبارة الدالة
على الاستقبال وضع اعنى السين دلالة على ان البعد وان كان وسيلة
الى القرب الذي هو المقصد الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه بعد
في نفسه حليق بان يسوق طلبه ولئلا هذه النكتة اضاف البعد الى الدار
والقرب الى ذات المخاطب (قوله وهو الرواية الصحيح) لثبوته بالنقل الصحيح
عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبنى على الرفع
(قوله من الكاتبة والحزن) الكاتبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كتب
الرجل يكتب كعلم يعلم كاتبة يعلم كاتبة وكاتبة مثل رأفة ورأفة (قوله ابكاني الدهر
وبار بما الى آخره) معنى البيت ابكاني الدهر بما به خطفني ويا قوم قلنا سرني
بما يرض والياء في قوله يرضى من نفس الكلمة لاياء المتكلم بان يكون قبلها

٨
وما يقال من انه يصدد
بيان الخلل وكثرة
الوسائط بحسب المحال
لا توجب الخلل في
الانتقال بل الموجب له
هو كثرة في محل واحد
فجوابه ان خفاء القرينة
يوجب
٦ واخلق ان قوله لا يراد
الوازم تعليل للخلل
لا يراد سبب من الاسباب
الموجبة له لاحصر
سبب الخلل في الاراد
المذكور

نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو اترلنى الدهر على حكمه من شاخ مال
الى خفض (قوله لكنه اخطأ في الكناية الى آخره) تحقيقه ان كل حقيقة
جرت عادة البلغاء في التجوز منها الى معنى دائماً كما عن الجمود الى بخلها
بالدموع او ان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة ^{صححة}
كما عنه الى عدم البكاء مطلقاً وعنه الى السرور مخيل ليس بمقبول لالانه
غير مقبول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في أحاد المجاز عند المحققين
بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لفت هذا الانتقال
فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم مانعاً مطلقاً واما اذا لم يعلم تعارفهم
فيه فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه المجوز المعتبر اباناً كان كذا في فصول
البدائع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطيط الشاعر وان جعله من استعمال
المقيد في المطلق لا يفيد ٣ (قوله قال الحماسي) البيت الحماسي منسوب
الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها ههنا الكتاب المشهور
المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب ابن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء
الذين يشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب
فاذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت
المذكور لابي عطاء السندي يرثوان هيرة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة
رحمه الله على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذه كتاب ولا يخرج شئ من بيت المال
الاباذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال دعوني حتى اشاور اخواني
فامر بخليته في كب مطية وهرب الى مكة (قوله يجارى دمعها) اي يدمعها
الجاري وازافة اليوم الى واسط وهو بلد التوضيح وباقي المعنى ظاهر (قوله من
باب استعمال المقيد في المطلق) قيل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم
البعيد وارادة المزموم لان مرتبته الاولى ايراد المزموم وهو المقيد وارادة اللازم
وهو المطلق وقد يجاب بحمل اللوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال
لمطلق الخلل في الانتقال لاخلل في الانتقال من اللازم الى المزموم (قوله
ثم كنى به عن المسرة) اورده عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة
مصدر متعد البتة سره مسرة واما السرور فقد يجي لازماً ايضاً كما يشهد بهما
تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر من نحو سر مبنيها للفعول
كاذكره الشارح في التعقيد وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة شئ لمن قام به
هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازاً اعني الفرح والسرور (قوله

٣ قوله حال ارادة البكاء
هذا القيد مفهوم من
عبارة البخل والمذكور
في الصحاح ان العين
الجمود ما لا دمع لها
مطلقاً نمضة

لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الایهام الذى
 عدم المحسنات للكلام البليغ لانه انما بعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد
 وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجمود
 المرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق تحقيد الاعتراض
 بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والالزم خروج اكثر
 الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار
 لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلانم اعتبارها
 عندهم كيف وقد صرحوا بان المعنى وكذا اللفظ غير معتبر عندهم لاشتمالهما
 على التعقيد لهذا لم يذكرهما السكاكى والمصنف (قوله حتى يحيل الى السامع)
 انه فهمه من حاق اللفظ اى يوقع في خيال السامع انه فهم المعنى الثانى
 من وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه
 واعتراض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسيدكر
 ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاصة يسمى مبتذلة ويشترطون
 في قبولها ان يكون بجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب
 بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافى وضوح طريق الانتقال بان
 لا يكون مانع لغوى او عرفى (قوله واما الكلام الذى ليس له الى آخره)
 جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا
 لم يكن فلا (قوله فبعد هذا اطلب البعد الى آخره) اورد عليه ان البعد
 والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا
 حاصلين فالواصل حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله للزوم طلب
 الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب
 استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال
 كما يدل عليه قوله فبعد هذا اطلب الى آخره وزمان الاستقبال مبهم
 لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير ووسيلة الى التباح
 عنده (قوله وان رفعته) كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب خطأ وقد
 بينا وجهه بان سكب الدموع حيثئذ يدخل تحت الطلب في الاستقبال
 ويكون المعنى انى لست اطلب البكاء الآن وانما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى
 ان البكاء والحزن ينبغى ان يكونا شعائر العاشق المهجور غير منفك عنه
 في حال من الاحوال فلا يليق بحالاه عدم طلبه في الحال فيكون خطأ في النظر

البلغاء وانت خبير بانه لا معنى لطلب الحزن في الحال لازوم تحصيل الحاصل
بناء على وجوده فيه (قوله لكنه اكب عليه) اى اقبل عليه غاية الاقبال
من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة على السكب
مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المقام (قوله ولا يخفى
ما فيه من التكلف والتعسف) قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب
في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المرانه مطلوبه ورد بان من نظرات
الشعراء انهم يظهر ون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على ذلك
الامر التخيلى فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباقى خري
ولكم تمنيت الفراق مغالطا * واحتلت في استثمار غرس ودادى * وطمعت
منها في الوصال لانها * تبني الامور على خلاف مرادى * وقيل لان السبب
الاستقبالية معتبرة في تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه
وارادة الاستقبال من تجمدا مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان
ارادة الحال من تسكب على التقدير الرفع كما صرح به الشارح وحينئذ يجوز
ان يعطف على مجموع ما طلب ويراد الحال من تسكب واما ارادة الاستقبال من
تجمدا فبملاحظة افضاء سكب الدموع البدو الانصاف ان ما ذكره القوم في معنى
البيت ليس بابعدهما ذكره الشارح وان انكشف حلية الحال توقف على انكشف
حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشى وقد يقال مراد الشاعر ترك مراد
نفسه لمراد محبوه لان مراد الحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب
المجازى الفصل وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجرى * شعر فترك
ما يريد لما يريد والمقصود من ذلك الترك ان يترجم له الحبيب فيسبب بذلك
الى الوصال وبهذا يظهر معنى قوله لتقربوا (قوله ذكر الشئ مرة بعد
اخرى) وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار
مجموع الذكرين فلا تعدد بذكر الشئ * ثلث مرات فضلا عن ان يكسر
فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر
لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته
بثلاث الذكر وقد يحاب بانه اذا ذكر الشئ ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد
بالكثرة معناها العرف بناء على ان ذكر الثاني تكرر بالنسبة الى الاول وتكرر آخر
بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار
من قبيل اضافة السبب الى السبب اى كثرة ذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار

و أثره على كلا الوجهين من تثليث الذكرك قطعاً (قوله تسعدني آه) الاسعاد الامانة
وتأنيث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعي كما دى اليه الشارح
بقوله يستوى فيه اى في السبوح المذكور والمؤنث قبل المراد بقوله تسعدني
اسعدني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل
الى المضارع استحضار الصورة الاسعاد والا قرب ان يراد الاستمرار التجددى
بقربة المقام (قوله والمراد الشدة) من قبيل ذكر المزوم وارادة اللزوم
(قوله وهو شدة عدو الفرس) قبل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر الى
المراد لانسلم بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة
في الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله
ومن المجاز فرس سابع وسبوح و اشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله
كانها تجري في الماء وفيه تأمل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في
هذا المقام حسن الجرى لاشدة العدو والحق ان كلامه ههنا لا يخلو
عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها الى آخره ولم يتعرض للشدة كما في
المختصر لكان اولى (قوله واراد بها فرسا حسنة الجرى) وفي بعض النسخ
حسن الجرى جلا على المعنى (قوله وعليها متعلق بها) اى بشواهد لكن
بتضمينها معنى الدلالة فلا يردان الشهادة المعتادة بعلى لم يرد الا في الضرر (قوله
فاعل الظرف) ويجوز ان يكون مبتدأ والظرف خبراً مقدماً عليه (قوله حمامة
جرعى) نصب حمامة لانها منادى مضاف (قوله وهى ارض ذات رمل) كذا
في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرءاء نفس الرمل المستوية التى لا تبت
شيئاً (قوله قصرها للضرورة) اى لضرورة الوزن والا فالاصل جرءاء
بالماء كجرءاء وبيضاء (قوله وهى ارض ذات حجارة الجندل) بسكون النون
وقبح الدال نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح واما الارض ذات الحجارة
الجندل فبفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرءاء على نفس الارض ناسب
ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اسم الحال على المحل فالتفسير بالنظر
الى المراد (قوله هدير الحمام) هدير الحمام هدير اى صوت (قوله كذا في الصحاح)
اشارة الى الرد على الزوزنى قال معناه فانت بحيث ترين سعاد وتسمعين
كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا ووجهه كما قيل
انه لا معنى لطلب التكلم من التكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه
واجب بان الاقرب ان يراد بالامر بالجمع اظهار النشاط كالبلابل ترقم

عند مشاهدة الاوراد قالهني حينئذ ما ذكره الزوزني وما ذكره الشارح انما
يتمه اذا كان الغرض من الامر بالسمع اسماع الصوت واما حديث المخالفة
لحديث الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناه اللغوي
وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكينائي لان جعل
فلان كاشا بمحل رؤية فلان كناية عن كونه راسا له (قوله لان كلام
كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة) اعترض عليه بانه قد استضعف
قول من وجه نظر المصنف على من يشترط في فصاحة المفرد الخلو
عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له
واجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما
يحتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يحتنبون عن استعمال ما يكره
في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان
عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تنابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث
هما لا جهة لاخلالهما بها واما اخلالهما لا فضاها الى الثقل بشهادة
الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني
يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار
من حيث انه تكرار يخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي
يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضاً يستفاد من الاول ما يستفاد
منه كما يشهد به امثله بل المراد منه صورة التكرار ورمزها بما يلزمه الفصحى
ولكنه لا يخل فصاحته بخلاف الكراهة في السمع بقي فيه بحث وهو انه يجوز
ان يكون كثرة التكرار مؤدياً الى الكراهة في السمع لالى الثقل على اللسان
فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه ملح
فليتأمل (قوله ان الكريم بن الكريم الحديث) قال صاحب النهاية الكريم
هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عليه السلام به
لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والفقه وكرم الاخلاق والعدل ورياسة
الدين والدنيا (قوله قال الشيخ) الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية
لما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورده المصنف في الايضاح (قوله
يا علي بن حزة) البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخبرة القلاء
وليس بعربي اصيل ثم الاظهر المعنى على القلب اي انت خبيرة في ثلجة
والمقصود وصفه بالبرودة لان الخبيرة بالطبع بارد فاذا وضع في وسط الثلج

بضائف البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الخيارة حتى لا يحمل
على القلب فغير ظاهر الا انه يحمل في معنى مع وفي بعض النسخ خيارة بالخاء
المججمة المفتوحة والباء الموحدة و هي ارض رخوة فاقصود حينئذ
وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال
(قوله ثم قال لاشك) اى قال الشيخ لا صاحب صرح به في الايضاح
(قوله كقوله فظلت الى آخره) البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها * ذهبنا الى
الحمار والنجم غائر * غلالة ليل طرزت بصباح غائر * اى غارب والغلالة ثوب
رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل
وانصابه على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت الحمار والحال ان النجوم
بصد الغروب وكان ذهبنا في وقت بقي من الليل بقية رقيقة كالغلالة لاحت
فيها تباير الصبح كالطراز ظلت تامه اى دامة وهو مع تدبير تنازعا في ابدى
جأذر والجأذر جمع جؤذر بفتح الذال وضمها وهو والد البقرة والعناق جمع
عنقى صفة مشبهة بمعنى الجميل واطافة دنائير الوجوه من قبيل اضافة
المشبه به الى المشبه اى وجوه كالدنائير في الصفاء واللعان وملاح جمع ملج
صفة بعد صفة للجأذر لا العناق لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفة كما
صرحوا به في قولهم شجاع باسل وجواد فباض (قوله ومنه الاطراد) وهو
ان يذكر اسم المدح مضافا الى بانه واجداده على ترتيب وجودهم هـ وولادتهم
والبيت له يعة بن ابي ذؤاب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثلث
عروشهم اى هدم في الصحاح ثل الله عز وجل عرشهم اى هدم ملكهم
وثالث على صيغة الحكاية او الخطاب (قوله وما اورد المصنف في الايضاح
الى آخره) ما ذكره الشارح ههنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذى
اورد المصنف في الايضاح والضمير في بانه جعل ونظاره للمصنف وجه
الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهاده لمدا و قد جعل قوله
يا على بن حزة بن عمار من تنابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن
الاول صفة اعلى والثانى صفة لحمزة ووجه الاشعار الثانى ان تناول تنابع
الاضافات لغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهاده فلما علم بايراده ذلك
التناول علم ان المصنف انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتنابع الاضافات
مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا على بن حزة البيت
وقوله فظلت تدبر الكاس من قبيل تنابع الاضافات مع انها فيهما مشاة

٩ من غير تكلف في
السبك حتى يكون
الاسماء في تحدها
كالماء الجارى في اطراده
وسهولة اسجانه اى
سيلانه نحو الجانب
المنخفض كذا في الايضاح
نسخه

هذا وقد يقال لضرورة تلجئ الى حل كلام المصنف على انه اراد بتتابع
 الاضافات ما ذكر بل اراد به تتابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة
 الاضافة كما في البيت اولا كما في الحديث فانه في صورة اضافات مترتبة اذا فرق
 بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه له في الهيئة
 والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه الا ان نعم الاشعار الثالث
 مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمار من تتابع الاضافات
 اذ الاضافة الصورية فيه مثلثة كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عناق دنانير الوجوه
 ملاح منه فان صورة الاضافة ابضا فيه مشاة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح
 لسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف
 الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتأمل (قوله لا يقال ان من اشترط
 ذلك الخ) القائل هو الخلل الى وذلك اشارة الى الخلو عن كثرة التكرار وتتابع
 الاضافات وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات بما يلزمه من توالي الاسماء المجزورة
 مثلا وهو حاصل في الوصفية كما نبهت عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها في الاخلال
 بالفصاحة نحكم (قوله وبشاعة شئ بشيع) اي كربه الطعم (قوله والافلاجة
 لاخلالهما بالفصاحة) كيف وقد وقعا في التنزيل يعني ان الذوق شاهد
 صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلل بالفصاحة لاجل
 ما يؤدان اليه من الثقل لاجل شئ آخر فاذا لم يجد الثقل فلا وجه
 لا اعتبار كونهما علة تامة للاخلال والاما وقع في التنزيل وفيه نظر ٧ (قوله
 ورسم القدماء كيف بانها هيئة) انما قال رسم لان الغاية في اجناس
 العالية بالرسم الناقص فانها لبساطتها على قول بامتناع تركيبها من امور
 متساوية لا تتحد اصلا ولا ترسم رسماتا ماثم تأنيث الضمير في بانها مع رجوعها
 الى كيف باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة والهيئة في اللغة الشارة
 والصورة وكذا في الصحاح ولما كان شان الصورة ان يكون حاصلة الذي
 الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض (قوله قارة
 فيه نظر لانه يخرج الكيفيات الغير القارة كـ الاصوات عن التعريف
 (قوله الا ان العرض الى آخره) الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله
 الا ان لان لانه علة للتقارب او يقول بدل قوله متقاربا المفهوم متحد المفهوم
 حتى يظهر وجه الاستثناء (قوله والفعل والانفعال) لان الفعل عبارة عن
 تأثير الشئ مادام مؤثرا والانفعال عن تأثير الشئ مادام متؤثرا وهما البسا

٨ اذ لا دليل في كلام
 القائل على جعله اياهما
 علة تامة للاخلال ولو
 لم يحمل على العلة التامة
 لم يكن وقوعهما من
 التنزيل قادحا في عليهما
 في الجملة لجواز ان يعرض
 هناك ما يمنع الاخلال كما
 سبق نظيره

بقاربن كاذكر في الكتب الكلامية (قوله باقي الاعراض) اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهياتها لازمة لها فظاهرة واما ان كانت داخلية فيها فلان كلامها نسبة خاصة والخاص يستلزم العام ويقتضيه ٣ (قوله والاحسن ما ذكره المتأخرون) نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاجرائها وان جعلت من الابن فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم ثم كلامه والاحسن والظاهر منه ان مجرد فعل التفضيل اعنى احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلاثة (قوله عرض لا يتوقف نظوره) برده على الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض توجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على تصور اجزائها وايضا ٦ يخرج تلك الكيفيات بالحد والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكالان الا ان مقام التعريف يأبى عن مثله ٩ قيل عليه فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات المنقسمة بواسطة محالها وجوابه ظاهر اذا حل الاقتضاء على الاستلزام فتأمل (قوله واللاقسة) احتراز عن الوحدة والنقطة على رأى من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيف بل من المقولات التسع فانما انما نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما البسا بجنسين لما تحتها (قوله اقتضاء اولياء) هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء اللاقسة اينسدرج الكيفيات التي اقتضت اللاقسة بالواسطة وقد توهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل فائدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات لاو لا وبالذات وهو مرفوع بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد (قوله ان اخنص بذوات الانفس) قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافي اى بالنظر الى الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالم

٣ قوله ليدخل فيه الكيفيات المنقسمة للقسمة قيل فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات المنقسمة بواسطة محالها وجوابه ظاهر اذا حل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتأمل نسخته

٦ وايضا يخرج الكيفيات المنقسمة بالحد والرسم نسخته

٩ ويمكن ان يجاب عن الاخير بان توقف النظرى على النظر ليس في حد ذاته والا لما جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك الا يرى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص آخر نسخته

والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القائل بثبوتها للواجب
 والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل
 المراد ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية
 الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتمية
 (قوله ان كانت راسخة) اى مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنه اصلا او يعسر
 زوالها (قوله اشعار بان الفصاحة الخ) يعنى لو لم يقل ملكة لم يوجد في اللفظ
 اشعار ٢ بذلك وان امكن ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكائنة في المقصود
 على تقدير تسليمه ٣ (قوله حالى النطق وعدمه) هذه عبارة الايضاح ولما كان
 مظنة ان توهم في ظاهرها انه لو قال يعتبر لزم عدم تسميته المتكلم فصيحاً حالة
 السكوت مع ظهور فساد فسرهما بقوله اى سواء الى آخره دفعا لذلك الوهم
 ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فملكته انما تحصل بكثرة
 الملازمة واعلم ان في قوله او لا ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان قط
 انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته اى قطعة ومعنى ما فعلته
 قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى واستعماله في المضارع لحن صرح به ابن
 هشام في معنى اليبوب ابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمة للنفي ليس امرا
 مستمرا وانما ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى
 يريد دون النفي ومنه قول بعض الصحابة قصرنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الصلوة اكثر ما كنا قط وامنه واما ملازمة للماضى فلم اطلع على
 خلاف فيه (قوله وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق) قيل واما
 الاستغراق الحقيقي بان يعتبر او لا تنقيد المقصود بمقصود من له تلك الملكة اى
 بما يقصده في زمان من الازمنة او في الزمان الماضى بالنسبة الى حال التعبير
 واما الاستغراق العرفى اذا لم يعتبر ذلك وفي عدم جواز ارادة الاستغراق
 الحقيقي اذا لم يعتبر التنقيد المذكور تأمل فان قلت اى حاجة الى حمل اللام
 على الاستغراق مع ان لفظة الملكة يعنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار
 على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز
 ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعانى كالمدح والذم او غيرهما
 ولو سلم في الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير
 عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كونه المتكلم فصيحاً
 (قوله بكلام الفصح الى آخره) الانسب للسباق ان يقول بمركب فصيح

٢ اشعار باعتبار الرسوخ
 في تعريفها مع انه مقصود
 فلا يقدح فيه ان يستفاد
 الى آخره نسخة
 ٣ اشارة الى منع
 الاستنفادة لاحتمال
 ان يعتبر شخص عن كل
 مقصوده بتأمل دقيق
 بلارسوخ على ان الدلالة
 الالتزامية مهيورة في
 التعريفات

وكذا الانسب له ان يقول فيما سيأتي دون مركب فصيح. (قوله ان تلقى
على الحساب اجناسا مختلفة الى آخره) فانه لا يمكن التعبير بالمفرد ولو قيل
مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل اكتب دارا لم يكن الملقى نفس الاجناس
فقط كما لا يخفى على المصنف ثم الحسابان في قوله ليدفع حساباتها مصدر
حسبه يحسبه بالضم حسبا وحسبا وحسابا وحسابة اى عدده وترفع اما
على صيغة الخطاب اى ان ترفع ايها الملقى وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه
اى على الحاسب من قولك رفع فلان على العامل رفعه هو ما يرفعه من
قضية ويلغها او على صيغة الغائب اى ليرفع ويلغ ذلك الحاسب عددها
الى صاحب المال مثلا (قوله سهو ظاهر) وجهه رحمه الله فيما نقل عنه بان ليس
سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به
قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا ويخرج كذا لاننا لو فرضنا عدم الشمول
لمصح ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس
بشروط في الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك بانه يجوز ان يكون
الحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ
بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في
الجواب وقيد فع بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول عن قيد
في التعريف الى آخر لا فائدة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت
فائدة الشمول (قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع الى آخره) الظاهر
انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه على الادراك ونحوه مما يتوقف
عليه الاقتدار ممنوع لخروجه بقيد الملكة اذ لا شئ من المذكورات ملكة وان
اراد به تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود
صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للملكة فلا يصح اصلا بل هو صفة
مقيدة للملكة البتة وهو ظاهر جدا (قوله قلنا لانسم ان هذه اسباب بل شروط)
السبب هو المؤثر والشروط ما يتوقف عليه تأثير المؤثر (قوله مطابقتها
لمقتضى الحال) المراد المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة
التامة (قوله الحال هو الامر الداعي الى آخره) معرفة المركب الاضافي محتاج
الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى معرفة المضاف
والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة
المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف

مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف
 المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة
 المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على
 معرفة المضاف فلم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف
 لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان باعتبار
 الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه الخصوص
 انما بعد مقتضى الحال اذا قرن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام
 التأكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق لا بعد مطابقتها لمقتضى الحال
 واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون الخصوص صفة
 وما كان المعنى على المصدرية الحق الباء المصدرية والتاء للمبالغة كما في
 علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة
 او الى ان يجعل الباء للنسبة مبالغة كما في اخرى والتاء للمبالغة فانهم (قوله
 وهو مقتضى الحال) ليس جزءا من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين
 للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار
 الخبر ويؤيده قوله والتأكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة (قوله الحال
 والمقام متقاربا المفهوم الى آخره) الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني
 قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالدعي وهو اختلاف مقتضى الحال ثم
 تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما
 باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التأكيد
 اي محل رواجه او على تشبيه حسن التأكيد في مقام التردد مثلا باستقامته
 وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه اولانه كان من عادتهم
 القيام في تناشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام على الامر الداعي لانهم
 يلاحظونه في محل قيامهم (قوله وايضا المقام يعتبر) اضافته الى المقتضى
 حكم اكثرى والافقد يضاف الى المقتضى بالكسر نحو قوله فيماسياتي فصار
 المقام مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى لامية واطرافه الحال
 الى المقتضى بالكسر بيانية (قوله فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات
 المقام الى آخره) قيل هذا ايضا حكم اكثرى اذ قد تفاوتت المقام ويتحد
 المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التكبير وقد يقال التكبير ان
 يختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن

٤ قوله مع فصاحته
 قيل لو قال الا اذا اقتضى
 الحال خلاف ذلك
 لكن احسن لان الحال
 قد يقتضى ما ينافي
 الفصاحة كالتمقييد
 في المعربات فحينئذ
 رعاية الطباق اولى
 من رعاية الفصاحة
 اذ ارتفاع شان الكلام
 بالطباق المطابقة لكن
 بني الكلام على الكثير
 الشائع ولم يعتد بالنادر
 القليل والجواب منع
 بلاغة الكلام المذكور

ان يعرف ومعنى الثاني عند المراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار الخ
 المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف المعبر باختلاف الاعتبار فلا دور
 فتأمل على ان قوله ضرورة الى اخره في الحقيقة تفصيل لما قبله لا تعليل ٢ (قوله
 ثم شرع) معطوف على متوهم اى قال كذا ثم شرع ومثله سابق شائع (قوله
 اما الى نفس الاسناد) الى اخره قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا
 صوريا به يحصل الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة
 الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ
 فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه
 ومن اللفظ لفظيا اللهم الا ان يقال عددهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار
 اكثر اجزائها اذ التغليب باب واسع (قوله تأكيذا واحدا) تفصيل لقوله
 وجوبا (قوله ككونه محذوفا) او ثابتا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست
 مختصة باجزاء الجملة بل تجري في غيرها وان لوحظ في الحكم بالاختصاص
 المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند اليه لم يستقم قوله او الى المسند كما
 ذكر ويمكن ان يقال انه على حذف المضاف اى كمثل ما ذكر بل هذا المعنى
 يستفاد من نفس الكاف فليتأمل (قوله وغير مخصوص) كالمبتدأ في قولك
 في الدار رجل وكالفاعل في نحو جاءني رجل وما ذكره ابن الحاسب من ان
 الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فردود بان المحكوم عليه اذا اخص
 بعين الحكم كان الحكم على غير المختص ان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدأ
 حيث جوز تكبير الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو
 المشهور قلت الفرق ان في تكبير المبتدأ اخلا لا بالفرض من الكلام وهو
 الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع عن استماع
 حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن
 ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغى الى كلام المتكلم (قوله على المسند اليه)
 اى الذى اسند اليه وهو المسند فالصفة مسند الى ضمير المستتر الراجع الى
 الموصول لا الى الظرف الذى بعده حتى يلزم قصر الشئ وهو المسند اليه
 على نفسه (قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره قبل) اى كونه مفردا
 موصوفا بالانتساق الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل
 زائدا على اعتباراته فلا يرد ان كونه مفردا غير فعل موجود في المسند اليه وقد
 اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلامعنى لجعله زيادة على اعتباراته على ان الكون

٢ قوله باجزاء الجملة
 فيه بحث لان الاجزاء
 ان اريد بها الاجزاء
 المصطلح عليها وهى
 التى تعتبر فى انعقاد
 اصل الجملة خرج منها
 المفعول ونحوه وان اريد
 اعم منها لم يخص
 فى الاسناد والمسند اليه
 والمسند كما ذكره
 نعمته

مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للمقام
ولذا لم يتعرض له في الفن فلاشكل اصلا فتأمل (قوله مقيدا بمتعلق)
المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات
على الاظهر والاقيس كما سنده في موضعه ان شاء الله تعالى ولا يرد ان
يقال قد يكون للمسند اليه متعلقات نحو الضارب زيد في الدار بالسوط ضربا
شديدا عمر ولان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمنه الصفة وهو
مسند لامسند اليه قال ذلك الى احوال المسند ولو سلم فاذا ذكره بناء على الاعم
الاغلب (قوله على الوجوه المذكورة في باب) الظاهر انه قيد للايجاز والاطناب
للمساواة ايضا اذ لا اقسام لها (قوله فقام كل الى آخره) هذا اشارة
الى القسم الاول وهو المختص باجزاء الجملة وقوله ومقام الفصل اشارة الى القسم
الثاني وهو المختص بجملتين فصاعدا وقوله ومقام الاجاز اشارة الى القسم
الثالث وهو ما لا يكون مختصا بشئ مما ذكر ثم المفهوم من قول الشارح
ثم شرع الى آخره ان الفاء في قوله فقام للتفصيل ويجوز ان يجعل
للتعليل (قوله اي خلاف كل منها) ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافه
راجع الى كل المذكور سابقا الا انه يستدعي كون مقام التنكير مبينا لمقام
خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اي خلاف نفسه الا انه
تسامح في العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير
راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية
واعتمد فيه على ظهور المراد (قوله وقد اشار في المفتاح الى آخره) الغرض من
نقل كلام المفتاح التنبيه على مراده لانه قد خفي على بعض شراحه والضمير
في قوله لكونهما راجع الى الاجاز والاطناب او الى لفظ كل ميلا الى المعنى كما
في قوله تعالى كل في فلك يسبحون (قوله وكذا خطاب الزكي) فصله عما قبله
لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد من
الخطاب ما هو طيب به لا المعنى المصدري ليكون مقتضى الحال ويناسب
الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال فلاضافة لادنى التلبس اي الخطاب
الذي له تعلق بالغبي يشبه المذكورة في ان مقام الاول يابن مقام الثاني (قوله
وكان الانسب الى آخره) انما لم يقل وكان الصواب لان الذكاء على ما ذكره الشارح
اخص من الفطنة مجازا ان يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص على العام
بقربة المقابلة وانما لم يقل ان يذكر مع الذكي البليد لان الفطنة انسب

بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكره
 الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء
 في الفطنة يقال رجل زكى وفلان من الازكياء يريدون المبالغة في فطنته
 مع ان فيما اختاره المصنف رعاية حسن الجمع ثم هذا ليس من مبدعائه
 بل تبع فيه صاحب المفتاح (قوله ولكل كلمة مع صاحبها) مع متعلق بمضاف
 محذوف اي اوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح او حال من كل كلمة او صفة
 لها (قوله اي مع كلمة اخرى) الاظهر ان يقول او ما في حكمها وانما ترك
 اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر (قوله صوحبت معها) اورد
 عليه ان حق العبارة صوحب معها او صوحبت بدون معها لان صوحبت
 ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى على ان يكون
 الفعل مسندا الى الظرف كما في قولك هند ممرور بها وان جعل من صاحب
 زيد عمرا فالثانية واجيب بالمصير الى تضمين صوحبت معنى الجعل والتصيير
 اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدره
 بالتأويل المشهور اي اوقعت المصاحبة معها ثم المقصود التنبيه على ان
 المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التأليف لا المصاحبة
 الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره (قوله ليس لها مع ما
 يشارك الى آخره) تفاوت المقامات في هذا القسم يدل على تفاوتها فيما لاشتراك
 فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له (قوله اقترانه بالشرط) اي بادائه
 وقد يقال المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق
 يؤيد الاول (قوله اذا المراد بالمصاحبة) الى آخره دفع لما يتوهم من ان التمثيل
 بالجملة غير مطابق للمقصود لان الكلام في الكلمة مع صاحبها والظاهر ان
 المصاحبة ايضا هي الكلمة (قوله هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام)
 اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبها
 الى آخره اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام مقتضى لهذا المسند
 مع المسند اليه المعروف ببيان المقام مقتضى له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا
 ولما كان افادة خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة
 الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والجنيس
 وغيرها انما تنأى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل قوله وكذا
 خطاب الذكي الى آخره اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البیان يتعلق

المسند وتعريفه وتكبيره
وكونه جملة اسمية
او فعلية وغير ذلك
ومنه ما يقتضى
مصاحبه كلمة مع كلمة
لمصاحبه ان مع
الماضي والمضارع
والماضي مع اذا وان
او غير ذلك ولا يخفى ان
ما يقتضى الاحوال
الاول لا يدخل له في
كونها مع كلمة اخرى
وان لمسه ذلك فان كلا
من افراد المسند
او تعريفه او تكبيره
او غير ذلك لا يكون
الاعم المسند اليه ثم
المصنف اشار الى
بعض تفصيل الاول
فيما سبق وقوله واكل
كلمة مع صاحبها
اشارة الى الثاني فلا
تكرار لكن الشارح
لما نظر الى لزوم
الاحوال الثانية
للاحوال الاول عم
قوله ولكل كلمة والتعميم
بعد التخصيص لا
يتكرر وان اشتمل على
التكرار بالنظر الى
اصل القضية

بأحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب
ولا يخفى ان قوله مقام التكبير الى قوله وكذا خطاب الزكي الى آخره ايماء
الى مسائل المعاني فيحصل الاشارة الى القنون الثلاثة على الترتيب لا يقال هذا
التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البدعية داخل في
البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المعاني لا نقول
ليست البلاغة الامتطابقة الكلام الفصحى لمقتضى الحال سواء كان المقتضى
المحسنات البدعية او غيرها فبما حدث تلك المحسنات من حيث ايجابها بالحسن
العرضي الزائد على اصل البلاغة من البدع ومن حيث ايجابها بالحسن
الذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان
اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن ندرة لم يشتهر منهم القول بايجابها بالحسن
الذاتي اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع انهم نهوا بذكرهم في المعاني
من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياه كاللغات والاعتراض والتجاهل
على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان ذكره ليتناول
ما لا ينظمه النظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لهامع
الماضي وللفاعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما
لا يحصى فقيه تعميم ولا يسمى في عرفهم امادة على ان جملة اشارة الى
مباحث البدع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور اطراده في كثير من المحسنات
مثل التورية والابهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتأمل
قوله وارتفاع شأن الكلام (اه) اعتراض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة
للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب للارتفاع
شأن الكلام فيهما وانما هو زيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء
المطابقة سبب لانتهاء الحسن رأسا لا لانحطاطه في الحسن المستلزم اثبوت
اصل لهنا قال السكاكي واذا تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق
تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لانطباقه اجيب بان اصل الحسن
الذاتي عند المصنف يحصل بالفصاحة فيرتفع شأن الكلام فيه بالمطابقة
وينحط بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله في الحسن من جهته وبالقيااس
اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا يثبت اصل الحسن في الانحطاط
وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب عن الاول ان بصار
الى حذف المضاف في قوله بمطابقته اي بحسب مطابقة فكلما ازداد

المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن في الاول
مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد باضافة العدم الى المطابقة الجنس
اذ يأتي الاضافة للمعاني التي يأتي لها اللام كما سيأتي فيكون علة الاخطاط
جنس عدم المطابقة لاعداد جنس المطابقة وهذا الجنس يتحقق بتحقيق فرد منه
بان يترك مطابقة واحدة فليأمل (قوله اولا وبالذات) اولا منصوب على الظرفية
بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه اقل
التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلي والافاضل وهذا معنى ما قل
في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم يجعله
صفة صرفية تقول لقيته عاما ولا معناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني
قبل هذا العام والباء في الذات بمعنى في وهو معطوف على اولا اي في ذات
المعنى بلا واسطة (قوله لكونه اشارة الى ماسبق) المراد بما سبق هو الكلام
المقيد بالفصاحة في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل
على ان الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام حين ماذكر هناك مطلقا انه
لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان
قوله وانخطاطه بعد ما يمنع اذلا معنى لان يقال انخطاطه شأن الكلام
البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر (قوله الحسن الذاتي الداخل في البلاغة) اراد
بالحسن الذاتي الحسن الذي منشأه ذات البلاغة لان الحسن داخل في ماهية
البلاغة وانما وصفه بالدخول في البلاغة مجازا بمعنى ان منشأه لا يخرج
عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشأه اعنى المطابقة داخل
فيها لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة (قوله وبه بصرح لفظ
الفتاح) اي يكون مقتضى الحال التأكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد
والطلق وسيجيء تمام البحث في تعريف علم المعاني (قوله لان اضافة
المصدر تقييد الحصر) لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل
ولم يقر قرينة تخصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس
اخذا من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل
بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البينة فيستفاد الحصر اذ لو جاز
ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصل بتلك المطابقة فلم
يصح تلك الكلية فان قلت لم لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم
ارادة الاستغراق في الاخرى فلا يحمل على الحصر لتلافيضي الى التنافي

٦ بان يكون هذا العام
مثلا عام ثلث وخسين
وثمان مائة والعام الاول
عام اثنين وامافي المثال
الثاني فيصدق الاول
على عام خسين
او اربعين او غيرهما
من الاعوام المتقدمة
على عام وثلث
وخسين

والبطالان قلت لانه لم يكن ما يلزم جملهما على ظاهرهما وهو كون مقتضى
الحل هو الاعتبار المناسب محذورا (قوله فيجب ان يكون المراد باعتبار
المناسب) ومقتضى الحال واحد المتبادر من الكلام والمنقول عنه في الحواشي
ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة
فحينئذ يكون قول المصنف مقتضى الحال ما هو الاعتبار المناسب من قبيل
هو البطل المحامي و سيجي تفصيله و ضمير الفصل في قوله هو الاعتبار
المناسب للدلالة على ان الوارد بهذه خبر لصفة وتوكيد الحكم دون الحصر
ويحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا ما يتناول المساواة (قوله والا
لبطل احد الحصرين او كلاهما) لانه لما استحتم اجتماع الحصرين صدقا
فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما على
تقدير التباين بين الاعتبار المناسب و مقتضى الحال او العموم من وجه
و بطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص
وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور
في جميع افرادة وانتفاءه عن غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين
الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين
ليس اولى من الاخر في الصدق والام يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين
ايضا فلم انه لا فرق بين التقادير الثلاثة في كون اللازم بطلان احد الحصرين
او كليهما ٩ ولا مدفع الا باثبات اولوية احد الحصرين بالصدق في صورة
العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه فليتأمل (قوله وفيه نظر)
وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان
الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تناول جميع افرادة حتى يلزم
على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما
ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض
في الدليل لثني المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر
على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا
هو سبب الارتفاع و مطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما
او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناه سلبية مطابقة
الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسلبية مطابقة مقتضى من حيث هي
مطابقة مقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا يتم ان يساعد الخصم

٩ ويمكن ان يجاب بانه
لا شك ان بطلان الحصر
في العام باعتبار جزئه
الايجابي و بطلانه في
الخاص باعتبار جزئه
السلبى فيثبت نقول اذا
بطل الجزء الايجابي من
الحصر في العام لم يمكن
ان يبطل الحصر في
الخاص بواسطة لان
بطلان الحصر ههنا
بواسطة ثبوت الحكم في
غيره وحينئذ لم يتحقق
ذلك واذا بطل الجزء
السلبى في الخاص لم يمكن
ان يبطل الجزء الايجابي
من الحصر في العام
بواسطة بخلاف العموم
من وجه فان بطلان كل
من الحصرين فيه باعتبار
الجزء السلبى و بطلانه
بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل
الجزء السلبى للحصر
الاخر بواسطة خفية
جزئه الايجابي والله اعلم
نسخه

على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين (قوله هو الذي يسميه الشيخ
عبد القاهر حيث يقول الى آخره) حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى
النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعاً يقتضيه علم النحو والعمل
بموجب قواعده وهو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم
المفسر بالتوخي هو ذلك التطبيق وكذا المراد بالتوخي ايضاً ان قلت
التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام
المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع
الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي بصاغ لها
الكلام كما عليه بقوله ثم ليس هذه المذكورات الى آخره ويدل عليه ايضاً
تصريحه بذلك في التفسير الآخر وايضاً لما كان تمام علم النحو بعلى المعاني
والبيان كما ذكره الشريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ
علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا يتوقف على معرفة علم
النحو واصطلاحاته حتى يلزم مما ذكره اراء تراكب البلغاء السليقيين عن حلية
النظم وهذا ظاهر (قوله فيما يترجم بين ان يكون وبين ان لا يكون) الظاهر
ان بين طرف لغوي متعلق بترجم بمعنى يتردد ولو مجازاً كما نقل عن
الشارح وجعله طرفاً مستقراً اي داراً بين كما قيل يحتاج الى تقدير
لا في يترجم والا فلا يستقيم اذا استعمال ان في المشكوك لا في الجمع وفي
بعض النسخ يتردد بدل يترجم ثم لا يخفى ان بين الشائبة مقحمة اذ الدور
بين مجموع الامر بين لا بين كل واحد منهما (قوله و باذا فيما علم)
عد اذا من الحروف على سبيل التغليب نعم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره
وهما منهم ان اذا اذا استعمال في امر على خطر الوجود كقوله واذا تصبكت
خصاصة فبجمل يكون حرفاً لا اسماً لكنه اذا استعمال فيما علم فهو اسم
باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شائع في عبارات المتقدمين
(قوله في الجمل التي تسرد) اي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال
فلان يسرد الحديث سرداً اذا كان جيد السياق له واصله من سرد
الدرع نسيجها (قوله بل وهذه اللفظية الى آخره) معطوف على قوله وهو في
لفظ آخر في غاية القبح انما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال
الكلام السابق كما هو الشائع اذا تلاها جملة (قوله والى هذا) اشار المصنف اي
الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل

تعرض لها بسبب المعاني والاعراض التي يصاح لها الكلام (قوله بالتركيب
ذهب السكاكي الى ان الافادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب
تأكيدا لمعنى الافادة (قوله وذلك الامر اه) بيان لوجه تفرع رجوع البلاغة
الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني على تعريفها السابق (قوله او غير
مطابق) اراد به عدم المطابقة عما من شأنه ذلك وهو المفهوم في عرفهم من
الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا للزم ارتفاع
التقيضين اعنى المطابقة وسلبها (قوله على ما ذكر في الكشف) مرتبط بكون ما
لنا كيد معنى الكثرة وكون العامل ما يليه لا بانتصاب على الظرفية فان صاحب
الكشاف جعل قليلا في الآية صفة مصدر محذوف اى شكرا قليلا
ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال ههنا مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى
الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا شائع لاحتياج تذكر الوصف اعنى
كثيرا حيث لم يقل تسميته كثيرة الى تأويل بلا ضرورة ولهذا جوز فيما سيأتى
من قول المصنف وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على
ان انتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى التعرض فلهذا
اشار الى وجه آخر من الاعراب (قوله وفي هذا اشارة الى آخره) اى فى قوله
فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى
ذلك فصاحة ايضا (قوله الاعجمى والعربى) الاعجمى منسوب الى العجم
وهو الذى لا يفصح وان كان من العرب والمراد بالعربى خلافه وفى شرح
الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية
والموافق لكتب اللغة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل للعجم والاعراب
منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لانه لا واحد له فلو اسقط
الواو العاطفة ليكون تفصيلا للعرب والقروى لكان احسن كما لا يخفى
(قوله وحيث لا تناقض) لتغاير محلى النفي والاثبات حاصل توفيق المصنف
على ما ذكره فى الابضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه
لالمعناه ان البلاغة ثابتة لفظ صفة له باعتبار افادتها المعانى عند التركيب
لا صفة لمعناه و اراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ
بها باعتبار افادتها المعانى عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من
غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الالفاظ
واثباته وبين نفي كونها من الصفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ يوهم

الثواني) التي جعلت مطروحة في الطرق توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا فالبلغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يخطر بباله رد انكاره لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب المعاني الاول هو المنشأ للفضيلة بلاريب (قوله والسبب انهم اوجعلوها) يعني ان السبب في ارتكاب التجوز انهم اوجعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وماشاكل ذلك اوصافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان مراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ وارادوا بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما يحتمل الثواني حين اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لا يقال المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دارا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لا ان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين ٢ ويمكن ان يقال مراده انهم اوجعلوها صفات للمعاني لم يفهم انها ظاهرا انها صفات المعاني الاول لان للمعاني الثواني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء لما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول والثواني بخلاف ماذا جعلوها صفات اللفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر يتبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح (قوله فجعلوها كالواضحة الى قوله والخاصية) التي تجددت فيه قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في انفس المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها في الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء في قوله فجعلوها اجيب بان الشيخ يطلق على المعاني الصورة الاول الخصوصية والصور ونظائرهما مبالغة تنبيه على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على انفس تلك المعاني ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مدار توصيفها

٢ على ان كون المعنى مشتركا لفظيا بين المعنيين مم واذا كان مشتركا معنويا كان اطلاقه على احدهما مخصوصه مجازا ايضا

٤

على ما في تلك المعاني في الصور والخواص فكان المعاني الاول نفس
الخصوصيات ولهذا صح التفرع وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد
ههنا بالصورة والخاصية نفس المعنى الاول وقوله حدثت في المعنى وتجددت
فيه مانع من الحمل على ذلك والظاهر في الجواب المصير الى حذف المضاف
اي محل الصورة والخاصية (قوله وقولنا صورة الى آخره) دفع لما يتوهم
من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولك وهم يريدون الصورة التي
حدثت في المعنى (قوله وهذا نبذ مما ذكره الشيخ) اي قليل واعلم ان الكلام
الذي نقله الشارح من دلائل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه
مذكور في اوائله وبعضه في اواخره ولهذا حكم البعض بان نقل الشارح
اختلالا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله (قوله مذاقة الحروف وسلاستها)
مذاقتها ملائمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها (قوله والقصاحة
عبارة عن كون اللفظ الى آخره) هذا هو الاعتبار الذي حدث من المعنى
الثاني للقصاحة فهو من عداده والافان جعل معنى ثالثا للقصاحة بطل
الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ فتأمل (قوله كما يمنع ان يوصف بانها
دال) قبل اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل عليه السابق
او اراد بالدلالة ما للدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذي اثبت للفظ الفصيح
اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق من قوله
ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود (قوله اليه ينتهي البلاغة
كذا في الايضاح نسبه الى الايضاح توطئة لدفع ما يوهمه قول المصنف
من كون قوله وما يقرب منه عطفًا على حد الاعجاز كما سيأتي (قوله وهو
ان يرتقي الكلام في بلاغته الى آخره) يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى
بارتقائه في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الرأي الصحيح
لا يخبره عن الغيبات ولا بأسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة
وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشتهر بالبلاغة والمتصدى للمعارضة
والافالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس
والملك (قوله فان قيل ليست البلاغة الى آخره) فان قلت ان حل السؤال
على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لم لا يجوز الى آخره يكون
الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لاسيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا
وان حل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى

يعارض قلت اشتهار دليل تحققة فيه اعنى عن ذكره فهو المحفوظ واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعنى على المعاني والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل نقول الكلام بعد الحمل على المعنى العام تغليبى لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المتخصصة مع الحس السالم كما سيجى ان شاء الله تعالى (قوله وكثير من مهرة الى آخره) الظاهر انه يتعلق بالجواب الاول الذى هو منع كون علم البلاغة كافلا باتمام البلاغة فالاول تقديمه على قوله ولو سلم ولو جعل المهارة اعم من الاحاطة فلا بأس في تعلقه بالجواب الثانى (قوله فشى لا يفهم من اللفظ) فيه بحث وهو انه ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد منه صريحا فسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمله فممنوع (قوله واما الثانى) فلا يدفع الفساد اما اذا اخذ الاعلى حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التى بعد المرتبة الوسطى لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسطى كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما او لا فلان ذلك اتمامه فى الاحكام التى لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح زيده وعمره وبكره الى آخره افراد الانسان نوع والسكون ظرفا اعلى نوعيا اتمامه وطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة مأخوذ فى مفهومه كما سبق وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى نهايته يجاوز عنه فرد آخر واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فجميعها لا ببعضها ومن ههنا ظهر ان قوله على ان الحق الى آخره وجه آخر لا يبطال الجواب الثانى كما هو المتبادر لا بيان للفساد المذكور بمعنى بناء على ان الحق الى آخره (قوله وبؤيده قول صاحب الكشف الخ) وجه التأييد ان القياس رجوع الضمير الى المضاف اليه لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه فى قوله وبعضه قاصرا عنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاء مراتب الاختلاف فقد اثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا يجعل الحد بمعنى المرتبة ثم لما جاز فى الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحل الصفة على المتخصصة لم يجعل قول صاحب الكشف دليلا على المدعى بل مؤيد له هذا واعترض الشارح فى شرح الكشف

على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف
وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا
لبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه (قوله وكان بعضه بالغا واقعا
حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه) فيه بحث اما اول فلان الاختلاف يكون البعض
واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا فان مقدار آية
او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفاءه على انه ليس
من عند غير الله على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان
بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر
الفساد واجيب عن الاول بان المراد البعض ما وقع به التحدى واقوله ثلث
آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون
بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور كفت شهرته مؤنة تقييد البعض
بالزائد عليه وعن الثاني بانه مبني على التنزل وارضاء العنان على نمط قوله
تعالى وان بك صادقا يصيبك بعض الذي يعد كم كقيل وبان المقصود
نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند
غير الله فلا قل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اى يكون
بعضه الذى من الله بالفاحد الاعجاز وبعضه الذى من غير الله قاصرا عنه
(قوله ومما ألهمت الى آخره) لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح
الاعلى الحقيقى وبحد الاعجاز مرتبته ثم الاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدا
محدوف الخبر اى وما يقرب منه كذلك اى هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة
عن الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتخذ المؤدى لسلامته
عن العطف على المبتدا بعد مضي الخبر والعطف على ابعد المذكورين واما
حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشيع هذا وقد يعترض على توجيه الشارح
بوجهين احدهما ان سوق كلام المصيدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز
بيان الطرف الاعلى كما ان قوله فى الطرف الاسفل وهو ما ذاع غير الى آخره لبيان
الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود بل يعين حد
الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لافاوت فى البلاغة
القرآنية ومرة ان الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان
يكون كلامه المشتمل عليها فى اعلى المراتب الان بعضها منه لقلته ~~ي~~ ~~ك~~
للشرا الايتان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تقاسوت الآيات

القرآنية في البلاغة كما اشار اليه من قال * در بيان و در فصاحت كى بود يكسان سخن * كره كوينده بود چون * جاحظ و چون اصمعى * در كلام ايزد بيجون كه وحى منزلست * كى بود ثبت يدا مانند يا ارض ابلعى * قلت التفات الحاصل في الآيات بالنظر الى ان الاحوال المقتضية للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها او فر من المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقدح في ان كون كل منها في الطرف الاعلى اى في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتغال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التى في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بحجبتها فتأمل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية او آيتين فكأنه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا تعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود (قوله ولا يخفى ان بعض الآيات) تأييد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الآيات التى حكم عليها بافتناع المعارضة ما يكون مقدرا اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نهت عليه فيما سبق (قوله اى طرف للبلاغة) نقل عن الشارح انه قال صرح بذلك اى بالطرف تليها على ان الطرف ايضا من البلاغة احتراز عما وقع في نهاية الاجاز من الطرف الاسفل ليس من البلاغة فى شئ هذه عبارته لا يقال طرف الشئ بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخل فيه لانقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعاً فالانصب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المصنف اذا غير الى مادونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله الى مادونه كل مرتبة كانت من المراتب التى دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة (قوله باصوات الحيوانات) عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المنفصاح منكرا والانصب جعلها على ما ذكرنا يجعل التنكير للتحقير

او التوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التشكير للقصد الى غير معين
وقوله تصدر عن محالها حال عن الاصوات لا يقال يلزم اختلاف العامل
في الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار لاننا نقول العامل
فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور
وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذالحال وما يقال في
امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب مساهلة في العبارة انكالا على ما
تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما بحسب ما يتفق اما
مصدرية اى بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلاعلة مقتضية لها
قاصدة اياها او موصولة اى بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها
(قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا اوقع
صفة للوجوه اشارة الى ان اخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة
والمراد تبعا وجوه تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سواء
اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالتابعة ثم اعتبر تقيد تلك الوجوه بالمغايرة
للامرئ او بالعكس (قوله وفيه اشارة الى آخره) صرح في المختصر بان
الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ تبعا وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة
الى بامر آخر واسنادها الى توصيف الوجوه باخر لما لا يلتفت اليه فليتأمل
(قوله عرض خارج لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة) نقل عنه رحمه
الله ان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى
بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح
ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصف من صدر منه التصريح بالمرصع
صحیح وقديقال يفهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه اوجعلت المتكلم
موصوفا بصفة جاز ان تجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك لان هذه
الوجوه اوصاف الكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغة الكلام لا لبلاغة المتكلم
سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز تعدد المانع عن
جعلها تابعة لبلاغة المتكلم فتأمل (قوله ملكت يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ) اى فى اى نوع اراد من المعاني والقربنة على ارادة هذا المعنى
ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظته يكشف عن المقصود
ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت عناية في التعريف لكن لا بد من
المصير اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ فى نوع من

المعاني كالمذبح مثلا لا تجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحتمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تنعم في الاثبات بقرينة المقام او في التأليف على ان اضافة المصدر يفيد العموم منظور فيه لاستنزاه انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والافتقار على تأليفه خارج عن طوق البشر ولئن قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وفساده بين (قوله انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان) اي علم له زيادة اختصاص بالبلاغة كما مر اذ لو اريد به اسم هذين العليين لم يكن للانحصار المذكور معنى فليستأمل (قوله) وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة (لان البلاغة للماءم انها لا تتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ان مقصود الكتاب الذي هو في علم البلاغة وتوابعها لا تتجاوز عن الفنون الثلاثة (قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح الى آخره) وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حداله اختصاص بنوفاة خواص التراكيب حقها و اراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المصنف مأخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر لكن رجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كالمنوع للبليغ به يمتاز عن غيره ويحصل الآثار المخصصة به ورعاية الفصاحة ليست كالا منوعا للبليغ من حيث هو بليغ بل هي امر مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اذ غاية ما في الباب ان يكون الفصاحة للبليغ كالحيو ان للانسان (قوله ان كل بليغ كلاما كان او متكلما) هذا من تعميم المشترك بتأويل اي كل مسمى بليغ (قوله اي ليس كل فصيح بليغا) يشير الى ان المراد بالعكس الغوى لا الاصطلاحى اذا لموجة الكلية لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحى الا الى موجبة جزئية (قوله وهو ما يجب ان يحصل آه) هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر مسمى لاسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو للرجع بالمعنى الثانى وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعى المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتى المقابل للامتناع الذاتى فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شئ (قوله الى طباق الحكم) للواقع ولا طباقه قبل هما عين

الصدق والكذب فكيف يكونان مرجعاً له بالمعنى المذكور اجيب بان
الصدق والكذب يفسران بمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة الحكم له
او عدمها يصلح مرجعاً لهما (قوله عن الخطأ في تأدية المعنى) المراد اللام
في الخطأ للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقريضة قوله
وما يحتز به عن الاول يعنى الخطأ في التأدية علم المعاني اذ لا يحتز به عن التعقيد
المعنوي على انه قد يقال الخطأ بسبب التعقيد المعنوي ليس في التأدية بل في
كفيتها ولو قال عن الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر
(قوله والا ربما ادى المعنى الى آخره) اعتراض عليه بان الظاهر ان المراد
بالاعتراض عن الخطأ عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك عدم اعنى وجود الخطأ
تعيين تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه ليراد
كلمة ربما ههنا سواء جلت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التثنية
والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاختراز عن
الخطأ المذكور فلا قل من تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى
الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التأدية على تقدير
ذلك الانتفاء اما ان يعين ام لا فان كان الثاني فالامر ظاهر وان كان الاول
فلنحمل ربما على التحقيق فانها قد تستعار له كإثقاله الشارح في مباحث الشرط
عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز
ان الاحتراز لازم فالنفي المستفاد من قوله والا هو نفي الازوم اى ان لم يكن
الاحتراز لازم ما ربما كان معدوماً وكان الخطأ متحققاً وقد يجاب بان المراد بالاحتراز
عن الخطأ المذكور محافظة ٩ النفس عند المجامعة لانتفائه اذ لا عبرة بمجرد
عدم الخطأ اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتأدية بكلام غير مطابق ليس
لازماً لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد معه فلفظ رب اذن في محزه
ويكون للتكثير (قوله والى تمييز الى آخره) الانسب اقوله الى الاحتراز عن
الخطأ ان يعمل المرجع ههنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة
(قوله وبدخل في تمييز الكلام الفصيح الخ) قيل لم قدر موصوف الفصيح
الكلام حتى يحتاج الى هذا القدر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلاً اجيب
بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها على
تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلهذا
قدر الكلام وايضا قد سبق ان فصاحة الفرد والكلام كأنهما حقيقتان

٩ فان قيل هذا يوجب
ان يوجد قيد المحافظة
في تعريف البلاغة وهو
مطلق قلت قيد المحافظة
يفهم من لفظ الحال فانه
على ما فسر هذا الامر
الداعى الى ان يعتبر مع
الكلام خصوصية ما
والاعتبار هو المحافظة
والرعاية ١٠

مختلفتان فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصحى كالجمع
 بين معنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق وصف
 مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره (قوله على ما صرح
 به) اى فى الايضاح قبل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذينك الامرين
 فساوجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب
 بان وجهه هو الايماء الى مرجعيتينهما لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتينهما
 لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطاء فى تأدية المعنى المراد مثلا
 فديقع بحسب مقتضى البشرية فى حين من احبان البليغ ولا بدل على انتفاء
 بلاغته اعنى الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد ببعض الاحكام لا ينافى
 الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطأ ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافى
 وجود الخطأ المذكور اياها بل انما ينافى بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا
 بعد فى ذلك الا يرى ان امرء القيس بليغ بلاشبهة مع ان كلامه قد لا يكون
 بليغا كقوله غدايره مستشزرات البيت (قوله وفساده واضح) اذا لغرض
 من الشئ ما يتأخر عنه ويترب عليه وانتفاء الخطأ المذكور وكذا تفسير
 الفصحى عن غيره موقوف عليه لبلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه
 فى تفسير المرجع ولو سلم تأخره وترتب عليه لم يستقم الفرضية ايضا اذ ليس
 الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطأ وتمييز الفصحى عن غيره وهو ظاهر
 جدا بل الغرض من جعل الكلام بليغا واتصافه بالحسن الذاتى وارتفاع
 شأنه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن
 سماجة كما لا يخفى على الفطن (قوله لان غاية ما علم مما تقدم الى آخره) يعنى
 ان المعلوم من تعريف بلاغة المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين
 ان اريد بالاحتراز والتميز نفس الفعلين او توقعهما عليهما ان اريد بهما
 التمكن منهما ولم يعلم كونهما غرضا منهما فتفسير المرجع بالعلة الفاسية
 لا يناسب التفريع بقوله فعلم (قوله على الاتصاف بهذين الوصفين) ابرده
 الاتصاف بالفعل بل حثية الاتصاف اذا لاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة
 المتكلم وهى لا تتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز
 فليفهم (قوله فهو انه مركب) الضمير الاول راجع الى التحقيق والثانى
 الى التميز والجملة اعنى اجزاؤه تميز السالم صفة المركب هذا وما يقال من
 ان تميز الفصحى عن غيره كلى لا كل وان هذه الامور جزئياته لا اجزاؤه بدليل

٩ فان بلاغة الكلام
 لما توقف على الاحتراز
 والتميز المذكورين كان
 التمكن من الموقوف
 موقوفا على التمكن
 من الموقوف عليه
 ولا يقدح فيما ذكر ان
 تفسيرهما بالتمكن
 لم يعلم مما تقدم فليتأمل

ب

صحة جله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس
 كلاما معنويا به لان المراد تمييز الفصح من حيث انه فصيح لا تمييز ذاته من
 حيث هي ولا نسلم صدقه على كل واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على
 الشبه (قوله وكالمراج معطوف على اجتمعتم) اى وبخلاف لفظ كالمراج
 وهو ناظر الى مسرجا كما ان اجتمعتم ناظر الى تكا كما تم (قوله منه ما بين الى
 آخره) ظاهر العبارة ان بعضا واحدا يتبين في احد هذه الاشياء مع ان
 المتبين في كل واحد منها بعض آخر فليل هو من قبل الف والذمير بكلمة
 او كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى فيكون كلمة ما كناية عن جميع
 التميزات الحاصلة بهذه الاشياء او يحصل لكل منها بعض من تلك التميزات
 واعتراض عليه بان التبين الاعلام فلا معنى لعلام التمييز الذى فسر بالمعرفة
 اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب بان المراد ههنا اظهار وجوده العيني
 وهو فى المعنى عبارة عن الاتحاد الا ان هذا لا يستقيم فى قوله او يدرك بالحس
 فينبغى ان يراد يحصل بالحس على سبيل التجوز (قوله لان من تتبع الكتب
 المتداولة الى آخره) رد لما اورد عليه الزوزنى من انه لم يذكر فى اللغة ان
 من الالفاظ ما يحتاج فى معرفته الى ان يبحث عنه فى المطولات فكيف يقال
 ان تمييز السالم من غيره يتبين فى علم من اللغة ووجه الرد ظاهر لكن المناسب
 بهذا التقدير ان يقول المصنف منه ما يستفاد من علم من اللغة كما لا يخفى
 وايضا لفظ الثانى عبارة عن التمييز وليس لقولنا التمييز بين فى علم كذا كثير
 معنى على انه لو قال ما يستفاد ولم يحتاج الى زيادة يدرك بل كان فديكى ان
 يقال او من الحسن (قوله قد يطلق على جميع اقسام العربية) اى فلو قال
 فى علم اللغة ٦ تناول جميع اقسام العربية ولم يتعين المراد (قوله او فى علم
 التصريف الى آخره) اعترض عليه بان المخل بالصفحة هو مخالفة ما ثبت من
 الواضع وذا لم يعلم من علم الصرف اجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ
 الثابتة فى اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ماعدا هذه الالفاظ خلاف
 ما ثبت من الواضع (قوله والتعقيد اللفظى) رد عليه بان التعقيد اللفظى
 قد يكون بسبب اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما
 سبق واذ لم يجب ان يكون بمخالفة القانون النحوى فكيف بين فى علم النحو
 وغاية ما يقال لان النحو باحث عن الوضع الاصلى لكل كلمة وان الاصل
 هو اثبات كل شئ فى موضعه وان جاز خلافة فيمكن ان يستفاد منه ضعف

٦ اللغة فى اللغة التلفظ
 بما لا يعنى يقال لغايلغو
 لغة اذا تكلم بما لم يفد
 وفى الحديث من قال
 يوم الجمعة لصاحبه
 انصت والامام يخطب
 فقد لغا وفى الاصطلاح
 عبارة عن لفظ وضع
 لمعنى مفردا كان او
 مركبا كذا فى شرح
 البدع للاصمغاني

التأليف كما لا يخفى (قوله والغرض من هذا الكلام تعيين ما بين الى آخره) اى
من قوله والثانى منه ما بين الى آخره وقوله ويحترز عطف على ما بين والضمير
في بهار اجمع الى ما المقدرات لكونه عبارة عن المعلوم والحسن ولا بد من اعتبار امر
وهو معلومية كمية الامور التى يجب ان يحترز عنها ليرتب على ما ذكره قوله
ليعلم الى آخره اذ بمجرد تعيين ما ذكره من غير اعتبار الامر المذكور لا يعلم ان
الباقى اى شئ (قوله لمكان مزيد اختصاص) اما مصدر ميمى بمعنى الشبوت
او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم نقيت عنهم مقام
الذنب (قوله يعنى الخطأ فى التأدية) الاقرب فى توجيهه عبارة المتن
المصير الى حذف المضاف اى ما يحترز به عن متعلق الاول (قوله ولا يخفى
وجوه المناسبة) اما تسمية الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة التراكيب
خواصها التى هى معان مخصوصة فى التسمية اشعار بتعلقه بالمعاني واما
تسمية الثانى بالبيان فلانه متعلق بإيراد المعنى الواحد وبيانه بطرق
مختلفة فى الوضوح واما تسمية الثالث بالديع فلانه يتعلق بامور بدعية واشياء
غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه
بالبيان اعنى المنطق الفصيح العربى عما فى الضمير وبه يتبين وجه تسمية
الاخيرين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة
ولاحاجة الى اعتبار التغليب والله تعالى اعلم (قوله الفن الاول
علم المعاني) ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول
الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون احتجج الى تقدير
المضاف اما فى الاول او فى الثانى اى معانى الفن الاول علم المعاني او الفن الاول
الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية للدلول
باسم الدال او عكسه فالامر ظاهر وباقى البحث سبق فى مباحث المقدمة
فلا حاجة الى الاعادة (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من فى
الموضعين ابتدائية الان ابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني
حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب
ومتصلا به ولتحصه ان اتصال معاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد
بالمركب ونسبته اليه (قوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال) زيادة هذا
القييد بناء على ان البيان لا يعتد به اذا لم براع المطابقة لمقتضى الحال لان علم
البيان متوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها يعرف ايراد المعنى الواحد

بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المؤدى مطابقا لمقتضى الحال
 غاية ان لا يكون بديعا (قوله طبعها) الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير
 ياء النسبة اي تقدما طبعيا ومثله شائع وجعله تمييزا لا يخلو عن تكلف
 (قوله وقبل الشروع الى آخره) لم يقل وقبل الشروع فيهما اي في مقاصد
 العلم والتنبيه الآتى مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيهما لان التنبيه
 الآتى من تحت ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم تقابل بالتصريح
 كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف
 وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار (قوله فهي مسائل كثيرة) ان حل
 على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر فظاهر وان اريد تطبيقه
 على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يفرد بالتدوين
 فيكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعل فيحوز دخول الفاء في خبره (قوله فعليه
 ان يعرفها تلك الجهة الى آخره) اراد بمعرفتها تلك الجهة معرفتها
 بخصوصها بها وبالوجوب العرفي الذي ماله اعتبار الاولى والاخرى
 اذ لا مانع عقلا من ان تصورهما بما يعبرها وغيرها ويندفع الى طلبها من
 حيث انها جزئى لذلك المفهوم العام او توجه الى تصور كل واحد
 من تلك الكثرة بخصوصها سيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة
 المحاول تحصيلها بجهة واحدة المخصوصة اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو
 ظاهر البطلان اذ يمنع طلبها حينئذ ولذا لم يتعرض له واما بانتفاء معرفتها
 بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او تصور كل واحد من آحادها بالتفصيل
 وعلى التقديرين لا يأتى فوات ما يعينه وتضييع وقته فيما لا يعينه اما على
 التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع فظاهر واما على التقدير الثاني
 فلان الكثرة اذا لم تكن محصورة بصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب
 اعنى تصور المطلوب ولا يتفرع منه الى تحصيل المطلوب فيفوت ويضيع
 الوقت في غير المطلوب وان كانت محصورة فلانه بصرف كثيرا من الاوقات
 الى تحصيل شرط الطلب فرما لا يسع باقى الوقت تحصيل المطلوب او عمل
 هن تحصيل الشرط فيتعاد عن الطلب ويلزم الامر ان لا يقال الطالب
 اذا تصور الكثرة بما يعبرها وغيرها وان دفع الى طلبها من حيث انها جزئى
 لذلك العام فادى الطلب الى غيرها كيف يقال فات مطلوبه يعنى تلك

الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذ تصورها الطالب بخصوصها
والمفروض تصورها بوجه عام فليس المطلوب الا ما جعل هذا المفهوم
العام مرآة للملاحظة لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل ما بعصم ذهنه
عن الخطأ فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر وحينئذ هو المنطق وان اعتقد
ان هذه العصمة تحصل باى علم كان من المعقولات فشرع في الهندسة باعتبار
انها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في المآل وهو العصمة المذكورة
قد فات وهو ظاهر (قوله اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية) حل العلم
ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله ويختصر في ثمانية
ابواب على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات
المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك
ولو تسامحا جزئى باعتبار ان متعلقه جزئى من مطابق الاصول وهذا
هو المناسب لقوله الآتى بها يتمكن من استحضارها والالتفاتات اليها وتفصيلها
واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول
فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة
منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق
العلم على الملكة يقتضى ان من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به
مع بطلانه لانا نقول اثبات عالمية بالمعاني بمعنى حصول مسائله له لا ينافى
ففيها بالمعنى الاخرى عن الملكة واعتراض على تعريف علم المعاني بانه صادق
على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحيثية اى من حيث يعرف بها تلك الاحوال
فحينئذ تخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث
يقتدر بها على تألف كلام يبلغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني
بمعنى الملكة والبلاغة في التكلم متحدين بالذات ومختلفين بالحيثية (قوله بيان
ذلك ان واذع الى آخره) المفهوم من كلام الشارح حيث حل الملكة
على ملكة الاستحضار لاعلى ملكة الاستحصال ان لا يحصل لاحد علم المعاني
بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونا في ذهنه والظاهر
انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من
المسائل واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اعتبر انتهى التام في الفقاهاة هذا
فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غايه ما لزم ان
واضع بعد ان حصل له ملكة الاستحصال ووضع الاصول واستنباطها بتجشم

٩ وقد يجاب بان المراد
بالادراكات في تعريف
الملكة هي الادراكات
المتعلقة بالمسائل المستنبط
هي منها والبلاغة ليست
كذلك فاذا كانت منشأ
لذلك الادراكات يصدق
التعريف عليها قبل
ولا يحصى سوى التزام
الانحسار الذاتى
والاختلاف بالحيثية
للمر ٤

كسب جديد وقيل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما به هذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر وادى محذور في ذلك (قوله كونهما جهتي ادراك) اذا حل العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالحياة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالخصر المستفاد من تقديم لذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك المطلق نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالدلول فليتأمل (قوله فلان يعلم النحو) يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة عن المسائل (قوله ان له حالة بسيطة اجالية) يمكن ان يقال مراده التنبيه على الملكة المذكورة بما يحصل سببها من العلم الاجمالي لا التثليل لها فلا يرد ما ذكره الفاضل المحشي (قوله والعلم للكلبي او المركب) سواء كان باعتبار تصور ماهياتهما او التصديق باحوائهما وكذا الكلام في المعرفة (قوله دون علمه منقوض) بقوله عليه السلام ان من العلم كهية المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول عليه السلام او من على رضى الله تعالى عنه ان الباء بمعنى اللام مجازا لاصلة العلم اى العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلص الله تعالى اربعين صباحا ظهرت يتابع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم (قوله ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا) قيل المراد ذهول بفضى الى نسيان محجوج الى كسب جديد والا فالخاصل بعد الذهول الثقات لا ادراك الاجازا والحق ان الذهول زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح في اوائل الباب الاول ان الالتفات الذهن الى ماهو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى علما الا انه امر عرقي والتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هناك الى تسليم علميته (قوله والمصنف) قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاء فى فقال يعرف الى آخره للتفريع لا للتعليل حتى يورد عليه ان مجرد استعمالها فى الجزئى لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر فى ذلك الاصطلاح وقد يجاب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعى نكته والجريان على

ذلك الاستعمال يصح نكتته (قوله ادراكات جزئية) هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكل لان الادراك الكلي كلى لادراك ولهذا تعرض لجزئيته الادراك واشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك بجزئية المدركات والافتقار الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئياً لانفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من التأكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل ٦ وصف الشيء بنفسه قصداً الى الكمال او المراد كل فرد منفرد عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الافتراض وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد نعم كما سيحى ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحتمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة المقام (قوله بمعنى اى فرد الى آخره) اشارة الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل (قوله او البعض الغير المعين) اراد البعض الغير المعين مثل الثلث والرابع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف مسألة منه كما لا يخفى (قوله لكل من عرف) مسألة منه قبل المراد منه مسألة متضمنة لثلاثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسألة واحدة مطلقاً (قوله وكذا المحسنات البديعة) هذا مبنى على المشهور واما على ما تحققت فيما سبق من ان المحسنات البديعة قد يقتضيها الحال فلا يخرج مما ذكر وعلم البديع انما يخرج من التعريف حيث لا يحل بالحيثية المراد كعلم البيان بعينه (قوله وهو قرينة خفية) يعنى وصف الاحوال بما ذكر اما كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالوسوف بصفة وما في حكمه يفيد العلوية كالتعليق بالمشق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ يطابق بها مقتضى الحال فينساق الذهن الى اعتبار الخفية واما الخفاء فواضح (قوله عبارة عن معرفة هذه الاحوال) هذا على حذف المضاف اى عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال للزم ان يكون معرفة هذه الاحوال غير علم المعاني لم يخرج الى ذلك (قوله وهذا واضح لزوماً وفساداً) قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بان علم المعاني ليس

٦ لامن قبيل حذف
العاطف دون المعطوف
على ما قال ابو على في
قوله تعالى ولا على
الذين اذا ما اتوا
لحملهم قلت لا اجد ما
اجلهم عليه اى وقلت
وحكى ابو زيد اكات
سمكا لبنا اى ولبنا اذ
لا يحسن ههنا ان يقال
كل فرد وفرد

عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة
فلاحتياج الى قيد الحيثية باق فتأمل (قوله وليس مقتضى الحال
الاتك الاحوال بعينها) حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق
به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكد
المخصوص في ان زيدا قائم ومقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتأكد
الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة المعارضة
للالفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيدا عرفت من تقديم المفعول به
فما لم يذهب اليه احد (قوله قلت قد تسامحوا الى اخره) حاصل الجواب ان
لاتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة
لاتنفس الاحوال وبالطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق
بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلى مطابق
للجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم
تطابق الاصطلاحين فال معنى الاحوال التي بسبب اشتغال الكلام الجزئي
عليها يكون من جزئيات الكلام الذي هو مقتضى الحال (قوله والافتقار
الحال عند التحقيق كلام مؤكد) استدلل عليه في شرح المفتاح بقوله في
تعريف علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فان
المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف او التقديم او التأخير و عورض بان
قوله انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضى تأكيد الكلام وجوبا
واستحسانا ونجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقنضية
لذكر الحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك محكم في ان المقتضى نفس
تلك الاحوال والمحتمل يحتمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء
الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف واما
ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض المقنضيات
كالؤكدات واداة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب
رماية لما صرح به في الاجال والتفصيل والقول بان المقتضى نفس
التأكد والتعريف لادائهما مدفوع بان مرجع اقتضاءهما اقتضاء
ادائهما وبانه كما جعل الالتفات مسموما لتعلقه بالسموع جعل ايضا
ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا
الكلى الذي جعله مقتضى الحال فلما احتجج الى التأويل على التقديرين

٢ قيل لوجعل مقتضى
الحال معنى الكلام
المكيف بالكيفيات
المعنوية التي هي معنى
الكيفيات اللفظية لكان
معنى المطابقة في غاية
الظهور لان كل لفظ
موافق للمعنى المقصود
منه بمعنى انه لا يزيد عليه
ولا ينقص منه

كان اختيار التأويل الموافق للتصريح في معظم المواضع أولى وإن وجد
التفاوت بين التأويلين بأن في أحدهما إعطاء الكل حكم الجزئي الذي هو
عنه في التحقيق وفي الآخر إعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره
ويرد على الأول بعد تسليم أن مقتضى ادائهما أنه ينبغي أن يكون المذهب
مخصوصاً بزيادة كخفة أو كثرة أو نحوهما وليس بظاهر ههنا ولا ظهر حله على
تقدير المضاف أو التجوز في النسبة الإيقاعية أو جعل الذكر مجازاً عن
الإيراد من قبيل ذكر المقيد وإرادة المطلق بقرينة ما ذكره في الأجمال
والنفصيل وعلى الثاني أنه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك إذ لا يصح أنه
متعلق بالذكور فجعله مذكوراً اللهم إلا أن يحمل على أن الحذف مثلاً
متعلق باللفظ وهو من شأنه أن يكون مذكوراً في هذه الحالة ولا يخفى بعده (قوله
أنه كلام مؤكد) قبل أن المالم يقل كلام مؤكداً حكم فيه بثبوت القيام لزيد إشارة
إلى أن الحال إنما يقتضي خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي
يقضيه شيء آخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم إلا أنه جعل
المقتضى المؤكد لأنفس التأكيذ لأمردعاه البه على ماسبق (قوله واحوال
الاسناد أيضاً إلى آخره) جواب عما توهم من أن احوال الاسناد غير مندرجة
في ماسبق لعدم كونه لفظاً مع أنه باب من ابواب هذا الفن وضمير البه ارجع إلى
احوال اللفظ (قوله تبع خواص ترا كيب إلى آخره) تحقيق معنى التعريف وفوائد
قبوده يستدعي نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح الشريف (قوله أو جهين)
لم يذكر الوجه الثالث الذي أشار إليه في الإيضاح وهو أن قوله وغيره مبهم ويجب
صيانة الحدود عن الألفاظ المهمة لأن المصنف لم يذكره استقلالاً بل نوره الوجهين
السابقين حيث قال على أن قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به فكأنه لم يعتد به وقد
حقق الشريف في شرح المفتاح أن المراد به عدم الاستحسان (قوله والثاني أنه
فسر الترا كيب إلى آخره) حاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول لأنه أخذ فيه
ترا كيب البلاء ومعرفة ما يتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفها
التركيب وإن أراد بها ترا كيب البلاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة بقيت
مجهولة لأن التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرفة وإذا جهلت البلاغة
جهلت ترا كيب البلاء المأخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على
معرفة البلاغة وإن أراد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها وعلى هذا
التقدير لا يرد أن يقال لزوم الدور أو ذكر المجهول في تعريف البلاغة

لا يكون سبباً للعدول عن تعريف المعاني بما ذكر ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه الى اخره يشير الى ان لزوم المحذور التعرّضي مبنى على تعريف السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سبباً للعدول المصنف عن تعريف المعاني بما ذكره لعدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد بوجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني على تقدير يعتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جد في الهرب عن الدور فعدل عنه (قوله كما صرح به في كتابه) حيث قال في آخر القسم الثالث واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعة المعاني الخ ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التي لا تخل بالقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكية او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيئاً منها والغرض ان المعاني ملكة مقيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مقيدة ايها ولو اريد بالتبع الملكية المينة عليه لكان اظهر (قوله تنبيهها على انه معرفة حاصلة الى اخره) مبنى على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في السبب او بالعكس فالمراد السبب المخصوص او السبب المخصوص مثلاً اذا قيل رعيننا الغيث يكون المراد الثبات الحاصل بالغيث لامطلاق الثبات (قوله حتى ان معرفة العرب الى اخره) وكذا علم الله تعالى وعلم ملائكته ثم هذه العلوم وان كانت تخرج عن التعريف بقوله ليحترز اذا جعل جزءاً منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر على ان في ذكر التبع فوائد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم (قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكي) اشار الى منع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس جزءاً من التفسير بل التفسير قوله الصادرة عن له فضل تمييز وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب (قوله واقول لا يفهم من قوله توفية خواص الى اخره) حاضل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم ولو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان المفهوم من التأدية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى التكلم ان يكون التراكيب ايضاً بهذه المثابة اذ لو قيل مثلاً البلاغة هي بلوغ التكلم في تأدية المعاني حداله اختصاص

يحمل كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان تركيبا اللهم الا ان يحمل التأدية على تقريرها وكشفها على الغير سواء كانت مقاصده ام لا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المصنف فيكفي له تبادل تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف ولا حاجة له الى ان ينفي انتقاهم غيرها مطلقا فقله لا يفهم الى آخره محمول على المسابقة في مقام المحاوراة كما سبق مثله والمناسبة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من دأب المخلصين (قوله ان يكون نفي شك) الاظهر في العبارة ان يقول نفي شك بترك ان يكون لكن ما ذكره ملايم لما في المفتاح حيث قال من ان يكون مقصودا به نفي الشك (قوله معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال) ارادته معنى تطبيق كلامه له والافقد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يؤلفه وتطبيقه ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتعد وتطبيقه ان يحمله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه فتأمل (قوله تراكيب ذلك المتكلم) قال الشريف في شرح المفتاح وليس بشئ اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها وقد يحاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجي في احوال المسند من هذا الكتاب (قوله وليس المعنى على انه يورد وتشبهات البلاغ) قيل لا يجوز في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبهات والمجازات اتواها فظاهر واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون و اراد امثال التشبهات والمجازات وامثال هذا كثيرة مستعملة يقال فعلت ما فعلت وقالت ما قلت ولا يشبه المراد منها على احده مسكت من الادراك فيجوز ارادته في التعريف وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها وامثالها نعم تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تأدية المعنى اذا المعنى بلوغ المتكلم في تأدية المعاني بتركيبه حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها و بابراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلوم في علم البيان على وجهها (قوله كيفية تطبيق) اي كيف يؤلف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال (قوله ويختصر المقصود الى آخره) لا يخفى ان ضمير يختصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المصنف في الايضاح

٩ قبل في قوله ثمانية ابواب
مضاف محذوف اي في
مدلول ثمانية ابواب ولو
اريد بالابواب للانواع
لاما هو جزء الكتاب لم
يحتاج الى هذا التقدير

الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ويختصر المقصود ٩ الخ اورد الشارح لفظ
المقصود تأسيابه وتبسيها على ان المختصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا
اصليا وبهذا يظهر خروج الاشياء الثلاثة وان عدت مندرجة في علم المعاني
تغليباً لشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظ من بيانية في التحقيق
وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وارتباط
قوله والا لصدق علم المعاني حيث لم يقل لصدق المقصود من علم المعاني
بما قبله واندفع ما يقال ان المختصر هو المقصود في علم المعاني وصدقه
على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشياء
الثلاثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلاً خارج عنه
فلا احتياج الى اتمام المقصود لاجرائها وان اجزاء العلوم ثلاثة كما تقرر
الموضوعات والمبادئ والمسائل فلا يكون الكلي اعنى علم المعاني مختصراً
في الاجزاء الثمانية ولو جلت من على التبعض والمقصود على جمعه
بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المناول
ولو بحسب التغليب والتسامح له وغيره من الاشياء الثلاثة والمبادئ والموضوعات
لاستقام الكلام ايضاً (قوله وظاهر هذا الكلام) وجه الظهور ان المذكورات
في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى امكان حمل
العلم على الملكة والخصر على حصر المسبب في السبب كما قبل مع بعده فتأمل
(قوله لا محالة) مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي تحول اليه
وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها
مفيدة تأكيد حكم (قوله قائمة بنفس المتكلم) لاشك ان تلك النسبة في الخبري
ايقاع النسبة او انتزاعها وفي اضرب مثلاً هو طلب الضرب فعنى قيامها
بنفس المتكلم كونها صفة له موجودة فيها وجوداً متأصلاً كسائر صفات
النفس الا انها معقولة له حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج
في التصديق الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال
اضرب طلب الضرب واجابه لا مجرد تصوره كذا نقل من الشارح في قوله
هو تعلق احد جزء الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة
باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار
الغالب او بحسب الظاهر او المراد قيامها لولا المانع او انها من شأنها
القيام بها والقربة ما يصرح من ان قول الشاك والمخزون والنائم والساهى

كلام اذمن البين اذ لا قيام نسبة على المعنى المذكور بنفس شيء ههنا منها (قوله)
 لانه لا يشمل النسبة الانشائية) ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام حتى
 يشمل الانشاء فان من اوجد التكلم باضرب اوجد النسبة به المشتمل هو عليه
 للغي ذكر الانزعاع لغواء فسادا للمعنى مع انه يخالف للاستعمال ولو ارجع النفي
 في قوله والا فانشاء الى القيد والمقيد جميعا انه خلاف الظاهر لكفى ان يقال
 ان كان له نسبة فخير والا فانشاء فتأمل (قوله سواء كان ايجابا او سلبا) المضاف
 محذوف اي تعلق ايجاب او سلب والا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب
 ولا سلب كما لا يخفى (قوله في احد الازمنة الثلاثة) فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار
 الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجة لها
 في الحال تطابقها (قوله تطابقه او لا تطابقه) تكثير للفائدة وتعميد للمباحث
 المذكورة في التنبيه الاتي لانه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى (قوله
 قال الكلام خبر) اي من حيث احتماله للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة
 ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسؤول عنه
 وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه (قوله وان لم يكن النسبة خارج كذلك)
 المقصود ارجاع النفي الى القيد ٢ الاول بقرينة ما اشتبه ان لا خارج للانشاء
 (قوله اذا كان فعلا او في معناه) اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ومعناه ما يعم
 المعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء
 الاشارة ونظائرهما وشبه الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته (قوله ولا وجه
 لتخصيصه بالخبر) اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار
 واوفر في الاشتغال على اللطائف كما سيصرح به نفسه في اول احوال الاسناد
 (قوله ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبلغ) اجيب بان الغرض التنبيه على
 ان هذا القيد مأخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونه القادة لم يفهم
 اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر (قوله فالذي يهمه
 الى آخره) قيل بيان السبب والتعليل وظيفة الشارح ولا على المصنف الا
 الاشارة الى المسائل اجالا ولذا قال فالاقرب دون فالصواب (قوله ومن رام)
 الى قوله ففساد كلامه اكثر واظهر رد على الخلقالي واشارة الى ان كلام المصنف
 ايضا فاسد في نظار باب الفن قصوره عن افادة ما يهمه (قوله فجعل بابا سادسا)
 هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المصنف فالباب السادس هو
 الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور في المتن

٢ اعني خارج لا الثاني
 اعني كذلك الذي اشير به
 الى ما يطابقه او لا
 يطابقه

ولا يخلو الكلام عن الإشارة إلى أن الترتيب الأقرب هذا الذي ذكر لا مذكوره
المصنف (قوله ولذا لم يقل أحوال القصر) أي لكون القصر والفصل
والوصل أحوالاً في أنفسها وأما الانشاء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام
إياه قصد فيه المشاكلة لطر فيه وظهوره لم يتعرض له (قوله وسم هذا
البحث بالثنية) أي أعلم من وسمه وسماء سمته إذا أثر فيه بسمته وكى والهاء عوض
من الواو في قوله لأنه قد سبق منه ذكر ما أشار إلى أن الثنية إنما يستعمل فيما يتعلق
به ضرب من العلم سابقاً أو كان في حكمه كالبدهييات أو أنه يستعمل فيما لا يحتاج
إلى الدليل كالبدهي وماتعلق به علم سابق في حكمه (قوله فلا دور كما توهم
صاحب المفتاح) حيث أبطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب
بأن الصدق معروف بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر
على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعتراض عليه الشارح
في شرح المفتاح بأن اللازم فساد تعريف الخبر أو الصدق لازوم الدور
لإفساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبر بأن مذكوره حق
بحسب نفس الأمر وأما بحسب الالتزام فيمكن إبطال كل منهما على التعيين
مثلاً يقال فيما نحن فيه أخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لأنه فاسد
بالخبر فأخذه في تفسيره يكون دوراً وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر
لأن الصدق مأخوذ في تفسيره فأخذه في تفسير الصدق يوجب الدور ثم
المراد من الأخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدى بمن لا إتيان
بالجملة الخبر به حتى يعود الدور وبالشئ على ما اختاره في شرح المفتاح النسبة
قال وتوضيحه أن كل نسبة إما على وجه الإثبات أو على وجه النفي فالأخبار
والكشف منها على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح
بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لأن المتعارف في الاستعمال أخبر
عن زيد دون أخبر عن نسبة القيام إليه (قوله وإيضاً الصدق والكذب)
ظاهر هذا الكلام يوهم أن اعتبار الصدقين كاف في الجواب مع اتحاد
الخبرين وهذا غير مقصور واللازم تعريف الشئ بمبانيه فالمراد أن
اختلافهما كاف للاعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس وإن استلزم
اختلاف أحد هما اختلاف الآخر ظاهراً (قوله تعريف لما هو صفة
المتكلم) أورد عليه أن معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتحد
الصدقان والغرض في هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجب
بمع اتحاد الصدقين وقد أجاب الفاضل المحشي بأن الصدق والكذب

ولا يمكن أن يقال إن
ظاهر كلام المفتاح أن
هذا المذكور في تعريف
الخبر لا يصلح تعريفه
في نفس الأمر لأن
سوق الكلام إنما هو
إبان فساد التعريفات
المذكورة للخبر
في الواقع وعدم
صلاحها للتعويل
ويؤيد ذلك أنه أبطل
بعضها بأنه ليس
بمطرد وبعضها بكونه
غير معكس وحينئذ
لا ينبغي الكلام الاثامي
فليتأمل

وان اتحدوا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره
 فلا دور وفيه بحث اما اولاً فلان وحدة الصدق في التعريفين يستلزم
 وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفاً لما هو
 صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح
 التعريف بحسبه لانا نقول تسليم اتحاد ٩ الصدق والكذب يتأفد واما ثانياً
 فلان غرض المعارض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني
 وتلخيصه ان الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين لا يصح دافعا
 للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان
 المعرف بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا
 بما لا يتهم وترك ما بهم فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزءاً
 من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم (قلت
 هذا لو سلم لا يرد على الشارح وانما يرد من عرف صدق المتكلم اذا ثبت
 ان هذا التعريف منه في صدد بيان اجزاء معرف الخبر فليتأمل (قوله اي
 مطابقة حكمه) قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في
 تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور
 قلت ذكر الضمير تسامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فتعريف
 في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايمان الى ان
 المطابقة وعدمها صفة الحكم اولا وبالذات وبواسطة يتصف الخبر بهما
 (قوله وهو الخارج الذي الى اخره) اراد به خارج ذات المدرك لا ما يراى
 الاعيان كما سيأتى وقد اشار اليه في شرح المقاصد (قوله بيان ذلك الى اخره)
 المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر
 ان خبر ان قوله لا بد وان يكون وار تباط الخبر بالاسم باعتبار ان لفظ شيئين
 اللذين ارجع اليه ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام فالفاء في قوله فمع قطع
 النظر ادخل عليه حكماً لكن لما قدم عليه معوله هو الطرف المذكور
 ووقع موقعه ادخل عليه الفاء فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب
 الاخفش وقوله اما بالثبوت في موقع الصفة لمقدرو المعنى دل على وقوع النسبة
 وقوعاً اما بهذا الطريق او بذلك واما الواو في لا بد وان يكون فهي اما ادخل
 بين اسم لا وخبر هالتاً كيد الاصق او للعطف على مقدر مناسب للقيام
 (قوله فطابقة هذه النسبة الى آخره) الظاهر انها هي النسبة التي يدل

٩ التامم الا ان يجعل
 للاخبار صفة الكلام
 ولو مجازاً او يدعى ان
 الاخبار وان كان صفة
 للكلام لكنه لا يتوقف
 تصوره عليه فليتأمل

✽

عليها الخبر وكلامه في كـتبه يدل على انها وقوع النسبة اولا وقوعها
والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس
الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع
الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما
مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما
من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع
النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاقتدار الآخر فيجوز
ان يتحقق المطابقة بين المتغيرين بالاقتدار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون
بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم
بمعنى الوقوع او الا وقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا شك
ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتأمل (قوله للفرق الظاهر
الى اخره) قيل الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفي الثاني
ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا نسبة
خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل السابق لا
ما يرادف الاعيان فقوله للفرق الظاهر علة لانتفاء القدح وقوله فانا
لوقطعنا الى اخره بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني مع ان
الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج في الموضعين وان كان هو
الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عندد لالة القرينة غير غريز فـيما
بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق
الصدق مثلا فيما حكم بالا مور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شيء من
طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر في
الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق
قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور البتة لانه منصف
بالامكان سواء وجد في الخارج او لم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج في
عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا
ويحتاج الى الجواب بان المعبر في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات
البلغاء هو القديما بالخارجية فلا ضير في خروج غيرهما عن الضابطة تأمل
(قوله وقيل بمطابقته لاعتقاد المخبر) قيل على النظام قولنا صدق الخبر
مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب

وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقتها لاعتقاد المخبر لانه مطابق
 لاعتقادنا وقد كذبه جوابه انا نختار الاول ونقول صدق هذه القضية
 المخصوصة بمطابقتها لاعتقادك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا
 بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه
 بمطابقة الواقع فتأمل (قوله اللهم الا ان يقال قد جرت العادة) باستعمال
 هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأني استعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف
 ههنا انه خلاف المتبادر وانديهم يحريان الكذب في الانشائيات وهو مخالف
 للاجماع فليستأمل (قوله فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه) وهو كلام لنسبته
 خارج اذ لم يشترط كون تلك النسبة كاشفة في اعتقاد القائل به (قوله وتمسك
 النظام الى آخره) التعريفات وان كانت من قبيل التصورات ولذا لا يجري
 فيها المنع كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك
 الشيء اورسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى
 الضمنية فلا اشكال (قوله فلو كان الصدق عبارة الى آخره) فيه ايماء الى ان
 الآية وان اثبت مذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناطه عدم
 مطابقة الاعتقاد اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم
 لا يثبت في جانب الصدق اثباتا ظاهرا لانفي مذهب الخصم ولا يثبت
 مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع
 جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل بين كون الكذب انتفاء
 مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقتها لاستقام في الجملة (قوله وهو ان
 شهادتنا هذا عن صميم القلب) يريد ان كون هذه الشهادة عن صميم القلب
 كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب
 الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لالي كونها خلاف معتقدهم
 فلا يصح الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة
 الا سمية اشارة الى ما سيأتي من انه قد يؤكّد الخبر بالنظر الى لازم فائدة اذا
 كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال التواكيد انما تؤكد
 الحكم الذي دخلت هي عليه كذا لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل في تشهد
 بل في انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن الذي اشعرت به
 التواكيد هو ان اخبارهم بان رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره
 في شرح المفتاح ويوجب بان التواكيد وان دخلت في المشهود به لكنها تشعر

بان الشهادة به عن صميم القلب ولا منافاة بينهما (قوله ليس بشئ) لظهور
انه ليس بخبر بل انشاء لما صرح فيما سياتى بان حاصل الجواب منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله تعين جل قوله ليس بشئ على
ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله لكن يرد ان يقال يجوز
ان يكون نشهد اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرحه
للفتح لانشاء لها ولو سلم كونه انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار
تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كما يجوز في شرح الكشف مثله في قوله تعالى
ولهم عذاب الميم بما كانوا يكذبون (قوله وفيه نظر لان مثل هذا يكون
غلطا الى آخره) اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة
يتضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة اى من جزئياتها كما يقال الانسان
والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة
نظرا الى مدلولها العرفي وهو صدورها عن علم ومواطأة ولذا قال
في القوائد الغبائية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل
بان المعنى لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقضة في العبارة ليست من دأب
المحققين فاندفع النظر وقد يقال لامعنى لرجوع التكذيب من الله تعالى
الى كون الاخبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذارنا
آخرا بل يرجع الى الوجه الاول (قوله فظاهر بما ذكرنا فساد ما قيل الى آخره)
اذ لامعنى لان يقال لانسلم رجوع التكذيب الى قولهم انك لرسول الله لم لا يجوز
ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق
لواقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف
على رجوع التكذيب الى المشهود به اعنى قولهم انك لرسول الله بالنظر
الى الواقع فحاصل الجواب اننا لانسلم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب
نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن
بحسب زعمهم وهذا كلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور
لم يصرح بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف
وبهذا القدر لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه جل المؤمن على
الصلاح (قوله واعلم ان ههنا وجهها آخر) لم يذكره القوم هذا الوجه
مأخوذا عما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والخلف
بكمس اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلاث في الفاء

يجبى بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني أكثر
وقد يجبى بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم انهم
لم يقولوا ذلك والانتقاض التفرق وسلول اسم ام عبدالله فهو غير منصرف
للعلمية والتأنيث وقوله ما اردت الى ان كذبك اى اى شئ اردت حتى انتهى
الى تكذيب رسول الله اياك والمقت البفض هذا وقد يقال معنى الآية الكريمة
ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان صدر
عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالته فان الكذب قد يصدق (قوله
الجاحظ انك ريبان لحاصل المعنى) واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل
حذف فعله اى قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة
(قوله فهذه اقسام ستة الى آخره) لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان
الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم امام مطابق للواقع
مع اعتقاد المخبر او عدمه واما غير مطابيع مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو
الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق ولا
كاذب لاننا نقول كل من الثاني والرابع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة
اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد
اللامطابقة فالاقسام المذكورة ٢ في الايضاح ستة ايضا (قوله مطابقتهم
للاواقع مع اعتقادهم مطابق) اشار الى ان ضمير مطابقتهم للخبر لا لاواقع لثلاثين
نظم الكلام لان ضمير مطابقتهم في تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار
حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد طرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى
موافقا لما في الايضاح الصديق مطابقة الخبر اى حكمه للواقع مقرونا ذلك
الخبر مع اعتقاد مطابقتهم له ثم الضمير في معناه راجع الى مطلق الاعتقاد
المذكور وكون متعلقه في جانب الصديق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب
عدم مطابقتهم معلوم بمعونة المقام فلا يلزم اختلاف الراجع والرجوع اليه (قوله
ويلزم في الاول) الى قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ جواب سؤال
مقدر تقديره ان الصديق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا
والكاذب عدم مطابقة شئ منهما ولم يثبت هذا مما ذكرته حيث لم تذكر
مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقتهم في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم
في الاول اى مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود في
مذهب الجاحظ وهو الشريك في المطابقة للواقع ومحصله لزوم مطابقة

٢ قبل التحقيق ان
الاقسام ثمانية لان
اقسام الواسطة ستة
اذا اعتبر في كل من
الصدق والكذب امران
فانتفاء كل منهما
يتصور بوجود ثلثة
انتفاء المجموع وانتفاء
كل من الامرين وانت
خبر بان لم يعتبر
التداخل فلماذا جعلها
ستة فليست امل

المجموع فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا
ظاهر اذا لم يتطابقا لم يلزم مطابقتها للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا
القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل الزوم بالتوافق بارد لان اعتقاد
المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد
مطابقة السماء تحتنا للواقع وما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر المفهوم
من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت
رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فليتأمل
(قوله فكثيرا ما يقع الخط في هذا المقام) اشارة الى رد ما ذكره بعضهم
في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر تلك
المطابقة فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه
واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة ووجد الخط
تركه قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا
وعدمها مع عدمه (قوله وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلق) حيث
زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الخط باعتبار توهم ان
المشكوك ليس بخبر نحرزا عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة
فليس خطبا في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة فتأمل (قوله
وقد وقع في شرح المفتاح الى آخره) عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق
والكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى
لاطباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على
ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض
فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكر مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم هو
المعهود يعنى المطابق للواقع والضمير في قوله لاطباقه راجع الى الحكم
الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ
او صوابا لا يملأه اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع
مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الآية المذكورة لا يكون متمسكاه
مع انه يلزم اختلاف الراجع والرجوع اليه وقوله يقتضى منه العجب اى يبلغ
الى نهايته او يؤدى منه العجب او يحكم به (قوله واستدل الجاحظ بدليل
قوله تعالى افترى الآية) هذا حاصل المعنى والا فلا قرب ان قول المصنف
بدليل متعلق بالحال المحذوفة اى قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل وقوله تعالى

افتري بفتح الهزة اصله افتري حذف الهزة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة وقد يعكس (قوله بالحشر والنشر) عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام للرسالة الى آخره لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل يبئكم اذا منزقتم كل ممزق انكم اني خلق جديد افتري الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فتريد احدهما بين الامرين يستدعي تريد الآخر فافهم (قوله على سبيل منع الخلو) اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفى اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان التريد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة اخرى فليستأمل (قوله لكان اظهر) اشار الى ان هذا اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي التريد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المصنف كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحداشق التريد لانه يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفاء (قوله وايضا لادلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق) فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليستأمل (قوله فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر) قيل الاولى الواو مكان اولان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لاحدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا انما يراد لو كان المراد بالحصص معنى التريد واما اذا كان المراد معنى حصص اخباره عليه السلام بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظ او اذ القضية منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عليه السلام عندهم الا باحدهما على ان او يحى بمعنى الواو (قوله وفيه بحث) قال الفاضل المحشى وذلك لان الانحصار في الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل او ان الانحصار فيهما باطل عنده

بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث اما في الاول
فلان الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمُسند اليه
كما يدل عليه قولهم المشكوك والموهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك
ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم القائل واما في الثاني فلان الحصر
فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان
لنسبته المدلولة خارج فخير والافان شاء فلانث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح
فلا يسمع (قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا) لا يذهب عليك ان مقصود
هذا البعض نفي الفرق بين النسبة الخبرية والتقييدية في احتمال الصدق
والكذب لانفيه بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لافرق بين النسبة
ما يتوهم كونها مورد الاثبات والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية
من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على قوله ان عبر عنها
بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة في اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا
(قوله وفيه نظر لوجوب علم المخاطب الى آخره) توجيه النظر ان الظاهر
من عبارة ذلك البعض حيث اورد لالا التي لنفي الجنس والاستثناء المقتضى
لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والمفهوم
من قرينة المقابلة بالشهور نفي فرق يختلفان به في الاحتمال وعدمه و اشار
الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب الى آخره والى رد الثاني بقوله
ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما يوجد في بعض النسخ من قوله
فظاهر ان المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب
وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج عن عدم الاحتمال
من حيث هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرج عن الاحتمال من حيث
هو قليل ضرب الشارح عليه الخط لعدم استقامته لان المدعى احتمال النسب
التقيدية لهما من حيث ذواتها وماهياتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون
تلك المعلومة مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار
البديهية محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت بتلك المعلومة مستفادة
من خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية
النسب التقيدية بحسب الوضع خارج عن الخبرة فعدم احتمالهما
ليس لاعتبار امر خارج عن ماهياتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية
فالنسبة التقيدية من حيث هي اي من حيث مفهوماتها وماهياتها

الوضعية لا تختلها والخبرية من حيث هي هي تختلها لخروج المانع المذكور اعني المعلومة عن ماهياتها بحسب الوضع فتأمل (قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار) فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني اتعلم بضرب انا حرشته من قبل القصر افرادا او قبلها فعمل ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا لان قوله انا حرشته صفة مميزة لضرب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان غيره منفرد بالصيد او مشارك فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيهيا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود محائل الجهل التثاني ان صاحب الكشف اشار في قوله تعالى هدى للتيقين الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته له فيفهم منه ان الاوصاف قبل العلم قد تكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجال فليتأمل (قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف) فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر نحو انت حافظ التورية ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا لانها كذلك دائما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة للخبرة المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة

التقيدية فالمعنى فيها انها اخبار البتة لا اوصاف (قوله الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة الى اخره) ٢ الضم مصدر من المبني للفعل بمعنى الانضمام فيكون صفة اللفظ بلا مزيد المراد بما جرى مجرى الكلمة المركبات التقيدية والاضافية والحمل الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى الغوى المصدرى لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة التي بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما بالمفهوم في قوله لمفهوم الاخرى ما يفهم في اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت

٢ فان قلت هذا التعريف لا تناول الاسناد الذي في ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتأديب لان شيئاً منها ليس بمضروب قلت بل يتناول لان يوم الجمعة مضروب فيه وكذا الدار والتأديب مضروب له فتأمل

في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر
 ان التعريف مبنى على ما سيذكر الشارح من ان الجملة الشرطية عند الحاجة
 جملة خبرية هي الجزء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها
 للصدق والكذب فان الخبر عندهم منحصر في الجمل (قوله لاقطع بان
 المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ) هذا القطع بحسب متعارف النحاة
 وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلى والمقصود الاولى
 وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولاً وبالذات في المعاني
 وبمعينها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه
 من اوصاف المعاني نعم اعتبارات الاسناد تجري في كلامه معنييه واما اعتبارات
 المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فهذا يصلح وجهها
 للاولوية المذكورة في الشرح كما لا يخفى (قوله هو الذي يتصور على البناء للفاعل
 من تصور الشيء) اي صار ذا صور (قوله اظهارة للحصر) استعمال الكلام
 المذكور في اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة
 التركيبية في مثله موضوع للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له
 فان كان العلاقة المشابهة فاستعارة والا فجاز مرسل والآية المذكورة من
 قبيل الثاني لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما ترجوه يلزمه
 اظهار التحزن والتحسر فهو من قبيل ذكر المألوم واردة اللازم والى هذا
 اشار الشارح في بحث الاستعارة التمثيلية ثم قوله اظهارا لتلليل لمقدر اي
 قالت ذلك اظهارا (قوله وقوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين)
 عدم كون هذه الآية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما
 لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وللمؤمنين والتأنيف الاستنكاف
 والباء في نفسه للتعبية اي يرجع نفسه (قوله ومثله هل يستوى الذين
 يعملون) اشار بالتنصيص على التمثيلية الى ان الاستفهام الانكاري الذي
 في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السالك المذكور (قوله وامثال هذا اكثر
 من ان يحصى) برد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس
 مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من
 متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء ورده
 الفاضل المحشى بان من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل
 بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض

بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سويح في العبارة اعتمادا على ظهور
 المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوفة
 كقوله تعالى يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من خلافها تأمل (قوله قومي هم
 قتلوا الخ) المصراع لحارث بن دعدة الدهيلي الى آخره فاذا رميت بصيبي
 سهمي * وبعد هذا البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاهن
 عظمى * قوله اميمة اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقبل
 اسم رجل وحرف النداء محذوف اي يا اميمة واخي مفعول قتلوا ورميت
 مع بصيبي تنازعا في سهمي واللام الاولى في كل من مصراعي البيت
 الثاني موطئة للقسم والاخيرة فيه داخلية على جواب القسم والجلل من
 الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والثاني هو المراد في البيت والسطو
 الاخذ بعنف كما مر وحاصل المعنى ظاهر (قوله اما الحلم او لونه عالما به)
 اورد عليه ان افادة الحكم مزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق
 الانفصال بينهما لاحقيقيا ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلولانهم
 صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الآخر ونقيض
 اللازم لا يستلزم عين المزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلية
 على نفس القصد كان يقال الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم ٩ او قصد افادة
 لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عن يكون بصدد
 الاخبار لكن العبارة لا تساعد على اجيب بان ما ذكره من وجوب الاستلزام المذكور
 في المنفصلة الزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا علي اشار
 في التمهيد ٧ الثالث من منطق الاشارات الى ان للمنفصلة الغير الحقيقية اقسام
 غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رأيت اما زيدا واما عمرا والعالم اما
 ان يعبد الله او يقع الناس فليكن مانحن فيه من هذا القبيل (قوله لا تمنع
 ان يقال انه لم يقع النسبة) فيه بحث لانه ان اريد بانقاع النسبة ضم احدي
 الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث ايسر في افادة ماهو من اوصاف
 اللفظ وان اراد ماهو حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست
 بواقعة فلان سلم امتناع القول بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك
 الايقاع دلالة وضعية لاعقلية فجازان يتخلف مدلولها عندنا والجواب
 حل الادراك على المعنى الاعم فتأمل (قوله فان قلت فتدقق القوم على
 ان مدلول الخبر الى آخره) لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما

٩ في التقرير المذكور
 اشارة الى رد جواب
 الاستناد بان اصل
 التركيب هكذا قصد
 المخبر خبره اما افادة
 الحكم او افادة لازمه
 ووجه الرد ظاهر ٤

٧ وبان القضية جلية
 شبيهة بالمنفصلة
 لان منفصلة يعتبر الثاني
 بين جزئيهما بحسب
 الصدق لا بحسب
 الوجود فينبغي
 ان يكون احد الامرين
 صادقا على مقصود
 المخبر على سبيل منع
 الخلو فتأمل ٤

يدل عليه لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ففي ترتيب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المقاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولاً وضعياً للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل بكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف في شرح الفتح فليتهم (قوله والا لما وقع) ادخال اللام انفصالاً بين جواب ما بمحض الشرط وما يشتمل معناه على جواب ان الشرطية المتمحضة له بناء على تشبيهها بلوشايح في عبارات المصنفين (قوله عن معناه الذي وضع له) الاولى ان يقال عن معناه الذي دل عليه اذ لا محذور في الاول مطلقاً كما في المجاز (قوله وحينئذ لا يتحقق الكذب الظاهر) انه بيان لبطلان التالي اعني قوله ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضاً مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلاً مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وحينئذ لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلاً بانتفاءه في الواقع بل بانتفاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور (قوله وللزوم التناقض في الواقع) الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التي استدلل بها على ان مدلول الخبر حكم الخبر بالثبوت او الانتفاء لانفسهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفاً على قوله لا يتحقق الكذب المنفرع على قوله لما صح الى آخره لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي اذ لما لم يحز اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي لزم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصلح سبباً لعدمه لا يقال لا تناقض بين النفي والاثبات الا يرى انها برتفعان عند الجهل البسيط والتناقض لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفاء في وجود التناقض بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين اللهم الا ان يمنع التناقض ايضاً بناء على حل النفي والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم فليتأمل ثم في قوله لزم

التناقض مساحمة لان التناقض لازم البتة والظاهر ان يقال للزم اجتماع
 التقيضين ولا يدفع المساحمة قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان
 يكون المراد لزومه بين الامور المتحققة المجتمعة في الواقع لكن العبارة لاتساعده
 كالا يخفى نعم يمكن حله على حذف المضاف اى وجود التناقض في الواقع
 على ان المصدر اعنى التناقض بمعنى الفاعل اى التناقض لكان تعسفا
 (قوله قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشئ آخره) تقرير الجواب بهذا الوجه
 لا يخفى عن نوع قصور لان من جملة ما بهم الجيب تصحيح جواز الشك
 عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفاءه وليس مبنى
 انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشئ ثبوته في الواقع حتى يتم
 التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشئ
 الجزم بانتفاء نقيضه وان لم ينتف في نفس الامر لكان عدم جواز الشك
 بحاله فالظاهر في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه
 لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافى الشك بجواز تخلف
 وقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم المجامع للشك قلت مدار
 الجزم بثبوت الشئ او انتفاء نقيضه عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون
 مدلوله ذلك مثلا ليس الاعداء جواز تخلف المدلول عن الدليل وان العلم
 بثبوت الشئ يستلزم ثبوته فقيه تصحيح جواز الشك وهو ظاهر على ان لك
 ان تصير الى حذف المضاف اعنى لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشئ
 اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم
 ثبوته في الواقع حتى ينافى الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم قائم (قوله وكا نهم
 ارادوا الى آخره) هذا انما يفيد توجيه تفهيم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا
 لا توجيه حكمهم بان مدلول الحكم بكذا مع انه مذکور في السؤال مدعى
 اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم
 على ذلك النفي لعدم القائل بالواسطة لامن نصريحهم به فلما وجه
 مرادهم من النفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر فتدبر (قوله
 فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم الى آخره) هذا مبنى على ما ذكره
 سابقا من انه يمتنع ان يقال انه لم يوقع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى
 التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق
 والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الخبر الايقاع او الانتزاع يتحقق النسبة الى

يشعرهما احدهما لا يتحقق نفسه فلا يلزم فيما ذكر صدق المتناقضين (قوله بل
 المراد انه يحتمله من حيث هو الى آخره) والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى
 الصدق ايضا غاية ان لا تساوى ولما بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه بما
 يحتمل الصدق والكذب (قوله ويسمى الاول فائدة الخبر الى آخره) اشار بلفظ
 التسمية الى انه اصطلاح لاهل هذا الفن فلا يرد عليه ان فائدة الشيء
 ما يترتب عليه والحكم الخارجى ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم
 المخاطب بذلك على ان فائدة اللفظ ما يستفاد اى يعلم منه وهو الحكم الخارجى
 ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه (قوله وهى بدون الاولى
 لا تمتنع الى آخره) ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادى اذ لم يذكر في المعلن
 اعميته اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد الزوم بينهما
 وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع نعم ليس باستطرادى
 في كلام المفتاح لانها لم يذكر في صورة التعليل (قوله اى اللازم الاعم بحسب
 الواقع او الاعتقاد) اراد ان فيه كناية باللازم عن المزوم فان مجهولية
 المساواة لازمة للزوم الاعم اذ لا مساواة الى آخره فيه فلا علم بها وانما
 جاء على ذلك لان اللازم الذى نحن بصدد اعم بحسب الواقع معلوم
 عموميه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم
 الواقعى المتبادر من تلك العبارة مع انه يتم الاعتقادى ولان الكناية ابلغ من
 التصريح كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع
 وعدم حكمه به فاللازم المجهول المساواة محمول على مفهومه الظاهر متناولا
 تقسيمه اعنى المساوى والاعم وفي هذا الحمل تنبيه على ان الزوم فيما نحن فيه
 باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود المزوم اعنى
 الحكم في نفسه وجود الخبر فضلا عن كونه عالما بقى ان يقال حكم اللازم
 المجهول المساواة هو ان العلم بوجود المزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون
 العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس المزوم واللازم لا الى
 وجودهما ولو قيل الفائدة هى الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب
 ولازمها كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيه لصح معنى الزوم بلا
 كلفة (قوله وهو بدون المزوم لا يمتنع الى آخره) اعترض عليه الاستناد
 بان حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون المزوم لاعدم امتناعه بدونه
 فان تحقق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب والجواب ان وجوب

الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم الاصح اذ ليس المراد بحكم الشيء ههنا الا ما يفرع عليه (قوله و زعم العلامة الى آخره) لما كان اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار العليين كان اللزوم واللازم في الحقيقة نفس العليين فلهذا فسر العلامة اللازم والمزوم بالاستفادتين يعنى العليين ثم ما نقله الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهرة في ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا لعلم به ولا حاجة بنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فائدة الشيء انما تطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المصنف هكذا ينبغي ان يفهم المقام اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المصنف بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات الخطائية فان الظاهر من المصنف انه حل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حل الاولى والثانية على العليين الا بطريق القطع لجواز ان يكون تعرضه في التفسير للعليين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والمزوم نفس العليين فافهم (قوله بذلك الحكم من الخبر نفسه الى آخره) قيد به لان علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود المخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به (قوله لان العلم بكون المخبر) اى بالحكم المخصوص من حيث خصوصه فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبر بالشيء علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله تعالى قد احاط بكل شيء علما وان عمرا اذا خاطبنا بكلام لا يفهم علما بانه عالم بما اخبر به ثم اذا فهمه لنا بفهمها حصل لنا العلم بالحكم من الخبر نفسه مع ان العلم بان عمرا عالم به حاصل قبل ذلك ووجه عدم الورود انما يمنع في صورتين علمنا بان المتكلم عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص على ان الصورة الثانية لا يخلو عن سماحة لانا اذا لم نعلم كلام عمر وفن اين فهمنا ان ما تكلم به جملة خبرية وهو عالم بالحكم الواقع فيها (قوله ولا يخطر ببالنا فلا يصح) قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول (قوله وفيه نظر) وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لابد من التفات النفس وتوجه العقل

الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر فهم المعاني المقصودة من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من المخبر علم بالحكم اى اعتقاده قطعى او ظنى فانه يسمى علما في العرف كان ذلك لسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه (قوله وان يقال الى آخره) الظاهر مراده جعل الفائدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما في المفتاح واعتبار الزوم بحسب تحقق الفائدة علما وتحقيق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذى ذكره الفاضل المحشى في تصحيح الاحتمال الاخير لان فيه قوآت تناسب ايضا ولعل هذا المحتمل لكلام الشارح اقرب مما ذكره ذلك الفاضل لان في ذلك قوآت التناسب ومخالفة كلام المفتاح ولاشئ منهما في هذا واما مخالفة تفسير المصنف فمشترك وكونها فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان احدى المخالفين تونس بالآخرى كما لا يخفى فليتأمل (قوله مستحضرا للخبر الى آخره) اى لمضمونه على حذف المضاف (قوله منزلة الجاهل) ذكر الفاضل المحشى رحمه الله ان هذا وان تناول بحسب مفهومه اقساماً ثلثة الا ان الظاهر ان المراد به تنزله منزلة خالى الذهن كما صرح به في المفتاح وفيه بحث لان الخالى في عبارة المفتاح بمعنى الخالى عن العلم بالفائدة فيتناول الخلو من الحكم والتردد والانكار فليس فيه تصريح لما ذكره ولا تصريح لغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح بما يرجح قصده الى التعميم ثم الظاهر ان يبقى هذا على عمومته ويعتبر تخصيص غير المنكر في قوله وغير المنكر كالمنكر بما يشمل العالم لا بالعكس كيلا يكون كنز الخلف قبل الوصول الى الماء كما هو دأبهم في مثله والله اعلم (قوله وان كان عالما بالفائدة) نقل عنه ان المراد ما يعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد العلم بهما لا يقتضى عدم الفائدة بالخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى التخصيص على انها هى العمدة وفي بعض النسخ بالفائدين فالامر اظهر (قوله ومثله هى عصاى) غير الاسلوب ايماء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله في ان في كل منهما سوق المعلوم مساق غيره ومثل هذا لا يخلو عن سوء الادب والاظاهر ان يقال المراد من السؤال استحضار ماهية العصا بصفاتها ليظهر المباشرة البعيدة

بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام بل
 بصدد جوابه (قوله ولقد علموا الى آخره) اللام في لقد علموا جواب قسم
 محذوف وفي لم يشره لام ابتداء كافي علمت لزبد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره
 ماله في الاخرة من خلاق والخلق النصيب واللام في لبئس جواب قسم
 محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمون لامتنعوا
 ويحتمل ان يكون اوفى الآية للتمنى مثلها في قوله تعالى ولوترى اذ المجرمون
 الآية ففيه ايضا نفى للعلم بطريق آخر وكيف تجد اما حال من ضمير عليك
 او من كلام رب العزة اي مقولا في حقك او مقولا في حقه واما حال من ضمير
 تجد وهو استئناف في موقع جواب الامر وحاصل معنى الآية والله لقد علم
 اليهود ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اي استبدله واختياره على
 كتاب الله تعالى ماله في الاخرة نصيب من الثواب اصلا ووالله لبئس ما
 باعوا به انفسهم اي حذووظها لو كانوا يعلمون بذلك الشراء اي ثمرته وما يترتب
 عليه من انه لا خلاق له في الاخرة لامتنعوا عنه واعلم ان مساق الكلام
 لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بماتعلق به علموا وان معنى الآية على ما
 اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر ماله في الاخرة نصيب اصلا لا انه
 ليس له نصيب واجر على ذلك الشراء ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومة فيتحد
 متعلق العلم المثبت والعلم المنفي واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت
 عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة من كلمة لبئس الموضوع
 لاذم العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني في المباحات (قوله
 يعني ان شئت ان تعرف الى آخره) لما كان غرابة تنزيل العالم بفائدة الخبر
 منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشيء منزلة الجاهل به مع قطع النظر
 عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع
 النظر عن خصوصية العلم اورد آيتين لاثبات هذا الامر العزيز والمراد
 بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفائدة وعلى هذا قياس زيادة التعميم
 في الآية الثانية فتأمل (قوله لا اعتبارات خطابية) اي اقناعية تفيد ظنا بكونه
 غير عالم (قوله لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال الى آخره) تعليل للنفي
 كما ان قوله بناء تعليل للنفي ووجه الاهمال ان هذا الخبر ليس بملق اليهم بل الى
 الرسول واصحابه عليهم السلام وايضا سلب علمهم برداء الشراء ينافي
 اثباته في صدر الآية على انه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم برداء الشراء

منزلة الجهل لأن ارتكاب الشراء انسب بهذ العلم من مقابله اعنى جهلهم
 بذلك الجهل وايضا اعتبار الفاء هذا الخبر الضمني اليهم تعسف (قوله
 لأن هذا الخطاب لمحمد عليه السلام الى آخره) قد عرفت جريان هذا
 التعليل في الاول ايضا (قوله لا يوافق ما في المفتاح الى آخره) لأنه صريح
 في أن العلم المنفي هو العلم المتعلق لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاف
 الوجهين وان الاثني عشر معنوى (قوله وما ريت اذ ريت) روى أنه عليه
 السلام لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصى في وجوه المشركين
 وقال شأهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانه موافق لما ريت
 اذ ريت ووجه تنزيل الرمي الصادر عنه عليه السلام منزلة عدمه ان اثر ذلك
 الرمي لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه عليه
 السلام صورة ككائه غير صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة
 والاثبات باعتبار الصورة وهو مراد من قال اى وما ريت حقيقة اذ ريت
 صورة يعنى ان القيد للنفي والاثبات لا المنفي والمثبت حتى يرد لزوم عدم توارده
 النفي والاثبات على شئ واحد واما من قال في معناه وما ريت تأثيرا اذ ريت
 كسبا فقبل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد لا اختيارية
 وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية معجزة مخلوقة
 لله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل لما توارده
 عليه النفي والاثبات لظهوره ثم المراد في الآية والله اعلم تنبيه المؤمنين على انه
 لا ينبغي لهم الذهول عن الله تعالى والابتهاج بمثل هذا الفعل البديع الذي
 يبطش بفعله ولو كسبا اولوا الاحلام بمقتضى الجلبة فيظهر نكتة التخصيص
 ولا يرد جريانه في جميع الافعال فتأمل (قوله واذا كان قصد الخبر ما ذكر ينبغي
 الى آخره) اشارة الى ان الفاء في ينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة
 الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد الخبر اذا كان افادة المخاطب احد
 الامرين ينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص
 منه حذرا عن الاخلال ولا ازيد منه حذرا عن اللغو وانما لم يذكر علة المنع عن
 النقصان وان كان المراد بالاعتصار على قدر الحاجة ان يكون على قدر
 اقتضاء المقام لا ازيد ولا انقص لظهورها ويحتمل ان يريد بالاعتصار على
 قدر الحاجة منع الارتكاب للزيادة عليه وترك منع النقصان لظهوره هذا
 والمفهوم من شرح الشريف المفتاح ان الحذر عن اللغو علة للصورة كلها

حيث قال فانه اذا لم يكن مفيد اصلا كان لغوا محضاً وان كان ناقصاً عن
افادة قصده كان في حكم الغو واذا كان زائداً عليها كان مشتملاً على الغو
وبالجملة فقد ظهر بهذا التقرير تفرع هذا الكلام عما قبله ولم يحتاج الى ان يقال
في توجيهه انما ذكره من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب
الى آخره ولا شك في تفرع هذا على ما ذكر من ان قصد المخبر الى آخره ٧ فان قلت
اذا كان هذا الكلام متفرعاً على ما ذكرته كان الاولى تقديمه على قوله وقد
ينزل العالم بهما الى آخره لمواجهة توسط هذا القول قلت وجهه ان هذا
كالجواب عن اعتراض يرد على قوله ولا شك ان قصد المخبر الى آخره
بان يقال لو كان الامر كما ذكرته لكان ينبغي ان لا يجوز القاء الخبر الى العالم
بالفائدة المذكورة ولازمها فقرر الاصل اولاً بدفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر
الفرع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو
والتردد والانكار ظاهر بالقياس الى فائدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى
لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد
والانكار وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد لا باعتبار
الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة المنقاة محللاً كيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها
حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذراً عن الغو والفاضل
المحشي اخرج تلك الجملة عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن
اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر (قوله هل هي واقعة ام لا الى آخره)
قد تقرر في كتب النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعادل وصرح المصنف في
اوائل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد قائم ام عمرو وبين الشارح
هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء على ما ذهب اليه
ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل مستدلاً عليه بقوله
عليه السلام هل تزوجت بكراً ام ثيباً وان اجيب عنه يجوز ان يكون ام في
الحديث منقطعة بان استفهم اولاً ثم اضرب وقال بل ثيباً واما من قيل اطلاق
المصنفين و مسامحتهم في تراكيهم كاستعماله قط في المضارع المنفي
في تفسير تعريف فصاحة التكلم وفي قوله ههنا لا يجتمعان قط مع انها
اتما تستعمل في الماضي المنفي (قوله ليس بشئ الى آخره) لا يخفى ان توجيه
الشارح مبني على ان مراد المصنف من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست
بواقعة ومن ضمير فيه الراجع الى الحكم وقوع النسبة اولاً وقوعها على

٧ واما توسط قوله وقد
ينزل العالم الى آخره
بين الاصل والفرع فلانه
لدفع ما يرد على الاصل
من ان قصد المخبر لو كان
ما ذكر لما جاز القاء الخبر
الى العالم بها فقرر الاصل
اولاً بدفع ما يرد عليه ثم
اشتغل بذكر الفرع
نسخه

٦ قبل الدليل على كون
ام في حديث متصلة
وقوع المفرد بعدها
وسيصرح الشارح في
باب الانشاء بان المفرد
بعدام دليل كونها متصلة

✱

سبيل الاستحسان اذ لا معنى للتردد في التصديق و مراد الواهم انه لا ضرورة الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثاني وليستغن عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول باطلاقة عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم توجه الى حالها ولم يلتفت الى شيء ورائها كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس صحيح (قوله على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدره بالتأويل المشهور) اى حصل الاستغناء وقدم منا في اوائل الكتاب اشارة الى مثله مع تفصيل ما فلا تغفل ثم الحكم المذكور من الشارح مبني على انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعده حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للتكلم والمخاطب والافالبياء للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر جائز ايضا سواء ارجع الضمير في فينبغي الى المتكلم او المخاطب (قوله واسمية الجملة الى آخره) اى صيرورتها اسمية وهي في مقام العدول عن الفعلية فلا ينافي عد المصنف في الايضاح اسمية الجملة من نظائر الجملة الابتدائية وقد يقال فيها اعتبار ان اعتبار افادتها اصل الحكم الدوامي اثبوت واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقائوها الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني بل لضرورة اداء الحكم الدوامي الذي هو مقتضى المقام وعددها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا منافاة (قوله وحروف الصلة من قبل اضافة الموصوف الى الصفة) اى الحروف الواصلة معاني الافعال الى معمولاتها من وصلت الشيء وصلوا وصلة كذا قيل والاشبه ان يقال اصطلاح النحاة على تسمية حروف معدودة مقرر فيما بينهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرهما بحروف الصلة لافادتها تأكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزداد في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية اعني التأكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا يغير بها اصل المعنى بل لا تزيد شيئا الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تقدر شيئا ولما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه ظاهر اعتراض الفاضل بانه يلزم ان يثبتوا على هذا ان اولام الابتداء والفاظ التأكيد اسماء كانت اولازوا (قوله مترددا فيه طالبا الى آخره) فيه استخدام لان المراد بضمير فيه

٩ واما ما ذكره الفاضل
المحشى من ان المراد
بالخالي من يخلو ذهنه
عن التصديق بالنسبة
الحكمة فيما بين طرفي
الجملة الخبرية وعن
تصور تلك النسبة
فالمراد تصورها حال
التردد في وقوعها وهذا
مما لا مرية فيه

الحكم بمعنى الوقوع اوللا وقوع وبضميره الراجع اليه الايقاع او الاتراع
وهنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت قيام زيدا وانكرت
فقلت تصورت قيام زيدا وقيام زيد متصورى لم يتصور من السامع بعده
ترددا وانكارا في ذلك فالى حاجة الى التأكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا
ان يخصص القاعدة بغير نظائره او يعتبر الدلالة على حال السامع فتأمل
(قوله ظن على خلاف ما انت الى آخره) قيل اراد بالظن ان له ميلا الى الجانب
الآخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر
ثم هذا الاشتراط مخصوص بان لكونها علما في التأكيد ودليل المسئلة الاستقراء
فلا يرد على الشيخ اطلاق من بعده حسن التأكيد في الجملة الملقاة الى السائل
المتردد مطلقا لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق
في معاملة بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار التفاوت
بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد (قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا
فيها الى آخره) اراد به جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا لا يراد ان بطريق
الوجوب بقريضة قوله لانه يؤدي الى آخره فاندفع ما اورده بعض اصحاب
الحواشي من ان يكون مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضى عدم استقامة
الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا يرى ان قولهم الاصل في المبتدأ
التعريف معناه ان المبتدأ لا يتصور بدون التعريف لا ان التعريف لا يوجد
بدون المبتدأ ووجه الاندفاع ظاهر ٧ (قوله مؤكدا بان واسمية الجملة) ان قلت
قدرنا التأكيد بكون تعدد الانكار والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا
فاوجه التأكيدين قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم
مع الرسلين الاولين وتمادى في الضلال ان انكارهم متجاوز عن ادنى
مرتبة الانكار قوى في نفسه فاكذبوا بتأكيدين واما ما ذكره بعض اصحاب
الحواشي من انهم وان انكروا انكارا واحدا لانهم حيث قالوا ماتم الابشر
مثلا عدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية وهي ابلغ واقوى
فيناسب ان يؤكد بتأكيدين ففيه نظر لان قولهم ماتم الابشر بعد لقاء
الرسل اليهم انا اليكم مرسلون على ما يشهد به صرح نظم القرآن حيث قال عز
من قائل واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ ارسلنا
اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ماتم
الابشر مثلا واما ازل الرحمن من شئ ان اتم الانكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم

٧ واعلم ان قول الشيخ
ان لا يستقيم بشير الى ان
المستحسن في حكم
الواجب عند البلغاء
وتركه يوجب عدم
الاستقامة فتأمل
نسخه

٧ فيجوز ان يكون
نسخه

لمرسلون (قوله مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة الى آخره) لم يعد المصنف في الايضاح القسم في الآية من المؤكدات فلعله قصد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة (قوله فال بشرية في اعتقادهم انما ينسب في الرسالة الى آخره) لانهم يزعمون ان لامناسبة بين الانسان والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة بين الملك والانسان الكامل فيجوز ٧ ان يكون الملك رسولا من الله تعالى ومرسلا الى انسان كامل وبهذا اسقط ما يقال البشرية كما تنافي في الرسالة من الله تعالى تنافي الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسل من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس مجانس (قوله مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر) هذا التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الطرف الثاني اعني في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا او تعلق اذ كذبوا بمقدر هو في موقع المفعول لحكاية اي حكاية عن رسل عيسى عليه السلام قولهم اذ كذبوا في المناوالة الاولى واما اذا تعلق يقال كادل عليه كلام الايضاح او لحكاية فلاذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون والتفريق في اللفظ بين المرتين لا ينسب في ارادة هذا (قوله لاتحاد الرسل والمرسل به) قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة اتحاد الرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سواء تعدد المخبر او المرسل او لا اذ لا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم يتحد الخبر واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص قد يقابل بالافكار لسوء اعتقاد في ذلك الرجل فاذا بلغ الخبر احد عن يقبل كلامه يرتفع الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا مرسلون لم يكن بد من ملاحظة وحده المرسل فتأمل (قوله فكل مقتضى الظاهر الى آخره) فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لولم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببلغ مع صدق التعريف عليه ٧ ويمكن ان يقال بعد تسليم الانتقاض على ذلك التقدير لاشك

٧ اللهم الا ان يقال
لا شك ان المتبادر
نسخه

ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر وما ذكره ههنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر المراد من التعريف (قوله على انه لا معنى لجعل الانكار الى آخره) قيل عليه اذا اريد جعل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تأمله ارتدع عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التأكيد كما ان ملاحظة الانكار يقتضى التأكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الا بالتأكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره (قوله فيجعل غير السائل الى آخره) اى يجعل الخالى كلسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فذكر التأكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب في السائل ابتداء واما عكسه اعنى جعل السائل كالخالى فلا وجه له وان اعتبره الفضل المحشى في الضابطة التي ذكرها وان ترك التأكيد يجوز في السائل فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيه منزلة الخالى فتأمل (قوله اى يخبر) فعلى هذا يكون اللامزائدة كما في ردف لكم او على تضمين الاستشراف معنى التنبؤ اذ لا يجوز ادخال لام التعدية في المفعول به اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع ضميره الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه (قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته) اظاهر ان هذا النفي بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صورته فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الخبر والنظر ان الآية الكريمة من هذا القبيل اذا الامر بصنع الفلك بعدد ما نوح عليه السلام بقوله رب لا تدرك الارض من الكافرين ديارا من شأنه ان يجعل المخاطب مترددا في خصوصية الاغراق قيل ولقائل ان يقول قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا وقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعدد ما نوح عليه السلام بقوله رب لا تدرك الارض من الكافرين ديارا على انهم محكوم عليهم بالفرق فلا يكون المخاطب كلسائل فان قلت المذكورات لا تدل على سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان تكون على سبيل التهديد قلت ذلك مذموم فلا اعتبار به مع ان الامر باتخاذ الفلك بعدد ما نوح بقوله رب لا تدرك الارض من الكافرين ديارا قرينة قوية لنزول العقاب عليهم البته فالاولى ان يرجع فائدة ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظم سخط عليهم فتأمل (قوله وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ويغنى غناء الفاء) فعلم ان ما ذكره الشريف في اخر الفن الاول من شرح المفتاح من ان لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين

يقال اشبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بان المفتوحة
 المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فليتأمل (قوله من عرض العود
 على الآباء) وقد يجعل من عرض الجارية على البيع فيكون الغرور على هذا
 برحه ووجه التأكيده وان عرض الرمح متهيبا للحرب الا ان معده محاو احدا
 فكأنه اعتقد ان مع بنى عمه ايضا رمحا واحدا وانكر تعدد رماحهم حتى صار
 مغرورا وجاء بهذه الصفة والفضل لتقدم كما لا يخفى (قوله اشارة انه يعتقد
 ان لارمح فيهم) اعترض عليه بان دلالة على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون
 اشارة خلو ذهنه بل هو انسب بفراغ باله ووافق بظاهر حاله ومثل هذا
 يورد على قوله لان تماديه في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات
 الانكار والجواب ان عرض الرمح كما يكون اثرا للغفلة متفراغا عليها يكون
 اثرا لانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل
 عارض الرمح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيه منزلة المنكر لكن الثاني انسب
 لزيادة تعبيره فلماذا حمل البيت عليهما وكذا الكلام في الآية الكريمة
 اعني ثم انكم بعد ذلك لتستون وحمل الآية على تنزيل غير المنكر منزله
 وجه آخر ظاهر وهو تعدد المؤكك فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة في الآية
 من المدكات قلت لما تحققت من ان مؤكديتها في مقام العدول عن الفعلية ولا
 ضرورة في حمل الآية عليه (قوله ويجعل المنكر كغير المنكر الى آخره) لاشك
 في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك التأكيده لا يدل على هذا
 الاحتمال تنزيله من السائل فان التأكيده مع غير واجب نعم يدل على مطلق التنزيل
 بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم
 الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام الملحق اليه دلالة على هذا
 التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر كون الكلام جاريا على مقتضى الظاهر
 الذي هو التأكيده مع مخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه
 فليتأمل (قوله ان يكون معلوماله او محسوساعنده) اراد بالدليل مصطلح
 الاصول وهو ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه الى المطلوب خبري لا مصطلح
 المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فظهر وجه توقف الارتياع
 على التأمل وتجوز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في المعية بوجوده معه
 في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمكر ولو كانت بحيث ان
 تأملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التأمل انما يتحقق بعد

ه والحق ان المراد في
 بعض المواضع
 لا يستفاد من نفس
 اللفظ بل من القرائن
 الخارجية الا يرى انه
 اذا لقي الكلام المؤكد
 بتأكيد واحد لم يعلم
 ان المخاطب متردد
 او منكر ادنى انكار
 واستحسان التأكيده في
 الاول ووجوبه في الثاني
 لا يفيد انفهام الفرق
 من نفس اللفظ

كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلومية خصوصية أو تعسر تحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى وتحقق الشرطية اعني ان تأمله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضى تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس بحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى (قوله مما لا يصح ان يحكم به) لا يخفى ان ما في هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور بما يشكل ظاهر الكثرة المرتابين (قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه) اللام في التنزيل ليس صلة للنظير حتى يرد ان الآية حينئذ مثال لذلك التنزيل لا نظيره ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظير المثال مسامحة مع ان المقام ينبوعه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظير المانحن بصدده لانه نزل وجود الشيء منزلة عدمه فتأمل (قوله احد هما ما ذكر في السؤال الى آخره) ذكر هذا الوجه ههنا استطرادى قصده به بيان وجه الحكم في الآية ولم يقصده دفع اصل السؤال فان فيه اعترافا بعدم كون الآية تمثيلا وهو مراد المعارض سيما اذا اجل على المنع والسند (قولا وحينئذ لا يكون مثالا لمانحن فيه قيل) اى مجرد الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم ٧ لوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه بل تأكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لا نكارهم وجود المزيل يكون مثالا لمانحن فيه وردبانه اذا نزل وجود ريبهم منزلة العدم صار معدوماً أساساً بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار وقدير بان المخاطب بقوله لا ريب فيه هو النبي عليه السلام واصحابه رضى الله عنه ولا ريب انهم لا ينكرون هذا الحكم لان انكاره مبنى على انكار كون الريب بمنزلة العدم المبني على انكار وجود المزيل وهذا مبني على وجوب كون المنكر هو المخاطب واما اذا لم يجب كما يدل عليه الوجه المعقول من الكشف اذ المنكرون هم الا شقياء والمخاطب هو النبي عليه السلام كما يشهد به سياق الآية فلا وجه فتدبر (قوله وهوانه مانفي الريب بمعنى ان احدا الى آخره) عبارة الكشف هكذا قلت مانفي ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للريب ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفى عدم الارتباب والمقصود نفى الارتباب اشارة الى توجيهه بان فاعل نفى مستتر عائذ الى الريب والباء محذوفة من ان كما هو الشايع والتقدير مانفي الريب بان احدا لا يرتاب فيه

٧ واما اذا ضم اليه
اعتبار اخر مثل ان يقال
جعل وجوب الريب
منزلة عدمه
نسخه

فيؤل المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان المحذوف هي اللام الجارة والمعنى
 مانع الريب لان احدا لا يرتاب فيه ورده الفاضل المحشى رحمه الله تعالى في
 حاشية الكشف على الوجهين بان عبارة الكشف آية عنه وذلك لان النفي
 حينئذ متوجه الى التفسير او العلة فلا يقابل قوله واما المنفي كونه الى آخره
 بل الواجب ان يقال واتماننى لكذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذى
 اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي الى آخره وحكم بان المقابلة تصح حينئذ
 الا ان الكلام فى الاستعمال النفي بهذا المعنى وفيه بحث لان النفي فى قوله
 واما المنفي الى آخره ليس بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ظاهرا والتكلف
 فى تصحيح الاولين اقل من التكلف فى هذا فتأمل (قوله لكن ينكره كثير من
 الاشقياء) قيل الظاهر ان الآية ليست مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقابلة ارباب
 الفرس صريحة فى ان الاعتبار المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا السامع
 مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لاريب فيه هو النبي عليه
 السلام بقرينة سياق الآية حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما
 انزل اليك وما نزل من قبلك على انه لوجعل الخطاب الاول لكل من يتلقى
 الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون على المرتابين (قوله لكن
 ترك تأكيده لانهم جعلوا كغير المنكر) لا يقال ان لا التى لنفى الجنس واسمية
 الجملة تفيدان التأكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان
 لا المذكورة تفيد تأكيد استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى
 ان لا يخرج شئ من افراده ولا يدخله فى تأكيد الحكم واما اسمية الجملة
 فقد عرفت انها انما تكون مؤكدة فى مقام العدول ولا جزم بذلك فى الآية
 فحكم باليقين وقد يجاب بان تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على
 سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكدا آخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات
 والا فلا وبان انكارهم يقتضى زيادة التأكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان
 ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غاية انه كالتردد والسائل وهذا لا ينافى جعل
 الانكار كلا انكار فتأمل (قوله وهو انه كلام معجز) قيل الضمير ليس براجع الى ما
 معهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلام السابق حل الدليل على
 مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حله على مصطلح اهل النظر بل راجع
 الى مصدر تأملوها اى تأملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق (قوله انه
 بمنزلة التأكيد المعنوى) يعنى فالتشليل صحيح لان التأكيد المعنوى لا يؤكد

الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقد رده بما نقله من الشيخ
واشار الى انه يدفع الانكار كالتأكيد اللفظي بعينه مما ذكره بعض اصحاب
الحواشي من ان هذا الجواب لا يدفع اصل السؤال اذ التأكيد المعنوي كاللفظي
في الامرين فلا شك باق بحاله ليس امرا وراى ما ذكره الشارح فتأمل (قوله
دفعاتوهم السهو او التجوز) قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التأكيد المعنوي
لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفعه ما هو بمنزلة من حيث
هو كذلك والجواب اننا لانسل تصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما
صرح في بحث تأكيد المسند اليه بان التأكيد في مثل جائى زيد نفسه لا يدفع
التوهم الخصوص وهو الجائى زيدا وانما ذكر عمرا على سبيل السهو وقد
اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا
التوهم بالتأكيد المعنوي ولا شك ان التأكيد بنفسه وكذا باكتع وابصع لا يدفع
التوهم المذكور لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك
بان كلاهما في قولك جائى الرجلان كلاهما يدفع توهم ان يكون اجائى واحدا
منهما والاستناد اليهما انما وقع سهوا وصرح في مباحث الفصل والوصل
بان لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير روية مع
تصريحه هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جائى زيد نفسه
ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب
اذا كان من يستبعد صدور فعل من زيد ينشأ منه تعجب استكلام وتوهم ان
مثل هذا الفعل ان صدر ممن ملابس زيد لان نفسه وانما اسنده التثكلم الى زيد
بطريق السهو لم يستبعد دفع استكلام بقوله اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم
بمؤنة المقام فتأمل (قوله لكن المذكور في دلائل الإعجاز الى آخره) قال
الاستد الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال التمثيل على قول من يجعل
لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشف وما في الفصل والوصل
مبنى على مختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المصنف آب عن هذا الجواب
حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لا ريب فيه فان المناسب لهذا الجواب
ان يقول ٧ نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب عن اصل السؤال بانه
لا شك في تعابير صريح مفهوم ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما
يستلزم ثبوت الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة
للتشبيث والقوة انما عدوا من المؤككات الاعادة الصريحة فلا اشكال
فتأمل (قوله قلت لعل وجهه ان اراد الكلام الى آخره) يمكن ان يقول

٨ لان الكلام في اخراج
الكلام لاعلى مقتضى
الظاهر ونفس لا ريب
فيه ليس بكلام على
ذلك التدبير لكونه
واقعا موقع المفرد
وان كان جملة

هذا توجيه الكلام السكاكي على مقتضى تعريفه الكناية وهو ان تذكر اللازم
وتريد الملزوم ولذا حمل الكناية على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام الدال على
اللازم مراد به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة
عن نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التأكيد في مقام
انكار المخاطب لفظ استعمال فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف
البلغاء هو انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصده هذا المعنى بل
ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا
ولو ادعاء وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب
ففسد الكلام المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير
كونها ذكره كما عرفها السكاكي ثم قوله يلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه معنى
الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام
المسوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر
اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال
من نفس اللازم اعني الايراد المذكور الى الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان
الانساب ان يدل الكناية على ما هو القصد الاصلى لتكلم وكان مصب الغرض
من ايراد لفظ يدل على عدم انكار المخاطب مثلا تنبيه على ان تأمله يزيل
انكاره لان المتكلم نزهة منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا
ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما تحققه لم يلتفت اليه الفاضل
الحشي وقال مشيرا الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه الاوجه
ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل في عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم
انكار المخاطب فاذا اتى الى المنكر اريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعاء
فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تأمل
وعلى هذا القياس نظائره هذا غاية توجيه كلام الفاضل الحشي وفيه
ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي للخبر المجرد
لا نفسه والالكان القاؤه الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول
العرفي له خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا
المدلول ليس بلام معلومية ما ان تأمله ارتدع عن انكاره بشرط التأمل
بل مناف لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تتحقق اذا اطلق
ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القاء المجرد
الى المتردد على انه ربما يدعى ان ما ذكره من قبيل مستبغات التراكيب

لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولاً مطابقاً
 الثاني انه يجب في الكناية عند السكاكي ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع
 وغاية اللوازم الممكنة بها على تقديره متبوعات للزوماتها الا يرى ان الملزوم
 المنكئ عنه في صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم جريه على موجب علمه
 والمكنئ به اللازم خلوه ذهنه عنه فالاول تابع والثاني متبوع لان عدم العمل يتبع
 عدم العلم وان الملزوم في القاء المؤكد الى العالم ملائمة لامارات الانكار
 الظاهر واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن
 ان يدفع بما فصل في شرح المفتاح من ان اللازم في الكناية يعتبر كونه مساوياً
 للزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعاً بهذا
 الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا لا يتأتى في القاء المجرد الى العالم مردابه عدم
 العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعنى خلوه الذهن اخص من عدم العلم
 فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعاً للخلو فتأمل الثالث ان جواز ارادة المعنى
 الحقيقي شرط في الكناية وما ذالك الا بانشاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة
 المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلاً قرينة لنا
 على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلوه ذهنه فكيف يكون الكناية اصطلاحية
 والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي اخلوه بحسب التنزيل
 والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط
 في الكناية وايضاً العالم الذي يلحق اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن
 في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كانت متمنعة بشرط اتصافه بالعلم
 على ان اعتبر عند السكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل
 آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته في المحل الذي استعملت فيه
 كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن انكسار مع امتناع
 معناه الحقيقي وهو القعود على سرير نعم يلزم ان لا يكون ما اشتمل على قرينة
 لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة
 وجوابه المنع لان المحل الآخر الصلوة واجبة بدون ايها العالم (قوله في المهد)
 ينطق البيت وبعده ان الهلال اذا رأيت نموه ايقنت بدمراً منه في اللعان
 الجدد بفتح الجيم البخت والنجاة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة
 الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعاً
 اذا ارتفع ثم قوله اثر النجاة مبتدأ خبره ساطع البرهان (قوله المشرب)

في الصحاح اشرب الى الشئ اشرباً بامد عنقه لينظر اليه (قوله دفعاً لتوهم التخصيص) فان قلت قد صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظائر ولذلك صح استثناؤه هو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم جزماً بلا شبهة قلت دفع التوهم جزماً بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لانص فيه فتوهم التخصيص باق بلا شبهة هذا وقوله وهكذا اعتبارات النفي معطوف على ما قبله بحسب المعنى كأنه قيل ما ذكر اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات النفي (قوله وكذا المجرد عن التأكيد) اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكرو ولا متردد (قوله كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون) الظاهر ان كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون بتقدير الباء او تقدير ذوا ان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى الظنون وهي مع اسمها وخبرها خبر ان والاخر يان تامنان وقد يجعل الاولى ايضاً تامة وقد يجعل زائدة فقوله انه لا يكون خبران (قوله بل لا يصح بدونها) معطوف على ما قبله من حيث المعنى كأنه قيل لا يحسن ضمير الشأن بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية والمضارع المنفي كما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى ٢ في دلائل الانحياز ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على رأى من جعله ضمير الشأن كما توهم (قوله لان يصلح مبتدأ) كقوله ان سواء البيت اراد بالمبتداء المحدث عنه بطريق ذكر الخاص واردة العام بقرينة ان التكررة ههنا اسم ان وليس بمبتدأ اصطلاحى والبيت لسائب بن ربيعة والشواء اسم من شويت اللحم شياً والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل ههنا البعير الذي انشق نابه ذكر اكان او انش وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع بزل كحمرو بزل ككحل والبوازل والامون الموثقة الخلق التي امنت من ان يكون ضعيفة وخبر ان قوله بعد اربعة آيات من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كل ما ذكر وان كان يلتذ به العايش لكن الفتى مهدف للدهر والدهر ذو ضروب ثارات كما يهب يرجع وكما يسلم يقبل وكما يصفى يكدر (قوله ان دهرها يلف الى آخره) التمثيل المتفرق المنتشر ولفه جمعه وسعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على الاول سببية متعلقة بلف اي بسبب وصلها او يشمل بسبب

٢ قال الشيخ في دلائل
الانحياز فان قلت وليس
قد جاء ضمير الامر مبتدأ
معرى عن العوامل في
قوله تعالى قل هو الله احد
قلت وان جاء ههنا الا انه
لا يكاد يوجد مع الجملة من
الشرط والجزاء بل تراء
لا يحى الابان

فراقها وعلى الثاني بمعنى في والتعلق بحاله اى يجمع في هذا الموضع التفرقة
الكأسة او يجمع التفرقة الكأسة فيه (قوله و منها حذف الخبر الى آخره)
سيمحى في اوائل الباب الثالث ان شاء الله تعالى (قوله وقد يترك تأكيد الحكم
الى آخره) لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة
السابقة فان قولهم مع المؤمنين آمنة من قيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من
مزيل الانكار زعم التكلم كأنهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان
يشك فيه لثبوت بالدلة الظاهرة فلا حاجة الى التأكيد وقولهم مع شياطينهم
انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار
وهو ترك مجالستهم و التزام احكام الشرع النبوى فكان مظنة لعدم
تصديق شياطينهم اياهم (قوله ليس جديرا باقوى الكلامين و اوكد هما)
عبارة الكشف هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية
وشياطينهم بالاسمية محقة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين وفيه نظر
لان السوق يدل على ان مخاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين
واوكد هما فبدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذى خاطبوا به المؤمنين
مع انه لا تأكيد فيه قطع و تجريد الفعل التفضيل عن المعنى التفضيلي انما
يجوز في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلاثة وقد استعمل ههنا بالاضافة
اليهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التأكيد الاصطلاحي بل معناها الغوى
ولاشك ان للكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغى قوة ووكادة في الجملة
(قوله او حديون جمع او حدى) بالحق ياء النسبة للتأكيد كاجرى كأنه
منسوب الى الاوحد تنبيها على عرافته في معنى الوحدة واستحقاقه ان يعتبر
عنه بالاوحد وينسب اليه (قوله اما لان انفسهم الى آخره) اما تعليل
لمقدر اى فتركوا التأكيد اما لكذا واما للنفي المستفاد من قوله لا في ادعاء
الى آخره والاول اظهر بحسب المعنى والثانى هو الظاهر من لفظ الكشف
حيث قال و ذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا في ادعاء انهم
او حديون (قوله مثنة للتأكيد) اى موضعه الذى يتحقق ثبوته فيه مفعلة من
معنى ان التأكيدية لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد
انه لثمة من ذلك اى مخلقة ومجدرة وفي الاساس فلان مثنة للخير ومعساة
اى موضع لان يقال فيه انه خير وعسى ان فعل خيرا (قوله لانه لدفع الابهام)
اى ايهام رجوع التكذيب الى كونه عليه السلام رسول الله لكن فيه بحث

وهو ان هذا الابهام انما يدفع بما ذكره لو كان في الآية الكريمة ما يشعر
بكون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق
الحكاية ولا مشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المنافيين
بان يجعل جاريا مجرى القسم كاقيل في ربنا يعلم انا اليكم لرسولون ويكون
فأئذته بالنظر الى لازم فائدة الخبر كافي المؤكدات المذكورة في الآية والجواب
انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله كان لغوا من الحديث
غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعبروا
يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام تأكيد الحكم عرفا وقوله
والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافيين كان من قبيل الاول بخلاف
قوله ربنا يعلم انا اليكم لرسولون فانه من قبيل الثاني لان المعنى لرسولون من رسوله
والفرق ظاهر فلا تغفل (قوله ولذا ذكره بالاسم الى آخره) يريد ان وضع
الظاهر موضع المضمير يقتضي نكتة وهي ههنا التنبية على ان مورد القسمة
غير الاسناد المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه حيث
قال التشبيه الدلالة على المشاركة الى آخره وصرح الشارح هناك
بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلذا اعاد اسمه
المظهر و بان ما يقال المعرفة اذا عيبت معرفة كانت عين الاول ليس على
اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل في المعرفة المعادة ان يكون
عين الاولى كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل
الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من
المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمير لا يقال قول المصنف
فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان مورد القسمة ههنا
هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم
الاختصاص لانا نقول بل هو قرينة مشعرة بان مورد القسمة مطلق الاسناد
احتيج اليها ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاول
غفولا عما استمر عليه دأب المصنف في مثله فليفهم (قوله فكأنه قال بعضه
حقيقة وبعضه مجاز) اشارة الى ما اختاره في شرح الكشف عند الكلام على
قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية من ان مضمون الجار والمجرور
في مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعكس وقد شيد اركانه هناك فلا يرد ان يقال
محط الفائدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل ثم الاسناد الحقيقة

العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما يمجذ الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب كالأينحي (قوله كما جعله عبد القاهر) حيث قال في دلائل الإعجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل بضرب من التأويل (قوله وفيه نظر لأن علم المعاني إلى آخره) حاصله أن مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف علم المعاني والالكان الغويان أيضا داخلين فيه إذ قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه أن يكون البحث عنهما من حيث أنه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وهذا بطل ما ذكره الأقصاري في شرح الإيضاح دخولهما في تعريف المعاني من أن البحث فيهما بحث عن الأحوال التي يقتضيها الحال قال الأستاذ في وجه النظر ولأننا لانسلم أنه من الأحوال المذكورة فإنه من أحوال الأسناد حقيقة سيما عند المصنف وليس كسائر أحوال الأسناد مثل التأكيد والتجريد حتى يرجع إلى اللفظ كالأينحي وفيه نظر لأن الحقيقة مثلا ٨ قسم من الأسناد فإذا كان الأسناد من أحوال اللفظ كان ماهو قسم له من أحوالها أيضا وإليه نظر المصنف وأما الغويان فهما نفس اللفظ لأن أحواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنف فتأمل (قوله أو معناه) قد سبق أن معنى الفعل قد يطلق على ما يعم شبه الفعل أيضا وهو المراد ههنا ولذا عد منه ما يفهم منه العقل بصيغة قوله متعلق بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعتبرون لعامل في مثله عامل الظرف والمثال واحد (قوله لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد) سواء طابق الواقع أم لا ذكر الفاضل المحشي أن نسبة بقاء الخروج إلى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئا منهما عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ماهوله حتى يكون باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم هكذا ذكر الفاضل المحشي وقيل لا حاجة إلى اعتبار التغليب لأن فاعل بقي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا أي بقي التعريف على هذه الحالة وهي أن ما لا اعتقاد خارج عنه وأنت خير بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له في زمانين أعني قبل التقيد بقوله عند المتكلم وبعده ٣ وأما اعتبار التقيد بالحال بالنظر إلى الزمان الثاني

٨ وأما قوله فيما سبق وجعل الحقيقة والمجاز صفة للأسناد فعلى سبيل المسامحة والمراد كونه حقيقة ومجازا

٤

٣ وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار التغليب لازم كالأينحي نسخة

بان يكون المعنى وجد التعريف في زمانين خارجا عنه في الزمان الثاني
 مالا يطابق الى آخره فعلى تقرير تسليم صحة بعيد لا يصار اليه مع ظهور
 اعتبار التغليب فتأمل (قوله وذلك بان لا ينصب قرينة الى آخره) كأنه
 اراد بنصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد يتناول مثل قرائن الاحوال
 فافهم (قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغير الى آخره) الظاهر انه مبنى
 على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عند
 الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره ومثال كون المسند
 مصدرا اعجبني ضرب الاص الجلال برفع الجلال (قوله كقول المؤمن
 انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل) ينبغي ان يعتبر في هذين
 المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتأمل
 (قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه) لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في كون
 الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق
 الله الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة
 سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لمن
 لا يعرف حاله في اعتقاده لمن لا يعرف حاله في نفس الامر بقى ههنا تأمل وهو
 ان المعتزلي اذا التقي قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها
 يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع
 استحالته بالنظر الى شخصين (قوله والاول لا يكون اسنادا الى آخره) فيه
 نظر لان المفهوم من كلام ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك
 لان التعبير السابق بقوله عند المتكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة
 اذ لا ينصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون
 حقيقة (قوله بل ينسب قائله الى ما يكره) اي الحماقة والجنون (قوله بناء على
 سهو و نسيان) الفرق بينهما ان السهو مما ينه صاحبه بادى تبيه لانه زوال
 الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحفاظة
 معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم مما سيأتى من كلام العلامة في
 توجيه قول السكاكي غير مشوب بتجاوز وسهو ونسيان ان السهو يطلق
 على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة
 الفاضل المحشي بالنسبة لا السهو وكان قول المحشي في المشهور اشارة اليه
 فتأمل وقد يطلق السهو على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي

وبهذا قد يحجب عن مناقشة الفاضل المحشى فتأمل (قوله والمصنف
 للأسناد) فيه تقرير أى صفة للأسناد فلا يلزم العطف على معمول عاملين
 مختلفين مع عدم تقدير الجور على أنه إنما يلزم لو كانت العبارة
 والمصنف الأسناد تأمل (قوله اعتمادا على أنه يفهم) مما ذكر في تعريف
 الجواز فإنه يفهم من ذكر قيد التأول فيه أنه لا تأول في تعريف الحقيقة لتقابلهما
 وإذا لم يكن فيه تأول ونصب قرينة على أن المراد خلاف ظاهره يفهم منه
 أن ما ذكره على وفق اعتقاده (قوله على نحو قولها) فأنما هي أقبال
 وأدبار * المصراع للحناء من قصيدة تروى بها أخاها صحرا حيث نقول *
 فاعجول على تطيف به لها خيان اصغار واكبار * لانسأم الدهر منه كلما
 ذكرت * فأنما هي أقبال وأدبار * يوما باحزن منى حين فارقتى *
 صخر ولدهر احلاء وامرار وان صخر التائم الهداية * كأنه علم في رأسه نار
 العجول الناقفة الوالهة التي فقدت ولدها والبوجداء فصل يحشى تبنا لتدر
 الناقفة عليها تسليبا منها به * وتطيف من الاطافة في الصحاح اطاف به
 أى المبه وضمير تطيف راجع الى العجول والجور في به الى البو
 والاصغار والاكبار جعل الشئ صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول
 بيان للجنين واحلاء الشئ جعله حلوا وامراره جعله مرا والايتمام الاقتداء
 قال بعض اصحاب قوله تطيف صفة بو وضمير به للعجول والتذكير
 باعتبار اللفظ من قولهم خلاف الجبال بطيف طيفا ومطافا وهو
 من قبيل الجواز العقلي لانه اسند الطيف اليه وهو لحياله والمضاف
 مخذوف لامن قولهم طاف حول الشئ لان مضارعه يطوف ولم يرد
 بطيف هذا كلام ولا يخفى ان فيه سهوتين في نظر ارباب الصناعة
 اذ لا بصار الى الجواز ما لم يتعذر الحقيقة وههنا ليست بمتعذرة اذ قوله تطيف
 من الاطافة في الصحاح اطاف به أى المبه وفي تاج المصادر الاطافة كرد خبيري
 داره وضمير تطيف راجع الى العجول والجور في به الى البو فلا ضرورة الى
 الخلل على الجواز وتأويل تذكير الضمير الجور على ان طيف الجبال مجيئه
 في اليوم صرح في الصحاح ودل عليه موارد الاستعمال قال فقامت للطيف
 مرتاما وارقتى فقلت اهي سرت ام عادنى الحكم (قوله وقال نعم سرى
 طيف من اهوى فارقتى والحب يعترض الذات بالالم) وليس المراد في البيت
 مجئ جبال البواح العجول في اليوم كما دلت عليه الايات هذا وى روى بدل

(قوله لايسأم الدهر الى آخره) ترفع مارتعت حتى اذا او كسرت مارتعت اى
 مادام رتعت و الاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا
 بمعنى المفعول بيان للمجنين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا
 والايتمام الاقتداء (قوله الى شيء مفعول) اى خال عن المزاي والخصوصيات
 كالشيء المنقوش الذى غسل فذهب نقوشه المستحسنة والنسابة العالم
 بالانساب والناء للبالغة (قول وجوابه ان لفظه ما فى التعريف) عبارة عن
 الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابس شتى يلبس الفاعل
 والمفعول به الى آخره فانه اشارة الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده
 فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنياله حقيقة الى آخره (قوله والاسناد
 الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز) فيه بحث من وجهين احدهما ان
 المراد بالملابس الذى هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولذا قالوا
 فى عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذى هو المفعول مع ان ضمير
 العيشة فاعل لفظى وفى جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه
 اسند فيها الى الملابس الذى هو المكان والزمان والنسب ومعلوم انها زمان
 ومكان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل بحسبه ولا شك ان
 الناقصة فاعل حقيقى للاقبال فيدخل قولها هى اقبال فى تعريف الحقيقة
 ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولى ان يصار فى اخرجه
 الى ما ذكره الفاضل المحشى وثانها ان المفهوم من قوله سابقا فى صدد دفع
 اعتراض المصنف عن السكاكى وكفاك قول الشيخ عبد القاهر الى آخره
 ان كلامه حجة على المصنف ويعترض عليه لمخالفته فكون الاسناد الى
 المبتدأ خارجا عن القسمين عند المصنف لا يدفع الاعتراض بتصریح الشيخ
 بكون المثال من قبيل المجاز العقلى وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل
 هو الفاعل الحقيقى الاصطلاحي لا الحقيقى الذى يقابل الاصطلاحي
 وبالمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام فى البواقى والاسناد الى
 المبتدأ ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف وعن الثانى بان قول
 الشيخ لا يكون حجة على المصنف وانما ذكر فيما سبق سند المنع ان قولنا الانسان
 جسم لا يسمى حقيقة فى الاصطلاح (قوله فتمت وما ليل المطى بنائم) صدره
 لقد تمنى يا ام غيلان فى السرى السرى هو السير فى الليل ومعنى البيت ظاهر (قوله
 وجوابه ان معناه الى آخره) يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار

بل الانسان فيه مجازا لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان
الاسناد الى غير ماهوله قطعاً مع انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل
عنه ان يقال تختار الشق الثاني من السؤال (قوله فقد دخل في التعريف
من المجاز العقلي الى آخره) ممنوع اذ لو اريد بما صام نهاري افطر نهاري لم
يكن اسناد الى ماهوله فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعاً وان اريد نفى
الصوم عن النهار حقيقة فهو حقيقة داخل في تعريفها ولا ضرر واما النهارك صائم
فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب في انهار فمجاز وان اريد
الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار حقيقة كما في قولك انهارك صائم امانت
وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في صورتين ليس بقادح
في المقصود (قوله ويسمى مجازاً حكماً الى آخره) اما تسميته مجازاً حكماً
وان كان المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلنعلقه بالحكم اما ظاهراً او مقداراً
اولان الحكم اشرف واما تسميته مجازاً في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي
ايضاً فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح اولان
النفي مالم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازاً على ما نقل عنه واما تسميته اسناداً
مجازياً فاما باعتبار الاشرف اولان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز
خص بذكر هذه الاسماء وان امكن امثالها في الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوائده
(قوله اي غير الملابس الذي آه) تقييده ماهوله بالملابس بيان للواقع اذ المذكور
ملابس غير ماهوله وهو مساو لملابس غير ملابس هوله وانما لم يقل الى ملابس
لا يكون له ايماء الى انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذا اسند اليه
يكون الاسناد حقيقة كما سيجي ولوقال اسناده الى ملابس لا يكون له لم يفهم
هذا المعنى (قوله بتأول لا يخفى ان قيد التأول) يغني عن قيد غير ماهوله
اذ لا تأول فيما هوله وكأني لم يكتف به لان دلالة على المعنى المذكور
الترامية مجبورة في التعاريف (قوله تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة
او الموضع الذي يؤل اليه من العقل) يريد ان التأول طلب المأل والمأل اما
مصدر ميمي بمعنى المفعول اي الرجوع بمعنى المرجع اليه على الحذف والايصال
او اسم موضع ومن في من الحقيقة بيانية وفي من العقل ابتدائية ومن العقل حال
اي تطلب الموضع كأنه من جهة العقل محضاً وان لم يكن له تحقق في نفس
ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع
العقلي اي ان موضعه ماهو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ماهو عليه

في العقل ان لم تكن موجودة على ما جوزه الشيخ وسيأتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان طلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب ولا يظفر بها فالحاجة الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المأل قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لر بما غفل السامع عنه (قوله وحاصله ان ينصب قرينة الى آخره) اشار الى ان تطلب القرينة ليس معنى التأول ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كإحققه وهو ليس عين نصبها لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ماهوله ليس الانصب قرينة مانعة عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر وارادت اثبات الجري له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ماهوله بتأول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا وامائيا فلانه اذا حمل التأول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من قرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التأول ملاحظة ملائمة ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبه اياه كإشعره قوله فيما بعد نحو قول معتزلي خلق الله الافعال كلها بالتأويل والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان للتأويل وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى وامائنا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتأويل انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الآخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مفقود في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء مفهوم المجاز الغوي وان كان شرطاً عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التأول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكر ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب (قوله اي للفعل) ان اراد بالفعل معناه لاصطلاحه ولم يلحق به معنى الفعل ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخوانه لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا ولكون المراد اي الفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل

يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم
التفضيل والظرف وهما لا يلبسان المفعول به اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان
يختار الثاني اذ لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه الامور المذكورة ملابسة
كل منهما لكل منها بل التفصيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد
وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين وان كان
مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فلفهم (قوله لان الفعل لا يسند اليهما)
وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد
الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعاً واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل
الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلاً وانما يتغير نصبه وهو
ليس بما خوذ في مفهومه ولوسلانه مأخوذ فيه فالتغير بعد الاسناد ههنا ليس
بالنصب واما في المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير
شيء آخر معتبر في مفهومه فكذا القياس في البواقى وهذا القدر يكفي جهة
تجوز الاسناد الى احدهما دون الآخر (قوله اسناده الى الفاعل) اذا كان
مبنياله حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يردان
قوله الجاهل انت الله القيل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل اليه (قوله
وغير المفعول في المبني للمفعول الى آخره) فان قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة
في الدار للتأديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به
فيشكل التعريفان طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى
المفعول به بواسطة (قوله واسنادهما الى غيرهما للملابسة) مجاز يرد عليه
ان قولنا ضرب في يوم الجمعة في الدار للتأديب حقيقة مع انه يصدق عليه
ان الاسناد فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان
والمكان والسبب بقرينة السياق وقرق بينهما وبين ظرف الزمان والمكان
والجار والمجرور التي السند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد للملابسة بالمعنى
الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة
وانت خبير بان هذا الجواب يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن
الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله واسناده الى الفاعل الى آخره على التمثيل
وبناءه على الظاهر الاعم الاغلب (قوله يعني لاجل ان ذلك الغير شابه) انما يفسر
الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بملابسة الفعل لغير ما
هو له مع انها يكفي لاسناده اليه لان المصنف اقتنى اثر صاحب الكشف

في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واستاده الى
 الى غيرهما لمضاهاته لما هوله في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة
 ان يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث الى اختياره ان ملاحظة المشابهة
 المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هوله الى غيره
 وان كفى فيه بمجرد الملابسة المذكورة (قوله وانما القرض تشبيه الى آخره)
 لان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة
 المشابهة والاسناد ليس بلفظ (قوله كقولهم عيشة راضية) مذهب الخليل
 انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو بطريق
 لابن وتامر وهو يشك كل بدخول التاء لان هذا البناء يستوى فيه المذكر
 والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للبالغة لا للتأنيث كعلامة (قوله فهو
 بمعنى المفعول) اى بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز
 ان يكون بمعنى التأليف ولهذا لم يقل والصواب ان تمثل الى آخره (قوله
 وداهية دهياء) الداهية الامر العظيم وداهى الدهر ما يصيب الانسان
 من عظيم نوبه قال ابن السكيت دهيية داهية دهياء ودهواء وهو توكيدها
 (قوله احدهما وصف الفاعل الى آخره) السؤال الاول مع جوابه قد
 اشير اليهما فيما سبق وانما اعاد ههنا لان الغرض الاصلى فيما سبق كان بيان
 عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة ههنا بيان عدم انعكاس تعريف
 المجاز وك بينهما (قوله والاليم هو المعذب) فوصف به فعله الالم الوجع فان جعل
 الاليم بمعنى الالم على صيغة الفاعل اى التوجع فالمعذب على صيغة المفعول
 واطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل
 بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اى
 الموجه مثل السميع بمعنى السمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة
 الفاعل لكن صاحب الكشف اشار في تفسير قوله تعالى بدع السموات
 الآية الى ان الفاعل بمعنى المفعول ليس بثبت (قوله واسند الى المفعول بواسطة)
 فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي ذكره المصنف في الملابسات شاملا
 للمفعول ٧ بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول
 بواسطة ويلابسه الفعل بواسطة الحرف فاي حاجة الى افراد هذه الاشياء
 بالذكر اللهم الا ان يقال التكتة في التصريح ازالة الغفلة والاولى ان يجعل ذلك
 من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره (قوله والمعتبر عند

٧ ويمكن ان يقال
 المفعول وان عم لما
 بواسطة لكن المراد به
 المفعول به ولانسلم
 اندراج الامور الثلاثة
 فيه فان المفعول به ما وقع
 عليه الفعل وشئ من
 الثلاثة ليس كذلك
 فتأمل

صاحب الكشف الى آخره) يدل على ان المعبر عنده هو تلبس الفاعل المجازي
 بالفاعل الحقيقي مطلقا ما ذكره في توجيه الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما
 نقله الشارح عنه وبهذا ظهر ان الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل
 المحشي هو الثاني كما لا يخفى (قوله يا سارق الليلة اهل الدار) الظاهر ان انصاب
 اهل الدار بمقدراى خذر اهل لدار وقد يجعل مفعولا اول لسارق يقال
 سرقه مالا (قوله او لطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور الى آخره)
 حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلي و ان كان يوجد في النسب الاضافية
 والايقاعية الا ان التعريف المذكور يتناولها ايضا باعتبار تعميم الاسناد
 المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام او المستلزم له
 وملخصه منع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا
 التوجيه يضمحل ما اورده عليه من ان تعميم الاسناد بصريح واللازم يتنافى
 كون التعريف للطلق لانه حينئذ يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصة
 نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده الى آخره راجعا الى المجاز
 العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد
 مجاز عقلي لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه
 المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم مساو للقسم فتأمل فان قلت كيف يوجد
 الاسناد الضمني المجازي في مثل قوله كوكب الحرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح
 قلت باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية
 فالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب
 الحرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة
 الامية موضوعة للاختصاص الكامل الصحيح لان يخبر عن المضاف بانه
 للمضاف اليه وبهذا اضمحل ما توهمه الاسناد من ان الجواب الثاني فاسد
 لعدم جريانه في بعض صور الاضافة لادنى ملازمة كافي كوكب الحرقاء
 (قوله وقد يكون كناية الى آخره) لا يخفى ان قوله سل الهموم من قبل
 لانظيغوا امر السرفين ونحوه ففي الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله
 باعتبار ان جعل الامر مطاعا وجعله آمرا فالاول صريح ايقاعي والثاني
 مكنى اسنادي وربما يدعى ان ليس فيه الامجاز واحد وهو المكنى الاسنادي
 لان ايقاع التسلية على الهموم مثلا انما يكون مجازا تضمنه كونها محزونة (قوله

على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف (أي من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد واما انقهامه من ظاهر كلام المصنف فظاهر واما انقهامه من ظاهر كلام السكاكي فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به الى آخره والظاهر جل الكلام على المصطلح دون الغوى (قوله افادة للخلاف لا بواسطة وضع) انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق باء بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني الافادة ليتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف بما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع (قوله ولتائل ان يقول الى آخره) اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان نحو قول الدهري انبت الربيع البقل يندرج حينئذ فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه لخروجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قول الدهري فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب هو الموحد وفي عقله انبت الله تعالى البقل لاننا نقول نحو كسي الخليفة الكعبة يندرج في خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصل في ذهن المخاطب كساء رسله مع ان السكاكي جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم بطلان العكس وتصور الكلام في صورة تصور السامع مجرد كساء الخليفة من غير ان يخطر بباليه كساء رسله تكلف لا يلائم اليه وقد يتكلف ويحجب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه هاتان الفائدتان معا يعني عدم امتناع العكس ولا كذلك المعدول عنه اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل منه الآخر (قوله وعلى هذا كان الانسب الى آخره) فيه اشارة الى ان عبارة الفتاح ايضا لا تخلو عن مناسبة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب لسياق الكلام ان يقال ليخرج قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه ولئلا يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال ليخرج نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى (قوله ما ذكرت من تقرير الى آخره) قال الاستاد وجه الاشعار ان المصنف لما اسند خروج نحو قوله بتأول اعترض بدخوله في قوله

٧ قوله ما ذكرت من
تقرير قول المصنف
مشعر الى آخره عبارة
الشارح صريحة في ان
المشعر بما ذكر ما ذكره
الشارح من تقرير كلام
المصنف لا كلام المصنف
نفسه فالمشعر قول
الشارح في اثناء تقرير
كلامه بل يخرج قول
الجاهل ايضا فلا يبطل
طرد تعريفنا بنحو قول
الجاهل فتأمل نسخته

غير ماهوله فلا بد وان يكون معناه غير ماهوله في نفس الامر اذ لو كان معناه غير ماهوله عند المتكلم يخرج به ذلك فلا يصح اسناد خروجه الى قوله بتأول فتدبر فان بعضهم قد تحير حتى قال والاظهر ان كلامه عن هذا الاشعار عار انتهى وفيه بحث لان هذا يفيد اشعار كلام المصنف نفسه بما ذكره لا اشعار ما ذكره الشارح من تقرير كلامه على ماهو مقتضى العبارة فالاولى ان يقال وجه الاشعار قول الشارح في اثناء تقرير كلام المصنف بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتأمل (قوله وان اراد عنه المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة) يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ماهوله في تعريف الحقيقة فتقيد ماهوله في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر قرينة على تقيد غير ماهوله في تعريف المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم (قوله فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد) فيه بحث لان قول الفيلسوف لمن يعرف حاله العالم حادث قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه اسناد الى ملابس غير ماهوله عند المتكلم في الظاهر مع انه ليس بمجاز فلا يضيع قيد التأول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد كل منهما بفائدة خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولي وبهذا القدر لا يتأتى الحكم بضباع القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به (قوله قلت اراد بالاسناد الى آخره) قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ماهوله اذا اطلق يتبادر منه ماهوله في نفس الامر كما اشرنا اليه لاما هو اعم منه ومتناول للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف وقال الاسناد الحق انه غير وارد لان غير ماهوله غير ماهوله لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يحمل الغير على معنى التفي كذا في قولك ضربني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له فنصرة الشارح بان غير ماهوله سلب ماهوله ونقيضه نصرة بما لا يرتضيه المنصور نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ماهوله يتبادر منه غير ماهوله في نفس الامر لان غير

ماهولة هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كإيدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع
او عند المتكلمين في الحقيقة او في الظاهر فكانه اراد ان المتبادر مماهولة مماهولة
في نفس الامر كذلك المتبادر من غير مماهولة الغير في نفس الامر (قوله وحينئذ
يدخل نحو قول الجاهل) اراد به ماهو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع
البقل (قوله ما لم يعلم او لم يظن) لم بعد المصنف حرف النفي في يظن اشارة الى
ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن
وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى (ولا تطع أعماءا وكفورا) ولو اعادة
لربما يتوهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد
النفيين وعادها الشارح اشارة ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم
لامرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الى كما
في قولك لا لزمنك او تعطيني حق او الا كما في قولهم لاقتلك او تسلم فالمعنى ان
الحمل منتف مادام اتفق العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل
يوجد حينئذ ايضا (قوله يعني لم يعلم ولم يستدل) فيه بحث لان قوله بعد
عدة آيات المتر لقمان اوصى بنيه * واوصيت عمر اوفهم الوصى * يدل على
ان الصلتان العبدى موحده لم يقصد بالاسناد الاشابة والافناء الى كره الغداة
ومر العشي ظاهرة بل دلالة اظهر من دلالة قول ابي النجم * افناء قيل الله
على ان ابا النجم * لم يرد ظاهر ما ذكره اذ قد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن
اسناد الافناء الى قيل الله بالمجاز بناء على انه السبب لجذب البالي وان كان
مندفعا بما سنذكره الآن (قوله وانه المبدئ والمعيد الى آخره) وجه الدلالة
ان من قال بامر الله واراذه وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامر الله تعالى
وتقدس يكون مسلما والمسلم قائل بان الابتداء والاعادة والانشاء والافناء
من الله تعالى فان قلت لم يعكس بان يحمل قوله قيل الله على المجاز قلت جلا
لكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح واجب ما يمكن (قوله
وضعتان) قيده لان امثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل والافيجوز
ان يكونا حقيقتين عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو
اجرى النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان
واجرى الماء اطاعة امره قال الاستاد وانت خير بان الشارح اذا اعترف
فان قولنا احبي الارض شباب الزمان من قبيل المجاز الغوى فقد اعترف بفساد
الجواب الذي ذكره سابقا عن السؤال بقوله فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز

العقلي وبصحة الجواب الذي اخترناه يعني كون امثاله من قبيل المجاز اللغوي وفيه بحث اذ لا تدافع بين القول بكون احب الارض وشباب الزمان من المجاز اللغوي بناء على ان ليس المراد بالاحياء والشباب معناهما اللغويين وبين القول بان جرى النهر بالاضافة ولا تظيعوا امر المسرفين من المجاز العقلي بناء على ان المراد من الطرفين ههنا معناهما اللغويان وهذا ظاهر جدا (قوله وكذا المراد بشباب الزمان الزيادة قواها النامية) قيل شباب الزمان ما يقوم به وازدياد القوا انما يقوم بهالا بالزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بالمصير الى حذف المضاف اى وقت ازدياد قوة الارض وليس بشئ اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل نفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على التعدى فانه قد يجى متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى بقى في كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتهيج القوى النامية في الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها النامية بتهيج القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد غير هذا التهيج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء على احداث التضارة وما يناسبه مما يصلح اثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور (قوله وانحصار الاقسام في اربعة) ظاهر على مذهب المصنف فيه بحث لجواز كون طرفي المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عند المصنف قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عدد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف او مجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فحينئذ لا اشكال على مذهب السكاكي ايضا ولا يدفع بحمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل في غير الموضوع له مطلقا لا تدافع الاشكال بتمثله عن السكاكي ايضا قائل (قوله واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال) وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة من حيث هي جملة لا تكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده في الاربعة وحل الكلمة على مطلق اللفظ ينبوعه مقام التعريف اذ يحمل على التبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعني الحقيقة

والجواز المفردين بناء على انهما أكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة اللفظ الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوي الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعاً مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره واسناد اسم الفاعل الى ضميره لاسناد الجملة الاسمية او الفعلية الى زيد فافهم (قوله نصب على انه مفعول به) لتتقون او لكفرتم على تأويله بحججكم او على الظرفية اي كيف لكم بالتقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا ولم يذكركمهما الشارح لكثرة التقدير فيهما بالنظر وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب بالآية هو الكفرة فالعنى على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان شيبا يدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعنى وذكره ثانيا لتفخيم شأن ذلك اليوم وهو له (قوله فهو فعل الله حقيقة) قال بعض اصحاب الحواشي اي فعل الملك المأمور بامر الله والافعل الله غير مقتدر الى المكان وليس بشئ اذ المكان في نفس الامر للمخرج فسواء رجع الضمير الى المخرج المدلول عليه بالخراج او الى الاخراج على سبيل المجاز العقلي في الاضافة لم يلزم افتقار فعل الله الى المكان قطعاً (قوله ومنه اجرى النهر) فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاولين ايقاع امر ونهى على غير ما حقه ان يوقعا عليه لاسنادهما كما في السوابق وفي الآخرين انشاء مغاير للامر والنهى (قوله اي من جهة العقل او من جهة العادة) اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام قد سبق منا في تحقيق قوله ولم آل جهدا انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد يكون ما يلاقى الفعل المذكور في الاشتقاق لانفسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المحيل وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشي ولك ان تقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشيء هو الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول

والفاعل محذوف وهو السامع بقرينة ان قرينة المجاز عد السامع ظاهر
الكلام محالا فقولاه عقلا او مادة تميز عن هذه النسبة اعنى النسبة الى الفاعل
المحذوف اى عد عقله او عادته تأمل (قوله لان العقل اذا خلى ونفسه)
وفى بعض النسخ لان العقل اذا خلى وطبعه وهو سهو من فلم الناسخ لان
الشيء الذى اذا خلى العقل ونفسه يعد محالا قد يكون بحيث تدعيه جماعة
فلا يصلح مثله قرينة المجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطقيا على الدعوى الاتمحل
(قوله وصدور عن الموحد) المراد صور الكلام عن علم انه لا يعتقد ظاهره
وانما ذكر الموحد لان من لا يعتقد ظاهر الكلام المذكور بطريق التمثيل هو
الموحد وهذا ظاهر (قوله ليست مما يستحيله العقل) اى بالبداهة على ماهو
معنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهرى مما يستحيله
العقل بالنظر الصحيح (قوله لجواز ان لا يستعمل فيه قطعاً) قيل عليه يلزم خلوه
الوضع عن الفائدة ويكون عبثاً وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة
فى الاستعمال فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم اذا ثبت مرداه
ما لا يقصده فائدة غير لازم وما لا يترتب عليه غير محال (قوله فمعرفة فاعله
او مفعوله) انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي لان معرفة
الحقيقة اعنى الاستناد الى ماهوله امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور
والخفاء وقيل لانه يلزم ان يكون لكل مجاز عقلى حقيقة عقلية كما ان الامر
كذلك فى الوضعين ورد بان الكلام فى المعرفة لافى الوجود ومعرفة الشيء
لا يتوقف على وجوده (قوله اى قول ابن المعزل) اشارة الى ان ما فى الايضاح
من انه قول ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل ام نواس كنية لابن المعزل فلا
مخالفة (قوله اى يزيدك الله حسنا فى وجهه) قيل الزيادة مجاز عن الاظهار
اذلا معنى لا يقاوع زيادة الله على الحسن الكائن فى وجه المحبوب وقيل المضاف
مقدراى يزيدك الله علم حسنه (قوله سوى الحق) قيل الشارح المحقق رحمه
الله بخطه بناء على ان المراد بفاعل الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح
استثناء الحق منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع مما له مساغ (قوله
فالاختبار اذن ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام
على حقيقة) قيل المراد بالفعل فى قوله يرجع اليه الفعل مسند فى الكلام
كالاقدام وبالمعنى لازمه الذى يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى
المقصود كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعماله اللفظ فيه حتى

٨ اشارة الى ان ليس
المراد معرفة نفس
الحقيقة اعنى الاستناد
الى ماهوله لان معناه
امر ظاهر فلا يناسب
وصفها الخ تمحده

يلزم المجاز في اللفظ لمخضه ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن
 لانه مناط النفي والاثبات بل ليقل منه الى القدوم الذي هو المقصود الاصل
 فحينئذ لا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون
 المجاز كما اشار اليه السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية بشتى كان في
 كونهما حقيقيين ويفترقان في التصريح وعدمه وبهذا التفسير سقط ما يقال
 ان اراد بمعنى اللفظ مثلا في اقدمنى جعله قادما فلا نسلم انه موجود على
 الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الى آخره سلمنا
 وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى
 الحقيقي للاقدام والحق ان قول الشاوح واذا كان معنى اللفظ موجودا
 على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه يدل على ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه
 الفعل هو الاقدام وان قوله فان القدوم موجود حقيقة لا يطابق المعلل
 الا اذا صير الى ما نقل من الشارح من ان الاقدام المسند الى الحق مجازا
 حاصل معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم ههنا معنى حقيقي للاقدام
 المسند الى الحق مجازا ولا يخفى ما فيه من التعسف والا وضح ان يقال المراد
 بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اعنى اقدمنى وهو القدوم بقرينة
 ما سبق فلي تأمل (قوله اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء) قيل
 لان سلم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس
 واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا ان ههنا ما يمنع
 عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى
 لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا
 الى آخره اى لا معنى لذلك القول في الآية المذكورة لوجود ما يمنع وانما
 لم بصرح بذلك اكتفاء بالظهور (قوله ولو لمثل بقوله فنام وتجلى لىلى همى)
 كان ارفع للشعب اوله يارب قد فرجت عني همى والشعب بتسكين الغين
 المعجمة تهيج الشر وهو شعب الجند ولا يقال بفتح الغين المعجمة (قوله
 كالاستخدام) اى كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظه
 معنيان احدهما ضميره الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالآخر
 الآخر قيل المالم يكن للنهار معنيان لان النها الذي ادعى كونه صائما ليس شيئا
 غير النهار جعله شبيها باستخدام لانه وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه

سواء كان المعنيان حقيقيين
 او مجازيين او احدهما
 حقيقيا والآخر مجازيا

بل هي كما في قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما في الاول فلان سوق
الكلام على ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبوهذا عين
الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة
تعريف بالمشابهة الى بين ذلك المعروف وبين المثال كما ذكر في المواقف
فلا قرب في الجواب الخلل على حذف المضاف اى كسائر الاستخدام على
ان صحة تشبيه الماهية الكلية يحز بئتها يستلزم صحة العكس فلا محذور ثم
المشهور في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه
جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخا دما للمعنى المراد وجوز ان يكون بالذال
المعجمة والخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما
هو حقه من الرجوع الى المذكور (قوله ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء
الهامان) كان يمكن ان يجب السكاكى عنه وعن نظائره بحمل المسند على
الجزاى ياهامان مرلى بالبناء وكذا الكلام في قوله ياهاما مان اوقدلى على
الطين فاجعللى صرحا اى ياهامان مرلى بالايقا دفصح النداء له والخطاب
معه (قوله وجوابه ان مبنى الى آخره) كون مذهب السكاكى ما ذكره الشارح
المحقق ظاهر لمن نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراض المصنف نعم يرد
على السكاكى ان الابات الحقيقى يمنع قيامه بالقادر الادعائى حقيقة فيضطر
الى القول بالجزاز العقلى بالآخرة وبصيرسعيه فى نبي الجزاز العقلى بنظمه
فى سلك الاستعارة بالكناية ضايعا (قوله اعتراض قوى) هو انه قسم الجزاز
الى الجزاز المرسل والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية
مجازا مع ان النية فى قول الهندلى واذا النية اثبتت اظفارها مستعملة فى
الموت بادعاء السبعة له فيكون مستعملة فيما وضع له بالتحقق وفى غير ما وضع له
بالتأويل والجزاز عنده ما استعمل فى غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب
عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج
صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ النية مستعملا فى غير ما وضع له
وفيه نظر الالمنية جعلت فردا من السبع لانيها اخذت مع السبعة حتى
يكون مركبة وههنا بحث وهو انه يمكن تقرر ينظر المصنف على وجه
ينبى عن الاعتراض القوى المذكور فى علم الببال بان يقال كون هذه الامثلة
المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكى ان يراد بالذكور
المشبه به لانه لو اراد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور

في علم البيان لكنه قائل بانها من المجاز فلا يرد المشبه بل المشبه به واذا اريد
 المشبه به صرح ما ذكره المصنف ههنا فعلم ان مبنى النظر المذكور في هذا
 المقام على الاعراض القوي الموعود بيانه في علم البيان (قوله اولاً نحو لجين
 الماء) وجه انبائه عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعاً
 فتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فاندفع ما يقال من
 ان نهاره صائم ولجين الماء كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي والاشتغال
 على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به
 والثاني عكسه فالفرق بانباء احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكّم (قوله
 قد زار از راره على القمر) اوله لا تعجبوا من بلي غلاته البلي بكسر الباء
 والقصر مصدر بلي الثوب بلي بلي اى صار خلقاً فاذا قمحت ياء المصدر
 مددت قال العجاج والمرأ يلبه بلاء السربال كسر البالي واختلاف الاحوال
 والغلاة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضاً وزر بمعنى شد من زمرت
 القميص ازره بالضم زرا اذا شدت از راره عليه والازرار جمع زر بالفتح كاثواب
 جمع ثوب او جمع زر بالضم كاقراء جمع قرء وزر القميص معروف (قوله مع
 اشتماله على ذكر الطرفين) اما اذا رجع ضمير از راره الى الممدوح فظاهر واما
 اذا رجع الى الغلاة فتاويل القميص كما قيل ذكره الاقسرائي في شرح الايضاح
 فلان ضمير غلاته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره
 (قوله انما هي في ضمير راضية فيه) بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها
 لم يصح جعلها صفة لعيشة الا بعد جعل العيشة بمعنى الصاحب اذ
 التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور (قوله فمن
 اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس) ورد على الاول بان المضاف اليه
 ضمير والضمير قد لا يرجع الى الاسم وعلى الثاني بان الصوم يمنع ان يسند
 الى اللفظ (قوله لو صرح ذلك لوجب عند القائلين الى آخره) منع الملازمة
 لجواز ان يقولوا: يحتمل لاحتتماله وجهاً آخر غيره كالمجاز العقلي والجواب
 انه قد اشترط في انواع المجازات السماع ومجرد الاحتمال لا يقوم حجة السماع
 على نوع الاسناد المجازي واجيب ايضاً بان مبنى الكلام على انكار السكاكي
 المجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء بما يرى من المجاز العقلي
 ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره
 المجاز العقلي ان احداً لم يدع ان ما وقع في تراكب البلغاء من مثله من قبيل

الجواز العقلي بل ان البلاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حل
 البعض كلامهم على الجواز العقلي فمراد المسامحة انه يجوز ان يكون عدم
 توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائمين بالتوفيق على السمع لادعاء كونه
 من الجواز العقلي وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكي تأمل (قوله
 اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه) اراد بالامور العارضة الاحوال
 التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة
 والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المعاني فلا يراد ان الرفع من الامور
 العارضة للسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب
 اصلا (قوله لذاته) اي لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق
 وقوله لا بواسطة الى آخره توضيح وتبيين لان قيد الخبيثة احتراز عن
 الامور العارضة بالواسطة المذكورة وما ذكره بعض اصحاب الخواشي من
 ان مرادهم بالعارض ما ينقل عن المعرض والرفع ليس بهذه المثابة فليس
 بشئ اذ المسند اليه في باب ان وعلت ليس بمرفوع ولا حاجة الى اعتبار
 الرفع المحلي (قوله لا بواسطة الحكم) والمسند في موضع التفسير لقوله لذاته
 ومنه على ان المراد به لذات المسند اليه من حيث انه كذلك (قوله معرف او منكر)
 قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون مسند
 اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للسند اليه لذاته بل باعتبار كونه
 مسندا اليه ليس بمعرف والجواب انه لم يقع في الباب الثاني من هذا الكتاب
 ما ذكرته من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح الا ان مراد
 المصنف بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها
 واوردها فيه الامور العارضة للسند اليه من حيث انه كذلك (قوله وهو مقدم
 على الاتيان لتأخر وجود الحارث عن عدمه) اراد به عدم السابق وانما
 لم يعتبر عدمه اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فناسبته
 لعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو عدم السابق
 اذ التحقيق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا الا انه اتى به ثم اسقطنم في لفظ الحذف
 اشعار بذلك كاسياني لكن اختيار هذا اللفظ اعلم الى ان المسند اليه لكونه الركن
 الاعظم كانه اتى به ثم حذف لانه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى
 تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفردا على الذكر
 في اعتبارهم (قوله وهو ان يكون السامع عارفا لوجود القرائن) الظاهر هو راجع الى

قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا
وضمير به راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال انقصار الحذف
الى قابلية انقام بالعنى المذكور اكثرى اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف
لتذهب نفس السامع الى اشياء ولا الى ان يقال اراد به حذف ماسوى الفاعل
فى المبنى للمفعول. ناسد ذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الغرض الداعى فقط
وذلك لان قرينة الحذف متحققة فى الصور تين غاية ما فى الباب ان القرينة
الدالة على تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعدما فى اطلاق القرينة
بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركائز ان تلك القرينة لا تكفى
بالنسبة الى عامة المواضع بل لابد من قرينة تدل على حصول المحذوف
فلوجه السكوت عنها (قوله مع اشارة ضمنية الى الاول) اذ قوله للاحتراز
عن العبث مشعر بوجود القرينة وقد يقال اشارة الضمنية انما تظهر
بملاحظة عموم هذه النكتة يعنى الاحتراز عن العبث ولهذا زاد فى الايضاح
عبارة المجرد حيث قال اما حذفه فاما للمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث
وهذا مبنى على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان
عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما سنشير اليه وان تحقق اشارة ما يكفيه
تحققها فى اول النكتة فقط فتأمل ولو ثبت هذا يحمل كلامه ههنا على
حذف المضاف المذكور فتأمل (قوله والافهوى فى الحقيقة الركن الاعظم
فكيف يكون ذكره عبثا) فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من كلام
وكون ذكره عبثا لتحقيق القرينة المعينة اياه وانما المناقاة بينه وبين عدم
الاحتياج اليه نفسه والجواب ظاهر للتأمل (قوله وقيل معناه انه عبث نظرا
الى ظاهر القرينة) اى الظاهر الذى هو القرينة والفرق بين التوجيهين
ان نفي العبث فى التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفى الثانى على
جواز تعلق الغرض به وان فى التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا
الى انه الركن الاعظم وفى الثانى جواز انتفاء نظرا الى جواز تعلق الغرض به
(قوله واما فى الحقيقة فيحوز ان يتعلق به غرض الى اخره) فيه بحث لان
الكلام فى مقام الحذف وعلى ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام
مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط وبالعنى ما لا يرتب
عليه فائدة (قوله من حيث الظاهر) انما قال من حيث الظاهر لان التعويل
بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذا لالفاظ ليست
الا امارات نصبها الواضع تخلف باختلاف الاوضاع لاشهادها

في نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا في شرحه للمفتاح وانما لم يذكر هذا القيد
اعني من حيث الظاهر في قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى
كثرة مدخل العقل فكأنه مستقل (قوله لاستقلاله بالدلالة) اي في الجملة كما في
العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلاينا فيه قوله فيما سيأتي ولا عند
الحذف على العقل (قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول
عليه بالقراين) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي اي ليس الدال
عند الحذف مجرد العقل فلاينا في هذا الحصر ما اشار اليه سابقا بقوله من
حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح
في نفسه لجواز ان يدل بالقراين على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن
الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكرنا بناء على ما
استمر في العادة من ان فهم المعاني قما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان
المفكر يناجي نفسه بالفاظ مخيلة فالقراين اتمتدل بحسب العادة على لفظ
المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم (قوله بالاخرة على وزن اثمرة) بمعنى
الاخير يقال ما عرفت الا باخرة اي اخيرا كذا في الصحاح وفيه لغة اخرى
وهو الآخر بضمين (قوله قال كيف انت قلت عليل) آخره سهر دائم
وخزن طويل اي حالى سهر دائم (قوله للاحتراز والتخييل المذكورين)
اول ضرورة الشعر او للتنبيه على ان شدايد الزمان ومصائب الهواء جعله
بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض (قوله هل يتنبه ام لا) ليس
فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه
وهو المحكوم عليه بالبطان عند تحقق النجاة على ان ام حرف الجواب بحذف
الجل بعد ها كثيرا ويقوم هي في اللفظ مقام تلك الجل فكان الجل ههنا
مذكورة لوجود ما يغني عنها كذا في معنى اليبب واما حديث اتيان المعادل
لام المتصلة فقد سبق الكلام فلا نعيده (قوله واوبهام صونه عن لسانك)
قال الشارح في شرح المفتاح الابهام الابقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف
في العبارة لان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد يقال
اراد بقوله لا بهام ان الصورة المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا
بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له سائبة ثبوت في الجملة وما ينبغي
ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ابهام صونه

اي سبق الكلام عليه
في اوائل احوال
الاسناد الخبري

٤

عن لسانك أو عكسه يجوز أن يعتبر أيها صونه عن سماع المخاطب أو عكسه
 (قوله أو تعينه) فإن قلت اذاتعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث
 فكان ذكره عبثا قلت لاشك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز
 عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصد معا وقس
 على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها ٧ (قوله رمية من غير رام) في مستقصى
 الامثال جاز الله ان اول من قاله الحكم بن عديغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه
 نذر ليدبحن مهابة على الغيب اسم جبل فرام صيدها ايا ما فلم يمكنه وكان يرجع
 مخفيا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فنعته ابنه مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم
 مهاتين فاخلاهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها فعندها قال الحكم
 ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله (قوله شئنة اعرفها من
 احزم) المصراع لابي احزم الطائي الشئنة الخلق والطبيعة وابو احزم جد حاتم
 الطائي او جد جده وكان له ابن يقال احزم مات وترك بين فوشوايوما
 على جدهم ابي احزم وارموه فقال ان بني زملوني بالدم شئنة اعرفها
 من احزم يشير الى ان احزم كان عاقا ايضا والتزيل التلغيف بالثياب (قوله
 او على ترك نظائره) الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه
 واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره ان الاول لا يتصور ممن تكلم بذلك
 الكلام او لا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت ٦
 من العرب كلامين حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمثلت به في مرامك
 على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واذا سمعت منهم كلاما
 حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت به بعينه في غرض من اغراضك
 فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه ايضا واما الثاني فيخص بالقياس
 (قوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ) وجهه ما اشار اليه الشريف
 في شرح الكشاف من ان المرفوع بالدح او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى
 خولف فيه الاعراب للاقتنان والغرض من هذا الاقتنان اظهار الاهتمام
 بالذكر من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع
 وذلك الاهتمام انما يكون لدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه
 وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة
 متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للاقتنان في الدلالة

٧ وهذا الجواب اولي
 من الجوابين اللذين ذكر
 هما الشارح في المختص
 كما لا يخفى ٤

٧ قوله من غير السامع
 من الحاضرين لاختفاء
 ان الظاهر ان يقول من
 غير المخاطب نسخته

٦ فانك اذا سمعت من
 العرب كلامين حذف
 المسند اليه في احدهما
 قياسا وفي الآخر غير
 قياس وتمثلت بهما
 في مرامك على هيئتهما
 فقد راعيت الاستعمال
 الوارد على تركه واما
 الثاني فيخص بالقياس
 نسخته

على ما ذكر في الاهتمام (قوله أي الملة التي إلى آخره) اعترض عليه بأن الموصول
لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار
المذكور إنما هو من إيهام الموصول دون الحذف وقد يجب أن الحذف على قسمين
أحدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والآخر ما منه بد في تصحيح كحذف
الفاعل فيما بنى للمفعول مثلاً وقوله يهدي التي هي أقوم من قبيل الثاني ونظيره
مع بيان النكت كثير في الموارد (قوله ولا مقتضى للعدول عنه)
قد سبق منافي أوائل الكتاب أن الظرف في أمثاله ليس متعلقاً باسم لا والالكان
مشابهاً للمضاف فيجب النصب فيه ولا يجوز بناءً على التقح بل متعلق
بمقدر والخبر محذوف فارجع إلى ما ذكر فيها وقس عليه فإن قلت سيأتي
أن هذا كله مع قيام القرينة فلا احتراز عن العبث بناءً على الظاهر مقتضى
للعدول قلت المقتضى قصد الاحتراز بالفعل لا بمجرد صحة ذلك القصد
ولا يخفى أنه غير لازم (قوله ومنه وأولئك هم المفلحون) أي من ذكر المسند إليه
لزيادة الإيضاح والتقرير قوله تعالى وأولئك هم المفلحون حيث لم يحذف
فيه المسند إليه يعني اسم الإشارة الثانية جاءها المفلحون خبراً عن اسم
إشارة الأول وفيه اشعار بأن المراد من ذكر المسند إليه عدم حذفه مطلقاً
سواء كان مسنده عند حذفه مسنداً إليه آخرام لا (قوله كائنات لهم الأثر)
قال الشارح في شرح الكشف كائنات في موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء
في فهي زائدة والأثر بفتح الهمزة والثاء التقديم والاستبداد اسم من استأثر
بالشيء استبد به وقوله في تميزهم متعلق بجعلت أو بالظرف الواقع موقع المفعول
أعني بالثابتة وهي في الأصل الموضع الذي يثاب إليه أي يرجع إليه مرة
بعد أخرى ويقال للثزل مثابة لأن أهله ينصرفون في أمرهم ثم يتوبون إليه
ومعنى على حيالها على انفرادها واستقلالها وأصله حوالية بمعنى حول الشيء
وقعدت حياله وبحياله أي بازائه انتهى ولم تعرض لمتعلق بالقلاح فقيل
هو المبتدأ أعني فهي لرجوعه إلى الأثر التي تصلح أن يكون عاملاً ولك
أن تقول الأقرب حينئذ أن يتعلق بالضمير المستكن في الخبر أعني ثابتة باعتبار
رجوعه إلى الأثر أيضاً كيلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالأجنبي
الذي هو الخبر ولا يحتاج إلى جعل المذكور مفسراً بمقدر قبل الخبر كما قيل
وحاصل المعنى أن تكرير أولئك أفاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة

فيكون كل منهما مميذا لهم عن عدالهم ولولم يكرر لربما فهم اختصاصهم
بالجموع فيكون هو المميز لكل واحد (قوله حيث الاصغاء مطلوب)
لو بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري
تعالى فلا يلائم التمثيل بقوله هي عصاى على المتبادر (قوله هذا كله مع قيام
القرينة) اذ لو فقدت في شئ من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا
لانتفاء شرط الحذف لانتفاء النكتة كما سند كر مثله الآن (قوله ان يكون
الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه الى آخره) المراد بعموم نسبة الخبر الى كل
مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد
اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن ٧ واما ما ذكره رحمه الله في شرح
المفتاح من ان المراد بعموم النسبة الى كل مسند اليه في تلك الحالة اشارة
واحدة بما يصح انصافه به في نفسه فقيه ان عموم النسبة لبعض ما يصح له
مع ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة
الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر
فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصح له من المتعدد و ارادة التخصيص
لمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها (قوله نحو خالق كل شئ)
قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد دل عبارته
في شرح المفتاح على ذلك واما ما اشعر به تمثله ههنا لما لا يكون عام النسبة
بقوله خالق لما يشاء من ان المراد بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان
الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب للاحتراز عن الخصوص
في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة
في نفسه خاص النسبة في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه
في نفسه بل بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصحيح ما ذكره الشارح من ذكر الجواب
واندفع ايراد الفاضل المحشى (قوله والجواب ان مقتضى الى آخره) اورد عليه
ان ذكر المسند اليه حينئذ يكون تصحيح الكلام للاعتبار امر زائد عليه
وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزائدة على اصل
المراد وسيجيء لهذا مزيد بحث (قوله و حقيقة التعريف) جعل الذات
مشارا به الى خارج قديفيد الخارج بقوله مختص و يجعل فأنه الاحتراز
عن الضمائر العائدة الى مالم يختص بشئ قبله نحو ارجل قائم ابوه واظبي كان
امك ام جار ونحوه رجلا ونم رجلا وبالهاقصه ورب رجل واخيه فان هذه

٧ واما حله على ظاهره
فقيه ان عموم النسبة
للمتعدد مع ارادة التخصيص
الى آخره نسخته

الضمائر تكررات اذ لم يسبق اختصاص الرجوع اليه بحكم ولو قلت رب
رجل كريم واخيه ورب شاة سواد وسمحتها لم يحزلان الضمير معرفة لرجوعه
الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضى على ما نقله
الفاضل المحشى وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين
اى الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان
مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة فلا وجه
للحكم بكونه نكرة الثانى انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار
التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب
شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحث اذ لا اعتبار بالتخصيص
اللفظى الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى
الخصوص فيها تكلف الرابع انه كثيرا ما يفتقر فى الثواني ما لا يفتقر فى الاول
٧ فمن ذلك كل شاة وسمحتها بدرهم واى فتى هجاء انت وجارها ولا يجوز
كل سمحتها ولاى جارها اذ لا يضاف كل واى الى معرفة مفردة كما ان اسم
التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام فى القاعدة الثامنة فى الباب السادس
من كتاب المغنى فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة
على ما يشير اليه سوق الكلام على انالانم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور
وامتناع رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور فى كتب النحو وجوب
نعت مجرور رب ان كان اسما فانه قال الدمامى وهذا مذهب المبرد
وابن السراج واكثر المتأخرين وفى البسيط انه مذهب البصريين وخالف
فى ذلك الاخفش والقراء والزجاج وابطاها وحرروف واما الثانى فلما اشر اليه
من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد فى الاستعمال (قوله اشارة وضعية)
قبل هذا احتراز عن التكررات المتعينة عند المخاطب نحو جاني رجل تعرفه
او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة
فيما ذكر بالوصف اعنى تعرفه او هو اخوك والكلام فى الاشارة باللفظ اللهم
الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل فى تلك الاشارة (قوله تعريفه
لاقادة المخاطب) جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول
تعريف المسند اليه الى آخره وكما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا
ازداد الحكم بعد انما نسب البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال
تحققه تفننا فى العبارة قبل لا يصح دعوى هذه القضية الكلية الاستفادة من لفظة

٧ سرمانه اذا كان ثانيا
يكون ما قبله قد وفى
الموضع حقه فيما يقتضيه
فجاز التوسيع فى ثانى
الامر بخلاف ما اسما
بالتوسيع فى اول الامر
فاناح لانعطى الموضوع
شيئا مما يستحقه

٦ واعلم ان القضية الكلية
الاستفادة من لفظ كلما
هى باعتبار الغالب والا
فيجوز ان يكون المسند
من اللوازم النسبية الى
آخره نحوه

كلما جواز ان يكون المسند في اللواز البينة للسند اليه فلا يكون مفيداً للحكم
كقولنا الاثنان هو الزوج الاول وان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدما
يشمل لازم فائدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي بين ذلك
المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند
والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد
احتمال تحقق لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد
حافظ للتوريق بعد في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شيء ما موجود
والفائدة في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني (قوله لانه وضعي بخلاف
تخصيص النكرة) يريد ان التخصيص والتعيين في المعرفة بحسب الوضع لانها
موضوعة للعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينا
في نفسه الا ان التعيين ليس بمعتبر في وضعها (قوله وقد يترك اي الخطاب مع معين
الى غيره) اشار الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل
اي يترك الاصل ذهابا الى غيره ثم حق العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح
ان يقال لمعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال خاطب معه اللهم الا ان
يجعل الظرف مستقرا اي كأننا مع معين او الكائن معه فينبغي ان يجعل الكائن
بمعنى ما من شأنه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اي مما لا
وجه الى غيره (قوله على سبيل البدل) اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا
او مثني فكون العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد
غير المعين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن
ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير
الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على
ما هو المختار او موضوع لعني كلى لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة
فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين (قوله تناهت
حالهم القطيعة في الظهور الى آخره) القطيعة الشنيعة الشديدة من قطع
الامر بالضم فطاعة فهو قطع اي شنيع شديد جاوز المقدار ومراد المصنف
من الحال في قوله تناهت حالهم فطاعة امرهم وقباحة شأنهم ووصف
الشارح اياها بالفصاعة لانه على ما نقله من المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز
العقلي من ان العرب اذا ارادوا المباغلة في وصف الشيء يشقون من لفظه
ما يتبعون به تأكيد او تنبيه على تناهيه كشرع شاعر وامثاله ويجوز ان يعتبر

حذف المضاف اوحيثية اى فظاعة حالهم الفظيعة اوحالهم الفظيعة
من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهات لايرد ان يقال صدق الشرعية
لا يقتضى صدق التقدم فصدق قوله ولوترى مع جوابه المحذوف اعنى لرأيت
امرافظيها ونحوه لا يقتضى وقوع مقدمها وهورؤية كل احدليلدلى على غاية
ظهور حالهم بل انما يدل نكان القصد بخطاب ترى الى العموم على كمال
ظهور الشناعة حالهم لدلالته على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد
دون احد بل كل من يراها يراها فظيعة (قوله لفساد المعنى) اذا العموم فى المعدول
عنه اعنى انا كرم او احسن اليه اظهر فان الاخراج فى صورة الخطاب يناق
العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل المعدول عن الظاهر بفساد
يفيدها الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذى هو خلاف
الظاهر فاسد محض كما ترى هذا وقد يوجه تعلق الطرفين بالاخراج فى صورة
الخطاب بان التبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقى
فكأنه قبل اكتفى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم
يعنى انا عريتنا هذه الصورة عن المعنى الحقيقى لئلا يأتى لنا قصد العموم اذ لو كان
الخطاب على معناه الحقيقى لما يأتى لنا هذا (قوله يشعر بذلك لفظ المفتاح)
حيث قل فلا تريد مخاطب بعينه بل تريد انا كرم او احسن اليه قصدا الى
ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة قول
المصنف ليفيد العموم ولا احتمال لتعلته بغير لا يريد (قوله ما وضع شئ مع
جميع مشخصاته) وذلك بانهم لا يخطئوا الشخصات بما يمنع به تصور الشخص
عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العمل لذلك الشئ مع تلك الشخصات التى
جعل هذا المفهوم الكلى مرآة للاحتياط فلا يضر تفاوت الشخصات
زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع
ولا كلية الموضوع له كما توهم بعض اصحاب الحواشى (قوله لاحضاره اى
المستدالى) وقد سبق ان المسند والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك
ان المحضر هو المعنى فقوله احضاره محمول على الاستخدام او على حذف
انضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه فى
الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ ملتفتة الى المعنى وان كان حاضرا
فيها كما صرح به فى حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور
المسند اليه فى ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان المسند اليه فى قولك جاء
زيد وهوراكب ان كان حاضرا فى ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا

لا فائدة في الاتيان بالضمير ولو قال بدل الاحضار للاخبار عنه بعينه باسم مختص به
 لكان اظهر (قوله بعينه حال من مفعول المصدر) اى ملتبسا بعينه ولشخصه
 (قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها الى اخره) قبل
 المرفع بلام العهد الخارجى وكذا الموصول والمرفع بالاضافة اذا اريد بهما
 المهود الخارجى يحتاج الى العلم بالمهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر
 فالاحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه واعتذر بان الاحضار
 ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور
 في الجملة (قوله هذا القيد مفعول عن الاولين) فيه بحث لانه اذا ترك القيدان
 الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع
 باسم مختص به اى بالمسند اليه فلانسلم ان قوله باسم مختص به يعنى عن قوله
 بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاءنى له درهم باسم مختص
 لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه
 وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين
 وحينئذ يكون مجازا ومبحثا في الحقيقة وكذا المرفع بلام الجنس في قولك
 الرجل خير من المرأة مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع
 واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به
 الشريف في حواشى شرح المفتاح عن الثانى من ان المرفع بلام الجنس
 قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص
 ايضا كسائر المعارف والنكرات فقيه نظر لان المرفع بلام الجنس حين ما
 يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد
 انما يفهم من القرائن الخارجية على ماسبق تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند
 ترك القيد الاولين هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم
 مختص بالمعين اى الشخص المانع تصوره عن وقوع الشبهة فيندفع البحث
 لانا نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان فيه قيد من قبود التعريف على
 الوجه الذى ذكر فيه مغنيا عن قيد آخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد بقيد
 على وجه سقط الاحتياج الى قيد آخر وانت قد تحققت من كلام الشارح
 ان ضمير به في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث
 هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين متحقق
 فلا اغناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال لان الاسم

المختص بشئ معين ليس الا العلم فيه سماجة وانما مقتضى السوق ان يقول
 لان الاسم المختص بالمسند اليه (قوله قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود الى آخره)
 توجيه الجواب انا لانسلم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص
 الاختصاص في الجملة والرجح مختص به تعالى بطريق الغلبة والاستعمال
 وان كان في الاصل موضوعا لذاته الرجعة الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم
 لوقوعه صفة فثل الرجح لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظرا الى
 ان مفهومه كلى في الاصل او بقوله ابتداء ان نظرا الى الخصوص العارض بحسب
 الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص بشئ ليس الا العلم بناء على
 ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصل من
 ذكر القيد السابق تحقيق مقام الغلبة غاية ما في الباب انهما بعد ما ذكرنا
 لذلك الغرض اسند الشارح اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج بعض
 ما يخرج بالقيد الاخير وقد نبهت فيما سبق على انه ليس بمحذور وبما اشترنا
 اليه من توجيه الجواب المنفي اندفع لزوم استدراك احد القيدتين الاولين
 اعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحشي فانه لا يدفع استدراك
 قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى الا انه يلازم اذا اريد بالابتداء اول زمان الذي ذكر
 فتأمل (قوله لانا نقول هذا موقوف الى آخره) اي خروج الامور المذكورة
 بقيد الابتداء موقوف الى آخره وفيه ايماء الى بعد التفسير المذكور ووجه
 البعد اما اول فلانه لا بد من اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد فقدوا اما
 ثانيا فلانه لما كان معنى احضاره ابتداء احضاره بنفس لفظه لم يحسن
 تقييد ذلك باسم مختص به لظهور ركائنه واما ثالثا فلما اشار اليه بقوله ولو
 اريد بذلك الى آخره لكن هذا الاخير موقوف على ان المراد بالاختصاص
 الاختصاص بحسب الوضع والا فلا حضار بالرجح احضار باسم مختص
 وليس بنفس لفظه لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال
 ووجه توقف خروج الامور المذكورة على تفسير ابتداء بما ذكره انه لو فسر
 باول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحققته في الاعتذار السابق (قوله وبعد
 التيا والتي) التيا تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم
 اول المصغر وهذا ابقى على قبحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله
 بزيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذا وذيها وذاك والمعنى
 بعد اللخط الصغيرة والكبيرة التي في فطاعة شأنهما كيت وكيت حذف

الصلة ايها لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كنى بهما عنه
 وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى (قوله وما سواه انما وضع ليستعمل في شيء
 بعينه) فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل
 في شيء بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما
 وضع الى آخره يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلامه قلت المراد
 من التعريف السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له
 كليا او جزئيا وما ذكره ههنا وما سواه انما وضع لمفهوم كلى ليستعمل
 الى آخره بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوح
 والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل
 المفهوم الكلى مرآة بملاحظتها عند الوضع فليفهم (قوله ولا يخفى
 على المنصف) ان الوجه ما ذكرنا اولا وذلك لان قيد الابتداء على ما ذكره
 هذا القائل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص فائدة سوى تحقيق
 المقام واما على ما ذكره الشارح فالاسم المختص وان كان مخرجا لها لكن
 يكون لكل من القيد السابقين بعد تحقيق المقام مقابل يسند اليه اخرجه
 لتقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد
 تذكر الوضع لانه مسبوق بتقديم العلم به ولئن اغض عن ذلك فالاحضار
 اول زمان الذكر متحقق في ضميري المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما فيه الا
 المتعين فليتأمل (قوله نحو قل هو الله احد) يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله
 خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير
 الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره
 الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشأن والجملة خبره ويعتبر الاحدية بحسب
 الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما
 او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فائدة حل
 الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد (قوله فالله اصله الا له حذف
 الهمزة وعوضت منها حرف التعريف) قيل عليه لما كان الاصل هو الا له
 معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعها
 معها في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والعوض
 عنه ان حرف التعريف في الا له من قوله اصله الا له من الحكاية لا من المحكي
 ومراده ان الله اصله آله منكر كما ذكره في تفسير القاضي وانما ادخل حرف

التعريف في خبر المبتدأ أفادة للمحصر كافي زيد الأمير إشارة الى عدم ارتضاءه قول سيبويه بأنه يجوز أن يكون أصله لاه من لاه يليه بمعنى تستر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشف من أن كثرة دوران اله في الكلام واستعمال اله في المعبود وإطلاقه على الله رجع جانب اشتقاق من اله ولوسلم أن حرف التعريف من المحكى فنقول المضاف محذوف أى عوضت منها لازمية حرف التعريف اذ لا يقال لاه كما صرح به القطب في شرحه اللهم الأعلى سبيل الشذوذ الأول هو الاظهر وفي هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف الهمزة لأن العوض لا يؤتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لم الدور (قوله ثم جعل علما) أى بعد حذف الهمزة وما قبله فقبل الآله معرفة باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العملية وقيل هو ايضا عمله بالغلبة لكن اريد تأكيد الاختصاص بالتعين فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق قاله قبل الهمزة وبعدها عم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا ٣ فيكون الغلبة الحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة ٩ تقديرية (قوله لما افاد التوحيد) أى بحسب دلالة اللفظ (قوله فيجب أن يكون اله بمعنى المعبود بالحق) أى بقرينة المقام فإن المراء والجدال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود بمحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكشف من أن آله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والآله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فإنه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع (قوله في الوجود أو موجود) إشارة الى أن خبر لا محذوف والا لله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا لله خبرا لأن المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله لا على نفي مغيرة الله عن كل آله وهو الذي يفيد استثناء الفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر ٢ الخبر في الامكان او يمكن مع أن نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لأن المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن اله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود واما الوجه الذي اوردته الشارح في التلويح توجيه النفي تقدير في الامكان وهو ان هذا ردا لخطأ المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود فقيه

تأنيث ثروان صفة
مشبهة بمعنى كثير العدد
من الثروة بمعنى كثرة
العدد والاصل ثربوا
قلبت الواو ياء وادغمت
احدى اليائين في
الاخرى سميت الكواكب
المخصوصة بذلك لأنها
ذات الثروة

٩ الغلبة قسمان حقيقية
وتقديرية فالحقيقة
عبارة عن أن يستعمل
اللفظ أولا في معنى ثم
نقلت الى آخره
والتقديرية عبارة عن
أن لا يستعمل من ابتداء
وضعه في غير ذلك المعنى
لكن يكون مقتضى
القياس أن يستعمل فن
الأول الصعق وهو
صفة مشبهة لمن اصابته
الصاعقة ثم غلب على
خويلد بن ثعلبة ومن
الثاني الثريا ولفظة الله
على القول بأنها صفة
في الاصل لانه الآله
محذوف الهمزة والتعويض
فمقتضى القياس صحة
إطلاقه على كل معبود

٦ مطلقا كالا له الا انه لم يطلق الاعلى الواحد

الواجب تعالى وتقدس
فهو من الاعلام الخاصة
بالنظر الى الاستعمال ومن
الاعلام الغالبة بالنظر
الى الاستدلال كذا في
شرح الكشاف للشارح
المحقق

٢ وانما لم يقدر الخبر في
الامكان او ممكن مع ان
فيه ردا خطأ المشركين
في اعتقاد تعدد الآلهة
على وجه ابلغ وهو
سلوك الطريقة البرهانية
لان نفى الامكان يستلزم
نفى الوجود بدون العكس
لان المقصود بكلمة
التوحيد هو اثبات
الوجود له تعالى ونفيه
عن آله غيره واثبات
الامكان لا يستلزم اثبات
الوجود فان قلت فالكلام
لا ينفي الامكان عن غيره
تعالى قلت ذلك النفي
مستدل عليه بدلائل اخر
وليس بمقصود بالبيان
ههنا على ان المتردين لا
يدعون امكان غيره تعالى
بدون الوجود نسخته

بحث لان رد خطائهم في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود بنفي الامكان ابلغ لما
فيه من اثبات الشيء بسببية ما هو الطريقة البرهانية فتأمل (قوله كافي الانقلاب
الصاحلة لمذح او ذم) توصيف القاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف
والتوضيح لان القاب علم يشعر بمذح او ذم مقصود منه قطعاً واما الكنية
فهو علم صدر باب اوام وماسواهما من الاعلام يسمى اسماء والفرق بين
القاب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمذح او الذم كابي الفضل وابي
الجهل لا يضر (قوله وفي التنزيل ثبت يدا ابي لهب) غير الاسلوب لان
العلم ههنا مضاف اليه في الظاهر والتمثيل لمجرد كون المقام مقام كناية وقيل
لفظ يدا مقحم فالعلم مسند اليه في الحقيقة وتشكير جهنمي التهويل كأنه قيل
اي جهنمي (قوله انتقال من الملزوم الى اللازم الى آخره) لكن الانتقال عنه
معنى مجازي للفظ اذ ليس معنى ابي لهب بحسب الوضع ملابسه بل والده
وسمى في فن البيان ان شاء الله تعالى ان الكناية قد تكون مبنية على المجاز
وبالعكس (قوله انما هو بحسب الوضع الاول) اعني الاضافي دون الثاني اعني
العلمي قال الشارح في شرح المفتاح في قوله تعالى ثبت يدي ابي لهب
لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بابي لهب لكن لينقل منه الى ملازم
اللهب لينقل منه الى الجهنمي هذه عبارته في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب
قوله ههنا وهذا لزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني فان اللزوم على
ما ذكره هنالك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط الوضع الاول فينبغي
ان يحمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافي
ليتلايم كلامه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي فقط بل بحسب ان
يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من ان منشأ اشتها
ابي لهب بكونه جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي
وما اذا جاوز الاشتها المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في نظائر
خاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا احتياج الى توسط الوضع الاضافي (قوله
ويجب ان يعلم ان ابا لهب) انما استعمال ههنا في الشخص المسمى به لينقل به الى
الجهنمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما تحققته بما ذكره في شرح
المفتاح فلا يناقض قوله سابقا الا ان هذا اللزوم الى آخره واعتراض عليه بانهم
شرطوا في الكناية ان يكون المقصود وهو المعنى الكنائى والمعنى الاصلى وسيلة
اليه والزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه جهنميا هو المقصود

الاصلي و مناط النفي والاثبات بعيد جدا و اجيب بان توهم البعد انما انشاء
من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم
الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستبغات التراكيب و اطلاق
الكناية عليه على سبيل التشبيه او استعمال معنى الكناية في مجرد
معنى الخلفا فتأمل ببق ههنا بحث و هو ان قوله و يجب ان يعلم الى
آخره مناقض لما صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة
في تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية
لم يستعمل في الموضوع له و الجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في
مفتاح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تقرير الكناية طرفين احدهما
انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له و ثانيهما
انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينقل منه الى غير
الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح في البيان مبني على المذهب
الاول بناء على ان انصف مال اليه كما اشار اليه الشارح في بحث الكناية
من هذا الكتاب و ما ذكره في قوله و مما يجب الى آخره مبني على المذهب الثاني
(قوله او ابهام استلذاذه) ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك
الابهام الى الاعلام و نحوه و عليه اطبق شراحه وفيه بحث اذ في لفظ
الابهام نكتة سرية مفقودة في لفظ الاعلام و هي الايماء الى ان التبرك
و الاستلذاذ في كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر و الاحوال المقضية
له بحيث يكفي في اقتضاء الذكرا بهما حتى يتعين الحكم في الاعلام و نحوه
بطريق الاولى و لو بدل لفظ الابهام بالاعلام لقات هذا الابهام (قوله و غير
ذلك) مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يتعين عنده
المسند اليه الا باسمه الذي يخصه (قوله لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب
و العين) اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الادباء
المعرفة ما يعرفه مخاطبك (قوله ثم الموصول و ذو اللام سواء) خلافا لابن
كيسان و ابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما و الكوفيون
فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام (قوله ولذا صح جعل الذي يوسوس
الى آخره) هذا انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بناء
على ما تقرر من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا
لها و لا يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان و ابن السراج و كأنه

بنى الكلام على ان انتفاء اعرافية ذى اللام من الوصول ظاهر ولذا لم يقل
 بها غيرهما بخلاف العكس فالاستدلال بالآية ناظر اليه (قوله وتعريف
 المضاف كتعريف المضاف اليه) خلافا للبرد فان تعريف المضاف انقص من
 تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمير
 ولا يوصف المضمير (قوله فانه وان تخصص بكونه مضروبا لك) اشارة الى انه
 لا يلزم في التخصص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بقض الشبوع
 (قوله لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه) اى لما يعتبر في اصل وضعه
 التخصص وان جاز ان تخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة
 (قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة) الكلام على تقدير
 اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف
 كما اشار اليه الشارح في مفتح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة
 صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في مقتضى فلا يتوجه
 ان ما ذكره لا يقتضى كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجري
 عليه الموصول نحو الرجل الذى قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان
 لازما فالاقصار عليه مع افادته المقصود ارجح على ان اجزاء الموصول لا محالة انما
 يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام
 خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر (قوله الذى
 كان معنا امس رجل عالم) ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم
 فلا بد من امر آخر يرجح طريق الموصولية اذا الظاهر ان مقتضى اما
 موجب او مرجح ولا يكتفى بمجرد الملازمة والمناسبة (قوله نحو الذين في ديار الشرق
 لا اعرفهم او لا نعرفهم) هذا المثال ظاهر في عدم علمهما معا وان جاز
 ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كإني عنه الخبر
 والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم
 (قوله لقلة جدوى الكلام الى آخره) وانما لم يعلل عدم التعرض لما لا يكون
 للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغيرها لا يثنى
 منه الحكم على الموصول بشئ والا كان الشئ معلوم الثبوت عنده
 للموصول فيكون له علم بحال الموصول غير الصلة لان المراد بالاحوال
 التى تسلب علم المتكلم هو الاحوال التى يصح اعتبارها في جانب المسند اليه
 عند افادة الحكم للمخاطب لتعيين المسند اليه فعلم ثبوت المسند اليه لا يصير

بانه اذا لم يكن للمتكلم علم
 بغير الصلة لا يثنى منه
 الحكم على الموصول بشئ
 والا كان الشئ معلوم
 الثبوت له لان المراد
 بالاحوال التى فرض
 انتفاء علم المتكلم بها
 هى التى يصح اعتبار
 في جانب المسند اليه
 لتعيينه عند افادة الحكم
 للمخاطب و مفهوم
 الخبر لا يصح ان يجعل
 عنوانا للموضوع والا
 لفى الحمد فأمل نسخته

في الخبر اذ لا يصح جعل مفهوم الخبر وصفا اعنوا نسيا للموضوع والالغى
الحكم فتأمل (قوله او استهجان التصريح بالاسم) فيه اشارة الى ان المراد
بالفرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها
وفائدة يترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن كهذا وههنا بحث وهو ان مجرد
استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولة لجواز ان يعبر عنه بطريق
آخر لا استهجان فيه فلا بد من انضمام الشيء الى الاستهجان ليرجح اختيار
الموصولة على ما سواها من طرق نعم قد ذكر رحمه الله تعالى في شرح
المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملازمة والمناسبة فلا تراحم في مقتضى
والمقتضى لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقتضى
رجحان في الجملة كما ينبغي عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان مقتضى اعم من
الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتب بالرجحان بالاضافة فكلاهما كان المضاف
اليه اكثر كان الاقتضاء اتم وافر (قوله اي تقرير الغرض الى آخره)
وجه تقديمه على القولين الاخرين ان المقصود من الكلام هو الغرض
المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فجعل التقرير
على تقريره اولى (قوله واورد حكاية شريح) وهي ان رجلا اقر عند شريح
بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت حالتك آثر شريح
التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحمافة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار
ادخلا للعنى في رتبة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح
فان جعلت الآية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام
رصيا وان خصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل
اجنبى ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الآية
مثال له قلت المستهجن تصريح اسم المرأة في الحكم بالمرادة والاختيار
في طلب الموافقة (قوله ولقد نهزت مع الغواة نهزت بالدلو) اي ضربت
بها الماء في البر وحركتها ليمتلئ والغواة جمع غاوو الاسامة اخراج الماشية الى
المرعى والسرحة المال السائم والخط بمعنى النظر والاضافة من اضافة الصفة الى
الموصوف وقيل شرح الخط بمعنى النظر السريع الى ما وقع القصد
عليه من قولهم امر شريح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح ناقة سرحة
وسرحة اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من

عصر العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا
 في الديوان في الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع الغواية وسعيت
 في تحصيل لذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما بلغ الانسان في شبابه ففاجأت
 ووقفت ان حاصل ما سعيت كان اثمًا وضلالًا وذنبا وبال (قوله ان الذين ترونهم)
 البيت ترونهم بضم تاء الخطاب من الازالة التي تعدى الى ثلاثة مفاعيل هو الر
 واية وهو الانسب دراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون الرؤية بمعنى الاعتقاد
 والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في الغدة
 الالتقاء على الوجه للاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيق او عبارة عن
 هلاك الاموال او عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى
 الاول بقوله اى تهلكوا والى الثانى بقوله او تصابوا (قوله وجوابه ان العرف
 والذوق الى اخره) وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطأ الذى ذكره هو
 اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطأ او يفهم في العرف خطأ المخاطب
 في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفا في لزوم تحقق
 الايمان فيه وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل من مجموع
 الكلام فيرد عليه ان الكلام في معانى الموصولية ومقتضياتها لافى معانى
 الكلام الذى فيه الموصول (قوله ٧ الى وجه بناء الخبر ان جرى) على ظاهره مبناه
 على ان البناء طرفا واجناسا باعتبار اضافة الى ماله طرف واجناسا اعنى الخبر
 او على ان المراد الوجه الذى يبنى اساس الخبر عليه فالمضاف في قوله فان
 فيه ايماء الى ان الخبر النبى عليه او من جنس العقاب محذوف اى الى
 ان بناء الخبر ايماء الموصول اذا كان مسند اليه الى الخبر من حيث اراد
 المتكلم وبنائه اياه على المسند اليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول
 صورة الشيء وتعريف النقطة يتعقل عدم الانقسام فلا حاجة الى
 اعتبار حذف المضاف فى الثانى (قوله كالارصاد فى علم البديع) وهو
 ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروى نحو قوله
 تعالى وما ظنناهم ولكن كانوا انفسهم يظنون (قوله الى التعريض بالتعظيم
 الى آخره) اعترض عليه الفاضل المحشى بان حصول هذه المعانى

٧ قوله الى وجه بناء
 الخبر ظاهر قوله فيما
 سأتى فان فيه ايماء
 الى ان الخبر المبني عليه
 امر من جنس العقاب
 ونظائر يبدل على
 ان المراد ههنا الى
 وجه الخبر المبني وانما
 قدم البناء اشارة الى
 ان ايماء الموصول
 الى الخبر من حيث اراد
 المتكلم وبنائه اياه
 عليه كما قيل مثله في
 تعريف العلم بحصول
 صورة الشيء نسخته

التي جعل الائمة ذريعة اليها يحصل بلا ائمة بالمعنى المذكور كما اذا اخر
الموصول وبدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب
بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع
صلته والاول هو المستغنى عن اعتبار الائمة واما الثاني فهو موقوف على
اعتبار الائمة قطعاً مثلاً تعظيم شبيب عليه السلام على وجه التعريض يحصل
من مجموع الكلام اعني من نسبة الخسران الى مكذبه ولا حاجة في ذلك الى
اعتبار الائمة ومن نفس الموصول ايضاً بان يعتبر ائمة الى ان الخبر من
جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولولم يعتبر
هذا الائمة لم يكن لك ان يصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك
ان الكلام في معاني الموصولة لا مجموع الكلام الذي يكون الموصول من جلته
فان دفع الاعتراض (قوله فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء الى آخره)
فاجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده من العلة علة اسناد الخبر الى المبدأ
وبناؤه عليه لاعلة ثبوته له فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولاً فلانه ان اريد
بالائمة الى علة بناء الخبر الائمة الى ذات العلة فقيه انها مصرحة بها فلا
يحسن الائمة وان اريد الائمة الى عليتها من جهة ان ترتيب الحكم على المشتق
وما في حكمه يفيد علية المأخذ فقيه ان ذلك الترتيب انما يدل على علية
المأخذ لثبوت الخبر لاثباته واسناده على انه يفوت حينئذ جعل الائمة ذريعة
الى التعظيم مثلاً لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه
سواء اوصى الى العلية ام لا واما ثانياً فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر
على القاء الخبر في قوله تعالى (ان الذين يستكبرون) الآية بيان سوء عاقبة
المستكبرين وفي قول الشاعر (ان الذي سمك السماء) البيت بيان رفعة شان
الشاعر وهكذا في الباقي لانه لما لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعث مجرد
ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولا حظ سمك السماء حل مجرد ذلك
على ربط بناء بيت الشرف له فان هذا بعيد جداً كما لا يخفى على النصف
فتأمل (قوله ومن الناس من اقتنوا اثره الى آخره) اراد به العلامة التزمذي
وقد بنهناك في اوائل تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق
يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتدأ وما بعده خبره اي بعض
الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يردانه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة
ويمكن ان يحاجب في هذا الحل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتجب

واستعظام ان يختص بعض من الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام فانه
ينافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد من اقصافه من جنس الناس
لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف
التوجيه الذي ذكره الشارح (قوله وسوق الكلام ينادى على فساد هذا
الرأى) اذا اشار لفظة ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا بعد
الاشارة البعيدة في قوله او ان يرمى بذلك الى جعل المسند اليه موصولا
يكاد يصرح بالاشارة الى الائمة (قوله الى محسوس غير مشاهد) فيه اشارة
الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في العكس
حيث قال الى مشاهد محسوس وقد يقال به بتقديم المشاهد على انه يكفي
وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا لتوهم ان يراد بالمشاهد
المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجاز (قوله واما الغرض الموجبه
او المرجح فقد اشار الى تفصيله الى آخره) فيه نظر لان كل ما اشار اليه المصنف
غرض مرجح لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه في آخر البحث حيث
قال او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض الموجب
الهمم الا ان يقال قصدا لكل التميز غرض موجب فتأمل (قوله من نسل
شيبان) شيبان بن ثعلبة وبن ذهل قيلتان كذا في القاموس والذي
في الصحاح وشيبان بن دينار بكر وهما شيبان بن شيبان بن ثعلبة وشيبان
ابن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جنى في التنبيه على مشكل الخامسة ان يكون
وزن شيبان فعلان من شاب يشيب وان يكون فعلان من شاب يشوب
فمحذوف الواو بعد قلبها ياء كافي ميت وهيت ثم قوله من نسل شيبان اما خبر
ثان او حال على سبيل التداخل او الترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بقراد
اي ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضى ان يثبت للمدوح الفردية
في المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى
الا ان يبنى الكلام على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان ممتاز عن سواهم بالمحاسن
فتبصر (قوله وهما شجرتان بالبادية) يمكن ان يقال انما لم يقل شجران مع ان
الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر فالاول شجر الصدر البرى
والثاني شجر الفضاء وهو شجر له شوك عظيم والمفرد الضالة والسلة ايماء
الى ان المراد بالضال والسلم اللذين حكم على نسل شيبان بانهم مقيمون بينهما
فردان من ذينك النوعين يعنى انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما تقول

رأيت رجلا اذا رأيت زيدا (قوله وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم الى آخره) هذا يشعر بان زائد على اصل المراد المبحوث عنه في المعاني لا يلزم ان يكون زائدا على ما يضره الوضع واللغة فهو منع لما اشعر به فما تعليله في تقرير السؤال عدم انتفاء تعين نظر علم معاني بما تقرره الوضع واللغة بانه بحث عن الزائد على المراد من لزومه والحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا وذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص كما ذكره في الجواب السلي وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني (قوله عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون) قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة عدم الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه وانما لم يعتبر عن تلك الذوات بنفس الموصول لتجحج ذكره بدون الصلة واما عدم جعله المشار اليه هو المتقين فبما على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه بأولئك على هدى وان يجعل جارياً عليه كذكر في الكشف فعلى التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبغي عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحد في الواقع ذاتا فليستأمل (قوله اول نحو ذلك) عطف على قوله لانه وذلك مثل ان يقصده تحجيل المخاطب والاستهزاء به كقولك مخاطبا لاعبى هذا تشير الى ان المخاطب يدركه بالحس حق تحجيل هو مستهزئ به بسبب عدم قدرته على ذلك ومثل ان يقصده شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسألة يتخير فيها العقول هذه المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التي تحير فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الآيات والايات امثلة لاشواهد حتى يتهم باحتمال الغيرو انه لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطائف والاعراض

وقوله عطف الى قوله
على ذلك لم يوجد في
بعض (النسخ)

حتى يتوهم احتمال
(نسخ)

فإن مبنى تلك الاقتضآت وكون التراكيب لما يذكر من الأغراض على مجرد التناسبات والافئد إن للبشر أن مقصود التكلم ما نسب اليه من الاعتبار فليحافظ على هذه النكت فلها مواضع يقع (قوله واحدا كان او اثنين) الظاهر أنه أراد فردا واحدا او فردين او أفرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او أكثر ففيه مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من الشخص لا تنفس الحصة المعروضة له الا ان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض فحيث لا تناسخ في قوله واحدا كان الى آخره (قوله او كناية) قال بعض اصحاب الحواشي اراد بالكناية معناها اللغوي أي مقابل الصريح لا معناها الاصطلاحي اعني ذكر اللازم واردة الملزوم او عكسه وفيه نظر بل هو من احد قسمي الكناية المصطلحة وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يعين في صفة من الصفات اختصاص لموصوف معين فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للذكر يعني لما كان التحرير مختصا بالذكر علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريح بل ذكر ملزوم وهو التحرير (قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبل اضافة الصفة الى الموصوف ٧ او بانية اي مفهوم هو مسمى الاسم الجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والافقية ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن يحوهر اللفظ لا الالة (قوله يعني يطلق المعرف باللام الى آخره) دفع لما يتبادر من ظاهر قول المصنف وقد بتأني لواحد الى آخره من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني مستعمل في مجموع المناهية والعوارض فهو من قبل اطلاق العام واردة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه (المتحدة) اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالخاء والبدال المهملين كما ينبي عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتحاد بالمعجمتين ومعناه واضح بقي ههنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنشئ عند الشارح كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدلولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنشئ واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى

قوله قال بعض اصحاب
حواشي الى قوله بل هو
من احد قسمي الكناية لم
يوجد في بعض (نسخه)

٧ ولا يقدح في الاضافة
البانية كون المسمى اعم
من المفهوم لان المفهوم
نفس ما وضع اللفظ بأزائه
دون الافراد والمسمى
يعهما كما لا يقدح فيها
الفضة اعم من الخاتم
في حاتم فضة منه

فاي حاجة الى ما ذكره من
القرينة فامل (نسخه)

اعتبار القرينة الى الحقيقة باعتبار الوجود فتأمل (قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود) انما جاء التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذاك لا المعين المشخص (قوله واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة) اي الى كون المجرد وذي اللام بالنظر الى القرينة سواء (قوله حتى تكافوا ما تكافوا) حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المعرفة دون النكر وقيل حيث اوتوا بالمعارف ما وقع صفته من الجمل (قوله كما يشعر به ظاهر لفظ الابيضاح) حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فالامملاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما الارادة نفس الحقيقة (قوله يعامل معاملة النكرة كثيرا) واعلم ان المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرفة اشارة الى حضورها دون المنكر على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرفة اذا اراد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير متحقق بخلاف الاول فانه مشهور (قوله ولقد امر على التميم بسبني آخره) فضربت ثمة قلت لا يعني ثم حرف عطف اذا حلقها علامة التثنية تختص بعطف الجمل وقوله لا يعني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناء اي قصده واراده ولا يعني الاشتغال به والانتقام منه من عنا في الامر اي اهمني وفائدة ثمة في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور والامضاء كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما في الفضل بتباعد ما بين الحادتين في الوقت (قوله لا توقيت فيه) اي لا تعين يقال وقت اذا حدد وعين فان تعين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغلها في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهاار النعم عليه بمغايرته للفضوب عليهم فيعرف حيثئذ كما في قولك عليك بالحرصة غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا (قوله قلت بل حقيقة) حقيقة خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو المجاز كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والسعمل فيه هو الماهية

المخلوطة ولا شك في تغيرهما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية لا بشرط شيء وهي تحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الالماهية لا بشرط شيء والفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقتها للماهية المعهودة فله عهديه بهذا الاعتبار فسمى معهودا ذهنيها هذا (قوله ٦) وسيوضح هذا في بحث الاستعارة (ذكر هناك انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رجلا فلفظ انسان او رجلا لم يستعمل الا فيما وضع له لكن قد وقع في الخارج على زيد وكذا لفظ الانسان في قولنا الانسان حيوان ناطق فهذا الكلام يدل على ان العلم اذا اطلق على الخاص باعتبار خصوصه يكون مجازا (قوله بدليل صحة الاستثناء) قال بعض اصحاب الحواشي صرح الشارح في حواشي الهداية بان الاستثناء لا يمنع كون اللام للجنس لان مجرد الشمول والتناول كاف في صحة الاستثناء وهذا المعنى حاصل في الجنس ايضا والله اعلم (قوله ومثله كل مضافا الى نكرة) مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى اى يماثله كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتدأ فالامر ظاهر وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله وجوابه انا لانسل الى آخرة) كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكى ان اردت بعدم التمييز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فاللازمة ممنوعة كيف والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الآخر الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالى ممنوعة وكيف الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الالتعنين والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن التردد اعتمادا على ظهور انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبنوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكأنه جعل عدم بطلان التالى على الشق الثانى ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظاهر ان اعتراض الفاضل المحشى ليس بقوى فتأمل (قوله وهذا المعنى غير معتبر الى آخرة) اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال

هذه الحاشية والحاشية
الآية لم توجد في أكثر
النسخ

مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في أسماء الاجناس ومعتبرا في
 الم عرف بلام الحقيقة لم يحز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافين
 فإشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبارا لعدمه وانما المتنافة
 بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير (قوله واستغراق المفرد اشمل) قد
 سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحقق هناك ان
 مبناه كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهمة كما
 توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض الآتي نعم عبارة المفتاح مشعر بحزنية
 الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن
 لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال (قوله بدليل صحة لارجال في الدار الى
 آخره) اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانه فهم حال الثاني منه ولم يعكس لان الجمع
 قد يطلق على الاثنين مثل وقد صغت قلوبكما بخلاف العكس (قوله يا اهل
 ذا النفي وقيم شرا الى آخره) ولا تقيم ما بقيتم ضرا النفي المنزل ووقيتم على صفة
 المجهول اي حفظتم والمعنى يا اهل ذا المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وقد
 يقال عموم الشر بناء على تأويل وقيم بالنفي اي لا اصابكم والقرينة المشعة
 بذلك اعادة النفي في قوله ولا تقيم (قوله او مقدرة نحو لارجل في الدار) اشارة الى
 ما ذكره النحاة في توجيه بناء اسم لاهذه اذا كان مفردا من انه متضمن
 للحرف اعني من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليس بنص في الاستغراق
 كما نقله في الكشف وان تقييد لا بالنفي لنفي الجنس في قوله وانما اورد البيان الى
 آخره للاحتراز عنها (قوله ولقائل ان يقول لو سلم الى آخره) قد تحققت
 ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله
 لو سلم اشارة الى منع كفاانا الفاضل المحشي مؤنة تقريره وقد تقرر المنع المشار اليه
 بوجه آخر وهو ان يقال ان يريد رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد
 والالكان لارجل ولارجل لنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان
 فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد
 اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان
 في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه
 بادر الى التسليم ولم يصرح بالنفي والمراد بقوله فلا نسلم ذلك في الم عرف باللام نص
 في صورة الاثبات وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على ظهور ان التعريف بالاستغراق

وبعد البيت المذكور
 قد وقع الليل الذي كعها
 الى ذراكم شعنا مغبرا
 منه
 الا كفهرار العبوسى
 وشدة الظلام

في صورة النفي مستدرك ضايع لاستفادة الاستغراق من التوكيد في سياق
النفي (قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم) الى قوله مع امتناع
قولك جاءني كل جماعة الى آخره فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا
قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الاراسه من الاستثناء
المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى
من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء الواحد
عن الجمع المعروف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر
ان امتناع المثال المذكور ممنوع والافلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين
الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى
منه في شئ منهما وغاية ما يقال في وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء
المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون
المستثنى جزء وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له على عشرة بالنظر
الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءني
كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على ان الاستثناء المتصل
لان جزئي الجماعة جماعة فليستأمل (قوله قلنا الوسم الى آخره) اشارة الى منع
ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الاستيعاب الجموع حتى ان معنى جاءني الرجال
جاءني كل جمع ولعل وجه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى
يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج
فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقهما فيندرج فيه ايضا
في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق
فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الائمة يفسرون
الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالجموع من حيث هو مجموع
هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو
كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القى فيها فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها
الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار
في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى
انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع
ولو سلم فقد يكون الملا حظات المذكورة مقصودة بالنسبة الى الحكم
في بعض الصور كما اذا قصدت افادة ان هذه الجنسية يحملها كل جماعة

من ثلثة الى غير النهاية وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر للثلثة مرارا
متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اريد
ان لنا ان نعتبر دخول الثلثة في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعنا
للعُدول عما هو ظاهر حاله في الاستغراق على قياس حال المفرد على انه يجوز
ان يشترط حينئذ عدم تداخل الجماعات واجزائها كيلا يلزم التكرار
الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة لما صح
ان يقال جاءني الرجال عند فرض انحصار الافراد في الثلثة قلت ٩ لو سلم تأني
حل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ماذكر مناقشة العبارة
يندفع بان يقال جماعة المراد جمع لاجتماع خارجة عنها كما صرحوا بمثله
في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها بسيطة وبهذا
القدر لا يعدل عن الظاهر ٨ واعلم ان الفاضل المحشي ذكر في حواش الكشف
بعد ان بين استعمال المجموع المعروف باللام مرادا بها كل واحد واحد ولما
استفيد منها انتساب الاحكام الى كل فرد فرد كما في المفردات المستغرقة نفسها
حكم بعض الاصوليين بان الجمع المعروف بلام الجنس بطل عنه الجمعية وصار
لجنس وفيه بحث هو لان ائمة الاصول انما قالوا بطلان الجمعية وكون
الجمع المعروف مجازا عن الجنس حيث لا يصح الاستغراق بل نفس
الماهية لانما استفيد منه انتساب الاحكام الى كل واحد (٩) قوله حتى
يصح جاءني جمع من الرجال الى آخره (١٠) بنصب يصح على انه غاية لدخول
كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد فهو مرتبط بقوله كل
فرد في قوله دون كل فرد (١١) قوله فظهر بطلان ماذكره صاحب المفتاح
الى آخره (١٢) قد يجاب بان مراده انه لم يقل وهن العظام كيلا يتوهم انه من
قيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز في الاسناد او في المسند او في
الهيئة التركيبية كما سيحققه الفاضل المحشي في بحث التأكيد على نمط فلان
يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيداً فانه مجاز مشهور وتوسع شائع والظاهر
في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يعمل
في الكل من حيث هو كل ثم وهن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع
ولاشك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق شمول
الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب شمول
الوهن الا الشمول القطعي (قوله غير مناسب للمقام) لان السامع هو الله

(تعالى)

٩ اشار الى المنع فانه
الظاهر في الصورة
المذكورة ان يكون
اللام للعهد الخارج اذ دخل
التقدير كما في قال
السوق اذا انحصر السوق
في واحد منه

على انه قد يكون الملا
حظرات المذكورة
مقصودة بالنسبة الى
الحكم في بعض الصور
كما اذا قصدت افادة ان
هذه الخبئة يحملها
كل جماعة من ثلثة الى
غير النهاية منه

٨ قوله واعد ان الفاضل
المحشي الى آخره من
اشبهات المحرره

٩ المهم الا ان يقال
الحكم المذكور متحقق
حيث يصح الاستغراق
الافرادى ايضا بناء
على انه مجز متعارف
وغالب كما صرح حواشه

في الاسناد او المسند او في
الهيئة التركيبية كما سيحققه
الفاضل المحشي في بحث
التأكيد (منه)

٧ المذكور في التوضيح لابن ٢٣٧ هشام وغيره ان عالمين اسم جمع لاجمع عالم واستدل عليه

بان عالما يطلق على كل موجود سوى الله تعالى وعالمون لا يطلق الاعلى العقلاء والمفهوم من الصحاح انه جمعه وانه لا يختص بالعقلاء

٨ وللاصوليين في جانب العلة ايضا مناقشة حيث يقولون انه يبطل الجمعية ويسبق الجنس و يتعلق الحكم به حتى اذا خلف لا يتزوج النساء حيث يتزوج واحدة الا ان ينوى العموم فح لا يثبت قطوبصدق ديانه وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه والذين يعتقدون التزوج جميع النساء متصور وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه لا يثبت حقيقة الا بالنسبة فصار كأنه نوى المجاز وعلى ارادة البعض المطلق الى الواحد وقوله تعالى لا تحل لك النساء من بعدى واحدة منهن فهذا يورد نقضا على ما ذكره الشارح والجواب ان الكلام فيما لم ينسلخ عن معنى الجمعية

تعالى (قوله انه جمع ليتناول كل محسن) اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لانه هذا تناول موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد ليتناول تناول ظاهر لما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم (قوله لاحد من خلقه) اى من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المعنى انما استفيد من خصوص الموضع لان العالم اطلق ٧ على كل فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشيء من آحاده (قوله وبالجملة فالتقول بان الجمع الى آخره) قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك فمنوع كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل من آحاد مفرداتها وان اراد الجزئية فسلم لكنها عين مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعى الجزئية والجواب ان اختيار الثاني وتقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضى الاستيعاب الجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين (قوله نعم فرق بين المفرد الى آخره) لا يخفى ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق ٨ والفرق الذي ابداه في جانب القلة ليس بينهما فان اللام في الذنب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد من المفرد المستغرق فكأن التقریب مجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتأمل (قوله ولم يقصد انه مذهبه) ابتداء قول ابن عباس رضى الله عنهما على مذهب غير مذهب الجمهور ومخالفة صاحب الكشاف اياه ليس بابعد من عدم كون بعض القراءة السبع المتواترة على مذهب جمهور النحاة بل على مذهب الاقلين كما لا يخفى (قوله مجردا عن الدلالة الى آخره) اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قيل بوضعه للمفرد المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضرورى بالنسبة الى العالم بالوضع فامعنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالة على معنى الوحدة ولا خفاء في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافين في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها (قوله للمحافظة على التشاكل اللفظي) المراد من التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصورة المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم

والرهب بالجمع الصبغ (قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) أي ليكون المقرد المستغرق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ثم الظاهر أن هذا الامتناع بالنظر إلى ظاهر ما يستفاد من اللفظ وأما بالنظر إلى تضمن كل فرد الدلالة على كل الأفراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا إلى المعنى كما في الأخبار مثل قوله تعالى (وكل في فلك يسبحون اللهم إلا أن يفرق بين الصفة والخبر فتأمل) (قوله وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر) الدينار أصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنائرو وكذا الديباج أصله الدباج ولذا يجمع على دباجيم وقد أشار إليه في الصحاح و من قواعدهم قلب أحد حرفي التضعيف ياء إذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممد وبهذا ظهر أن السينات في قول عمر بن عبد العزيز لكتابه وقد حكاه صاحب الكشف طول الباء وأظهر السينات ودور الميم جمع سنه السين بناء على القاعدة الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا إلى المجاز وانت خبير بأن المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والارتفاع الوثوق (قوله فلان الثوب مؤلف إلى آخره) الاشتمال جمع شمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك أن مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم البيض أيضا فان كل دينار مثلا مشتمل على أجزاء وجوانب كل منها صفر (قوله لأنها أخصر طريق) ٧ أمبان لا يكون السامع عارفا باسمه العلم أو يكون طريق الأضافة أخصر بالنسبة إليه أيضا فان هو أي أخصر من عبد الله ونحوه مثلا (قوله نحو قول جعفر بن عتبة الحارثي إلى آخره) هو من شعراء الحماسة قيل قال الأبيات حين أخرج من السجن ليقتل والله أعلم وبعد البيت المذكور * عجبت لمراها واني تخلصت إلى و باب السجن دوني مغلق * البيت عجبت لمراها واني تخلصت إلى و باب السجن دوني مغلق * وقوله مهوى بثلث ياء لأن أصله مهوى فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة أضيفت إلى ياء المتكلم والركب أمم جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمنى حذفت إحدى اليائين وعوضت عنها الألف المتوسطة وقد بقي الهوى على معناه الحقيقي ولا يؤل بالمهوى ويراد به أن العرض سائر بالعرض حيث يسير محله القائم هويه وهو القلب يسير متعلقه وهو الحبيبة فكأنه قال روجي مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي بمكة موثق (قوله لسان المضاف إليه أو المضاف) تقديم المضاف إليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار وإن كان متأخرا في الذكر ثم لا يخفى أن هذا

(التضمن)

وقد أشار القاضي البيضاوي في آخر سورة الحديد إلى مثل هذا التوجيه

٧ وذلك موضع لا يكون موضع الضمير ولا التعريف باللام ولا الإشارة ولا يكون نسخه أي لأنهما لا يجتمعان وقال سيويه وبعضهم يقول يمانى بالتشديد ذكره العيني في شرح الشواهد

وبعد البيت المذكور في الشرح وهو هو أي مع الراكب اليمانين مصعد * جنيب و جثماني بمكة موثق * عجبت لمراها واني تخلصت إلى و باب السجن دوني مغلق * البيت عجبت لمراها واني تخلصت إلى و باب السجن دوني مغلق * فودعت فلما تولت كادت النفس تزهق * فلان تحسبي اني خشعت بعدكم لشيء * ولا اني من الموت افرق * ولا ان نفسي يزدهيا وعيدهم * ولا اني بالمشي في القيد احرق * ولكن مرتني من هواك صباه

* كما كنت التي منك اذا نامطلق

التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان
عندى وكذا في نظيره فالوجه ان لا يرجح الاضافة الا بالضمم الاختصار اليه
وانما اقتصر المص في جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ما سبق يشعر
بمثال تحقير المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق التحقير ولم يقيد بشئ منها تأمل
(قوله ومنه قوله تعالى لانصار والددة بولدها الخ) فصله عما قبله لان المضاف
ليس بمسند اليه ثم قوله تضار ان كان في الاصل تضارر على البناء للفاعل بمعنى
تضر والباء من صلته اى لا يضر الوالدان بالولد بان يفرط في تعد هما
ويقصر فيما ينبغي له فوجه قوله فانه لما نهيت المرأة الى آخره ظاهرا وان كان
الباء لاسيية او يكون تضار على البناء للمفعول اى لا تضار زوجة زوجها
بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك
ولا يضار زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها
وكسوتها ونحو ذلك وبه اتضح المعنى على كون البناء للمفعول فوجه ان
اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد (قوله
نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون) الاستهزاء يحصل من الاضافة
لعدم قول القائل بالكلام المذكور برسائله وجملة الموصول مع صلته مؤكدة له
كما لا يخفى (قوله نحو كوكب الحرقاء) تلحق الى قول الشاعر اذ كوكب الحرقاء
لاح بسحرة سهيل اذا عت غزلها في القرائب الحرقاء المرأة التى في عفلها
خفة وبها حاقة وكانت هذه الحرقاء امرأة تضع وقتها طول الصيف
فاذا طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد
تبهت بمجئ الشتاء و فرقت قطنها الذى يصير غزلا فيما يؤل اليه في قرانها
استعدادا له السحرة بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب او عطف
بيان واذا عت بمعنى فرقت (قوله اولانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة)
قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواء ولا
نسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن
فاندفع اعتراض المؤذنى في شرح المفتاح وهو الذى نقله الفاضل المحشى ههنا
وانت خير بان البحث في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز
ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح (قوله
وليس له عن طالب العرف حاجب) يمكن ابقاء عن على معناها الظاهر
فالمضاف محذوف اى عن احسان طالب العرف اذ لا معنى للتع عن ذات

يصح المعنى نسخه
قوله الذى يصير غزلا
اشارة الى ان في قول
الشاعر غزلها مجازا
باعتبار ما يؤول اليه

٧ كافي قوله واسى سرارة
القوم حيث لقيتهم* و
لأنك عن حل الرابعة
وانيا* بدليل قوله تعالى
ولا تنافي ذكرى على
ما قبل صح

قوله على ما قبل اشارة
الى انه يمكن منعه فان
الظاهر ان معنى وفي عن
كذا جاوزه ولم يدخل
فيه ومعنى في كذا دخل
فيه والرابعة نحو الحماة
وهي ما تكفل به من مال
الدية والنجوم تفارق
مبؤدى منجما واسى امر
من النواصات وهي
الانصاف وسرارة القوم
ساداتهم وروى سرارة
الحى ايضا منه

الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اى في شان طالب العرف ٧ ثم وجه حل
التكثير في الثانى على التحقير سلوك طريقة البرهان في اداء بعض المقصود مع
حسن مقابلة تنوين التعظيم بتوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة
الشارح من ان الوجه حله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح
انتفاء الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق النفي
(قوله او التعليل نحو ورضوان من الله اكبر) قيل الاولى ان التكثير في رضوان
للتعظيم وهو مبتداء واكبر نعت له والخبر محذوف اى لهم رضوان الى آخره
والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الى آخره وذلك لان
فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان
المقام مقام تعداد النعم وبيان عظم نعيم الجنة وجودة اماكنها فترجح شئ
من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل
من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من
الوصف فهو بطريق التبعية (قوله ويحيى للتحقير والتقليل) اى التكثير
مقطعا فصح التمثيل بقوله اعطاني شيئا مع ان النكر ليس مسندا اليه (قوله
لعدم عدم المتكلم بجهة من جهات التعريف) عدم عدم المخاطب بجهة
من جهات التعريف لعدم عدم المتكلم بها في كونه جهة للتكثير فتخصيص
المتكلم ليس له كثير فائدة (قوله احترازا عن التصريح بنسبة السأمة الى بين
الممدوح) فليست امل هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غيرها من
طرق التعريف اذ منشاؤه تعيين اليمين التي نسب اليها السأمة من المهنداى
السيف المنسوب الى الهند وقوله لم يقل يمينه ذكر لاحد اقسام المعرفة
بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام في وجود المانع عن مطلق التعريف
وما ذكره انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة (قوله من بناء
المرءة ونفس الكلمة) اى من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام
الآخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرءة لا ينافي التعظيم لجواز انصاف
الواحد بالعظمة فكيف يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت
على التحقير حلت الوحدة المستفادة من بناء المرءة عليه ايضا على ان مجرد
الاحتمال واقتضاء المقام كاف في الحمل (قوله وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرءة
الى آخره) اعترض عليه بان التكثير ليس علة تامة للتحقير واللام يكن حله
على التعظيم في موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضاء المقام له و اذا

او في المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او سببها معا انتفى الشرط فينتفى
المشروط وجوابه ان المقام يلايم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فايضاء حقه انما
يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح
وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتأمل (قوله اي كل فرد من افراد الدواب
الى آخره) قيل آدم وحواء وعيسى عليهم السلام وكذا الغراب والفأرة
والعقرب والعقنس على ما صرح جوابه في حكم المسنى سكت عن الاستثناء
لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفى والضمير في فهم من يمشى
الآية الى آخر راجع الى الدابة بالمعنى اللغوى على طريقة الاستخدام وقيل
مبنى الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل (قوله اذا التقدير كل اداة خلقها
الله من ماء) فيه ان التبادر من كلام السكاكى اعتبار التنكير بالتنوين وقصد
الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه
المسند اليه لافيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتى بين المضاف
والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف (قوله بل قصد صاحب المفتاح الى
آخره) مبنى على ما ذهب اليه المصنف من توجيه كلام السكاكى واتباع له
والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصى لا يلايم التفسير
بقوله فهم من يمشى على بطنه وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية
وما ينبغي ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد والنوعية في الطرفين هو
الملازمة بينهما والافيجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب
الماء بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اي مختص
بنوع ذلك الفرد (قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب الى آخره) فيه
ان الاستثناء يقتضى الشمول المحقق ولا يكفي فيه احتمال المحقق فضلا عن التوهم
ولذا استدل فيما سبق على ارادة الاستغراق من اللام في قوله تعالى * ان
الانسان لفي خسر * بصحة الاستثناء فافهم (قوله وللتقليل قوله فيوما يخيّل
الى آخره) لا يخفى ان في حل تنوين الخيل على التقليل مدحاله بالشجاعة
وهو امدح المملوك من المدح ببسط الملك وكثرة الجنود المستفادة من حله على
التنكير الذى ربما لا يكون مناسباً للمقام كما لا يخفى واما حل تنوين الجود على
التقليل فهو امدح من حله على التعظيم بلاشائبة خفاء على ارباب الذوق السليم
(قوله ومثله قوله او يرتبط بعض القوس جامها) هذا مجزيت للبد
صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي انتى تراك امكنة وقوله تراك خبر ثالث

قوله ولذا استدلاله
يظن من المنهات لانه
لم يوجد في اكثر النسخ

قيل البيت المذكور * اولم تكن تدري نواذر باننى * وصال عقد صبايل
 جدا فها وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم
 (قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات الى آخره) كون ضمير
 الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور
 واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعية للمسند اليه المنكر والمسئلة
 مبسوطه في معنى اللبيب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون
 الوصف للذم والذم والترحم على ما اعتبره المصنف والتأكيد بكل واجمع فان
 المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفية بشرط ان يكون محدودا
 (قوله لكثرة وقوعه واعتباراته الى آخره) قيل عليه العطف بالحرف اكثر
 واعتباراته او فرد فلا ينتهض ماذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على ما ذكره
 (قوله ٧ لناسب قوله واما بيانها) فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري
 واما التابع المخصوص فالشايع فيه عطف البيان لا غير (قوله كقولك
 الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) قال الشارح في شرح
 المفتاح المراد بالطول ازدياد امتدادين او الامتداد المفروض او لا وبالعرض
 انقصهما او المفروض ثانيا وباعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريفي
 الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداده الثلث جسما
 فتأمل قال الفاضل المحشي هذا المثال على رأى المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف
 حد للجسم اى تعريف له على رأيهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج
 الى فراغ مكان خال يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان
 وهذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم او يراد بالطول وما بعده الجوهر
 لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان
 الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليم عند من يثبت به هذا
 ظهران كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتشبه على مذهب
 الحكماء قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيتها غير ظاهر ايضا لانهم
 قائلون بالجواهر الفرد وتحييز وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه
 لا امتداده اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال المشار اليه هو علة
 الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم (قوله الا المعنى الذى
 يظن بك الظن كان قدر أى وقد سمعنا) قيل مفعول لا الظن محذوف فان اى
 يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع

٧ ليو افق نسخه

قوله فأنشد البيت
لم يوجد في أكثر النسخ

الظن وكان قدر رأى وقد سمعنا حال من فاعل يظن أي يظن مشبها بالرواي
والسامع وهو أولى من جعله حالا من الظن أي من الظن مشبها بالمرئي
والسموع كالأينحي (قوله أودى فلا ينفع الأشاحة إلى آخره) أودى أي
هلك والأشاحة الخذر من أمر كأن لا محالة والبدع جمع بدعة وهي الأمر
الغريب والمعنى لا ينفع طالب الأمور الغريبة الخذر من أمر كأن لا محالة
(قوله فأنشد البيت ولم يزد عليه) وإراد جعل الموصول مع صلة خبر اللامعي
ليفيد مخاطب وإن كان في البيت وضاحه كذا ذكره الفاضل الكاشي (قوله
وعند النجاة) جمع ناح من نحأ ينحو إذا انظر في علم النحو وتكلم فيه (قوله
والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف) قال الفاضل المحشي
منشأ احتمال التكرات هو المعنى لأن رجلا يصلح أن يطلق على معنى كلي
هو الماهية أو الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين وذلك المعنى يحتمل أن يتحقق
في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر وأما احتمال المعارف فأنما
نشأ من اللفظ وفي هذا الإطلاق نظر لأن الاشتراك في الأعلام الجنسية
والمعرفات بلام الجنس بل سائر المعارف عند قصد الجنس إنما نشأ عن
المعنى كما صور في التكرات وأعلم أن الفاضل المحشي حقق في إنشاء البحث
معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا وإخوانه الثلث ولا خفا في شيء
من الأقسام التي ذكرها إلا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله وإذا تصور
الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بأزائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما
فإن الظاهر أن يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بأزاء معان متعددة ففما
إذا كان الموضوع له أمرا كليا يكون الوضع خاصا لم يتعدد الموضوع له
بهذا الوضع فكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور إلا في لفظ
وضع لمعان كلية باعتبار معنى أعم منها هذا هو الظاهر إلا أن ما ذكره الفاضل
المحشي أمر راجع إلى الاصطلاح وحاصله أن المعتبر في الوضع إذا كان
عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة للملاحظة شيء
آخر أو لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليفهم (قوله لئلا يصير
الوصف مخصصا) قيل لم يرد أن كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على
المدح والذم ونحوهما إذا الظاهر أن لا مانع في أمثال هذه الاعتبارات بل إراد
أنه إذا لم يكن الوصف مخصصا لتضح أن المراد المعاني المذكورة (قوله لبيان
أن القصد فيهما إلى الجنس دون الفرد) ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه

ماتوهمه الاستاد من ان الفرد ليس بمحمّل ههنا اصلا لما سبق في بحث
 الاستغراق ان التكررة المنفية مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد
 الذي يقارن الاستغراق العرفي والدليل عليه ما سيذكره الشارح في بحث
 عطف البيان من ان الوصفين في الآية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس
 دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الآية فان قلت
 كما ان ارادة فرد واحد ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد
 ينافيه اذ الاستغراق المصطلح لا يتأتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق
 متحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى (وما الله يريد ظلما للعالمين) والمراد
 بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد اولا وبالذات فلان ينافيه
 القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها نصا في الاستغراق عدم جواز
 خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها ففي الآية وان اريد نفس
 الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى
 ومن ههنا قيل باتحاد مؤدى كلامي استيحي وان الغرض من ذكر الوصف
 القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشف ناطق بان عموم الارض
 والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة
 التعميم والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية وهي ناشية من اعتبار الوصف
 الشامل للجنس والعموم الناشي من الجنسية سارية في عموم الارض والجو وبه
 ظهر وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان جل
 عبارة الكشف على الجنس تعسف تأمل (قوله يجب صحة وقوع المفرد
 مقامها) نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن فان لها محلا من
 الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع
 بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتأمل (قوله قلنا مراده ان الصلة
 الى آخره) ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اي وان
 منكم لمن يقال في حقه والله ليطئن (قوله كما ان الشرطية خبرية) اراد بها جملة
 الجزاء فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق
 الشرطية على مجموع الشرط والجزاء (قوله لان الآية في سورة التحريم تزلت
 او لا بمكة) اعترض عليه القطب في شرح الكشف بانه ينافي ما سبق ان
 سورة التحريم مدنية ومآل فيما سبق ان كل شيء نزل فيها يا ايها الناس مي
 ويا ايها الذين آمنوا مدني اجيب عن الاول بجواز كون تلك الآية في سورة

٩ لكن قد يحجب عنه بان مراد صاحب ٢٤٥ الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة

مع انها نكرت في الآية
الاخرى كانه قال انما لم ينكر
ههنا مثل ما نكرت في
التحريم لقصد الاشارة الى
المعهود واما وجه التنكير
في التحريم فلك ان تقول
لقصد التهويل والحاصل
ان مراد صاحب
الكشاف انما هو بيان
وجه التعريف في
احدى الآيتين واما
بيان وجه التنكير
الاخرى فلا يدخل
تحت القصد. وحينئذ
لا توجه اعتراض
الفاضل الحشى على
الشارح وانت خير
بان ظاهر عبارة
الكشاف لا يساعده كما
يشهد به الذرق السليم
فتدبر نسخه
٧ لان الآية الواضحة
مصدرة بآيها الذين
آمنوا مع ان حكمها ليس
مختصا بالمؤمنين الكاشين
بالمدينة وان كانت الآية
مدينة بالاتفاق ولولم يعتبر
الاختصاص لم يبق فرق
بالوجه المذكور ٤
٣ والحاصل ان ادراكهم

التحريم مكينة غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعن
الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة لانه مختاره فان الجمهور
على ان سورة البقرة مدنية وقد يحجب عن الاول بتجوير نزولها مرتين كما قيل
في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال
محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس
فهو مكي اى متعلق بمشركى مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين
آمنوا فهو مدنى اى متعلق بالمؤمنين الكاشين بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة
او بالمدينة وفيه ما فيه ٧ (قوله قلنا يمكن ان يقال الى آخره) اعترض
عليه الفاضل الحشى بانه حينئذ يفوت غرض العلامة وقد فصله ووضحه بما لا
مزيد عليه لكن قد يحجب عنه ٩ بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف النار
تعريف العهد الخارجى في احدى الآيتين وعدمه في الاخرى ولا شك ان هذا
التعريف يقتضى تعين المقصود وسبق الذكر تحقيقا او تقديرا فمقصود
صاحب الكشاف بيان سبق الذكر في آية البقرة وعدمه في آية التحريم حتى
يظهر وجه التعريف في الاولى والتنكير في الثانية اذ لا قرينة فيها معينة
للمقصود بحسب سياق الآية وسباقه ولا بحسب الحال وهو ظاهر فمن ادعى
فعليه البيان واما سماعهم من النبي عليه السلام فلا يكفي في تعريف العهد
الخارجى لان مجرد علم المخاطب بذات المشار اليه لا يكفي في الاشارة بتعريف
العهد بل لابد ان يعلم ان المراد ويتعين عنده بقرينة من القرائن ولذا لا يقال
لك اذا عرفت زيدا بشخصه وضربه المتكلم ضربت الرجل الا اذا عهد
بينك وبين مخاطبك فقد استبان ان لا يفوت على توجيه الشارح غرض
صاحب الكشاف اصلا (قوله والمشركون لما سمعوا الآية الى آخره) ان قلت
الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا بكون الآية من عند الله تعالى ولذا بقوا على
الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الآية قلت ليس المراد
بانهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا
انتساب تلك الصفة الموصوف المذكور وموصوفته بها سواء طابق
الواقع ام لا ٣ (قوله ولم يبين ان اى موضع الى آخره) قد يحجب بان مراد العلامة
من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شايع
لا يحتاج الى نقل وسماع في احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال
السكاكى نفسه في اول الفن الثاني البرهان بمعنى ما يبرهن عليه والنضال بمعنى

الحاصل بالسماع كان في ذلك ولا حاجة الى ان اخبر صوابه ٤

ماتوهمه الاستاد من ان الفرد ليس بمحمّل ههنا اصلا لما سبق في بحث
 الاستغراق ان التكرار المنفية مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد
 الذي يقارن الاستغراق العرفي والدليل عليه ما سيذكره الشارح في بحث
 عطف البيان من ان الوصفين في الآية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس
 دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الآية فان قلت
 كما ان ارادة فرد واحد يناقى الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد
 ينافيه اذ الاستغراق المصطلح لا يتأتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق
 متحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى (وما الله يريد ظلما للعالمين) والمراد
 بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد اولا وبالذات فلا ينافيه
 القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها نصا في الاستغراق عدم جواز
 خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها ففي الآية وان اريد نفس
 الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى
 ومن ههنا قيل باتحاد مؤدى كلامي الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف
 القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض
 والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة
 التعميم والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية وهى ناشية من اعتبار الوصف
 الشامل للجنس والعموم الناشى من الجنسية سارية في عموم الارض والجو وبه
 ظهر وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حل
 عبارة الكشاف على الجنس تعسف تأمل (قوله يجب صحة وقوع المفرد
 مقامها) نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن فان لها محلا من
 الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع
 بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتأمل (قوله قلنا مراده ان الصلة
 الى آخره) ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اى وان
 منكم لمن يقال في حقه والله ليطئن (قوله كما ان الشرطية خبرية) اراد بها جملة
 الجزاء فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق
 الشرطية على مجموع الشرط والجزاء (قوله لان الآية في سورة التحريم نزلت
 اولا بمكة) اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بانه يناقى ما سبق ان
 سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شئ نزل فيها يا ايها الناس مكي
 ويا ايها الذين آمنوا مدني اجيب عن الاول بجواز كون تلك الآية في سورة

٩ لكن قد يحجب عنه بان مراد صاحب ٢٤٥ الكشف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة

مع انها نكرت في الآية
الاخرى كانه قال انما لم ينكر
ههنا مثل ما نكرت في
التحريم لقصد الاشارة الى
المعهود واما وجه التنكير
في التحريم فلك ان تقول
لقصد التهويل والحاصل
ان مراد صاحب
الكشف انما هو بيان
وجه التعريف في
احدى الآيتين واما
بيان وجه التنكير
الاخرى فلا يدخل
تحت القصد وحينئذ
لا يتوجه اعتراض
الفاضل المحشي على
الشارح وانت خبير
بان ظاهر عبارة
الكشف لا يساعده كما
يشهد به الذرق السليم
فتدبر نسخته
٧ لان الآية الوضوء
مصدرة بياها الذين
آمنوا مع ان حكمها ليس
مختصا بالمؤمنين الكاثنين
بالمدينة وان كانت الآية
مدينة بالاتفاق ولولم يعتبر
الاحتصاص لم يبق فرق
بالوجه المذكور عند
سوا الحاصل ان ادراكهم

التحريم مكية غاية ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعن
الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة لانه مختاره فان الجمهور
على ان سورة البقرة مدنية وقد يحجب عن الاول بتجوير نزولها مرتين كما قيل
في الفاتحة ولا يحفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال
محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس
فهو مكى اى متعلق بمشركى مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين
آمنوا فهو مدنى اى متعلق بالمؤمنين الكاثنين بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة
او بالمدينة وفيه ما فيه ٧ (قوله قلنا يمكن ان يقال الى آخره) اعترض
عليه الفاضل المحشي بانه حينئذ يفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه بما لا
مزيد عليه لكن قد يحجب عنه ٩ بان مراد صاحب الكشف بيان توجيه تعريف النار
تعريف العهد الخارجى فى احدى الآيتين وعدمه فى الاخرى ولا شك ان هذا
التعريف يقتضى تعين المقصود وسبق الذكر تحقيقا او تقديرا فمقصود
صاحب الكشف بيان سبق الذكر فى آية البقرة وعدمه فى آية التحريم حتى
يظهر وجه التعريف فى الاولى والتنكير فى الثانية اذ لا قرينة فيها معينة
للمقصود بحسب سياق الآية وسباقه ولا بحسب الحال وهو ظاهر فمن ادعى
فعليه البيان واما سماعهم من النبي عليه السلام فلا يكفي فى تعريف العهد
الخارجى لان مجرد علم المخاطب بذات المشار اليه لا يكفي فى الاشارة بتعريف
العهد بل لابد ان يعلم ان المراد ويتعين عنده بقرينة من القرائن ولذا لا يقال
لك اذا عرفت زيدا بشخصه وضربه المتكلم ضربت الرجل الا اذا عهد
بينك وبين مخاطبك فقد استبان ان لا يفوت على توجيه الشارح غرض
صاحب الكشف اصلا (قوله والمشركون لما سمعوا الآية الى آخره) ان قلت
الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا بكون الآية من عند الله تعالى ولذا بقوا على
الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الآية قلت ليس المراد
بانهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا
انتساب تلك الصفة الموصوف المذكور وموصوفته بها سواء طابق
الواقع ام لا ٣ (قوله ولم يبين ان اى موضع الى آخره) قد يحجب بان مراد العلامة
من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شائع
لا يحتاج الى نقل وسماع فى احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال
السكاكى نفسه فى اول الفن الثانى البرهان بمعنى ما يبرهن عليه والنضال بمعنى

الحاصل بالسماع كان فى ذلك ولا حاجة الى ان الخبر صوابه

ما بناضل عليه فليتهم (قوله وهو خلاف ما صرحوا به) قيل كلام صاحب
الكشاف في المفصل به على ان التأكيد بعد تقرير الحكم حيث قال وجدوى
التأكيد انك اذا كررت فقد قررت المذكور وما على به في نفس السامع ومكنية
في قلبه فان ضمير به راجع الى المؤكد في صورة تأكيد المسند اليه مثلا تقرير
الحكم المعلق به وانت خبير بانه خلاف قول الجمهور فلك ان يرجع ضميره الى
ما هو عبارة عن نفس المؤكد وان يجعل المعلق مسندا الى الجار والمجرور
فلا يدل على ما ذكر تأمل (قوله بل في آخر بحث تأخير المسند المتبادر منه) ان
تحقيق تقوى الحكم مذکور في آخر بحث الحالة المقضية لتأخير المسند
وليس كذلك كما يدل عليه النظر في الفتح بل هو مذکور في اواخر
الحالة المقضية لتقديم المسند فالمراد ببحث تأخير المسند المعنى اللغوي اى البحث
المتعلق بتأخير الفعل في نحو قولهم اناس عيت في حاجتك (قوله والاظهر ان قول
السكاكى الى آخره) وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان
القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان
اعتراض كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان يقتضى تأكيد
المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سمعت
انا في حاجتك يقصده دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان (قوله وبهذا
يظهر ٧ ان ما يقال من ان معنى كلامه) اى كلام المصنف كما يدل عليه
كلامه في المختصر لا كلام السكاكى (قوله او دفع توهم التجوز الى آخره)
فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير
في هذه الصورة مع ان التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
قلت التقرير وان كان لازما في التأكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق
للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فالتقرير فلقصد الى مجرد التقرير كما
سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال (قوله لثلاثتهم ان اسناد القطع الى
آخره) فالحكم ههنا اعنى نفس القطع ثابت مقرر وانما المقصود تقرير المسند
اليه فليس فيه اعتراف بان التأكيد قد يكون لتقرير الحكم كما ظنه بعض
اصحاب الحواشى (قوله ولا يدفع هذا التوهم الى آخره) اشارة الى التوهم
المخصوص السابق وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في الوصف
مثل الاتينية في الرجلان والعينية في زيد يدفع به كما اشير اليه في الشرح (قوله
وههنا بحث الى آخره) اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم

٧ وجه ظهور كونه غلطا
هو ان تقرير الحكم في انا
عرفته ليس من التأكيد
بل من التقديم ولو سلم
فسياق كلام المصنف في
التأكيد الاصلاحى ولو
سلم فلا فرق بين انا عرفت
وانا سمعت حتى يجعل
الاول لتقرير الحكم
والثاني لتقرير المحكوم
عليه والمراد من الوجه
الصحيح هو جعل التأكيد
على المصطلح والتقرير
على تقرير المحكوم عليه

يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم وليس بشيء لأن الحقيقة بهذا المعنى لا يقابل المجاز المطلق كما ذكره في التلويح وأما ما أشار إليه الشريف من حل التجوز المذكور على التجوز العقلي فبعيد أيضا لأن التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا هذا ٧ ثم إن الحصر المستفاد من قوله لأن كلهم إنما يكون تأكيدا إذا كان التسويع إلى آخره ممنوع لجواز أن يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره في جاني الرجلان كلاهما نعم بين الموضعين فرق بأن المثني نص في مدلوله لا يطلق على غيره لاحقيقة ولا مجاز بخلاف القول وغيره لكن هذا الفرق إنما يفيد تعيين دفع السهو في كلاهما لا تعيين دفع المجاز في كلهم وقد أشار الفاضل المحشي إلى المنع المذكور بقوله ويمكن أن يقال فعلى هذا إلى آخره فلا تغفل (قوله لأن المثني نص في مدلوله) لا يطلق على الواحد أصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر *
 * ٩ جعلن مدفع عاقلين أمانا * وجعلن امعز رامتين شملا * حيث أطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامت وجعل الفراء قوله تعالى (ولمن خاف مقام ربه جنتان) من هذا القبيل ويقول عليه السلام إذا سافرتما واذتما فليؤمكما أكبركما فان ضمير يؤمكما للواحد لأن أحد الشخصين إذا كان أما ما قلنا موم واحد وقد يستأنس له بقوله تعالى (يخرج منهما الأولؤ والمرجان) إذا لا يخرج إلا من البحر المالح وقوله تعالى (القي في جهنم كل كفار عنيد) إذ ليس الخطاب للآيتين كما ذكر في التفاسير وسيجيئ متحققتهما إن شاء الله تعالى وقديراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وإن كان فوق الآيتين كما صرح جوابه في قوله تعالى فارجع البصر كرتين (قوله فأنما يدفع ذلك بتأكيد المسند) فيه بحث إذا التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما أشار إليه الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله فأنما يدفع ممنوع (قوله وقائده وإن كان البيان حاصلًا بدونه إلى آخره) قال الفاضل المحشي وذلك لأن عاد اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك إيهام محقق حتى يحتاج في دفعه إلى عطف البيان فإن قلت عبارة الكشف في تفسير سورة الفجر هكذا قبل لعقب عاد بن عوص بن أرم بن سام بن نوح عليه السلام عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للآولين منهم عاد الأولى وأرم تسمية لهم باسم جددهم ولمن بعدهم عاد الأخيرة فأرم في قوله تعالى بعاد أرم عطف بيان لعاد وإيدان

٧ والحاصل أنه إذا كان المراد من التجوز التجوز العقلي فاندفع بالتأكيد التجوز العقلي والمراد من الثاني التجوز اللغوي فاندفع بعض منه كما إذا ردت من جاني القوم مثلثات الحكم للبعض ولم يندفع لبعض آخر كالمجاز في الهيئة التركيبية والمفرد كما حققه قدس سره
 ٩ أي جعلن تلك الندوة المذكورات سابقا والمدفع واحد المدافع وهي الأماكن التي تجري فيها الماء دفعة دفعة والامعز المكان الصلب الكثير الحصى والأرض معزات أثبت الامعز منه

بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف وان قيل قول صاحب الكشف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصل بدون ان البيان يحصل من سياق الآية حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا الآية فواجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدون قلت الفائدة فيه ان توسعوا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لاشبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عاد عاد الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حل قوله وان البيان حاصل بدون على ان البيان يحصل في السياق لم يكن الجواب الثاني جوابا لان مدعى السائل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا بنى السؤال على اختصاص لفظ عاد والجواب الاول على الترتيل فليأمل بقى في كلام الكشف بحث وهو ان ما ذكره في سورة انفجر مخالف لما ذكره في سورة هود كما سبق نقله وفي سورة التجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة انفجر ان ارم هو عاد الاولى وما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى والجواب ٧ انه محمول على اختلاف الرواية (قوله وما يدل على ان عطف البيان الى آخره) ان اراد به الاعتراض على المصنف حيث يوهى كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالتبوع ٩ وهو ظاهر الاندفاع اذ لو سلم ان مراده الاختصاص على الاطلاق يكون بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان قولهم عطف البيان اعرف مبنى على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة لما عسى ان يتوهم من ظاهر كلام المصنف فله وجه (قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها بعجزه ركبان مكة بين القيل والسند) والواو في المؤمن للقسم والمؤمن من اسماء الله تعالى مأخوذ من الامن والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو الاتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائذات منصوبة بانها مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضافا اليها له والقيل والسند موضعان (قوله قلت ليس في كلام السكاكي) كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما ذكر بعد الشئ من الدال عليه لا على بعض احواله بيانه لكونه اعرف ولا شك في ان

٧ اللهم الا ان يحمل
على اختلاف الرواية
نسخه

٩ عطف البيان بالتبوع
لجوابه بعد تسليم كون
مراده الاختصاص
على الاطلاق انه بناء على
الاعم الاغلب نسخ

لم يوجد في أكثر النسخ

هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين (قوله وكذا لفظه حامل
لمعنى الجنسية والوحدة) اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التنوين لافراد
الشخص بقرينة المقام فالوحدة المذكورة ههنا غير الفردية المطلقة المعبرة
في اسماء الاجناس وضعا واستعمالا فتأمل (قوله على الجنسية والعدد
المخصوص) ان فسر العدد بما يقع في العدد او بما يساويه فالامر ظاهر وان
فسر بنصف مجموع حاشيته فالكلام مبنى على التغليب اذا لزم الحاصل بمعنى
الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور (قوله مثال للوصف المؤكد) جعله
مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحية له في المقام الصالح لانه متعين
لذلك لجواز ان يجعل وصفا موصحا كما قرره الشارح في اله واحد (قوله
لانه لا يقوم مقام المبدل منه) لان الغرض المسوق له الكلام في الاول التنبه
عن اتخاذ الاثنين عن آله وفي الثاني اثبات الواحد منه كما مروى ليس الاثنان
والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد
لاخلت بذلك الغرض كما لا يخفى (قوله وفيه نظر لانا لانسل الى آخره)
اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست
بكلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضى ولا كلام في ان المبدل منه ليس في
حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاستئصال
وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تبين بطلان ما
ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجزوء في به ظنا
منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد على انه لو سلم كلية
المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال
في المفصل قولهم المبدل في حكم تحية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه
ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تمنين لما يتبعانه لا ان اهدار الاول
واطرحة واجب الاتراك نقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت
تهدر الاول لم يسد كلامك (قوله بل لا يبعد ان يقال انه بدل الى آخره) هذا بناء
على انه لا يجب صحة قيام المبدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه
حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره
بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض
مولانا يوسف الا وهى رجه الله تعالى بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من

الآله لم يحصل المقصود الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الآله وان
 قيد فليقيد الجن في قوله تعالى وجعلوا لله الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له
 معنى فليتامل (قوله نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل) الاحسن ان يسمى
 هذا النوع من البديل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا ببدل
 الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فحين قرأ بالجر
 فان المتبادر من الكل التبعض والتجزى وذلك يمنع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق
 بحسن التأديب وان حل الكل على معنى اخر حسن (قوله وسكت عن بدل
 الغلط) لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضافة في بدل الغلط لادنى التلبس فان
 الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما يسمى بدل الغلط لان سببه الغلط اولانه لتدارك
 الغلط وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط
 وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو بمعنى انه
 وقع الغلط في ذكر زيد وانما جاءني عمرو ونعم لا يقع في كلام الله تعالى لالانه
 يستلزم ٧ عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه (قوله
 قلت قد اخذ هذا الى آخره) يمكن ان يجاب عنه ايضا بان في البديل تقرير
 المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم التكرار العامل
 وام في التأكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي البديل زيادة تقرير
 ليس في التأكيد (قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع
 في المفتاح) قال الفاضل المحشي واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما ينفرع
 على اختلاف العبارة وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء
 في التمثيل ببدل الاشتمال و اردفه ببدل التبعض واخر عنهما ببدل الكل
 بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل التبعض كما انه في بدل
 التبعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه
 والتخصيص في الاولين اظهر والمصنف رحمه الله لما اقتصر على التقرير
 ابتداء في التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل التبعض لانه اقرب
 اليه في ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه الاحسنية انما تتم
 لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذلا ترجيح
 للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع ان الكلام في مخصصات
 المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع فلا يعارض
 الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم (قوله للجمع المطلق)

٧ اللهم الا ان يراد
 بالفصاحة البلاغة فان
 الغلط ينافي البلاغة
 ظاهر باعتبار انتفاء
 المطابقة المقنضية الحال
 الا في بدل البدأ لما نقل
 الفاضل المحشي منه

الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده
 بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي هي والمفعول المطلق
 فلا يرد ما ذكره ابن هشام في معنى اللبيب من ان قول بعضهم معنى الواو
 الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد
 (قوله اي ثبوت الحكم للتابع والمتبوع الى آخره) هذا التفسير انما يظهر
 في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو
 فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال رحمه الله
 في شرحه للفتاح قد تقرر في علم النحويان الواو والقاء وثم وحتى تشترك
 في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او في حكم مثل جاني زيد وعمرو
 او في الوجود مثل جاني زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني
 قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف
 الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمرة فان قيل
 العلة جعله من قبيل اشتراك في الذات من جهة المعنى قلنا حينئذ يلزم
 ان يجعل كل زيد وشرب من قبيل الاشتراك في الذات لافي الوجود وهو
 خلاف ما صرح به المحققون (قوله من غير تعرض لتقديم او تاخر او معية) فيه
 اشعار بان لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل
 المحشي واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد
 والتميز بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب او التراخي يدل
 على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولا ان تقول بعد تسليم ان ذكر
 المعية ليس على سبيل الاستطراد اذ الحكم بان المعتبر من التفصيل في باب العطف
 هو التعدد بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين انما هو بالنظر الى
 الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع على
 المعية في الزمان المستلزمة لتعدد المسند لانها لو وجدت لم يكن المفهوم
 منها من التفصيل المعتبر في شيء ويؤيده قول الشريف في تحقيق
 ان الواو لا تقييد تفصيل المسند واما ان المجيء القائم باحدهما غير المجيء
 القائم بالآخر فاما يستفاد من دلالة العقل دون التركيب فان المفهوم منه انه لو
 ستفيدت هذه الغيرية في التركيب لكان فيه تفصيل المسند نعم قول الشريف المعتبر
 في باب العطف الى آخره منقوض بحيث فان المعنى المذكور غير معبر
 فيها اصلا على ما حقه الشارح فاما ان يقال قصد المحشي بيان

قوله ويؤيده الى قوله
 نعم من النهوات الصحيحة

الامتيار بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهن الذي هو المعبر
في حتى او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ
ايضاً لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعها فامر خارج
عن الوضع يراعى في بعض موادها بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فلي تأمل (قوله
واحتز بقوله مع اختصاره الى آخره) قال النشار في شرح المفتاح وقد نهت
فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه
لكان مستقيماً الا انه مع التقييد اقوم وابعده عن الاشتباه وقد اشار به
الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك الشارح من ان المناسبة
هي المعبر في هذا الباب وليس يلزم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه
الخصوصية ولا ان ينحصر مقتضى لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال
فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى اعتراض بان المقتضى قد يكون امراً آخر
سوى ما ذكرنا وان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى (قوله واحتز به
عن نحو جاني زيد وعمره بعده بيوم او سنة) يريد ان فيه تفصيل المسند مع
ان منشأه ليس العطف على المسند اليه اصلاً فلو لم يقيد بقوله مع اختصار
لثوهم ورود ان يقال قولكم والعطف على المسند اليه ليكون منشأ
لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل
من غير ان يكون العطف منشأه فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية
لذلك العطف لخصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء
على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى مأل المعنى
ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار لثوهم
ورود ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف
بغير الواو كما في فائدة الاختصار الاول ولوقال واحتز به عن نحو جاني زيد
وجاني عمرو بعده بيوم وسنة كما في المختصر لكان اظهر (قوله ترتب اجزاء
ما قبلها ذهنياً) التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذا المعبر في حتى
كما صرح به في معنى اليب وغيره ان يكون معطوفها بعضها من جميع
ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها
او كما جزء نحو اعجبني الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها
اذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه بعض ولو اشترط الجزئية بخصوصها
لاحتج الى تأويل المثال المذكور اعني مات كل ابلى حتى آدم بان المراد

٧ قال الدماميني في شرحه
اراد اما جزئياً من كل
بقريته مقابلة في الجزء
من الكل فلو اريد بالبعض
ما هو اعم اعم لزم التداخل
بين الاقسام المتقابلة
وليس المراد بالخارج
المجموع من حيث هو
مجموع والا كان المشاة
جزأ لا جزئياً

وما ينبغي ان يعلم انه
يندفع بهذه القاعدة
استدلال الشافعية على
وجوب العمرة بقوله
تعالى واتموا الحج والعمرة
لله حلا للامر على
الوجوب كما ذكره في
تفسير الفاضل اذ نقول
بعد التسليم ان الامر
للاوجوب يجوز ان
يصرف الاثبات اعني
الايجاب الى التقيد اعني
لله فان الاتمام لوجه
الله تعالى واجب في
كل عبادة اذا خلاص
لابد منه في جميع العبادات
فرضا او نفلا ولا يلزم
من ذلك وجوب الاداء
فتدبر منه

آبئ حتى آدم (قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه
ما يتوجه الى ذلك القيد) المراد من الدخول المذكور التأخر في الاعتبار
والملاحظة لانه وجه القيد اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة
حتى يرد عدم تأنيه في مثل قولك جاني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة
حتى يقال انه كان كذلك ثم جئ بجاني (قوله من غير تفصيل للسند) لا يقال
اسماء الفاعل مسندة الى الضمائر المستترة العائدة الى اسم الموصول فقيه
تفصيل السند لانا نقول معنى تفصيل السندان يشير الى تعدد السند الواحد
وترتب افراده لا الى تعدد ماصدقات افراد السند (قوله لانه في معنى الذي
يأكل فيشرب فينام) فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف
السند اليه (قوله ولو سلم فلا دلالة فيما ذكره الى آخره) قيل فيه تعسف
لان هذه ضوابط و الظاهر انها مساوية لشهادة القيود والاحترازات
فالزوم في مثله واضح وقد اشار الشارح فيما نقلت عنه في قاعدة قيد الاختصاص
الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك واعترض
ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على السند اليه اذا لم يكن
لتفصيل السند يجب ان يكون لتفصيل السند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال
من قبيل العطف على السند اليه وانه ليس لتفصيل السند وجب التزام
انه لتفصيل السند اليه مع ان السند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل
واجب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف ههنا
لتفصيل السند اليه بناء على تنزيل التغير بالوصف منزلة التغير بالذات
على ما تقرر في مثله فتأمل (قوله او انهما جاءا جميعا) فيكون قصر افراد
كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك
فلاحكم له حتى يرد عن الخطأ فيه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله تعالى
ثم انه جواز استعمال لافي قصر القلب والافراد وفي دلائل الاعجاز انها
تستعمل للقلب فقط (قوله لمن اعتقد ان الجبي منتف عنهما جميعا) لم يرد
بالاعتقاد ما يكون جاز مابل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد
(قوله لمن اعتقد ان زيدا جاء دون عمرو على ما وقع في المفتاح) فان قلت
لماخالفه بين الكلامين لان مراد النجاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انفاء
الجبي عنهما بعد نفيه عن زيد مثلا ومراد المفتاح اعتقاد مجي زيدا دون عمرو
في صدر الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت

لما كان المقروض اعتقاد المخاطب الملازمة بين المتعاطفين بحيث توهم من انتفاء المجيء عن احدهما انتفاؤه عن الآخر فلما ان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما فلا يمتشي التصوير المذكور كما لا يخفى (قوله فلم يقل به احد الى آخره) اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به في الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل المحشي من انه منقوض بقولنا جاني زيد لا عمرو في قصر الافراد مرفوع بان الفرق بين الساتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاني زيد لغوا واما صحة ان يقال من اول الامر ما جاني عمرو فلا يضر لانه تعيين الطريق في تأدية المعنى المراد لاستلزام استدراك جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئه الآخر ولعل المتكلم انما لم يحترز ذلك الطريق لتلايق مخاطب بصورة النفي او بغيره من الاعتبار المناسبة فان قلت مخاطب لما اعتقد الملازمة بين المتعاطفين ونفي المتكلم المجيء عن احدهما توهم مخاطب عموم النفي فلا يجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم وظهر له فائدة معتد بها قلت غرض الشارح نفي القول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملازمة بين المتعاطفين ام لا (قوله ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع في حكم المسكوت عنه) فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متنوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كاتوهمه الرضى لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي (قوله وفي كلام ابن الحاجب الى آخره) قال بعض اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي والله اعلم (قوله واما على مذهب الجمهور فقيه اشكال) وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو المنفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا ففي المنفي على مذهب الجمهور صرفت حكمك من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتا عنه (قوله اولابها نحو وانا واياكم لعل هدى او في ضلال مبين) المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لتلازيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم

المتبادر منه صرف الحكم بمعنى المحكوم به صرفه متكيفا بكيفية من الاثبات والنفي لا صرفه مجرد عنهما ولهذا اعترف بكونه تكلفا وقد اندفع بالتكلف الذي ذكره ما اورده في نحو جاني احد الازيد بان الازيد لا يصلح ان يكون بدلا من البديل هو المقصود بالنسبة والنسبة ههنا في الكلام السابق نفي والغرض من ذكر لاثبات المجيء لزيد فتأمل ويمكن ايضا بان زيدا وان كان بدلا منه احد المذكور الا انه في الحقيقة بدل من واحد موجب وذلك لان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه فيكون العامل في زيد هو جاني الا انه انتقض معنى ما بالافتقار للكلام ما جاني احد زيد فزيد كان مقصودا بدلا عنه احد موجب في الحقيقة فيكون مقصودا بما نسب الى المتبوع فتدبر

٨ وقدي تكلفه بأنه لابد
في جعل اول الابهام من
قصد المتكلم اليه وقد اعتبر
ذلك في او الاولى فلا
حاجة الى اعتباره في
او الثانية لان اعتباره في
واحد هما يغني عن
عن اعتباره في الأخرى
فان قيل هل لا اعتبر في
الثانية دون الاولى اجيب
بأنه اعتبر في الاولى
لتقدمها ولان الغرض
ابهام محل الهداية
والضلال والاولى هي
الواقعة بين محليها
فليفهم منه
٧ منها نسخة

٩ وهو جعل الهمة
في اثبت للصيرورة
ووجه البعدانه سماعي
منه

وهو ظاهر نعم المذكور في معنى اليباب الشاهد في او الاولى ووجه التخصيص
غير ظاهر وههنا بحث وهو ان السكاكي جعل هذه الآية من قبيل اسماع
المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى
وطائفة اخرى بالضلال ٨ ليتفكروا في انفسهم فيؤدبهم النظر الصحيح الى ان
يعرفوا انهم هم الكاشون في ضلال مبين فالتناسب لهذا المقام هو التشكيك
لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يثنأى منه النظر كالموصوف بالعلم
البقي صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط
النظر فلما اراد النبي عليه السلام انجائهم عن ورطة الجهل المركب هداهم
الى طريق الشك لينأى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق (قوله والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط) فان قلت قد مثل العلماء
التخيير بآتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لا يجتمع الاطعام والكسوة
والحرير الآتي كل ٧ منهن كفارة بل يقع واحد منهن كفارة والباقي فدية
مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الفدية (قوله عطف بيان)
لما قبلها وقيل بدل (قوله لانه يقتزن به اولا) قد يقال دخول لام الابتداء عليه
كإفي قولك ان زيدا لهو قائم يدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه
ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيد للخبر لانه قائم مقامه (قوله مختصا بالذكر)
لفظ مختصا ههنا وفي قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح في المقصود
وهو دخول الباء على المقصور والاولى تبدله بمنفردا (قوله بان يثبت له المسند)
لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لاعلى صيغة المجهول من الاثبات
لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر
وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال كانه قبل واما الفصل
فهو التمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليه باثبات
المسندله وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج لتصححه
الى تكلف ٩ بعيدو الصواب ثبوت المسندله فتأمل (قوله بل صرح في هذه الآية
بان فائدة الفصل الى آخره) ههنا بحث وهو ان الفصل في هذا المقام وان
لم يحز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز ان يفيد بحسب
ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد السامع ان المتحد بحسب البطل المحامي
هو عمرو لازيد قلت زيد هو البطل المحامي يكون قصر قلب باعتبار العينية
وعلى هذا قياس هم الفلحون والتبادر من كلام الفاضل المحشي وغيره

ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر فتأمل (قوله وقد يكون مجرد التأكيد) اذا كان التخصيص حاصلًا بدونه سوق الكلام يدل على ان المراد بالتأكيد ٢ تأكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه مجرد التأكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خير بانه لا مانع من كونه للتأكيد وان لم يجد في الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون مجرد التأكيد في صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصلًا بدونه او يحمل التأكيد على تأكيد التخصيص وفيه بعد (قوله او قصر المسند اليه على المسند) سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل لا يمكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا زعم من يدعي ذلك فاجيب بان مبنى الانكار فيما سبق تعليله لكلام الكشاف لا افادة اصله الا ان في حله قول المصنف فلتخصيصه بالمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رده على من زعم ان الفصل يحى للعكس بعض ثبوت عنه وبالجملة حل الفصل في مثل قوله الكرم هو التقوى على التأكيد ليس بمتعين لجواز حله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاصين فيما يستقيم فيه ذلك (قوله اي تقديم المسند اليه) يريد به ايراده مقدما على المسند على ما هو اصله كما يقال ضيق فم الركبة اي جعله من اول الامر ضيقا لا واسعا لانه يكون واسعا ثم ضيق (قوله و مراد صاحب الكشاف ثمه) اي حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر للزال لا للقرار ٦ (قوله ويعرف فيه معنى اي يعرف في ذلك الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لا بد من اسناد العناية الى شيء ان يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة له بحسب المناسبات (قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم) ان حل قوله ولا بد على معناه الظاهر اعني الوجوب فالحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها والمضافان محذوفان في قوله قبل ذكر الحكم عليه اي قبل ذكر مأخذ معروض الحكم وهو المحكوم به لان الحكم يعرض للنسبة الحكيمة المستفادة من المسند كالا يخفى او يقال اسناد الذكر الى الحكم مجاز باعتبار مأخذ معروضه وحاصل المعنى ان الراجع تقديم المسند اليه على المسند لانه لما وجب تقديمه على الحكم يترجم تقديمه على المسند الذي بينه وبين الحكم علاقة قوية

(لكون)

٢ المراد بالتأكيد الذي جعله صاحب الكشاف فائدة الفصل تؤكد الحكم لدلالته على ربط المسند بالمسند اليه وقيل تؤكد المحكوم عليه لانه راجع اليه فيكون تكريره منه

٤ فعلى هذا تخصيص قول المصنف فتخصيصه بالمسند بحمله على قصر المسند على المسند اليه بناء على غالب الاستعمال منه

٦ قال هذا في تفسير سورة المائدة عند الكلام على قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا الآية كما انه اطلق التقديم على الضرب الثاني في اول سورة الانعام حيث صرح بوجه تقديم اجل معني على عنده منه

لكون معروضه مستفادا منه ولا يخفى عليك ما فيه من التكلف واقترب منه
ان يقال المراد بقوله لابد الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة
ان الغرض اثبات الاصلية التي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية بشعره العبارة
لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى
ان يلاحظه قبله فالحكم في الموضوعين بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده
الفاضل المحشي رحمه الله تعالى فتأمل (قوله ولا مقتضى العدول) قد سبق
منافي اوائل احوال المسند اليه الاشارة الى وجه التركيب فلا تغفل عنه
(قوله يرثي بها فقيها حنفيا توطئة لما سيذكره) من ان المراد من قوله حيوان
مستحدث هو المعاد الجسماني (قوله يعني تحيرت البرية الى آخره) اعترض
عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين جازم في
مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة في كيفية لافي اصله كما يدل عليه
قوله وفي ان ابدان الاموات كيف تحيي من الرفات على ان الاختلاف الصادر
من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرته وان كان كل من الفريقين جازما
في مذهبه فليتأمل (قوله من الرفات) الرفات على وزن الفرات الخطام وهو
ما تكسر من اليبس (قوله كذا في ضرام السقط) السقط في الاصل ما يسقط
من الزند عند الاقداح سمي ديوان المعري به والضرام بالكسر في الاصل
اشتعال النار ودقاق الخطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمي به
شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل (قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد
وبعضهم لا يقول به) لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع
ان الظاهر هو الف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعي
الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان
ابا العلاء ملحد منكر للحشر ويومئ اليه بانه المشهور عند من له ذوق سليم
وهو قوله * يدبحمس مأتين عسجدوديت * ما بالها قطعت في ربع دينار
ولله در من رد عليه بقوله * عن الامانة اغلاها وارخصها * ذل الخيانة
فافهم حكمة الباري * ٧ (قوله ولا الققنس هو على ما قيل) طائر في بلاد الهند
يضرب به المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن الاخوان يعيش الف
سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الخطب حواليه فيضرب بمخاحيه
على الخطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الخطب فيحرق هو ويخلق الله من
رماده بعد مدة وقيل بعد ثلاثة ايام مثله (قوله لانه لا يناسب السياق) بالبلاء المثناة

كما دل نسجه

٧ ورد عليه ايضا من
قال في جوابه وقية اليد
نصف الالف من ذهب
وتعدت فيما تسوى
بدينار هناك مظلومه غالت
بقيمتها وههنا ظلت
هانت على الباري منه

(قوله واما لتعجيل

المسرة) او المساءة

للتفاؤل والتظير بحسب

نفس الامر واما تعجيلهما

فلا تعلق له باصل

التفاؤل او تعجيل المساءة

كالصلة من التظير ولما كان

تعجيلهما متضمنا تعجيل

سببهما لم يتعرض له

المصنف ويحتمل ان يكون

علة لتعجيل نفسه واياها

كان في افعال تعجيل

ايماء الى قصور عبارة

الافتتاح حيث قال واما

لان اسم السند اليه يصح

للتفال حاصل سواء قدم

المسند اليه او اخر

ويؤيده قول المعري

سألن فقلت مقصدنا سعيد

فكان اسم الامير له

فالا حيث جعل اسم

السعيد تفاؤلا للشوق مع

تأخر فكذا المسرة

المسيبة عنه فالتقضى

للتقديم المسند اليه تعجيل

المسرة تعجيل التفال

والجواب ان التفال قد

يكون باللفظ المسموع

في مستهل الكلام كلفظ

سعيد مثلا وهذا

هو الذي ٤

من تحت وقد يقال السابق بلباء الموحدة ما قبل الشيء والسياق بالمشاة اعم وهو
 العبارة ههنا (قوله واما تعجيل المسرة والمساءة للتفاؤل والتظير) يحتمل ان يكون
 قوله للتفاؤل والتظير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما مسبينان عن
 التفاؤل والتظير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفاؤل
 والتظير على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من
 التفاؤل او تعجيل المساءة الحاصلة من التظير ولما كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل
 سببهما لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون علة لتعجيل نفسه واياها ما كان
 في افعال لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة الافتتاح حيث قال واما لان اسم
 المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لتسره او تسوؤه وتوجيه القصور
 على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده
 قول المعري «سألن فقلت مقصدنا سعيد» فكان اسم الامير لهن فالا *
 حيث جعل اسم السعيد تفاؤلا للشوق مع تأخره فكذا المسرة المسيبة عنه
 فالتقضى لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة تعجيل التفاؤل مثلا والجواب
 ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا
 وهذا هو الذي يقتضى تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال
 وسعدني دارك فانه قد يتفاؤل بكون سعد في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل
 سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على المسند والمصنف اشبه
 عليه الفرق بين التفاولين وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا ينفك عن
 التفاؤل اذ قد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام فالتقضى التقديم تعجيل
 المسرة الحاصلة من التفاؤل لانفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها
 بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق
 فتأمل (قوله والسفاح في دار صديقك) السفاح في الاصل بمعنى السفالك ثم
 هو لقب اول خليفة من آل عباس رضي الله عنه (قوله مثل اظهار تعظيمه)
 بناء على ان التقديم في ذكر الاسماء يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية
 ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم لشيء
 تقديمه بحسب المقام عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه
 ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم
 من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة (قوله او تحقيره نحو رجل جاهل
 في الدار) فيه بحث لانا لانسلم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم

(بل)

٤ يقتضى تقديم المسند

بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقير قدبر (قوله هذا معنى قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا الى آخره) يعنى كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين المسمين به (قوله نعم لو قيل على المفتاح الى آخره) هذا لما يرد ان كان مراد السكاكى ما ذكر واما اذا كان مراده اولان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر له وهما اعتبار ان متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد لم يرد ٧ لا يقال قول السكاكى لانفس الخبر يأتى عن هذا التوجيه اذا المناسب ان يقول لا وصفية الخبر لانا نقول معنى قوله لانفس الخبر لانفس الاخبار فلا ابله فتأمل (قوله منى تهز زبى قطن الى آخره) الهز التحريك والبعث وينو قطن قبلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرء من المنكب ورزان جمع رزين ككرام جمع كريم من رزن الرجل بالضم فهو رزين اي وقور والامام النزول وصفهم بالمضى في الامور كأنهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجلس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقراهم (قوله اي محل الاستشهاد هو قوله فهم خفوف) لا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيف لان ضيف فاعل فعل يفسره ما بعده ولا قوله تجدهم سبوقا اذ ليس تقديم المسند اليه فيه كذلك (قوله لان خفوقا جمع خاف) في بعض شروح الايضاح او جمع خفيف كظروف جمع ظريف (قوله واجيب بمنع الاشتراط) قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع سند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لانسلم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان فعليا وهو ممنوع فالاولى الاستدلال بقول ائمة التفسير دون التعرض للمنع (قوله ومانت علينا بعزير) صرح في المفتاح بوجود الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لانت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى ان قول شعيب عليه السلام ارهطى اعز عليكم من الله اي من نبي الله ليس جوابا لقولهم ولولا رهطك

اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد في دارك فانه قد يقال بكون سعد في داره ونفس هذا التناول حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على المسند والمصنف اشبه عليه الفرق بين الثقلين على الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا ينك من الثفال اذ قد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام فالتقتضى للتقديم فنجعل المسرة الحاصلة من الثفال لانفسه والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتأمل نفسه لا قوله لم يرد جواب لقوله واما اذا كان مراده الخ (منه) قوله لا يقال قول الى آخره لم يوجد في أكثر النسخ

٣ وهذا يدفع جل البيت على قصر القلب بناء على انه لما وصفهم ٢٦٠ - اولاً بقوله جلوس في مجالسهم

لرجائنا اذ استفاد منه بمعونة المقام ان مقام ان امتناعهم عن رجه كان اعزة رهطه عليهم لا خوفهم منهم ولا استفاد منه اشتراك العزة بينه وبين رهطه فلا يلائمه ارفع على اعز عليهم لاقتضائه ثبوت العزة له عليه السلام بل هو جواب لقولهم وماتت علينا بعزير على ان التنوين للتعظيم فلولا يقصد به تخصيص العزة الكاملة برهطه ويلزمه تخصيص عدمها به لما طابق الجواب فافهم خلاصة ما في شرح المفتاح وفيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل مؤخرًا على انه فاعل معنوي وان يدعو الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصص في زيد عرف كإسيائي والظاهر ان انت على تقدير تأخيرها بان يقال ما بعزير انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر ان انت تأكيد للمستتر في عارف هذا قوله علينا متعلق بعزير لان الجار اعني الباء زائدة فيجوز تقديم ما في حيزه عليه وان ايلت فمقدر يفسر بعزير (قوله وماتت عليهم بوكيل) اي بكفيل بحفظ اعمالهم (قوله غير مناسب للمقام) بل المناسب به التقوى والتقرير وتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف اعترض عليه بان الانسب عدم منسبة الحصر لنقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا يكونون الى خدمتهم كاهو الدأب في اكرام الضيف وتعظيمه ٣ اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم ويخدمهم لان يسرع خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة تأتي عنه لا كما يخفى على المصنف على انه يفوت حينئذ حسن التقابل مع قوله جلوس لانقاء الحصر فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما قصدا الى الحصر وتبنيها على كمال رفقهم فمع انه ركيك لا يستقيم في رزان كما لا يخفى (قوله بل التخصيص بالذكر) فيه انه حينئذ لا تعرض في كلام المفتاح للتخصيص الحصري كما في مثل اناسيت كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند وانت خير بان حل التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور في المثال اقل تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لاشاهد لها بل هي مردودة بتصريح ائمة التفسير (قوله تخصيصه بالخبر الفعلي) اي بنفي الخبر الفعلي على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره نفي القول كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف فرية على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي ٩

رزان بغاية الوقار كان مقتضى ذلك ان يتوهم السامع انهم لغاية وقارهم لا يخفون حين السام الضعيف بل يأمررون الخدم بخدمته فجرى على ذلك التوهم وقصر الخدمة للضيف عليهم قصر قلب اي هم انفسهم يخدمون لا خدمهم منه

٩ وقد يقال المراد بالخبر الفعلي في ما انا قلت عند اهل المعاني نفي الفعل وان كان عند النحاة مجرد قلت وسر تغاير الاصطلاح حتى ان من القضايا المسئلة ان النفي انما يتوجه الى النسب والصفات دون الاعيان والذوات فلما لم يظهر حكم النفي السابق الا في الفعل اللاحق وكان المعنى مطمح نظر اهل المعاني اعتبروا الخبر ذلك الفعل المنفي وكان قصارى نظر النحاة تصحيح الالفاظ اعتبروا الخبر مجرد قلت وانت خير بان اثبات امر جديد لاهل المعاني بمجرد قوله تخصيصه

بالخبر الفعلي عنه مندوحة كما ذكرته من حذف المضاف الشايع فتأمل (منه) (الخبر)

الخبر الذي اوله فعل وفاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن لعنى الفعل لتصريحه
 بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا بعزير ليست خبرا فعليا (قوله
 وصاحب المفتاح الى آخره) قال الفاضل المحشي وهذا هو الحق وذلك
 لان التقديم الى آخره وانت خير بان ما ذكره يتضمن جواز التخصيص
 فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به
 على ما سيجي (قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الى آخره) القصر المستفاد
 من قوله انما هو اضافي كاي دل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا
 يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في قائل كما في قصر
 التعيين نعم لم يتعرض له ههنا وفيما سيأتي في مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه
 وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه كما نهت عليه في بحث العطف على
 المسند اليه (قوله ولما انا رأيت احدا) اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء
 على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة
 الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ
 الاستعجان (قوله لانه قد نفي عن التكلم الرؤية على وجه العموم) لفظه
 على متعلقة بنفي الرؤية يدل عليه قول الشارح فيما سبق فالتقديم يفيد
 نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي منه من العموم
 والخصوص (قوله وفيه نظر لانا لانسل الى آخره) اجيب بان كلام المصنف
 بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد
 بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لانفي العموم وان كان
 المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة
 على عمرو وهكذا فتأمل (قوله اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو) بان يكون
 مهموز الفاء وهذا احتراز عن احد في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله
 واحد بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما همزته اصلية
 لا يستعمل في الايجاب اصلا كلفظة اريم وارم بل المستعمل فيه ما همزته
 منقلبة (قوله ردا على من زعم انك رأيت كل احد) واذا كان رداعليه ينبغي ان
 يقدر في المثال المذكور لفظ كل لطابق الرد بالردود فيصح قول المصنف لان المنفي
 هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المعتذر وفيه نظرا ما
 اولا فلانك تحققت ان مراد المصنف تخصيص نفي الخبر الفعلي والام يستقيم
 كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما زعمه ردا على من اعتقد

ان غيرك وحده مارأى احدا او شاركك في عدم رؤية احد اذ لا يخفى ان خطأ ان المخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيًا او اثباتًا ولهذا قال الفاضل المحشي فكانه لم يفرق بين ما ناقلت هذا وانا ما قلت هذا نعم لو قبل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص ٧ لا يكون الامعديكون معنى المثال المذكور غيرك رأى كل احد لم يبعد واما ثانيا فلان لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لان سلم وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رأيت شخصا ما فقال لك ما انا رأيت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى التطابق الصوري فتأمل (قوله لان هذا الامتناع جار الى آخره) هذا رد للوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني ولبعض اصحاب الحواشي ههنا ذلل بين حيث توهم ان قوله لان هذا الامتناع تزييف للوجه الثاني من وجهي المعتذر وقوله وايضا تزييف للوجه الاول ثم اشتغل ببيان وجه تقديم تزييف الوجه الثاني على تزييف الاول مع ان مقتضى التركيب عكسه والشجرة مني بقى ههنا مناقشة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجهها لفساد ما ذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددًا مختلفًا واما يظهر الفساد اذا اجري الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المصنف ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما ناقلت شيئا مع قوله ما انا رأيت احدا في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجميع على كون المنفي عاما كما سمي فيكون التخصيص في الدليل غلطًا صرفًا عند المصنف فليتأمل (قوله لا على جميع الناس) وان بنى الامر على كون جميع نكرة في سياق النفي يكون توسط كون احد بمعنى الجمع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح اذ يكفي ان يقال ابتداء ان احدا نكرة في سياق النفي فيم ويكون المنفي الرؤية الواقعة على جميع الناس (قوله بل يكفيه ان يكون رأى احدا) هذا الكلام مردود عند الشارح بما يستحقه وانما اورد ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على الستهم (قوله وهي

٧ لمعنى الاختصاص
يكون توجيهها لما ذكره
المصنف كما لا يخفى نسجه

قوله ولبعض اصحاب
الحواشي الى قوله بقى
ههنا لم يوجد في اكثر
النسخ

٩ اعترض عليه الفاضل
الحشى في شرح المفتاح
بعد ما قدح في رجوع الا
ستثناء الى الاثبات وقد
تبين ما فيه ثم اجاب بان
هناك وجهها وجهها وهو
ان يجعل الاستثناء راجعا
الى النفي بان يعتبر ان
اصل الكلام ما ضربت
انا الازيد فيكون معناه
مستلما على ضرب المتكلم
لزيد ونفي ضربه عن
سواه ثم تقدم الضمير
قصدا الى التخصيص في
جرى المعنى اعنى في كل
واحد من الاثبات والنفي
فكانه قال انا ضربت
زيد الا غير وما انا ضربت
من سوى زيد اى ضربه
غيرى فيكون هناك من
ضرب كل احد سوى
زيد فيبطل انتهى منه

متقاربة مانقله عن بعض المحققين مومر ضاعلى الفاضل العلامة وما ذكره
فيما سبق بعد قوله فالخاصل حيث قال قولنا ما انا رأيت احدا اور جلا
يفيد عموم النفي الى آخره متحدان في المسأل وهو انه لا وجه لفساد المثال
المذكور مختلفان في التقرير متقاربان فيه كما لا يخفى (قوله فزعم انه غيرك
اوانت بمشاركة الغير) المتبادر من المشاركة شركة المعية فليس في الكلام
اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سيأتى في كلام المصنف ايضا
ووجهه ما نهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشا
ركة اعم من شركة المعية والبديلة فيكون اشارة الى انواع القصر
لكنه تكلف كما لا يخفى (قوله فزعم انه انت وحدك اوانت بمشاركة
الغير) يريد انه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انقهاهم التخصيص
من التقديم تلبيه من الفحوى ذوى طبع مستقيم ويؤنس ان تقديم المسند اليه
يؤمى الى ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطاء في هذا القيد فكان
اهم عند المتكلم فقدمه وانقهاهم تخصيص النفي لانفى التخصيص من
قولك ما انا سبعت كافها استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع
الداخل عليه لو وانقهاهم دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية
الداخله عليها لو كما حققه الشارح في بحث لو (قوله فلا بد ان يقول) الواو
داخله في خبر المبتدأ بعدد خول النوا مخ للاشعار بزيد الاشباك والايقال
عند الجمهور وللعطف على الخبر المقدر عند البعض فالمعنى فلا بد ان يدفع
خطأه وان يقول (قوله وفي هذا اشارة الى الرد الى آخره) اى في قول المصنف
ولهذا لم يصح ما انا ضربت الازيد اهان تقديم لفظ لهذا يفيد القصر يعنى
ان علة الامتناع ما ذكرته لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا
المعنى بالفحوى لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصریح بالرد على الشيخين على
انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم (قوله وجوابه
انه قد سبق ان مثل الى آخره) رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه
باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما زيد فمستكوت
عنه لانه الا لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات ٩
كما عرف في النحو فيكون غيره واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان
زيد ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان
قول الشارح في هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد

لما ليس عنده تدبر (منه)
٧ ذكر ابن الحاجب ان
الاستثناء المفرغ يقع في الا
يجاب بشرطين احدهما
ان يكون فضلا لاعمدة
والثاني ان لا يحصل به
فائدة فلا يجوز ضربت
الازيد اذ قرأت القرآن
الا يوم كذا لانه يجوز ان
يقرأ في جميع الايام الا في
ذلك اليوم (منه)

٨ فيه ايماء الى دفع اعتراض
الفاضل المحشي في شرح
المفتاح حيث قال بعده
ما نقل ذكره الشارح ههنا
من ان الاستثناء من الاثبات
لا من النفي واما ثانيا فلا
ان الاثبات فيما ان ضربت
الازيد ليس بقار لان
المقدر احد فلا يتناول
زيدا فلا يصح ان يستثنى
منه الا ان يقدر مع احد لفظ
كل بناء على انه لا يستعمل
في الاثبات الا مع وهو
مردود عند هذا الزاعم
يعنى الشارح ووجه
الدفع ان تقدير كل احد
لكون الاستثناء مفرغا
على نمط ضربه الازيد
لالا توهمه من ان لفظ

وقوع الضرب على من عدا زيدا ليس مثبتا على اعتبار الاستثناء من الاثبات
وذلك اذا قلت ما اناريت احدا فالفعل المذكور هو الرؤية لكن اعتباره
مثبتا انما هو على وجه وكيفية هي عليها في صورة النفي وان استفيدت
تلك الكيفية من النفي ولذا قيل المثبت فيه هو الرؤية العامة فعلى قياس ذلك
الفعل المذكور ههنا هو الضرب وهو متكيف بعمومه لمن عدا زيد باعتبار
ايقاع الاستثناء من النفي فيجب ان يثبت ذلك الفعل على تلك الكيفية واما
ثانيا فلان الانما يحمل على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاني
الازيد بمعنى غير زيد صرح به كتب في النحو والموصوف ههنا غير مذكور كما يفهم
ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثالثا فلان الا لم يكن للاستثناء
لم يتعين عموم المقدمة فلا يتم ما ذكره المصنف ايضا في وجه فساد المثال
فقيم كلام الشيخ الزاما عليه (قوله هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة
في فاعله) هذا هو مبنى التناقض فان تم الدست ولذا افترض الشريف في
شرح المفتاح وحدة الضرب فبني التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر
كلنا نهم يدل على ان الامتناع كلى ومطلق والفرض المذكور بنا فيه
(قوله وعندى ان قولهم ان نقض النفي بالاه) ليس المراد ان هذا ٩ اعتراض
حق حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر التماسورة كما ذكره الفاضل
المحشي بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي
اعترض عليها المص من مقدم متى دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة
الصحة ظاهر اندفاع ماورد عليها واما هذه المقدمة فتعها موجه ظاهرا
بحيث يحتاج في دفعه الى اعمال ردية ولو سلم فبني تصلفه فيما سبق اطلاقه
على مراد الشيخ وعدم اطلاق غيره لعدم تصفهم كتبه لا تحقيقه كلام
الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتأمل (قوله بالاستثناء انما هو من الاثبات)
٧ الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم يجز فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد
الشارح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفي رجوعه الى الفاعلية لا الفعل
لمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الاعلى غير لعدم ذكر الموصوف
فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء
مفرغ على نمط ضربه الازيد فان قلت الاثبات ٨ في ما انا ضربت الازيد ليس
بعام لان المقدر احد فلا يتناول زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر
مع احد لفظ كل بناء على انه في الاثبات لا يستعمل الا مع وقد عرفت انه مردود

عند الشارح قلت بل المقدر كل احد لا لما ذكرته بل لان الاستثناء مفرغ
على نمط قولنا ضربه الازيد فافهم (قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا) معطوف
على مقدر والمعنى فقد يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا (قوله
وليس اذا قلت سعت الى آخره) اسم ليس ضمير الشأن وخبره الجملة الشرطية
او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون
وهي تامة ان مع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وقد وقع
في موقع الخبر صفة سعي والواو في وقد وقع على مافي بعض النسخ من
نصرف النسخ لعدمها في عبارة المفتاح فتقصد بالنصب معطوف على
ان يكون ثم ان السكاكي انما في الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم
لا لتحقيق الجواز (قوله غير مشوب حال من السعي) قيل فيه سماجة لان انتفاء
الشوب بهذه الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كذا في شرح
المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من كاف منك اي مفيدا وجود سعي
منك حال كونك غير مشوب في افادته وادائه تجوز الى آخره فيدخل عدم الشوب
تحت الافادة (قوله والشارح العلامة قد اورد الى آخره) نقل عن الشارح انه قال
لا شك ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه ردده بين التجوز والسهو
والنسيان باعتبار مشاكته سوق الكلام (قوله انما يستعمل لرد الخطأ في
الفاعل) هذا الحصر اضافي كما يشعر به قوله لا الافادة وجود السعي فلا توجه
عليه ان هذا التركيب كما يأتي للتخصيص يأتي للتقوى فلا وجه للتخصيص
كما زعم بعض اصحاب الحواشي وجعله من وجه التعجب والتحقيق في كلام
العلامة (قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه) فديقال الضمير في انه راجع
الى وجود السعي لالي الافادة ولذا ذكره والمراد من معنى انما سعت قصر
السعي على المتكلم وباستعماله يحصل رد الخطأ في الفاعل لان معناه رد
الخطأ ابتداء وهذا ظاهر فاللزوم انما هو بين وجود السعي وبين قصر
السعي على المتكلم لا بين رد الخطأ في الفاعل وافادة وجود السعي لانهما
لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ٧ ظهر ان قول الفاضل
الحشي الا ان لزوم رد الخطأ في الفاعل لا افادة وجود السعي غير ظاهر
وعكسه كان ظاهرا محل بحث ومحتاج الى توجيه على ان اللزوم بين الرد
والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطأ واما عكسه
فلا وجه له في اعتبار قصر الافراد اصلا ٩ لان اثبات الحكم لاحد الشرعيين

٧ هو ان يقال افادة
وجود السعي من
الفاعل المخصوص لازم
لرد الخطأ في الفاعل
وان كان افادة وجود
اصل الشيء لا يجامعه
منه

٩ واما في قصر الحكم
يستلزمه رد الخطأ
ان كان الخطأ موجودا
فلم ان عدم الظهور
انما هو في الثاني واما
في الاول فباطل ٤٤

في اعتقاد المخاطب لا يفيده عن الآخر فليتبذر وانت خير بان قول الشارح
العلامة انما يستعمل ٣ لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي الى آخره
يدل على ان لزوم احد الامور الثلاثة من المتكلم اعني التجوز والسهو والنسيان
على تقدير استعمال اناسعت لرد الخطأ في الفاعل واذا لم يجعل رد الخطأ معناه
بحسب عرف البلغاء واستعمل التركيب له كان لزومه بحاله اذ لا فرق من بين رد
الخطأ في الفاعل وافادة وجود السعي في عدم كونهما معنى اناسعت فالفرق
تحكم اللهم الا ان يقال رد الخطأ في الفاعل من مستبعات التركيب لا يستعمل
فيه اللفظ وانما هو غرض محض فلا لزوم لاحد الامور الثلاثة ولا كذلك وجود
السعي فتأمل واعلم ان الشارح العلامة قال في شرحه ويجب ان يعلم مع ما قد
علمت ان استعمال الاولين يعني سعت وسعت انما لم يجب ان يكون في صورة
علم السامع كاستعمال الثالث يعني اناسعت بل جاز ان يكون في صورة جهله
فيحوز ان يكون اى استعمالهما في صورة علمه ويكون حكمهما حكم
الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مشوبا بتجوز او سهوا ونسيان هذا
كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحشى وسكت عن بيان حال سعت الى
آخره محل بحث لانا لانسل انه لم يتعرض الخال المتالين لافي الابتداء بل قد
تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم الى آخره وجوابه ان المسكوت عنه
لزوم احد الامور الثلاثة المذكورة من المتكلم اذا استعمل المتالين المذكورين
لا في الابتداء والذي تعرض له العلامة ولزم من جعل حكمهما لافي الابتداء
حكم الثالث ثبوت احد الامور الثلاثة للمخاطب فلا غبار على كلام الفاضل المحشى
(قوله فيكون مجازا) قد يناقش فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو
المعنى الموضوع له لاعما هو المعنى عند ارباب المعاني اذا لم يوضع اللفظ بازائه
بل انما يفيده بحسب المقام كما صرحوا به والجواب ما ذكره الشريف في توجيه
كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية من
ان الحقيقة والمجاز والكناية تكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض
الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال
(قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا الى آخره) الظاهر ان السهو هو
ان يعرف معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطارى
على المعرفة لا ما ذكره العلامة من معناه (قوله فان كان قد نسبته الى الغير
لمساهلة كان تجوزا) يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير

قوله وانت خير بان الى

قوله فتأمل من المنهوات

٣ ويمكن ان يقال قول

الشارح العلامة انما

يستعمل لرد الخطأ الى

قوله ولا كذلك وجود

السعي فتأمل

قوله وجوابه الى آخره

من المنهوات

باعتبار مجازي فنسبه الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان
 المخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير لمساهلة لم يكن خطأ اذ لا خطأ في
 المجاز وقد ذكر الاول ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطأ المخاطب في الفاعل
 وهل هذا الانتهاف وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان
 المخاطب اخطأ في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة فلا (قوله
 والا كان سهوا او نسيانا) اذ لو لم يعرف عدم انتساب الفعل اليه بل كان
 اعتقاد المذكور اصليا كان سهوا وان عرف او لا عدم الانتساب المذكور
 فطرا اعتقاد الانتساب كان نسيانا على ما سبق (قوله اذا بنى الفعل على
 معرف) اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان بنى على منكر ولما سبق
 امثلة البناء على المعرفة دون البناء على المنكر اختار في الاول لفظة اذا الدالة
 على التحقق والثبوت وفي الثاني ان ثم في لفظ البناء اشارة الى تقديم المسند اليه
 لان البناء يقتضي تقدم المبنى عليه الذي هو كالاساس (قوله تخصيص الجنس)
 المراد بالجنس ما يشتمل الكثير على ما هو معنى الكلبي الطبيعي سواء كان جنسا
 باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيد بكلى آخر
 تخصصه كافي رجل طويل صار نوعا ثمان المراد بقوله او الواحد منع الخلو
 لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة
 دون تخصيص الجنس فقط والواحد فقط بينه بما نقله من الشيخ لكن قوله
 فيمასأني وقديأتني للتعوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كافي
 التخصيص بقدر في هذه الارادة فليتأمل (قوله رجل جاءني) المجوز لو قوع
 النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاءني الرجل كايين في كتب
 النحو (قوله بهذا الكلام) الجار ٧ على معناه والظاهر انه متعلق بالمخاطب اي
 الذي خوطب بهذا الكلام وجعله بمعنى في متعلقا بمحذوف حالا عن
 الاعتقاد المدلول عليه بلفظ اعتقدوهم كآتوهمه بعض اصحاب الخواشي (قوله
 او اعتقد انه امرأة) ان اراد اعتقاد انه امرأة فقط كاهو الظاهر لا يكون في
 الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امرأة سواء كان فقط
 او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلاث
 وهو الاوجه وان كان الاول اظهر ثم تأتي قصر الافراد لا يظهر في صورة
 وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائي رجلان لا يجمع اعتقاد انه
 رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن

٧ فيه رد على الشيخ
 رحمه الله حيث توهم
 ان البناء بمعنى في وهي
 متعلقة بمحذوف حالا
 عن الاعتقاد المدلول
 عليه بلفظ اعتقاد فتأمل

اعتقاد المخاطب به فتأمل (قوله ولعلنا نورد كلامه) لما كان الانسان غير متكل على عمره شبه حاله بحال من يترجى الفعل مع جزمه وعزومه على الفعل في المستقبل فلو رد صيغة الترجي الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد (قوله فلا يكون للتخصيص البتة) ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعاً وقد اشار في شرحه بلفتح الى احتماله اياه عنده مرجوحاً وان في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التي ذكروها جار في المظهر المتقدم ايضاً فذهب الشيخ الجرجاني هو الحق الحقيقي بالقبول عند اولى العقول (قوله بين الصور الثلاث) يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوى على السواء وحق الثاني الحمل على التقوى والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدأ عن اصله من غير اعتبار تقديم وتأخير فلا يفيد حينئذ الا التقوى وان يكون في الاصل مؤخرًا بان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تأكيد للفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلاً جاز تقديمه عنده فيفيد حينئذ التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار ان ضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوى واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لقوات شرط المبتدأ اعني التعريف والتخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخرًا لامن الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي بالخصر فيه عند كونه مبتدأ في كل تقدير تأمل (قوله واستثنى المنكر) اي من عدم جواز تقدير كونه مؤخرًا كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلوجه حمل الكلام الشايع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه فلذا يحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه (قوله اي على القول بالابدال) وقيل ٧ الذين ظلموا مبتدأ قدم عليه خبره وقيل نصب على

٧ اسرو النجوى الذين فيه ستة اوجه احدها ان موضعه رفع على البدل من واواسروا والثاني ان موضعه رفع باضمار الفعل تقديره يقول الذين آه والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هم الذين آه والرابع ان يكون محله رفعاً باسروا على لغة من قال اكلوني البر اغيث وهذا اربعة اوجه في الرفع والخامس ان يكون في موضع النصب باضمار اعني والسادس ان يكون في موضع الجر بدلاً للناس في قوله تعالى اقرب للناس حسابهم وذهب بعضهم الى انه نعت للناس منه

الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جعاً كما في
 اكلوني البراغيث (قوله على ان رجل) بدل من الضمير فان قيل القول بان
 رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان
 يقال رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشائع فضلاً عن الوجوب
 قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف
 مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلاً حتى ان رجلان عرفا يكون مقدر
 بعرفا رجلان فهو دائماً في التقدير دون التحقيق كذا في شرحه للمفتاح وقد
 نهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد
 ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه (قوله اذ لا سبب له
 اى للتخصيص سواء) اعترض عليه بعض اصحاب الخواشي بان صاحب
 المفتاح قائل بالقصر الفردى فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد
 عرف لارجلان ولارجل واحد والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم
 والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح
 فيما بعد (قوله اهر ذاناب) هرير الكلب صوته عند تأذيه وعجزه عما
 يؤذيه وقال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد
 (قوله لان المهر لا يكون الاشرا) ظاهره ان الامتناع مبني على ان الاهرار
 مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه بان السكاكى اشار
 في مباحث القصر الى انه يجوز بجامعة لامع التقديم الدال على القصر مع كون
 الصفة في نفسها مماله اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص
 لا يمنع القصر فكيف منع ههنا ان يراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص
 المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبني على مجرد الاختصاص
 في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كادل عليه كلام
 الفاضل المحشى بل على ان ذلك الاختصاص ملحوظ مأخوذ في مفهوم
 الايراد كادل عليه كلام الصحاح اذ لا يخفى انه اذا كان ملحوظا في مفهومه
 لا يستقيم اعتبار اعتقاد المخاطب ان المهر خير حتى يرفع خطأ بالحصر (قوله
 ولا يفزع) من الافزع او من التفريع وهو من الاضداد بمعنى الاضافة بمعنى
 الاغاثة يقال فزعت اليه فافزعني اى لجأت اليه فاغاثني وفزعه الاضافة
 وفزعه اى كشف عنه الخذف وفي التنزيل حتى اذا فزع عن قلوبهم اى كشف
 عنها الفزع (قوله واذا قد صرح متعلق بمحذوف) اى لزم طلب وجهه

والفاء في الوجه تفرع عليه وربما يجوز كون الفاء جواباً لاذتشيها له بان
في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة (قوله
بل امتناع تقديم التابع اولى) ٣ لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم
تقديمه على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما امتنع تقديم متبوعه عليه وهو
الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فاما هو من جهة واحدة (قوله تحكم) اى
قول بالحكومة والتسلط من غير برهان يقوم به (قوله واقم مقامه ضمير) اى
مقارن لا اعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ لتابع
والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه
الى الاتيان بالضمير الذي هو اجنبى لا يجدى في هذا المقام ٩ (قوله يثبت بها قبل
الحاق بليلة) قبل البيت للتعالي من قصيدة المعجوزات تزوجها لمارآها
محملة ثم انكشفت سؤنها بعد التزوج واول القصيدة * عجوز تمت ان تكون
قبة * وقديس الجنان واحدودب الظهر * تروح الى العطار تبغى شبابها
* وهل يصلح العطار ما فسد الدهر * وما غنى الاخضاب بكفها * وكحل
بعينها وانوا بها الصفر * بنيت بها البيت المعجوز المرأة الكبيرة السن ولا يقال
عجوزة والعامة يقولها وجمعها عجز بضمين والاحدياد اعوجاج الظهر
والضمير في بها راجع الى المعجوز وفي الصباح بنى فلان على اهله بناء العامة
تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب
عليه قبة ليلة ٨ دخوله بها فقبل لكل داخل باهله بنى هذا كلامه
هذا فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والقول بانه ضمن بنى معنى
الالتباس والمعنى بنيت عليها ملتبساً بها فقيه تنبيه على ان الدحول مقرون
بالدحول مستغن عنه والمحاق ثلثة ايام من اخر الشهر ومحاق القمر خلو
وجهه المواجهة لنا عن النور الواقع عليه من الشمس سبب وقوعه في كل
الارض والشهر واحد الشهور وهو مأخوذ من الشهرة سمي به شهرة
امره لحاجات الناس اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد من قوله
فكان محاقاً كاه اظلام الشهر كاه عليه من كمال الفترة (قوله عليك ورحمة الله
السلام) اوله * الا يا نخلة من ذات عرق * ذات عرق اسم موضع وقوله على
وجه اشارة الى وجه آخر وهو جعل ورحمة الله معطوفاً على المسكن في عليك
قبل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد
ولافضل بين المعطوفين وفي اواخر الباب السادس من معنى اليب ان عدم

٩ تمامه فكان محاق كاه
ذلك الشهر (منه)

٨ ويمكن ان يقال انه
ضمن قوله بنيت معنى
دخلت فلذلك عداه
بالباء (منه)

٣ قيل التساوى م
فضلاً عن الاولوية
والسند هو ان الفاعل
المعنوى لا يتغير عن كونه
فاعلاً في اللفظ معنواً بالتقديم
بخلاف الفاعل اللفظي
فانه يتغير عن كونه فاعلاً
في اللفظ الى كونه مبتدأ
فان قلت المؤكد اللفظي
يتغير عن كونه مؤكداً
في اللفظ الى كونه مبتدأ
اجيب بان المؤكد للملم
يكن مقوماً لاصل الكلام
لكونه فضلة يجوز تغييره
لافاضة التخصيص بخلاف
الفاعل اللفظي فانه
مقوم له فافتراً فليست مل منه

باخوته ريب الزمان
فامسى بيضه البلدو البتيين
المذكورين في الشرح
هو قوله لو كان يشكى الى
الاموات مالى الى احياء
بعدهم من شدة الكمد
شكيت لاشكاني وساكنه
قبر بسنجر او قبر على
فهد منه
اصله مالى الى احياء الان
آل من نصف البيت
الاول و احياء من النصف
الثاني فلذلك فصلت منها
في الكتابة اشارة الى
نصف البيت منه
وبيضه البلد قيل هي
الكمامة البيضاء تشق
عنها الارض فطاؤوا
الدواب يضرب بها
المثل في الذل منه
اي انت ايها العدو
غضت ما هذا الحوض
بعدموت اخي جارولو
كان حيا ما قدرت على
الشرب منه ابدأ و جار
اسم اخي الشاعر وكان
قدمت وكان الشاعر
يتغزبه في حياته والمراد
باخر الابد الا بالذي هو
آخر الاوقات فيكون
كناية عن المبالغة في التأيد منه قوله انت خير الى آخره لم يوجد في اكثر النسخ

الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في النشر
تكررت برجل سواء والقوم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واماماذ كرم الا يقاني
من انا لانسلم عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة
من الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون
قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام
الثاني مفسراله وان يكون اشارة الى كون ورجة الله جملة معترضة على
حذف الخبر اي عليك ورجة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه
هو الذي ذكره في شرحه للفتاح (قوله لو كان يشكى الى الاموات ٩) اسم
كان ضمير الشأن وخبره الجملة التي بعدها والى متعلق يشكى يقال شكوت
الى فلان وفي التنزيل (انما اشكوي وحزني الى الله) وما في مالى موصولة
قائمة مقام فاعل يشكى ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم كذا في الصحاح
ثم اشكيت عطف على كان ولاشكاني جواب لو والهمزة للسلب اي ازال
شكايي وسنجر وفهد اسمان لموضعين واعلم ان كون قوله وساكنه عطف
على قبر مبني على ما هو الظاهر المتبادر وقد يقال انه فاعل فعل محذوف
يدل عليه المذكور فهو من عطف الجمل والتقدير واشكاني ساكنه او يكون
وساكنه بالجر على القسم والضمير للقبر وانت خير بان في الاول التزام تعسف
العطف قبل تمام المعطوف عليه على نمط جاني وجاءني عمروزيد وفي الثاني
مخالفة رواية الثقات بل هو تأكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية (قوله
وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحى) فالسكاكى خالف اجاع النحاة في تجويز
تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي ويرد
على هذا القائل ان السكاكى صرح بان الارتكاب الوجه البعيد في رجل
جاءني لقوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحى عنده وكذا
الكلام في غيره حيث بنى الكلام فيه على ان الاول مبتدأ ومسند اليه على ان
كلام السكاكى في اوائل الفن الرابع حيث قال قوله عليك ورجة الله
السلام يلزم ان يكون عديم النظير وان لا يسوغه الاثنية التقديم والتأخير
يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة ويدل كلامه ايضا في اوائل الحالة
المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز تقديمه ولذلك لتعين الظرف
في مثل قولك في الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا في قولك جاءني راكبا
رجل (قوله ثم لانسلم اتقاء التخصيص) معطوف على ما قبله بحسب المعنى

قوله يعني الى آخره لم
يوجد في اكثر النسخ

كانه قيل وفيه نظر اذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لانسليم انتفاء
الى آخره (قوله لا يقاله التنكير الى آخره) جواب عن منع المصنف اعني قوله
ثم لانسليم قيل انه كلام على المسند فلنا هو مساو للمنع في زعمه يعني ان التنكير
لا يدل على التخصيص بمعنى الحصر بل انما يدل على النوعية والحصر انما
يستفاد تقدير التقديم فصيح قول السكاكي لاسبب للتخصيص اي الحصر
سوى اعتبار التأخير والتقديم (قوله لا نأقول قد ذكرنا الى آخره) يعني ان
من تقدير التأخير على الوجه المستبعد في المظهر لتحقيق الحصر انما يجوز
عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في الكثرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه
مبتدأ كما يظهر المعرف والحصر فيها يستفاد من الوصف كما سبق فلا اعتراض
بانه يقتضي ان يمنع تقدير التأخير في انما قلت ايضا لصحة وقوعه مبتدأ كما لعرف
وهم محض (قوله والافلاك توجيه لكلامه) اي وان لم يجب ان يكون
الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التأخير فلا توجيه لقول
السكاكي ذلك الوجه البعيد لا يتركب الا عند الضرورة اذ لا ضرورة
حينئذ في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف
(قوله اذا لم يقصده التخصيص النوعي الى آخره) قد سبق ان قصد
التخصيص الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار التأخير فلا تغفل (قوله ثم لانسليم
امتناع ان يراد المهر شر لاخير) قد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل
الى آخره لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة الحصر
بناء على ما قرره انما هو اذا جرى الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق
التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفا في امكان اعتبار الحصر وحسنه
ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هدير الكلب يحزم عند سماعه بان سببه الشر
فالقاء ما يفيد اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة
وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي على انه فسر الهدير في
الاساس بصوت الكلب مطلقا (قوله ثم قال ويقرب الى آخره) قد بينا
في اوائل الكتاب ان ثم اذا دخلت على الجملة يحى للترتيب في الاخبار وهو المراد
ههنا والمعنى بعد ما اخبرتك عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص
بشرطين اخبرتك عن قوله ويقرب من هو قام الى آخره فلا يرد ان حديث
القرب في كلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم
(قوله لما لم يتفاوت في الخطاب الى آخره) لعل السرف في عدم التفاوت ان المعنى

(على)

قوله وجه التعسف
الى قوله وهو ان المفعول
معه لم يوجد في اكثر
النسخ

على تقدير موصوف اي انارجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم (قوله)
ولا يخفى ما فيه من التعسف) وجه التعسف على ما نقل من الشارح ان لا يطابق
كلام انقضاح في الاء وان طابقه بحسب المعنى اذا السكاكى جعل مجرد
تضمنه الضمير علة للقرب ثم اورد شبهه بالخالي بجملة مستأنفة وهى قوله
وانما قلت يقرب دون ان اقول ونظيره وههنا وجه اخر للتعسف وهو ان
المفعول معه مقصور على السماع عند سيويه وهو الجائز قضبات السبق في
مضمار العربية خلافا للاخفش وابى على والراجح فيما جاز فيه العطف
والنصب هو العطف بالاتفاق جلا على الاصل ففي جملة مفعولا معه
مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك للراجح المتفق عليه مع ان المقام
لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة
في جلته قال الشيخ في شرح اللب واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه
على حرفين مفيدين احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جلته
مقصود بالنسبة والمعمول الاول الذى يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة
بل تابع له فيها مثلاً اذا قلت جئت انا وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا فى الجبى
اصل وانا تابع له فيه واذا اريد استواءهما فى الجبى قلت انا وزيد بل رفع هذا
كلامه اذا تقرر هذا فقول الاصل فى المعلول فيما نحن فيه وهو القرب
فى التقوى ثبوت التقوى وعدم الكمال تمة له والاصل فى العلة هو تضمن
الضمير وشبهه بالخالي تمة له كما صرح بذلك الفاضل المحشى فاذا جعل
وشبهه مفعولا معه يستفاد منه ان الاصل فى العلية هو الشبه وهو خلاف
الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل المحشى (قوله لكونه
فيها فعلا) عدل به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل حيث صلة
ولا اعراب للصلة بل لها مع الموصول فواجه الاعراب الجارى عليه
قلت لما كان الصلة فى صورة الاسم الواقع فى التركيب واللام فى صورة الحرف
اجرى الاعراب على الاسم المركب (قوله ولا عومل معاملة فى البناء
حيث اعراب فى نحو رجل قائم) اورد عليه انه ان اراد بالذى لم يحكم عليه
بانه جملة ولم يعامل معاملة فى البناء قائم مع الضمير كما صرح به الشارح
فالاعراب فى مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر
ان الاعراب انما هو لقائم الذى هو اسم للمركب الذى هو مع الضمير ويتضح
ذلك غاية الوضوح فى نحو مررت برجل قائم ابوه فان المجرور بالوصفية

هو قائم فقط وان اراد مجرد قائم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة
فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب باننا نعمل قطعاً
ان الخبر في مثل زيد قائم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجارية على قائم
هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبراً لكن لما منع اجراؤه على الجزء
الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما جرى عليه اعرابه الذي استحقه
لا يكون مبنيًا وليس لقائم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه
حتى يقال لا يلزم من الاعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معرباً والوصف
في رجل قائم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجري
الاعراب على الجزء الاول لما ذكر (قوله واما الثانية فبان لم يجعل جملة) رد
عليه الشارح في شرح المفتاح بان البناء عدم كونه جملة على مجرد شبهه
بالخالي عن الضمير من غير ان يبين معنى يخرج منه عن الكلام خارج عن
القانون فالتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات
والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقاً فسم الفاعل مع فاعله ليس جملة
اذا وقع صلة للام فانه حينئذ مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع
في مثل قائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام واما ما عداهما فليست نسبة
اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد
بانه لا جبر في التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلة مختلفة واسبب
متنوعة وفيه ما فيه (قوله واتبعه في حكم الافراد) نحو زيد عارف ابوه مفعول
اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف
ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدأ ثم ان القطع بكون المفعول
الاول للاتباع تابعا ناش من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كافي
قوله تعالى (واتبعوا في هذه الدنيا لعنة) فان اللعنة وهي المفعول الثاني تابعة
هذا وفي قوله اى جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير العارف المسند الى
الظاهر مساحمة اذا المراد على قياس ما سبق لعارف المسند الى الضمير مع ضميره
عارف المسند الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى (قوله ولعله سهو)
اذا الكلام في ان عارف المسند الى الضمير ليس بحمالة بل هو مع ضميره مفرد
لشبهه بالغاى عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع
فكذا عارف اذا اسند اليه بحث آخر لم يقع فيه الكلام ولا يساعده المقام وان كان

صحيحاً في نفسه على ان العارف اذا اسند الى الظاهر فلا مساغ لثنيته ووجهه
 كالقول فلا معنى لجعل افراده بطريق التسمية (قوله لفظ مثل وغير) واما
 لفظ نظير وشبه ونظائرهما فقليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا
 لم يذكرها ثم الجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصصهما بالاضافة وان لم
 يعرفا بها لتوغلها في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفاضل
 المحشي فصل استعمالات مثل وغير بما لا يزيد عليه الا ان قوله في آخر البحث
 وايضا لا معنى للتعريض بنفي الغيرية ولا بآبائهما محل بحث اذ قد يكون
 للتعريض بهما معنى مقبول اذا اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلاً اذا
 ادعى معتزلي معين انه غير قدرى هر با من الاندراج تحت قوله عليه السلام
 * القدرى محسوس هذه الامة * كما يزعمونه فقلت له غير القدرى لا يقول
 بتعدد الخالق مرید بالغير مطلقه حصل التعريض بذلك المدعى بنفي الغيرية
 وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى
 انه ليس غير سنى مع بغضه ابا بكر رضى الله تعالى عنه فقلت له غير السنى
 بغض ابا بكر رضى الله تعالى عنه حصل التعريض له بآبائ الغيرية
 والكناية في اثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدرى يكفي تصحيح
 اصل ٧ كلام الزاعم فتدبر (قوله لزوم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق
 الاولى) فان قلت اذا كان المراد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان
 كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى غاية التساوى قلت
 المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان
 كانت فحين اضيف اليه المثل اقوى فيثبت معنى الاولوية ظاهر لانه لما ثبت
 الفعل مثلاً من شاركه في اصل الصفة قسوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى
 بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل
 لفظ مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبه به اقوى ولان تقول
 وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم
 الكنايات (قوله من غير قصد الى ان انساناً الى آخره) هذا القيد معتبر في جميع
 صور الكنايات بغير فالك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجوز سلب الاتصاف بالجوهر
 عن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب به لجواز ان يكون المتصف به اغياراً آخر
 (قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل) يعنى
 يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوى اعنى ان يكون في الكلام

٧ ولا يخلو قول الشارح
 بل عن اضيف اليه لفظ
 مثل عن نوع اشارة الى
 ذلك

نوع خفأ وأما إذا اريد به انسان معين فظاهر لان ذلك المين يحتمل ان يكون زيدا وعمرا وأما إذا اريد به المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفأ وأما في الغير ٧ فغير ظاهر (قوله اي لما ينشأ من ارادة التعريض) حاصله انه لم يقصد بغير ههنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية كافي ضربتي من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا القول ليس مما ينشأ من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء مما ليس بمنشأه قطعا فلما جعل غير ارادة التعريض منشأه تعين ان ارادته ليس بمنشأه وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك ضربتي من غير ذنب (قوله لانهما من الكناية) المطلوب بها نفس الحكم سحى ان الكناية على ثلاثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي اثبات امر لامر كاثبات الجرد وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غير لا يحسود ومثل لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولان نسبة كافي قولك حي مستوى القامة عريض الاظفر في الكناية عن الانسان (قوله معناه ان مقتضى القياس الى آخره) فليس معنى قوله كاللازم انه قد يقوم وقد لا يقوم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم كما نص الشيخ في دلائل الاعجاز (قوله قيل وقد يقدم المسند اليه الى آخره) ان قوله وقد يقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث فهو من تمة المعطوف عليه فالقول بانه معطوف على ما قبله من حيث المعنى على ما ذكره بعض اصحاب الحواشي غير واقع موقعه فان قلت المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الآخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك ساكر مك فتقول وزيدا اي قل وزيدا اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى (قال اني جاءتك للناس اماما قل ومن ذريتي) ثم ان الضمير في قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشيخ ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظه قد

٧ لان غير المخاطب اذا
لم ير يد به معنى معلوم
لا خفاء فيه

قوله قوله ولا فرق بينهما لم يوجد في أكثر النسخ ٩ وبهذا يظهر أن ما ذكره القطب في المحاكمات معترض على الإمام حيث قال احتراز الشيخ بلفظ ٢٧٧ قد الدالة على جزئية الحكم في قوله الجزء الطبيعي قد

يعرض له الانفصال و
الانفكاك من الافلاك من
ان قد انما يدل على بعض
الافاق لا على بعض
الاحكام فليس مدلول
الكلام الا ان الحكم
يعرض له الانفصال
فمح بعض الافاق لان
الانفصال لبعض
الاجسام مردود في نفسه
ومنف لما ذكره في شرح
الطالع حيث قال احتراز
بلفظ قد المفيدة لجزئية
الحكم في قوله لان نقيض
الخاص قد يكون اهم
غير العام من وجه
عن الامور الشاملة
فان نقيض الاخص منها
لا يكون اهم منها والتحقيق
ان لفظ قد لا يدل ظاهرا
على تبعض الافراد
لكنها ليست مخصوصة
بتبعض الافاق بل قد
يكون تبعض التقادير
ايضا وربما يلزم منه
جزئية الحكم كما في قولك
الحيوان قد يكون انسانا
فافهم ٤

٨ بمعنى رفع الایجاب
الكلی کایشير اليه تقرير

٩ لما فادت حيثند جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور
بكل صرح به الشارح بيان لما في الواقع (قوله فالتقديم يفيد عموم السلب) لم يذكر
هنا افادة الحصر كما ذكر في مقام التأخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم
بخلاف العكس (قوله ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع) واما عند عدمه
فيصدق السالبة المحضه دون الموجبة المعدولة لان الحكم الايجابي حكم بثبوت
شيء وهذا الثبوت فرع ثبوت المتيقن له قال علاء بن القوشجي في شرح التجريد ردا
على هاتين المقدمتين انها لو تماثلتا على وجود الممتنع في الخارج ولا ينبغي
الحكماء اثبات الوجود الذهني اصلا لانا نعلم قطعا ان شريك الباري تمتنع
واجتماع النقيضين محال ولولم يوجد ذهن ولا قوة مدركة فقيده حكم ثبوت
شيء لشيء على تقدير فيلزم ثبوت الممتنع في الخارج حال اعتبار الحكم اقول
فيه بحث اذ لو ادرج في فرض عدم وجود قوة مدركة عدم الواجب تعالى
عن ذلك علوا كبيرا فلا نسلم اتصاف شريكه بالامتناع على ذلك التقدير
وهو ظاهر بل اتصاف اجتماع النقيضين بالاستحالة ايضا بناء على ان المحال
جاز ان يستلزم المحال كما هو المشهور وان لم يندرج فلا نسلم لزوم ثبوت الشريك
الباري في الخارج لجواز ان يكون ثبوته في ذات الباري تعالى بوجود كلي
وقد صرحوا بان المراد بالوجود الذهني وجود لا يترتب عليه الآثار سواء
كان في قولنا المدركة او في موضع آخر ولا شك في ثبوت على الله تعالى بجميع
المهمولات وان علمه حصوله عند البعض على ان المعلوم قطعا هو ان
اتصاف شريك الباري بالامتناع ليس باعتبار المعبر وفرض الفراض واما
اتصافه به على تقدير عدم قوة مدركة فلعل الخصم المدعى فان ثبوت لشيء
فرع ثبوت المتيقن له لا يسلمه ودعوى الضرورة في محل النزاع سيما في حكم
اطبق جم غفير من العقلاء على خلافه مما لا يلتفت اليه يكون معناه ثبوت انتفاء
القيام لكن مراعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة نفى الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى
اللازم (قوله يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد) ظاهر العبارة ان يقول يكون
معناه ثبوت انتفاء القيام لكن مراعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة نفى الحكم
عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم (قوله قد حكم في الجملة بنفى القيام) اي بانتفاعه
على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق
فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء محكوما به (قوله
المستلزمة نفى الحكم عن الجملة) ٨ لا يقال قولنا ليس بعض الانسان بقادر على

الشارح لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض لعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب
الكل مع صدق ليس يحمل البعض

تحريك هذا الجبل منلا سائلة جزئية يستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد
الظهور ان الجملة يقدر على ذلك لاننا نقول اذا صدق ليس بعض الانسان
بقادر على تحريك هذا الجبل صدق ليس كل انسان بقادر على ما هو معنى
رفع الايجاب الكلى فهذا هو المعنى بنفى الحكم عن الجملة (قوله انما يفيد نفى
العموم لا عموم النفي) هذا كما سيصرح به بناء على الاعم الاغلب والافقدي توجه
القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان شئت فاعتبر (والله لا يحب كل مختال
فخور) ونظائره (قوله فالحاصل ان التقديم قبل كل الى آخره) فيه بحث وهو
ان قولك انسان لم يقم نفى عموم القيام بطريق ٧ الاحتمال فلو حمل
على نفى العموم بطريق الخصوص ببعض بعد دخول كل لم يلزم ترجيح
التأكيد على ٥ التأسيس على ما ذكره الشارح فالدليل السابق لا يتجه به الحمل
على عموم النفي ولا عدم الحمل على نفى العموم وان قولك لم يقم انسان نفى عام
فلو حمل على نفى العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس
فيتجه عدم الحمل على عموم النفي ولا يتجه الحمل على نفى العموم بطريق
الاحتمال ويمكن ان يجاب ان المحتمل بحسب اللغة اعتبار ان احدهما
جعل كل داخلة على القضية المنفية والثاني جعلها مدخولة للنفي والدلول
الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفى العموم بطريق الاحتمال اذ لا
دلالة في اللفظ على الخصوص ببعض في الاثبات قد اتفق احدهما تعين الآخر
فليتأمل (قوله قد واهم فيها بين كمية افراد الموضوع) قيد لما قبله واشارة
الى ان الحكم في الجملة على الافراد اذا المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم
يبين كيتها فيخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة
كقوله الانسان نوع (قوله وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية الى آخره)
قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لولم يصلح للجزئية
وهو ممنوع لما مر من الفرق بين لارجل بالفتح وبينه بالرفع فانه محتمل عدم
العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول
على الاغلب اجيب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت
تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف القائل
المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر
عدم افادة ذلك في صورة اخرى (قوله كما انه في الموجبة سور الجزئية)
هذا بالنظر الى الاغلب والافقدي سبق ان النكرة المثنونة قدمت في الاثبات كقوله
لهم ثمرة خير من جرادة وقوله تعالى ﴿عنت نفس ما قدمت واخرت﴾ (قوله على

٧ اى احتمال ان يكون
منفيا عن الكل وان يكون
منفيا عن البعض ثابتا
للجميع ٤
٥ اى بان منفيا عن البعض
ثابتا للبعض ٤

من نقل كلام عبد
القاهر هو الاشارة الى
ان الاعتراض السابق
لضعف الدليل لا بطلان
المدعى منه

وقال في معنى السبب في
بحث اذا جمع البصريون
على ان لما صدر الكلام
واختلفوا في لافقيل لها
صدر مطلقا وقيل ليس
لها المصدر مطلقا وقيل
ان وقعت في صدر جواب
القيم فلها المصدر
حلولا محل ادوات
الصدر والافلا وهذا هو
الصحيح عليه اعتمد
سيويه اذ جعل انتصاب
حب العراق في قوله
آليت حب العراق الدهر
اطعمه على التوسع
واسقاط الحافض وهو
على ولم يجعله من باب
زياد ضربه لان التقدير
لا اطعم ولا هذه لها صدر
الكلام فلا يعمل ما بعدى
فيما قبلها وما لا يعمل
لا يفسر عاملا في هذا
الباب اي باب التفسير
اي باب الاستعمال

ما قال في الاشارات الى آخره) اي عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون
التنوين سور الجزئية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم
يحزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه
وان كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس
الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن يتم
مقصود الشارح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على
تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا
مدخل لا يحجب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السورية
بل في نفي الاهمال مطلقا كما لا يخفى (قوله ٢ ان كانت كلمة كل) اشار بانعام لفظة
كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت كل داخله باعتبار تأويل كل بالكلمة
والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه
وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو (قوله تعالى وكل شي فعلمه في الزبر
وكل نفس ذائقة الموت) وادشائهما (قوله ما كل ما ينشئ المرأ يدركه) صدر يات
عجز تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن * والمراد رفع كل وجوز ان جنى نصبها
باضمار فعل يفسره ما بعده والسفن بضمين جمع سفينة قال في الصحاح السفينة
معروفة والسفان صاحبها (قوله كما اذا قدمتها على الفعل المنفي) هذا مبني على
ما وقع عليه الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا
فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل
المنفي لاعلى الثاني فقط (قوله فالاقرب ان يجعل الى آخره) فيه
نظر لانه ينتقض بمثل ما انا آخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل المنفي معانه
داخل في الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي يدخل
عليه حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك (قوله وقدم التأكيد لان
كلا اصل فيه) الظاهر ان الاصل في التأكيدية تستلزم كثرة الاستعمال
فيها وقد منعه في اوائل البحث حيث قال فان عورض بان استعمال كل
في التأكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع الى آخره (قوله وجعل
الفعل منفيا بلم) اي لم يجعله منفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم
المعمول على مجموع حرف النفي والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله
لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم جواز التقديم المذكور اقتضاء
مالنافية ٩ صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها

على الاسم والفعل كهي بعينه بخلاف لم وان فانهما لاختصاصهما بالفعل
صارا كالجزم منه فيجوز تقديم ما في حيزهما عليهما كجواز تقدم معمول الفعل
المتبث عليه واما لالانها وان كانت في الدخول على القيلتين كما الانها حرف
كثرتصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا
ذنب وقولك عزمت عليكم ان لا تضربني بعمل ما بعدها فيما قبلها واعلم
ان الوجه الذي ذكره الشارح انما يتفهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم
ما اخذت في الامثلة لالعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت كانهناك عليه
وذلك لان المقرر في النحو امتناع الاول لا الثاني ثم الظاهر ان المثال المذكور
من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخلة حكما على الفعل العامل
في كل فتأمل (قوله وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح الى اخره) النظر
مبنى على ان قوله لا يصلح الاحب يراد يفيد السلبية كما يشهد به الطبع السليم
والحق ما ذكره في معنى اليب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم
وشبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهي انما يعتبر عند عدم المعارض
والمعارض موجود في الصورة المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق
الاختيال اى التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله لا يحب
مطلق الكفار الا تيم اى الجاحد بتحريم الزنا وينهى عن اطاعة مطلق
الخلاص المهيمن اى الذى هو كثير الخلف في الحق والبطل قليل في الراى
والتميز او حقير عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهى القلة او الحقارة فراد
الشيخ اذ انما ملنا في نفس الكلام حيث يخلو عن الدلائل الخارجية وجدنا الامر
على ما ذكره وهذا المعنى يفيد لفظا دلالة على بعض التقادير المفيدة الجزئية
الحكم في بعض الصور على قياس لفظه قد فتأمل (قوله بان قدمت على
النفي لفظا) اشارة الى ان النفي المستفاد من لفظه والامتوجه الى القيد اعنى
الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد
ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون الى آخره قد يكون بانتفاءه في الكلام
اصلا فلا يصح قوله عم النفي على اطلاقه (قوله لما قال له ذواليدى هو عروبن
عبدود) وسمى بذلك لانه كان يعمل بكنتا يديه وقبل لطول يديه روى ابو هريرة
رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى احدى
العشائين في الحضر وسلم في الركعتين فقام ذواليدى وقال اقصر الصلوة
ام نسيت يا رسول الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن فقال ذواليدى

اذ ذكره النوى في شرح
للهندب ان اسمه خرباق
بن عمرو بنحاء مجبة
مكسورة بموحدة وفاق
وكان الخلاف مبنى على ان
ذا اليدى هل هو
ذو الشما لى الذى
استشهد يوم بدر كازعم
الزهري وتابعه الحنفية
او غيره كما هو المختار
عند الاكثرين ويدل
عليه كون الراوى
ابا هريرة لانه انما سئل
عام خير بعد بدر بخمس
سنين بالاجماع والله
اعلم

٤ كذا ذكره الشيخ اكل الدين في شرح المشرق وفيه بحث ذكره بعض اساتيدنا وهو ان جواب ذو الدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل - ٢٨١ - واضمح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي فانه

اهل اللسان عارف بمراد الرسول عليه السلام فلو كان مراده عليه السلام المعنى المجازي لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقي لا يقال لعله قصد لكلامه المعنى المجازي ايضا لانا نقول يدفعه سؤاله عليه السلام عن صحابه رضی الله تعالى عنهم بقوله اكما قال ذو الدين اذلا معنى لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره

الشریف في شرح ٧ المفتاح وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا ويمكن ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذو الدين انكم وان كنتم ما شعرت بشي منكم لكن بعض ذلك قد كان ومثله متعارف كما لا يخفى على المنصف (صح)

٧ اي في اواخر الباب الرابع في التهي فليراجع

٣ وان كان هذا التأويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة

بعض ذلك قد كان فاقبل النبي عليه السلام على القوم رضى الله عنهم اجعين وفيهم ابوبكر وعمر رضى الله عنهما فقال احق ما يقول ذو الدين فقالا نعم فقام النبي عليه السلام واتي الصلاة ثم سجد سجدتين السهو واشتد كل الحديث بوجهين الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عليه السلام والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم يستأنفها والجواب عن الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشي منكم لان عدم كون الشئ يستلزم عدم الشعور فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم ٤ وعن الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلائل نعم احتج بالحديث مالك والشافعي واحد على ان الكلام العميد في الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يطلها لكن تأويله عند الحنفية ما ذكرنا ٣١ (قوله على من الذنوب) اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله تدعى على ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي (قوله قال المنصف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم) فيد نظر لان المطلوب هو القاعدة الكلية كما لا يخفى فالتأويل الجزئي لا يثبت فتأمل (قوله والشابع فيما اذا لم يكن الفعل الى اخره) لفظ الشابع يدل على جواز الرفع في مثله والمذكور في معنى اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهية العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن سيويه في قوله ثلث كلهن قتل عدا يدل على جواز التركيب المذكور (قوله فلو كان النصب مقيدا لذلك العموم والرفع غير مقيد) اشارة الى ان الاحتجاج بشعر ابي النجم على كلا جزئي المدعى اعني افادة كل نفي الشمول اذا دخلت في حيز النفي وشمول النفي ان لم تكن داخله فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثاني خاصة وفيه بحث اذ لقائل ان يقول يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعندول الشاعر لافادة القطع بالمقصود او لا يفيد النصب اصلا ويفيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شئ من جزئي المدعى لان المعبر فيهما الكلية والقطع كما لا يخفى (قوله ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع) اجيب ان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلى لا بدليل قول على كرم الله

كان بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة لان راويه ابوهريرة وهو متأخر الاسلام وقد رواه عمر بن حصين بطريق آخر وهجرته متأخرة بل ذكر النووي في التهذيب انه اسلم في عام اسلم ابوهريرة (صح)

وجهه فمابيننا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتي لاحتمال
ان يكون كان شايبة والجملة هي الخبر بل بدليل قوله فيصدر عنه كاهما هو
بأهل كما صرح به في معنى اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كلياً بل جازكونه
معمولاً لعامل لفظي ايضاً فلو لم يكن الرفع مفيداً لما قصدته الشاعر من شمول
النفي كادل عليه سياق كلامه لما اختاره وانت خير بانه لو تم لدل على الجزء
الثاني من المدعى لا على الاول لجواز ان يكون النصب ايضاً مفيداً لشمول
النفي والعدول الى الرفع لما يندره وقوعه معمولاً لعامل لفظي (قوله واعتزنى
عليه ابن الحاجب الى آخره) اجيب عنه بان سيبويه انما منع الضرورة
الشعرية لا مطلقاً فلا توجه عليه ثبوت الضرورة من وجه اخر وليس
بشي لان قوله وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة يدل على نفي الضرورة
المطلقة ههنا (قوله الاثبات كيدا اي لمعرفة عند البصريين) ولهذا جعل
سيبويه كاهن في البيت المذكور مبتدأ لا تأكيداً وجوز الاخفش والكوفيون
كونها تأكيداً كيدا لتكرار محدود (قوله في اجزاء ما اضيف اليه عدم ابرز الضمير)
حيث لم يقل اضيفت هي اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له لما تقرر
في انه من عدم لزوم الابرار عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم
في الصفات مطلقاً (قوله كان الجملة) اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا
يؤكد كل الا ما اشتملت على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكماً كما صرح به
في كتب النحو (قوله او في حكم المتقدم) كما اذا حذف المؤكد بقي اثبات كيدا على
ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التأكيد على المؤكد ان جوزه في ضرورة
الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها اما لانها لم تذكر لو
ذكرت متأخرة لكن في حكم المتقدم (قوله عما هي عليه) وهو كونها غير معمولة
لعامل لفظي ظاهر (قوله هذا الذي ذكر) تنبيه على ان لفظ هذا اشارة
الى الحالات المتضمنة على تأويل ما ذكر (قوله كلمة مقتضى الظاهر) مبني على
التعليق والافتراء الخطاب المعين الى غيره الذي ذكره في مباحث الاضمار
من خلاف مقتضى الظاهر (قوله كقولهم) اي قول العرب ابتداء من غير
جري ذكر لفظاً او تقديرافيه ايضاً وضع المضمير موضع المظهر بناء على
وضوح الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر اي وضعاً مثل الوضع
في قولهم وقد تقرر عندهم ان الممثل به لا يلزم ان يكون مدخول الكاف
بل يكفي ان يستفاد مما في جيزها (قوله ليحصل به الابهام ثم التفسير) المناسب

لوضع هذا الباب الى آخره جاء، ثم لتراخي التفسير وتباعده في الرتبة عن الابهام
هذا ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العاملين في هذا
الباب هو المبالغة فلما زادوا زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا الفاعل او لا يلتشوق
النفس اليه وترغب في طلبه (قوله والتزم تفسيره بكرة الى آخره) فان قلت
في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه ان ابليس يضع عرشه على الماء
ثم يبعث سريانه وساق الحديث الى ان قال ثم يحيى احدهم فيقول ما تركت
حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فإين ذلك التميز
المستلزم و اين الخصوص قلت يخرج الحديث عما ان يكون
فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم
فأنا او نعم شيطانا وانت هو الخصوص بالمدح ونظيره في حذف التميز قوله
من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة
لكن ذكر في معنى اليباب ان حذف التميز شاذ في باب نعم (قوله نعم رجلا
السلطان) فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لا تلبس السلطان بالفاعل
لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح والذم
العامين معه مصوغا في الظاهر على وجه لا تنكر من اول الامر لان مدح
شخص غير منكور من الاشخاص او ذمه فيه فائدة فان قلت هلا التباس
في قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح
قلت لا لان سوق الآية يدل على ان الخصوص محذوف وهو ايوب عليه
السلام وفي مثله يجوز حذفه كما صرحوا بجوابه (قوله خبر مبتدا محذوف) لانه
لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه
وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون الخصوص مبتدا خبره محذوف
اي زيد بمدوح ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انبى لكن المناسب
للتفسير هو الاول لانه اذا الغرض تخصيص المدوح باسمه في جواب السؤال
عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسب الحذف وايضا الخبر
لا يحذف وجوبا الا اذا سد شي مسده صرح به ابن هشام في الباب الخامس
من معنى اليباب (قوله لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى الخصوص) انما ذكر
الاحتمال لان الضمير حينئذ ايضا عائدا الى متعقل معهود عند اكثر النحاة
كما صرح به في شرحه للفتح فيكون مما نحن فيه (قوله ذرعا سبعون ذراعا)
اي ذراعها اذا المصدر لا يجبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سبويه كون التميز

للتأكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى
المفعول اى مذرو عنها يعنى طولها سبعون ذراعا (قوله و قولهم هو او
هى زيد عالم) فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا يأتى فى الجملة
الواقعة خبر اقلت لان هذه الجملة فى حكم المفرد اى الشأن هذا الحكم اولان
فائدة العائد ان يرتبط الخبر بالمبتدأ لان الجملة من حيث هى جملة مستقلة بالافادة
فما لم يوجد فيها رابط لم يرتبط بالمبتدأ و ضمير الشأن المبتدأ عين مضمون
الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج الى الضمير فى كل جملة تكون
عبارة عن المبتدأ نحو قولى زيد منطلق وقوله عليه السلام افضل ما قلت
انا والنيبون من قبلى لاله الا الله (قوله مكان الشأن او القصة) يشير الى ان
التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة (قوله ويختار تأنيث هذا الضمير
الى آخره) فقول صاحب الكشف ان الضمير المقدر فى قوله تعالى ان تلكم
الجنة ضمير الشأن والتقدير انه تلكم الجنة ليس كما ينبغي (قوله ولم يسمع
هى زيد عالم) تعريفى للمصنف حيث قال او هى زيد عالم وقد يجب عن هذا
بان التذكير والتأنيث امر قديمى سوى ما استثنى من السماع وقوله ليس بحجة
على رفعه فتأمل (قوله فقضيهن سبع سموات فى يومين) اى فخلقهن خلقا بالدايعا
واتقن امرهن او حصن و الضمير فى فقضيهن مبهم يفسره سبع سموات وقيل
الضمير لسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماء جمع
سماء والوجه الاول هو العربى الفصح (قوله نتقن ما يعقبه فى ذهن السامع
ان قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشأن فى قولك ان شأن زيد
عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع يفهم من المظهر
مفهومه المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا فى ذهن
المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير
بحسب الوضع فيكون امر تناولا من الشأن وابهى منه واذا كان ايهى منه يحصل
فيه فضلة تمكن لا يحصل من الشأن (قوله ابو موسى فجذبك البيت) ابو موسى هو
المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجذبك بدل منه والفاء زائدة والاقرب
ان ابا موسى مبتدأ فجذبك خبره والفاء زائدة فى الخبر على ما جوزه الاخفش
مطابقا وحكى اخوك فوجدا ما جاوز زيادتها فى البدل فلما ظفر له على شاهد
والمخصوص بالمدح محذوف على تمط قوله تعالى نعم العبد اى نعم جدا هو
وهذا اولى شيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد فى موقع الفاء (قوله انما)

(بصح في ضمير الشأن) قيل لا يصح ايضا في ضمير الشأن سيما اذا لم يكن في
 مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشأن يفهم الرجوع الى ما تقدم
 تحقيرا او تعديرا او لا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله لا يخفى انما يريد اذا جعل
 التعليل اعني ليتمكن تعليل موضع المضمير موضع الظاهر على ما ذكره وهذا هو
 الظاهر لان حرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليل
 لقوله وقولهم هو او هي زيد عالم فلا ورده وهذا ظاهر (قوله اذا السامع لم
 يسمع المفسر الى آخره) قيل لا نسلم ذلك لجواز ان يعلم بقرينة اخرى والغرض
 فيما علم ان فيه ضمير او لم يعلم انه لا شيء هو (قوله لاشتهاره) ووضوح امره
 حقيقة او ادعاء و٧ انت خير بان القرينة الدالة على وجود الضمير قبل سماع
 المفسر في غاية الخفاء بل لا يظهر الا ان يقول المتكلم للسامع ابتداء لاورد
 الفاعل في كلامي ثم يتكلم بالجملة فتأمل (قوله كقوله في المطلع زارت ٥) صدريات
 عجزه ومن النجوم قلائد ونطاق * وبعده * والظوق من لبس الحمام عهديه
 * وظيفاء وجرة مالها اطواق * ومن * العجائب ان حليك مثقل * وعلبك من مرق
 الحرير لغاق * ولقد اشار بقوله في المطلع الى تحقيق كونه من قبل وضع المضمير
 موضع الظهور والرواق ستر يمددون السقف وهو مبتدأ عندها خبره كقوله
 في الدار رجيد والجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال من الرواق وقلائد
 جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة ليس لها ٩ حجرة ولا ينفق ولا ساقان
 تأتد المرأة بها قشدها وطرسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل
 ينجر كنه على الارض وقدير اذ بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاضرة وهي انصب
 بالترصيع لكن الشقة اليق بالمرأة شبه ما في قلادتها ونطاقها من اللآلئ بالنجوم
 والمعنى زارت الحبيبة وسمحت بوصولها والخال ان عليها ٧ رواقها كاشا من
 الظلام اي كانت مستورة بالظلام من الايام وقلائد ونطاق من النجوم والسرقة
 شقة من الحرير واللغاق ثوب يلغق من ثوبين (قوله كم عاقل ٢) كمن التجربة
 المضافة الى ميمها المفرد في موقع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعيت خبره
 (قوله زنديقا) قيل معنى الزنديق الزندي والزند اسم كتاب مزدك الذي ظهر في
 زمن قبادو اباح الفروج ققتله انوشروان (قوله كافرنا نافيا للصانع)
 او قلنا بالآلهن خالق الشر وخالق الخير والقدر فينسب مثل هذه الامور الى خالق
 الشر ولعل مراد الفاسق بالعلم النحرير نفسه الخبيثة والافن يكون عالما
 عارفا بان الدنيا لو كانت ترن عند الله تعالى جناح بعوضة لما سقى الكافر قطرة

٧ قوله وانت خير اه لم
 يوجد في اكثر النسخ

٢ كم عاقل عاقل اعيت
 مذاهبه وجاهل جاهل
 تلقاه مرزوقا هذا الذي
 تركه الاوهام حائرة وضمير
 العالم النحرير زنديقا شبه
 ٩ حجرة الازار معتد
 وحجرة السر او يل هي
 التي فيها الشكة والشفق
 الموضع المتسع من
 السر او يل العامة تقو
 ينفق بكسر النون عه
 ٥ زارت علي الظلام
 رواق عه
 ٧ رواقا شبه
 بالرضيع نمحه

قوله لعل مراد الى قوله
 ولقد رد على ابن ابي ندلم
 يوجد في اكثر النسخ

ماء وان زاد في الدنيا ينقص في الآخرة كيف يتزندق بل كيف يتضجر قال
الله تعالى (من كان يريد حرث الآخرة نزدله في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا
نؤنه منها وما له في الآخرة من نصيب) ولقد رد على ابن راوندي من قال وخير
المقال : نكد الارب و طيب عيش الجاهل قد ارشداك الى حكيم كامل (قوله
ولا يخفى ما فيه من التعسف) لان المفهوم من اختصاص شئ بشئ هو المغايرة
بين الشئين على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع
هو المحترع لا على مثال قال الجوهرى ابدعت الشئ اختر عنه لا على مثال والله
بديع السموات والارض اى محترعها كذلك وكون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا كثير الجزئيات والظائر في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر
الغريب سواء كان ضدهما ينبغي ام لا (قوله عطف على كمال العناية) كان
الظاهر ان يكون معطوفا على اختصاصه ويكون ككل من التهكم
والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال وذلك
اذا اكملت العناية بتميزه املانه اختص بحكم بديع عجيب الشأن واملانه قصد
التهكم بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضى
كمال العناية بالتميز بل يقتضى اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتميز ام لا
جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور
ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكل تميز ولا شك ان التهكم
يزيد بزيادة التميز فاذا قصد التهكم اعنى بالتميز فقصد اكل التميز واورد
اسم الاشارة فسقط بهذا ما ذكره بعض اصحاب الخواشي من ان هذا ليس
بل هو معطوف على اختصاصه (قوله تعالت كي اشجى ٣) البيت وما قبل هذا
البيت قوله * قفى قبل وشك البين يا بنة مالك * ولا تحرمنى نظرة من جالك *
* وما بده فان ساءنى ذكراك لى بمساءة * فقد سرنى انى خطرت ببالك * قوله
قفى امر للمخاطبة من الوقوف وشك البين قرب البعد والواو فى وما بك علة حالبة
وتريدى قفى فى موقع الحال او الاستيناف او البدل وقد ظفرت استيناف جواب
هل ظفرت بهذا المراد (قوله قل هو الله احد الله الصمد) لم يورد العاطفة بين
الجمتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتممة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير
احد لعلهم بصمديته بخلاف احديته (قوله اى ما نزلنا القرآن الا بالحكمة
المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة) فيه اشارة الى ان تقديم الجور فى الموضوعين
اعنى بالحق يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر

٣ تمامه كي اشجى وما بك علة
تريدى قفى
بذلك وقبل هذا البيت قفى
قبل وشك البين يا بنة
مالك ولا تحرمنى نظرة
من جالك فان ساءنى
ذكراك لى بمساءة فقد
سرنى انى قد خطرت
ببالك

٤ يقال نكد عشيهم بالكسر
ينكد نكد اى ضاق عليهم
ونكد رؤساء حالهم و
نكدت الركبة اى قل
ماؤها
اى البئر وجعها ركابة

إذا فسر الحق الثاني بما فسر به الأول كما يدل عليه قاعدة إعادة المعرف معروفا
واما اذا فسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا
من الحقين له حيثى معنى على حدة كذا في شرحه لفتحاح قيل الحق انه
لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلفت معناه كان القياس الاتيان
بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خير بانه مردود لان الاستخدام
خلاف الظاهر فلا يكون الموضوع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه (قوله فمن
يرحم هو بالجزم) مع ان من استفسامية اجراء للوصل مجرى الوقف كذا في
شرح لفتحاح (قوله انا العاصي ايتك) اورد عليه ان حق العبارة ان يقول
انا العاصي انا لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا
للضمير اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي عبارة عن
التكلم نفسه اورد ضمير التكلم ميلا الى المعنى (قوله على ان يكون العاصي بدلا)
هذا مذهب الاخفش والجمهور يأتون ابدال الظاهر من ضمير التكلم
والمخاطب مستدلين بلزوم انقصية البديل من المبدل منه كحقيقة الفاضل
المحشى لكن دليلهم منقوض باجاءهم على جواز ابدال المعروف باللام من
ضمير الغائب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا تدبر (قوله وفيه ايضا
تمكين من وصفه) قد يناقش في هذا بان المقصود في هذا المقام الوصف المعنوي
لا النعت النحوي ففي قولك انا العاصي ايضا تمكين من الوصف المتصودع لا الظاهر
ان يقول وفيه تمكين من وصفه ايضا (قوله كائنا من كان انا او غيري) كائنا
حال من الرسول ومن موصوفة في محل نصب خبر الكائنا والعائد محذوف
اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب
الباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولوقيل
كان تامة وفاعله راجع الى من لم يحتج الى ذكره وانا خبر مبتدأ محذوف اي
هو انا او غيري او بديل من كان على ان يكون من قيل استعارة الضمير المرفوع
للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت والنصفة اسم من الانصاف (قوله
هذا اعني نقل الكلام الخ) هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لا يمكن
جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتساح (قوله في العبارة ادنى تسامح لان)
معناه الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا التقدير اعني النقل عن
الحكاية الى الغيبة وفساده بين (قوله من يمينه الى شماله) وقيل مأخوذ من التفات ٩
الانسان عمة وبسرة وهو الانسب والفرق ظاهر (قوله وبهذا يشعر كلام

٦ وكذا الفاضل المحشى
في تقرير جواب الاخفش
انه لو اتحد مدلولهما
لكان الثاني تأكيد الاول
والحق ان يقول لكان
الثاني عطف بيان لان
التأكيد التفظي بشكرير
اللفظ الاول والمعنوي
بالتقاط مخصوصه وان
حل التأكيد على مجرد
التقرير لم يكن متوفيا
للبديلية كما مر من وجود
التقرير في بديل انهم
الا ان يقل مراده انه
ح تقرير حرف الابدال
حرف النسبة عن الاول
اليه فتأمل شد
٩ ويسمى هذا الالتفات
بالشجاعة العربية شد

(الايضاح) اي بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سؤال
اورده لانا يمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف ٧ مقتضى الظاهر فالتقييد
بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما بعد (قوله نظرية
للتشابه) النظرية بالهمزة الايراد والاحداث من طء عليه اذا اورد وبالباء
التجديد من طريت الثوب اذا علت به ما يجعله طريا كأنه جديد والنشاط
بالفتح حركة السرور (قوله منها انازيد وانت عمرو ونحن رجال) قيل فيه
نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط في التعبير لانه اخبار لشيء عن شيء
لا تعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتأمل (قوله نحن اللذون صبحوا
الصباحا آخره) يوم النخيل نارة لمحاكاة البيت للعقيل قال ابن مالك في شرح
التسهيل اعراب الذين في لغة طي مشهور يقولون نصر الذين آمنوا
على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر في ان اللذون
على هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه في لغة من الزمالة في جميع الحالات
قلت قيل السر فيه هو انه حالة بنائية شبيهة بالحروف واللام لتعريف على قول
ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثروا عدم
ظهوره خط في حالة البناء كـ لا يرى حرف التعريف او شبهها فيما هو
شبيه بالحروف واثروها في حالة الاعراب لان شبه الحرف النعي فتأمل
ثم انظر ان الصباح تصرخ بجزء معنى صبحوا تأكيد من صبحه اذا اتاه
صباحا ويحوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فتصبه في الوجهين
على النظرية ويحتمل ان يكون صبحا مفعولا مطلقا نصبحوا من قبل
انبت نباتا وتبتل تنبلا ومفعول صبحوا محذوف اي صبحوهم والغارة نصب
على الحال اي مغيرين او على التعليل اي لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن
اللذون اغاروا صباحا في ذلك اليوم على العدى والملاح صيغة المبالغة
من الاحاح كذا كثر حال على الترادف او التداخل (قوله بعد التعبير عنه
بطريق آخر) اي بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق (قوله
وما سبق الى بعض الاوهام الى آخره) قد سبق ان الاسم المظهر طريق
الغية فلا تغير في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الآية ولعل التوهم بني كلامه
على ان المظهر وان كان للغية الان النداء للخطاب تأمل (قوله انا الذي
سمتى امي حيدر) البيت لعل كرم الله وجهه والحيدر الاسد وكانت فاطمة
بنت اسدنا ولدته وابو طالب غائب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب

٧ فان مقتضى الظاهر
يكون بمنزلة ما يوجه
الانسان وخلافه اي
خلاف مقتضى الظاهر
يكون بمنزلة الالتفات
بيننا ويسارا

﴿مبحث الفرق بين التجريد والالتفات﴾ ٦ فيه دفع لما يقال الالتفات انما يستحسن اذا لو في الكلام حقته وهما لم توف بمحلوه
الصلة عن الضمير الرابط لها بالموصول ﴿٢٨٩﴾ وخلاصة الدفع انه يكفي في الربط يكون ضمير المتكلم عبارة

في المعنى عن الموصول
وقريب منه قوله تعالى
ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات انا لانضيع اجر
من احسن عقابهم قالوا
استغنى عن الضمير الضمير
الرابط للجملة الثانية
بالمبتدأ العموم من اى في
في قوله تعالى انا لانضيع
اجر من احسن عملا
فأما منه

٩ المشهور ان الايات
لامرى القيس بن حجر
الشاعر المشهور وقال
ابن دريد هي لامرى
القيس بن عانس وقد
ادرك الاسلام والاثم
بقبح الهزلة وضم الميم
وبكسرهما ايضا اسم
موضع على ما نقله
صاحب الكشف ولا
ينافيه كونه على الثاني
اى على كسر الهزلة والميم
اسم الجر يكتحل به بوضع
آخر منه

٧ اى المغيرة الذاتية
لكنه ادعاء لا تحقيقا
فلا يرد ما ينوهم من ان
مبنى التجريد على
المغيرة الاعتبارية

كره هذا الاسم فسماه عليا و بعد هذا المصراع اكلكم بالسيف كيل السندرة
والسندرة صاع كبير (قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازني
الى آخره) وفيه بحث ٦ لان الالتفات من اتوجه تحسين الكلام فلا وجه للتقيج
لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ
كما سيجي في قوله تعالى ﴿ وانتم تجهلون ﴾ على انه يورد عليهم بل انتم قوم
تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب العائد والاسماء الظاهرة كلها
غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه لفتح فلو كان
في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلامه هو على اعلى طبقات البلاغة (قوله
٣ تطاول ليلك) الايات ٩ لامرء القيس في مرثية ابيه والخلى الخالى من الهم
والحزن والرقاد النوم وله حال من ليلة اذ لا معنى لتعلقه بآنت والباء الذى
جاءه هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف للفتاح وقيل
سمع ذلك الخبر منه قبل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافات
بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشف ورد بان مبنى التجريد على مغيرة
٧ المتزع للنتزع منه ليرتب عليه ما قصد به في المسالفة في الوصف ومدار
الالتفات على اتحاد المعنى ليتحصل ما يريد به من اراءة المعنى في صورة اخرى
غير ما يستحقه بحسب ظاهره و يؤيد ذلك ما نقله الفاضل النجنى من ان ابا على
وابن جنى وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فلتصواب
ان ليلك ان حل على التفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا
كذا ذكره الفاضل المحشى في حواشى الكشف وفي التأييد المذكور بحث
لاحتمال ان يكون منهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق
آخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التأيد ممنوع
كما لا يخفى على النصف (قوله او يكون الثانى في ذلك) اى في لفظ ذلك
ويرد على الوجهين ان المتبادر من كلام الكشف توزيع الالتفات على الايات
(قوله بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام) اى يأخذ الكلام من المتكلم كذا
في الاقناع فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى ﴿ فذلكن الذى
لستنى فيه ﴾ ان يقال فذلك الذى قلت ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل الاحتمال
او يكفي ذلك فيه فلا يرد ما ذكرته (قوله حيث لم يقل من بعد ذلكم) لا يخفى انه
في موقع الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا للخطاب
الاول والافعال ذلكم فقيه بحث اذ يلزم منه خطاب الاثنين في كلام واحد

على الالتفات ومبنى الاتحاد الذاتى (١٩) فلا منافات بينه فلا يرد ما ذكرناه

من غير تشية اوجع او عطف وسيصرح في بحث التغليب بطلانه على انه
يناقضه ظاهرا ما ذكره ٣ في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك من اولئك هم
الفسقون لا يمنع عطفها على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب بها الائمة
لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جاز في خطاب الجماعة
كقوله تعالى * ثم عفونا عنكم من بعد ذلك * ثم كلامه (قوله قلت
ثم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد ٢ المخاطبون) لا يخفى ان المتكلم بهذا
الكلام اعني ومالي لا اعبد هو حبيب بن اسرائيل النجار وكان من اولياء
تعالى فليس المراد بقوله ومالي لا اعبد الآية مفهومه الظاهر بل المراد
ومالك لا تعبدون لكن ابراز الكلام في معرض الناصحة لنفسه وهو يريد
مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويدار بهم والفسادة
المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول
الكلام المخاطبون (قوله وهذا الخطاب مثل المتكلم في قوله من بناء جاني)
يعني ان كلا منهما تعبير موافق لأصل المقصود فان من جاءه الخبر المذكور
هو المتكلم وقوله جاني يوافقه والذي قصد بيان رجوعه الى الله هو
المخاطبون حشاهم على عبادة خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق هذا
المقصود لكن من حيث كون كل منهما تعبير الأسلوب الذي قبله يكون
على خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق (قوله وقد قطع المصنف بانه وارد)
الضمير ارجع الى قوله من بناء جاني (قوله فصل لربك مكان لنا) فائدة الالتفات
في الآية ان لفظة الرب حشا على فعل المأمور به لان من يربك يستحق
العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله تعالى * انا اعطيناك
الكوثر * ليس صريحا في فائدة الاعطاء من الله وايضا كلمة انا يحتمل
الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فيما التفت بقوله فصل لربك زال هذان
الاحتمالان (قوله ولم يحمي ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم)
قبل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد
كما قالوا في قوله تعالى * فساده الملائكة * مع ان المنادي كان
جبرائيل وحده وفيه نظر لان الجمع الخلي باللام ينسج عنه في مثل
هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام
القديم كلام التقدم من البناء البدويين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده (قوله
وانما هو استعمال المولدين) فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد

٣ والايات المذكورة
هي هذه ونام الخلي
ولم تردوبات وبانتله
ليلة كلية ذي العاير
الارمدى وذلك من
بناء جاني وخبرته عن
ابي الاسود منه

٣ فان قلت مراده بما ذكر
في التلويح انه يجوز
افراد كان الخطاب في
كلام خوطب به جماعة
ويكون المراد بهذه
الكاف خطاب من تلقى
الكلام لاهذه الجماعة
المخاطبة في الكلام قلت
يلزم ان يخاطب بكلام
واحد اثنان كما قررناه
وذا في مثله لا يجوز

٤

٢ في قوله ومالي لا اعبد
التفات من الخطاب
في قوله يا قوم اتبعوا
المرسلين الى الحكاية
اي التكلم

٥ بحث اتيان الضمائر
بلفظ الجمع لاواحد لتعظيم

حيث قال عز من قائل * يا ايها النبي اذا طلقتم النساء * فكيف يستقيم هذا الحصر وحله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلتزمه من به ادنى مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فندأوه كندائهم اولان الكلام معه والحكم بهمم بقى ههنا بحث وهو ان صاحب الكشف والقاضي جوازاً في قوله تعالى * فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا * ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله عليه السلام واستشهاده الزمخشري بقول الشاعر * فان شئت حرمت النساء سواكم * وذكر القاضي في قوله تعالى * ان والقلم وما يسطرون * ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع لتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح وقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحله على اسلوب المولدين لا يلزمه العاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الزمخشري في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يحى الى آخره تأمل (قوله طحاك) البيت ٧ يقال طحاك قلبه اذا ذهب به في كل شئ والباء لتعديدية والطرب خفة تعزى الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير بعدد التقريب وهو ظرف طروب او طحا وعصر حان او حين حان على الروايتين بدل من بعيد الشباب و اشار بتفسير بعيد الشباب وعصر حان مشيب الى انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان مشيب ظرفين لشيء واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب في طحاك للمحيية اعني ليلي اي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله تكافى ليلي التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشائع وهو طحاك قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحاك مفتوحة لانه وان كان خطاباً لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لدلوله والتأنيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر * تذكرت والذكرى تهيجك ذنباً * بان التاء مفتوحة خطاً بنفسه فقول القاضي في تفسير قوله تعالى * فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي * ان تذكير المبتدأ بعنى هذا باعتبار الخبر بعنى ربي محل نظر اذ لا مقتضى لتأنيث المبتدأ حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتأنيث انما هو في لفظها ولذا يقال لها مؤنث لفظي والجواب ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن

٧ تمامه قلب في الحشا
طروب وبعده بعد
الشباب عصر حان
مشيب يكافى ليلي
وقد شط ولها وعادت
عواد بنينا وخطوب

✽

﴿بحث التأنيث اللفظي﴾

٤ فنزل ذاته بمنزلة انسان
آخر فخاطبه ويسمى عندهم
التجريد ✽

هذا الاعتراض لمولانا
خسر واورده فيما
جمعه على تفسير سورة
الانعام للقاضي
والزمخشري وغيرهما

منه

اطلاق لفظ المؤنث عليه بلا حظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فهذا
 الاعتبار يعتبر التانيث في الإشارة إليه ورجع الضمير ولهذا قال الله تعالى
 في الآية المذكورة فلما اقلت واحتاج صاحب الكشف الى توجيه تذكير
 اسم الإشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه إشارة الى ذات السورة بانه
 باعتبار الكتاب (قوله او على انه خطاب للقلب) قيل اعتبار الالتفات في تكافئي
 بالنظر الى طحاياك لا يجمع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات
 صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكافئي
 لم يمكن بناء الكلام على اسلوب طحاياك اذ يكون التقدير حينئذ تكلفك
 على ان يكون الخطاب في تكلف القلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب
 بان الشرط هو اجرائه على الاصل في الجملة وههنا يمكن ذلك على تقدير
 رجوع الالتفات القلب الى اصله وان لم يمكن بدونه فانهم (قوله وقد شط ولها)
 جملة حالبة والمعنى يكافئي وصلها واخلى انه بعد قربها او ايام قربها
 على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر (قوله حتى اذا
 كنتم في الفلك الآية) فائدة الالتفات في قوله وجرين بهم المنة كأن الله
 تعالى يرى حالهم غيرهم ويجههم منها ولطلب الانكار عليهم (قوله الله
 الذي ارسل الرياح الآية) فائدة الالتفات في فسقاه التعظيم لانه فعل
 عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة
 الجمع في الغائب للتعظيم حتى يتأتى هذا المطلوب من غير الالتفات بان يقول
 فسقوه (قوله ان يكون المخاطب بالكلام) اي من يلقي اليه الكلام ومن يتلقاه
 من المتكلم سواء كان في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم ان تلخيص ما ذكره
 الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما
 ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخرا لا الثاني مذهب الزمخشري
 والسكاكي ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط ان يكون التعبير ان في كلام
 واحد او لان الاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون
 المخاطب في التعبيرين واحدا لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب
 الجمهور (قوله ومن عند الخليفة بالتجاح) الجار متعلق بالتجاح المقدر المفسر
 بما بعده او به نفسه لكون الباء زائدة كما نهت عليه في قوله تعالى وما انت

والى ما ذكرنا اشار
 الشريف في شرح
 الكشف فاندفع الايراد
 المذكور على القاضي
 وظهر انه يجوز التانيث
 في طحاياك فاعلم

ملخص نسخة

مبحثان في الالتفات
 اربعة مذاهب

اول البيت ثقي بالله ليس
 له شرك ومن عند
 الخليفة بالتجاح اغثنى
 يا فداك ابي وامى بسبب
 منك انك ذو ارتياح

عليه بغير * اي ثقي بالقوز بالغيبة من عند الخليفة والمناذري في قولك يا فذاك
محذوف اي يا خليفة والسبب الاعطاء والارتياح السرور كانه اراد انك
ذو نشاط في العطاء (قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور) لانه اعتبر فيه مع
ما اعتبره الجمهور قيد آخر اعني وحدة المخاطب والفائدة العامة التي ذكرها
الجمهور لا يدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا
للمخاطب الثاني المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا لم يحقق تلك
الفائدة لوحدة السامع الكافية فيها واما قول الشارح فيما سبق غير ما يترقبه
المخاطب نظرية لنشاطه فبالنظر الى الاعم الاغلب (هل يزجر نكم
البيت) اوله ابني كنانة ان حشو كنانتي نبل بها نبل الرجال هلك هل يزجر نكم
الى اخره ٨ الكنانة هي التي توضع فيها النبال وبشدها الانسان على
وسطه والنبل الاول السهام والثاني جمع من النبل او النباله بمعنى
النصل وقد يقال نبل بالضم فهو نبل والجمع نبل والهلولك مصدر هلك
كالدخول بمعنى الفاعل والاولك بفتح الهمزة الرسالة (قوله وزهق
الباطل) اي ذهب يقال ذهقت نفسه اي ذهب وخرجت (قوله صرف
الله قلوبهم الآية) وارادة في حق المناققين وقد كانوا صرف الله
قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله قلوبهم تنبيه
على الصرف ومثله شائع فلا يحصل الحاصل (قوله قسم الفقر) التقصم
بالقاف كسر الشئ حتى يبين والفصم بالفاء كسره من غير ان يبين (قوله متى
كان الخيام البيت ٧) المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم وانقضائه تفصل
اي تجلي والمراد بالعارض الانسان بعد الشايات والشايات ليست من العارض
قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذي يليه وقال
بعضهم العارض ما بين التنية الى الضرس (قوله الثاني ان تذكر الى اخره)
الفرق بين المعنيين ان كون المذكور جملة مستقلة ليس بشرط في الثاني
بخلاف الاول وان ازالة توهم نشأ من كلام سابق شرط في الثاني دون الاول
(قوله فلا صرمة يبدو البيت ٩) صرمت الشئ صرما اذا قطعته وصرمت
الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم (قوله اي تجديدا
واحدنا) قد سبق ان النظرية اذا كانت مهموزة اللام يكون بمعنى الاحداث
واذا كانت ناقصة يكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخطيط بين (قوله
للاصغاء اليه) متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتحريض

٨ هل يزجر نكم رسالة
مرسل ام ليس ينفع في
اولا لوك

٧ متى كان الخيام بذي
طلوح سقيت الغيث ايها
الخيام اتنسى يوم تفصل
عارضها بفرع بشامة
سقي البشام البشام شجر
طيب الدائمة يشاك به

٩ فلا صرمة يبدو وفي
الباس راحة ولا وصلة
بصفولنا فتكارمه

ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لصاحب الاصفاء ثم
 هذه الفائدة العامة التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي
 او الجمهور لا ينطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا
 لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصفاء فلو ذكر شيئا مما يصح في حقه تعالى
 ايضا لكان انساب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتي انما وقع صالح لان
 يقصده هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية
 فليفهم (قوله وقد يختص مواقع على زنة المجهول) لانه متعدد وقد لتحقيق
 والباء في بلطائف داخلية على المقصور (قوله على طريق الاتساع) وهو
 ان يجري الظرف مجرى المفعول به كقوله * ويوما شهدناه سلما وعامرا *
 ٥ وفي شرح الكشف للقطب ليست شعري لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقية
 بمعنى في كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك
 ٦ الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان
 وهذا ظاهر (قوله والمفعول محذوف دلالة على اتعميم) قيل عليه لوقيل
 مالك الامر كله يحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باحتمال
 حل الامر على المهود والتأكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت
 الاختصار المطلوب (قوله ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء الى
 آخره) ملخص الفرق بين فائدة الالتفات على التوجيهات الثالث ان الفائدة
 المفتاحية هي التنبيه على ان من اخذ في قراءة الفاتحة يجب ان يكون قراءته
 على وجه يحمد نفسه ذلك المحرك والفائدة الكشفية هي الاشعار بان
 الملحوظ في تخصيصه تعالى بالعبادة هو الاتصاف والتميز بالصفات المذكورة
 يجب ان يكون حاضرا في القلب وان العبادة التي هي مظنة القبول هي التي
 في مقام الاحسان وحاصله ان تعبد الله كأنك تراه وتشاهد (قوله بانواع
 النعم الدنيوية والاخرية) الظاهر انه حل الرجن على المنعم بالنعم الدنيوية
 والرحيم على المنعم بالنعم الاخرية ووجه ان الرجن ابلغ من الرحيم لما
 فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعتبر الابلية باعتبار الكمية كما قيل يارجن
 الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر وبارحيم الآخرة لانه يختص المؤمن وقد
 يلاحظ الابلية باعتبار الكيفية فيحمل الرجن على المنعم بالنعم الاخرية

(لانها)

٥ فائدة قرى في القراءة
 الشادة اياك يعبد على
 صيغة الغيبة مبنيا للمفعول
 ووجهه ما ذكره صاحب
 القساموس ان ضمير
 النصب وضع موضع
 ضمير الرفع اى انت واتى
 بالياء الثاني التحية
 الالتفاتا فوقع فيه الالتفات
 في جملة وهو غريب
 ٦ ذكر في تفسير الكواشي
 ان اليوم هو المرة من
 طلوع الشمس الى غروبها
 عرفا ومن طلوع الفجر
 الثاني الى غروبها شرعا
 وهو الوقت لغير ليل كان
 او نهارا طويلا كان او
 قصيرا والمراد بالآية
 الوقت لعدم الشمس في
 ذلك اليوم
 قوله قوله ويمكن ان يقال
 امل يوجد في اكثر النسخ

لأنها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها (قوله ان يتلقى
 التكلم مخاطب) اشارة الى ان المصدر اى التلقى مضاف الى المفعول والفاعل
 محذوف ولم يعكس رجعا لضمير يترقب الى المذكور (قوله اى ذلك الغير)
 الظاهر ان يقال اى خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق
 على خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير ما اراده (قوله كقول القبعثرى) اصل القصة
 ان القبعثرى الشاعر كان جالسا في بستان مع جماعة من الاذكياء وكان الآو ان اوآن
 الحصرم فذكر الحاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واستنى
 من دمه فاخبر الحاج بذلك فاحضر القبعثرى وهدده فقال القبعثرى اردت بذلك
 الحصرم ثم قال له الحاج لاجلنك على الادهم فاجاب القبعثرى بمثل الامير
 حل على الادهم والاشهب حل كلامه على خلاف مراده ثم قال الحاج له
 ثانيا انه حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد
 ايضا على خلاف مراده فانظر الى ذكوة القبعثرى فقد سخر الحاج بهذا
 الأسلوب حتى تجاوز عن جرمه واحسن اليه على ما يحكى فنقلت كان
 المناسب لغرض الحاج ان يقول لاجلن الادهم عليك لان القيد يوضع
 على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعديده امر وضعي يقال حل
 على الادهم اى قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما استعرفه او تشبيه القيد
 بالركب على طريق الاستعارة (قوله من الاصفاذ) وهو من الصفد بتخريف
 وهو الاعطاء (قوله من صفده) اى قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به
 (قوله الاولى بحاله) اما العدم اهليته جواب ما يسأله او لعدم الفائدة فيه
 بالنسبة اليه (قوله سألو عن السبب في اختلاف القمر) فان قلت قد روى
 ان معاذ بن جبل و ثعلب بن عويم الانصارى هما اللذان قالوا يا رسول الله ما بال
 الهلال الى آخره كذا في الكشف وغيره فكان الاظهر ان يقول سئلا فوجه
 الجمع قلت ان كان الانسان اقل ما يطلق عليه الجمع كما قال به جماعة منهم
 الزمخشري فالامر ظاهر والافحص من قبيل بنو فلان قتلوا زيدا (قوله
 حيث قالوا ما بال الهلال الى آخره) دلالة هذا القول على انه دسؤال عن السبب
 دون الحكمة خفي جدا كما اشار اليه في شرح الكشف (قوله فاجيبوا ببيان
 الغرض) اطلاق الغرض على حكمة فعلة تعالى على سبيل التشبيه والمجاز
 باعتبار كونها على طرف الفعل والافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض
 عندنا (قوله والصواب ففزع) واما الآية التي وقع فيها فصعق فلم يذكر

﴿ مطلب القبعثرى ﴾
 ذكر الامام في التفسير
 الكبير عند الكلام على
 قوله تعالى انبئوني باسماء
 هؤلاء ان كنتم صادقين
 ان هذه القصة وقعت
 بين ابى مسلم صاحب
 الدولة ونبي سليمان بن
 كثير ويحتمل التكرار
 والله اعلم

٩ لان الغرض ما لاجله
 يقدم الفاعل على الفعل
 فهو علة لعلية العلة
 القاعلية فاذا علل افعاله
 تعالى بالاغراض يلزم
 كون عليته سبحانه وتعالى
 معلولة للغرض فيلزم
 نقصانه في القاعلية
 واستكماله بالغير تعالى
 عن ذلك علوا كبيرا

فيها اليوم بل نظم تلك الآية ونفخ في الصور فصعق وقديقال مراده مجرد
 التمثيل لاعلى انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله كقوله تعالى
 وان الدين لواقع) اى الجزاء الحاصل (قوله) حينئذ يكون معنى لواقع يقع (قيل
 هذا غير مستقيم لان اللام تحض المضارع للحال والمفروض هناك كونه
 للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التحييض المذكور هو مذهب البصرية
 ما ذكر في كتب النحو من ان اللام ربما يكون لمجرد التأكيد كما في قوله
 تعالى * وان ربك ليحكم بينهم (قوله قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة
 على تمكن الوصف الى آخره) كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا
 ولما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظربان يقال للماسلم بحيثهما
 بمعنى الاستقبال بقوله نعم فجرد النفات بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن
 الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر
 كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل الى آخره واعتراض او لاعلى
 النسخة المغير اليها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا
 لزمن الحال فيلزم بطلان تعريفى الفعل واسم طردا وعكسا واجيب تارة
 بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فغير عن التبادر
 بالحقيقة وعن غيره بالمجاز تجوزا او اخرى بان زمان الحال معتبر على القيدية
 لموضوع له لالجزئية فلا يخفى ما فيه من التكلف وقديقال اعتبار زمان
 الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارى على اصل الوضع لاليه نفسه لكن بعض ائمة
 الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد
 مجاز لغوى فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا يخلص حينئذ
 الا بارتكاب اعتباره بالقيدية على ما فيه من التكلف ولك ان تفرق بين
 مذهب اهل العربية والاصول وتانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون
 الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر من قيل الكناية على ما سبق فكيف يصح
 قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قسم للكناية اجيب بعد تسليم
 حصره فيها بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له فصوره
 فيما اريد هو بهما مجازا وظهر منه الحال في الذى اريد بهما كناية لتشارك

المعنى المجازى والكسائي في كونهما غير موضوع لهما بقى ههنا تأمل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر (قوله وكذا الماضي عند الاكثرين) اي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجازا في الماضي ايضا عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وابوهاشم وقيل مجاز واليه ذهب ابو الخفية وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالتحرك والتكلم ونحو ذلك فحقيقة والافتحاجز (قوله القلب) من قلبت الجواب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا (قوله ماهو في موقع المبتدأ نكرة) سواء كانت محضة او مخصصة فان كون المبتدأ نكرة محضة او مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع ان **كون** الخبر معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ ما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح في شرحه المفتح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك مبتدأ وابوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو * قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس لاني ببكة * ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيويه ذهب على ان افضل مبتدأ ابوه خبره قلت لنا ان نجعلهما ايضا من باب القلب والكلام فيهما هو جار على الاصل بقى ههنا بحث وهو انه اذا جوز **كون** المبتدأ نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به الشارح في شرح المفتح وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سياتي لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب في قوله اظلي كان امك لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة الاستفهامية وهو في جملة يكون المبتدأ نفس الاسم التضمن للاستفهام لا في كل جملة استفهامية فتدبر (قوله في قبل ٧ التفرق) البيت للقطامي عمرو بن سليم العلبي من قصيدة يمدح بها زفير بن حارث الكلابي وقد كان اسيرا له فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من الابل والالف في ضباة للاطلاق وهو مرجم ضباة ٨ اسم بنت صغيرة للودوح وقوله الوداعا بتقدير مضاف اي موقع الوداع في الصحاح التوديع عند الرجل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق

٧ في قبل التفرق يا ضباة
ولايك موقف منك
الوداعا
٨ قال الشريف في
حواشي شرح المفتح قيد
٢ انهما للتأنيدهما ان الشاعر
يتشبه بها وفيه نظر لان
ما بعدهما البيت يدل على
التشبيه وهو قوله في
داري اسيرك ان قومي
وقومك لا راى لهما
اجتماعا اللهم الا ان يصار
الى حذف المضاف اي
السرايك وفيه بعد
لا يخفى على الذوق السليم
فتأمل
٢ اي لكونها بنت الممدوح
وكونها صغيرة منه

(قوله لان المعروض عليه ههنا) انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك ذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازى اعنى مجرد الاذن بالمعروض الى المعروض عليه لامعناه التحقيق واعلم ان كون عرضت الناقة على الخوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهرى والكسائى والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور هو عرضت الخوض على الناقة مقلوب وقال آخر لقلب في واحد منهما واختاره ابو حيان (قوله فانك لاتبالي بعد حول ٢ البيت) الحول السنة ويؤيده انه يروى اوله فانك لا يضررك بعد عام وقيل الحول اسم مرجح كانه يقول لمن هجاء فانك لاتبالي بعد موت حول ما دعيت لنسبك من شريف او وضع لان هذا هو الذى كان مع الادعياء ما يدعونه وقد ذهب فاذع ماشئت وفي حواشى المفصل للزمخشري الظبي مثل فى الضعف والحجار مش فى القوة ويدل على ضعف ما فى الحواشى ما بعد هذا البيت وهو * لقد خلق الاسافل بالانالى * وما ج المأوم واختلط التجار * وعاد العبد مثل ابى قيس * وسبق مع المعلقة العشار * ما ج المأوم استعارة من قولهم ما ج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والتجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى صر وابقيس قبل ارادته اب قابوسى وهو النعمان بن منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير الترخيم وقيل اراد الجبل الذى بمكة شرفها الله تعالى يؤيده رواية الفند بكسر الفاء وسكون النون مكان العبد وهو الجبل العظيم او قطعة منه طولاً كذا فى القاموس والمعلقة تأييد المعلق وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اى ابوه خير من امه وبرزون هجين اى غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشار بضم العين والمد وهى الناقة التى انت عليها عشرة اشهر من يود ارسال فيه الفحل وحاصل المعنى ظهر (قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة) قيل عليه الضمير العائد الى النكرة لكونه كناية عن المرجوع اليه فينبغى ان يكون فوقه فى الايهام فكيف يكون معرفة معرفة اجيب بان فيه من التعيين والاشارة ولوالى مبهم الا يرى انك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى شئ ما فى قولك اعطنى شيئاً ما قلت ذلك الشئ لا شيئاً ولهذا تجرى عليه احكام المعارف (قوله والخبر معرفة) فان قلت الخبر هى الجملة لامك والجملة لا تكون

٢ فانك لاتبالي بعد حول
اظبي كان امك ام جاز
منه

٦ التعتيق الكريم واخبار
من كل شئ وفسى عتيق
اى رابع اى فيه زيادة
كرم ونجاسة على غيره
منه

على هذا التفسير نمحّه

معرفة قلت كان امك ليس بجملّة اذ لا ضمير في كان على هذا التقدير لانه
مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه فكذا في مفسره لان مفسر المحذوف
يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا امك وهي معرفة ٦ (قوله
والمعنى اظبا كان امك) حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مسند
الى مؤنث حقيقي من الادميين بلا فصل لكنه نظر الى تقديم الخبر المذكور فجعله
كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيحوز تأنيده وتذكيره ثم اختار
ما وافق نظم البيت (قوله وفي التنزيل) كقوله تعالى * وكم من قرية اهلكناها
فجاءها بأسنا * اذ المعنى جاءها بأسنا فاهلكناها لان البأس يكون سببا للاهلاك
فيتقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كأنهم
هلكوا قبل مجيء البأس اى العذاب اليهم (قوله غير نفس القلب) عد
نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول
الا بسكتة باعتبار ما يلزم من الملاحاة انما وقع (قوله يصف ناقته) وقيل
يصف جفنة مملوءة بالثريد المدهن كذا في شرح الايضاح لا قسراى وهو
غلط فاحش نشأ من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن بفتح
السين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح في انه يصف ناقته كما قال
فلما ان مضت نيتان عنها * وصارت حققة تعلو الجذاعا * عرفنا ما يرى البضراء
فيها * فآلينا عليها ان تباعا * وقلنا هملو ٧ النديها * لكن تزداد للسفر ٥ الطلعا * فلما ان
جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السباع * البيت (قوله كما طينت) وفي الصحاح
بطنت بدل طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان
القصر بطانه السباع لا بلعكس (قوله اى الطين المحلوط بالطين) كذا
في الصحاح وفي الاساس السباع بالكسر ما يطين به ويقال له بالفارسية كل
ماله وبالفتح الطين وفي الديوان السباع بالكسر ما يطين به والطين ايضا
(قوله ولقائل ان يقول انه متضمن الى آخره) هذا الابهام مسلم لكنه لا لطف
لهذه المبالغة في التشبه به اذ ليس المقصود من الطين الكثير فانه بالكثير
يكون مستقبجا بل التمس ورفع الحشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة
وان البيت محمول على تضمين التطين معنى اللصاق والمعنى كما الصقت
السباع بالفدن على طريق التطين فلا قلب اصلا (قوله على انه حال من
الضمير في انصرفت) لكون الاضافة فيهما لفظية فلا يعرف المضاف بها
(قوله اقدام غرورأى) اى مجرب رجل غر بالكسر اى غير مجرب

٤ الجذاعا جمع جذع
وهو من الابل ما دخل
في السنة الخامسة منه

٧ التنى من التوق التى
وضعت بطين وتنبها
ولدها وقوله تنبها اى
لوقت تنبها وذلك يكون
في الابل فى السنة
السادسة منه

٥ طلوع الشئ مملوء منه
٥ اضطلاعا ٣ نمحّه
٣ من اضطلع اذا قوى
والمعنى لكى تزداد قوة
السفر منه

والجرب مثل المحرس والمضرس الذي قد جربته لاموروا حكمته فان كسرت
 الرء جعلته فاعلا الان العرب تكلمت به بالفتح (قوله لان ما قبله من
 الايات يدل) البيت ٢ لقطري بن النجاة وما قبله لا يركن احد الى الاجام
 * مخوفا يوم الوغى لهما * ولقد اراني للرماح درية * من عن يمين مرة
 وامني * حتى خفيت بما تحدد من دمي * اكتفاف سرجي او عنان لجامي *
 ثم انصرفت البيت الركون النيل والاجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس
 التأخر عن الحرب والوغى الحرب والهاء بالكسر الموت وارانى صيغة التكلم
 من الرؤية والدرية على وزن الصيغة حلقة تعلم عليها الطعن فل الاصحى
 هى مهورزة كذا فى الصحاح عن اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها
 ومن هذه اعنى الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولا بداء الغاية عند
 غيره قالوا فاذا قيل قعدت من عن يمينه فاعنى من جانب يمينه وذلك محتمل
 للاصقة وخلافه اذا جئت من تعين كون القعود ملاصقا لاول السجدة وهى
 فى البيت متعقبة بفعل دل عليه الكلام اى الثانى الروح من جانب اليمين ولم يتغيرض
 بسرووا الظاهر تعويلا على العربة بالقياسه واو فى قوله او عنان لجامي معنى او او
 (قوله يصلح قرينة على انه اصعب بمعنى لم اخرج) فيه نظر اذا لا يتعين كون
 قد اصبت بمعنى جرحت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى
 انعت على ما صرح به فى الجواب المرضي المنقول عن الامام المرزوق والمعنى
 وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم يالوا منى ما ارادوا فحذف المفعول قصدا
 الى التعميم نعم كان الانسب حينئذ ان يقول ولم يصب الا انه يكون من قبيل
 الاستناد المجارى فليفهم (قوله والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوق
 الخ) فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذى اشار اليه فى اثناء
 البحث غير مرضي مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فالمرضى فى ذلك
 قلت السر فيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير فى لم اصب
 او مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة قارح الاقدام حال كونه
 مجروحا او حين القاءهم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد القاء
 بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود فاذا جعل

٢ قطري بفتح القاف
 والطاء المهملة وكسر الراء
 بعدها ياء مشاة تحية
 مشددة خرج زمن
 معصوب بن الزبير لمولى
 العراق ثيابة عن اخيه
 عبدالله بن الزبير وكانت
 ولاية معصوب ستة سنة
 وستين فبقى قطري
 عشرين سنة يقرب وسلم
 عليه بالخلافة وكان
 الحجج بسيرانية جيشا
 بعد جيش وهو يظهر
 عليهم ولم يزل الحن
 بينهم كذا حتى توجه
 اليه سفيان بن ازو النكابي
 فظهر عليه وقتله شه

٢ لان صدر الكلام في موضع ٣٠١ الجزء فيجب ان يكون ما بعد اذا على لفظ الخطاب كذا

في شرح الكشاف

المشارح

٩ اول البيت دعاء

الهوب والشوق لما

ترنمت هتوف الصبحي

بني الفصون طروب

تطوبها ورق الخمام

لصوتها فكل لكل مسعد

ومحب الهتوف جمع

الهاتف من الهاتف وهو

الصوت وخص الصبحي

بالذكر لانه وقت تغل

كل احد بنفسه والعمل

بمقتضى ما في قلبه

وطروب صفة الهتوف

لان اضافته لفظية وانما

ليقل ضرورة لاستواء

المذكر والمؤنث في فاعول

او بدل منه وان كان نكرة

لا فادته بالمعنى المبدل

منه والورق جمع

الاورق وهو الذي في

لونه يبيض بضرب الى

السواد واللام في

لصوتها للوقت اي وقت

صوتها كما في قوله ليس

لوقعها كاذبة والمعنى

دعاء الشوق الى عزم

الارتحال الى الوطن

لما ترنمت الهتوف في

حالا من التضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا التصور فلذا
انتار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرته
التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالخدانة وهذا ظاهر والاحسن
في الجواب على ما هو الملايم لقولهم اقدم غرور أي مجرب بالاضافة
في كليهما ان يقال وصف الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه ما كان له
حال كونه غرا ووصف بصيرته بالخدانة اشارة الى ان رأيه وبصيرته امر
حدث له وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدرب الامور والقرن عليها
(قوله اي قول ضابي بن حارث البرجي) قال الفاضل المحشي يقول
ضبات في الارض ضبا وضبوا اذا اختبات فيها وقدير امثال
هذا التركيب بان المناسب اما تقول بدل يقال او اي اختبات بدل اذا اختبات
ووجه ما ذكره ٢ ظاهر لكن انما يتجه لولم يقرأ ضبات مثلا على صيغة الخطاب بل
على صيغة التكلم فتأمل (قوله ومن يك امسى بالمدينة رحله ٤) البيت من شرطية
حذف جزاؤه واقيم غيره مقامه اي من يك امسى بالمدينة فيمس فاني لا امسى لاني
غريب والغريب عازم على الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين
اخاصل من سقوط حركة النون من الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة
استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتثنية وفاعل امسى ام ضمير راجع الى من
والحملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال منه او لفظه رحله بالمدينة متعلق باسمي ٤
(قوله لا متاع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر) هذا عند البصرية
لان التعامل في خبر المبتدأ عندهم هو الابتداء وفي خبر ان ان فلو عطف قبل
مضي الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع
المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو
الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق المحذور
المذكور (قوله احدهما العطف على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند
بعضهم ومنهم صاحب الكشاف المعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها
استدل القريب الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها
كلا دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقى على كونه مرفوعا لكن محلا واستدل
القريب الثاني بان اسمها وحده لو كان مرفوعا المحل لكان مبتدأ
وليس بمبتدأ لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار الرفع
محذور لان ان باعتباره كالعدم كذا في شرح السيب (قوله ولا يلزم

الصحي منه ٤ تمامه فاني وقيار به الغريب قيار اسم جل للشاعر وقيل اسم فرسه وقيل اسم غلامه منه

ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين (فيه بحث لان الخبر المقدّر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر الان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتقعا بها والمفروض انه خبر لابتداء اعني المعطوف على محل اسم ان فالمحذوف باق بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا لان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم في فاك مفرد او مجموعا فيكون المعطوف خبرا لابتداء لا خبرا لان ويؤيده انه لو لم يحتمل على هذا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والمحذوف خبره) لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبرا لابتداء اذ لا يدخل اللام على خبره الا ان يقال اللام زائدة كما قيل في قوله تعالى ان هذان لساخران لان الحق ان زيادة اللام في الخبر يختص بالشعر صرح به في معنى اليبس او يجعل من قيل ام الجليس المعجوز شهرته اعني تقدير الابتداء ويقال المعنى وقيار لهو غريب فيكون في المعنى داخلة على المبتداء لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله وهذه الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشف) اي الوجه الثاني من وجهي ارتفاعه غير هو الذي قطع به وفي الآية ه وجه آخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاعه قيار وهو ان يكون الخبر المذكور للصابئون وخبر ان محذوف مقدّر قبل الصابئون وانما حذف لدلالة خبر الصابئون عليه وربما جمع هذا على ما قطع به صاحب الكشف بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وتغيير الموضع وبان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمر قائم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه الاول للترجيح بان في تغيير الموضع نكتة شريفة في جمع اختياره بجانب البلاغة (قوله مع كونهم اي المذكورين ضلالا) الصابئون على القراءة بالهمزة وبدونها على الاعلال اي الخارجون من صباء اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فيهم مشركون ولذلك كانوا اي المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن في الآية من صح منهم الايمان فلا يردان المذكور في صدر الآية الذين آمنوا فكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بما في الصدر المنافقون (وقيل) المراد بالمذكور في الصدر المؤمن على التحقيق ومن آمن آمن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصابئون كذلك

مختص نسخة

دوفي الآية وجه آخر قال به المبرد والكسائي وهو ان يكون الصابئون معطوفا على الضمير المتصل في آمن فان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد غير قبيح عندهم ونظم الآية هكذا ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقوله من آمن مبتداء خبره فلا خوف عليهم والجملة خبر ان فتأخير الصابئون عن النصارى مع رفعه سهو من قلم الناسخ

(والمراد)

والمراد بالتنبيه في قوله وفائدة تقديم الصابون التنبيه هو التنبيه من اول الوهلة
 (قوله وخبر الاول محذوف) مبني على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر
 والافحور كونه خبرا للاول بل المجموع من غير مصير الى حذف الخبر
 بتقدير الموصوف اي قوم راض كما صرح بمثله في شرح الفتحاح في قوله
 وقليل ما هم وقد تكاف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للعظم نفسه وان راض
 خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر ٩ المطابقة نحو وانا
 نحن نحى ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر والسجدان وربت
 نحن عامر * لنا وزمزم والاركان والستر * فمحمول على الحذف والاصل
 عامر وه الحذف الواو اجزاء عنها بالضم كقوله اذ اما شاء ضرروا من سواهم
 ولا يا اولهم احد ضررا (قوله ٧ وكذا قوله رماني بامر البيت) اوله *
 دمان لصا من لصوص ومادعا * بها والذي فيما مضى رجلا * رماني بامرأة
 الى آخره والبيت لابن احرار قيل لارزق بن ظرفة الباهلي تنازع هو مع قشيري
 ٦ في طوى عند الحاكم فقال القشيري هو لص بن اص ليعزى عليه
 الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جوال الطوى رماني ويروى
 ومن جال الطوى رماني والجال والجل ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها
 وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رماني بامر رجوع عليه مكروهه فكانه
 رماني من قعر البئر فرجعت رميته عليه وهلكته ويحتمل ان يريد بالطوى
 مطوى في القلب من الحقد (قوله وخبر كنت محذوف) اعترض عليه ابن
 الحاجب في ايضاح الفصل بان فعلا وفعولا صالحان للتعديد فلا حاجة
 الى اعتبار الحذف وجواب ابن سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجل
 كريم لا يفيد هنا ٦ لان التزام المشاكاة اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم
 اتزامها في جميع المواضع ويمكن ان يرجح ٤ قول ابن الحاجب بما صرح به
 ابن هشام في الباب الخامس من معنى اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يحجب
 عن الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحله عليها وان جاز ذلك في الجمع
 فيقال هؤلاء غريب ولا يقال هذان غريب والوجه الفارق ان الجمع يؤل بالمفرد
 فيوصف المفرد بالمفرد ويحمل عليه اي جمع غريب ولا يؤل المثني بالمفرد حتى
 يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التأويل بالمثني فتأمل (قوله فهو عنده)
 اي ان الكلام عنده من جعل برياء خبر الوالدي وجعل خبر كان محذوفا (قوله فيا قبر معنى)
 البيت وارىت اي سرت والمترع المحتمل من قولهم ترع الاناء لكسرى ترع ترعا اي

٩ نعم تشيله لوجوب
 المطابقة بالآية ليس بجيد
 لان نحن هناك للجماعة لا
 للعظم نفسه اذا المراد في
 الموضعين الملائكة فليس
 هذا مما الكلام فيه
 فالصواب التمثيل بقوله
 وانا نحن نحى ونميت
 ونحن الوارثون ٤
 ٧ رماني بامر ٤ كنت
 والدي برياء من اجل
 الطوى رماني الطوى
 البئر الطوية اي المبنية
 بالحجارة ٤

٧ اي وكذا قوله رماني
 البيت مثل ما تقدم
 في ان المذكور خبر عن
 الثاني وخبر الاول
 محذوف لافي صراحه
 هذا فتأمل ٤

٦ اي وجواب ابن سعيد
 المذكور لا يفيد ههنا
 لان التزام المشاكاة الخ
 ٤

٤ اي يرجح قول ابن
 الحاجب على القول بان
 خبر كان محذوف منه

٩ حكى الخطيب عن ابى عبيد قال وقد وقف الشاعر باب معن سنة لا يصل اليه وكان شديد الحجاب فكُتب اليه وهو يقول اذا كان الجواد له حجاب فافضل الجواد على الخيل ﴿٣٠٤﴾ وفي رواية اذا كان الكريم له حجاب

امتلا وترعت انو معن بن زائدة الشيباني ٩ كان من اجواد العرب ممدوح الشعراء زمانه حكى محمد بن ابى بكر الرازى فى تباع الحكم ان شاعر احضر باب معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فاخذ خشبة فكُتب عليها يا جود معن تاج معنا بحاجتى فليس الى معن سواك شفيع والقاها فى الماء الذى يجرى الى داره فلما ابصرها معن واخذها وقرأ البيت الذى عليها استحضر الشاعر واعطاه الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف درهم فى اربعة ايام وذهب فى اليوم الخامس فلما طابه معن لم يجده فقال كان حقاً على ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يسق فى الخزانة شئ (قوله كقولنا كان زيد قائماً وعرو قاعداً) قال الشريف فى بحث الحالة المقضية لترك المسند من شرف المفتاح فى عطف مفردى جملة على مفردى جملة اخرى كافى قولك كان زيد قائماً وعرو قاعداً دفقة فليست امل يريدان فى هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الى دفقة لان عطف عمرو على زيد يومهم كونه مسند اليه لقائماً وعطف قاعداً على قائماً يومهم كونه مسنداً الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر فى عطف عمرو بمجرد كونه مشاركا لزيد فى كونه اسم كان وفى عطف قاعداً بمجرد كونه مشاركا لقائماً فى كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصوداً بل مأخوذاً مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر الارتباط الذى بين المعطوف عليهما ولو جعل عطف ههنا على تقدير العامل دون الاستحباب لكان الامر اظهر كذا حقيقه فى حواشى شرح المفتاح بقى فى تشبيه بصورة المسئلة التى ذكرها بالمثل المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة فى عمرو الرفع وفى قاعداً النصب لم يكن الامن باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد على المفرد لكنه لا يكون مثلاً للمسئلة اذ ليس فيه جملتان عطف المفردان من احدهما على مفردين من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على بعض الا ان يحمل على التنظير والتشيل لمطلق عطف المفردين على المفردين وان لم يكن المفردات من جملتين (قوله وقولك زيد منطلق وعرو) وجوز الشارح فى شرحه للمفتاح بعد تقرير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثانى لا يتأتى على مذهب سيديويه لان العامل فى المبتدأ هو الابتداء وفى الخبر هو المبتدأ عنده فمح يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين فى غير صورة الجواز (قوله القاء فى

فما فضل الكريم على المنيه فكُتب اليه معن اذا كان الكريم قليل ما لم يغدر تعلق بالحجاب فقال الشاعر آسنى من معروفه ثم ارتحل منصرفاً واخبر معن بنصرافه فارس الىه بعشرة آلاف درهم والبيت المذكور للحسين بن مطر من قصيدة مطلعها الماعلى معن وقولا لغيره سقت النغوى مر بعد ثم يعافى قبر معن انت اول حفرة من الارض خنت لاسماحة مضجعا ويقبر معن كيف وارتب جوده وان كان منه البر والبحر مترماً بلى قد وسعت الجود والجود ميت ولو كان حيا ضقت حتى تصدعا فتن عيش فى معروفه بعد موته كما كان بعد السيل مجراه مرتعاً ولما مضى معن مضى الجود وانقضى فاصبح عربين المكارم اجدها قوله الما يجوز ان يكون خطاباً لاثنتين وهذا ظ وينوزان يكون خطاباً

لواحد وذلك على وجهين احدهما قول المبرد وهو ان يراد تكرير الفعل كأنه الم الم الم لتأكيد وقد (فاذا) وجداً الجاد بردي فى شرح الكشف بأنه حذف الفعل الثانى ثم اتى بفاعله وفاعل الفعل الاول على صورة ضمير ٣

٣ الاثنين متصلا بالفعل الاول وثانيهما ان العرب اقل ما يرافق الرجل منهم اثنين فكثير على الستمهم ان يقولوا خليلي وصاحبي وقفوا اسعدا ٣٠٥ - حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين فليكن هذه القائمة

ذكر منك والغواضي
جمع غادية وهي سحابة
تنشأ صباحا فهي فاعل
سقتك والقول بانه جمع
الغدوة ظرف لسقي
كذكره بعض المحشين
وهم والمربع بمعنى الربع
سمى به الوسمي وهو المطر
الاول على ما حكاه
الخليل فهو مفعول به
اسقتك وخطبت بمعنى
عذبت من الخط بالكسير
وهي ارض يخطها
الرجل لنفسه بان يعلم عليها
علامة ليعلم انه قد اختارها
وليبنى عليها بناءا وتصدعا
اصله تصدعا بتائين
خذفت احدتهما تخفيها
ومعناه تاشقق من
الصدع وهو الشق في
الشيء الصلب والمرتع
اسم مكان من رعت
الماشية اي اكلت ماشاءت
والعرين بكسر العين
ما ارتفع من الانف والا
جدع بالدال المهملة من
الجدع وهو قطع الانف
منه

ذهب الاحفش الى ان اذا
هنا هذه حرف ورجع

فاذا قيل للسبية وعن الزيادة انها جواب شرط محذوف وعن المازني
انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم
الزوائد صرح به ابن هشام في معنى اللبيب (قوله فح يكون مفعولا به لا ظرفا)
هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذاعلى انه هو
الظ من حيث المعنى بالنسبة الى الظرفية واما على ما عليه الجمهور من ان اذا
الظرفية غير متصرفه على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لامفعول به (قوله
فح لا يكون مضافا الى الجملة) كيلا يلزم اعمال جزاء المضاف اليه في المضاف
(قوله لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب) هذا الكلام مشعر
بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور
واما اذا صدر بان فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب
بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره
متقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره يجوز كون
بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكل من الكل وقد يجاب بان الفصل بين البدل
والبدل منه بالمبتدأ غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلافا لظن هذا
وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره انبرد
مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى
هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا
حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجئة (قوله وان في السفر
اذ مضوا مهلا) روى مثلا مكان مهلا اي ان فيهم مثلا واعتبار المن بقى ويرى
ان في كتاب سيبويه في السفر ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيههم وقوله
اذما مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيههم وقيل منسوب
بفعل محذوف تقديره اعنى وقت مضيههم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم
مثلا لانهم مضوا مضيا لارجوع لهم ولك ان تقول انه ظرف مقدم بهلا
ان يجوز تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجوز فهو ظرف
لمقدر يفسره المذكور يعنى ان في السافرين بعدا في زمان مضيههم وطولا ولك
ان يجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان اخر ان ذكرهما الشريف (قوله اي بعدا
وقيل المهل الكثرة (قوله لارجوع لهم) عدم الرجوع مستفاد من المهل
بقريئة المقام (قوله لم يحسن او لم يحز) قيل عدم الحسنى على تقدير وجود
القرينة وعدا لجواز على تقدير انتفاء وفيه نظر ٧ والظ ان كلمة اول للتخيير في التعبير

مذهبه بصحة المثال المذكور لان ان (٢٠) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واجاب الشكويين عن ذلك بانه يمكن ان يكون
العامل في الظرف مع كسر ان الكلام الذي فيه ان وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فاذا ان عر انطلق وهذا
المحذوف مبتداء وان وما بعدها مفسره له دالة عليه

لأن ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يحجز عندهم (قوله لأنها الحاضنة) أي الحافظة
 من حضن الطائر بيضه إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحيه (قوله تقديره لو تملكون
 تملكون) قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يقول
 تقدير لو تملكون أوجب بأنه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث
 جعل الفعل الثاني في مثله تأكيداً فقال على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التأكيد
 ثم حذف الأول اقتصاراً ورد بأن قوله إذا المقصود من الاتيان بهذا الظ تفسير
 المقدر يأتي هذا الجواب اللهم إلا أن يكون أول كلامه مبني على تقدير السكاكي
 ولما كان غير مرضى عنده عدل في آخر الكلام إلى ما هو المختار عنده الثاني
 مفسراً فتأمل (قوله وفيه دلالة على الاختصاص وإن الناس هم المخصوصون
 بالشمع متبائع) فيه بحث وهو أن بروز قوله وأنتم تملكون في صورة المبتدأ
 والخبر على قياس أنما عرفت التمايز اختصاص الملك بالمخاطبين وأما اختصاصهم
 بالشمع المتبائع المستفاد من قوله تعالى لا مسكتكم خشية الانفاق فلا يفيد البروز
 المذكور قطعاً كما لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر الشرط في تملكون فقط لا مع
 أنتم بأن يكون التقدير أنتم لو تملكون لظهر الاختصاص بالشمع وغاية ما يقال
 أن البناء في الشمع داخل على المقصور عليه لا المقصور وقوله إن الناس إلى آخره
 ليس تفسيراً لقوله على الاختصاص فحاصل معنى الآية والله أعلم أنه لو كان
 ملك الجزاءين مخصوصاً بكم لا مسكتكم خشية الانفاق ولا شك أنه يدل على كونهم
 متباعين في الشمع مقصورين عليه لا بعدونه إلى خلافه وإن لم يدل على أن
 الشمع المتبائع مقصور عليهم إذ دلالة الآية الكريمة على أن غيرهم ليس بهذه
 الحثية حتى يفهم ذلك فلي تأمل (قوله ورجع حذف المسند إليه إلى آخره) فيه بحث
 وهو أن الوجود المذكور لرجع جمع حذف المسند إليه على حذف المسند أكثرها انما يتأتى
 بالنظر إلى المسند المخصوص أعني أجل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل إلى لم
 يتأتى إلا الوجه الأول والسادس وقدير جمع ٩ حذف المسند بان المسند إليه أقوى
 ركن في الكلام وأعظمه والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى سائر الأجزاء ولا كذلك
 المسند فإنه كالركن الزائد بالنسبة إليه فحذف ما هو كالزائد أولى وارجع ويعارض بأن
 المسند محط الفائدة فلا يناسبه الحذف (قوله وحله على حذف المبتدأ ووافق له) أما
 بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل الحثي وأما بحسب اللفظ فلأن الصبر في كل
 منهما محكوم به (قوله والقريضة ههنا هو أنه إذا أصاب الإنسان مكروه) قيل هذا
 معارض بأنه كثيراً ما يقول الإنسان إذا سئل عنه عند إصابة مكروه وما

لأنه يشعر بأنه يجوز حذف
 الخبر مع وجود أن عند
 عدم القريضة مع أن تحقها
 من شرائط الحذف وجعل
 نفس أن قريضة مخصوصة
 المحذوف لا يحملو عن بعد
 ٤

٩ ومن جملة جهات ترجيح
 حذف المسند هو أن جعل
 الصبر في هذا المقام
 مسنداً إليه كثير حيث
 يقال الصبر خير في حله
 على حذف المسند اتباع
 للاستعمال الشائع ٤
 ٥ على أن قوة الاقتضاء
 تقتضي قوة اقترينة
 المحذوف فتأمل ٤

امرك في هذا اي امرى صبر جميل واذا احتل الامر ان فلا يصح احدهما قرينة
 (قوله على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى) قبل هذا معارض بان الاصل في
 الخبر التنكير المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون
 المقدر فصبر جميل اجل اولى اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض (قوله
 وليس المعنى على هذا بل على انه اجل من الجزع وبث الشكوى) فيه بحث
 اما ولا فلانه اذا فهم من الكلام كون صبر الجميل اجل من الصبر الغير الجميل
 فهم كونه اجل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاول
 فسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم
 في تقديم المبتدأ لان المقصود من الكلام القيد الزايد سواء كان في الاثبات
 او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من قوله امرى صبر جميل ان امره
 ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث
 الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق بانه الذى لا شكوى فيه الى الخلق
 فيكون معنى قول صبر جميل اجل ان الصبر الذى لا شكوى فيه الى الخلق
 اجل ولا شك ان المفهوم منه انه اجل من الذى فيه بث الشكوى وهو عين
 الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجل من الجزع
 وبث الشكوى محل نظر بل الظاح ان يجعل جميل في صبر جميل صفة مادية
 لا مخصوصة واما ثالثا فلان المفهوم من قوله اجل من الجزع وجود الجميل في
 الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن اللهم الا ان تحمل
 الجملة على ما فيه من تلج الصدر (قوله لنا اوفى الوجود آلهة ثلثة) فان قلت
 المتبادر فيما اجتمع فيه النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون
 المنهى هو القول بتثليث الآلهة لا القول بالآلهة مطلقا فينافى التوحيد قلت
 ما بعد الآية اعنى قوله تعالى انتهوا خبر الكم انما الله آله واحد قرينة واضحة على
 ان المراد نفي القيد والقيد معا (قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو) وقال
 الشارح في شرح المفتاح لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا
 المثال معطوفا على زيد عطفا مفردا على مفرد للمشاركة في المسند المذكور كما في قام
 زيد و عمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض المذكور واجاب
 التعريف بان الظرف في المثال المذكور مشغول بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو
 كما لا يصح في قولك زيد قام وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال
 فانه دال على مطلق القياس وليس فيه ما ينقضى ربطه بزيد فقط ومن جوز

٣ ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصلا او حاصلان في الدار وعمرو
 فيلزم ان يجوز زيد قاما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة الطرف غير متعين
 يجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره
 في شرح المفتاح وحواشيد وفي بحث ظ لان عمرو اذا جعل معطوفا على زيد
 في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الطرف هو الخبر لم يتحمل الطرف المذكور
 ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث
 هو احد المذكورين كما في قولك ازيد او عمرو قائم وقياسه على زيد قام وعمرو
 ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام اتما هو في العطف بام التي هي لاحد
 الشئين او الاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل
 زيدا وعمرو في الدار جزا ان يكون في الدار خبرا عنهما بتأويل احدهما وكذا
 اذا قدم في الدار واسم مع توسطه فلا مانع ذلك لكن صرح ابن هشام في معنى
 المتيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو ولهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكرته
 لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منه فلتقم اللفظ
 وهو مثبت فيمن نحن بصدده ولكن يشهد لنحو قوله وليست مقرا لرجال
 ظلامه الى انه انتهى الاكرمان وخاليا انتهى (قوله جللتان مشتركتان) قيل ليس
 قوله مشتركتان فيما احتراز الاول لم يوجد اشتراك اصلا كما في قوله اقام زيد
 ام قد عمرو ٦ واسمه لكان ايضا منقطعة عند جميع متأخري النحاة الا ابن
 الحاجب والاندلسي كما صرح به انفاضل المحشي وانما تعرض للاشتراك
 لان المثال السابق كذلك ثم ظ كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمرو
 انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وقدره المتكلم
 على ايقاع مفرد بعد ام مع عدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين
 الجملتين بتقديم الخبر في احدهما وتأخير في الاخرى مع امكان الاتفاق
 كما اشار اليه الفاصل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشارح
 ان الدليل الذي ذكره يرجع الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف
 صار الانقطاع مجزوما به فتأمل (قوله فام منقطعة) المتصلة لا متصلة للسؤال عن
 تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احدا المستويين في علم
 المستفهم يليها والاخر يلي الهمزة والمنقطعة فديكون بمعنى بل والهمزة اي
 للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق
 وقد يكون ام للاضراب المنخفض سواء دخلت على حرف الاستفهام نحو
 اهل يستوى الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون هل لك علينا حق

٣ ومن جوز ذلك ليس
 في مثل زيد في الدار
 وعمرو ان يكون في الدار
 خبرا عنهما فقداه لمتخذ
 ٦ وليس لك ان تقول التقييد
 المذكور احترازي بناء
 على مذهب جمهور
 المتأخرين لان قوله قام
 منقطعة معناه ان الاولى
 ذات على ما اشار اليه
 الفاصل المحشي واستفيد
 من دليله اعني قوله لانك
 تقدر اخ فاولوية
 الانقطاع عندهم اذ
 احقق الاشتراك في احد
 الجزئين اذ لو لم يتحقق
 تعين الانقطاع وجوبا
 لان هذا مبني على ان
 الاولوية التي حل عليها
 قوله قام منقطعة مقابلة
 لوجوب معانها لا يستقيم
 ح عدام في صورة
 اختلاف الاسمين بتقديم
 الخبر في احدهما مما فيه
 اولوية الانقطاع اذ
 لا خلاف في كونها منقطعة
 كما صرح به الفاصل
 المحشي فتأمل

مطلب — ام

ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقديم الخبر لا اختلاف فيه اذ ليست هي والجمزة داخلتين على المتساويتين وهذا ظنون صاحب الكشف على ان ام في قوله تعالى افلاتبصرون ام انا خير * متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الاعتبار اقامة السبب مقام السبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراً فقولاه ام انا خير مأول بقولك ام تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيويه في الكتاب هذا واما باقي الصور فالاولى ان يكون منقطعة لما ذكر بقوله لانك تقدر الى آخره فتدبر (قوله لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرضاه) لاحاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السؤال وهي محتمة مذكورة في الآية وان كان وصف السؤالية مفروضا والمتبادر من قول المص سؤال محقق وان كان ان هناك سائلا صدر عنه السؤال وتحقق منه الابان ترك المصير الى المتبادر والنظر الى سبب تضيئه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال على تحقق ذاته سواء تحقق وصف سؤالية ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق ٨ فاعتبر انصاف الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار انصاف السؤال بالسؤالية فالمراد بتحقيق السؤال تحقق السؤالية ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح على ان الظان الآية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سؤال النبي عليه السلام فتقدير الكلام لو سألتم قائلاً كذا يقولون كذا فالحذف في الآية التي وردت بطريق الحكاية للحذف في المحكي لالكونه جوابا لسؤال فكونه جوابا لسؤال بالنظر الى المحكي فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والجزء فليتامل (قوله ولان القرينة فعلية) لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه مشتمل على المسند فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات والارض وقديقال حذف مسند المتبادر اكثر من حذف مسند الفاعل فالجمل عليه اولى (قوله كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى) قيل بل يؤديه ايضا قولنا الله خالقها ولا يتأتى الجواب عنه بانه الجمل على جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة على

٨ وهو اقرب لما يقابله
اعنى كون السؤال مقدر
غير مذكور في الكلام
عند

٥ ونظير ما ذكرته ههنا
ما ذكره السيد في مباحث
الفصل والوصل في
قوله وقال رأيدهم ارسوا
نزاولها فليطلب التفصيل
منه الا انه انسب بما ذكره
المحشي هناك لا بما ذكره
الشارح ولذا اوردته
تمة للبحث ولم يجعله
وجها مستقلا عند

ان القرينة يفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود
من الجواب المذكور ترجيح تقدير فعل الفاعل على تقدير خبر المبتدأ (قوله
لظهور ان السؤال) تعليل لانني المستفاد من كلمة الحصر في انما يدل اي لا يد على
ان تقدير الفعل متقدما اولى لظهور ان السؤال اه (قوله ومن ثم قيل الى قوله
ليطابق السؤال) قال الفاضل المحشي المطابقة حاصلة معنى على تقدير الحمل على
حذف الفعل المستند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان
اسمية صورة فهو فعلية معنى اذا اصل في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد
لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات
المفصلة اجالا للاقتصار ٢ وفيد بحث لما تقرر في باب الانشاء ان السؤال عنه
بالهمزة ٣ ما يذيلها فلو كان التقدير اقام زيداه لكان الشك في الفعل وليس كذلك
بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنى
ثم انه منقوض بما اطلقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية يحجب
بالاسمية البتة ومذكوره في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور في من قام
لا يتأتى في ماذا صنعت اذا جعل اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل ههنا مسند
الى مخاطب فليس فيماذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه في من قام وماذا عفاه
الحجب عنه بقوله عفاه كذا محل بحث لان مذكوره في من قام من ان الاستفهام
بالفعل اولى لا يختص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت
زيدا ام ضربت عمرا وبالحكمة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة
اسمية وماذا عفاه حتى يحجب بالاسمية في الاول والفعلية في الثاني تحكم
والا فلا بد من الفرق فليتأمل (قوله والجواب ان حل الكلام) الاولى انه
جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل لا عن النظر اذهو اثبات
لمدعى جمهور اتحاة بدليل آخر لا يتعجب للدليل السابق المنظور فيه وهو ظ
(قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية) عورض بانه كما جاء جملة
فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر
قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو
قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتأتى على مذهب صاحب الكشف
ومن تبعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص
٩ في امثال الصورة المذكورة كما تقدم (قوله في مرثية يزيداه)

(المرثية)

٢ هذا البحث ليس من نتائج
خاطر الفاضل المحشي
بل نفسه الاقصر اى
في شرح الايضاح عن
شرح الهارى

٣ اللهم الان يقال وجوب
ايلاء السؤال عند الهمزة
مختلف فيه كما نقله الدماميني
في شرح المعنى اللبيب في
بحث خروج الهمزة عن
الاستفهام الحقيقي والسئلة
مذكورة ايضا في شرح
الرضي فينبى كلام
الشريف عليه وقد يقال
الوجوب بالنظر الى
البلاغة والجواز بالنظر
الى التجوز

٩ لان القصر ههنا متصور
لاحتمال ان يعتقدوا
الانجاء بركة الاصنام
وليس متصورا في قوله
تعالى قل يحبسها الذي
انساهم لانهم منكرون
لاصل الاحياء فلا
يسندونه الى الاصنام
وكذا خلق السموات
والارض بما لاخلاف
المشركين فيه ولا تردد
فليفهم

٧ قالوا اسم الفاعل مثلاً انما العمل ٣١١ ع على فعله اذا اعتمد على احداً شيئاً السبعة التي هي المبتدأ

والموصوف والموصول
وذو الحال والاستفهام
والنفي لان طلبه للعمول
على خلاف وضعه لان
الواضع انما وضعه للذات
المتصفة بالمصدر وهي
من حيث هي لا تقتضي
فاعلاً ولا مفعولاً وانما
اقتضاهما لتضمنه لمعنى
المصدر فاشتراط في عمله
ان يكون واقعا عند العمل
موقعا هو بالفعل اولى
وذلك اما بكونه مستندا
كما اذا اعتمد على احد
الاربعة الاول فانه ح
لا يجوز ان يكون مخبرا
عنه فصار كالفعل او
لوقوعه بعدما هو بالفعل
اولى كما اذا اعتمد على
الاستفهام او النفي ٣١٢
٧ ولا يعمل ايضا الا اذا كان
بمعنى الحال او الاستقبال
ليتم مشابهته للفعل بمعنى
ولفظا لانه اذا كان بمعنى
الماضي فقد شابهه معنى
لا لفظا وشابه المضارع
لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته
لشيء منهما ٣١٣
٦ وان تصور فاعله

الرشية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطأ ثم المذكور
في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشل وفي شرح
الرضي انه لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض المتأخرين يحتمل
ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اى ليك
يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء
ليك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج
مع فتح الياء من ليك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة فيكون منادى
والا فالمعروف مع بناء ليك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون مرجحا
لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى (قوله اى يكيه ضارع)
وقيل اى ليكيه وهذا البق بالتمن وما ذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر
(قوله وان لم يعتمد ٧ على شيء لان الجار والمجرور) فان قلت بل قد اعتمد على
الموصوف المقدر اى شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق
الجارية لا محذور ايضا قلت ان كفى في عمله الاعتماد على موصوف مقدر
لا يتصور ٦ الالف لعدم الاعتماد لتصریح الشارح في شرح الكشف بان ذكر
الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا نعيانا للذات التي قامت بها
المعنى وهو مخالف لتصریحهم اللهم الان يقال الاعتماد على موصوف مقدر
انما يكفي لعمله اذ قوى مقتضى تقديره كما في ياطالعا جبلا ويارا كبا فرسا
لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تأتى اعتبار
مثل هذا المقتضى في كل موضع محل نظر (قوله ليس بقوى من جهة المعنى)
لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هي لوصف المغلوبة فانهم (قوله اى
يبكى لاجل اهلاك المنيا يزيد) فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من
الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنيا يزيد ولا بهلاك
الشخص الواحد الامنية واحدة والاجواب ٣ ان المراد بالمنيا اسباب الموت
اطلاق اسم السبب على السبب ولا يخفى كثرتها (قوله وفصله الى آخره) ايما الى
المقتضى المحذف بعد بيان الجوز وهو القرينة (قوله فعلم ان هناك باكيا) كذا
في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك

اقرانه بالحال او الاستقبال ٣١٤ اى بعد تسليم سبق ما ذكر ٣١٥

إذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها في جواب لما فالوجه أن الجواب محذوف والتقدير لزم الأجل فعلم أن هناك باكتنا وعلى هذا قوله فقد اسند إلى مفضل فن قلت قوله ليك مجردا عن المسند اليه يدل على موضوع غير معين سواء كان معلوما أو مجهولا فيحصل تكرار الاسناد في صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة لما يفهم من الجملة المستقلة والتكامل المستندة على ما لا يخفى (قوله واشتماله على هـ ايهم الجمع بين المتناقضين) فان قلت ذلك لا يهمل موجود في صورة الحذف لأن بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو بسبب سؤال نش من الكلام السابق فانفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بقصود حصول الاهتمام به في الجملة الثانية لانهم انغرض المذكور يقرب منه فيقول في بناء الفعل ايهم تعميم الامر لكل من يصح البكاء منه حذرا عن التجميع وهذا معنى مناسب لتقام بل فيه ايهم الجمع بين المتناقضين حيث دل اول الكلام على عموم الامر واخره اعني ضارعه على خصوصه ففهم (قوله نحو قوله تعالى واثن سائرهم من خلق السموات الآية) قلت وقوع الكلام جواب لسؤال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام وبمحذف فيه المسند من قوله تعالى واثن سائرهم من خلق السموات الآية واحد فالتدكر في احدهما ضعف التعويل على القرينة وعدمه في الآخر مع اتحادهما واتحد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لاختلاف تيقظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سبق البلاغ في تفهم (قوله ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم) وههنا بحث وهو ان مذكروه من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال ههنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محضة فما السر في عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيماذا صنعت واشته ويمكن ان يقال السر ههنا ايهم ان الفعل المذكور مستلزم عند التكامل كالمرفوع وجوب تقديم المسند (قوله وحصول التعجب بدون الذكر مم) اراد حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصه له على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى ذكره وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كقائمة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه

١ وفي شرح المواقف للشريف في الفصل الذي عقد تصحيح النظر الى الصحيح والفاقد ان جواب لما بالفاء قليل وهو يشعر بالجواز

هـ وايهم الجمع بين المتناقضين من التصديع البديعية

٢ الغرض من هذا التقرير دفع المناقضة بين هذا الكلام وبين ما وقع من الفاضل المحشى في تقريره فان كلام ذلك الفاضل يدل على عدم جوازه ووجه الدفع ظاهر فليتأمل

وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسنادهم الى المسند اليه واما قصد التعجب منه الا اذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظ فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا جل عليه وقد يدفع اليراد بان عبارة المفتاح هكذا اذا قصد التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود اقراين اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القران فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكره المص على تقدير تسليمه وارجو عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروطة بوجود القرينة فيحصل الاغراض بالتبرئة والحق انه غلط فان التعريض بغاوة السائل والاستئذان وبسط الكلام كيف يحصل شئ منها من القران وكذا الكلام في غيره (قوله فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم) اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو قوله تعالى قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوى الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبدأ ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صورة تحقق هذا المعنى وفيه تأمل ٣ (قوله اذ لو كان سببيا فهو جملة قطعا) لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة لما سيجي من انه ليس بمعدود من المسند السببي وان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة (قوله بالطريق المخصوص) وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل (قوله ليشمل صورة التخصيص) اي ليشمل الاحتراز والاخراج بتلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بذكر صريحاً بقرينة المقام ليس بعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى فعناء على ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لانه فيه نفى القصد الى التقوى ونفى افادة التقوى بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوى فانه لا يدل على نفى التقوى بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق

هذا الجواب ذكره
جل الدين الاقصر
في شرح الايضاح وفيه
تأمل لان الضابطة
ضابطة بجملة المسند
وافراد على الاصطلاح
فلا يفيد كون الجملة
المذكورة مفردا معنى

٤
٣ لان الضابطة تقتضي
الكلمة ٤

ومع ظهور هذه التوجيه لوجه حكم القاض المحشى بكونه سهوا من طغيان القلم (قوله واجيب لصاحب المفتاح) هذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولوقيل مراد السكاكي لم يكن التقوى مقصودا مطلقا اى لافى هذا المقام ولا فى غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والا قرب ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اى لم يكن المقصود من نوع نفس المركب فلا محذور اصلا (قوله محكوما به بالثبوت) قال القاض المحشى هذا اعنى قوله بالثبوت بدل اشتغال بتكرير التعامل والظان المحكوم به لفظ مركب وقع فى الاصطلاح بمعنى المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحمولية اعنى كونه محكوما به كما يقال الثائم محمول بطريق اثبوت (قوله وظ انه لم يحكم به بثبوت مطلق وانطلق لزيد) فان قلت اذا لم يحكم له بالثبوت كيف يكون مسندا سلبيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشئ لثبوت او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور فى تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيقى والتعليق والمعتبر فى تعريف الفعل المحكوم به تنفذه ههنا هو اثبوت التحقيق ونفى الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور (قوله فلو اراد ههنا اثبوت بالفعل حقيقة لا ينقض الى آخره) قيد بالفعل لا طائل تحته فيفهم (قوله واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد يطل الى آخره) اجيب بان معنى التعريف مسند يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والتسمية الحكيمه فى زيد ابوه منطوق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق فى نفسه نظر الى الاب ومع تقييده بنظر الى زيد ولهذا يؤل زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب ولنا جعل الجملة خبرا فمن الاتساعات التى لا يثبتس معانيها ورد بان كلام السكاكي فى بيان ضابطة افراد المسند وجليته فهو قائم بانه اذا كان فى الكلام مسند سبى فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة فى زيد ابوه منطلق مسندا الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف الفعل مع جلته فيطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المحيب اعتبار بجانب المعنى مع قطع النظر عن الالتقاط وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجعوا على ان المسند فى زيد قام وامثاله هو الجملة رعاية بجانب اللفظ مع ان فيه رعاية بجانب المعنى ايضا فى الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع فى ان الجملة مسند بناء على الظواهر الاصطلاح ولا فى انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المحيب اصطلاح تعريف السكاكي كان له ان يقول مراده

بالثبوت للمسند اليه فى تعريف المسند الفعلى الثبوت اما صريحا كما فى قام زيد او كناية اى بطريق الضمير كما فى زيد قام لم يرد اعتراض المص الهمم الا ان يقال لا قرينة على خصوصية هذا المراد

فيه بحث لان القاض المحشى صرح فى اوائل البيان بان قيام الاب ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ماهو صفة له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما فكذا كان المآل اتساعه فيخرج الى العمول عن الظاهر وتؤويل انطلق ابوه منطلق الاب لا مكان التسامح ايضا الهمم الا ان يقال كون منطلق الاب صفة لزيد اظهر من كون انطلق ابوه كذلك لان فى منطلق ضميرا راجعا الى زيد ولهذا يتبع ما قبله فى التذكير والتأنيث فيقال ههنا حاملة الوشاح وهذا القدر يكفي فى تأويل المذكور فتأمل

مسند حقيقى يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا اصطلاحا بناء على
ظ المتوسع (قوله ثم استدل على ان المسند الى آخره) هذا امر عجيب اذ بعد القول
بان المسند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند
مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بالمعنى المعبر في الفعل بل لايه (قوله وهذا خبط
ظ لان اللازم مما ذكره الى آخره) اجيب بان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو
انهم لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة تعين ان الفاعل في هذا
الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله
على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعل
بل مندرج في الثانى وليس بشئ لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله
انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضى
ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما يكون ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة
اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على النصف (قوله والظاهر ان مراد السكاكى ان
المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعل) لا يقال لعل السكاكى ادرجه في تعريف
الفعل بان اراد منه ما يكون مفهوما من غير انتساب الى غيره انتسابا جليا
محكما بالثبوت للمسند اليه او انتفاءه عنه لانا نقول تكلف لا يفهم من
العبارة يشعر بعدم ارادته عدم ايراد مثال من هذا القبيل واما ما ذكره
الاستاذ من ان هذا التفسير يقتضى ان يكون انطلق في زيد انطلق ابوه عند
السكاكى من قبيل المسند الفعلى وقد جعله من المسند السببي فليس بشئ لان
المراد بالانتساب الجملى الانتساب الذى فى الجملة لا الانتساب الذى للجملة
حتى يرد ما توهمه وهو ظ (قوله فى الجملة عبارة المص اوضح) ادخول
زيد منطلق ابوه فى ضابطة الافراد فى عبارة المص دون ٧ عبارة الفتح (قوله
وقال اذ التقدير استقرار فيها او حصل) رد عليه بان المسند فعلى سواء قدر
الظرف بالفعل او باسم الفاعل فاما معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكرنا
ان الخبر اذا كان فعلا للبدا مثل زيد قام لم يصح تقديمه والجواب عن الاول
ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعبر في
المسند الفعلى هو الثبوت الحقيقى او انتفاؤه لم يكن ذلك ظاهرا في الدار زيد
اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا لانه قدره بما هو المختار
عنده وعن الثانى بان سبب عدم الجواز الانتساب بالفاعل ولا التباس ههنا
لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار (قوله كان المسند فى المثالين ٤)

٧ اذ يحتاج فيها الى ما اشار
اليه الفاضل المحشى من
انه يراد بالفعل ما يكون
مفهوما من غير انتساب
الى غيره انتسابا جليا
محكما بالثبوت للمسند
اليه وانتفاءه عنه وهذا
بعد فهمه من عبارته فى
تفسير الفعل واما يقال
من ان هذا التوجيه يقتضى
ان يكون انطلق في زيد
انطلق ابوه عند السكاكى
من قبيل المسند الفعلى
وقد جعله من قبيل المسند
السببي فليس بشئ لان
المراد بالانتساب الجملى
الانتساب الذى فى الجملة
اعنى الانتساب الذى
يجعل المنتسبين جملة لا
الانتساب الذى للجملة
فليتأمل
اي واذا كان المسند
جملة وحصل التقوى
فلا يصلح مثلا لافراد
المسند مع ان الكلام فيه

جمله ويحصل التقوى (ان قلت مامر في عدم افادة زيد قائم لتقوى حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الفية والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت في الدار وان في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذا التقدير حصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة (قوله لم يصح التركيب) لان مستقرا ان جعل مبتدا يلزم وقوع المبتدا نكرة مع انشاء الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلامبتدا اذ ليس ههنا شيء مقدر وانما قال حتى يكون خالد مرفوعا به لانه مذهب الكوفية الذي بنى الكلام عليه (قوله وجعل ذلك خطأ) لان بناءه على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند (قوله لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه) اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب تقيدي دال على ماهية المعرفة والافقد تقرر في المعقول ان قوله نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالامثلة في التحقيق (قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة عقلت الى آخره) رد عليه انما قيل ان هذا التعريف يقتضي ان يعرف او لا كون المسند جلية حتى يعرف كونه سببا مع ان جعل السببية احدي ضابطتي معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف او لا كون المسند سببا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بين مقتضيات افراد المسند وجنبيه فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببا او قصد تقوى الحكم يؤدي بالمسند جملة والافيؤتي به مفردا فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصده حالة مقتضية لابتداء المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضي بحملية المسند كون المسند جملة عقلت على ما هو مال المعنى لا يخرج عن سماجة (قوله هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه) ان رجوع الضمير الى كون المسند سببا فقط وان رجوع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي ذوان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبنى على ان كل جزء من اجزاء الكلام عدة كان او فضلا قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه انفعلا واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تفسير الشارح للسببي خارج عن تعريف السكاكية مثل زيد مرت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلق بما قبله لسبب ما يخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب عنه بالتزام التقوى بناء على ان الضمير مطلق يصرف الخبر الى المبتدا ثانيا فيكتسب الحكم قوة على ما سمحي وانت تعلم ان كون المسند

هو الحاصل ان كون
المسند سببا ليس احدي
ضابطتي معرفة كون
المسند جملة حتى يلزم
المحذور منه

الى زيد جلة في هذه الصورة لم ينشأ من قصد التقوى حتى اذا لم يقصد كان
ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون مفردا كما في ان عرفت كذا ذكره الفاضل
المحشي في شرح المفتاح (قوله يكون المسند فعلا يستدعي الى آخره) قيل اما
بحسب الظاهر او بحسب الحقيقة والمآل ليتناول زيد طاب ابا اذا المآل زيد طاب
ابوه وانما صير الى ذلك لان الفرق بين المستدين بمفعول احدهما سببيا دون الآخر
تحكم ورد بمنع التحكم للفرق بين طيب اب زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا
من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسير ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند
السببي معانه في زيد طاب فعلى والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل
من المثالين نفس زيد في المآل اجيب بان الضمير لاحضار الشيء السابق فالاسناد
الى ذلك الحاضر واما النفس فليست في تلك المثابة فتأمل قال الفاضل المحشي
وانما عرف كل قسم على حدة واعترض عليه بأنه لو يدل البناء بالاسناد وقيد
بكونه جلتان على نحو ما مر في تعريف الفعل لم يحتج الى ذلك التفصيل والاجواب
انه كان يرد عليه ما اورد المحشي على تعريف الشارح نعم يرد عليه انه لو يدل البناء
بالاسناد بالاصالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصلى للخبر والفعل
واما المشتقات فاسنادها بالشبه والتبع وايضا يرد على قوله ولو قيد المسند بكونه
فعلا الى انه لا محذور في خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بيان مقتضى لاحصره
في المذكور ولذا تراهم في الكتب يريدون في مقتضيات وينقصون (قوله متعلقا
بما قبله بسبب ما) اعلم ان التعلق قد يكون باضافة الى ضمير كقولك زيد منطلق ابوه
وقد يكون باضافة الى ضمير ما اضيف الى ضميره فيدخل نحو زيد اخوه ضرب
غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد اخوه معا (قوله
فالاول نحو زيد ابوه منطلق) اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو
ويشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ لتعليق انبات اجيب بانه
ياول بمعنى عمرو فيظهر صحة تعليقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق
ابوه يصح زيد مسمى الاخ وعمرو او مسمى اخوه وعمرو (قوله ولا يخفى انه سهو
والالكان المناسب) قال الفاضل المحشي وايضا لا احتاج في ضابطة افراد المسند
الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما تحققت
وليس المقصد من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر
ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد
المسند بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الى قيد آخر وغاية ما يقال في الاجواب

وهذا القول يستدعي
ان يكون معنى تعريف
الشارح بشرط ان
لا يكون ذلك الفاعل
مسندا اليه اما بحسب
الظاهر او بحسب المآل
نـ

فهل ثبت ان نحو ابوه
منطلق من المسند السببي
عند السكاكي لكان
لما ذكره وجه لكن اول
المسئلة فانه لم يصرح
بذلك وانما يصار الى ذلك
بجعله السببية ضابطة
الجملة فتأمل نـ

ان السبب في قوله ليس فعليا متوجها الى القيد اعني كما تحققت فيفيد ثبوت الاصل
اعني فعليته يعني ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على ما تحققت
واما على زعم التوهم فهو فعل لان يشترط في المسند السببي انتسابه الى شيء
على وجه البناء اعني تقديم المبنى عليه فالفعل الذي يقابله مالم ليس كذلك وهذا
السلب يصدق بالانتساب لاعلى وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابطة
الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد آخر يخرج به (قوله ويمكن ان يقال ان قوله هو
ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان) هذا بناء على ما ذهب اليه بعض النحاة في
مثل اتيك حقوق النجم من تقدير الوقت واما على ما ذهب من يجعل المصدر
بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين المذكوران في كتب النحو هذا وقد يقدّر
لنقطة ما في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان (قوله والمعنى
ان المسند السببي يكون اذا كانا) لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده
قدر له عاملا ضرورة وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذ يكون بناء على
ان الشايع بعد اذ هو الماضي والمضارع قليل ثم ان هذا المعنى على تقدير رجوع الضمير
الى المسند وقوله او وقت كون المسنداء على تقدير رجعه الى قوله اذا كان المسند
سببا واعلم ان منشاء استبعاد الشريف هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور
في الكلام وان المضارع معد قليل جدا ولهذا لا قدر المحذوف عدل من يكون الى كان
فلا يرد عليه انه اختار تأويلا من جنس هذا التأويل في حل قول السكاكي
واما الحاشية التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع الى آخره كما توهمه ٧
(قوله وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك) كان الاستاد المحقق يقول لو قرئ قبل
بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت
زمان آخر لازمان وهذا انما يمكنه لو لم يكن ٥ قبل لازم الظرفية وقد ذكر الفاضل
الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفه ثم انه يعود
انهم وب عنه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء حل يترقب على الاستقبال
او على الحال اذ لا وجه هنا للتوجيه الذي ذكر في قبل والالكان المناسب
ان يطرح وترقب وجوده ويقال الذي بعد هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه لو حل
يرقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم
حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي
حصوله بعده فيلزم اجتماع التقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان
الذي يحصل عقب الحال على تقدير تباينهما كما لا يخفى على المتأمل ثم ان
ما ذكرناه من التقدير وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا

(الزمان)

بحث تعريف زمان الماضي
والاستقبال والحال
٧ اي توهم مولانا خسرو

نه

٧ حيث قل كلمة اذاهنا
ظرف مجردة اي هذه
الحالة ثابتة في وقت كون
السامع مستحضرا الخ
ويعلم منه ان خصوصية
الحالة هي مضمون ما
اضيف الى ظرف فبينهم نه
هو اما الاعتراض بان تلك
القبليّة لا تجتمع مع
البعديّة وهو الشك
الزمانى فهو اعتراض
آخر لا يتوقف على كون
قبل ظرف زمان يجب
عنه في كتب الكلام منه

٨ الظروف اللازمة الظرفية
والظروف الغير المتصرفه

بمعنى واحد وهو ما لم
يستعمل الامتنوبا
بتقدير في او مجرور بفي
قال الفاضل الرضى
ومن الداخلة على
الظروف الغير المتصرفه
اكثرها بمعنى في نحو

جئت من قبله ومن

بعدك ومن بيننا وبينك

جواب الخ منه

١٩ اي لا يلزم من كون
الزمان المستقبل ظرفا
للتقرب ان يكون ظرفا
للتقرب فيحوز ان يتقرب
في الزمان المستقبل نفس
وجود الزمان لافي زمان
فلا يلزم شئ من
المحدورين فتأمل منه

الزمان احسن من تقدير الفاضل المحشى حيث قال وكذلك يتقرب دال
على زمان مستقبل فيلزم ان يتقرب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم احد
المحدورين اذ يرد عليه ان كون التقرب في المستقبل لا يستلزم كون التقرب فيه
حتى يلزم ١٩ احد المحدورين قال الشارح في شرح المفتاح وهذا تدقيق فلسفي
لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتغال
الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض
وقد يقال التغير الاعتباري صحيح للظرفية في الجملة (قوله والخال هو اجزاء
من او اخر الماضى واوائل المستقبل) تعيين مقدار الخال مقوض الى العرف بحسب
الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويشرب ويمشى ويحج ويكتب
القرآن وبعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور
على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما
عند الحكماء والقائلين بان الزمان موجود متصل والخال عندهم وهو الآن
عرض حال في الزمان لاجزاء منه فالان بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود
وحال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الخال لا يستقيم في ابتداء
الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء
المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الخال (قوله بخلاف الاسم نحوز بدقائق)
فيه انه مخالف لما سلفه في تعداد امثلة خلاف مقتضى الظ من ان اسم الفاعل
والمفعول حقيقة في الخال ومجاز في الاستقبال ولعلك اذا تأملت في ما سلفه
هناك تطلع على التوفيق (قوله مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان
الى آخره) المراد بالتجديد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول
الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه
فيه فذكر افادة التجدد تحقيقا لتقام لا تقييد للاحتراز كذا في شرح المفتاح
للشريف (قوله يقتضى تجدد الكل وحدثه) رد عليه الفاضل المحشى بان
هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقى تجدد
الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود
لان الكلام في الحالة المتضمنة لكون المسند فعلا لاحداثا مقارنا للزمان وفيه نظر
انه ان لم يرد بالمسند في قوله فليست قيد المسند ما هو المسند حقيقة اعني الحدث على
ما اشار اليه الفاضل في البيان لم يكن لفظ التقييد في محزه لان احداثا لازمة جزء الفعل
لا قيده دلي ان جعل الفرض افادة انصرام الزمان على ما هو المآل بمعزل

عن التحقيق كيف وقول الشارح أي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوهم شيء فشيء ويصدر منه لحظة فلحظة يدل على أن المراد إفادة تجديد الحدث فتأمل (قوله وكما وردت عكاظ) الهمة للتقرير أن قدر المعطوف عليه استحضروا في ولا انكار أن قدر لم يعرفوا والعامل في كليهما على الوجهين بعثوا (قوله شيئا فشيئا) يشعر بأن المراد بالتجديد فيما سبق التقضي والحق أنه خارج عن مفهوم الفعل وضعها وإنما يفهم من خصوصية الحدث أو المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجديدي بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن أن يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب إفادة المقام والتجديد المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعها وهو المقصود بالبيان يفهم في ضمن التقضي فلا غبار (قوله أن لي على كل قبيلة جناية) وقيل إنما بعثوا إليه لأنه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم إلا بحضوره لأنه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل ذي مجد منيف (قوله فلا فائدة عدمهما) الاظهر أن يقول فلا فائدة مطلق انتبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن إفادة المدلول الرضعي للاسم صريحا فان الاسمية لا تقيد عدم التقيد وعدم إفادة التجديد بل هما لعدم ما يدل عليهما فتأمل (قوله لا يالف درهم إلى آخره) من آيات الخمسة فإنه حوطة بن نصر أوله إذا اجعت يوم دراهمنا ظلت إلى طرق الخيرات تسبق وفي قوله لكن يمر ٥ تكميل حسن إذ قوله لا يالف إلى آخره ربما يوهم بأنه لا يحصل له جنس الدراهم فزاله (قوله يزجيه) انترجية دفع الشيء بالرفق كاتزجي البقرة ولدها (قوله أشار إلى أنه مستثنى من هذا الحكم) فان قلت : ظ الاستثناء يقتضي ٣ الاندراج وذلك بأن يؤخذ التقيد أهم من الظاهري والتحقيق فاذا ذكره الشارح ٢ جواب تسليبي والملايم لكلام المص ان يقال لانسم الاندراج والانتقاص فان المتبادر من التقيد كون القيد فضلا غير محتاج إليه في تحصيل اصل الجملة وهو مقفود في باب افعال الناقصة بالنسبة إلى اخبارها قلت الظ أن مراده بهذا الحكم تقييد الفعل بنحو المفعول بالاستثناء عدم الدخول فاللازمة على هذا ظاهرة فليستأمل (قوله لتقرير الفاعل ٧ على صفة) اطلاق الفاعل على اسم كان أما على سبيل التشبيه أو تفسير الفاعل بما أسند إليه الفعل المعلوم أو شبهه (قوله غير مصدر ذلك الفعل) قال الفاضل المحشي زاد الشارح هذا التقيد تبعا لغيره ولا حاجة إلى هذا الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع للتقرير أن التقرير تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة

٣ أي الاندراج في التقيد

٤

٤ إنما قال ظاهر الاستثناء الخ

جواز أن يحمل الاستثناء

على عدم الدخول كافي

الاستثناء المتقطع ٤

٦ فنفخيم في أنه مستثنى

راجع إلى التقيد في باب

كان ٤

٢ وهو قوله مستثنى من

هذا الحكم ٤

٧ قل الفاضل الرضوي

تسمية مرفوع الأفعال

الناقصة اسمائها أولى من

تسميتها فاعلاها إذا فاعل

في الحقيقة مصدر الخبر

مضافا إلى الاسم وهذا

لا تحذف أخبارها غالبا

حذف خبر المبتدأ لكون

الفاعل مضمونها

مضافا إلى الاسم فكما

لا يسمى منصوبا المشبه

بالمفعول مفعولا فالقياس

أن لا يسمى مرفوعها

المشبه بالفاعل فاعلا

لكنهم سموه فاعلا على

القلة ولم يسموا المنصوب

ومر لا يلهوهم من أن كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول فليفهم شبه (وهذا)

٧ ويدل عليه قول السيد عبد الله في شرح الملب بعد تمام التعريف المراد بالصفة غير صفة مصدره ٣٤٤ دلالة كان على الاستمرار مذهب البعض ورده ٣٢١ الفاضل الرضى بانك اذا قلت كان زيد صار بالم نقد

الاستمرار الاترى انه يجوز
كان زيدا بما نصف ساعة
فستفظوا اما الاستمرار في
قوله تعالى وكان الله سميعا
بصيرا فانما استفيد من
وجوب كون الله سميعا
بصيرا لا من لفظ كان فعلى
هذا حال كان على خلاف
حال الافعال التامة فانها اذا
استعملت في الامور المستمرة
كقوله تعالى الله كانت مجازا
من هذه الحقيقة كما صرح به
الفاضل المحشى فيما سبق
ويدل عليه قولهم بدلاتها على
التجدد والحدوث وبالجملة
لاشك في عدم دلالة كان
على الحدوث سواء قيل
بدلاتها على الاستمرار
او على الكون المطابق
فهو مستثنى من قولهم ان
الافعال تدل على الحدوث
ولا ضمير في ذلك فان
الدليل على تلك الدلالة
فهم اهل اللغة منها ذلك
وتفسيرهم اياها به وهذا
الدليل لا يجري في كان
وبهذا التقرير يظهر بطلان
ما ذكره بعض النحاة من
ان الافعال الناقصة سلبت
عنها الدلالة على الحدث
ولذا سميت ناقصة ولذلك
لان الانتقال الدالة عليه
صار حدث بلا خلاف

وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة في مفهومها
وفيه نظر اما لا فلان الشارح لم يزد هذا القيد على التعريف المشهور
بل اورده في تفسير قيد في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه ٧ في الواقع
ويمكن ان يجاب عنه بان لو حل على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه
وهو غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل على الزيادة ليخرج
الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام في قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لا صلة
للموضوع كما زعم المحشى يدل عليه قول الشارح على انها عني تلك الصفة متصفة
بمعان تلك الافعال فان الصفة مشار اليها انما تصف بالكون ٢ وهو غير
التقرير وايضا قد اعترف المحشى صريحا ان لكان دلالة ٣ على الاستمرار
ولصار على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل على الانتقال ولا على الاستمرار
فكيف يكون مجرد معنى افعال الناقصة كيف ولو حل الكلام على ذلك
المبادر الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر اذ الزمان
داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له هذا ثم غرض الشارح
من ذكر الوجهين البات كون كان مثلا قيد لا نظر الى كل واحد من جزئي معناه
اعني الزمان على منفي وجه الاول والكون المطلق على مافي الثاني فلا وجه
وجيها للحكم بالاستغناء عن الثاني كما لا يخفى (قوله وهذا معنى قولهم الى آخره)
انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية
واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى الى آخره فلا بد ان اعتبر فيما سبق
اتصاف خبرها بمعناها لا يحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف
وهو الحكم (قوله او عدم ارادة ان يطلع السامع) المراد بالسامع ههنا
المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتأمل (قوله اكرمك ان تكرمنى
اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والالوقع الطلاق بقوله انت طالق
ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية وليس بنفسه
لما سبقين الآن من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور
السابق اذ لا نزاع في الارتباط المعنوي ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط
ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط
فهذا المثال مبنى عليه (قوله فالجزء ان كان خبرا فالجملة خبرية) قيل عليه
ان الجزاء في قولك ان ضربتك يضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف
الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى فليس بخبر

وكذا الاستمرار الدال عليه ما ذال واخوانه (٢١) والانتفاء الدال عليه ليس والكون المطلق الدال عليه كان عند
البعض والله تعالى اعلم ٢٤٤ بالكون لزيد لا في نفسه وكذلك الحصول والوجود المذكوران في عبارة الشرح ٣٤٤

٤ وقد ظن ان التعسف في تغيير الجملة الشرطية بالجزء وليس بشئ فان ذلك التغيير ضروري وملزم عند الشارح
لان المقيد بقيد مخصوص وهو الشرط نفس الجملة ٣٢٢ الجزائية لا المجموع المركب ٥

٦ قال مولانا حيدر تاملنا
فظهر لنا ان العذر مقبول
لانه لو قال اصل اذا الجزم
بوقوع الشرط واصل
ان عدم الجزم بوقوع
الشرط ولا وقوعه اى
التزديد لبيان وجه
الافتراق فان الجزم
والتزديد متباينان فلا
معنى للاقتصار على احد
شرطى معنى ان وانت
خير من المقدم خطاى
يكفى فيه بما يقع وما
ذكره الشارح يكون
وجها للاقتصار على
ان فيه ايماء الى اشتراك
عدم الجزم بللا وقوع
ولو قال ذلك لغات هذا
الايماء ٧

٨ وقال ايضا وانت خير
بان ما ذكره لا يصلح عذرا
بل كل ما اورد على المص
فهو وارد على صاحب
المنفاح فكان عليه ان
يعرض بجانب اللا وقوع
كأنه عليه فى المثال
وانت خير بالدفاعة على
ما حرره فى الحاشية
السابقة ٩

١٠ وقد يقال الاضافة

(قوله فى نفسها لا صدق والكذب) اشار بقوله فى نفسها الى ان الاحتمال
يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا (قوله بناء على
انه فى بحث تقييد المسند الخبرى) ولا يجوز ان يكون بملاحظة التأويل على
ان يكون معنى قولك ان جاء زيد فكرمته ان جاءك زيد فانت مأثور باكرامه
لان ذلك التأويل انه يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب
السكاكى فلا اذلا ضرورة داعية اليه (قوله لان الحرف قد اخرجته الى
الانشاء) دخول على حذف المضاف بقية السوق اى الى حكم الانشاء
وهو تغيير الكلام واحداث معنى فيه به تطرق اليه عدم احتمال الصدق
والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون اجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء
(قوله ولهذا لا يقدم ما فى حيزه عليه) لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام
واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا
فرتبه المصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى نوع من انواعه (قوله فتعسف
منه) بضمها كلاء المنفاح على ما عليه ان انيزان تخفيظ للاصطلاحين فقول
الشارح وتخيظه اذ فى موقع البيان لوجه التعسف (قوله فى انها قول جازم
هو ضوع التصديق والتكذب) اى يمتنع الصدق والكذب (قوله ان عدم الجزم
بوقوع الشرط) وانه قولهم ان مات زيد افعل كذا مع ان الموت مجزوم بالوقوع
قد وجهه الزمخشري بن وقت الموت لكان غير معلوم استحس دخول
ان عليه (قوله او على ضرب من التأويل) مثلا سوق المعلوم مساق المشكوك
لكلمة تنفيذه او كون المخاطب غير جزم فان ان قد يستعمل فى شك المخاطب
كما يستعمل اما لتفصيل الجملة الواقعة فى ذهنه او غير ذلك مما سيجى تفصيله
(قوله واصل اذا الجزم الى آخره) قيل المراد بالجزم مصادا الحقيقى واما المظنونيات
فانما يستعمل اذا فيها باعتبار خطاى (قوله فليتأمل) ليطالع على الفرق بينهما من
ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط فى ان لوجود الشك وفى اذا لوجود الجزم بوقوعه
(قوله فبه فى المثال) حيث قال ام لا (قوله لكلمة) وهى ههنا تزيل المخاطب منزلة
الجاهل لعدم جزمه على موجب علمه من مراعات حقه (قوله انما هو بوقوع
الشرط) لا يستقيم الا بان يحمل على حذف المضاف اى بوقوع نقيض الشرط
بقية المقام (قوله نحو فاذا جنتهم الجنة الآية) اورداية من كلام الله تعالى
تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا القطوع وان فى المحتمل والمراد القطع والاحتمال
بالنظر الى حال الشئ فى نفسه وفرض الكلام بقولا على لسان من يجوز

فى وقوع الشرط لادنى ملائمة اى هو عالم بوقوع ملتبس بالشرط فى الجملة ويكفى فى التلبس كونه عالما (عليه)
بوقوع نقيض الشرط ولا يخفى بعده على ان ما ذكر انما يفيد تلبس العالم بالشرط لا تلبس الوقوع به فتأمل ١١

عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع
او بالا وقوع (قوله وان نصيبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله) المراد
بالحسنة في الآية الاولى الخصب والرحاء بان الآية نزلت في اليهود حين نشأوا
برسول الله عم فقالوا هذا دخل المدينة نقصت ثمارها وعلت اشجارها فرد
الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل في الآية الثانية انفتحوا انعميدل على
ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابكم مصيبة اى قتل وهزيمة بشهادة ما قبله
اعني يا ايها الذين امنوا احذوا حذرکم فانقروا ثبات وانقروا جميعا وان منكم
من ليطعن الآية وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع
اللام الموطئة يلزمه المضى لفظا لان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال
على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا وايضا والله تعالى
ذو الفضل العظيم فهناك شأية تحقق النوع الذي يراد بقوله فضل من الله
واما التنكير فالعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل المحشى وبهذا يظهر اندفاع بحث
الشارح وانه ليس مما يحتاج في دفعه الى تكاف كاي شعربه قوله اللهم الى آخرة
(قوله اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا) ليس بشئ لان مقبل الآية
وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين قرينة لمذكر فيكون عهدا خارجيا
تقدير يا كما اشار اليه الفاضل المحشى فيما سبأ في وقديقال يكفي في العهد كون المعهود
مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث لا ينفك ذهنهم الى الغير كما في قوتهم ادخل
السوق اذا لم يكن في البلد الاسوق واحد وهذا الاعتبار جار في الحسنة
اذ التعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرحاء وفيه ان هذا التعاهد هو بالنسبة
الى قوم موسى عم لا مخاطبين بالآية وهو المعبر في العهد الخارجى (قوله
كثرة وقوع واتساع) اللفظ المناسب لقوله فيما سبق لكثرة واتساعه ان يكون
كثرة وقوع مفعولا لاي قطع لحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فان قيل
ليس كثرة الوقوع فعلا للقسطع فكيف ينتصب بحذف اللام فلنا جاز ذلك
بتأويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار عرفا على ان الفاضل
الرضى لم يشترط ذلك (قوله وبهذا ظهر فساد ما قيل) اى بما ذكر من بطلان
ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذى فان قوله حقا
ان يشك فيها دليل ظاهر على انه جل العهد على مذهب الجمهور (قوله مع
جعل السيئة القليلة غير قطعة الحصول) لا يخفى ان قلة السيئة مستفاد من تنكيرها
وان القلة المستفاد من التنكير انما هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها

و قد يجعل منصوبا على
التنكير او على المصدر اى
يكثر ككثرة وقوع
ويتسعون اتساعا منه
٧ وفيه اشارة الى دفع
مذكره لبعض من ان قلة
السيئة تؤكد كونها
قطعة الحصول وتقتضى
كونها بهذه المثابة فلا
يظهر دلاله على فضل
الله وعنايته فضلا عن
كونه اولى الا ان يجعل
القليلة منصوبة على انها
مفعول الجعل المذكور
وقوله غير قطعية
الحصول مفعولا بعد
مفعول لكن الظاهر انها
مجرورة لانها صنفه

فإن العلة بالمعنى الأول قد يجتمع مع دوام الوقوع ثم لا يخفى أن العلة بالمعنى المذكور يؤكد الوقوع إذا لم يكن أحد عن سببته منفي إيراد أن الدالة على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله تعالى بلا شبهة (قوله وإن أراد العهد على مذهبه بناء على أن الحسنة المطلقة إلى آخره) الظ من كلام الشارح اعتبار اليهودية بالنسبة إلى قوم موسى عم لكن فيه نظر لأن هذا الاعتبار عند السكاكي بالنسبة إلى المخاطب والمخاطب ههنا غير قوم موسى عم وبالجملة لا العهد إنما يدل على غير المخاطب بالمعنى وقوم موسى ليسوا بمخاطبين فلا يكفي عليهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة أيضا فتأمل (قوله وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة) أي بما ذكر من أن المقدر أن المراد الحسنة المطلقة أو من بطلان إرادة العهد على مذهب الجمهور وإنما لم ينظم بطلان كلام العلامة في ذلك بطلان كلام الترمذي مع أن وجه الفساد فيها واحد لأن كلام العلامة طويل الزيل فتوقده على الشق الثاني من التزديد لتبعد أحد الشقين عن الآخر وفي اعتبار لفظ هذا دون ذلك إشارة إلى ثبوت مشار إليه وأنه لا يقتضي التوجيه إليه وحضوره لدى الناظر لكونه بحثا بالبطلان على توجيه هذا المناضل أيضا على أن ذلك أن يجعل هذا الإشارة إلى مجموع ما سبق من رد الشين إذا كان بطلانه بهذا انه هو باعتبار الشق الأول والسابق على أن العلامة وكذا الترمذي حين العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على جنس الحسنة مطلقا وإن الشارح حمل كلامه على هذا لما لم تأمل في كلامهم هادني تأمل (قوله هذه العظام من الحسنات) الجمع باعتبار جزئيات الخصب (قوله فيكون أسوء) مدار الاسوءة على أن في الحمل على الجنس لزوم ترك الشكر على اليهود وغيره إذا لا شك أنه أسوء من تركه على اليهود فقط (قوله وأما من حيث فتمتنع برد) عليه أن مراد العلامة هو أن اليهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس إذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة اليهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو أي مع قطع النظر على الاعتبار المذكور لا ما فهمه الشارح أعني الجنس من حيث هو لا في ضمن الأنواع ولا في ضمن الأفراد (قوله ويمكن الجواب بأن معنى كونها موهودة) أو رد عليه المناضل المحشى أن الحسنة إذا أريد بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن أن يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة

قوله فلو قدمه إشارة إلى توجيه الكلام ودفع لما قيل أنه لو كان المقصد إلى هذا المعنى لكان مقتضى الترتيب تقديم ذلك على الشق الثاني من شق التزديد ^ش قوله والدليل الخ فيه إشارة إلى رد ما قيل ليس في شيء من كلامي الشارحين ما يقتضي احتصاص العهد بالعهد الجمهوري فتأمل ^ش ولأن قول العلامة في تفسير الحسنة وهو الخصب والرخاء صريح في الحمل على العهد على مذهب الجمهور وقول الترمذي حقه أن يشك فيها جار مجرى الصريح في ذلك فتدبر ^ش

فيه رد لما قيل مدار الاسوءة وترك الشك لما كان على العهد وعلى اعتبار جعل التزم للعهد ابتداء واعتبار الشك عليه بلا واسطة اقضى لحق البلاغة ^ش

كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوز السكاكي فلا يمكن حل كلامه
 على ذلك واجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب ابتداء
 مجازا لقيام القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخلت على الخصب
 ابتداء مجازا ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقة بمنزلة المعهود الخاص
 كما هو مذهب السكاكي في العهد فاذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها
 تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصنة
 معينة صريح في حل العهد على مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة منكورة
 مطلقا حتى يصح حل المعرف على العهد الجمهوري وقد شكك في الجواب
 عن الايراد بان الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس
 واطلاق النوع فاذا حل تعريف الحسنة على الجنس يحمل الحسنة المطلقة
 على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنة ح اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق
 على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام ولا محذور فليتأمل (قوله
 ولهذا تكررت ليدل تنكيرها على تقليلها) ان اراد تعليل البيئة باعتبار نفيها
 بمعنى ان يكون شيئا يسيرا فقيه انه ح قوله ولهذا تكررت في محزه
 لان ندرة الوقوع لا يكون باعثة لتكثيرها المقيدة لتقليلها في حد ذاتها
 وان اراد تقليلها بحسب وقوعها فقيه ان التكرير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل
 على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق (قوله في قوله فاذا مس
 الناس ضررنا فانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان
 ضررنا فانا فالفاء ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس
 في دفع الثاني (قوله فلانظر الى لفظ المس) قيل هذا مناف ٣ لما سلفه في بحث
 تنكير المسند اليه لانه لادلالة لفظ المس على التقليل بدليل قوله لمسكم فيما اخذتم
 فيه عذاب عظيم واجيب بان المذكور ههنا مقول عن الابضاح وسكت عن اعادة
 المنع اكتفاء بما سبق وبان المنفي فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح ارادة شيء
 من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لانفس الانبياء
 عن القلة الاظهر هو الجواب الاول از الانبياء عن القلة اذا كان مسما يثبت دلالة نفس
 هذا اللفظ على الترجيح فليتأمل (قوله فلان الضمير في مسه للانسان المعرض للتكبر)
 اي للانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرحه للمفتاح والدليل على
 ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان مس الشر بنسبه مقتطوع به لان منهم
 العاصي الى الله تعالى ذكر قيل هذا لا يسم الانسان من دعاء الخير وان مسه

٤ يؤيده ما سيذكره في
 جواب السؤال الذي
 ذكره بقوله والى تنكير
 ضرر المقيد للتقليل ٥
 ٣ واما التقليل في قوله
 والى تنكير ضرر المقيد
 للتقليل فالمراد منه التقليل
 بحسب الذات لا بحسب
 الوقوع ٥

الشر فيؤس قنوط فقد اورد لفظ ان مع الضمير هناك راجع الى مطلق
الانسان فلو كان الضمير في الآية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان
ايضا لم يظهر في المدلول نكتة الى اذا ثمان الانسان اذا لوحظ بالانسانية
لم يكن مساس الشر اياه مقلوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى
(قوله ونأي بجانبه) يقال نأى بجانبه اي لنفسه كان الجانب مقهم والمعنى ابعد
نفسه وذهب بها عن حملها وبقاها تكبرا وتعظيما (قوله كقولك لمن يكذبك)
ذكر ابو الحسن بن كيسان في تصريفه انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له صدقت
وكذبت اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان
كاذبا حتى يرد على المص ايضا ان التكذيب تصريح بان الخطاب جازم بلا وقوع
الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قديسك يجوز ان يكون التكذيب
كناية عن عدم التصديق لانه لا زلزال التكذيب وقديسك لما كان المتكلم جازما
بالوقوع والخطاب بانلا وقوع تعرض الرجاءان قساقطا فبقى التساوي
ولا يخفى انه وجد آخر مغاير لعدم الجزم من الخطاب فأملى (قوله كقولك
من يودي ايه) ان اعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله
من ايداء ايه كانه او قعد في انشأ وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم
كاهو الاصل في ان (قوله اني انهممكم فاضرب عنكم القرآن) واعلم ان هذه
الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بواو الفاء او نحوها او لم يسيروا فاضرب
عنكم المذكرا انما اذا ما وقع وتفايرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة
المعطوفة قدمت على العاطف تبينها على اصلها في التصدير واخواتها تأخر
عن العاطف كما هو القياس نحو فان تذهبون فاني توفكون فهل يهلك الا
القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعوا ان الهمزة
في الصورة المذكورة في موضعها الاصل والجملة معطوفة على جملة مقدرة
بينها وبين العاطف فقول الشارح ان انهممكم فاضرب عنكم القرآن اشارة
الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشري
ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يقدها ما يكون معطوفا عليه
ولم يجز ذلك في الاستعمال بل لابد وان يكون مبتدئا على كلام متقدم ثم ان
الزمخشري جزم بما يقوله الجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى افامن اهل
القرى انه عطف على فاخذناهم بفتنة وفي قوله تعالى انما لمبعوثون او ابأؤنا
الاولون فيمن قرأ، بفتح الواو ان ابأؤنا ٣ عطف على الضمير في مبعوثون اكتفى

باعتراض عليه ابو حيان
وتبعه السقفي بن
الهمزة ان تدخل على الجملة
لاعلى المفرد ولو دخلت
على المفرد المعطوف لكان
العامل في المعطوف
عليه عاملا فيما بعدها
بواسطة همزة الاستفهام
لاي عمل مقبلها فيما بعدها
فتعين ان يكون ابأؤنا
مبتدأ خبره محذوف اي
مبعوثون لدلالة ما قبله
عليه ويمكن ان يدفع بانه
يفتقر في التابع ما لا يفترق
في المتبوع كما تقرر عندهم
فليتأمل منه
٣ فيه انه اذا اعتبر الهمزة
في الجملة المعطوفة لزم
عطف الانشأ على

بالفصل بينهما بجملة الاستفهام (قوله فمين قراء بالكسر) واما فمين قراء بالفتح
على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا شرط فاین جزاؤه قلت الجملة
الشرطية وقعت حالا فتعني عن ذكر الجزاء تجردها عن معنى الشرط وقيل
ما قبلها دليل الجزاء (قوله او للاعراض) اشارة الى تجويز كون متعجلا
مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله وانفتح بمعنى الاعراض
فعل هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى
والله اعلم باعتبار اعراضكم فيطبق على المشهور (قوله ان الحال في هذا
المقام الى آخره) يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه ومنح بحسب النظر
الى الآيات القاطعة فروعى حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الآيات القاطعة
فجعل في مرتبة الشك والامكان الصرف (قوله ومنه قوله تعالى قل ان كان
للرحمن ولد الآية) اى ان صح وثبت به برهان يقينى وحجة واضحة ان يكون له
ولد فانا اول من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل
ولد الملك تعظيم ابيه (قوله اى حتم ان يكون لتوبيخ) المشهر ان الخطاب
بالآية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا
تغليب المرتاب على غيره (قوله لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله الى آخره)
كما ان هذا الدليل لا يجرى في غير كان لدلالة صار على الانتقال الذى لا يستفاد
من خبره كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الرضى لكن ربما يدعى بأنه
لا يجرى في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار في كان
وهو غير مستفاد من خبره قطعا فتأمل (قوله ولا يحبس عن هذا الاشكال)
اى لا يخلص عن هذا الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الاما ذكر فلا يرد منع
الحصر بما اشار اليه سابقا من اندفاعه عن الآية بوجه الآخر (قوله ويكون
معنى الكلام) يعنى يمكن تطبيق ما ذكره المص ههنا على التوجيه المذكور
بتكلف وملخص ما ذكره تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث
لانه كان فيهم من ينكر عنادا والفظ تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار على
تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه بل الاول تغليب المشكوكين على المستيقنين
المعاندین ثم تغليب الكل على المنكرين (قوله وكانت من القانتين) الظاهر ان المراد
من القانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر فقيه تغليب احد
الجنسين على الآخر ونكتة التغليب الذى ذكرها الفاضل المحشى لا يختص
بمريم عليه السلام بل بجميع القانتات وان اريد الذكور فقط فالامرط وفي الآية

٢ فيه اشارة الى ان قول
الفاضل المحشى هذا
التعليل لا يجرى الخ ليس
باعتراض على الشارح
فتأمل

٣ انما قل بل الاولى لان
سياق الكلام في استعمال
ان في المقام الجزم بوقوع
الشرط لنكتة وهذا
يمكن ان يجعل وجهها
للاقتصار على بين
تغليب المشكوكين على
المنكرين وايضا له وجه
آخر وهو تغليب
المشكوكين على المعاندین
والمنكرين ابتداء الا ان
ما ذكر في الحاشية اولى
لظهور الكثرة في جانب
المغلب المعبرة في مثل
هذا التغليب (منه)

وجد آخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكور
 التفظ كالجمع والتوحي (قوله بل الابتداء الغاية) فلا يتعين التغليب اذ لا دليل
 على ارادة امهاتهما (قوله لان الغرض مدحها بانها صدقت) يعني ان الغرض
 مدحها بالحسب لا بالنسب (قوله كالتهمين) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن
 عبد العزيز فلا تغليب ويرد انه قيل نعمان عليه الرضوان نسألك سيرة التهمين نعم
 قال قتادة اعتق النمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد
 به عمرو بن عبد (قوله والتهمين الشمس والقمر) وعليه قول المتنبى واستقبلت
 قمر السماء بوجهها فترتني القمرين في وقت معا اراد الشمس وهو وجهها
 وقمر السماء يعني ان وجهها لصفته وشدة صفاته انطبعت صورة القمر فيه
 لما استقبلته كالطبع الصورية في المرأة فرأى العاشق برؤية وجهها الشمس
 والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز انه اراد قرا او قرالانه لا يجتمع قمران
 في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح وايضا القمران
 في العرف للشمس والقمر (وقوله فانه تغليب على المؤنث) اي وان كان اقل
 ووجه كون القمر اقل من الشمس تحريكه وسطه (قوله ولا يخفى علينا ان ابوين
 وقمرين من قوله ومنه ابوان) وفي بعض النسخ ابوان وقمران فلاول محمول
 على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج (قوله ولوسم فليكن
 مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما يسمى باسم الآخر ادعاء ثم يقول الاسم بمعنى
 المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيفني باعتبارهما فيكون معنى ابوين
 المسمين بالاب كافي العلم وقدرد بعضهم هذا التأويل في العلم بانه قليل بخلاف
 تشبيهه جمعه فتأولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة
 فيها يكفي في تشبيهها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
 (قوله وجميع باب التغليب من باب المجاز) قال في شرح المفاتيح واما بيان
 مجازية التغليب والعلاقة فيه والله من اي انواعه فمالم اراد حام حوله وهما
 اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا
 بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول
 فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار
 اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان
 كل واحد منهما مراد باللفظ وهما اريد معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي
 والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان

٥ عمر بن الخطاب وعمر بن
 عبد العزيز رضي الله
 تعالى عنهما
 ٦ وما ذكره اشتمل في
 شرح المعنى من ان المعنى
 المذكور جعل وجهها
 قمر السماء اذ ليس ذلك الا
 لاضائه واشراقه و
 الاجرام المضيئة المشرقة
 لا تنطبع فيها الصور فهو
 مردود بان ما ذكره
 ادنى وبالعلة فلا
 يقدح فيه مذكور
 وهذا ظاهر
 بحيث عموم المجاز

ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط
 يجعلهما معنى واحدا معهما يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ
 (قوله اول تعودن في ملتنا) يمكن ان يقال عاد يجي بمعنى صار فلا يكون
 في الآية تغليب ولا ياباه قوله بعد اذ نجانا الله منها لان النجاة عن الشئ لا يستدعي
 سابقة الحصول فيه كما اشار اليه الشارح في شرحه ففتح ٧ وقد قبل يجوز
 ان يكون معتقدا للكفار ان شعيبا عليه السلام كان منهم لسكونه عنهم عن ابطالهم
 قبل البعثة فلا تغليب في تعودن من هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار
 الخواص والمزايا في مثله في المحكي والظاهر اعتباره في الحكاية فتأمل (قوله
 انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا) اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز
 كما سبق وكون فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ثم لان هذا التكلم مع الغير
 كما هو وضعه والجواب انه لما عبر اولا عن زيد في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ
 الغائب صار التعبير عن المتكلم وعند بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق
 المجاز نعم لو لم يعبر عنه اولا بطريق التسمية بل قيل ابتداء ضربنا مراد به
 التكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظ وكذا القياس في انا وانت فعند
 (قوله من قرأ آية الخطاب) واما قراءة التسمية فلا تخمل على تغليب غير هذا المزمع
 في كلام البلغاء تغليب الغائب وان كان اكثر على الخطاب ولا تغليب احدهما على
 المتكلم (قوله من المكافين وغيرهم) الظ بالظر الى المقام حيث سبق ان لا يدل على
 احاطة علمه تعالى بكل شئ ان يع لفظ غيرهم الغير المميز من النجم اما بان يشمل من قوله
 من سواي على الاستعمال النادر كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على اربع واما خبره
 على التغليب (قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوا والعلمكم تقون) اي لا وجدته تعلق
 قوله تعالى لعلمكم تقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الشارح في شرح
 الكشف ردا على تجويز القاضى كونه حالا من ضمير اعبدوا اعلى معنى اعبدوا
 ربكم راجين ان يخرجوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى من ان قوله الذي
 جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او مدحا منصوبا او مرفوعا
 فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق فتوسط
 الحال من فاعل اعبدوا بين وصفي المفعول كالتوسط بين العصى والحظايا
 مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان البلاغة القرآنية يقتضي
 والله اعلم ان يعتبر من الاول غاية عبادتهم ما هو الله اعلم اعنى الثواب لما شق عليهم
 وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان التقوى عبارة عن الايمان بجميع

٧ واما ما ذكره صاحب
 الفرائد من ان ماد لو كان
 بمعنى صار فتقبل تعودن
 الى ملتنا لان عاد يتعدى
 بالى لا يفي بجوابه ان ماد
 ان كان بمعنى صار لم يكن
 من صفة العود بل يكون
 خبر العاد لتسخدم

المأمورات والانتها، عن جميع المنهيات وهو عين العباداة فلو تعلق لعلمكم تقون
 باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلمكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره
 الاقصر اى فالوجه ان يتعلق بخلفكم ويكون اهل مستعارة الارادة اعنى
 مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف
 المراد عن الارادة (قوله فى لفظكم تعلين) قيل عليه يلزم اجتماع مجازين
 فى كلمة واحدة وهو من منع اتفاقا والجواب ان اللزوم اجتماع جهتي مجاز
 فى لفظ واحد لارادة معينين مجازيين منه والمختار هو الثانى دون الاول (قوله
 فالخطاب مختص بهم) استدل عليه بانه لو كان الخطاب بالث والتكثير عاما
 للانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان فى نعمة البث والتكثير فلا يناسب
 الامتناع على الانسان كما لا يخفى فيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان
 فى نعمة البث والتكثير ثابت فى نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل
 الامتناع سواء جعل الخطاب عاما او خاصا شملنا كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان
 كما يدل عليه سيق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم
 المتبى بغير مقدم عليه اعنى لكم وقد قرر ان التقيد المتقدم على المعطوف
 عليه يعتبر فى المعطوف كان الامتناع فى موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب
 وخصوصه انيس سيق الآية لزم امتناع على الانسان يجعله محلا للخطاب
 حتى يفوت بمشركة الانعام ايه فى محبة حسن ذلك الامتناع كما لا يخفى فأملى
 (قوله لكم فيها دفع) فى انسخح الدفنتاج الابن والباقي ما ينفع به منها والمراد
 ههنا مطلق الشئ وما ينفع به اذا المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق (قوله
 انب ينظم الكلام مما قدره) لانه يحى بعد هذه الآية والانعام خلقها لكم
 فلتناسب لهذه الآية ان يكون قوله تعالى ومن الانعام معطوفا على من انفسكم
 ويكون الخطاب فى يدرؤكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم
 من الانعام ازواجا فلا يكون الآية ح من قيل التغليب (قوله متعلق بغيره)
 على ان يكون ظرفا لقوله لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يحمل الضمير
 الراجع الى ما يصلح للعمل عاما فى الظرف ويحتمل الحالية عنه والوصفية له
 لتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكأنه لم يذكر تعلقه بالامر للزوم الفصل
 بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وايضا اذا اعتبر الحصول الاستقبال فى المعلق
 دون المتعلق عليه يلزم تعلق الاتى بالحال وهو محققا (قوله ولا يجوز ان يتعلق به)
 قيل ان يتعلق بما يتم بامر من مبداء متعلق لان معناه جعل الشئ متعلقا بغيره

قوله تمسك
 شروع فى الكل بعد
 البعض

فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزءه الاول اعني الجمل لانه في الحال
 لكن لا مانع لتعلقه بجزءه الثاني اعني التعلق (قوله لانه مفروض الحصول
 في الاستقبال الى آخره) فيه بحث لان بعض الاسمية يدل على التجدد لا على السبوت
 وهي التي خبرها فعلمية نحو زيد يقوم كما صرح به في او اخر هذا الباب
 فالتعليل فاصرح عن المراد (قوله لانه مفروض الصدق الى آخره) لان فرض الصدق
 اى التحقق في الاستقبال لا ينصهر في الاثبات وبقايل ان يقول فمح بلزوم وقوع
 الصدق في المركب الغير التام لان اداة الشرط اخرجته عن كونه كلاما
 وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال المراد كونه كذلك باعتبار الاصل
 وما كان عليه كذا قال الحصادي (قوله ان جعلت كاتهما الى آخره) ظاهره
 يقتضى جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به
 في شرحه للمفتاح فيمكن ان يكون مبيها على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك
 في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرط لاذوا وان لم يجز لان ويمكن
 ان يكون المراد باحد لهما اسمية هو الجزء بخصوصه (قوله فاعتمد باكرامى
 اياك امس) هو بصيغة الامر على ما جوزه الشارح من جواز كون الجراء
 طلبيا بلا تأويل واما على ما اختاره القاضي المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم
 واما ما ذكره في شرح المفتاح من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتماد
 باكرام المتكلم متعلقا بحصول اعتماد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الاثبات
 الواقعة جزاء الى ان يؤول بالخبرية فبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون
 الجراء كلاما مستقلا وكون الشرط قيد له (وقوله فيكون طلب الى آخره) بين
 ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظ والافلا تملق حقيقة على اصل
 السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن (قوله وتأويل الجزء الى آخره)
 وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله
 ويجب ان يشبه الى آخره انه لما ذكره هنا جواز مخالفة الظ لكتابة اشار الى رد من جعل
 وقوع الطلبى جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره ههنا مخالف
 لما ذكره في شرح الكشف في سياق تفسير قوله تعالى فقلق آدم من ربه كلمات
 من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط محل بحث اللهم الا ان يفرق بين
 الامر والاستفهام (قوله كما في قول ابى العلاء فيا وطنى الى آخر البيت) من قصيدة
 ٧ مظهرها غاني الووى في شخصك اليوم اطلال في النوم معنى من خيالات محلال
 وبعد البيت المذكور في الشرح فان استطلع في الحشر آياتك زيارا وهيات

٧ وتمامه المشاع في الزم
 معنى من خيالات محلال
 وتتم البيت المذكور
 في الشرح ان ذنبي هات
 سبق من الشعر فلفهم
 لسلك البطل وبعد هذا
 فان استطلع في الحشر آياتك
 زيارا وهيات الى يوم
 القيامة استعمل ٤٤
 معنى جمع معنى وهو
 المنزل والووى منقطع
 الرمل واطلال جمع طلل
 وهو ما يخص من آثار
 الدار ومحلال صيغة
 مبالغة من الحلول يقل
 مكان محلال اى محل به
 الناس كثيرا ٤٤

في يوم القيامة اشغال قوله فليعلم دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق خاليا
واشتقاقه من نعم الشيء بالضم او نعم كعلم اي صار لنا والبال القلب (قوله
اي على اظهار الرغبة) ورد قوله تعالى اظهار الرغبة في حقه تعالى مجاز عن
لازمه اعني اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس
الامر لاظهار الرغبة الثابتة بالشك (قوله الاول لانها) عدم الاقتضاء
بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة مثل قولك ان ضربت
ضربت هو الرابط في جاني الوجود والعدم (قوله او لان الآية) واصله
ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون
الآية من ابراز غير اخاصل في معرض اخاصل لكن المنظور اليه دفع
الاشكال من الآية الكريمة فان كنت قد تقررت في الاصول ان العبرة لعموم
اللفظ لا لخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلت العموم
بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا بقى على حاله ولم يخص بخصيص
السبب وهو المراد مما تقررت في الاصول لعمليته مفهوم الخاتمة لظهور فائدة
اخرى لم تشرط على ان الشارح شفعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه
السؤال فانه (قوله او تعريض) قيل ٦ في سلوك طريقة التعريض فأتان
الاولى ان من هو اعني مرتبة عند الله اعني انني عدم اذا كان الاشتراك محيطا
نعمه فحل غيره والثانية ان المشركون حيث لا يجعون في مرتبة الخطاب
٢ واعتراض على القائدة الاولى بان المشركون لا يعتقدون نبوة محمد عم فلا يتضح
تلك القائدة والجواب ان القائدة لنا لا للكفار على ان المشركون قائلون بنبوة غير
محمد عم من الذين من قبله (قوله بان ينسب الفعل الى احدهم) لا بد وان يكون
تلك النسبة على وجه يفهم منه مقصد والا فقولك جاني زيد مرید ابنه ليس
من التعريض في شيء (قوله فخطاب لمحمد عم) قيل عليه سوق الآية
يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه عم والى الذين من قبله هو هذا بعينه
اعني لئن اشركت فلان ان يكون الخطاب له والذين من قبله والجواب ان افراد
الخطاب باعتبار كل واحد فيصح ان الخطاب له عم ولك ان تقول ان
الوحى الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة يليق بهم فكان التقدير
لئن اشركت ليجنن عمالك وائن اشركتم ليجنن عملكم والله اعلم (قوله
ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الى آخرة) رد لما زعمه الخصال
من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشارة في الماضي وغيره وذا يحصل بصفة

٦ قائل هذا التقييد جال
الذين الاقصر اي منه

٢ المعارض حضرة شاه شه

المضارع اعني لمن يشرك ووجه الورد ان من لم يصدر منهم الاشراك لم يستحقوا التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته (قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض) لان استعادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط بما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب الموضع مع القطع بانه لا يقع من اسند اليه طلب له وجه وناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان ان يدخل على المشكوك كما سبق واشراك الانبياء مجزوم الا وقوع فهذا يصلح باعنا لطلب النكتة قلت الجزم بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان باعنا لطلب النكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح نكتة له وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس كذلك لما تحققت من ان التعريض من صدر منهم الاشراك فتأمل (قوله من الخفاء والضمف) اي عند المص اما الخفاء فظ واما الضعف فاما ما يوهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما ما ذكره المؤذي من ان اللام الموطنة يجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للتسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط دليلا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكره واما رارا من انه لا تنافي بين المقتضيت لجزم تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض (قوله على وجه تعين) قيل هذا اشارة الى انه يقدر في تعين على وجه لان الوجه الاول بين يترك التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك التصريح بنسبة اليهم فقط فتأمل (قوله ويسمى ايضا الاستدراج) يقال استدراج الى كذا اي قربه منه على تدريج (قوله اي تمنوا ان تردوا عن دينكم) اشارة الى ان لو ههنا مصدرية اي يجعل ما بعدها في تأويل المصدر بمنزلة ان الا انها لا ينصب واكثر وقوعها بعدود ويود واكثر النجاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى يود لو ان بيننا وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر تقديره يود لو ثبت ان بينها وبينه (قوله وثانيهما وهو المذكور في المفتاح) يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه في شر المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما في الكشف ويمكن ان يقال الحكم

بالاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقريرين فانه لو قيل مؤدى
ما في الكشف ان الشك في الدلالة على ان وادادتهم كفر المؤمنين سابق على
ما سواه من اظهار العداوة وبسط الايدي وغيرها سبقا زمانيا ومؤدى
ما في الفتاح ان لزوم وادادة كفرهم للشرط المذكور اوضح واغنى
فغير عنه بلغة الماضي الدال على التحقق والتبوت كان الكلامان متغيرين
ولو قيل المراد بالتقبلية في تقرير الكشف التقبلية الرتبة بمعنى ان لزوم الودادة
المتكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلها كانا متحدين
هذا لكن الاظهر هو التفسير (قوله لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما)
فان قبل الماضي يدل على تحقق مدلوله لاعلى تحقق لزومه لغيره فكيف يدل
احتمال الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا الماضي اذا وقع جزاء دل
على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له
(قوله فانه يجوز ان يفهم ان المصدق انصافه الى آخره) اعترض عليه بان لا يجوز
الافتراض انهم قطعوا الالزام الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر
دلالة على خبر الله تعالى فاللزام من وادادتهم واضح اللزوم واجواب ان الكلام
في ترجيح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى العباد فلا محذور (قوله
انما كانت في صحيح) الاستدراج بلجهم والهاء المهملة حسن العفو واما انتفاء
ودادة كفرهم جواب عما قيل ان في هذا اللزوم شبهة ايضا جواز انتفاء
الردادة المذكورة بسلام المشركين فلوجه للدول الى الماضي
(قوله ليكون مجموع الجمل الثالث لازما واحدا لم يصح ما في الفتاح)
لا ينافيه عبي كون الجزاء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له
بواسطة الاولين او كان في لزومه شبهة لم يكن الثالث اوضح اللزوم بالنسبة
اليهما واما قوله ليكون مجموع الجمل ٩ الثالث فبالنظر الى ان الجزائين
الاخيرين اذا كانا لازمين للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل
الى لازم واحد ولا يكون واحد منهما مستقلا والحاصل ان صحة كلام
الفتاح مبنى على اثبات اللزومات المتعززة بالنسبة الى اللزوم الاول اعنى
الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما يوجه به
كلام الفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العادة بلا واسطة لزوما ضعيفا
ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي
عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الودادة بواسطة البسط لكن فيد لزوما

٩ و بهذا استدفع كلام
المتن من احسنه

قويا بمعنى انه قطعى عند تحقق الظفر العداوة والبسط فليتامل (قوله وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر الى آخره) اشار القاضى المحشى رح الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثانى ايضا لان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر حال عن الفائدة لانهم حاصله بسطوا اليهم ايديهم اولم بسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتيب الودادة للمصارفة بعد بسط الايدي والالسن اظهر لان بسط الايدي والالسن يحتمل على المحاربة والقتال عادة فيؤدون حاي رتدادهم الى دينهم ليرتفع القتال والمحاربة وهذا القدير يكتفى للتقيد المذكور في الخطايات (قوله لا يقال الآية نزلت الى آخره) حاصله انه لا احتياج الى حمل الآية على خلاف الظ بل المراد نفس العداوة والودادة (قوله فرضا فى الماضى) مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدرية اى حصولا فرضيا او الحاقية من الحصول وقوله فى الماضى ظرف لنعنى المندرج فى مفهوم لفظ الشرط اعى حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا لتعليق المندرج فى مفهومه ايضا لانه حاصل فى الحال ولا وجد لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضى فيفهم منه كون الموقوف مفيدا ايضا دون العكس وقوله مع انتطع حال من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط الثانى المتعلق به كالمجئى فى المثال المذكور لا التعليق كما فى الاول ولهذا اتى بالظ (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث وهوانه اشار فى الاول الاجوبة من الاعتراض المورء على قوله تعالى ولا تكرر هواقياتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط تأييد له فامعنى تبريع الانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلامه على انه نقل الكلام القوم والا قرب ان يقال الرابطة وجودا وعندما معتبر فى معنى لو بحسب اللفظ وان لم يعتبر فى مطلق الشرط فالمراد ههنا بالتعلق بالتعليق الخصوص اعى التعليق بطريق التوقف (قوله مع وضوح فساد كل منهما) اما فساد جعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم ح ان يتحقق الجزاء فى مثل لو جئتني لا كرمك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام على تقدير المجئ وبالجملة الصواب تعليق الممتنع بالمتنع او تعليق الامتناع بالامتناع ولا يجوز جعل ماء صدرية فى الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ماء المصدرية حرف عند الجمهور

وهو أنهم انسكوا واما يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتنبها
بالاسم وقدر ارجع اليها فيما نحن فيه ويثبت بقولك من محي مخاطبك (قوله
لان تعليق الحكماء) المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو هذا التعليق المذكور
في عبارة المتنازع والوصف هو المتنازع المدلول عليه بما امتنع (قوله وهذا
معنى تعليق امتناعه) لانا اذا قلنا اكرم العالم حقيقة رجوع الاكرام الى علم
العالم وان جعل المكرم بحسب الظواهر لسبب علمه فكذا التعليق بالحقيقة
فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الظواهر المتنازع بسبب امتناعه
(قوله فمفنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي ٣) قبل لم يرد به كون الامتناعين
طرفي الشرطية ولا ان المعبر في طرفيها الامتناع بل اراد ان لولا فائدة التعليق
اي للربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع
الجزء الا امتناع الشرط لتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو صريحاً فاندفع اعتراض
المتنازع المحشي وهذا وان كان تعسفاً اذا تمادى بيان مفهوم لو صريحاً الا
ان بعض الشرطيين من بعض وانت خبير بان قول المحشي رح فاولى اشارة
الى احتمال توجيه (قوله وانك واحد) فان قلت كلام السكاكي على توجيه
النشر يقتضي صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود
البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصحح على تقدير تعليق الشبوت بالشبوت
مع القطع بالتأني فكيف يصح وحدة النك فنت التعليق في عبارة السكاكي
بمعنى الربط وجودا وعدمه على ما تحققة فلا صحة عندئذ لثال المذكور قطعاً بل
(قوله والسبب قد يكون اعم من السبب) هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ هذا
ان امكن ان يصحح بان يكون المراد بنفهوم كثرة الافراد لكن المذكور في نسخ
الروضة نقل عن ابن الحاجب رح والسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب
فتأمل (قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سبباً) والجواب عنه
انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط
في السبب بل يكفي ان الشرط قد يكون سبباً للجزاء واعم والسبب الاعم
لا يترتب على انتفائه انتفاء السبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور
بين الجمهور صادقة فمراده ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في ظ
العبارة ليس من دأب المحققين (قوله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس الى آخره) اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله النجاشي في الشرط انما هو
بحسب اللفظ لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء

٣ ويؤيده حكمه فيما بعد
بوحدة النك

الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم يجوز عموماً فأنك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقاً على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم فعل هذا اذا قلت لو جئني اكرمك فقد دلت على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلاً ان كان هذا انساناً كان حيواناً فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انساناً لم يكن حيواناً اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره وارادة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة (قوله هي انتفاء مضمون الشرط) النقيض بقولك لو كان هذا انساناً كان حيواناً بحاله اذ ليس فيه انتفاء الحيوانية في الواقع لان انتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولاً والجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لو اضاء الدار لطلعت الشمس فن عدم العلة المعنية ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما شرنا اليه من ان امثال هذه الامثلة وارادة على قاعدة ارباب المعقول (قوله ولو دامت كانت الدولات كانوا كغيرهم البيت) من نصيدة مطلعها ولقد آن ان يثني الجوح لجاء وان يملك الصعب الابي زمام وبعده ايوعدنا بالروم ناس وانما هم التبت والبيض الرقاق سوام قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكر صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لودامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول والا قرب ان معناه لودامت دولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن لما لم يقدر دواهاها عصوه فاستأصلهم (قوله لا ينتج شيئاً على ما تقرر في المنطق) وذهنا قد اتج حيث جعل انتفاء دوام الدولات علة لانتفاء كونهم رعية فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني (قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول) سوق الكلام يقضي ان يقول او على ان العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض التالي كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه على ما سبق (قوله لكن قد يستعمل

وكذا الكلام في كل
موضع يكون الجزاء
فيه عاماً شديداً

تمامه رعايا ولكن ليس
لها دوام شديد

على قاعدتهم (لا وجه لحمل الآية على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة فمحذور في حمل الآية على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يقال تخصيص الشاى بآباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لالتفي كونه معنى لو عند من عداهم وح لا ينافي ورود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا (قوله وكم من عايب قولاصححها) صدرت عجزه واقته من الفهم السقيم الظان كم خبرية ويحمل الاستفهامية وقولا مفعول عايب لاعتماد ما على حرف الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدّر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوائل احوال المسند فليذكر (قوله في نحو قوله عم) وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث وظاهر انه عن النبي عم قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لما ر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لامرفوعا ولا موقوفا ولا عن النبي عم ولا عن عمر رض مع شدة التفتّح وقال الدمايني سألت عن ذلك بعض حفظ العصر فاجبر في انه بحث عن ذلك فزيف عليه نعم ذكر في الخلية لابن نعيم الخافط مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب رض قال سمعت رسول الله عم يقول ان سائدا شديدا احب الله عز وجل لو كان لا يخاف الله معصاه (قوله لان الغرض مدح صهيّب رض) لان ترتب العصيان على اخوف غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه (قوله ما تقدمت كلمات الله تعالى) اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري (قوله فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى) وقد يستعمل لولتقريب الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية نحو ولوردوا العادوا المانها عند فهداوا امثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصله لكنه ليس بمقصود (قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرمك الى اخره) فان قلت ظ ان لولا في قوله عم لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله لولا على لهلك عمر اعني ربط امتناع الثاني بوجود الاول والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر فاماها قلت التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني

مطلب نعم العبد صريه

مبحث لولا

لوجود الأول ومن مشكلات لو لا أيضا ما في قوله تعالى ولو لا فضل الله عليك
ورحمته لممت طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها
ممتنعاً فيقتضى ان ينتفى الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى
ولو لا فضل الله عليك ٢ ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غيره مطلع على حقيقة
الحال (قوله وليس كل ماله دخل في لزوم شئ الى آخره) يعني ان الارتباط بالشرط
وان كان له دخل في لزوم الجزاء له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظاً للعقل وقد
للجزاء حال الحكم بلزوم الشرط (قوله هو نفس الاكرام) وفيه بحث لان
المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لو دخلت
الدار لادعوك ممن دعاه في عمره ومن البين انه ليس كذلك وان كان المراد
الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان نوع الاكرام لا ينحصر في شخص مخصوص
مرتبط بالجنس ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام المخصوص الذي
يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير عنه ارتباطه لان التعبير
يجوز ان يكون بجهات اخرى مثل الكون في اليوم ونحو ذلك مل (قوله وزعم ابن
الحاجب الى آخره) التفرقة المذكورة على تقدير صحته مبينة على عدم
اعتبار النفي الضمني والا فالتثبت منفي ضمناً والنفي مثبت ضمناً فتأمل (قوله
بخلاف النفي فانه يفيد العموم) فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكلي لاني كل
فلا يفيد العموم فتدبر (قوله فيما قضى) اي يقع التناقض اذ لو قدر انفاء عدم
العصيان بمهمومه لكان العصيان ثابتاً على كل تقدير وقرينة المدح يدل على انه
غير ثابت فيتناقض المعنى الذي يفهم من القرينة المنية الذي يفهم من جواب لو
(قوله وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه) قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم
اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز ان يخص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا يضر
لانه يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر المخصوص في المثبت فليعتبر في النفي وقد يقال
مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في المثبت انما يتحقق
في ضمن فرد فبالحقيقة هو الجزاء فانفاء فرد لا يتنافى ثبوت فرد واقع واما المنفي
فالجزاء فيه عدم شئ وعدم الشئ من حيث انه عدم مضاف لشئ مخصوص
في محل مخصوص في زمان مخصوص لا يمتدداً فراده وهذا كلام حق لا يرد عليه
اعتراض الشارح رح وانت خبير بان القول بعدم تعدد افراد النفي بما لا يسلم فتأمل
(قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة) اي استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما
قوله والحال جاز ان يستلزم المح في النظر الى استحالاته في نفسه فلا تدافع بينهما

٢ حاصله ان الجواب
مدلول عليه بالمذكور
لا المذكور بعينه

قوله اي يقع التناقض
اشارة الى ان الفعل
مسند الى مصدره
بالتأويل المشهور

(قوله وهذا غلط الى آخره) يمكن ان يدعى ان لفظ هذا اشارة الى السؤال السابق لا الى الجواب فهذا تغليب السؤال وتقوية الجواب فمح لا يرد تشنيع الفاضل المحشى وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد النظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فساده (قوله واردة على قاعدة اللغة) ويجوز ان يستعمل على طريقة قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ارشاد الى انه خير فيهم بل هم اشرار (قوله كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه) اعترض بان المراد من الاستماع ان كان مطلقه ففيه بترك الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان استماع ايجابية لا ينصور التولى على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد استماع حقيقة فيجوز ان يوجد التولى في الجماعة المذكورة اعني بنى عبدالدار بن قصى عنادا ومكابرة (قوله واقول يجوز ان يكون التولى) رد بان انتفاء التولى لانتفاء سببه لا مدخل له في ذمهم بل المفيد كون استماعهم سببا لتوليهم كما ان المفيد له في قولك لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوته سببا لقتله المسلمين لانفاؤه لانتفائها وحل كلام الحكيم على معنى لا يكون لبعض مشتمله الذي هو المتبادر بكونه مطلق النظر في لودخل اسم كان فيما سبق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا يبلغ الانكار على ما سبق الكذب لانكار عليهم لا يلزمه من به دربة في صناعة البلاغة وهذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشى ويمكن ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولى عدم الاستماع له مدخل في الذم باعتبار دلالة على ان عدم توليهم ليس من صلاحهم بل هم في الدرجة القصوى من الفساد لانهم لو سمعوا التولى وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فتأمل (قوله يعنى لو جعلنا الرسول ولكن في صورة رجل) والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر لا يطبق رؤية الملك وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجود الحكمة ان النبوة فضل من الله فيختص بها من يشاء سواء اشرا او ملكا وفيه بحث ظا اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد بوجه بان هذا المصور الذي قدر كونه نبيا لما شتم على جهتي البشرية صورة والملكية حقيقة لانه تبدل منه لم يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله تعالى يختص به من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا بشر الآن ولا يخفى انه تسف وقد ذكر من جملة وجوها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعات

البشر وربما لا يعذرونها في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث ظ لانه
انما يتم اذا تبطل حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب
الحقايق خلاف ما يفهم من كتب التفاسير فان المفهوم ههنا تبدل صورته
بصورة البشر لاحقيقته بحقيقته فتأمل (قوله ويحتمل ان يكون) لا يخفى على
المنصف ان سياق الآية لا يلائم هذا المعنى فتأمل (قوله نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين الى آخره) لا يخفى ان الظ من قول المص فيلزم عدم الثبوت والمضي
في جلستها لزومهما في استعمالهما على قاعدة اللغة وهي انتفاء جلستها لانه
المذكور في المتن وهذه الامثلة التي ذكرها الشارح لاستعمالها في الاستقبال
على سبيل الندرة وارادة على استعمال اخر فظاهرها لا يناسب المقام وكان
الشارح اشار بمرادها الى ان جميع الاستقبالات السابقة في الماضي (قوله
فيما مضى وقتا فوقتا) اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع
الواقع موقع الماضي افاذا الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء
ملاحظة بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة يوجد في العرف وقتا فوقتا
فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي كالتبث في ان الاستمرار المستفاد منه
تجدد لا يثبت (قوله بدليل قوله في كثير من الامر) هذا كلام الكشف
وفيه بحث اذا المفهوم من هذا القول ان مرادهم اطاعة الرسول ايهم في كثير
من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم رأى في امر كان
معمولا عليه اللهم الا ان يجعل استمرار الاطاعة مقابلا للاطاعة في قليل من الامر
ويحمل قوله عن لهم الى آخره على المبالغة (قوله وتجده وقتا بعد وقت) قد يقال
هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي يعطيه الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشيء
الفتة ولا تحت مقارفته (قوله هذا مخالف لما في المفتاح) قيل ما ذكره صاحب المفتاح
غير موجه بحسب المعنى فلا خير في مخالفته وذلك لان امتناع عنهم ليس باستمرار
امتناعه عن طاعتهم حتى لو لم يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في الغت
وانما وقوعهم فيه اذا استمر عمل النبي عم على ما يستصوبون كما هو في ارادتهم
فيمنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار
لا يقدح في انتفائه باستمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتأمل (قوله على
ابلاغ وجهه واوكده الى آخره) لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا مؤكدا
ففيه تأكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت
لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه (قوله وجواب

٣ اي الوقوع في الغت

ب

٤ اي الاستمرار على

الطاعة ب

لو محذوف) اى لرأيت امرا فظيحا لا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزء مستقلا مستقبلا مناسباً للشرط اى لترى والنكتة التنزيل والاستحضار المذكور ان (قوله لانه كلام من لاخلاف في اخباره الى آخره) يعنى ان في العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عن لاخلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وايضا مما كانت تلك الامور ماضية تأويلا مستقبلة تحقيقا روعى الجانبان معا فاقى بلو وصيغة المضارع (قوله وان جعل الخطاب للنبي عم ولولتني فلا استشهد) غرض الشارح نفي الاستشهاد اذا جعل للتني ولا مدخل في ذلك لخصوص الخطاب بل انما تعرض له يسانا لما في الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند جعل لولتني لان التني ههنا للمخاطب قطعا لاستحالة من المشكك كانه قال ليك ترى والتني للرسول عم كما كان الترجيحه في اعلمهم بهتدون لانه تجرع منهم القصص فجعل الله تعالى له عم تمنى ان يراهم على تلك الصفة الفطبعة ليثبت بهم ثم الحق ان الآية تمثيل لاستشهاد فان احتمال كون لولتني يرفع الاستشهاد (قوله بعد رب المكفوفة) بمذهب البصرية الى انها حرف والكوفية والاحفش الى انها اسم فعل مرفوع محلا بالابتداء ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذا عامل لها لانها ضارعت النفي والتني لا يعمل فيه عامل (قوله في احد قول البصريين) والقول الآخر لهم ما ذكره ابو علي في غير الايضاح او ما ذكره بقوله واما جعل مانكرة (قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف وبترا النظم) اما الاول فلان فيه تقدير بلا ضرورة داعية اليه واما الثاني فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى (قوله ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير) فله الودادة المستفادة من رب في التوجيه المذكور او بالانسية الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثيرة الودادة في نفسها فلكل وجه ولاتنافي بينهما هذا وفي ابقاء رب على التعليل بالتوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهى الائمة الى ان مقضى الفعل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكأنه ادعى انه يكفى في مقام الروع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يمتنون في القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره تعالى متبين عن نواهيهم عز وجل حين عاينوا فوايد الاسلام من النعم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر من الدخول في دركات الجحيم (قوله كما قال الله تعالى فتشير سبحانه) يحتمل والله اعلم ان يكون

التعبير بالمضارع لكون اثاره السحاب مستقلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار الى مثله المحشى رح ٢ في بحث الفصل والوصل (قوله الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولوانهم آمنوا الآية) مبنى على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلا طباق محقق النجاة على انه لا يكون الافعلية ماضوية معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا واما معنى فلان خبرية المثوبة لا يتقيد بامانهم واتقائهم ولا ينتفى بانتفاائهما فالخلق اذ لم يجعل لوللتمنى ان الجواب محذوف وهو لا يثبتوا ثم ابتدئ الجملة الاسمية على انها جواب لقسم مقدر (قوله دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها) فيه بحث لان الاسمية انما يدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكر انما يتم لو قيل للمثوبة لهم وقد تكلف ويقال الاصل في الآية الكريمة لانهم الله مثوبة فالجواب ماضوية تقدير ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تخسير لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى فاندفع الاعتراضات الثلاث لانه ظ (قوله لانه ظ) علة لعدم التعرض لما ذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع في الجزاء فلعله لعدم وجد ان مثال له في كلام البلغاء او لاكتفاء بانهاء نكتة مما ذكره في جانب الشرط (قوله واما الجملة الاولى فلا يقع الافعلية) واما قول المبتنى ولو قل القيت في شق رأسه من الضعف ما غيرت من خط كاتب قليل لحن لانه لا يمكن ان يقال ولو القى قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اى ولو حصل قلم او لو لابس قلم وقدير وى قلم بالنصب فالامرظ اذ التقدير ح ولو لابس قلم هذا وقال الرضى ان شرط لوجاء اسمية في الضرورة قال لو يعبر الماء خلق لا شرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولوانهم امنوا اى ولو تحقق انهم امنوا بوجهين احدهما ما ذكره الشارح رح من ان الجملة الاولى لا يقع الافعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد (قوله فلا رادة عدم الحصر والعهد) فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد في قولك هو ابطال المحامى مع وجود تعريف المسند ومثله مثل رأيت بكاء الحسن الجبلا على ماسياتى فالاولى ان يزداد قيد يخرج امثاله (قوله نحو ما زيد شيئا

٢ اى اشار الى مثله في توجيه وجوب قد في الماضى الواقع حالا ٧ وهذا التحقيق للشارح في حواشى الكشف وقد اخذه من القاضى البيضاوى ٧ وقد يحاج بان اثبات الصفة اعنى الخبرية تقتضى ثبات الموصوف وفيه ما فيه فنأمل ٧

اى هو ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم (قوله يكون مزاجها غسل وماء) المصراع لحسان بن ثابت رض من قصيدة يمدح بها النبي عم وولجوا اباسفيان صدره كان سبية من بيت رأس ويروى كان سلافة وبيت رأس قرية بين غزة ورملة اشتهرت بجودة الخمر يقال انها مولد الشافعي والسببية بالهمزة الحجر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهرى وتبعه الشارح في شرح المفتاح وفي القاموس ان الجوهرى وهم في ذلك هذا والرواية في البيت الهز والسلافة والسلاف ماسال من عصر العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا ويروى البيت برفع المزاج ونصب الغسل على الاصل فارتفع ماء بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعهم على اصغار الشان واما قول ابن اسد ان كان زائدة فخطا اذ لا يراد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعوا الى ذلك هنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيائهما او طم غص من التفاح حصره اجتناء شبه ربقها بخمر مزجت بغسل وماء او بطم تفاح طرى كسره اجتناءه من الشجر لكمال نضجه ولطافته (قوله لانهم يجوزون كون المبتداء نكرة اسم استفهام) قد سبق منافي او آخر الباب الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليذكر (قوله لاستلزام الحكم على الشيء العلم به) ان قلت الحكم على الشيء كما يستلزم العلم بالحكموم عليه يستلزم العلم بالحكموم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظ ان ذلك البعض لا يدعى في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته وجهان بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالعلومية اقرب وملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيسهما يثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انشاء القايمة في الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود لما ذكر (قوله الثاني ان العلم بحكم من احكام الشئ الى آخره) قيل الظ انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم له لان علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ماله الحكم بالفعل اى يتضمنه الا انه اكتفى بالجواز لكفايته في المقصود بقى ههنا اجابا الاول انه لو صح الدليل الثاني لا يستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثاني انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم

مبحث مولد الشافعي

يستدعى العلم بالطرفين على السواء ولا يتأتى الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى
 الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه
 لو صح لكفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لا متناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة
 الى توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر به الخامس انه اذا حل الجواز على عدم
 الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم ٣
 الى آخره (قوله ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد الى آخره)
 ٤ اجيب قوله بان المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو المجيء المستفاد
 من جاءني وهو اسم لاجاني وكذا المحتمل في طاب زيد لان يكون من جهة
 النفس او غيره انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون
 الشبوع في الحقيقة الا للاسم ولا يكون التعليل وهما وفيه نظر لان التقييد
 للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تقييده باعتبار
 جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى الشبوع بذلك الاعتبار فلا فرق
 بينهما من هذا الوجه فالفهم (قوله فقوله باخر اشارة الى آخره) لا يخفى
 ان مجرد التغير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في الحيوان والناطق
 حيوان بل لابد من عدم اشتغال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخرية
 جزءا او كلالا لم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التفسير في المفهوم
 شرطا لافادة ويشترط للصحة آحاد الطرفين في الوجود الخارجى او في الذات
 فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيد النقص بقولك الحجر شجر لان الافادة
 بعد الصحة (قوله انا ابو النجم وشعر شعري) تمامه لله درى ما احسن صدرى
 تسام عيني وفوادى يسرى مع العفارىت بارض قفر نقل عن الشارح ان
 انا باشباع قحمة النون ليكون مصراعا واحسن من الاحساس والعفارىت
 جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيالات الفاسدة قوله
 قول ابى فراس فان يكونوا براء الى آخره ابو فراس كنية الفرزدق والبراء
 بكسر الباء على انه جمع برىء مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر في
 الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر كرخاله
 ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه
 يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو البطل المحامى وما ينبغي ان يعلم ان الجزء
 في البيت محذوف وعذته قائمة مقامه والمعنى فان تكونوا براء من جنابة في
 زعمكم فقد كذبتم لان من نصر الجاني هو الجاني (قوله والمذكور في بعض

الاول انه لو صح الدليل
 الثاني لا يستلزم وجوب
 كون الفاعل معرفا ايضا
 الثاني انه يستلزم وجوب
 تعريف المسند نفسه لان
 الحكم يستدعى العلم
 بالطرفين على السواء
 ولا يتأتى الاعتذار المذكور
 ههنا كما لا يخفى الثالث
 انه يستلزم وجوب
 تعريف المسند اليه وان
 كان المسند نكرة الرابع
 انه لو صح لكفى ان يقال
 المخبر عالم بالمخبر عنه
 لا متناع الخبر عن المجهول
 المطلق فلا حاجة الى
 توسيط الاحتياج لمعلومية
 المخبر به الخامس انه اذا
 حل الجواز على عدم
 الامتناع مطلقا لا من
 الذات ولا من الغير يندفع
 قوله على ان قوله جواز
 الحكم الخ فليستأمل ٤
 ٤ الجواب لمونا حيدر
 وتبعه بعض محشى هذا
 الكتاب ٥
 ٥ رخال بالراء الالهة
 وبالحاء المجمة جمع رخل
 وهو الانثى من ولد
 الضان ٥

الكتب الى آخره) اقول فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق
 من طرق التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضى معلومية المسند بطريق
 من طرقه وان اراد بالمعهودية في الحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل بعمها
 والتعريف باللام وبالموصولية (قوله لكن قوله بامر معلوم الى آخره)
 هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام في هذا الكلام الكتاب والابضاح على
 هذا الاسلوب (قوله فلفظ الكتاب ناظر الى آخره) اصل الوضع وما في
 الابضاح الى هذا الاستعمال قد ارتفع بهذا الوجه المخالفة بين الابضاح
 والتلخيص لكن بقي البحث في المخالفة بين كلامي الابضاح فانه قال اولا
 واما تعريفه فلا فائدة السامع اما حكمها على امر معلوم له بطريق من طرق
 التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال
 تفسير هذا انه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف وسيرد الكلام
 الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا هو يعرفه بعينه واسمه لكن
 لا يعرف انه اخوه فيقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا او لم يعرف
 ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين
 مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخرا بان المسند
 اذا كان معرقا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه
 في انفسهما وان امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه
 الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني الى ما طرأ عليهما في الاستعمال لكن
 يرد عليه ان ذكر الكلام الثاني تفسير الاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحققت
 من ان المفسر يدل على ان الخبر في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتفسير
 يؤذن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع
 الى آخره مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة في اصل وضع
 الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة وذو اللام والموصول
 سواسيه في الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة لبست من الموضوعات
 الاصلية بل من الطارئة بحسب الاستعمال وظاهر كلمات القوم لا يساعده
 فالصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التلقيق وحاصله
 ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره ولا منافاة بين ان يكون المسند في قولك
 زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له
 اخا اصلا ما ذكره (قوله صفتان من صفات التعريف) الاضافة لادنى ملازمة

وقد يقال قوله كما
 اذا كان للسامع تمثيل
 لقوله حكما على امر
 معلوم لا غير ولا يخفى
 انه تكلف فتأمل

سواسيه جمع سواء على
 غير القياس

٢ هذا اشارة الى طريق اسم الا ٣٤٧ اشارة ٣ هذا اشارة الى طريق العلية ٤ هذا اشارة

الى طريق الاضافة ٥

و اذا كان كذلك فقيه

فان كان بيان موجب

الاخير وبيان موجب

التقديم لان تأخير احدهما

موجب تقديم الآخر

بالعكس ٦

وما ينبغي ان يعلم ان

مقتضى ظاهر السوق

ان يقول بدل قوله واذا

عرف اخاله ولا يعرفه على

التعيين واذا عرف اخاله

ولا يعرفه باسم لان الكلام

فيما اذا كان لشيء معين

وصفان يعرف السامع

احدهما ويجهل الآخر

٧

ومثله قول ابى تمام بن

ابى اسحق طالت يد العلي

وقامت قنات الدين واشتد

كاهله هو البحر من اى

النواحي اتيته فلجنته

المعروف والبر ساحله

فكان الظاهر ان يقول

وساحله البر لان السامع

يعرف ان للبحر ساحلا

وانما يطلب تعينه والبر

بكسر الباء الموحدة

هو الاحسان ٨

بهذا التقرير اندفع ما

قبل من ان جواب السيد

اي صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد ٣

٤ وكونه اخا لعمرو و ٢ كونه مشارا اليه وامثاله (قوله وانهما كان بحيث

يجهل اه) اراد بيان نكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما والافيان سبب

٥ تقديم احدهما المستفاد من قوله فانهما كان بحيث يعرف السامع اه ان يتضمن

بيان سبب تأخير الآخر (قوله واذا عرف اخاله ولا يعرفه على التعيين ٦

الى قوله ولا يصح زيد اخوك) عدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد

ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال

عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له

اخا الى آخره كما نقله الفاضل المحشى بل ان مراد المتكلم في هذا التصوير

تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضى موضوعية ذلك وبحولية ما به التعيين

كزيد كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضى

حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم

اخوك وتأخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقال يفهم من

قول المص في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة

معرفة السامع انه له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة وارتد

ان تعينه عنده قلت اخوك زيد وهل هذا الاتناقض (قوله ولهذا قيل في بيت

السقط يخوض بحرا الى آخره) ٧ قيا امثاله من باب القلب وقيل المؤخر مبتدأ

قدم عليه الخبر المعروف اعتمادا على قرينة المقام (قوله محل نظر) لان قوله اولا

اذ بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدل على انه عرف ان انسانا تاب فلا بد

من ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول التاب زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة

٨ المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف الزم محتمل ان في تقييده الانسان

بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن يعرفهم

باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقامت استوى السند والمسند اليه في المثال المذكور

اعنى زيد التائب في المعلوماتية بطريق من طرق التعريف وليس مقصود المستحجر

الا لعلم بالانساب فلك ان يسأل ان اى شخص من تلك الاشخاص ثبت وله

هذه التوبة المعهودة وان تسأل ان التائب المعهود هل هو زيد او عمرو

ثم انه اعتبر من في السؤال المذكور اعنى من هو مبتدأ والضمير الى التائب

اعنى هو خبره على ما هو المشهور وهو مذهب سيويه وجعل الجواب زيد

التائب ليلام المقصود الذى هو اراد النظر لقوله تعالى واولئك هم الفالحون

بالنظر الى قوله من هو وكأنه غفل عن قوله اولا اذ بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب فانه يدل على انه عرف

ان شخص تاب فلا بد ان يقدم اللفظ الدال عليه فيقال التائب زيد على قياس ما ذكره في قولنا اخوك زيد ٨

(قوله على طريقة انت الرجل كل الرجل) قيل حق العبارة ان يقول كل الرجل اذا قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماء كقول والمراد ههنا الافراد اى كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انما منع كلية هذا الحكم كيف وقد قال علمت كلمة كل الطعام كان حالاً لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال عم كل الطلاق واقع الاطلاق المنتد ثم اذا دخلت كل على مافيه الالف واللام واريد الحكم على كل فرد فهل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تأكيدها او انها لبيان الحقيقة حتى يكون ٣ تأسيساً كلا الامرين محتمل بقى ههنا ابخات الاول انه على تقدير ابتناء القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتباً الثاني انما ذكر في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر في كل معرف بلام الجنس مع ان قوله والثاني قد يفيد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعات لنهايات من حيث هي ونذا لا يثنى ولا يجمع خصوصاً مثل رجعي وبشرى وذكرى وظايرها فينبغي ان يفيد حملها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل به احد ولك ان يجعل وجه النظر هذه الوجود الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه منكراً نحو زيد انسان لو كان ماصدق عليه الفرد وكان عين زيد لم يكن حل حقيقته ليس بظ لان تعابير وصفى الموضوع والمحمول كان في الحقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتأمل ٤ (قوله واما محاضا واما عشر) المحاض الحوامل من التوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهى الناقة التى انت عليها من يوم ارسل فيها النخل عشرة اشهر ويزول عنها ح اسم المحاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى يضع وبعد ما يضع ايضا (قوله ليس معناه انك الكامل في المحبوبة الى آخره) الفرق بين المعنيين المنفيين ان في الاول ادعاء قصر جنس صفة المحبوبة على المخاطب قصر حقيقة او ادعاء في الثاني قصر صفة المحبوبة على فرد كل كامل منها وهو محبة المتكلم قصر حقيقة او ادعاء ايضا لا يقال ليس في المعنى الاول قصر جنس المحبة على المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل في المحبوبة وليس قصر المحبوبة المطلقة / نأقول هذا الذي صرح به مال المعنى في قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه فيما سبق بقوله او مبالغة لكمالها فيه هذا

٦ نقل الدما ميني الحديث
هكذا اى باللام وفي
كتب الفقه كل طلاق
واقع اى بغير اللام
فليظن ٤

٣ اى حتى يكون كل
تأسيساً ٤

٤ ولذا كان زيد منطلق
باعتبار العهد قضية
وخبراً عندهم ٤

ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل ووالدك العبد يعني ان اتصافك
 بالمحبة امر ظ لا يشك فيه (قوله كما في قولنا انت المظلوم) لا يخفى جواز
 كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشجاع في الاستعمال والمعتبر
 عندهم هو ما ذكره الشيخ (قوله اذا فجع البكاء على قيل البيت) اوله الا باصغر
 ان ابكيت عيني فقد اضحككتني دهر اطويلا بكيتك في نساء معولات وكنت
 احق من ابدى العويلا دفعت بك الجليل وانت حي فمن ذا دفع الخطب الجليلا
 اذا فجع البكاء البيت (قوله لان القصر وعدمه التقابل المخووظ تقابل العدم
 والملكة) اي وعدم القصر عما من شأنه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع
 التقبضين واعتراض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك في البيان
 قطعاً ويمكن ان يحجب بانه فيه تحقق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما شأنه
 ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى بقي فيه بحث وهو ان المعهود يجوز
 ان يكون كلياً كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للمعهد والمعهود بعض من
 مطلق الحيوان وهو المدرك للكميات نعم فيه شايبة الجنسية لكن لانه لام
 المعهد عند ارباب الفن فيمكن القصر في مثل هذا المعهود (قوله ورد بان
 المعنى الشخص الذي الى آخره) قيل الطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالة
 على الذات والشخص وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالة على معنى
 قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم او ما في تأويله وهذا امر اذا القائل ٢ المذكور لا امتناع
 كون المطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبراً مطلقاً فالتحقيق
 ان النزاع لفظي (قوله وانما المجهول عنده انصافه بكونه صاحب اسم زيد)
 فيه بحث اذ قيل ان الانصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى التأويل
 ان قلت المراد انصاف المطلق قلت فقد لا يعلم عنده المطلق المعهود بان سمع ان شخصاً
 ما من اهل بلده انطلق فاشتبه عليه انه اي من الاعيان فلي تأمل (قوله لان الجزئي
 الحقيقي لا يكون محمولاً بالبتة) فيه بحث لان الحمل في غير ما يكون المحمول فيه امراً
 عدمياً مفسر باتحاد التغيرات ذهناً بحسب الوجود الخارجي فحيث يصدق
 هذا التعريف ينبغي ان يصح ولا شك ان التغير والاتحاد من الجانبين
 فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بل تأويل اللهم الا ان يقال ما ذكرته
 خاصة اضافة الحمل فهو تفسير بالاعم لا بالمساوي فان قلت لاشك ان المراد
 بالناطق ذاته لكونه موضوعاً فيكون حل زيد عليه بل تأويل حل الشيء
 على نفسه وهو ليس بمفيد قلت لم لا يكفي التغير باعتبار الوصف العنواني على

و تمامه رأيت بكاء
 الحسن الجيلا
 ٢ القائل هو الامام الرازي
 قال في نهاية الاجاز
 ٧ قال بعض النحاة لابد من
 تأويل زيد في قولك هذا
 زيد بمسمى به تحقق
 الافادة (منه)

ان عدم الصحة غير عدم الافادة (قوله والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره) فيه بحث اما اول فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصله معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابت لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه فلا يمكن ان يخبر بثبوته للمبتداء لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليستأمل (قوله لا ما يحتمل الصدق والكذب) للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة (قوله انما هو في الخبر والقضية) اي في الكلام الخبري والقضية الموجبة (قوله الا ترى ان الظرف في نحو ان زيد واني لك هذا ومتى القتال) هذه الامثلة ونظايرها ليست مما النزاع فيه اي مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين المبتداء المذكور والخبر المقدر لاعلى الخبر وحده (قوله وكذا في قوله تعالى بل انتم لامر حجابكم) حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشاء الواقعة خبر المبتداء لكن فيه بحث لان الظان قوله تعالى بل انتم لامر حجابكم انشاء للدعاء على مخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم للدعوى وقد سبق منافي بحث وهو حسي ونهم الوكيل بحث آخر فليستذكر (قوله زيد كأنه الاسد) ليس المراد التشبيه والاحتمال الصدق والكذب بل الشك بمبالغة في شجاعته بل تقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا يحتملها على هذا التقدير ايضا فليفهم (قوله بحال ما هو هذه الباء) اما زيادة او الوصف مصدر والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى (قوله فاذا جاء بعده) انما قال بعده لان الاصل البعدية ويمكن ان التقدير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى (قوله بضمير المتعدي) يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يقال المراد الضمير وما يؤدي معناه مؤداه (قوله فعلى هذا يختص التقوى الى آخره) سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير في التعليق بما يستند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكي في زيدا عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليق التقوى محمول على اطلاقه فنقول في المثال المذكور زيد صرف

اي المثال الذي حكم
الشارح بخروجه عن
افادة التقوى وهو زيد
ضربه (منه)

الى نفسه ما بعده وهو الوقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب
على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك
نظايره وبالجمل ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليق بما يسند اليه
الفعل او لا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوى في مثل زيد
ابوه منطلق ويرد عليه انه جعل المسند السببي قسما لما يراد به التقوى فافهم
(قوله كما سقت اليه الاشارة) يعنى في شرح قوله والمراد بالسببي نحو زيد
ابوه منطلق (قوله وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى الى آخره) لا يخفى ان الحكم
بعد التوطئة والتقدمة بمثل ان زيدا قائم وما زيد بقايم وكان زيد قائما
وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس يحصر في المجرد عن العوامل اللفظية
لكن يلزم ان لا يوجد التقوى عنده في مثل في الدار رجل (قوله قلت هو داخل
في التقوى اه) فيه بحث اما اولافلان اللام في قوله للغرض يرشدك كما يرشدك
اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوى في صورة
التخصيص اللهم ان يقال بالقصد التبعي وهو خلاف مقابله فيما سبق وامانا
فلانه لا احتمال للتقوى في رجل جاءني عند المص كما صرح به الشارح في ما بحث
تقديم المسند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على ان المص سهى في نقل كلام الشيخ
لانه مذهب المص نفسه (قوله وبعد تسليم العرفان لاحاجة الى آخره)
التأكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو العرفان المضاف
الى المتكلم او غيره (قوله لما مر) اى لقصد الدوام والثبوت في الاسمية والتجدد
والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط
في الشرطية (قوله لان الاصل في التعليق هو الفعل) وذلك لان العامل
انما يعمل لا فتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا
ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق
وليس في الاسم الا الثاني هذا ورد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل
بنحو قوله تعالى اذالهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها
الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من
من المقربين واجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا (قوله ولانه
قد ثبت تعلقهما) الضمير في تعلقهما راجع الى الظرف المعلومة بقرينة ذكر الظرفية
وينساق الذهن اليه من لفظ التعلق انسياقا ظاهرا ويرد على الدليل المذكور
ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يعنى عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يؤول

بالجملة والظرف الخبر به وانه موقعا هو المفرد بالاصالة واذا وقعت
فيه جملة يأول بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الآخر (قوله وكان
ينبغي ان يقول اذا الظرف مقدر بالفعل) لما اعترف بحجة المعنى على هذا القول
فليجعل ضمير هي في عبارة المص راجعا الى الظرف الدال عليها لفظ الظرفية
لمساعدة المقام وليس في ذلك كثير تكلف يرتكب لتصحيح الكلام وليس
في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة ٢ بطريقة
الاستخدام (قوله لافيهما غول) في الصحاح غاله الشيء واغتاله اذا اخذه
من حيث لم يدرك وقوله تعالى لافيهما غول ولا هم عنها ينزفون اي ليس فيها غائلة
الصداع لانه قال في موضع آخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة القول
ان يقتال عقولهم (قوله اي بخلاف خور الدنيا) فيه بحث لان هذا مناقض
لما صرح به في بحث المساواة ردا على ما زعم ان تقديم الخبر على المبتداء في
ولكم في القصاص حيوة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتداء المنكر
في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لولم يجعل قوله تعالى لافيهما غول
معدولة بل سالبة لا يمكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم
ما حقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو
في الدار رجل التقديم ليتخصص المبتأ المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما
فما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة فيه مبتدأ بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر
التأخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال القول مصدر فصيح
وقوعه مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كافي سلام عليك وثبت ان في الآية
تقديم ما حقه التأخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعوبه على ما في الباب
او المراد به التعجب ايضا على ما في معنى اللبيب فان قلت التنوين في غول
للتنوين اذ ليس المراد الغول المطلق كما نهت عليه فهذا القدر صح وقوعه
مبتدأ بالتقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديم لما حقه التأخير مفيدا
للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ صح وقوع رجل
مبتدأ بتقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنوين والا فلا
نعم عدم افادته الحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل
للتخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح ان
التنوين في حيوة للتنوين فيندفع النظر الذي اوردته في بحث المساواة (قوله
فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس) لان الحمل على العكس يستدعي

٢ والمراد بالظرفية
المذكورة المعنى المصدرى
وبرجع الضمير على ما
تحققته الجملة الظرفية
٢ اشارة الى ان الضمير ان
راجع الى الظرفية
المذكورة يلزم الحمل على
الاستخدام لانها على
المعنى المصدرى وليس
المقدر بالفعل ذلك فتدبر
ع

جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على
المسند كإدله عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا فجواب مولانا
يوسف المعين بناء على ان التقديم قديفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به
الا اذا ثبت نقل من الثقة (قوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول)
قديدين فيماسبق ان القصر في لافيهما غول غير حقيقى ولعل ذكره ههنا لانه ذكر
الباعث الى الحمل القصر على غير الحقيقى في نظايره فاشار الى وجود مثل هذا
الباعث فيه ايضا يتذكر ماسبق (قوله من الاختصاص) ههنا ليس على معنى
ان دينكم اه مبنى على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز
دين رسول الله ص الى غيره من المؤمنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة
وقد اشار الش الى دفعه بان القصر اضافى (قوله بل على معنى ان المختص اه)
الظان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله فى التمثيل
معنى قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود فان قايم زيد معناه قصر زيد
على القيام وما ذكره اذا جمل الاختصاص على معنى القصر قصر الاختصاص
بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كفاى قولهم الحلول هو
الاختصاص الناعت فراده ان معنى قايم زيد ان الثابت له القيام دون القعود
فعلى هذا يدفع عن العلامة الخط الثانى الذى ذكره الفاضل المحشى فأمل
(قوله لتوهم انه نعت له لا خبر) اى توهمها قويا لتعاضد الامرين فى ذلك
استدعاء المنكر فى مقام الابتداء الوصف وصلاحيه الطرف له فلا يرد جواز
زيد القايم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل
رفع الالتباس فلا يرد وجود جواز ما ذكره لتحقيق التباس المبتداء بالخبر
على تقدير تقديم الخبر ثم كون قوله لا منتهى لكبارها صفة للهم لا يقدح
فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف اخر يكفى لما ذكره ولتقديم الطرف
فى البيت احتمال اخر وهو الاهمية لكن لا يضر فى التمثيل فافهم (قوله لجواز
ان يكون قايم مبتدأ ورجل بدلا منه) اى ويكون الخبر محذوفاً نحو فى الدار
ونحوه ولا يجوز ان يكون رجل فاعلاله لان الاعتماد شرط لعمل الرفع
والنصب عند محققى النحاة ولذا ذكر فى الب فى تعريف المبتدأ او مسند نعت
رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما النافية فليرجع الى شروحه لا يقال قايم
لا يصلح الابتداء لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات لانا نقول
بعد التنزل عما ذكره ابن برهان تقدير الخبر مقدما نحو عندى او فى الدار قايم

رجل او يحمل تنوين قائم على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في شراهر
 ذاناب على انه قد جاوز جهور النجاة ابتداء النكرة اذا كانت موصوفة
 او خلفا من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عا د بقرملة اي رجل ضعيف
 فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قائم رجل فتأمل (قوله ولا نهم
 اتسعوا) معطوف بحسب المعنى على قوله فانه يتعين (قوله فلا يجب التقديم)
 كقوله تعالى واجل مسمى عنده الان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على
 النكرة الموصوفة يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك لانه لو اخر
 لاحتمل ان يكون وصفا اخر فاما لم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى واي اجل
 مسمى عنده تفخيما لشان الساعة فقد تضمن معنى الاستفهام معنى الشرط
 المقنضى للصدارة (قوله ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول
 الحكم) فديتكاف في الجواب عن اليراد بان التخصيص لسبب تقديم الحكم
 اي المحكوم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر
 دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالخبر على مخصص وليس المراد به ان المتكلم
 حكم او لا على غير مخصص ثم بتقديم الحكم عليه يخصص المحكوم عليه فتدبر
 (قوله على تضمين تشرق معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في
 الكشف) وههنا نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان اللفظ في صورة اتضمن
 مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه
 بذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز فتارة يجعل المذكور
 اصلا والمحذوف حالا وتارة بعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولاً عليه
 بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان
 مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كأنه في ضمنه
 (قوله وهو سهوا) اما وجه السهوا في التوجيه الاول فهو ان الغرض اضافة
 الدنيا بسبب هذه الثلاثة ان فيه المبالغة للدح وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى
 كما لا يخفى واما وجهه في الثاني فلان اشرق يحى متعديا بنفسه كما ذكر صاحب
 الكشف في قوله تعالى واشرفت الارض بنور ربها فعلى هذا تقدير صحة المعنى
 لا احتياج الى التضمن على ان المعنى في الوجه المختار انهم ذوا اشراق والدنيا
 مشرقة بهجتهم وانعكاس اشعتهم سواء قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه
 انهم منقلبون على اشراقها فانارتها والاول اقوى قال الشريف في شرح المفاتيح
 وقد يقال الاولى ان يجعل ثلاثة مبتدأ وخبره محذوف اي لثلاثة موصوفة بكذا

٣ من المتأخرين من قال
 يجوز ان يكون ثلاثة
 مبتدأ وشمس الضمى
 بدلا منه وخبره تشرق
 والمخصوص هو الافادة
 او التعيين على مذهب
 الجرجاني فلا يكون
 مما نحن فيه وادان البديل
 اذا كان عين البديل منه
 لا يجوز توسط الخبر بينهما
 لانه كالحكم على الشيء
 قبل تمامه وههنا احتمال
 آخر بحسب بادى الراى
 وهو ان يكون ثلاثة
 موصوفا بقوله تشرق
 وشمس الضمى خبره
 وهو فاسد اذا لا يجوز
 كون الخبر معرفة والخبر
 وان كان مخصصا كما سبق

٢ هذا التوجيه منقول
من مولانا خضر بك
جلبي عه
٣ لان البتة انما يستعمل
في تقرير الاشياء المقررة
ولا يستعمل في المقيدات

فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا مما نحن
فيه ولا يبعد ان يبق ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصل
مدح الشاعر فقيه كما لا يخفى (قوله لانه كلام يفتقر عن خبط واشكال وذلك لانه قال اه)
افتقر فلان ضاحكا اي ابدى اسنانه وكان تعديته بمن لتضمنه معنى الكشف هذا
وقد بقي ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى السكاكى
وانما الاشكال في ما تضمنه تفصيله فهذا الذى ذكره الشانما يتحقق وجها لعدم
ايراد المص قول السكاكى بتمامه لالعدم عده قصد افادة التجدد من مقتضيات
تقديم المسند والاظهر ان ترك المص ذلك لظهوره فافهم (قوله خارجة بقوله
في الدرجة) قال الفاضل المحشى اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد
الفعل الى المبتدأ كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه
الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخله فيه واردة نقضا على ما ذكره
من القاعدة القايلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
وفيه بحث ظاهر هو ان القاعدة ليست كما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد
يجعل مسندها فعلا ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم
ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك
الجملة التجدد فتخرج الامثلة بهذا القيد وقد بقي في توجيه ٢ كلام الشريف
كلام السكاكى ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل المسند
فعلا يعنى اذا جعل المسند فعلا يقدم البتة على ما اسند اليه ٣ في الدرجة الاولى
والحاصل ان ضابطه كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل
المسند فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة
الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقريضة قوله البتة على ما يشهد به الذوق
السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام الشريف وانت خبير بان عبارة السكاكى
ليست نصافيهما حتى رد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب
تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق
ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكى الاحتراز المذكور الى قوله
في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشئ الى الجزء الاخير من سببه وان كان
المحتز به مجموع قوله ويقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى فتأمل
(قوله ولا طيف خيال) بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في لم ير وطيف
الخيال مجيئه في النوم والمقصود ان المعترض لم ير مقصود السكاكى بعينه ولا بصورته

الحاكية له (قوله فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم) القول بما ذكر
وان لم يكن مصرحا في شرح الش الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلاثة اعني
انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية
لزم منه ان كل اسمية يفيد (قوله بل انما يكون اذا لم يكن الخبر جملة فعلية)
يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره
اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهي يفيد التجدد الا ان ينضم
قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم (قوله مما لا يخفى بطلانه) لان
المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون
بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان
فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم خفائه
مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احدا لاسنادين وافراده في الاخر
تحكم مع انه مخالفة لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق القصر في المثالين (قوله
كالجور في قولنا دخلت على زيد فقام) فان زيد ليس بمسند اليه اصطلاحا
لانعدام الرفع فيه لفظا ومجلا مع لزوم احدهما فيه (قوله ليس الا بين المسند
والخبر) وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول واسناد
عرف الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المتصل
المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين (قوله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما)
يعني ان الش لم تعرض لذلك الاعتبار الزائد وحاصل هذا الاعتراض ان ظ
كلامه غير واف بالمقص (قوله لا يخفى عن اعتراف بذلك) حيث قال انما يدل على
اولية اسناد الفعل الى الضمير اه (قوله واحترز بقوله في الدرجة الاولى
عن زيد عرف) حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال
ويقدم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه
نحو زيد عرف فانه مفيد التجدد مع انه خرج عن الضابط لانه لم يقدم على
ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة
التجدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه
في الدرجة الاولى لاعلى ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف
(قوله لان كل فعل مسند دائما) واما الافعال المكفوفة بما مثل فلما يكون
فله لم يلتفت اليها لانها فلما تكون (قوله واما ما بقى اه) يعني ان المص لو قال
جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالباين لزم ان يكون

مبحث احوال متعلقات
الفعل

جميع ما ذكر فيهما يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه مثل عدم جريان الجميع في غير البابين بقوله كالتعريف في الحال والتمييز فان التعريف يجري في المفعول به وهو من غير هذين البابين وكذا الحال فالتميز فعلم ان الجريان في غير هذين البابين عند هذا القائل ان يجري في كل واحد واحد من غير هذين البابين فيرد عليه رد الش (قوله الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل) المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا والمراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان المفعول يتعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره ان المتعلق هو التثبث والتشبهت بالكسر هو المفعول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي (قوله قد سبقت اشارة اجالية) يعني في التنبيه السابق بقوله كثير مما ذكر غير مختص بهما اه (قوله واراد بالاحوال بعضها) بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظ ان الظرف معمول لمضاف مقدم اى ذكر الفعل مع المفعول كذا ذكره مع الفاعل فادخل ههنا كلمة مع على التابعين اعنى المفعول والفاعل الذين كل منهما قيد للفعل مریدا بها مجرد المصاحبة فلها قد يستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشى المفتاح وان كان التابع دخولها على المتبوع رعاية لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة اليه وحق مضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشائع من دخولها على المتبوع والوجه هو الاول وان كان الثاني فيه رعاية امر لفظي مقتضى لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضمائر الاربعة الى شئ واحد وكذا الثانيين ووجه الوجهة التي احوالها على التأمل ما فصله الفاضل المحشى غير ان القائل ان يقول لانم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بمفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي متوجها الى القيد اى اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده ولجيب ان يرجع تعلقه بالمفعول بقول المص في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل واذا تقرر هذا فقول الفعل المتعدى اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان مطمح النظر والمقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صريح فيه على ان فيما ذكره هذا القائل مخالفة الاستعمال

التابع اعنى دخول مع على التبوع في مواضع وفيما ذكره الش والحشى مخالفته في موضع واحد لنكتة خطابية مقتضية كانهناك عليه (قوله
اي تلبس الفعل بكل منهما) في العبارة مساححة اذ ليس الغرض من ذكر
كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالأظهر ان يقول اي تلبس
الفعل بما ذكر معه والمقص واضح (قوله ومن هذا يعلم آه) اي بما ذكره نقلا
عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرخ بكونه
تفلاعه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه في الايضاح بجهة التلبس
بالمفعول هو الجملة في صحة حل المفعول في كلام المص نفسه على المفعول به
(قوله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل اه) هذا الكلام ما ذكره المص
في الايضاح وفيه حذرة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا يدخله في ترتيب
الجزاء المذكور اعنى التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور
وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تأمل (قوله ويكون كلاما
مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير) كأنه مبنى على ان التخصيص بالذكر عرفا
واستعمالا يدل على نفي الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر
في الروايات يدل على تغير عما عداه بخلاف لكنه تعسف مستغنى عنه
في تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقبيل الدنانير يعطى بتقديم المفعول
ويمكن ان يجعل قوله الدنانير صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء
الدنانير والغيرية باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون
مغاير الاعطاء معين متعلقة بانه الدنانير فيؤل المعنى الى ما اشار اليه الفاضل
الحشى فتأمل (قوله لامع من نفي ان يوجد منه اعطاء) يدل على ان قوله هو
يعطى كلام مع من نفي الاعطاء ان قلت فيكون ملقى الى المنكر فإين التأكيد
قلت اسمية الجملة ما كدة ان قلت لا يجوز القاء الاسمية الى خالي الذهن قلت
قد سبق جوابه في الباب الاول (قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بمفعول مخصوص) جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال
من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب ادعاء كاف فيها
كما سيجي تفصيله انشاء الله تعالى (قوله المؤمن غر كريم) الغر بالكسر الذى
ينخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح الفاء وكسر ها هو الرجل الخداع
الجرىز تقول منه خبيت يارجل تخب خبا لكن الرواية بانفتح لثلاثيته
بالمصدر الذى هو بالكسر لا غير (قوله لعلة ابهام ان القصد اه) اقحام الابهام

ايماء الى جواز وجود مرجح الحمل على البعض في الواقع وان تساوى الكل
 في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه (قوله افاد اى المقام الخطابي او الفعل
 المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله اه) فيه بحث من وجهين الاول
 ان الظاهر ان المقادير نفس الثبوت لا كون العرض ذلك الثاني ان اثر المقام
 الخطابي افادة بجملة التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول
 وكل من الامرين هين اذ المقصد افادة التركيب بواسطة المقام الخطابي وما ذكره
 من كون الغرض كذا من مستتبعات التركيب التي يفيدها وان لم يستعمل فيها
 وبهذا تين سقوط الثاني ايضا فانهم (قوله فصدر هذا الفعل معرف
 بلام الحقيقة) لان المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر
 ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو منكرها كرجعى وذكرى
 يمكن ان يحتمل في المقام الخطابي على الاستغراق لانه بمنزلة المعرفة بلام الحقيقة
 وقديق ان الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق
 بمعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف (قوله لابق ان افادة
 التعميم اه) قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد في صورة
 التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها
 الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراد
 الذى اعتبرنا تنقائمه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة في ضمن
 الافراد وبين ان يقصد من حيث هي للتوسل به الى افادة التعميم كناية فان
 الثاني ابلغ (قوله معبرا في الغرض اه) والمقصود من نفس الكلام وان كان
 داخلا في المقنضى من الكلام والمقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى
 وانت خبير بان طى ما يدور عليه وقع الالام من الكلام مما لا يرتضيه او لوالاحلام
 (قوله لان ما ذكره من الحصرين لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الش) انه قال
 اعلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل فلان يعطى على ما زعم
 الش العلامة اما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب
 المفتاح ايضا واما الحصر الثاني فلا وجه له اصلا بناء على التقديم فلا يصلح
 شرحا لكلامه على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر
 الثاني بناء على التقديم اه ان افادة التقديم للحصر عند السكاكى انما هي اذا كان
 المقدم مضرا او مظهر منكرا كما سبق و فلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه
 علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند

السكاكى باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحول في المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذى اراده الش بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه في وجه بصح عند صاحب المفتاح (قوله فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء) والاخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان الفرد من انه يوجد كل اعطاء (قوله اما انه لا يوجد الا الاعطاء فاما لاتسعه هذه العبارة) اجاب الفاضل الهروى بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض الكلام في صورة تدل قران المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فاذا ظهر خطأ من منصف في مسألة دقيقة وقلت هو رجل نحوى ويفهم ان لا يعلم غير النحو بماله دخل في تحقيق الدقائق او سألت عن شان فلان وما يشتغل به من حقائق الافعال وقلت يعطى او يكتب او غير ذلك فهم انه مقصود على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة ههنا على التقيد فلا يصح تأمل (قوله فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد البعض الخلخالى فانه سلك مسالك الش العلامة (قوله ان يرى مبصر ويسمع واع) هذا بحسب الحقيقة سبب الحزن والغضب الكامل لكن جعل خبرا عنهما تابيهما على كماله في السببية فكأنه خرج عن السببية وصار غير المسبب (قوله بل لا يبصر الرائي الآثار اه) وجه الترقى ان الرائي لو ابصر غير آثاره لم يكن ابصار آثاره لازما لمطلق الرؤية كما هو المدعى لتحقيقها بدون في تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع الواعى وفيه تأمل (قوله فالفرق بين نعميم اه) جواب عما توهمه الخلخالى من ان نعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلامعنى تجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول (قوله وهما وان فرض اه) يجوز ان يكون الجملة الشرطية خبرا للبدا والواو زائدة بينهما لتأكيد التصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء زائدة في الخبر على ما يراه الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما يرد في قوله وان فرض لازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين تعميمين لا في الوجود ولا في الاعتبار (قوله فلا بد من ذكر المفعول اه) مبنى على المستحسن عند انبلاء في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق بالخذف نكتة وقامت قرينة قوية على تعين المفعول جاز الخذف كما اشار اليه الشيخ

في دلائل الإعجاز بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعوله غريباً غير مستحسن
 (قوله على ما سبق الى الوهم اه) على هذا الوهم ينبغي ان يعمل في تفكر
 اول الفعلين المتنازعين اعني ابكى لانا بينهما اعني بكيت لان الغرابة في تعلق
 المشية ببكاء التفكير ومنشأها تعلق البكاء بالتفكير فلما جعل الغرابة سبباً لذكر
 مفعول المشية ناسب ان يدعى استفادة ما هو المنشأ الغرابة مما ذكر صريحاً
 (قوله بكاء مطلق) يحتمل ان يبق المراد ان ابكى دمعاً فحذف المفعول للاختصار
 فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشية بكاء مطلقاً (قوله وهو مجاز
 عن تمكينهم واقدارهم) بدليل قوله تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر
 قيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول بعثنا اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل
 ان لا يكون له مفعول منوي كقولهم امرته فمضاني وفيه وجوه اخر مذكورة
 في تفسير القاضي وغيره (قوله متعلق بقوله توهم) انما يجعله متعلقاً بالدفع
 لدلالة قوله اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قيل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم
 ولان التعلق بالدفع توهم ان يكون الدفع لافي الانتهاء غير حاصل كما ان التعلق
 بالتوهم يدل على ان التوهم في الانتهاء اعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق
 مع ان نكتة هي الدفع المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان نفس الدفع يشعر
 بالابتداء لان الظاهر ان ما لا يكون في ثاني الحال هو الدفع وان جاز استعمال
 احدهما في مقام الآخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالدفع
 في الجملة بقوله وبصور في نفسه من الاول الامر (قوله وكم زدت قديروى
 بصيغة الخطاب فالعنى ظ وقديروى بصيغة المشكام فبح يصف نفسه بالثبوت على
 المحن والوزاياو يقتخر بحسن صبره على الواقع والبلايا (قوله خززن) انما قال بلفظ
 الجمع وان كان راجعاً الى السورة لان لكل يوم منها سورة (قوله فحذف
 المفعول اعني اللحم اذ لو اه) فان قلت هذا التوهم يتدفع بذكر المفعول بعد
 قوله الى العظم فلا يلجأ الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة التقديم
 على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم اذن لغو لا طائل تحته
 على انه لا يلزم الاطراد والانعكاس في مقتضيات هذا وقد بقى البيت من تبيل
 التزويل لا الحذف كما ينبغي اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السككين العظم
 (قوله على وجه يتضمن ايقاع القمل على صريح لفظه) سواء كان الفعل الموق
 ايقاعه عين القمل المحذوف مفعوله كما في قولك ضرب زيد وضربت عمراً
 او غيره كما في قول البخترى فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف

مقتضى الظاهر واذا سبق عليه فيذكر المظهر مقام المضمير ثانياً يحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول او لا قلت الحذف اهون لكثرة في المفعول الذي هو فضلة (قوله وعكس ذو الرمة) الرمة بضم الراء قطعة من الجبل بالية والجمع رمم ورمام وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة في بلال بن رده بن ابي موسى الاشعري يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الخوض والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثناء فلا اخزى اذا ما قيل قالا (قوله ان يكون اصاب مالا) اي وقت ان يكون اولان يكون وانما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته المال واستحضارها (قوله لكن التأمل الذوق يشهد اه) يؤيد ذلك ذكر المفعول في قرينته اعني ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقتضى تعميم الدعوة لكل وتخصيص الهداية وهذا التعميم انما يظهر ظهوراً تاماً بتقدير المفعول العام لا بالتزويل كما لا يخفى (قوله وههنا بحث اه) يدفع هذا البحث بما سبق في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب وقد وقع صريحاً في شرحه للفتاح بما فصله الفاضل المحشي فلما راد بعدم تميز احد الوجهين عن الآخر الذي ذكره ذلك الفاضل المحشي عدمه في هذا الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره نصرة للمص لا يناسبه تمثله بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله غير مختص ببعض المكلفين انهم الا ان منع حصر الانقها في كونه من تلك القرينة فتأمل (قوله ولا حاجة اليه) فيد بحث لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف فيكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما التعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته نصاً صريحاً لا يقدح (قوله وقد عرضت هذا البحث) اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث آخر عن قوله واما لمجرد الاختصار مع امثلته لشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سبق الكلام (قوله اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول اه) المفهوم من الكشف ان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سمو بهذا او بهذا او اذكروا اما هذا واما هذا وبؤيده ما نقله في سبب نزول الآية وهو ان

اهل الكتاب قالوا لرسول الله ص انك تقل ذكر الرحمن وقد اكره الله
 في التورية هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله
 الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشئ على نفسه وبصح اطلاق ايانهم
 لوجعل الدعاء بمعنى النداء لكان كما ذكره على انه قد يجعل لفظة او للتخيير بين
 ان يدعوا بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل
 الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين مناسب ما روى عن ابن عباس
 في سبب نزول الآية هو ان ابا جهل لنع الله سمع رسول الله ص يقول يا الله
 يا الرحمن فقال انه نهانا ان نعبد آلهين وهو يدعوا لها آخر فانه جعل الاسمين على
 المسمين فردبان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول
 مناسب مامر من سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشف (قوله
 وان صح بالواو باعتبار الصفات اه) ان قلت لمجاز تعاطف الصفات بالواو
 ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير
 بحسب المفهوم جاز في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد
 بشئ منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف
 الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول القرم السيد والهمام كثير
 الهمم واليت الاسد والكتيبة العسكر والمزدهم موضع القتال (قوله
 ولما ورد ماء مدين الآية) ضمير ورد راجع الى موسى عم ومدين قرية شعيب
 عم و الامراةان بنياه عم والذود الطرد (قوله حتى لو كانتا ذودان غير غنهما اه)
 للشئخين ان لا يقولوا الترجم باعتبار ان السقي من الامة لاجل انفسهم والذودين
 المرأتين لاجل انفسهما بلا مدخل للملاحظة خصوصية المسقى وتنزيل الفعل
 منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا يتأني عدم التنزيل باعتبار
 المفعول بواسطة فلا فساد في المعنى على رأيهما كما زعمه الفاضل المحشي ونظير
 هذا ما ذكره الفاضل في قوله تعالى اقراء باسم ربك الاعلى على ما سيجي واجاب
 جمال الدين الاسفرايني في شرح الابيضاح بان الموضع كان مجتمع الناس للسقي
 وبمجرد عدم اشتغالهم بالسقي واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ايها كافي في ايجاب
 الترجم وفيه ما فيه (قوله فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان
 يقول اه) حكم الش اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على
 وجه الترقى مدعيا احسنية العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشتمالها
 على قصر التميمين ايضا وقصر الانشاءات فلجاب الشريف اولا عن دعوى

وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن احسنية ادراج قصر الانشاءات وهذا الكلام جزل لاغبسار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل في القصر بانواعها الثلاثة وكان تأنيث الضمير باعتبار تأويل القصر بالحقيقة القصرية (قوله لايج عن تكلف) وهو ان يبق ان الانشاءات مستلزمة نسبيا خبرية فالخطأ في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وامره او لمجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم ردا خطأ للمخاطب (قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تأكيداً على تأكيد) سيجي تفصيله في مباحث القصر في تحقيق المناسبة التي ابدأها على بن عيسى الربيعي بين انما القصر (قوله فيتقوى بازدياد التأكيد) اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون التأكيد والتقرير ولهذا لايجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني يفيد تأكيداً ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحاً (قوله انه من باب زيدا رهبة) يريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لما تقرر عندهم ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر مما لا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا لا يصلح ناصباً للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل المهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوباً بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثله وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخله في اسم اي مهمالين من شئ فربك كبر وانما خلفت الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا في شرح الكشف للش ويمكن ان يبق اما مقدرة الفاء فاه جوابها اذ قد تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهى وان لا ما خاصة جواز تقديم ما بعد فائها فليفهم (قوله وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون واي فارهبون اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقاً بالضمير على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف مقتضى التفسير الشخصي والاختصاص في شخص لا يقتضي قوة الاختصاص اخر اللهم الا ان لا يعتبر خصوصية الشخصين في الاختصاص المذكور (قوله لان المعنى ارضى واسعة

٢ وتوضيحه ان اصل الفعل لما كان مسماً عند المخاطب فاثباته لمن اريد اثباته له تأكيداً لنفس الحكم اثبات اصله عند المخاطب ثم اذا نفى عن غيره ويتقوى التأكيد ضرورة ان الفعل المسلم اثبت اذ لم يثبت لغيره ثبت له البتة

٣ قال في شرح التباب قوله تعالى وربك فكبر محمول على و مهمالين من شئ فكبر ربك فيكون الشرط مقدراً قالوا داخله على الشرط والفاء الجزائية الرابطة للجزء بالشرط ولا يكون الفاء للعاطف

مبحث ان اما يقع مقام الشرط واداته على مذهب ومقام اداته فقط على آخر

٤ بل يعتبر الاختصاص المذكور في المعنى بم المفسر والمفسر

فان لم يتخلصوا العبادة اه) فيه بحث لم يذكره الش وهو انه يلزم فيه عطف
الانشاء على الاخبار وقد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط والجزاء ان كان
انشاء فاجلة انشائية مع ان قوله تعالى ان ارضى واسعة جلة اخبارية ونقل
في جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ارضى واسعة
في معنى الانشاء وهو هاجروا فتستقيم العطف بالانكاف على انه قد سبق
ان الش يجوز (قوله واقم مقامه ملزوم القيام وهو زيد) ان قلت هذا
مناف لما تقدم في شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهمما يكن من شيء
اذ قد علم من تقريره ههنا ان اما لا يقع الاموقع اداة الشرط وعلم من تقريره
في صدر الكتاب انها واقعة موقعهما جميعا قلت هذا مبني على المذهبين كما فصل
ابن الخاجب في الايضاح (قوله ولهذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء
المفعول والظرف اه) هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل
بين حرفي الجزاء لانه يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل آخر ايضا
فلا ٢ فامتنع اما زيد طعامك فاكل وانجاز اما طعامك فزيد اكل صرح به
الفاضل الرضى وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب الكشف
والقاضي وصاحب المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتليه ربه
فاكرمه ونعمه فيقول ربى اكبر من ان الطرف متعلق بقول
محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فالصواب
والله اعلم ان يجعل الطرف متعلقا بتقدير والتقدير فاما شان الانسان
اذا ما ابتليه ربه فيكون الطرف ح من تمته الجزاء الواحد المنصوب المفعول به
ولا يبعد امرانا كما في قولك اما احسان زيد للفقراء فحسن (قوله وبظهورك
هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص اه) اى ليس الغرض الاصل
في هذا النوع هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والغرض من هذا
الكلام رد قول المص واما نحو واما عود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص
(قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة) فيه بحث لان هذا مبني
على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بياننا لما خصص به
كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر مبني على حال
السامع انما هو في الاضافي كما صرحوا به فمح لا يكون هذا التعليل نافيا للتحقيق
اللهم الا ان يدعى انه لا يجي تقديم معمولات الفعل عليه الا للقصر الاضافي
كايدي عنه ظ قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء

مبحث ان اما يقع مقام الشرط
مبحث لا يقع بين حرفي
الجزاء جزءان فاصلان
٢ وذلك لانهم التزموا
حذف الشرط لزم دخول
اداته على الفاء الجواب
وذلك مستكره وقد
عرفت الضرورة للفصل
بينهما مما بعد الفاء
والفاصل الواحد كاف
في دفع ذلك الامر المستكره
فوجب الاختصار ٤
انما قال اللهم لانه يشكل
حل تقديم ايك على تعبد
مثلا على القصر الاضافي
اذ المخاطب ليس مما يجوز
عليه الخطأ وهو شرط
في الاضافي ٤

وان احتمل بناؤه على الأكثر (قوله بل لجرد الاهتمام) اراد بهذا الاهتمام كون
 المتقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما بقى
 ذكر الله اهم لاسيما وقد قبل ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغير هما واما الاهتمام
 الذي لم يرتض الشيخ الاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجي
 فانما هو بالمعنى الاعم (قوله وان عليكم لحافظين) ان جعل عليكم صلة لحافظين
 والتمثيل ظ الا انه يبقى ان بلا خبر مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل خبرا
 فالأظهر ان يحمل على التظير دون التمثيل لان الكلام ههنا في احوال متعلقات
 الفعل وان كان تقديم ما حقه التأخير مطلقا قديفا تخصيص (قوله مما
 لا يحس فيه اعتبار التخصيص) نفي الحسن لا يقتضي نفي الصحة ولهذا حل
 صاحب الكشف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص
 اى لاتصلوهم الا الجحيم ويمكن حل الآية اولى ايضا على التخصيص ادعاء مبالغة
 لتزليل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم (قوله مراعاة حسن
 النظم السجعى الصواب تبديل لفظ السجعى بالفاصلة رعاية الادب) قوله
 استشهد بما ذكره ائمة التفسير اه (الظ من عبارة المص ان ما ذكره تفرع
 لاستشهادوا الا لكان الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة التفسير وهو ظ (قوله
 اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافي هذا
 المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعنى قوله لانهم
 يقدمون اه على المدعى (قوله وفيه نظر) وجهه على ما نقل عنه وأشار اليه
 قياسي سابق انا لانهم ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة خطأ (قوله ليفيد
 مع الاختصاص الاهتمام) ولانه لو قدر مقدما لعاد على موضوعه بالنقض
 اذا حذف ينبي عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبي عنه فالجمع بينهما
 كالجمع بين الضب والنون (قوله لانها اول سورة نزلت) قال الزهري اول
 ما نزلت اقراء الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة
 واهل الحديث ٩ وفقوا بان اقرا اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد
 بداية الوحى من الآيات والفاتحة اول ما نزل من السور (قوله فكان الامر
 بالقراءة اهم دون تخصيصها) المتوقف على العلم باصلها وايضا مخاطب به
 النبي كما هو الظ ولا يتصور تجويزه القراءة بغير اسم الله تعالى حتى يقصد بالتقديم
 احدى جوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله
 حال اى متبركا باسم الله اذ لا يتصور منه عدم التبرك بغير اسم الله تعالى واما اذا جعل
 مفعولا كما توهمه الش من ظ عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه عدم ان يكون

مبحث ان الامر بالقراءة
 اهم من الامر بتخصيصها
 ٦ دون الامر بتخصيصها
 وفيه اشارة الى ان الاهمية
 بالنسبة الى الامر
 بالتخصيص فلا يرد منه
 اهميتهما من الامر
 بالتخصيص لزومه كون
 غير اسم الله تعالى اهم من
 ولا يحتاج الى دفعه بانه
 لافساد في رجحان غير
 الاسم بحسب المقام
 وتوجه القصد الى بيان
 وكونه اهم منه وان كان
 اهمه في نفسه كما سبق
 من الش في بحث الحمد

ع

٧ على ما ذكره فيما سبق منه
 الامثلة به ع

٩ قبل يمكن وجه التطبيق
 بين الروايتين ان اول
 ما بدى به من الامر
 بالاشياء وهو اقراء ومن
 الامر بالانداز هو يا ايها
 المدثر قم فانذر ع
 مبحث اول ما نزل من
 القرآن

مقروء اسم الله وغيره على ان فيه بحث الا انك قد تحققت ان اعتبار حال
 السامع انما هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الحقيقي بلا محذور
 اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذي اشرت اليه من عدم مجيء تقديم متعلقات
 الفعل الا الاضافي (قوله وهو مبني على ان تعلق باسم ربك اه) لاشك ان ادخال
 الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا يحسن
 تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشي وان كان
 فيه صرف عبارة المفتاح على ظاهرها في مواضع لان صرف عبارة السكاكي
 عن ظاهرها صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن من بناء تخريج الآية على امر
 نادر فان المحققين من النحاة منعه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب الخامس
 من معنى اللبيب وفي مواضع اخر (قوله والباء للاستعانة او الملازمة) رجع
 الثاني بكونه اكثر في الكلام من باء الاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله
 بمنزلة الآلة التي لا يكون مقصودة بالذات فيترك التأديب (قوله اي اقراء
 القرآن) فديق السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذي قدره
 اللهم الا ان يصير الى الروايتين الاخيرتين في اول النازل وانت خبير بان الجمهور
 على جواز تأخير البيان من وقت الخطاب وان لم يحز تأخير من وقت الحاجة
 الا عند القائلين بجواز اشكاف بالمحال فلا غبار في التقدير المذكور فتأمل
 (قوله فلا يبعد على المذهب الصحيح اه) اراد به مذهب الشافعي فان الش
 شافعي المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نابيا عن المقام
 بان يحمل على الحقيقي على ما ذكرته والافان حل التقديم على التخصيص الاضافي
 فقد عرفت ما فيه وان حل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه موهم
 بما هو ناب عن المقام ففما ذكره الش تضعيف الفساد فضلا عن عدم الاستبعاد
 (قوله كالفاعل نحو ضرب زيد عمرا) احتراز عن نحو ضرب غلامه زيد
 فان في هذا مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل (قوله والمفعول فضلة يستغنى عنه)
 اي قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه
 تعقلا ووجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق
 يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا (قوله فليل الاصل تقديم المفعول
 المطلق) لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد
 من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بها ظاهر
 ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه

مبحث ان ادخال الباء على
 المفعول دلالة على التكرير
 والدوام امر نادر
 مبحث ان الشارح شافعي
 المذهب

اشد بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لاعلة له ولاغرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اول فكأنه نظر الى قلة الفائدة في المفعول واعلم ان ما ذكره الش ههنا من عدة المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما واسقط المفعول فيه مع ان السيراني اثبتته كايين في كتب النحو (قوله الاصل تقديم النعت) لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التأكيد لكونه ارفع في التابعة من البديل اذ هو مقص بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم المنهى والمضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البديل ليس بموضع للعطف لفقدان شرط العطف وهو تقديم المعطوف عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الش والشريف في توجيه قوله ثانيا ليس واحد من الانواع الاربعة يعني البديل والوصف والبيان والتأكيد موضعا للعطف بالواو من ان التقيد بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باي على رائه وبيل نحو اعجبني زيد اي حسنه اوبل حسنه محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد ثوبه على تقدير العطف سلب وثوبه قايم في العطف ببل واي قالظ ان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مرادهما الصلوح بحسب تأدية اصل المعنى قلت ان صح فائما يصح في اي دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالصواب الاقتصار على ان التقيد بالواو بناء على انه المقص بالبحث هذا وانما دخل اوفي قوله او البيان تبسيها على ان عطف البيان مع البديل من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبرتهما من واد واحد لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما على ما هو مآل المعنى قلت بل يبق العطف بالحرف المتأخر عن الكل نعم ٣ يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول معه الا ان يبنى على المشاكلة او يقدر هذا ثم ذكر المفعول معه فافهم (قوله فراد المص بالاحسن ههنا) فيه نظر لانه قد عطف عليه باو قوله اولان في التأخير اخلا لا بيان المعنى او بالتناسب وهذا العطف يأبى تلك الارادة الا ان بين فائدة يعتد بها في الافراد بالذكر (قوله لتوهم انه من صلة بكم) يمكن ان يبق تقديم الصفة الثانية لانها اهم والفائدة فيها اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون مستبعد فافادته اهم (قوله وجعل السكاكي التقديم للعناية ٤ مطلقا) عبارة السكاكي هكذا وللعناية التامة بتقديم

لمبحث ترتيب المفاعيل
٨ اشارة الى ان قوله
بخلاف العلة محل تأمل
اذ لا يتصور فعل بدون
العلة وجوابه ان المراد
بالعلة العائية وتعقل الغير
الاختيارية بكونه خال
عنه

لمبحث ترتيب التوابع
٣ لا يبق اعتبار تقديم
المفعول معه بالنسبة
الى التوابع لانا نقول
قوله واما ترتيب المفاعيل
يأبى عنه

٤ ثم انه ليس في عبارته
قيدا لاطلاق كانواهم من الش
عبارة الش الى انه يفهم
من سياق كلامه

ما قدم ولا اهتمام بشانه نوعان احدهما ان يكون اه) فالمقسم الى قسمين في عبارته
نفس العناية الا ان انقصاهما الى القسمين يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلهذا
قال الش وجعل السكاكى التقديم للعناية ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل
الكلام اه مسامحة لان ما ذكر سبب العناية والتقديم لا قسم منهما فقد يقدر
اللام اى احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا
لا يدفع التسامح فان قلت ما فائدة تقييد المبتدأ وذى الحال بالمعرف باللام قلت
الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله الاصل هو التقديم
ولا مقتضى للعدول عنه كما يدل عليه النظر في المفتاح فلو كانا ذكرين محضتين
لوجد المقتضى للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم ايضا كما في قولك
في الدار رجل وجاءني راكبا رجل وانما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان
التخصيص يحملها في حكم المعرفة (قوله نصب عينك بضم النون وقصها)
اى منصوبا قدامها من نصبت الشيء اقمته وجعلته محاذة عيني بحيث
لا يغيب عنها كاني انظر اليه دائما (قوله لمن قال لك ما الذى تمنى) الاول
ان لا يذكر ٧ الموصول ويقال ماتمنى حتى يكون ما مفعول تمنى فيكون السؤال
جولة فعلية مطابقة الجواب بالفعل على ما صرح به سيبويه في ماذا صنعت
اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما مبتدأ لان مفعول الصلة لا يتقدم
على الموصول كما مر منا في الاصول جمعا (قوله وتقديم المفعول الثانى على
الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الآية) مبنى على ان الله مفعول بواسطة
قدم على الذى لا بواسطة اعنى شركاء واتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه
السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء وهذا مختار السكاكى والقول المنصور
على ما حقق في شروح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشف الى ان
الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثانى والله ظرف لغو متعلق بشركاء
فيحوز التمثيل بالآية على رأى هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء
قدم عليه فان قلت هل يحوز على تقدير ان يجعل مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه
على المفعول الاول اعنى شركاء بان الاول منكر يستحق التأخير قلت جوزه
الشريف وكذا الش في شرح المفتاح وجعله من قيل في الدار رجل لكن
لقائل ان يقول لم لا يحوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر
يخصصه على ان اعتبار المبتدأ والخبرية يبطل في الحال ولذلك قيل قد يقع
النكرة المحضة اسم ان كما سبق اشارة الش الى ذلك في قوله ان سواء ونشوة

٧ كما لم يذكر في عبارة
الايضاح فان عبارته
ماتمنى

٩ وبؤيده ان السكاكى
اشار الى قولك علت
منطلقا زيدا لا يفيد
الاختصاص بل الاهتمام
وقد اشار اليه الشريف
في حواشى المفتاح

البيت (قوله بتقديم الحال) اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا
فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقديم متعلقه معرفة
بان يجعل الثبوت لا للحديث ويكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف ٣ لاسم
موصول لكيلا يلزم حذف الموصول مع بعض فعلته على ما مررت اشارة
الى مثله او يجعل اللام في الملاء للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق
معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع الذين كفروا صفة له
لانا نقول بم اذله حظ من التعريف فكما ان يجوز ان يعامل معاملة النكرة
يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه
التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضرب بالنظر الى اصل
المقصود اذ لا شك ان المقصود الاصلى هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى
فتقديم الوصف الاخر ههنا العارض واما الحكم بان قوله من قومه حال
فبالنظر الى الظ الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة (قوله مسوق للانكار
التوبيخى) الفرق بينه وبين الانكار الابطالى ان التوبيخى يقتضى ان ما بعده
واقع وان فاعله ملوم على ذلك والابطالى يقتضى انه غير واقع وان مدعيه
كاذب نحو افاضتكم ربكم بالبين واتخذ من الملائكة انا كذا ذكر في معنى الميب
(قوله فيمنع ان يكون تعلق جعلوا اه) قد يقال تعلق الانكار باحدهما
باعتبار الآخر لا ينافي ان يلاحظ احدهما المتعلقين اصلا ومهما وان شئت فتأمل
قولات اعطيت دينارا سايلا فان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضى تقديمه
وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في تلك المباهاة والحاكم هو الذوق
(قوله والجواب انه ليس في كلامه) رده بعض شراح الايضاح بان مفعولى
جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون
كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب
العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة لتقديمه كما فعله
صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به ونصيبه العين
مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل السكاكى سبب التقديم كون المقدم
في نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولى جعلوا حاضرا في الذهن
وقت الانكار لا يقتضى كون كل واحد منهما نصب العين غاية ما في
الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي
كون المقدم منفردا بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضيا لتقديمه و

مبحث ان اللام الداخلة على
بعض المشتقات موصول
عند البصريين وعند
غيرهم حرف تعريف
مطلقا

٣ هذا توجيه الكلام على
مذهب البصريين والا
فقال اللام حرف تعريف
مطلقا لاسم موصول
كما صرح به في معنى الميب
٤

مبحث الفرق بين الانكار
التوبيخى والابطالى

السكاكى قد صرح بهذا القيد اعنى بنفسه والمعرض غفل عنه او عن فائده
فان قلت الاهتمام الناشى عن كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضى
التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما يقتضى له الاهتمام
الناشى باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاء قلت لاجر في التصرفات
العقلية الذوقية فليعتبر في تأخير المفعول الثانى عن العامل تقدم مرتبة العامل
ولينظر في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا محذور اصلا
(قوله وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور اه) فيه مناقشة وهى ان الاحتراز
المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيوجب كونهما نصب العين فيلزم
ان يقدم ما اخر اعنى الدنيا في الآية الاولى وموسى في الآية الثانية لا يقال
الاحتراز يوجب كون تقديم احدهما وكذا تأخير الآخر نصب العين
لانقول اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقديم احدهما
وكذا تأخير الآخر مقدما وليس كذلك و لك ان تقول الموجب للتقديم
هو كون الشئ نصب العين من جهة التقديم فتأمل (قوله وان كان مناقشة
في المثال لكنه حق) قد دفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه
انها ما صححها بل قال لئولهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع هذا التوهم صحيح
وانت خير بان عبارة المفتاح اب عن هذا الدفع حيث قال لاحتمل
ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في القائلين اهم من قومه ام لا كيف ومثل
الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تأمل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى
استعداد لان مخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه
ليس صلة الدنيا اقوى من كثير من القران الحالة الصحيحة للاستعمالات المجازية
(قوله وقد يجاب بانه تنبيه) اشار بلفظ قد الى ضيفه لانه مبنى على ان يكون
الكلام في تقديم بعض المفعولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة
لا يقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن وجه الحب اعنى دون سائر
الامثلة من تقديم المبتدأ على الخبر و ذى الحال على الحال ونظائرها ﴿ الباب
الخامس في مباحث القصر ﴾ يقال قصرت القمحة القمحة بكسر اللام
والقوحة بفتحها هى الناقة الخلوب (قوله وفي الاصطلاح تخصيص شئ
بشئ بطريق معهود) اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به
الشرىف في شرحه للمفتاح فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية (قوله
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامراء) الحقيقى ههنا مقابل الاضافى

كما صرح به فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي وقد فسره بوجه آخر
 ظاهرا وكأنه نظر الى ان الحقيقي هو الاصل ولواريد الشمول واضحا لقليل
 لان تخصيص الشيء بالشيء اما بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال
 قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة او ادعاء فيتناول
 التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر
 الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي
 مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب
 الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح وحل تقسيم ارباب
 الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبولة مع ان التعارف اطلاق الاضافي
 على قسمه دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي المقيد للقصر
 او الحصر او التخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا الاضافية
 المقيدة الخاصة في مقابلة المطابقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة
 الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظا لقصر لالفظ
 التخصيص وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت يأتى هذه
 التفرقة قوله اتمامي قصر او تخصيصا (قوله لعله جدواه) اي لعله جدوى
 التصريح فانه ساق الكلام على وجه ودخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم
 قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف
 المقصود وازالة الغفلة الا يرى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح
 بسبب انتفاء ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان
 الانقسام الى الافراد والتميين والقلب في الحقيقي فانه فائدة عظيمة لها نفع
 في مواضع وقيل الضمير في جدواه راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح
 بالتقسيم لعله جدوى احد القسمين بمعنى الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم
 وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسمه الاخر وان كان جائزا
 الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير
 في الكلام والقسم الثاني منه موجود وان كان قليلا تحقيقا نحو لا واجب
 بالذات الا الله (قوله وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره) يرد عليه
 ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
 عند السامع بوصف دون وصف ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده
 شاعرا ومنجما او كقولك زيد قائم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين

من غير ترجيح فقوله عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقد مشاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان القصر الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا (قوله مثل زيد شاعر لا غير) اي لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر فهو ح من قصر الموصوف على الصفة وسيرد عليك استعمال لا غير في كلا القصرين و على هذا فالظن كون القصر حقيقة قبا و ادعايا وان جاز ان يعتبر قصر اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة (قوله التي هي معنى قائم بالغير) ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر يصح قوله لتصادقهما على العلم اه فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المبينة ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف اي دال معنى يصح ذلك القول لكن الظان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ من المسامحات الشائعة (قوله تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول) المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه والا يخرج عن التعريف التعت في قولك اعجبني هذا السواد الشديد وبالمعنى ما يقوم به غيره ان قلت فيرد النقض بالبدل في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث يقوم بموصوفه قلت لفظ فيها يدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين ٧ وقيام الثاني بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بلا شبهة وعلى الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس خروج الوصف في جاني القوم المجتمعون اذا المعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف اليه غير في التعريف ما هو محتر في باب التأكيده وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرق وهذا المعنى الثاني وان توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول التأكيده الثاني في قوله تعالى لمجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان الش رده في بحث التأكيده (قوله وكذا بين التعت والصفة المعنوية اه) قال الفاضل المحشي واما الفرق بين معني المعنوية فالظ هو المبينة الكلية اذا المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات مامع اتسباب ذلك الامر اليه كالعلم هذا كلامه ولك ان تقول ان حل معنيا المعنوية على ما يتبادر من تعريفهما

٣ كيف ولو لم يعتبر هذا القيام في مفهومه لم يدل على الذات من حيث هو ذات على التفسير المذكور ولذا ذكر الفاضل المحشي ان حسنه يدل على معنى في ذات ولا يدل على ذات

ع

مبحث الفرق بين معاني الصفة

٧ ولك ان تقول المراد بالذات ذات المتبوع بقرينة المعنى فلا شبهة ان التعريف للتعنت الذي يجب حله و صدقه على المتبوع

ع

مبحث واجب بالذات

كانت المبينة ظ لا لما ذكره الفاضل المحشى الاول يكون نفس المعنى والمعنى
 الثانى نفس اللفظ وان حل اول معني المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسيع
 كانت لان المعنى النسبتان على ما ذكر لكن ينبغي ان يصار الى الحذف في
 الموضوعين من عبارة المحشى بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر
 القايم بالغير والمعنى الثانى هو دال ذات مامع انتساب ذلك الامر اليه بقى فيه
 بحث وهو ان لفظ العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قايم بغيره على الوجه
 المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فقد تصادق فيه معنيا
 المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فواجه الحكم بالمبينة ولا يخفى
 ان اعتبار قيد فقط في الاول في معنى المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة
 فتأمل (قوله والاول انساب) لان اعتبار المعنى الثانى في مثل ما زيد الايقوم
 اوقام وغير ذلك من صيغ الافعال فيحتاج الى ان يقال تقديره الاقايم وان
 المقصود عليه مفهوم القايم لانفس القايم ولا يخفى انه تكلف (قوله فن قصر
 الموصوف على الصفة) مبنى على ان التأويل في جانب المقصور عليه ههنا
 هو اللفظ لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التأويل في جانب المقصور على معنى
 قصر الهوية على زيد والكون زيدا على اخيك والبابية على التاج فمح يكون
 من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخفى عن تكلف (قوله يتعذر احاطة
 المتكلم بها لالكثرة) حتى توجه عليه امكان الاحاطة الاجالية وكفايتها
 في القصر كما في ليس في الدار الازيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا
 النفسية فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات واحدة منها ونفى ما سواها
 مطلقا واما في ليس في الدار الازيد فالحس حاكم (قوله الا ان يراد الصفات
 الوجودية) فيه بحث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احدها
 عين الاخرى كحركة جسم وسكون فيلزم ذلك المحال قطعا فليتأمل (قوله نحو ما
 في الدار الازيد ام) فيه بحث لان قصر الكون في الدار على زيد انما يكون
 بالنسبة الى باقى افراد الانسان ضرورة تحقق الهوا بل الاسطوانة فيقول الى القصر
 الغير الحقيقى فالظ في التمثيل ان يقال واجب بالذات الا الله فان قيل التقرير في المثال
 المذكور ما في الدار انسان الازيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى
 منه ويكفى كون في هذا القصر حقيقة انتفاء الكون في الدار عن جميع من سوى
 زيد من افراد الانسان قلنا فمح يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقة
 في مثل قولنا هذا الثوب الاسود اذا التقدير ما هذا الثوب ملونا الاسود فيكفى في
 كون القصر حقيقة انتفاء سائر انواع الالوان عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه

بحث قصر الجوامد

بحث ان المقدر في
 الاستثناء المفرغ من
 جنس المستثنى

قد ادعى سابقا قضاء هذا النوع من القصر الى المحال (قوله اي بالثاني) ارجاع
 الضمير الى الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر اوضح
 واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال
 لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا (قوله متجاوزا صفة اخرى)
 اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما
 الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما مكانها
 فقيل حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفي شرح المفتاح الشريف انه
 منصوب على الظرفية اي بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت
 او اكثر (قوله او في مكان من الشيء) الجار متعلق بأدنى باعتبار اصل المعنى
 كما يقال ادنى منه واقرب منه لا باعتبار المعنى التفصيلي فلا يلزم استعمال افعل
 التفضيل بالاضافة ومن (قوله ولقال ان يقول ان قوله اه) يمكن ان يجاب
 بان المراد هو الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد ههنا ما لا يكون
 على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره قبله كما يراد به اهم من الواحد
 والاثنين والجمع لكن لا الى ما لانهاية له حتى لا يتناول الحقيقي ولما لم يكن المص
 بصدد التعريف كما سيذكره الش الآن لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام
 عن الظ (قوله فان قلت تخصيص امر بصفة اه) حاصل هذا الجواب
 كما حقق الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير واثع لا يتناه
 على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن جميع الاغيار
 الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر ذلك
 الجنس فيه اللهم الا ان يقال ٧ تلك قاعدة العقول ولا يلزم توافق القاعدتين
 هذا ولان ان تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا الاقتضاء اه
 وذلك بان تقول قول المص او مكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد
 المخاطب بعكس الحكم او تجوز به الامرين كما سيصرح به الش في السطر الآتي
 في الصفحة الثانية فمعنى دون اخرى بهذه القرينة هو التجاوز بحسب اعتقاد
 المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقي لالعدم وجود التخصيص فيه مطلقا
 بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع
 قول الش قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا بحث
 الفاضل المحشي ايضا بقا ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال
 المخاطب فيه قد يعتبر فيه كما يشير اليه (قوله قلت هذا الاقتضاء مختص اه)

٩ لان كون امر مكان آخر
 اما بحسب اعتقاد المتكلم
 وهو ظا وبحسب اعتقاد
 السامع وهو المظ
 ٧ فالتعريف المذكورة
 في العلوم الادبية يكفي في
 اطرافها عدم صدقها
 على امر محقق غير المعروف
 ولا يقدح صدقها على
 امر معروض مستحيل
 بـ

مبحث ان تعاريف العلوم
 الادبية يكفي اه

ومما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا ويتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا مثلا او اعتقد على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او تردد في امره فنقول ما انت الاشاعر بناء على ظنه خطأ او صوابا ومنه قوله تعالى ان اثم الاتكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له (قوله وبهذا التقسيم لا يجري اه) لعل المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله اذا عاقل لا يعتقد اه لا يدل عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة (قوله بين ذلك) اي بين الانصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الانصاف بتلك الصفة الواحدة (قوله والمخاطب بالاول) اي كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب (قوله ولفظ الايضاح صريح حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران ولو لا عبارة الايضاح لا يمكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كأنه قيل المخاطب في التقسيمين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده (قوله ويسمى قصر تعين) فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت له ما زيد الا كاتب لقد اجتمع فيه تعيين احدهما المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اي اقسام القصر هذا قلت لفظ انه قصر التعيين اذ لو لوحظ فيه نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معين (قوله وهذا ظاهر لا مدفع له) وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوى المعبر في قصر التعين تجوز احد الامرين لا تجوز الامرين معا كان المناسب ادراج قصر التعين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه المكان فيما لا يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناسب لاعتقاد الشركة تجوز الامرين وهو هنا مفقود لا تجوز احدهما الذي هو الوجود فلي تأمل (قوله وغاية ما يمكن اه) قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه

آخر ايضا لكن عبارة الايضاح آب عن كلا التوجيهين كما سبق الا ان يعتبر مثل هذا التحمل في عبارته ايضا فثأمل قديقال ايضا لما كان اعتبار المكائبة في قصر التعمين خفيا واعتبار امردون آخر جليا مذكورا في كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على المكائبة واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح (قوله و شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من هذا الشرط) علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف ه افرادا عدم تنافي الانصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحليين لم ينأف اعتقاد المخاطب بثبوت الموصوفين ولندرتة لم يتعرض له (قوله و قلنا تحقق تنافيهما) هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاختفاء يحيزه مطلقا (قوله وايضا يخرج اه) قبل اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثرى لا كلى وقوله ليكون اثباتها اه معناه ان الاصل ذلك لان الاستقرار الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتنافيين اكثر وقيل ايضا انما شرط التنافي ليكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تيمى انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليثبت المقصود في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واؤكد فان قيل فما فائدة الجزء الآخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه للتنبيه على رد خطاء للمخاطب وكل ذلك تعسف لا يخفى (قوله بل ياباه لفظ الايضاح) حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام على وبترة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والآخر على شرط الحسن تعسف ظ (قوله ان لا يجمع فيه الوصفان) اي في نفس الامر لا بان يعتقد عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم اه ويندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي (قوله وتعريف المسند) انما خص تعريف المسند بالذكر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر توطية لقوله مع التعرض لهما فيما سبق لان المص لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه لا قصر بالذكرة الش فلا يصح ان يقال انما ترك المص ذكره ههنا لتعرضه له فيما سبق (قوله فكلنهم

ه لان افرادا جعل حالا
من القصر ٣. ميلا الى المعنى
فالعامل فيه لفظي وهو
شرط لانه بمعنى ما يتوقف
والعامل في عدم تنافي
معنوي وهو الابتدائية
وان جعل صفة المصدر
محذوف اي قصر افرادا
فاختلاف العامل اظهر
ش

٣ انما قال ميلا الى المعنى
لان الحال من المضاف
اليه لا يجوز الا بشرط
مخصوصة مفقودة ههنا
كما سبق تحقيقه ش
اي الاختفاء بجوز العطف
المذكور تقدم المجرور
ام لا وسيبويه لا يجوز
مطلقا وكثير من المتأخرين
جوزوه ان تقدم كما
فصل في معنى اليب

جعلوا القصر بحسب الاصطلاح اه) هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور
اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر اما لان الكلام في القصر
الاصطلاحى وهو عبارة من تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير
واما لانها طرق عامة له (قوله لكنهما يعلمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة
ههنا) وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب مسند اليه والمسند
ليظهر عمومهما على ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو
لا يصح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تهديد لبيان احكام له
غير مذكورة فيما سبق ثم الظ في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين ههنا
(قوله منها العطف) قدمه على الطرق الثلاثة الباقية لان النفي والاثبات
فيه اصرح بخلاف غيره فان النفي هناك ضمنى ثم النفي والاستثناء اصرح
من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالاته على القصر ذوقية لا وضعية
وههنا بحث وهو انه قال في معنى اليب قد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا
نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال في الموجب
وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب
الرفع على اضممار مبتدأ قبل بل قبل في مثله ليست بعاطفة وانما هي حرف ابتداء
فلا معنى لجعل ما زيد كاتب بل شاعر من قبل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه
لا على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد النزول عن اعتبار عطف الجملة
بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند بعض
بصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر كما سبق في
اوائل احوال المسند والمسئلة ايضا مفصلة في معنى اليب (قوله وقلبا يدي قائم
لا قاعد) اقتصاره على القصرين ربما يوهى عدم جريان طريق العطف في قصر
التعيين لكن المفهوم من دلائل الاجاز جريانه فيه فالأقتصار لما سيصرح به الش
(قوله فلنطريق القصر دلالة على هذا المعنى) فيه منع لجواز ان يستعمل الطريق
لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس ح اللهم الا ان يقال طريق القصر يدل على
ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفى او تجويزه بالقرينة يتعين حاله (قوله وقد اجمع
النحاة) كانه يريد اجاع اكثرهم والا فان عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان
ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو على ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان
او غيره (قوله اما لان اصل العمل) واما ليوافق الامة العاملة يعنى انه لما منع
تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو

مبحث مجى بل للابتداء
مبحث ان قوما جوزوا اعمال
ما اذا تقدم الخبر ظرفا
كان او غيره

امتنع التقديم اذا لم تعمل ايضا اما عند المجازين فلان اصلها العمل وان جاز
 ان لا تعمل لما منع مثل الفصل بان وغيرها فاجرى حكمها في جميع موارد
 على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت
 غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة العاملة فنع التقديم كما منع في تلك اللغة
 (قوله فان مثالا واحدا يصلح لهما) قد اشترنا فيما سبق الى ان القياس يقتضي
 اشتراط الشرطين في قصر الصفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للندرة
 (قوله كقولك في قصره افرادا ما زيد الاشاعر) اعلم ان الشيخ صرح في موضع
 من دلائل العجاز ان قولك ما زيد الاقيم لقصر القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا
 توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عنده بقصر القلب وليس
 الامر كما توهمه بل صرح الشيخ قبيل ذلك الكلام بمجيئه لكل من القصرين
 اما نقيد لقصر الافراد في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسره
 ان النفي فيه عرفا ما ينافي القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والانتكاه ونحوهما
 لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم
 تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا
 كما لا يخفى على الناظر فيه (قوله ومنها انما الموجب للحصر في انما) بالكسر قايم
 في انما بالفتح من قال سبب افادة انما للحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في
 انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي التأكيد قال به
 في انما ايضا كذلك ومن ههنا صحح الزمخشري ان انما بالفتح تقيد الحصر
 كما بالکسر وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الهكم آله واحد
 فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان
 هذا شي انفرده الزمخشري مردود بما ذكرناه وقوله ان دعوى الحصر ههنا
 باطلة لاقتضاها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا فانه حصر اضافي
 اذ خطاب النبي ص للمشركين فالعنى ما وحي الى في امر الربوبية الا التوحيد
 لا الاشرار دون الافراد ذكره تنبيها على ان المراد نفي دلالة عنده على قصر
 الافراد لانفي دلالة على قصر التعيين (قوله وذلك لان ان لا تدخل الاعلى
 الاسم) ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح
 قلت هي زائدة فلم يدخل ان في الحقيقة الاعلى ما بعدها بخلاف النافية قال
 الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذا لم تكف عن العمل فان قيل
 الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فما المانع من اعمال حرف النفي فيجوز

مبحث مجي انما بالكسر
 وانما بالفتح كليهما لا قصر
 في الآية الكريمة

انما زيد قائما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو
من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عملها انه
ليس بداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى ان هذا بعينه ما ذكره المحشى بقوله
ويندفع هذا بانتقاض النفي بمعنى الافتأمل (قوله وحرمة مبنيا) لفاعل الظ
ان مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتدأ ويجوز تقدير كون مضاف الى حرم
ليكون هذا خبره (قوله اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر اه) واما
المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول
وجعل انتصاب المبتدأ بتقدير اعنى او على بدلته من اسم ان اي ان الذي حرم
الله عليكم المبتدأ ثابت فتعسف لا بصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح (قوله
لان ما فيها موصولة اه) واما جعله من قبيل انما يعنى انا بان يجعل جملة حرم
خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتدأ المقدم رتبة فقيه تكلف
مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح (قوله نحو المنطلق زيدو زيد المنطلق) ذكر
المثال الثاني استطرادى والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد والذي انطلق
زيد واحد في المال (قوله انكنا نقول جعلها موصولة اه) اتبع في هذا القول
ابا على لكن رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا اختار الش في شرح
الكشاف كون ما في الآية كافة فانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس
المقرر في الكتابة بل هو سنة تتبع وكما فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط
المصطلح كما اشار اليه القاضى في تفسيره او اخرآل عمران ثم ان وجه الموصولية
قوية فالجمل عليه اولى (قوله ولقول النحاة انما الاثبات اه) لا يخفى ان قول
النحاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا
وكذا المناسبة التي سينقلها الش عن علي بن عيسى الربيعي وانما هي مناسبة
افادة القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى
القصر انما هو تضمنها معنى ما والا فبإيدل على وجود الاول يدل على وجود
الثاني وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتأمل (قوله ولا يجوز ان يقال
انه محمول على الضرورة لانه كان يصح اه) هذا مبنى على ما ذهب اليه
ابن مالك من الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده
الدما مبنى في شرح معنى اللبيب بان هذا يقتضى عدم تحقق الضرورة دائما
او غائبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والايان بالاساليب المختلفة
فلا تحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تغيير الضرورة

مبحث ان ما لكافة حرف
هذه الجمهور

مبحث ان رسم القرآن
لا يجري على القياس
المقرر في الكتابة

مبحث تركيب اسكن انت
وزوجك الجنة

عندهم ان يقال هي الميرد الا في الشعر سواء كان الشاعر عنه مندوحة ام لا
(قوله على ان انا تأكيد) فان قلت كيف يجوز عطف او مثلى على المستتر في
ادافع مع انه لا يصح ادافع مثلى قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير
المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك
وخلاصته ان يعتبر في التواني ما لا يعتبر في الاوائل وان شئت فاعتبر قولهم ضربتني
هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان حذف القمل وجعل العطف في مثله
من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلى مساغا (قوله لان قوله انا الذي ابداه)
يعنى انه يدل على كون المشكك مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ماموصولة
كما ذكر كان مخبرا به فلا يستحسن (قوله في العدول عن لفظ من الى لفظ ما)
قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اى ان قوما يدافع انا كما اشار اليه
صاحب الكشف في مآت سورة الكافرين وغيرها (قوله قلنا لانم ان
الفعل غائب) لما كان في الجواب المنفى نوع بعداهمله في شرحه للفتاح وقد يجاب
ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم الاسماء
الظاهرة فاسند اليه الفعل الغائب وبان مجموع الا انما تضمن معنى لا غيرى
فيجوز اسناد يدافع اليه كأنه قيل ما يدافع غيرى ولا يخفى بعدهما ايضا
(قوله باعمال الصفة الواقعة بعده) اذ لا احتمال اعتماد على شئ سوى النفي
(قوله عن على بن عيسى الربيعي) وهو من اكابر نحاة بغداد منسوبة الى قبيلة
ربيعه كحنفي وحنيفة (قوله وذلك لان قولك زيد جاء لاعمر واه) فان قلت
ما ذكر من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك
ما شاعر الازيد وتبى انا قلت تصحيح المناسبة بكيفية بعض الصور (قوله
اى تقديم ماحقه التأخير) سواء بقى بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا
كما في انا كفتك مهمك كذا في شرحه للفتاح وهذا قانون السكاكى حيث يعتبر
في التخصيص كون انا في الاصل تأكيذا كما سبق بحقيقة الا انه غير ظ على رأى المص
وان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل القار فتقيد التقديم
بكون ماحقه التأخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب (قوله
يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا) قد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجوب
بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافى قال الش في شرح
الفتاح هذا الزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الغرض والتقدير بمعنى
ان المشكك لو كان ممن يجوز عليه الخطأ لكان كذلك لا بطريق التحقق لامتناعه

في مثل اياك نعبدا وياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل انقصر
الحقيق لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن
عيسى عم ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي (قوله والخطأ
تجوز كل منهما على اتساوي) قال الفاضل المحشي ان كان التجوز عبارة
عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب والخطأ بل
الشك ينافي الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين الذاتي للشك وفيه بحث
لان مبنى ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطأ لا يختصان الحكم
في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يحسن اليك الخطأ
والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة
ان يقال كذا حيث لاحكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث
هل بان الانشاء يتصف بالخطأ مع انه لاحكم في الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا
فالاولى ان يقال في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد
الطرفين فعل لا يوصف بالخطأ بل لا يبعد ان يقال الخطأ ح عدم التردد (قوله
زيد يعلم النحو لا غير) حكى صاحب القاموس عن السيراني ان الحذف انما يستعمل
اذا كان غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجمود لم يحذف
ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في معنى السيب
بان قولهم لا غير لحن والختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه
على ذلك شارحوا كلامه وفي المنفصل حكاية لا غير وليس وانشد الامام
جمال الدين بن مالك في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه
جوابا به بنحو اعتمد فورنا لعن عمل اسفلت لا غير يسال وهو لغة لا يستشهد
الابشاعر عربي فتأمل (قوله والمستظور في كلام بعض النحاة اه) اراد
على النص حيث عدها من طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي
(قوله واجيب بان ترك النص اه) لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف
وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهية
الاطناب ترك النص على الثبوت والمنفي في طريق العطف كون العطف
موجودا والاصل متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد
فان قلت اى حاجة الى هذا التكلف فلجعل اراد المثال المذكور اشارة الى تعميم
الحكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهية
الاطناب وله نظائر كثيرة في المفتاح قلت الكلام في طريق العطف لا غير

مبحث لا غير وليس غير

بقريفة المقابلة للطرق الثلاثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب
عند البرد على انه خبر ليس واسمه مضمّر لا يظهر وتقديره ليس معلوم
غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير
ليس غير النحو معلومه (قوله وفي الثلاثة الباقية النص على اثبت فقط) يعني
ان الاصل فيهما والكثير الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول كراهية الاطناب
كما سبق بترك هذا ايضا في مثل ما زيد ضربت وما ناقلت اذا المقصود به قصر
الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون
النص بما ينفي لا بما يثبت (قوله لان الحكم مختص بلا دون بل فيه بشاعة)
لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لانه غير مختص بها كما يشعر به العبارة
(قوله لانهما موضوعة لان ينفي بها ما اوجبه للتبوع) فان قلت هذا الموضوع له
لا يتاق في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والنفي هو القعود
فلم يتعد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضعه لا العاطفة فكان هذا
الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوخه قلت بل هو وارد على الوضع
والثبت في المثال المذكور للتبوع اعني قائم هو الاسناد الى زيد وهو النفي
عن قاعد (قوله وكان لاحسن ان يصرح اه) اذا قلت ليس في الدار غير زيد
يتبادر منه ان ليس فيها مما يجانسه غيره فقول المص بغيرها يتبادر منه ساير كلمات
النفي لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف
(قوله فقول بغيرها اه) يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة مطلقا
حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها منفيها قبلها بلا العاطفة الاخرى بل
الى العاطفة المخصوصة التي اوردتها في كلامك نفيت بها شيئا ومعلوم انه
لا يمكن نفي الشيء بهذه المخصوصة قبل ايرادها (قوله على ان يكون الثاني
تأكيدا) فيه نظر لانه اذا كان تأكيدا لم يكن الكلام فيه اللهم الا ان يقال انه
تأكيد للثاني وعطف على الاول (قوله احسن) بين الفاضل المحشى وجه
الاحسنية وظهر بما ذكره ضعف قول الش في هذا المقام من شرح المفتاح
من ان قوله هو يأتني لاعرو فيه احتمال التخصيص والتقوى على السواء
(قوله فيقال انما نفي لا قيسى) فان قلت عند اجتماع الطرفين او اكثر الى انهما
ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق الاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لاعرو
الى انما والعاطفة مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لاعروا
الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما نفي اتالى التقديم حتى يكون زيدا

مبحث عند اجتماع
الطرفين او اكثر الى
انهما ينسب افادة القصر

بحث الحروف العطف
لا يدخل بعضها على بعض

هو المقصور وتسمى لان التقديم اقوى كذا في شرحه المفتاح وحكم الشريف
بان القصر في انما تسمى انا استفاد من انما ووافق الش في الباقي وان شئت فارجع
الى شرح المفتاح (قوله غير مصرح) فان قلت كيف جاز قولك ما جاني زيد
ولا عمرو مع تقديم النفي المصرح به قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكر
من المثال من حروف الصلة لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض
(قوله ويتمنع انما من اله الا الله) وانما احد هو بقول ذلك قد وجد في اكثر
النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله والاهو قد خط عليها في النسخة
المصححة من نسخة الش وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي
والاثبات استفاد من انما فالاستدراك قطعاً الا ان يقال جى بها على سبيل
التأكيد ان كان الاستعمال لا يباه على ان فيه مناقضة ظاهرة وهى انه لو وقع
الا مصرحاً بها لم لم يجعل النفي في حكم المصرح به فيجوز زيادة من ووقع
احد كما جعل النفي في حكم المصرح به في قولنا ابى زيد الا لقيام لا القعود
حتى امتنع كما سيأتى الان (قوله ثم ظ كلامهم يقتضى جوازاه) انما قال ظاهر
الكلام يجوز ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقاً او تأويلاً (قوله لعدم الفائدة
في ذلك عند الاختصاص) منع ذلك بان الاختصاص الواقعي لا يستلزم العلم به
فيجوز ان يكون المخاطب جاهلاً او منكراً ويحصل الفائدة لذلك وغاية ما يقال
لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابدأ مناسبة فيه فيكنى ان يقال
اذا كان الوصف مختصاً بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص
بلفظ قوى في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا فائدة في تصريح
النفي بلا العاطفة واما اذا اتى احد الامرين ففيه فائدة فالفرق ظ فتأمل
(قوله الامن يسمع ويعقل) فيه اشارة الى ان المراد بالسمع في الآية ما يكون
مقروناً بتعقل السموع فان قلت فاذا كان هذا الحكم معلوماً لكل احد فما
الفائدة في القاء الخبر والقصر الذي يقتضى كون حكم المخاطب مشوباً بالخطا وبالجملة
الاشكال الذي سيورده الش على ما نقله المص من دلائل الإعجاز واردها
قلت اما القصر لتحقيق لا يقتضى ما ذكر واما نفس الالتقاء فلعلة بطريق
التزويل لاعتبارات خطابة وحل انما في جميع موارد على التزويل بعيد كل
البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه اخر (قوله فكان دلالة على القصر
اضعف من انما) اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة
التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له في قولنا

انما زيدا ضربت هو التقديم على ما نقلنا آنفا وقد يلفق بين كلاميه بان في كل
 منهما ضعفا من وجه وقوة من وجه آخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالة
 على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر
 يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة اول عدم احتياجه الى التأويل
 بخلاف انما وانت خبير بان كلامها اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره
 مادام اعني تعيين استناد القصر في انما زيدا ضربت الى التقديم فان قلت قوة
 التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيصح وجهها لترجيح اسناده اليه قلت فلا يتم
 ما ذكرهنا من قوله ولم يذكرنا هذا الشرط على ان جعل الاستناد الى الذوق
 السليم سببا للقوة تارة والاستناد الى الوضع سببا لآخر لا يخفى عن تعسف فتأمل
 (قوله انما انت عليهم بمسيطر) في الصحاح المسيطر والمسيطر المسلط على الشيء
 ليشرف على الشيء ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر (قوله
 وفيه بحث لان الكلام في المنفى بلا العاطفة اه) قد يجاب عنه بان الشيخ
 خص الكلام اولا بالانفي بلا العاطفة ثم عمم واذ قل ثم ان النفي فيما يخفى فيه
 النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل
 عليه النظر في دلائل الاعجاز (قوله مما يخفاه المحاطب وينكره) ان قلت جهل
 المحاطب مما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه تخصيص الوجه الرابع بالطريق
 الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاحتراز
 كما يظهر من تحققه كلام الشيخ (قوله فكان مراد الشيخ انه يخفى اه) من نظر
 في دلائل الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق
 كلامه على ما ذكره الش لا يكاد يصح (قوله او قلبا نحو انتم الابرار مثلا)
 يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين بناء على ادعاء ان شان العاقل
 التردد الا ان الاول اظهر (قوله ولا منكرين لذلك) ينبغي ان يزاد قيد اخر وهو
 والمتكلمون كانوا عالمين بعدم جهل المحاطب لان اعتبار التنزيل انما يصح
 بعد علمهم بذلك (قوله واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام
 الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصيرية قصر انفسهم على البشرية بل انما
 اثبتوا ملتبسا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة الصورية
 مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة
 الرسل على البشرية بالنظر الى الملائكة وحاصل كلامهم انكم مقصورون
 على البشرية لا يتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة

٤ لان الرسل يدعون
 الجمع بين الرسالة
 والبشرية والكفار
 يقصرونهم على البشرية
 فيكون قصر افراد

وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم و الرسل عليهم السلام سلوا كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمين على من يشاء من عباده فتأمل (قوله والاول اوفق بجواب المتن) حيث قال لا لتسليم انتفاء الرسالة فان المناسب التقرير الثاني ان يقال لا لان المخاطبين ينكرون ذلك (قوله ان اتم الابشر مثلنا) لفظ ان ههنا وفي قوله ان اتم الابشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الآية في سورة يس ما انتم لا ان اتم (قوله على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين) قيل يقال فلان متردد بين الصدق والكذب عندي انا متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى فمعنى كلام الش ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعى فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشى من لزوم ركافة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهره تكلف فلي تأمل (قوله فالاولى بناء على ما ذكرنا) المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقربه بعلمه ويقربه بادنى تنبيه (قوله مشاركة رابعة) كما مر هي وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بالصواب والخطأ (قوله كاشتراك الآخرين) في صحة الجامعة وكاشتراك الاولين في عدوها (قوله انه يعقل منها الحكمان معا) لاختفاء ان هذه المزية تثبت للتقديم ايضا وانه ثبت بما ذكر مرزيتها ثبت مرزيتها على النفي والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بيندوين العطف (قوله واحسن موافعها) قيل وجه الاحسنية ان انما يستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم من ظ كلام الشيخ فلا فائدة اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فائدة جديدة فحسن موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه (قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقربت اه) مفعول استقربت محذوف اي اذا استقربت مواقع اتما وضمير وجدتها راجع الى اتما واقوى مبتدأ خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعليقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول الثاني الظر والمعنى على الاول وجدت

انما متصفا بان اقوى اكوانها اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثانى وجدت اقوى اكوانها حاصل اذا اريد به التعريض (قوله سوى المفعول معه) انما استثناء لان المفعول معه لا يجىء بعد الا لا يقال لا تمس الا وزيدا قال الفاضل الرضى ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالاموزن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موزنين بالفعل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف التسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمره كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها فى نحو ما جاءنى زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول فى الفرق بين قولنا ما جاءنى زيد الامع عمرو وبين قولنا ما جاءنى زيد الامروا حيث جاز الاول دون الثانى ان الواو فى المفعول معه ليس الا آله للاحظة اشتراك الشئين فى الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع فانه اسم مستقل معناه بالمفهومية فافهم (قوله ومنه قول الشاعر لا انتهى اه) اى من قيل تقديمهما بحالهما لانه من قيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس واتصاب باب على انه مفعول لا انتهى لاعلى انه مفعول كارها لان الادفاع الحاجب يدفعه فافهم (قوله كان لم يمت حتى سواك) البيت للاشجع السلى من قصيدة اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح * وبعده وما كنت ادري ما فواضل كفء على الناس حتى غيبت الصفايح * فاصبح فى لخدم الارض ميتا * وكانت به حيا تصيق الصحاح سابك ما فاضت دموعى فان نفص * فحسبك منى ما تحن الجوانح وما انا من رزؤ وان جل جازع * ولا بسرور بعد موتك فارح * كان لم يمت حتى سواك ولم تقم على احد الاعلىك النوايح * لن حسنت فيك المواتى وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدايح الصفايح * الاجار العراض التى سقف بها قبر والصحاح جمع صحصح وهو المكان المستوى وكذا الصحاح والصححان والجوانح الاضلاع التى تحت التراب وهى ما يلى الصدر كالضلوع مما يلى الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة (قوله لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) الاقرب ان يحمل على حذف مضاف اى ابهام استلزامه والا فلا استلزام فى نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره (قوله واعلم ان تقديمها مما منه بعض النجاة هم الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم

مبحث ان المفعول معه لا يقع بعد الا

ماضرب الاعمروا زيدو لا ماضرب الازيد عمروا لانه ان يجوز تعدد الاستثناء
المفرغ حتى يكون التقدير ماضرب احدا احدا الاعمروا زيدو ماضرب احدا
احدا الازيد عمروا كان القصير فيهما والكلام فيما اذا كان القصير في احدهما
فقط وان لم يجوز لزم فيما ضرب الاعمروا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا
مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به المحققون من النجاة من ان لا يمنع ان يعمل
ما قبلها فيما بعد المستثنى بهما كما يمنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب
الازيد عمروا ان يكون عمروا منصوبا بمضمر لما تحققت وبصير الكلام جلتين
ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب الش في شرح المفتاح
عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال
الثاني او ضمير عائد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم
فلا بصير الكلام جلتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها
الدليل الذي نقلته من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ (قوله
الظرف في قوله اه) الخوج الى هذا التوجيه هو ان الظرف في الآية معمول
اتباع فيكون من جملة و الصفة المقصورة على الارذال هي الاتباع المتعلق
بإحدى الراي فقد قدم المقصور عليه على المقصور اى ذكر قبل تمام المقصور
الذى هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سائر الامثلة كما مر (قوله اى لاشتهى
باب الامير) لا يخفى ان المناسبات تقدير قامت في البيت الثاني ان يقدر ههنا اشتهى
بدون لا وكذا وقع في شرحه لفتح وان كان لتقدير لاشتهى ايضا وجه ظاهر
لنأمل (قوله والنواحي في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله)
اى قامت النواحي هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار
المضمر لا يخفى عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وآخر المنصوب
ومن هذا قيل ان عمروا في قولنا ماضرب الازيد عمروا منصوب بمضمر كانه قيل
(قوله ففرغ الفعل) فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية
الاستثناء به مجاز الاول ان يقول ففرغ العامل ليكون اشمل (قوله ولئلا يلزم
التخصيص من غير محض) هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى عاما
محصوله ان الايمان يدل على مخرج منه مطلقا والنسبة الى جميع الخواص
على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم انتحاص بلا تخصيص فلهذا
اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا منه
وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة يندفع

مبحث الاستثناء المفرغ

بتقدير خاص له يحتاج الى تقدير العام (قوله ولذلك ترانا) اى ولاستلزام
 الا العموم في المستثنى منه المقدر كذا في شروح المفتاح وهو المستفاد منه
 والتحقيق ان منشأ الحكم بان تأنيث الضمير بالنظر الى الظ مجموع الاحكام
 الثلاثة فكلام المفتاح وشروحه لا يخفى عن تعسف ههنا بحث وهو ان تأنيث
 الفعل في الآيتين وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظ لجواز ان يقدر
 المستثنى منه في الكل مؤثرا بان يقدر في الآية الاولى فعله وفي الثانية اشياء
 وفي البيت اعضاء فليتامل (قوله وفي بيت ذى الرمة وما بقيت اء) صدر
 بيت ذى الرمة على ما في شرح المفتاح طوى النحر والاجر ازماء في غروضها
 يصف النوق بالهزال من السير والقحط طوى اى اضم والنحر بالنون والحاء
 المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز بالجميم
 والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض الجر زوى الارض التى
 لا يناف فيها وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز وهى السنة الحديثة
 والغرض بالغين والضاد المعجمتين على وزن الفلاس للرجل كالخرام للسيرح
 والضلوح الجواشع الاضلاع العظيمة القوية والخرشع من الابل هو العظيم
 القوى (قوله وفيه اشكال) اجيب بانه يسمى علامات التأنيث ضمائر
 على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المتجاورين على الآخر اعتمادا على فهم السامع
 (قوله فكيف يستند الفعل النفي اء) هذا الكلام وارد في البديل فان زعم
 وجه الجواز انتقاض النفي بالافى الفاعل كذلك (قوله فعلى مذهبه يكون اء)
 رد الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول السكاكى للنظر الى ظاهر
 اللفظ يأتى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل فى الظ مسندا الى المؤنث
 المذكور بعده فكيف يؤنث للنظر اليه وقد تكاف بعضهم في دفعه بان معنى
 الكلام انه انت الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور
 بعده كانه المسند اليه ظاهرا لان الابدال غير مبنى على الظاهر قال فقوله
 بالنظر الى ظاهر اللفظ باقحام الظاهر مقولا مناف واعلم ان هذا البديل فى باب
 الاستثناء يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير
 العايد الى المبدل منه مع وجوبه فى بدل البعض وانما لم يحتاج لان الاستثناء المنصل
 يفيد ان المستثنى خزه من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير
 والثانى مخالفه للمبدل منه فى الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق فى غير
 باب الاستثناء (قوله كائنا على حال من الاخوال) ظاهره يدل على ان المثال

من قبيل القصر الحقيقي ولهذا استشكل لانه يؤدي الى الحال واجيب بانه
 من باب التأكيد والمبالغة يجعل ماسوى الركوب في حكم العدم (قوله بل
 المراد احصر من ذلك) اى من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على
 المستثنى والحاصل انه لا يدفع ذلك مناسبة مخصوصة يقتضى المقام رعايتها
 فلا يقدر في ما جاني الازيد شئ ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي
 ما كسوته الاجبة يقدر كسوة وملبس وفي ماصليت الا في المسجد يقدر
 في مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد يناقش في هذا بناء على ان التقدير
 الضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت بالبعد فلا حاجة الى تقدير
 القريب فان فيه زيادة على قدر الحاجة ولك ان تقول هذا انما يرد اذا كان
 في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد
 صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتأمل (قوله وفي الحديث
 ما انس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء) في الحديث اشكال مشهور
 من جهة دلالة على انه لا يأس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس
 وهو انه لا يأس البتة في تلك الحالة فاورد الش الحديث و اشار الى جواب
 الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوى ان يأس الشيطان
 لا يوجد الامع الاتيان من قبلهن يعنى ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد
 حتى لا يقط كليا قبل ان يأتى الى جهنم فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال
 من جهنم ايضا بعصمة الله سبحانه حصل له القنوط الكلى وعلى هذا
 لا حاجة الى جعل الحال حالا مقدره ولا الى تقييد الجهة بغير جهة النساء (قوله
 وذلك لانه قصد لزوم تعقيب اد) اشار الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا
 مجردا عن قد والواو حاصله ان النفي والاستثناء لمادل على لزوم الثانى
 للاول كالشرط استعمال فيه واريد كلما آس من جميع جهات اتيانهم اتاهم
 من قبل النساء (قوله الاعلى تأويل العزم) قيل عليه هذا التأويل انما يحتاج
 اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل لمضمون الحال واما اذا اعتبر
 مقارنة حدوثه او بقاءه فلا لان اليأس باق وقت اتيانه من قبل النساء
 وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد بالايأس في الحديث
 الشريف قربه كما يريد بالموتى في قوله عم لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت
 فالعنى ما قرب يأس الشيطان من بنى آدم الاحال اتيانه ايهم من قبل النساء
 فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما انتفع

مبحث في الانشاء

بشيء منها وما بقي رجاؤه الا في هذا الواحد فانه لم ينفع به ايضا انقطع رجاؤه بالكيفية وحصل تمام اليأس منهم (الباب السادس) قوله الانشاء كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم هو اللفظ (قوله والمراد ههنا الثاني) لقابل ان يقول قد يقدم في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب الثامن من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فللناسب ان يراد بالانشاء ههنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التي هي التمني وغيره بان يرجع ضميره في قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدرى على طريق الاستخدام (قوله واراد بها معانيه المصدرية) يعني القاء الكلام المشتمل على التمني والقاء الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا (قوله لظهور ان ليت موضوع اه) لا يخفى ان التعليل ليس للتني فقط اعني قوله لا الكلام المشتمل عليها والا يكتفى ان يقال لظهور ان ليت ليس موضوعا للكلام الذي فيه التمني بل هو للثبت والمنفي جميعا اعني قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام ومحصل الاستدلال ان قول المص واللفظ الموضوع له اه لا يصح اذا اجل الانشاء على الكلام اصلا ولا يصح اذا اجل على الالتقاء الذي هو من جزئيات الافادة المتزوم له ولا تحصل الافادة بدونه بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام (قوله فالانشاء ان كان طلبا) قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائي والظان الالتقاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد بالانشاء القاء كلام يدل على الطلب واما ان يقال الطلب الظاهري لازم الالتقاء المذكور فلذا جعل قسمائه في العبارة مسامحة لانتشبه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب وهي ما ذكره المص خمسة ومنهم من يجعل الترجي قسما سادسا ومنهم من اخرج التمني والنداء من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطب ما يعلم استحالة فالتمني ليس طلبا ولا يلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صرت بهتفبه الرجل وان كان يلزمه (قوله والاول ان كان المطبه حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطبه اه) على ما يدل عليه جعله من اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمي وفهمي وان لم يعتبر قيد الحيثية اذا طلب نفس علم وفهم لا بمجموع علمي وفهمي ولا بمجرد علم وفهم اذا لم يطب بهما حصول امر في الذهن مطلقا

لا في ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقيد بالمفعول المخصوص خرجا بقيد
الطلب اذ لا دخل للتقيد فيه وان لم يعتبر خرجا بقوله في ذهن الطالب واما ما ذكره
الفاضل المحشي من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث
حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام اه وفيه نظر لان الانتقاض وان كان
مندفعا ح الا انه ينتقض تعريف الامر ح لان المطا يعني على هذا الجواب
حصول امر في ذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكر تصحيح
تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف الامر امر آخر فله ان يجيب في تعريف الامر
بالجواب الآخر او يكون مراده ايجاب تغيير سياق كلامه ح بان يقال بدل
قوله وان كان المطا حصول امر في الخارج والا اي وان لم يكن المطلوب به
مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب تأمل (قوله وان كان المطلوب به
حصول امر في الخارج) اي في خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم
وافهم فان المطا بهما وان كان حصول امر في ذهن ولكنه خارج عن ذهن
الطالب بقى فيه بحث وهو ان المطا في النهي وكذا في بعض الاوامر هو نفس
الامر الخارجى لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه
او بمعنى نعمه واخذ حصول لغيره لان الحصول الغير في الخارج وان لم يقتض
حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها في الخارج
كما في زيد اعنى لكنه يقتضى حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المطا
في النهي مثلا حصول انتفاء الفعل عن المطا منه اعنى المخاطب في الخارج
ولاشك انه موجود فليتأمل (قوله فان كان ذلك الامرا انتفاء فعل فهو النهي)
هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعل
كذلك فالمط بالنهي عنده امر وجودى وهو كتب النفس (قوله والافهامر)
فيه بحث لان الدماء والالتئام من اقسام الطلب حقيقة والمط بهما حصول
امر في الخارج وليس فيهما احدى حروف النداء مع انهما ليسا من اقسام
الامر حقيقة عند المص كما سيجى وان كان امرا عند النجاة (قوله منها التمنى)
قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه
ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الاحكام (قوله وهو طلب
حصول شئ على سبيل المحبة قيل ينبغي ان يقيد المحبة بالجرادة) اي عن الطمع
احترازا عن الاوامر والنواهي والنداءات التى وجدت المحبة فيها وقيل
قيد الحثية المرادة يكفى في اندفاع البعض بها (قوله واللفظ الموضوع له ليت

قد تحققت ان اللام للغاية لاصلة للوضع فانما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة لاقتصادا وبالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لامما هذا على قانون تقرير الفاضل المحشى لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن هذا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان التلفظ بليت زيدا قائم لا يجب كونه ذاتية مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهري فلا يرد شئ لعدم التخلف فتدبر (قوله وطماعية) هو تخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية وطماعة فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها (قوله والالصار ترجيا) واستعمل فيه لعل او عسى ان كان فيه يتوقع يستعمل فيه لعل وان كان فيه طماعية يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولهذا آخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يصير ترجيا لولم يتحقق فيه الطلب اذ لا طلب في الترجي كما سيصرح به نعم يصير طلبا مقرونا بطماعية وليس ذلك ترجيا (قوله لو تأتيني فتحدثني) بالنصب والتقدير ليت اتينا منك فحدثنا منى ولا يحتاج له ح الى الجزاء لخروجه معنى التعليق ولورفع الفعل خرج المثال عن الباب وح يجب ان تقدير الجزاء لبقاء لوعلى معناها (قوله وكان فرض بلو) هذا بيان للنسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موقع الثاني (قوله بعد فعل فيه التمني) وقد يحى بخلاف ذلك كقول امرئ القيس تجاوزت احراسا عليها ومعشرا على حراسا لو يسرون مقتلى (قوله وكثيرا ما يستغنى اه) اى يستغنى بها عن ذكر فعل التمني وان كان مقدرا يدل عليه قوله اى اود لو كان (قوله بقلب الهاء همزة) فيه ضعف لان عادة العرب ان يدلوا الاخف من الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس (قوله مركبتين مع ما ولا المزيدين) اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لافى حال التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولولا مأخوذة من هلا ولولا ولا ينحى فسادا اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها مأخوذة من هل ولو حال كونها مقدرتى التركيب مع ما ولا المزيدين (قوله لتضمنها معنى التمني) فيلزم المضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعنى الزوم هو المقصود

بالتركيب والافاصل التنى موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل
 ولو اذا كانتا مفردتين مفيدان مجرد معنى التنى على سبيل الجواز واذا ركبنا
 مع ما ولا الزمنا معنى التنى لافادته بل ليتولد منه التنديم في الماضي
 والتخصيص في المستقبل (قوله على ما كان يجب ان يفعله المخاطب) اى من
 حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يجب اه ليكون يانا للون لكان اظهر
 (قوله ان يكون كل منها) فى بعض النسخ كل منهما بثنية الضمير باعتبار
 النوعين اعنى هل المركبة ولو المركبة (قوله وقد تبنى بلعل انما قال قديمتى
 نظرا الى ما يتولد والافالقام مقام الترجى على ما يشعر به قوله ليعد المرجو
 عن الحصول (قوله والاشفاق ارتقاب المكروه) اذا عدى الاشفاق بمن يكون
 بمعنى الخوف واذا عدى بعلى يكون بمعنى العطف (قوله وبهذا يظهر ان الترجى
 ليس بطلب) اى بدخول الاشفاق فى الترجى ووجه الظهور ان العاقل
 لا يطلب ما يكرهه (قوله لم يقبح از يد قام كما قبح هل زيد قام) قيد بعض شراح
 الايضاح قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قديما فى ذلك عند الشيخ
 عبد القاهر والمص واما قديمه دفعا لما يشير اليه الش من انه لا يجوز ان يكون
 تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال ح يكون ممنعا
 لا قبيحا وسيجى تحقيق الكلام فيه (قوله وهذا ظ فى امرؤا عرفت واما
 فى از يد قام فلا اه) فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجى للتخصيص
 والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكر فى تقديم المنصوب ظ دون
 تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص فى تقديم المفعول ظ دون تقديم
 المرفوع قلت سيمع الش كون غلبة الاختصاص علة لقبح مثل هل عمروا
 عرفت اللهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص فى تقديم المنصوب
 بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل له فالوجه فى القبح دون الامتناع ان يحمل
 على الاضمار والتفسير كما سيجى (قوله لا يخ عن تعسف) وجه التعسف
 ان معنى كون السؤال مما يلى الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره
 كذلك فان السؤال فى انت ضربت زيدا متعلقا بالفعل على معنى ان الضرب
 المتعلق بزید هل صدر عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق
 ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزید لان المعنى هل تعلق
 بالضرب بزید او هل صار زید متعلقا بالضرب (قوله وما يؤيد ذلك)
 اى كون السؤال عنه بالهمزة ما يليها (قوله وهل لطلب التصديق)

اى لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق في التحقيق
 كما حققه الفاضل المحشى والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من
 التصديق والتصديق على سايره بمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب
 نوع من غير النوع المخصوص فتأمل (قوله امتنع هل زيد قام ام عمرو) قد سبق
 منا في اوائل ابحاث الاسناد الخبرى ان ابن مالك استشهد بقوله عم هل
 تزوجت بكرا ام ثيبا على انه تقع هل موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل واشرنا
 هناك الى الجواب يجوز كون ام في الحديث النبوى منقطعة والمعنى هل
 تزوجت ثيبا (قوله لان التقديم يستدعى اه) فيه بحث لاننا منع الاستدعاء
 كليا بناء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل
 قلنا لا وجه للتقيح في الحمل على الاضمار والتفسير سوى البعد والقلة
 فيلزم قبح وجه الحبيب اتنى على مازعه فيما سأتى ولا قابل به فليفهم (قوله
 وفيه نظر لانه لا وجه ح لتقيحه اه) اى لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد
 جواز كون وجه التقيح كونها بمعنى قد على ماسمى والجواب عن النظر
 ان وجه التقيح على ما ذكره هذا القابل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على
 اختصاص هل بطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق
 بنفس الفعل على ما هو الغالب من التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم
 من هذا تقيح وجه الحبيب اتنى على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب التقيح
 المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم
 اتحاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا
 النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا
 محذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا
 للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح
 ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المص لان التقديم يستدعى حصول
 التصديق بنفس الفعل انه يستدعى ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه
 احتمال كون التقديم مجرد الاهتمام كيف ولولم يوجد احتمال غير التخصيص
 لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا (قوله لاحتمال ان يكون رجل فاعل
 فعل محذوف) لكنه بل بعده مستقيح (قوله وههنا نظر الى تلك العلة) كونها
 بمعنى قد في الاصل كما سيجى الآن وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح
 منحصرة عند السكاكى فيما ذكره وظ عبارته تفيد الانحصار حيث قال

ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت الا ان يقال تقديم قوله
 لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر (قوله اهل عرفت الديار
 بالغيرين) الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والياء هما قرا مالت
 وعقيل نديمي جذيمة البرش (قوله وحتت الى الالف المألوف حنت بالتخفيف
 بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن
 يحن حنينا) قوله اتضرب زيدا و هو اخوك المراد من الاخوة الصداقة
 والتأخي لا الاخوة الحقيقية والالكات الجملة الاسمية خلاا مؤكدة فلم يحز
 دخول الواو عليها كما يقرر في النحو (قوله قال الخماسي ساغسل البيت) القضاء
 اصله الحتم والايحاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء
 يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا جالبا ومفعوله ما كان جالبا
 ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقرير والمعنى ساغسل العار عن نفسي باستعمال
 السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبته
 يكون مفعولا جالبا و فاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم
 والقدر المقدور والمعنى جالبا تلموت على جالبه وبعد البيت المذكور واذهل
 عن داري واجعل هدمها * لعرضي من باقى المذمة حاجبا * ويصغر في عيني
 تлады اذا التنت * يمينى بادراك الذى كنت طالبا * يريد انى اترك داري
 واجعل خرابها وقاية لغرضي ويخف على قلبي تركها خوفا من حقوق العار
 ويقل في عيني يлады اى مالى القديم عند انصراف يمينى جائزة لفظ (قوله
 لما سذكره في بحث الحال) من ان الحال الذى نحن فيه والحال الذى ينافى
 الاستقبال وان ينافيا حقيقة الا انهم استنبعوا علم الاستقبال في صدر الجملة
 الحالية لتنافي بحسب الظ وفي الجملة ولو بحسب اللفظ (قوله وهو ينادى
 على خطابه) لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل
 المقيد بالحال (قوله كان لها مزيد اختصاص) انما قال مزيد اختصاص لان
 الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو (قوله ماء و صولة)
 ويجوز ان يكون موصوفة فالجملة صفة (قوله اذا المضارع لا يكون الافعلا)
 فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع يخصصه بالاستقبال
 ولا يلزم منه مزيد اختصاص بها بالمضارع ولا يكون دخولها عليها اكثر
 من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا ان قد يضرب
 الماضى من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضى اكثر من دخولها

على المضارع ونغاية ما يمكن ان يقال مراده ان الواضع وضعها للاستفهام
عن غير الحاصل لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى الغرض
مزيد خصوصية بالفعل والكلام بعد محل تأمل فتأمل (قوله والنفي
والاثبات) انما توجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لال الذوات
قد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل
بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكمية وبسط فيه بعض البسط
الى ان قال الافعال يتضمن نسبا حكمية يصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات
ولها انساب الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وصفا بخلاف المشتقات
فان نسبها تقييدية لا يصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي
الى النسب الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى
المشتقات لبالنظر الى الجمل الاسمية والمشتقة على تلك النسب تأمل (قوله ادل
على طلب الشكر) اى حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام
لامتناعها من علام الغيوب (قوله وفي هل انتم تشكرون) لانها داخلة على
الفعل تقديره (لا يقال قد سبق في اوائل احوال المسندان بروز قوله تعالى
لو انتم تملكون حزاين رجة ربى في صورة الجملة الاسمية افادة الاختصاص
كإفيد الجملة الاسمية فلم لا يكون بروز فهل انتم تشكرون في تلك الصورة
وان لم يكن اياها حقيقة مفيدا لابرار ما يستجدد في معرض الثابت لانا نقول
حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعنى فهل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت بل
التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لاشك
ان ما هو بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على المط بما هو بحسب الصورة
فقط فثبت ان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون
وهو المدعى بقى ههنا بحث آخر وهو ان هل انتم تشكرون يفيد الاستمرار
التجددى اما البروز في صورة المبتدأ والخبر او لكونه اياهما في الحقيقة
على راي والاستمرار التجددى امس بالمقام من الاستمرار الثبوتى لدلالته
على استمرار الشكر على سبيل التجدد لاشق على النفس المبتدعى لزيادة الثواب
كما مرت اليه اشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فواجه العدول الى ما يفيد
العموم في الاستمرار الثبوتى ولك ان تقول ما ذكر في النظم ادل على كمال
عنايته تعالى بعباده حيث رضى منهم بما هو اهلون عليهم والله اعلم (قوله
كقولا هل الحركة موجودة) لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة

الرابطة وجوده للموضوع بمعنى انصاف الموضوع به فهنا ايضا ثلثة اشياء
 لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى اللفظ عد قولنا الحركة
 موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة (قوله وجود شئ لشي)
 اراد بالشي الاول غير الوجوده بقرينة المقابلة والافالط بهل البسيطة ايضا
 وجود شئ هو الوجود لشي واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشى
 ان لا يسأل بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض المهمة من حيث هي موجودة
 كانت في الخارج او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع اللغة (قوله فان المط
 وجود الدوام الحركة وفي بعض النسخ او لا وجوده لها فعلى النسخة الاولى
 يكون بيانا للحال المثال المذكور في المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله
 او لا دائمة (قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم) هكذا وقعت العبارة في النسخ
 التي رأينا والانسب بقولنا ان يقال طالبن ولعله اراد طالبا كل منا او حل
 ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا في التكلم
 الا انه ينبوعه المقام (قوله اى حقيقته التي هو بها هو) اشارة الى ان المراد
 بالماهية ههنا هو الحقيقة اعنى ما به الشئ هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور
 الذى لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه
 (قوله يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب او لا يشرح للاسم ثم وجود
 المفهوم في نفسه) فيه بحث فان المط بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح
 تمام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق
 بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به
 الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بل من ان يكون المقصود به نوع خصوص
 لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك
 المفهوم بخصوصه يسأل عن ذلك المفهوم هو موجود ام لا ثم بعد العلم
 بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بماء
 الشارحة للاسم على اى معنى حل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده
 لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل
 المحشى بان هذا الترتيب قطعى واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاولى
 واجب في نظم البلغاء وقد جعله مقابلا للاولى فتأمل (قوله لاهية له
 ولا حقيقة) كان اللاحق عطف تفسيري لسابقة (قوله والمعدوم لاهوية له)
 اى ولا وجود فان الهوية كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود

الخارجي وخلاصة الكلام بان الماهية المرادة ههنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف اعنى الوجود وهو هو المعدوم لا وجود له فلا ماهية ايضا بالمعنى المراد ههنا (قوله صار تلك الحدود) بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اما اذا تصورنا لواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بأزائها فظا واما اذا تصورنا بعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بأزائها فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاشارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب العقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر اظهر (قوله ومن العارض الشخص لذى العلم) لم يقل لذى العقل ليتناول الباري عن اسمه نحو من ربك واعلم ان السائل عن ونحوه مما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد او عمرو بمعنى هذا السؤال كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء ولذلك المخصوص تابع له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطلع النظر فيه طلب ثبوت شيء شيء بعينه فامر لو سعى وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه بالتأمل وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من وامثاله يكون لطلب التصور ولا يلزم ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور (قوله اي اى اجناس الاشياء عندك) نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اى ووح يحس الجنس جوابا في السؤال عن الفصل وهو ظ البطلان وقد يحجب بان السؤال باى اجناس الاشياء عندك لازم للسؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب بما عن جنس ما عند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتمييز هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان يذكر الثاني يعنى اللازم لبيان الاول يعنى لزوم فلا محذور (قوله فقد سبق المفردون اه) اما من الافراد اول تفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا متمازا عن غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله تعالى او الجاعلون الله تعالى فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانما لم يقولوا في السؤال ومن المفردون على ما هو الظ لان مرادهم السؤال

عن صفة المفردين وهي ليست من ذوى العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عم
بقوله الذاكرون من باب الاسلوب الحكيم يعنى دعوا سؤالكم هذا لان
معنى الافراد ظ واستلوا عن اوصاف المفردين (قوله وفيه نظر اذ لانهم اه)
خلاصة النظر منع ورود من فى اللغة للسؤال عن الجنس وقد يستدل
على وروده فيها لذلك بيت الكتاب * قوله اتوانا ترى فقلت منون اتم *
فقالوا الجن فقلت عموا ظلاما * فان الجواب دليل على ان المسؤل عنه الجنس
وفيه بحث اذ الظان الشاعر ظهم اناسى فسألهم عن شخصهم فردوا عليه
باتامن الجن لامن الانس الذى ظنتنا منهم (قوله ففساده يظهر من جواب
موسى عم بقوله اه) فيه بحث لاحتمال انه يكون جواب موسى عم لبيان
انه لا يجانسه له تعالى مع غيره لانه خالق كل شئ وهاديه وليس كمثل شئ
وبالحيلة يجوز ان يكون من باب الاسلوب الحكيم لانه دع السؤال عن الجنس
فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل الابق بجنسه
ان يسأل عن صفاته الكاملة (قوله احد المتشاركين) وهو على صيغة التثنية
اختلاف لافق والا فقد يكون السؤال عما يميز احد المتشاركات وقوله يعنهما
زيدة قوله والا فلامر امشارك فيه ليس الا كذلك (قوله كقولنا ايهم
يفعى لما ان قمت نوقال) اى هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه
فيذكر من المتشابه ضمير الاسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة
بل قل الى مشار اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر
لانهم عبارة عن الاشخاص الانسانية التى من شأنها ان يشار اليها اشارة
حسية تأمل (قوله فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية) الظ صحة الجواب
بالعرف بلام العهد وما فى حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية
بعيد (قوله واذا اضيف الى كلى فجوابه كلى) يرد عليه بانه مقبوض بقولنا
اى رجل ضربك فيجاب بهذا او يزيد فالحق ان ما اضيف اليه اى يكون كليا
دائما لعله الاشتراك فى امر عام للمشاركين فصاعدا واما الجواب فقد يكون
جزئيا اذا اريد بالتميز التعيين الشخصى وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك
(قوله والغرض من ذلك السؤال التفرع) لاحقيقة استفهام الرسول عم
عن كية المعجزات لان المقام ياباه فلو ذكر مثالا كانت فيه كم على اصله نحو كم
درهم لك وكم رجلا رأيت لكان اولى وانما لم يبال بآراء المجاز لانه فرع الحقيقة
فالغنى الموضوع له ملحوظ ههنا ايضا (قوله كما مر فى الخبرية) الفرق بين كم

الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند
 المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم
 واما المعلوم فهو مجهول في كليهما فهذا احتيج الى المميز المميز للعدد ولا يحذف
 الال دليل وان الكلام ٧ مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر مع
 الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه والمتكلم
 بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اليب
 وغيره (قوله واقول سل بني اسرائيل كم آيتناهم من آية بيته) رد على ذلك البعض
 وهو الفاضل الرضى وقوله بيته اما رفوع على الخبرية مبتدأ ماقبله من النظم
 بناويل هذه الآية واما مجرور على انه من تمة الآية واقول بمعنى اقرأ وكان
 الآية لوضوحها في هذا المعنى مجرد قراءتها كافية وقد يحجب عن هذه الرد بعد
 تسليم ان الرضى يجوز كون كم في الآية استفهامية كما جوزه الزمخشري ان مراده
 عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل بينهما وبين كم بفعل متعد قد دل عليه سياق
 كلامه حيث قال او لا واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
 الاتيان بمن لتلايلتس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى (كم تركوا من
 جنات وكم اهلكنا من قرية) وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفصل كحال
 كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب اثبات من اذا فصل
 بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل وفي مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في
 السموات وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر الى آخره وانت خبير بان
 عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفصل
 لا يلزم ما ذكر من الادراج نعم لوقيل وحال كم الاستفهامية وخبر مميزها على
 مانقله هذا الجيب لكان الادراج ظاهر والحق ان قوله وحال كم الاستفهامية
 المجرور ومميزها مع الفصل يؤيد الجواب بان المراد عدم العثور على جره بمن اذا
 لم يفصل فتأمل (قوله وبأيا ٩ عن الزمان المستقبل) قبل اصل ايان اي او ان
 فحذف احدى اليائين من اي والهمزة من او ان فصار ايو ان فقلبت الواو ياء
 وادغمت الياء في الياء فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يابي
 ان يكون اصله ذلك لانه ثقيل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض
 عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن يابي التصرف المذكور فان
 قلت اذا سمى بيا ان هل هو منصرف قلت ان جعل فعلا ن من اين فهو منصرف
 وان جعل فعلا ن من اي كما قيل هو ايضا فغير منصرف للالف والنون الزيدتين
 مع العلية (قوله مثل يسأل ايان يوم القيمة) المضاف محذوف اي وقوع يوم القيمة

٧ وان الكلام مع الخبرية
 يحتمل الصدق والكذب
 بخلافه مع الاستفهامية
 وان المتكلم مع الخبرية
 لا يستدعي من مخاطبه
 جوابا لانه مخبر والمتكلم
 بالاستفهامية يستدعيه
 لانه مستخبر وغير ذلك
 الى آخره نسخة
 ٩ فان قلت اذا سمى بيا ان
 هل هو منصرف قلت ان
 جعل فعلا ن من اين فهو
 منصرف وان جعل فعلا ن
 لا من اي كما قيل هو ايضا
 فغير منصرف للالف
 والنون الزيدتين مع
 العلية

فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبراً عن غير الحدث (قوله بعد ان يكون الماتى موضع الحدث) وهو القبل دون الدبر فى الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها فى قبلها كان الولد احوال (قوله وبعضها يختص بطلب التصور) كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر باختصاصها بطلب التصور فواجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام الخاى ظهر بما ذكر من اول الباب الى ههنا وام لم يذكر ههنا فحالها سكوت عنها ولهذا قال كسائر الاسماء الاستفهامية على ان كون ام من كلمات الاستفهام نظراً الى المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركتها لما قبلها فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف كما فى ازيد قائم او عمرو واما المنفصلة فلان اسم الاستفهام خبر معناها ولا احد مغنيها بل المفيدة الهمزة المقدرة (قوله ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة) اى لعراقة الهمزة فى الاستفهام لم يجوز وقوعها بعدها لالزام الاستفهام عن الاستفهام صورة كما ذكره الاستاذ اذا لزوم الصورى جار فى الكل كما لا يخفى على المصنف بل لاقتضائها كمال التصدير كما صرح به فى معنى اللبيب ولهذا اذا وقعت فى جملة معطوفة بالواو وبالفاء وثم قدمت ايضا على العاطف كما مر تحقيقه (قوله ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به) آخره * ربحان انى اذا ما مضى بالابن * هذا البيت ينشد لمن بعد بالجميل ولا يفعله لانظواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائى فى مجلس الرشيد بحضرة الاصمعى فرفع ربحان فرد عليه الاصمعى وقال انه بالنصب فقال الكسائى اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب يعطى والخفض بدلا من الهاء و صوب ابن التجرى انكار الاصمعى قال لان ربحانها السبب بانفسهما هو عطية اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية فى البيت لان رفعه اخلا يعطى من مفعول لفظا وتقدير او فيما ذكره ابن التجرى نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائى الباء فى به زائدة فى المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق او يضمن يعطى معنى يجوز فينبذ يكون العطية تنفس الرثمان كما فى صورة النصب او يقال تزل يعطى منزلة اللازم كما فى نخرج فى عراقها نصلى واعلم ان الرثمان اذا جعل بدلا من الهاء لم يلزم من كونه فى حكم السقوط حينئذ بقاء الصلة بلا عائد كناية وجوده جسا وقدهم الزمخشري فلم يجوز فى قوله تعالى (ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله)

ان يكون اعبدوا الله بدلا من الهاء في به بناء على ذلك على ان المراد بقولهم المبدل منه في حكم السقوط هو الايدان باستقلال البدل بنفسه لا هدار الاول واطراحه والرتان بكسر الراء واسكان الهمزة نص عليه الدمامني في شرح المغني (قوله وامهنا بمعنى بل) وليست متصلة ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشف (قوله فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها) قد يجاب بان الثانية تأكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغني (قوله بما لم يحرم احد حوله) قد تصدى القاضل المحشي لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان بين اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية ففي الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للسبب في السبب بوسائط وفي التنبيه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم واما ما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رؤية الهدد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من السبب فقيه خفاء لان الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به والجهل به ليس بمسبب عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع للسبب في السبب ولا عكسه بل متركب من الامرين على ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية الهدد امر اغريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لزومه التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة وما ذكره الاستاذ من ان الاستفهام سبب لامر الغريب هو التعجب منه وهو عدم الرؤية والاستفهام ليس سببا لادراكه كيف والاستفهام ليس الا بعد هذا الادراك سببه الراجع للتعجب كما ظهر من تقريرنا الهم الا ان يقال الاستفهام قد يكون سببا لادراك الغريب كما اذا كان من ذات المسبب ويكون مبنيا على المذهب المرجوح من انا اذا قلنا رعيانا الغيث جاز ان يراد مطلق النبات وان لم ير دال النبات الحاصل من المطر وسمي تحقيقه في علم البيان ان شاء الله تعالى فتأمل (قوله الامر وفيم نقلنا ركاب الى آخره) مطلع القصيدة مغان من اجتنامغان بحسب الصالان به اتقان قوله مغان الاول اسم موضع معنى والمغان الثاني المنزل والمعنى ان المنزل الذي يقال له مغان هو منزل اجتنا يتزلون بها ولهم خيول تصهل الحسان وقيان تغني وبعد البيت المذكور في الشرح قهرها على الحسنى واهل لما ظننت خلاشك الحسان يقول الى متى وفي ماذا تسير بنا هذه المطايا وتوجدان يكون لفاوقت

نحريها على احسانها بنا وقوله خلافتك مبتدأ خبر داهل ولما ظننت متعلق به اى خلافتك خليفك بتحقيق رجائها فيك واعلم ان من في قوله الامر استفهامية فانه يجب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت وابقاء الفحة دليلا عليها فقاين الاستفهام والخبر ووربما تبعت الفحة الالف في الحذف وتسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشف في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى «قال فيما اغويني لا قعدن لهم صراطك المستقيم» ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ ورد بذلك حل ما في الآية المذكورة على الاستفهام يقتضيه سياق كلامه وهذا القول الحق اذ لا يجوز حل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى «بما غفرتى ربى» ان يكون ما استفهامية وقال الاقولك بم غفرتى بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف والله اعلم (قوله والتعجب نحو مالى لا ارى الهدهد) انما حل على التعجب وقد تقرر ان الجملة على المجاز فيما تغذ فيه الجملة على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه (قوله وهو الذى قصده المصنف) يدل على ذلك لفظة به اذ لو حل على المعنى الاول لقال بايلاء المقرر (قوله واجيب عنه بانه يدل عليه الى آخره) قال الاقسرائى فى شرح الايضاح ردا للجواب واقول لادلالة لشيء مما ذكر على علمهم قطعاً وبقينا كيف وقوله تعالى حكاية عنهم من فعل هذا بالهتاس صريح في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكروهم والسؤال عن الكاسر دليل على عدم العلم فبطل ما ذكره هذا كلامه وانت خبير بان كون قولهم من فعل هذا سؤالاً عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم انت فعلت الى آخره لان هذا القول بعد ما قاله بعضهم سمعنا فتى يذكروهم يقال له ابراهيم والظاهر تحقق الظن بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه من الخلف على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى (فاقبلوا اليه يزقول) اى يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه يمنعون كما ذكره الشارح (قوله والانكار) بالجر عطف على التقرير وقوله كذلك حال من الانكار اى حال كون الانكار مثل التقرير في حديث الالباء (قوله واما غيرها وان صح مجيئه الى آخره) رد عليه بعض اصحاب الحواشى بانه ترك فاء جواب اما مع انه في سعة الكلام ويمكن ان يقال الفاء محذوف مع الجواب والتقدير واما غيرها فليس كالهزمة لانه وان الى آخره وقد سبق في اوائل الكتاب بيان شيوخ مثل هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرها وان صح مجيئه للانكار فلا يجزى فيه هذا

التفصيل فلا شك (قوله ومن اين تدرى ما العرار من الرند) مصراع بيت صدره وتصبوا الى رند الحمى وعراره وقوله جليلي ان الحب ما تعرفانه فلا تنكر ان الحنين من الوجد احزن وللانضاء بالغور حنة اذا ذكرت او طانها بر بما نجد يحتمل ان يكون ما في تعريفانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء جمع نضو وهو المهزول والغور هو وضع بالجمامة وهو في الاصل المظمن من الارض والتجد المرتفع منها والرنند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة وتصبوا اي تميل (قوله في قوله ايقنتني والمشرق في مضاجعي) المصراع صدر بيت لامرء القيس آخره ومسنونة زرق كاتياب اغوال المشرق في سيف قال ابو عبيد نسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرق ولا يقال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرق منسوب الى مشرف وهو قين كأن يعمل السيوف كذا في ضرام السقط المسنونة المحددة يقال سن من السيف اذا حده وصفها بالذرق لدلالته على صفائها وكونها مجلوة (قوله فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة) فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله تعالى (اغير الله اتخذوا ليا) واسارة الى دفع اعتراض توهم وهون المنكر اتخاذ الاصنام ٦ لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما اتخذوا الهة على نمط قوله تعالى اغير الله اتخذوا ليا توضيح الدفع ان المنكر في الآية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقام ما هو غير المنكر وحينئذ يجب تقديم ذلك المفعول والمنكر في الآية الثانية كلا المفعولين حتى لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولهذا لم يقل اصناما اتخذ الهة ولا الهة اتخذوا اصناما تأمل (قوله كانه يعتقد قدرته على ذلك) هذا بني على ان قوله تعالى (افانت تكبره) افانت تسمع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت تقدر على اكراه الناس افانت تقدر على اسماع الصم لانكار نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الآية والافلاتقريب لجعل شغفه كاعتقاد القدرة (قوله مراد منه تقوية حكم الانكار) لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هذا لان النفي داخل على كلام مقيد التقوية كما سبق تحقيقه في بحث لوحيث جوز جل قوله تعالى (لو يطعكم في كثير من الامر) على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار (قوله فكأنه بني) هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد ان في الآية مانع اسوي ما تقدم وبان قوله في الفن الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرفة حله على وجد تقوى الحكم

٦ ولا يكون محلا لانكار
كما اذا قيل اتخذ وليا
فعلم ان مصب الانكار
خصوصية احد
المفعولين فيجب تقديمه
بخلاف الآية الاخرى
فان اي المفعولين اسقط
وابقى الآخر كان محلا
للانكار كما اذا قيل اتخذ
اصناما واتخذوا الهة فعمل
ان كل واحد مصب
الانكار فلا يجب تقديم
احدهما على الفعل
على

وحق المنكر حمله على وجه التخصيص يشير الى ان زيد عرف يحتمل اعتبار
 التخصيص مرجوحا كما اشير اليه فيما سبق (قوله قل الذين حرموا الاثنيين)
 الهمة للانكار والمراد بالذين الذين الضان والذين الذين المزو بالاثنيين
 الاثنيان منهما وكانوا يحرمون ذكورا لانعام تارة واناثا اخرى واولادها تارة
 كيف ما كانت ذكورا واناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمهم الله فانكر ذلك
 عليهم والمعنى لو وجدوا التحريم لكان المحرم اما هذا واما ذلك ولا حرمه في شيء
 منهما فلا حرمه اصلا (قوله افوق البدر موضع لي مهاب) مصراع لابي العلاء
 المعري تمامه من الجوزاء تحت يدي وساد الاستفهام للتقرير وام مقطعة قرر
 اولادها وافتخار ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى الى جعل
 الجوزاء وسادة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثاني والبدر في الفلك الاول
 (قوله وقول الشاعر وهل يدخل الفراغ البيت لابي العلاء) من قصيدة
 مطلعها * يرومك والجوزاء دون مرامه * عدو يغيب البدر عند تمامه * يقول
 يطلبك العدو بالمضادة او المعادة او الحال ان الجوزاء قبيل مرامه لا يصل اليك الا بعد
 الوصول اليه لانك قد جزته مرتبة ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل
 اليك وهذا العدو في عيبه اياك كعيبه البدر عند تمامه (قوله والافكل مصلحة
 فيه اي اول لم يكن) المراد التوبخ بل كان الاستفهام على حقيقة لم يصح لاندسؤال
 عن خصوصية الوبال بقرينة على ولا وبال فيه بل كل مصلحة فيه (قوله من
 فرعون يفتح الميم) فرعون على انه مبتدأ من الاستفهامية خبره او بالعكس
 على اختلاف الرايين وليس المراد حقيقة الاستفهام ادلا معنى له وهو ظاهر بل
 المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون
 اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيته فما ظنكم يكون العذاب به
 مثله (قوله اني لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) اول الآية
 فارقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا
 العذاب انا موقنون اني لهم الذكري (الآية روى ان حذيفة قال يا رسول الله
 ما الدخان فقال يلا ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن
 فيصفيه كهشة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنه وديره
 ومعنى الآية والله تعالى اعلم كيف يدكرون ويتعظون ويوفون بما وعده ومن
 الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب
 الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 من الآيات البينات والكتابات المعجز وغيره فلم يدكروا واعرضوا عنه (قوله)

ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف بل قد يتولد اظهر معاندة المخاطب
 كقوله تعالى (وما منعك ان لا تسجد اذا امرتك) واظهار تفخيم الشأن كقوله
 تعالى (عم يساءلون وغيره) قوله على جهة الاستعلاء) واما قوله تعالى لحكاية
 عن فرعون ماذا تأمرون فجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختصم قتل
 نفسه منزلة الادنى (قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كفف عن القتل) اجاب
 الشارح عنه في التلويح بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة
 الاقتضاء ويرد عليه نحو كفف عن الكف اللهم الا ان يراد غير كف عن المشتق
 منه من حيث انه مشتق او يقال ليس الدال على الكف عن الكف نفس الكف
 بل المجموع كما مر نظيره (قوله رويدكرا) حركت الدال لالتقاء الساكنين
 ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مأوربه لانه تصغير الترخيم
 من ارواد وهو مصدر اردو بمعنى ريدعروا رويدعروا اي امهله ورويدك يكون
 صفة نحو سار وسيرا رويداو قد يكون حالا نحو سار القوم رويداو قد يكون
 مصدرا نحو رويدعرو بالاضافة كقوله عز وجل (فضرب الرقاب) واذا
 اتصل به الكاف نحو رويدكعرا فهو اسم فعل بمعنى امهله لا غير (قوله ويختص
 بالفاعل غير المخاطب) هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل
 نادرا في امر المخاطب كما ذكر في كتب الصرف (قوله وفيه نظر لانا لان لم ان
 الامر الى اخره) عبارة المصنف في الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتأمل
 وما ذكره الشارح ههنا اجود مما قيل في وجه النظر ومما قيل فيه ان الاضافة لا تدل
 على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها تصح بادنى ملاسة وانه يجوز ان
 يكون الاضافة الى الامر اشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها ايضا (قوله
 بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع) قد يقال الاصل والشائع
 في هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف
 الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع
 اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضوي تسميتها واما
 ونظيرهما بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لاقتضاءها مصدر
 الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذا المتبادر من لفظ الامر
 هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الأصلية وهذا القدر كاف في الامداد على
 ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا (قوله وقد يستعمل لغيره كالا باحة الى
 آخره) عدم عدم المصنف للتدب من الاغيار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء
 شامل للتدب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين
 الوجوب والتدب وان كان مخالفا لرأي الجمهور من حيث كونها موضوعة

للوجوب فقد عندهم فلا يراد اعتراض الفاضل المحشي على الشارح حيث اعتبر
 القدر المشترك بين الوجوب والتدب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب
 ودلالة كلام المفتاح على نفى اشتراكه لا بصير حجة عليه على ان السكاكي من علماء
 المعاني لا الاصول وكلام الشارح مسوق لبيان اقوالهم فتأمل (قوله لانه ابلاغ مع
 تحوير) قيل الاظهر ان يقال مع ابلاغ (قوله فأتوا بسورة من مثله) صدر الآية
 (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله) المراد من الامر التعجيز
 لا طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من مثله متعلق بقوله تعالى
 (فأتوا) والضمير المحرور لعبدنا لا للوصول في ما نزلنا لانه يفضي الى ثبوت مثل
 هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذا تعجيزا لما يكون عن المأثري
 به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة او صفة لمورة
 والضمير لعبدنا او للوصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقديرين لان
 المعجوز عنده هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء
 المأثري منه فاحتمال عقل لا سبق الى الفهم ولا مساع له في استعمال البلغاء فلا اعتداد
 به (قوله حاسنين) في المحاح خسات الكلب خساء طردته وخساء الكلب بنفسه
 يتعدى ولا ولا يتعدى (قوله والتمنى نحو قول امرأ القيس) عد التمني من القسم
 الاول انعتبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المنفي
 في القسم الاول هو الطلب من المخاطب يرشدك اليه انه قال ههنا فليس الغرض
 طلب الانحلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال في السحير والاهانة ليس الغرض ان
 يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره
 الفاضل المحشي في الجواب من اعتبار امكان المطلوب (قوله من تبارح الجوى
 ولو اعجم الاشتياق) تبارح الشوق توجهه والجوى الحرقه وشدة لوجه عن
 عشق وخزنه واللوا عجم جمع لا عجم يقال لجمه الضرب اى المده واحرق جلده ويقال
 هو لا عجم لحرقه الفؤاد من الحب (قوله حقه الفور) المراد من الفور وجوب
 تعجيل المأمور به في اول اوقات الامكان ومعنى التراخي جواز تأخيره عنه
 لا وجوبه حتى لو اتى فيه لا يعتد به اذا قائل به فالتقابل باعتبار القيدن جميعا (قوله
 مع تراخي احدهما) يعنى القيام لان الامر بالاضطجاع مقيد بالاستمرار الى المساء
 ولو لم يكن مقيد الاحتمال هو التراخي ايضا كالقيام (قوله والتكرار) الفرق بين
 الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور
 وماهية الفعل يتحقق بمرّة واحدة والمقصود بالنهي انتفاء ماهية الفعل والتبادر
 من ذلك انتفاءها في جميع الاوقات (قوله وان كان راجعا الى اتصال الواقع)

فالانسب الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل او الترك
 مادامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام
 انهما اذا افادا استمرارا فالاشبه الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه الكافي
 في شرحه تأمل (قوله اللهم لا تشمت بي الاعداء) الشمنة الفرع ببلية المدو
 ويقال شمت به بالكسر شمت شمنة وبات فلان ببليلة الشوامت اى ببليلة تشمت
 الشوامت (قوله لطلب الدوام والثبات) لعله اراد بالدوام ابقاء الفعل
 الصادر مرة وبالاتمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى فيبينهما فرق ولهذا
 لم ينضم هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في
 الآية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة
 الاسلام واما اذا اريد بها طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد
 كمال النفس بحسب قوتها فالطلب على حقيقة (قوله مفهوم ما من ذكر
 الطلب) لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب الخامل واما كونه
 مسببا عن ذلك الطلب في الخارج فليس مفهوما من نفسه بل من مقدمة
 اجنبية وهى قوله لان العلة الغائية الى اخره لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة
 فكما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالسبب في قوله ودل عليه ذكر السبب
 هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة وضمير يصح راجع الى السبب وضمير عليه
 راجع الى الطلب (قوله واما قوله تعالى قل لعبادى الذين الآية) جواب
 سؤال مقدر وهو ان اقامة الصلاة لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما تكون
 متخلفة عنه فالمدكور بعد الامر اعنى يقيموا لا يصح جزاؤه فكيف الجزم
 وذهب الفراء فى الآية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير قل للذين
 آمنوا قولي لقيموا الصلاة ورد بان اضمار الجازم فى الافعال به كاضمار الجار
 فى الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع فى الاشعار نحو *
 محمد فقد نفست كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا * وقد يحجب ايضا بان
 الجزم على تشبيهه بالجواب كما قيل فى قوله تعالى (كن فيكون) بالنصب (قوله
 عرض النزول) وقيل عرض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكى حيث
 قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب
 بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة
 قرينة الحال اى نحو الاتحب النزول مع محبتنا اياه (قوله فلا يحسن الا بالواو
 الحالية) نقضه بعض اصحاب الخواشى بانه قد وقع بالفاء فى قول ابى تمام
 احاولت ارشادى فعقلى مرشدى * ام استمت تأديبى فدهرى مؤدبى * وجوابه

ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا انضرب زيدا وهو اخوك على ان يكون
 القاء تعليلا للثني ضمنى والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف
 في شرح المفتاح ولا نقض لذلك في قول ابى تمام لجواز ان يكون القاء فيه تعليلا
 للمقدر اى لا حاجة الى ارشاده لان عقلى مرشدى كما ذكرنا مثله في قوله تعالى
 (ائمن زين له سوء عمله فرأه حسنا فان الله بضل من يشاء) حيث قالوا التقدير
 لا جدوى للحشر وقوله تعالى فان الله الى آخره تعليل للمقدر هذا وقد وجه
 الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون القاء في قوله تعالى ام اتخذوا من دن
 الله اولياء فالله هو الولي تعليلا للثني ضمنى بان قوله فالله هو الولي ليس بمعنى
 المضى فلا يصح ان يعمل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل
 استفادة الدوام من الجملة الاسمية المذكورة التي خبرها صفة مشبهة بمعونة
 المقام لشموله الماضى على ان القرينة قائمة بان مصب الانكار نفي اتخاذ غير الله وليا
 من غير تفيد بالزمان فتأمل (قوله واى والهمزة للقريب) ونقل ابن الجباز
 عن شيخه انه للتوسط وانما الذى للقريب يلو هذه الحرف لاجتماع النحاة وهل يعتبر
 اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء (قوله اسكان نعمان الاراك
 البيت) نعمان الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات
 والاراك جمع اراكه وهى شجرة طيبة الرائحة يتخذ منه السواك والربع المنزل
 (قوله واما يافقيل الى آخره) القول الاول قول ابن الحاجب والثانى قول
 الزمخشري والال اقرب لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى
 المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لنداء
 المتوسط ولذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه
 معنى ظاهر يحسن الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد
 خلاف القريب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحو
 كخصوص الروائح والطعوم التى اكتفى في التعبير عنها بالاضافة وكرائحة
 المسك (قوله اما لاستقصار الداعى نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو بالله)
 هذا كلام الكشف وفيه بحث لان الداعى ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد
 وربما قال يا من هو اقرب اليامن حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور
 فالظاهر ههنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه (قوله لكن مجموعه في محل
 النصب على الحال) رد على ابى سعيد السيرافى حيث قال يا ايها الرجل مبتدا
 خبره محذوف اى مراد او باله كس اى المراد الرجل (قوله اقرى الناس)
 اى اكثرهم قرى وهو الضيافة (قوله نحو انما معاشر الانبياء) اشارة الى قوله

عليه السلام انا معاشر الانبياء فينا بكاء اى قلة كلام والبكاء على وزن القرب او الى
قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لانورث ما تركناه صدقة (قوله يكشف
الضباب) الضباب بالفتح جمع ضبابه وهى سحابة تغطي الارض كال دخان تقول
منه اضبت يوم (قوله قال ابن الحاجب الم عرف ليس منقول الى اخره) قال الفاضل
الرضي الاول ان يقال الجمع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء
لباب الاختصاص على مجرى واحد ثم نقول لكن جوزوا النصب ودخول اللام
في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص
حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام (قوله في قوله انا بنى نهشل) البيت ابشامة
بن حزن النهشلي من قصيدة اولها * انا محبوك يا سلمى فحينما * وان سقيت كرام
الناس فاسقيننا * وان دعوت الى جلى ومكرمة * يوم اسراة كرام الناس فاذ عينا *
انا بنى نهشل لاندعى لاب عنه * ولا هو بالابناء بشرينا * يقول انا مسلمون عليك
ايتها المرأة فعاملينا بمثله وان خدمت الكرام وسقيتهم فاجرنا بجرهم فانما منهم
وجلى تأنيث الاجل وسراة كل شى ظهره ووسطه الجمع سرورات او سراة
الناس خيارهم وادعى فلان عن بن فلان اى عدل نسبه عنهم وادعى فيهم اذا
انتسب اليهم والشراء يحى بمعنى البيع وبمعنى الشراء وهو من الاضداد
والمراد ههنا البيع (قوله ومما يستعمل فيه النداء للاستعانة نحو يا الله من الم
الفراق ومنها التعجب نحو يا لئلا الى اخره) وقد تقرر في كتب النحو ان اللام
الجارة الداخلة على المستغاث به والتعجب منه المناسب معناها وهو الاختصاص
بمعناها باعتبار ان المستغاث والتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء
وبالاستحضار لتعديده ادعو المقدر عند سيئويه بسبب ضعفه بالاضمار
او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد حقها ان تكون مفتوحة فراق بين
المستغاث والمستغاث له وبين التعجب والتعجب له اذ قد بلى حرف النداء
المستغاث له على حذف المنادى نحو يا لئلا بكمسر اللام الداخلة على المظهر
ليوافق عملها وان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح تحفيقا
واتماما يعكس لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليفهم (قوله يا نافع جدى)
البيت لابي العلاء من قصيدة كتبها الى ابي حامد الاسفرائنى عند كونه ببغداد
مطلعها * لا وضع للرحل الا بعد ابيضاعى * فكيف شاهدت احفائى وازماعى
الايضاع السير السريع فكيف شاهدت خطاب لناقته تشكو من فتورها
والاحفاء بالخاء المهملة والفاء من الحفى مقصورا يقال لئذى رقت قدمه وحافره
من كثرة المشى وهو حفى بين الحفى وحفاه غيره والازماع على الثنى العزم عليه

وجدى امر من الجدو والانة على وزن القناة التاني والاخلاس جمع جلس
وهو كساء يطرح على ظهر البعير والاناس جمع نسع بكسر النون وهو مانسج
عريضا للتصدير اى الحزام فى صدر البعير (قوله كقوله فيا قبر مع البيت) قد سبق
فى اوائل احوال المسند شرح هذا البيت مع عدة من ايات القصيدة فلا حاجة
الى الاعداد (قوله وكقوله يا عين بكى عند كل صباح) تمامه جودى باربعة على
الجراح * وبعده قد كنت لى جبلا الود بظله * فتركتنى اضمحى باجر دضاح *
قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف فى النداء وهو
التنوين ولان الكسرة تدل عليه باب النداء وباب الحذف والايجاز كذا ذكره
المرزوقى وقوله بكى اما بمعنى اكثرى البكاء واما بمعنى كرريه فان تضعيف العين
اذ لم يكن للتعدية يحى * لكليهما وقيد البكاء بوقت الصباح اما لانه يريد اجعلنى
مبتدأ نهارك لذلك اولى لان هذا الوقت كان وقت نكاته بالاعداء وشن الغارات
على المتأبدى وقوله جودى باربعة اى باربعة قبائل الرأس وجوانبه والدمع
يخرج من الشؤن وهى مواصل قبائل الرأس وملتقىها جمع شان اى جودى
بدمع كله وقوله قد كنت انتقل من الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم
فى خطاب المولى والاجرد الاملس والضاحى البارز (قوله اى ينسب اليه
الكذب) اشارة الى ان يكذب فى عبارة المتن على صيغة المجهول من باب
التفعل (قوله فالتجبر فى هذه الصور مجاز علاقة) الاول اليه فانك فى قولك
وفقك الله مثلا استعملت اللفظ الال على الحصول قطعاً فيما سيحصل فى
المستقبل كفى قوله (تعالى انى اراى اعصر خرا) (قوله ويحتمل ان يكون كناية
فى البعض) كفى المثال الثالث فان حصول النظر الى البعيد من المولى فى المستقبل
لازم لطلبه فغير باللازم عن المألوم كما هو طريقة الكناية (قوله ونحو ذلك
من الاعتبار) كأن يقصد فى قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك اللهم
وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره عدم انصافه بالتقوى
بالنظر الى ظاهر اللفظ وادخال السرور فى قلبه كقوله اعطاك زيد مقام
ليعطيك الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتأمل فى الاعتبار (قوله الانشاء
كالخبر فى كثير مما ذكر) قيل انما قال فى كثير لانه قد لا يكون كالخبر فى بعض
احواله فان مسند الانشاء مثلا لا يكون الامفردا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون
جمله وهذا انما يتم فى مسند الامر والهى واما المسند فى التمنى مثلا فقد
يكون جملة (الباب السابع الفصل والوصل) (قوله لانه الاصل والوصل

طار عليه ولأن مدار الفصل على جهتين (اعني الاتحاد والمباينة ومدار
 الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدح في المدارية التخلّف على
 سبيل الندرة كالوصل لدفع الابهام مع المباينة والوصل للاحتياط مع
 التوسط (قوله لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى) قيل ظاهره مخالف لما
 ذكره ابن الجاجب من ان الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد حيث لم يقيد
 بكونه مقصودا اصليا وانت خبير بان نفس الاسناد قد يفسر بما يخص الكلام
 بالمعنى الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن الجاجب ساق الكلام على الترادف
 كما هو مذهب النحاة ودل عليه ظاهر قول صاحب الفصل ويسمى الجملة
 وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد ما لا يكون للمشابهة
 فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل لمشايبته الفعل باعتبار انه
 بتقدير ان مع الفعل ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر المصغر
 والموصوف والمقترن بالخال والمعرف باللام على الاكثر كما فصل في شرح البيت
 للسيد وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملهما ايضا
 لمشايبتهما الفعل ولهذا يشترط اقتران معناهما بالخال والاستقبال لئيم
 مشايبتهما وكذا خرج اسناد الصفة المشبهة لانها انما تعمل لمشايبتهما
 اسم الفاعل الجارى على الفعل (قوله فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها
 ليست كلاما) مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات
 ليست كلاما لما عرفت ببيان الاسناد الاصلى من عدم اشتغالها عليه فلا يرد
 اقائم الزيدان لان اسناد الصفة فيه باعتبار تأويلها بالفعل (قوله فانه اذا قصد
 تشريكه الى آخره) واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت
 الشراكة في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما
 (قوله الا وهي واقعة موقع المفرد) اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع
 المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بتأويل المفرد فلا يرد النقص بالجملة الواقعة
 خبرا عن ضمير الشأن ولا بالجملة الحالية الخالية عن ضمير كقوله ايتك والجيش
 قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والخال الافراد (قوله مقبولا بالواو
 ونحوه) اي نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كاو الفاصل التي بمعنى
 الواو الواصلة وتم الداخلة على الجملة كما نقلنا في اول الكتاب عن الامام المرزوقي
 وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها المستعمل في مجرد التشريك
 مجازا فسقط بهذا ما اورده التحرير بقوله وهذا فاسد (قوله لما بين الكتابة

والشعر من المناسب) باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التأليف كما ذكرنا
 في اوائل الكتاب (قوله لان لكل من الفاء وثم وحتى مشعر) بوقوع حتى
 في عطف الجمل ٣ كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى
 من التدرج كما بيني عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى
 صار ابليس من جندي وسيصرح الان في التفصيل الآتي بان حتى لا يقع
 في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل
 ما ذكره في التفصيل لان شرط العطف بحيث ان يكون ما بعدها جزءا مما
 قبلها اما اضعف واقل ولا يتحقق هذا المعنى في الجمل (قوله بخلاف
 الواو الى آخره) حاصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو
 معنى معين مقصودا في نفسه يستدعي ذلك المعنى مينا من الجمل مخصوصا
 يشتمل ذلك المين على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول
 فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير
 محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة
 والجل المشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا
 تعاطفت عدت من قبيل الهزل والجنون واودعت كتب المصاحك فلا بد
 بين المتعاطفين من خصوصية جامعة (قوله ولهذا عيب على ابي تمام قوله
 لا والذي هو عالم ان النوى الى آخره) الصبر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف
 ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين
 سبب رفع مرارة النوى فكأنه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان
 كرم ابي الحسين حلوا والنوى مرفييهما تقابله ولا يخفى انه تعسف والاقرب
 ان يقال الجهة الجامعة ههنا يجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان
 في خياله هذا الامر ان مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من
 عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو ان الانتقال بمبدأ منه الكلام
 من تشبيب وغيره الى المقصود اعني المدح بلا ملامية ثمه كان عادة متأخريها
 التلخص وهو الانتقال مع رعاية الملازمة كما سيحى في البديع ان شاء الله
 فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة
 النوى لتقاربهما في خياله فليهم (قوله زعت هوالك عفا القداة الى آخره)
 هوالك وعفا مفعولا زعت والقداة ظرف عفا يعني اندرس وفيه ايدان بقرب
 الاندراس وضمير عنها الديار وهو حال من طلال بان قدم عليه على نمطية موحشا

٣ اي تأليف الكلام فان
 الكتابة في عرف الادباء
 انشاء النثر كما ان الشعر
 انشاء النظم

طلال قديم و طلال فاعل عفا الثاني والووى اسم موضع والباء فيه بمعنى في
 ورسوم عطف على طلال والسنن الطريقة لا غدت اى لا صارت وقوله
 على الف اى مألوف متعلق بنحوم اى تطوف وتدور وهو خبر غدت (قوله
 لانه بيان لانامعكم) اراد بالبيان المعنى اللغوى وهو الايضاح وهو موجود فى
 انما نحن مستهزون سواء جل على التأكيد او على الاستيناف او البذل كما فصله
 الفاضل المحشى اما على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق فى احوال
 المسند اليه فى بحث الابدال منه فظاهر ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان
 قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام
 ولا ابهام فى انامعكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على
 احتمال ان توهم ان معناه انامعكم ظاهرا كما ذكر ذلك فى قوله تعالى الابدال
 لعاد قوم هود (قوله على معنى عاطف سوى الواو) واما العطف بالواو فى الجملة
 التى لا محل لها من الاعراب فاما لدفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى نية
 واما للقصد الى بيان اجتماع مضمونى الجملتين فى التحقيق بحسب نفس الامر
 تقوية للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف يوجد الدلالة على تحقيق
 مضمونيهما عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه (قوله واو واما وام الى آخره)
 لافرق بين او وبين اما الانحسب اللفظ ويشترط فى اما ان يتقدم قبل ما
 عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف فى ان اما الاولى ليست عاطفة
 لا اعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولى العامل ونقل ابن عصفور
 الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا بل لازمتها غالبا الواو العاطفة مع
 انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان الاجماع بل الكثر على انها
 عاطفة وفى ايضاح المفصل ان العاطف فى مثل جاءني اما زيد واما عمرو هو
 مجموع واما حيث قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا فى موضع
 وبعض تحرف فى آجر كما فى اما وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم
 والواو عطف اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين
 او وام فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين واو ليست كذلك فانت فى ازيد
 عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين ولذا يكون الجواب
 بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفى ازيد عندك او عمرو مستفهم عن ان احدهما
 عنده ام لا ولذا كان الجواب بنعم او لا مستقيما (قوله وقوله مائة الف او يزيدون)
 اختلف النحاة فى هذه الآية فالفراء على ان الواو بمعنى بل كما ذكره

الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجرى عن سيبويه
 انها للتخيير اى اذاراهم الراى يخير ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر
 ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما وفيه بحث
 اذ يحصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم فى نفس الامر شيئا
 من التسمين المذكورين بل يكون عددا كثيرا جدا بحيث اذاراهم الراى
 كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب
 فى شىء منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص
 وانما المراد المبالغة (قوله وحكم لكن عرف فيما سبق) اى فى بحث العطف
 على المستند اليه (قوله وقد يفيد كون المذكور بعدها الى آخره) قال الفاضل
 الرضى بعد ذكر هذا الكلام وقد يحى الغناء العاطفة للفرد بمعنى الى على ما حكاه
 الزجاج يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالتعلية بمعنى ما بين زمالة الى
 التعلية (قوله نحو و نادى نوح به فقال) وفى الآية وجه آخر وهو انه اراد
 بالنداء ارادة النداء (قوله فجاءها بأسنانا او هم قائلون) بياتا حال والبيات
 مصدر البتوتة وقائلون من القبولة وهى النوم الى الظهيرة يقال قال يقبل
 قبيلا وقبولة ومقبلا والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا كانه قيل
 فجاء اهلها بأسنانا بئين او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقتا
 الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد واقطع (قوله فان الاحضار
 او يتبدى عقيب نزول المطر اللهم الان تحمل ووجه التحمل على ما كتب فى
 الحواشى ان يعتبر التعقيب اضافيا بالنسبة الى آخر الاحضار او انت خير
 بان جوابه هذا يستدعى جواز استعمال الفاء فى كل ما يرتب على الشىء
 ولو بعد الف سنة واهل اللغة والعرف يأتونه بل الجواب ما ذكره الشارح فى
 بحث الاستعارة من ان الفاء موضوعة لما بعد فى العادة متربا غير متراح قال وهذا
 يختلف باختلاف العادة فقد يقصر الزمان والعادة يقتضى اعتبار المهلة وقد
 يكون بالعكس كما قوله تعالى (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون)
 فان زمان النهار ان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن
 دخول بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا فى اصناف ذلك الزمان
 عند الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار الليل بلا
 مهلة هذا كله كلام الشارح فى بحث الاستعارة (قوله ونحو ثم الذين كفروا
 ربهم يعدلون) جوز فى الكشف عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله

حقيق بالجد على ما خلق لانه ما خلق ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا برهم يعدلون
وعلى حلة خلق السموات على معنى انه خلق مما لا يقدر عليه احد سواء ثم هم
يعدلون به مما لا يقدر على شيء منه والظاهرة ان يعدلون على الوجه الاول من
العدول وبرهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقديم
الصلة للاهتمام ووجه التخصيص ٩ رعاية المناسبة بين المعطوف ثم الاستعادية
وبين المعطوف عليه كما لا يخفى وانما لم يحمل على التراخي لعدم طباقه المقام اما على
الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده
معه فليس المعطوف ههنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا
فائدة معتدا بها في الحمل على ذلك ولما على الثاني فلانه من قبيل توضيح
الواضح وهذا مما لا حاجة اليه (قوله فلا اقبحم العقبة الآية) اعترض عليه
بان لا يدخل على الماضي الامكورة نحو (فلا صدق ولا صلى) ولا تكثير
في الآية اجاب الشيخ ابو على الفارسي بان لاهنا بمعنى لم فالتكثير غير
واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة وآخرون بان لاهنا
مكررة تقديرا لانه قال الله تعالى (وما ادريك ما العقبة فك رقبة او اطعم في
يوم ذي مسغبة) ففسره بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقبحم العقبة ولا فك
رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة ظاهر فان
الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به (قوله كقولاه
ان من ساد ثم ساد ابوه البيت) قال الاستاد الاحسن الاليق بلطائف البلاغة
ان يقال ما في البيت من قبيل ادعاء الترتيب في السببية بان يدعى الجد اتاه السودد
من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر
من شيان قلت لهم * كلا لعمري ولكن منه شيان * كم من اب قد علا بابن
ذرى حسب * كما علا رسول الله عدنان * واقول هذا الجواب لابن عصفور
نقله ابن هشام في معنى اللبيب وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصرح
بما في هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب
سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وهذا ظاهر
واجاب الاستاد عن هذا الرد باننا يلزم اذا جعل قبل ذلك متعلقا بساد وليس
كذلك بل هو حال من جده قدمت عليه وقد صرح النحاة بجواز تقديم الحال على
ذاتها اذا كانت معرفة وفيه بحث ظاهر لانه اذا جعل قبل ذلك حالا من
جده وجب ان يتصف الجد بالثبوتية وقت انتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة

٩ وهذا تخصيص من غير
مخصص لثاني التقديرين
على كل من الوجهين كما
لا يخفى وبالجملة انما لم يحمل
على الترجي آه نسخته

الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجمعه الاب في
 الوجود اذ لو جمعه لزال القبلية الى المعية كما صرحوا بمثله في تجويز تجديد
 الاضافة على الباري جل وعلى حيث قالوا انه يتصف بكونه قبل العالم ثم
 يزول هذه الاضافة ويتجدد المعية ثم يتجدد البعدية فلما كانت المذكورة باقية
 بحالها نعم يمكن ان يتكافى في الجواب عن اصل الرد بان سيادة الجد وان حصلت
 عند سيادة الاب الا انها امتدت واستندت الى اول وجود الجد فالترتيب باعتبار
 اصل الحصول والقبلية باعتبار الامتداد فلا ينافي قوله قبل ذلك المعنى الذي
 ذكره ابن عصفور فليست مل (قوله) احتمل ان يكون قولك يضر الى آخره
 قيل هذا انما يكون اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية ولم يوجد دليل آخر
 على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله
 محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الاجمالي في حكم المسكوت عنه
 وانتلازم لا ينافيه (قوله) تسكب فيه العبرات كناية عن الاشكال بحيث اذا
 لم يعرفه الطالب يبكي لعجزه (قوله) وهوان خذلهم الى آخره خذله خذلانا
 اذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه استحبابه تخذيل اى حيلهم على خذلانه
 والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه امر اى زينته له واستدرجا حال من
 الضمير الناعل في خذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه اى ادناه منه على
 التدريج وفي الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى لانه
 عبث وجهل (قوله) وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلانسلم
 ٧ الى آخره) المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو
 الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافتها كذا فيصح ان
 يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا فان جمل اذا في قولنا اذا خلوت
 قرأت القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى ما بعدها وممولة لقرأت
 فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية ممولة
 للجزاء اعنى قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط
 كما في قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في
 افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق الممول التأخر وهذا
 لا ينافي التزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت ممولة للشرط
 كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس اذا حينئذ ممولة
 للجزاء متقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها (قوله) سواء جمل ذلك

٧ هذه الفاء ليست للعطف
 والالزم اجتماع حرفي
 العطف اذا التقدير حينئذ
 وقلانسلم بعد تسليم الى
 آخره بل هي الرابط للجزاء
 بالشرط والتقدير مهمما يمكن
 يكن من شئ فلانسلم
 بعد تسليم الى آخره وقس
 عليه نظائره كقوله تعالى
 وربك فكبر والمسئلة
 مسطورة في الباب منه

باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا للشرط لا يضر بالنظر الى المقصود
الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قولنا فيما سبق لما مر من
ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى
الظاهر ان غالب من كون اذا ظرفية وقد سبق من ان مثل هذا يسمى نعله وهو
مقبول في المناظرة (قوله نعم انه ليس بقطعي) قد سبق منا في اوائل الكتاب ان
الشارح ذكر في شرح الكشف في قوله تعالى (وما على الذين يتقون من
حسابهم من شيء) الآية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال
بخلافه وان الشيخ ايضا ثبت القول بذلك في دلائل الإعجاز (قوله فهو على
ضريين) قيل ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني نحو
ان عاد ابي من السقر صليت وتوضأت ووقوع مثله في كلام البلغاء ممنوع
(قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل) فيه
بحث لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء فيلزم ان يقيد
الاستهزاء بالمقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو بحاله (قوله لا على اخبارهم عن
انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم الى آخره) فيه بحث لانا لانسلم ان
الجزء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار
المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب
الكشاف في وجه التأكيد في قوله تعالى (انا معكم) حيث قال واما مخاطبة
احوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق
رغبة ووفور نشاط وهورايح عنهم متقبل منهم فكان مظنة التحقيق ولا يخفى
ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله
يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول
والاخبار بكونهم معهم ففصل لثلاث توهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهم
دونظر قاصر غافل عن فائدة التأكيد في انا معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا
لفصل على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا ٩ اليه (قوله فان كان بينهما
كل الانقطاع بلا ايهام او كل الاتصال) فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام
مع كل الاتصال كما يمكن اعتباره مع كل الانقطاع والوجه حينئذ هو العطف
ايضا فلم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا اسئلت هل شرب
خرا فقلت لا تركت شربه يكون قولك تركت شربه تأكيد للنفي السابق
ولولم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لا وايدك الله ويمكن

٩ من ان الفصل بناء على ان
المحذور على تقدير الاصل
وجعل من الضرب الثاني
بحاله منه

ان يحجب بانه لم يعتبر ههنا دفع الابهام كما اعتبر في حال الانقطاع اذ لا تصور عطف احد المتحدثين على الآخر حتى يعطف لدفع الابهام فليست مل (قوله اما الاول والثالث فلعدم المناسبة) اى مع عدم الابهام وانما تركه لدلالة السوق عليه والافعدم المناسبة ايضا موجود في الخامس مع وجوب الوصل (قوله فلعدم المغيرة المفتقرة الى الربط) فيه بحث وهو ان هذا المعنى ممايم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح اولا يحسن العطف التفسيرى بالواو في المفرد مع انه شايع حسن اللهم الا ان يقال حسنه ممنوع عند البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين لافى كلامهم (قوله فكل حنف امرء يجرى بمقدار) ادخال الكل على الحنف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرهما والا فالحنف المضاف الى امرء امرء واحد وانما لم يقل لحنف كل امرء مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث يأتى فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما في كل جانب ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله لا يلايم غرض الشارح وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعنى امرئى كما اعتبر صريحا في المضاف ايضا وهو الحنف لان المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقدقرر فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعيم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعبر في المضاف لظهوره فقول الشارح يلائم غرض الشاعر جدا (قوله اى حبستها بالمرسة) المرسة آلة الارساء وهى الحديد التى تلتقى فى البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية لئكر (قوله والضمير للحرب فانها مؤنث السماعى) يقال وقفت بينهم حرب عظيم قال الخليل تصغيرها حريب بلاها، رواية عن العرب وقال المبرد الحرب قد يذكروا قيل الضمير للكتيبة وهى الجيش (قوله وقيل للسفينة) والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اى السفينة ولا تجروها لئكى تعالجها وتأخذها وما فيها من الاموال (قوله والوجه ما ذكرنا) وهو الارجاع الى الحرب لان المصراع الثانى يلائمه اشد ملائمة (قوله قلت لماذا ذكر انه يكون آه) قال ابن هشام فى المعنى لا حاجة الى هذا الجواب لان كلاما من الجملتين على الاتفراد لا محل لهما من الاعراب اما فى كلام الخاكى فلانها جزء من المحكى اذ المحكى انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكى لا جزؤه واما فى كلام المحكى عنه فظاهر وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه

ههنا لولا عد المصنف فيما سبق قوله تعالى (انا معكم) مما له محل من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران الاول كمال الانقطاع والثاني وجوف انفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمصنف مثل الامر الاول ولم يتعرض للثاني اصلا اذ لم يورد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل لها لكمال الانقطاع فقول الفاضل المحشي في آخر هذا البحث فترك العطف في الحكاية لهذه العلة لا لكمال الانقطاع كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس في كلامه ما يفيد قطعا بل ما اشترنا اليه من ان تمثيل المصنف لمجرد كمال الانقطاع لالتزكه العطف لاجله ولو كان فيماله محل من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى الى آخره فتحقق منه لوجه الفصل في المحكي لا توضيح لمثال المصنف ومراده وسباق كلامه يكاد ينادى عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل ثم يرد على هذا التقدير اعتراضه الثالث قدبر (قوله اولانه لاجامع بينهما) هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرة او الانشائية لان عدم الجامع بينهما انما بعد سببا للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل الكمال الانقطاع بحيث اذا جامعهم عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال اجتمع هناك للانقطاع سببان كذا في شرحه للفتاح (قوله اما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى) قال بعض اصحاب الحواشي ذكر صاحب الكشف ان توسط حرف العطف بين الجملتين في قوله تعالى (انه فكرو قدر) الى قوله تعالى (ان هذا الاسحر يؤثر) مبنى على ان الجملة الثانية جرت من الاولى مجرى التأكيد من المؤكد وهذا نظائره منقوض بما نحن فيه لان كون منزلة التأكيد للاولى من اسباب الفصل وقد جعله هناك من اسباب الوصل هذا كلامه ولا يخفى انه خطأ في النقل لا ادري كيف وقع فيه ايماء عبارة الكشف في قوله تعالى (وان هذا الاسحر يؤثر) ان هذا الاقول البشر) هكذا فان قلت لم توسط حرف العطف بين الجملتين قلت لان الاخرى جرت في الاولى مجرى التأكيد في المؤكد وهذا عين ما نحن فيه (قوله مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانها) قيل اراد بكل واحد من هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير في موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي لان كل واحد منها من الثوابع والتابع وهو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون

للتبوع محل من الاعراب مع ان الكلام يشمل الجمل التي لا محل لها من الاعراب
ولك ان تقول المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقة كونه كذلك فيما
لسابقة اعراب اوانه باعراب سابقة نفيا واثباتا وان كان خلاف الظاهر يؤيده
ان الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تعالى (امدكم بانعام وبنين) بدل
اصطلاح من قوله تعالى (امدكم بما تعملون) مع انه لا محل لها من الاعراب
كما سنحقيقه (قوله وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل) قال الانياني المحشي
اي كون التابع هـ والا- اسم كلامه ان الجملة الثانية لا تجرى مجرى النعت
والاي لزم ان يكون محكوما عليها لكونها دالة على بعض احوال متبوعها
مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستعملا ملحوظا
في نفسه اسالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظرا ما اولا فلان هذا التعليل
منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا نقول لو كانت الجملة عطف
بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس التبوع وهكذا نقول
في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا
عنه بمجرد لفظها على قياس ما قيل الفعل لا يجبر عنه ولزومها ممنوع واما
ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا
وقد صرحوا بجواز توصيف الذكرة بالجملة وان لم يحز توصيف المعرفة ونقل
عن بعض الافاضل ان ضميره راجع الى بعض احوال التبوع والمعنى لو جعلت
الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال
الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حل بعض احوال
الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني والاطهر في عدم وقوع الجملة نعتا
للجملة ما ذكر في شرح الفوائد الضائية وذكره الشريف ايضا في حواشي
المفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا اي ملحوظا
في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو
عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها
الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع في ان يصور
الذوق السليم بين الجملتين تصورات مختلفة حسب اقتضاءات مقامية نشأ
منها اعتبارات متفاوتة فتارة يصير الجملة بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة
عطف البيان وهكذا وقد كرر الشيخ في مواضع في دلائل الإعجاز الاشارة الى
هذا من جلته انه قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى (ما هذا)

هـ دالا على بعض احوال
التبوع مما لا يتحقق في الجمل
والالكان الجمل محكوما
عليها به لكن الجمل من حيث
هي لا يصلح لذلك هذا
كلامه والتبادر من عبارته
ان ضميره راجع الى
كون التابع والاخاصل
كلامه نسخه صح

بشرا ان هذا الاملك كريم) وذلك ان قوله ان هذا الاملك كريم مشابه كقوله
 ماهذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلاثة اوجه وجهان ٦ هو فيهما شبيه بالتأ كيد
 ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتأ كيد ووجه
 هو فيه شبيه بالصفة فهو انه اذ انفي ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس
 سواء اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذ كان
 الامر كذلك كان اثباته ملكا تعيينا لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم لو صح
 ذلك بنوع بسط كيف ولو حل على المعنى الاصطلاحي لم يحز ان يكون
 جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في معنى اليب ان ما لا ينعت
 لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد ينزلة النعت
 في المشتقات وايدى بنقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه (قوله
 ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة) الاول ان يكون
 الم اسم السورة او اقران والثاني على ان يقدر بالمؤلف من هذه الحروف ثم
 في العبارة مسامحة لان كون المطائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه
 جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين امامتبدأ محذوف الخبر او بالعكس
 فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم المعجم اما اسم مفعول صفة
 محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه الانعام وهو النقط او مصدر كالانعام
 وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح في
 شرح الكشف ان يكون معنى الانعام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم
 اذا كان الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة (قوله وههنا وجوه اخر
 خارجة عن المقصود) مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب او اعتراضا
 او حالا وغير ذلك مما هو مذكور في الكشف وتفسير القاضي وغيرهما (قوله وانه
 الذي سئل هل) في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا تقل مستأهل والعامية
 تقول لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الأساس (قوله مما يرمى
 جزافا) الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اي اخذ بغير تقدير ومعرفة
 بالكمية فارسي معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبره وتيقظ ونصبه على
 المصدر اي يرمى به رمي جزاف اي رميا بطريق الجزاف (قوله فوزانه وزان
 نفسه) الوزان مصدر قولك وازن الشيء الشيء اي ساواه في الوزن وقد يطلق
 على التنظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يقال على مرتبة الشيء
 اذا كان مساويا لمرتبة شيء آخر في امر من الامور وهو المراد ههنا (قوله اي هو

٦ وجهان هو فيهما شبيه
 بالصفة ثم قال بعد ذكر
 وجهي الشبه بالتأ كيد واما
 الوجه الثالث الذي هو فيه
 شبيه بالصفة فهو انه اذ انفي
 ان يكون بشرا الى آخره
 نسخة

هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدأ محذوف واتمالم يجعله مبتدأ محذوف
 الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة (قوله فوازاته وزان زيد
 الثانى) اعترض عليه الفاضل المحشى بان الانسب حينئذ عطف هدى للمتقين
 على لاريب فيه لاشتراكهما فى التأكيدية لذلك الكتاب ثم اجاب عنه
 بجواب حسن يتبين منه وجه عدم العطف ٦ فى قوله تعالى (فسجد الملائكة
 كلهم اجمعون) مع اتحاد كلهم واجمعون فى التأكيدية للملائكة فليأمل
 (قوله ولكن ذكره الشيخ) يعنى ان كلام الشيخ يدل على ان لاريب بمنزلة
 التأكيذ اللفظى فيكون مخالفا لما عليه المصنف ومن تبعه من كونه بمنزلة
 التأكيذ المعنوى (قوله اى القسم الثانى من كمال الاتصال ان يكون الى آخره)
 قال فى شرح الفوائد الغيائية وفى كون الفصل فى البديل من باب الاتحاد نظر
 لانه ليس للاتحاد بل لانه فى حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه اللهم
 الان يقال ذلك الحكم اى كون المبدل منه فى حكم المطروح فى المفردات
 والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه (قوله وهذا
 المعنى مما لا تحقق له فى الجمل لاسيما التى لا محل لها من الاعراب) اى التمييز
 بمجموع الامرين المذكورين لا يجرى فى الجمل لاسيما التى لا محل لها من الاعراب
 فانه لا يجرى فيه التمييز بشئ منهما وقد اشار الفاضل المحشى الى تحقيقه
 فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم
 تحقيق كون الثانى مقصودا بالنسبة بجميع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا
 مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد صرفا لقصد النسبة
 اليه يتم معنى بدل الكل بلامرية هذا وفى شرح الفوائد الغيائية ما يدل على
 جواز حل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل ممتازا عن التأكيذ الاعتبار
 الثانى حيث قال وفى نحو قولنا قنعنا بالاسودين قنعنا بالباء والتمران كان
 المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة له كانت الجملة الثانية بدلا من
 الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية
 لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تأكيذا لها (قوله نحوا مدكم
 بما تعلمون امدم بانعام وبنين) فان قلت الكلام فى الجملة التى لا محل لها من
 الاعراب وقوله تعالى (امدم بما تعلمون فى محل النصب لان اول الآية) واتقوا
 الذى امدمكم بما تعلمون (قلت اوسلم ان الكلام من ذلك فلانسلم ان الجملة
 الاولى ههنا بماله محل من الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة

٦ وقد يجاب ايضا انه لو
 عطف لتوهم انه عطف على
 ذلك الكتاب فى العطف
 ايها مخالف المقصود ولذا
 تركه

على ما اشار اليه الشريف في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح او للموصول وحده والصلة لا محل لها كما ذكره ابن هشام رحمه الله تعالى في الباب الثاني من كتاب المغنى (قوله فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة) قال الفاضل المحشى يمكن ان يحجب عنه بانه مبنى على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير ارادته عنه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهى هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهى الذى هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل واياما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهى لان نفسه اللهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبنى على مذهب من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير و ارادته منه لا بين الطلب والارادة مطلقا تدبر (قوله والتأكيدينون دال على كمال هذا المعنى) فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق المشروح اذا المفهوم من هذا الكلام ان يكون التأكيدينون سببا لاصل الدلالة اعنى ان يكون استفادة الكمال فى لاتقين من النون والمفهوم من قول المصنف اوفى بتأدية المراد لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيدينون ان يكون التأكيدينون سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التأكيدينون كالمطابقة وجه كونه اوفى لوجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح من الكمال فى قوله والتأكيدينون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ غير وجه كونه اوفى بتأديته اصل الكمال فيتحد مؤدى الكلامين تدبر (قوله ويمكن ان يقال انه) مبنى على ان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف فى شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده بعض اصحاب الحواشى من ان معنى تضمن الامر بالشئ النهى عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لا ان هذا النهى جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة ارجل على اظهار الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالاته على كمال ذلك الاظهار والفرق ظاهر واعلم ان مجرد كون الامر بالشئ متضمنا للنهى عن ضده لا يكتفى فى كون التضمن المذكور اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهى هو الكراهة وهذا ظاهر ثم ان قوله وهو اظهار كراهة اقامة لا يوافق المراد لما عرفت الا ان يحمل على حذف المضاف اى وهو

كل اظهار الى آخره وفيه ان السوق لا يلايه فتأمل (قوله وقريب من هذا ما يقال الى آخره) لا يخفى ان التأكيذ والمطابقة في هذا الوجه اقرب وجه كون اللفظ اوفى بتأدية المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب لغرض المصنف وتقريره ثم انه قد بين الفاضل المحشي وجه اقرب الى آخره بان اللفظ اذا فهم منه قصدا او صريحا غير المودوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له وكانت القرينة في غاية الموضوع حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على الامرين المذكورين بل يقال فهم غير الموضوع له قصدا وصرحا اما لاحد الامرين المذكورين او لكون القرينة في غاية الوضوح فيقرب مما ذكره الشارح لان المجاز المشهور المجاز مع كمال وضوح القرينة قريبا من الحقيقة الى هنا (قوله وزان حسنها في العجني الدار حسنها) يريد انه في حكم بدل الاشتمال وهذا ظاهر على توجيه المصنف واما على قول من يقول الامر بالشئ يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل (قوله لان عدم اقامة مغاير للارتحال) اراد المغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا ينافي كون الثاني بدل الكل من الكل بل هي شرط (قوله فوسوس اليه الشيطان الآية) عدى الوسوسة بالي تضمنه معنى الانهاء والانقاء واذن الشجرة الى الخلد بادعاء ان الاكل منها سبب خلود الآكل ومعنى ملك لا يبلى لا يتطرق اليه النقصان فضلا عن الزوال (قوله لانا اذا قطعنا النظر الى آخره) قيل عليه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لادم عليه السلام مبينا بقول مخصوص وهو الفعل المقيد بالفعل والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالفعل مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعني وسوسة الشيطان لادم عليه السلام عام ايضا فتأمل (قوله اقسم بالله ابو حفص عمر) قصته على ما ذكره العلامة في الفائق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد واني على ناقة دبراء عجماء نقيب واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص

عمر مامسها من نقب ولاد براغفرله اللهم ان كان فجرو عمر مقبل من اعلى
 الوادى فجعل اذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى اتقيا
 فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء بجفاء فحماله على بعير
 وزوده وكساه وفي بعض الروايات ما ان بها مكان مامسها الدبر جراحة
 الظهر والحنك الهزال والنقبة بالضم اول ما يبد ومن الجرب قلعا متفرقة
 (قوله يسومونكم سوء العذاب) يقال سمته خسفاى اوليته ايامه او ردت عليه (قوله
 فحيث طرح الواو الى آخره) هذا ظاهر لكن يبقى الكلام في وجه تخصيص الآية
 الاولى بترك الواو الثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه اختصاصه انه تقدمه
 وفي سورة ابراهيم قوله تعالى (وذكرهم بايام الله) اى بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب
 العطف على سوم العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعداد انواع
 النعم والحن التي اشير اليها بقوله تعالى (وذكرهم بايام الله) ولا كذلك السياق
 في سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول ان آية البقرة من كلامه تعالى اهم فلم
 يعدد الحن وآية ابراهيم من كلام موسى عليه السلام فعددها ويحتل انه
 لما تعدد ههنا ذكر النعم جعل يذبحون بيانا ليسومون وفي ابراهيم عطفه
 ليحصل نوع من تعدد النعم ليناسب قوله تعالى (اذكروا النعمة الله عليكم) فتأمل
 (قوله فانه بين عذاب الله اليوم الكبير الى آخره) وفي الآية وجه آخر وهو جعل
 الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير العائد اى فيه وقد سبق مناقى بحث الحمد
 تفصيل للقول في حذف العائد المجرور فليتذكر (قوله وشبه هذا بكمال
 الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف) ينبغي ان يزداد ويقال مع المغايرة
 الكلية والا فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا (قوله ويسمى
 الفصل لذلك قطعا اما لانه قاطعا للوهم اولان كل فصل قطع فيكون من
 تسمية المقيد باسم المطلق (قوله اراها في الضلال تهيم) قال الفاضل الكاشي
 اراها فعل مجهول من ارى يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة
 ذلك ان ارى بمعنى ظن متعدي الى منعولين فاذا ارى يصير متعديا الى ثلاثة
 مفاعيل ويكون معنى زيد ارى خالد اعرا فاضلا ان زيدا جعل خالد اعرا فاضلا
 فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن خالد اعرا فاضلا فهم كآرى استعمالوا ارى في معنى
 لازمه يقال هام على وجهه يهيم هيماء وهيماء ذهب من العشق وغيره
 (قوله فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة) فيه بحث لان هذا يناقض ما ذكره
 سابقا عقيب ذكر الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان
 ذلك تصريح بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره

ههنا صريح في خلافه نعم لو قال هناك اما في الاول فلعدم المناسبة واما في الثالث فلشبهة الاول من اشتماله على المانع مع المغيرة التامة لم يرد هذا لا يقال مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقيق المانع سواء كان المانع ٦ خارجا ام لا قلت المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجعلها قسما للاول والثالث (قوله لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغى) فيد بحث لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تأكيذا لابغى او بيان له او بدلا منه ففي كل من الفصل والوصل ايهام خلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل مؤكل الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتأمل في السياق وايضا الاستيفاء اظهر في الجملة لانها مستقلة بشأنها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كالنص ٤ في الواو فلاحتمال الثاني اقرب من الاحتمال الاول ولهذا رجع دفعه على دفع الاحتمال الاول على ان الشيخ ذكر في المسائل المشكلة ان الجمل اذا وقعت خبرا بعد خبر فلا بد من الواو يرشدك اليه بيان نكتة ترك العطف في قوله تعالى (الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان) فافهم (قوله لئلا وجوب كإزعم السكاكي لانه لم يبين الى اخره) وجه الفاضل المحشى زعم السكاكي ودين وجه عدم ذلك البيان الا ان كلامه آل آخرا الى ان عدم عطف الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء المقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعنى قالوا بدون اشتراك في القيد وهو اخلو فظهورها في قوله تعالى (اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة على الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل (قوله لئلا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية) قيل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية ولا عكسه لتحقيق المناقاة بينهما دائما من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس لتحقيق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورده من المنايا فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبدأ والشرطية خبره فلا يكون المعطوف جملة شرطية واما الثاني فلجواز ان يعطف ولا

٦ سواء كان المانع عدم المناسبة او كون العطف موهما لما يؤدى الى فساد المعنى قلت الى آخر منه

٤ كالنص في الواو فاحتمال خلاف المقصود في العطف اقرب منه في تركه فلذا اختير الفصل نسخته

قوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (قديقال يجوز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستأخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعنى اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره على نمط قوله تعالى (ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) وقولهم كلمته فار دعى سوداء ولا يضاء نسخته

يستقدمون على لا يستأخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعنى اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره على نمط قوله تعالى (ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) وقولهم كفته فارد على سوداء ولا بيضاء (قوله بدليل انه علل متعلق بقوله لظهور المناسبة) فان قلت لاتقريب لهذا الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انامكم والسائل انما منع وجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيها فافهم (قوله فلكونها جوابا لسؤال اقتضته الاولى) صرح الشيخ في دلائل الاعجاز لوجوب انقطاع في هذه الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح وانا الخلاف في سبب انقطاع فهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباط ذاتيا ومنهم من يعله بان حقيما ان يكونا كلا في شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف التلقين ههنا وربما يقال لوجي بالواو لفهم انه من جملة السؤال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى (ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم) مقتضى لسؤال وقع قوله تعالى ((وما كان استغفار ابراهيم لبيه الآية) جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استيفائية لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤول عنه بان حاله كذا ام لا والغرض من السؤال المعبر في الآية الكريمة ونظائر النقص فليس من صورة الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما ورد فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب في طرف فكان المقام مقام فصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من اخرى وفيه انلية القطع وهي الوجوه الثلاثة التي ذكرته فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يقدر السؤال في الآية الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان وغناء الجواب عن البيان وحينئذ لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان اخر لكنه مناسب بالجملة الاولى فكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يلزم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم بالصواب (قوله وغير ذلك) قال الفاضل المحشي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطائه وادراكه ان المكلام السابق مقتضى السؤال

لان اثنييه لكون الكلام السابق مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطنة او على
 بلادة السامع وعدم تنبهه لذلك الابداء ايراد الجواب وفيه بحث كيدل عليه اول
 كلامه لالكون عدم اثنييه له بلادة فلا يصح الاعتبار الثاني اللهم الا ان يجعل
 الاضافة في كمال فطنته بانية او يراد من البلاد عدم كمال الفطنة (قوله اي مابالك
 عليلا) قال في الصحاح مابالك اي ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه مريضاً
 يكون عن سببه فعناء احراقة تشتعل بك امر طوبى بقلبك حال كونك عليلاً (قوله
 لانهم ما بعد اسباب المرض) اي سبب بعيد بحسب الوقوع لانه سبب السبب (قوله
 وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك) هذا اذا جرى الكلام على مقتضى الظاهر
 واما اذا حل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التأكيد
 بناء على ادعاء ان كون سبب علة العاشق سهر او حزنا امر متعين لا ينبغي
 ان ينكره العاقل او يشك فيه (قوله فالتأكيد دليل على ان السؤال عن
 السبب انحصار) هذا ايضا مبنى على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر
 المتبادر والافلتا كيد معان غير رفع الشك ورد الانكار سبق (قوله وهذا يبلغ
 الوصلين واقوا) نقش فيه بان كلام هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام وكل
 منها ابلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظاهر
 يكون قولك فالعبارة حوله ابلغ من قولك العبارة حوله فكيف يحتمل عليه
 بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى
 مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى
 (قوله نحو قالوا سبلا ما قال سلام) يحتمل ان يكون تناولهم بلغة يعتبر
 فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا على
 ما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوخ هذا اللغة انما كان من اسمعيل عليه السلام
 (قوله زعم العواذل اليت) فيه ان الزعم كثر ما يستعمل في الباطل ولهذا
 قيل زعم وامطية فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن (قوله جمع
 عاذلة) يعني انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقدم فيه
 الكلام في شرح الديباجة فليتركز واما كون عاذلة صفة جماعة فبنى على
 الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع
 عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء للبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس
 بقياسي (قوله اي اوقع عنه الاستيناف) يشير الى ان الفعل في كلام المصنف
 اعني استونف مسند الى مصدره بالتأويل المشهور كما في قوله * وقد حيل بين

الغير وانثروا * ولت ان تقول هو مسند الى الطرف بعده كما يشعر به (قوله وان
 اذا عقتب المستأنف عنه الى آخره) وقدمر الاشارة الى جواز الوجهين
 في مثله (قوله اى اعادة ذكر ذلك الشيء الى آخره) الاظهر ان يقال ان
 قوله باعادة صفته من باب المشاكاة على نمط قوله * قالوا اقترح شيئا تجد لك
 طبعه * قلت اطبخوا الى جبة وقيصا * على ماسيجي في البديع ان شاء الله
 والمراد بذكر الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع
 المتخصصات فاذا ذكر اولاً كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت
 الاعادة فيحصل الدلالة (قوله قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكم) اورد عليه
 الفاضل المحشي المراد ان سؤال المخاطب غيره عن سبب احسانه بما لا وجه له
 اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله الاختيارية ثم بين ماهو الصواب بتفصيل
 فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب
 حتى يرد ما ذكره بل قوله لماذا احسن بصيغة الماضي دون لماذا احسنت يدل
 على ان المسائل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب صديقك بالمخاطب
 يدل على اعتبار السؤال من المخاطب فالجمل على خلافه تعسف ظاهره فان قلت
 رد الفاضل المحشي انما يتوجه لو كان كلام الشارح في المثال المخصوص
 السابق وليس ذلك بمتعين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السؤال
 في الاستيناف عن السبب الى آخره يدل على ان كلامه ليس في خصوص
 المثال ولذا لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان
 بصور السؤال والجواب في مثال يمكن ان يقدر فيه السؤال عن السبب
 مثل ان يقول احسن زيد الى عمرو صديقه القديم اهل له ثم انه لم يرد
 ان تقدير السؤال عن السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه
 تجويز تقدير السؤال عن الاستحقاق فقصوده الاشارة الى الجواب
 بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الجواب بالنسبة
 الى تقدير آخر الى المقايضة قلت هذا لا يفيد لان قوله والسؤال المقدر
 فيهما لماذا احسن نص في جواز اعتبار السؤال عن السبب فقوله فان
 قلت ان كان السؤال في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه
 يتناول قطعا افراد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظه او في قول الشارح او هل هو
 حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور ردا
 على من زعم ان المقدر هو بقى في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله

ثم بين ماهو الصواب
 بتفصيل واجاب عنه
 الاستاد وغيره بان ليس في
 كلام الشارح ما يدل على ان
 السؤال المقدر من جانب
 المخاطب بل ما يدل على
 خلافه حيث لم يقل في تقرير
 السؤال لماذا احسنت اليه
 بل قال لماذا احسن على صيغة
 الماضي المجهول لاعلى صيغة
 الحكاية المضارع لانه
 لا يناسب قوله احسنت الى
 زيد بصيغة الماضي فراه
 ان المقام مقام ان يسأل غير
 المخاطب المتكلم عن السبب
 وفيه نظر اذ قول المتكلم
 في الجواب صديقك
 بالمخاطب يدل على اعتبار
 السؤال من المخاطب فالجمل
 على خلافه تعسف ظاهر
 فان قلت يمكن ان يدفع رد
 الفاضل المحشي بان ما ذكره
 اتما يرد لو كان كلام
 الشارح في المثال المخصوص
 السابق وليس ذلك بمتعين
 بل ظاهر قوله فان قلت ان
 كان السؤال في الاستيناف
 عن السبب الى آخره يدل
 على ان كلامه ليس في
 خصوص المثال ولذا لم يقل
 فان قلت ان كان السؤال
 فيما سبق لنحنه

فم يتصور ذلك اذا نسي اواراد ان يتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما
 عما نحن فيه على مراحل محل منع لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب
 ليس الا لافادة لازم فائدة الخبر وحقيقة الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى
 ان الانسب ان يقدر السؤال والجواب مناسبا للاصل فلو قيل معنى السؤال
 المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصدقة
 القديمة لم يكن بعيدا لمرحلة فضلا عن مراحل الثاني ان السؤال اذا كان هل
 هو حقيق بالا حسان استحسن التأكيدي في الجواب لكونه جملة ملقاة الى السائل
 المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغني عن التأكيد انما هو في القسم الثاني
 والاول حال عنه فيكون المثال الاول حينئذ مستقبحا وهذا هو الذي حل
 الشارح على تقدير السؤال عن السبب بقوله السؤال المقدر لماذا احسن او هل
 هو حقيق بالا حسان لف ونشر مرتب تأمل فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم
 هو هذا الوصف فيكون الجواب حينئذ مسكتا للسائل ومعنيا عن السؤال
 الآخر بخلاف الجواب في الوجه الاول فانك اذا قلت زيد حقيق بالا حسان
 ربما احتاج السائل ان يقول لم قلت انه حقيق به فنقول لصدرا قتي القديمة فلكونه
 مسكتا كان هذا ابلغ (قوله وليس يجري هذا في سائر صورة الاستيناف
 فتأمل) اي ليس يجري كون الجواب باحد الامرين اعني باعادة الاسم تارة
 واعداد الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جواب عن
 السؤال عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة وانما امر بالتأمل لثلاثتهم
 من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما ياتي على الصفة المحصر فان المفيد
 لذلك اما واما دون منه ومنه وبهذا التوجيه سقط ما ذكره بعض اصحاب
 الخواشي من ان قوله ليس يجري في سائر صور الاستيناف لما لم يكن ظاهر
 الاسقامة مع قوله ولهذا قال منه ضربه الشارح بخطه وعبره هكذا فليس
 جميع صور الاستيناف منحصرة في هذين القسمين على ان قوله ولهذا قال منه
 هما لم نجد في النسخ (قوله بالغدو والآصال) الغدو في الاصل تقيض
 الرواح والمراد ههنا الغدوات فغير بالفعل عن الوقت كما يقال آتيتك
 طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتبارا للاصل لان
 المصدر لا يثنى والآصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد
 يجمع على اصل واصائل كأنه جمع اصلية ويحمل على اصلال مثل بعير
 وبعران (قوله كأنه قيل من يسبحه الى آخره) قد سبق منا الاشارة في احوال

المسند الى ان الشيخ صرح في دلائل الاجاز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية فليست كـ (قوله لهم الف وليس لكم الف) الف مصدر الفه يألفه أى سكن اليه واحبه والالف مصدر آلفه يؤآلفه والايلاف مصدر آلفه يؤآلفه (قوله مؤكدا للجواب او بياناه) لان المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم في مقتضى الاخوة فحاصل معنى قولهم لهم الف وليس لكم الف عين معنى قولهم كذبتم (قوله فلدفع هذا الوهم) جئ بالواو العاطفة يحكى عن صاحب ابن عباد انه قال هذا الواو احسن من واوات الاصداغ على حدود الرد الملاح (قوله وقد توهم بعضهم الى آخره) توهمه الزورنى ووجه كونه خطا انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الابهام واما للتوسط ففيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعية اليه (قوله لان لاتعبدون اخبار في معنى الانشاء) اى لاتعبدوا لان اخذ الميثاق يقتضى الامر والنهى والمعنى على تقدير القول اى قائلين لاتعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولاتعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لاتعبدون مقديان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولواصله لا يكون الآية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر حينئذ مأول بالمصدر معطوف على خبر مأول به (قوله لان بمعنى آمنوا الاتؤمنون) اشارة الى التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهى دون الخبر (قوله الا عند التصريح بالنداء) فيه بحث لان هذا التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تغير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف بالتصريح بالنداء كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك ولا تنحى ان افراد احد الفعلين وجع الاخرى في الآية قرينة على اختلاف المخاطب فلا لبس (قوله فلا يصح عطف بشر عليه) اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون لاجوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يارب فقيل آمنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بثبوته لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يايها الذين آمنوا عام للنبي عليه السلام وللمؤمنين والتجارة المدلولة عامة ايضا لكنها في شأنه عليه السلام نوع تبشير وفي شأنهم نوع الايمان المذكور فيموز ان يقع يؤمنون مع بشرى بالكلية

نوعها فتدبر (قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر الى آخره) اراد انه ليس المعتمد
 بالعطف الامر من حيث هو امر اى الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصيتها
 بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد
 بالعطف هو جملة وصف الى آخره ما يريد بها في قولهم وبالجملة وقولهم وجملة
 الامر ومثالهما وهو الامر الاجالى اى الحاصل كما يشير اليه قوله بل يؤخذ عطف
 الحاصل من مضمون الى آخره والمعنى المعتمد بالعطف بمعنى حاصل الامر
 والحال حاصل الكلام الذى هو وصف ثواب المؤمنين اى المنظور فى العطف
 هو ذلك لخصوصية الجملة الامرية من حيث هى كذلك حتى يطلب لها
 مشاكل واما قول صاحب الكشف ولك ان تقول هو معطوف على فائقوا
 الى آخره فهو مبنى على عطف الجملة من حيث خصوصيتها لان بشر مفردا
 عن فاعله معطوف على قوله فائقوا كذلك كما توهمه الفاضل المحشى وبهذا
 التوجيه تبين ان لا غبار على كلام الشارح واندفع اعتراض الفاضل المحشى
 واما اعتبار عطف القصص على القصص على الوجه الذى ذكره هذا الفاضل
 فهو مما افاده الشارح ايضا فى شرح الكشف ولكنه لا يخلو عن تعسف لان
 الانسب حينئذ ان تصرح بتلك الجملة لانها مناط الجواز وهذا غير خفى على
 من له تدرب فى درية اساليب الكلام فيما ذكره الشارح فى هذا الكتاب توجيه
 آخر لكلام الكشف غير ما ذكر فى شرح الكشف (قوله لكن من يشترط اتفاق
 الجملتين) قال ابن هشام فى معنى الميب عطف الاثشاء على الاخبار وبالعكس
 منعه البيانون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن
 عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصغار وجاعة
 مستدلين بقوله تعالى (وبشر الذين آمنوا) فى سورة البقرة (وبشر المؤمنين)
 فى سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جافى زيدو من عمرو العاقلان على
 ان يكون العاقلان خبر مبتدأ محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا بها على
 جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الدل فقول الفاضل المحشى اشتراط
 اتفاق الجملتين خبرا انشاء فى عطف الجمل التى لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع
 فيه محل نظر الهم ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما
 ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام بانه غلط عليه واما قال سيبويه
 واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك
 لا تثنى الاعلى من الله وعلمته ولا يجوز ان يخلط من علم ومن لا تعلم فجعله ما

بمثلة واحدة وقال الصغار لما منهما سيدي به من جهة النعت علم ان زوال النعت
يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصغار فوهم فيه ولاجة فيما ذكر
الصغار اذ قد يكون للشيء ما نمان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي
اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة
وبين كلام البيانين في هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل
البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف
بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم (قوله فكأنه
امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بان يؤدي معنى هذا الكلام) في لفظه كان
ايماء الى توجيه آخر وهو ان يقال امر النبي عليه السلام ان يلقى الكلام
على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ
(قل للذين كفروا ان يتنوها) الآية بياء الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح
في بحث الإيجاز وذكر الفاضل الترمذي في شرحه (قوله وتصرف فيه
بما جعله الى آخره) سيثاق في آخر البحث في بيان كيفية تصرف المصنف
ووجه جعله الكلام مختلا (قوله من القوى المدركة العقل) اراد بالقوى
المدركة القوى التي يكمل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة في الادراك
(قوله وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة) كالحكم بان هذا الاصغر هو
هذا الخلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى
جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المتبين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان
مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لابد ان يدرك الطرفين والنسبة
حتى يتمكن من الحكم ولهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم
في المثال المذكور للحس المشترك كما ذكره الشارح ولا للقوة الوهمية
كما صرح في المواقف فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمنع ارتسام صور
المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة يرسم فيها صور كلهما فالحس
المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم
اللة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار
كونها آلة للحكم قلت فالخضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في قوة
واحدة بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا
يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال
المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرآة المتعاقبة

تعكس الى كل واحد منهما ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فينازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها (قوله فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة) اي ان استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرح جوابه فان قلت كيف يستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصورة المحسوسات ليست مدركة للوهم قلت لما نهت عليه آتفا من ان القوى الباطنة كالزوايا المتقابلة فلا تغفل (قوله وان استعملها بواسطة القوة العاقلة) اشارة الى معايرة الفعل للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في الجنون والعقل عرض منفود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كباين في موضعه (قوله مثل الاتحاد في الخبر عنه الى آخره) التمثيل بالخبر بدل المسند والمُسند اليه بناء على انه في قانون الخبر (قوله وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم) ظاهره مخالفت لما سبق من ان الحكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اثرت اليه مع ماله وما عليه (قوله وفيه نظر لان التضاييف الى آخره) يمكن ان يقال مراد الشارح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد تكونا محسوسين وذلك عند كون معروضيهما محسوسين لا بمعنى انهما محسوسان بالذات بل معنى انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بمثله في الامور المحسوسات مثلالها اكثر من اثنين في ضمنها وهذا بخلاف كون شئ من الامور المحسوسات علة فاعلية لشيء فانه لا يدرك بمجرد الاحساس (قوله نوع واحد زيد في احدهما عارض) اراد به الصفرة والسواد فكان الوهم يدعى ان الصفرة يبيض زيد فيه شئ يسير لا يخرج عنه حقيقة وكذا السواد صفرة زيد فيه شئ يسير (قوله ويتوهم) ان هذه الثلاثة نوع واحد سبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها انها اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالتاني لافاضة انوار العدل والاحسان (قوله او تضاد) وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجودين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكية ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر وهي الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدل المحل فنزعم ان بقوله

يتعاقبان على محل واحد خرج الجوهر ان المتقابلان قد سهى والصواب
دخل الجوهر ان المتقابلان وبهذا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل ما يعم
التعاقب باعتبار الحلول وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيصا للتعريف
بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحجرة مثلا قسما
خامسا في مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد
تقابل السواد والحجرة ويسمى تضادا مشهورا ويختصر التقابل في الاربعة
بقي ههنا بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف
لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الخلاوة والحوضة من جملة امثلة
التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الخلاوة
والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان تعاند الخلاوة والحوضة ليس هو اشد من
تعاند الخلاوة والمرارة وقد صرح جوابا بان صد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون
الا واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل
البياض والصفرة متضادين بل عددهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو
الباعث لشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يتمكن
من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكي الاول والثاني من شبه
التضاد لانفسه كما زعمه الفاضل المحشي (قوله لكنهما لا يتواردان) على
المحل اصلا لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل
على ان التوارد على المحل انما هو في اعراض وفيه نظر لما عرفت من ان
المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتأمل ولذلك
اختلف الصور الى آخره اى لا اختلاف اسباب التقارن وقوله ترتبا اى
اجتماعا على هيئة مخصوصة تميز من نسبة اختلفت الى فاعله وقوله فكأن من
صور لا انفكاك اشارة الى اختلاف الصور في الترتب وقوله من صور لا تغيب
اشارة الى اختلافها في الوضوح واختلاف الصور ترتبا وان كان يتضمن
اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه عليه اصالة (قوله وظاهره لا يمكن)
جعله صورة مرئية في الخيال قبل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور
بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا يساعد عبارة السكاكي فان
عبارة هكذا والخيال هو ان يكون بين تصورهما تقارن في الخيال (قوله
للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند الى آخره) رد عليه الشريف
في شرح المفتاح بقوله قلت لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد

بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلى هو هذا
القييد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا
لم يحز العطف لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح في خفي
ضيق قلت فعلى هذا يكون هناك حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع هي ان
لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له السكاكى وغيره اللهم الا ان يتعسف
ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم
الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتاع الالتفات
فافهم (قوله ونحو الشمس والنف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة آه) هذا
نقل بالمعنى وعبارة السكاكى هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص
والرجل اليسرى من الضفدع ودين الجوسى والنف باذنجانة كلها محدثة فلفظ
كاهادليل قاطعى على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه
المذكور الذى اوردته التارح والمحشى فليس يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال
كونه من عطف الجمل بخذف الخبر فى الاولين فظهر ان جزم المحشى بكون المثال
من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكى (قوله فنفوض الى ما قبل هذا
الكلام وما بعده) قديين الفاضل المحشى ما قبل الكلام وما بعده ثم اورد بحثنا
فى كل منهما لكن فى البحث الاول بحث لان التأخير الذكرى لا يمنع التقديم بحسب
الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث
فالظاهر انه يكفي فى صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب
ههنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه (قوله والمصنف لما اعتقد ان كلامه
الى آخره) حيث قال فى الايضاح واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكى
فى موضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار الخبر عنه او الخبر او قيد
من قبودهما فهو متقوض بنحو ما مر يعنى زيد شاعر وعمر كاتب فانه غير
صحح كما عرفت ونحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى
فيه ولعله سهو فانه صرح فى مواضع اخر منه بامتناع عطف قول القائل
خفى ضيق على قوله خاتمى ضيق مع اتحادهما فى الخبر (قوله فظهر الفساد
فى قوله الوهمى الى آخره) يريد ان المصنف لما ذكر مكان الجملةتين الشئيتين واقام
قوله اتحاد فى التصور مقام قوله اتحاد فى تصور مثل الاتحاد الى آخره فظهر انه اراد
بالتصور الذى اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد
فى القولين المذكورين وهذا الفساد انما لم يرد على نفس عبارة

السكاكى لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في الخبر عنه وفي الخبر وفي قيد
من قيودهما فلم ان مراده بتصوريهما في قوله الوهمى ان يكون بين
تصوريهما والخيالى ان يكون بين تصوريهما متصوراهما على قياس ماسبق
(قوله فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام الى آخره) فيه بحث لان المصنف بعد
ما حل في الايضاح كلام السكاكى على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع
بين الشئيين عقلى ووهمى وخيالى اما العقلى فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور
الى آخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكى
بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة احصر منه فلا يعيد ان يريد بالشئيين
الجمليتين وبالتصور المعلوم التصورى ويقصد به كونه معروفا الى جنس المعلوم
التصورى المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من
قيودهما كيف ولولم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكى الجامع بين
الشئيين الى آخره ولهذا قال جلال الدين في شرحه المراد بالشئيين الجمليتان
لانه بصدد بيان الجامع بين الجمليتين لعطف احديهما على الاخرى ولانه قد
صرح السكاكى بلفظ الجمليتين فوجب حل كلام المؤلف عليه والام بصح
النقل (قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط) اما اذا حل على مذهب البصريين
فلا متناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حل على مذهب
الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكى بمذهب ضعيف لا يقول به
مع الغناء عند توجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان
ما يستحقونه في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب
لوجهين ولو عند البعض يكفى في الفصل (قوله ولا يحصل المناسبة بان يؤتى
بالثانية فعلية صرفة نحو قام زيد وقعد عمرو) والان سب لسياق الكلام ان يقول
اسمية صرفة نحو زيد قام وعرو قاعد وهو ظاهر (قوله وهذا مبنى على ما ذكره
السيرافى ومن تبعه الى آخره) الظاهر ان الامر الابتداء بالعكس اعنى ان
ما ذكره السيرافى مبنى على هذا المذكور (قوله والذي يشعر به كلام بعض
المحققين الى آخره) اراد به ابن الحاجب حيث قال في ايضاح الفصل واما
الموضع الذى يستوى فيه الامر ان كان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة
على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية والنصب على
تأويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما فى معنى الاشتمال على جملة اسمية
لان المشتمل عين المشتمل والثاني فى معنى التأويل بالاسمية فان الاسمية صريحة

لا حاجة فيها الى التأويل اللهم الا ان يقال مبنى على المشاكلة (قوله تذييب)
 قيل الفرق بين التذويب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق
 بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تأمل التأمل في المباحث
 المتقدمة يفهم منها بخلاف التذويب (قوله وهو جعل الشئ ذنابة في الصحاح)
 الذناب بالكسر عقب كل شئ وذنابة الوادى الموضع الذى ينتهى اليه
 سيله وكذا الذنابة بالضم والذائب السابع (قوله عن تكلف متعلق آخر)
 بالكسر اى شئ آخر مفيد للتعلق ان قلت فإى حاجة الى الضمير قلت قيل
 مجىء الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا (قوله ثبت
 بالحال المعنى الذى الحال) واما الجملة في قولك آتيك والجيش قادم فهى حال
 وبيان للآزم الفاعل وهو زمان الايمان فكانها بيان للفاعل (قوله لاحالان
 المقصود من الحال المنقلة) بيان ان الفعل صدر من الفاعل ووقع على المفعول
 مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقيد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة
 المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا عن الهيئات والصفات اللازمة
 امر معلوم (قوله فلما أصبح الشر وامسى) وعريان * تمامه ولم يبق سوى
 العدد وان دناهم كاد انوا * والبيت لشهل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا
 عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان * عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى
 كانوا * صفحت عنه اى عفوت عن جرمه وصرح الشراى ظهر
 وانكشف دناهم اى جازيناهم (قوله تشبيها بالحال) وجه الشبه كونهما
 حكما لصاحبهما (قوله يكون نكرة مخصوصة) يريد ان ذالحال الذى
 لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا عنى
 قرية بسبب وقوعه في سياق النفي مخصص لانه في حكم الموصوف والمعنى
 على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح
 وردهذا التوجيه بانه لا يأتى في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم صفة سبعة
 كما يشهد به اخواه اعنى ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل
 على الحال لخرج النظم عن الانظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى
 الصوق وباب المجاز مفتوح فلينحتمل الواو عليه تأكيد للصوق المذكور
 فيكون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة كالتى بمعنى الواو الحالية والاعتراضية
 وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحوان وجوب تقديم الحال
 على صاحبها عند تمخض تكثيره بناء على انها لو تأخرت لالتبس بالصفة

في حالة التنبص نحو قولنا ضربت رجلا راكباً ثم قدمت في حالة الرفع والجر
وان لم يلتبس طردا الباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة
مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضاً
والا فلنفرق نعم الواو رافع لالتباس الحال بالوصف ولهذا لم يقدم على ذهابها
في الآية الا ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذي الحال في حكم
الموصوف ولك ان تفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد
لان الحال تين الهيئة والوصف بين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج
منها الى بيان الهيئة فالجمل على الوصف حينئذ رجع واما اذا وصف مرة
فقد حصل بيان الذات وناسب ان تين الهيئة بعده فالجمل على الحال حينئذ
ارجح بقى ان يقال اذا كفى مطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقديم
الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاءني راكباً رجل بل لم يتصور تمحض
تكثير ذي الحال لتخصيصه بتقدم الحكم عليه وهذا خلاف ما صرح حوايه
ولا يرد على هذا ما ورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل جاءني رجل
بتقديم الحكم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصل بعد
الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا ظاهر فليتأمل والا وجه عندي
ان يعزل جواز الحال في الآية بالتقديم ذهاباً عليه بما اشترت اليه من كون
الواو رافعاً للالتباس كما اشار اليه الشارح في آخر هذا الباب حينئذ لا يرد قوله
تعالى (وثامنهم كلمهم) فتدبر (قوله كما هو مذهب صاحب الكشف سهو) اذ لم
يثبت واو بهذا المعنى (قوله ولا نكرة محضة) ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال
اذ يجوز وقوع النكرة المحضة اذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكباً
رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الحالية عن الضمير الحالية
بالواو لا يجوز تقديمها على ذهاباً رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نص
ابن اصبغ على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تأمل (قوله
اولى بالزوم لذلك الكلام السابق) قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام
اولى بالزوم الثابت لذلك الكلام لا لغو متعلق بالزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل
الحشي من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع
خدشة بناء على ان المفهوم من كون ضد الشرط المذكور اولى بالزوم كونه اولى
بالانصاف والزوم الثابت للكلام السابق لا ينصف به غيره لكنه يخرج الكلام
عن خصيصة الفساد وههنا وجه اخر في التوجيه احدها ان الزوم مصدر

من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوماً ونظيره تفسير التعقيد فيما سبق
 يكون الكلام معقداً وثانيها أن قوله الكلام السابق مرفوع بقوله أولى لأنه
 أفعّل التفضيل وذلك إشارة إلى الضد وثالثها أنه مرفوع بالزوم لأنه مصدر
 وأعمال المصدر المعرف كثير (قوله أكرمه أن لم يشمتني وأن يشمتني وأطلبوا العلم ولو
 بالعين) أعلم أن كلمة لو وأن في مثل هذا المقام ليست لا تنفاء الشيء لا تنفاء غيره ولا
 للمضي ولا لقصد التعليق والاستقبال بل كل منهما مستعملة في تأكيد الحكم البتة
 ولذا ترى القوم يقولون إنها للتأكيد (قوله فانت طلاق والطلاق ألية) آخره بها
 المرء ينجو من شبك الطوامث * الألية اليمين والشباك الجبائل والطوامث
 الخبيث من طمشت المرأة أي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين
 أجزاء الكلام كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء إذا الظاهر أن قوله بها
 المرء إلى آخره كلام مستقل وزعم الأستاذ أن آخر المصراع المذكور ثلثا
 ومن يخرق أعق واطم لكن الرواية في هذا البيت غريبة مكان اليقوله لعل فيه
 رواية أخرى لم أطلع عليه ومقبل هذا البيت على ما ذكره الأستاذ فإن ترفق
 ياهند فالرفق أيمن وإن تخرق ياهند فخرق أشام فانت طلاق البيت
 قال الجوهري الخرق مصدر الخرق وهو ضد الرفق وقد خرق بالكسر
 يخرق الخرق بالضم وفي القاموس أنه يقال خرق كما يقال فرح وخرق ككرم
 وأشام من الشوم وهو ضد أيمن وأعق من القعوق بمعنى العصيان (قوله ترى
 كل من فيها وحاشاك فإينا) المصراع لأبي الطيب التنبي في مدح الكافور
 الأحشدي صدره هو تحتقر الدين احتقار مجرب ويروى في أكثر الكتب ما بدل
 من (قوله أي لا تعطل حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا) هذا على أحد الوجهين
 في قراءة الرفع في تستكثر والوجه الآخر فيه أن يحذف أن ويطلب عملها
 وأما إذا قرأ بالجزم على أنه بدل من تمنى من المن أي لا تمنى ولا تستكثر فليس مما نحن
 فيه وفي الآية وجوه آخر مذكورة في التفاسير (قوله فيمنع فيه دخول الواو كما
 يمنع في المفردة) إنما عدل عن عبارة الأيضاح حيث قال فوجب أن يكون بالضمير
 وحده كالحال المفردة لأنه يرد عليه بحسب الظاهر أنه لم يذكر دليلاً على
 كون الوصف المذكور في الحال المفردة مؤثراً في وجوب الإقتصار فيها على
 الضمير لتمام كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكره هنا هو أن ليس المحفوظ
 أصالة الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل
 الحاقه بها في امتناع دخول الواو وقد دل سابق كلامه على امتناع دخول

الواو في الحال المفردة حيث استدل او لاعلى ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون
 مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل في الجملة فبين
 بقاء المفردة على الاصل واما ما ورد عليه ايضا من ان هذا قياس في اللغة
 وقد منه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قيل الحمل
 على النظر لاقباس فقهي فهو مقبول اذ قد صرح في الايضاح المفصل
 وغيره من ان التعليقات المذكورة في امثال هذه المباحث بيان مناسبات
 والافاضل الدليل هو الاستعمال (قوله اما على ان يكون مشتركا بينهما
 او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال) وانما يذكر المذهب الثالث
 وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو
 دلالة المضارع على المقارنة وهذا ظاهر وان ذهل عنه البعض تسمك الفريق
 الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها
 وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ
 المضارع فلم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون مأهوماً من
 امهات المقاصد لم يوضع له لفظ فيلزم القول بالاشتراك وتسمك الفريق
 الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبيان المناسب
 ان يكون للحال حقيقة كالماضي نحو ضرب والمستقبل نحو اضرب وتسمك
 الثالث بان وجود الحال خفي حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود
 والفضل المتقدم كما لا يخفى (قوله وهما نظر لان الحال الى اخره) جواب
 النظر ما سيحققه الفاضل المحشي في وجه وجوب تصدير الماضي الواقع
 حالا بقدر (قوله واصك وجهه) الصك الضرب قال الله تعالى فضكت
 وجهها اي ضربت (قوله فلما خشيت اظافيرهم البيت) الاظافير جمع اظفار
 وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالات
 اسم رجل قال الثعلب الرواة كلهم على ارضهم ماضيا على ان ارضه
 بمعنى رهنه الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى
 البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكم هونا عندهم
 ومقيا لديهم (قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذوني الآية) في شرح اللب لسيد
 عبد الله ان وجوب الاختصار على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن
 مصدرا بقدره اما اذا كان مصدرا بها فيدخله الواو كقوله تعالى (لم تؤذوني
 وقد تعلمون اني رسول الله اليكم) وما ذكره اشرح اظهر (قوله ومعناه

ان يفرض (ان ما كان في الزمان الماضي الى آخره وانما يفعل هذا في
 الفعل الماضي المستقرب كأنه يحضره المحطاب ويصوره ليتعجب منه كما تقول
 رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر
 الى المثال الذي وقع الكلام فيه لان مطلق حكاية الحال الماضية هذا
 اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية
 كما صرحوا به في قوله تعالى (وكابهم باسط زراعيه بالوصيد) وهذا عمل باسط
 في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والاستقبال
 وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان المحكي
 الآن على ما يلفظه كما في قولهم دعني من غير ثان على ما زعمه الفاضل المحشي
 في حواشي شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسي
 ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان
 او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح مأخوذ من كلام
 صاحب الكشف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضي
 واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى (فليقتلون انبياء الله من قبل) وقد استحسنه
 الفاعل الرضى (قوله دون النهي لتبوت النون التي هي علامة الرفع
 فيكون اخبارا) قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهى
 ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف النانية لانها لو حذفتها
 لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغييرا
 الثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي
 كما في قوله تعالى (لا تعبدون الا الله) والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيموا
 متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقه نون التأكيد الخفيفة على
 غير مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين فحينئذ ايضا تتبعان انشاء ويجوز
 العطف فظهر ان الاية لا يصلح للاستشهاد بل للتمثيل (قوله والمعنى
 ما نصنع حال كوننا الى آخره) اشارة الى ان العامل في الحال ما في اللام
 من معنى الفعل (قوله خلوهما عن حرف الاستقبال كالسين ولن) قد يوجه
 كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقتربا زمان التكلم فيجب
 التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد الباب فلا حاجة الى
 التوجيه المستبشع الذي ذكره الشارح (قوله تناقض الحال والاستقبال
 في الجملة) فيه بحث وهو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال

على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم يستشعروا تصدير الجملة
الحالية بعلم الماضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع
المصدر بعلم المستقبل من جهتين حقيقة الاستقبال وعلامته ومنافاة
المضارع المصدر بعلم الماضي ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع
حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة
في الحال مجازا في الاستقبال كيف ولو ثبت التناقض بين نفس صيغة المضارع والحال
لا تزموا فيما وقع حالا ما يقرب به الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالا لفظا قد
بل الجواب الحق ما يستمر عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة من ان لما
لاستغراق الازمنة وغيرها الانتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء
فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فانهم (قوله اقادوا من دمي
البيت) اوله بغاني مصعب وبنو ابيه * فاین احيد عنهم لا احيد * بغاني مصعب
وبنو ابيه اى طلبني مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام في قوله اين احيد عنهم
اى اميل واعرض للانكار فلا احيدا كيدله واقادوا من اقاد الامير اى مكنه
من القودو المفعول في البيت محذوف والمعنى مكنوا ولى القتل من دمي وجب
على يقال اقادته السلطان عن اخيه كذا في الصحاح وينتهي من نهنت
الرجل عن الشئ فنهته اى كففته وزجرته فكفوا وزجروا الاصل في نهته
نهته ثلث هآت وانما ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعل
وانما اذادوا النون من بين سائر الحروف لان في الكلمة نونا (قوله وان كان تامة)
ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى (وان كان ذو عسرة) الآية ان كان
التامة حقها ان تدخل على الاحداث والحق انه يدخل على الذوات اذا وجد
فيه نكتة وههنا نكتة شعرية كما بينه الفاضل المحشى ولذا ذكر في شرح
اللب للسيد وغيره ان كان في الآية تامة ايضا (قوله ولا معنى لجعلها
ناقصة وجعل الواو مزيدة) لانه خلاف الاصل فلا بصار اليه الا لضرورة
ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة عن الاحداث
وقدمنا عدمه (قوله ائى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر) فان قلت الكلام
في الحال المنتقلة على ما سبق والكبر بعد حلوله غير منتقل فكيف اورد ههنا
قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يتحقق بضمحل (قوله ولم يمسنى بشر)
فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عدم الاحوال
المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك
زيد ابوك عطوفا ولهذا عدم الاحوال المنتقلة (قوله شرط
في الماضي المثبت ان يكون مع قد) ظاهر كلامه مشعر بانه عام

لكن قالوا اذا لم يوجدوا في الماضي المثبت فذهب البصريون انه لابد
 من قد كذا ذكره الحديث واعلم ان وجوب قد في الماضي المثبت الواقع حالا
 اذا لم يكن بعد الا والا فلا كنفاء بالضمير وحده من دون قدوا الواو اكثر نحو
 ما لقيه الا اكرمني لانه يتأويل الامكر ما لان الاغلب في الان يدخل على الاسم
 ولقد قد لا يدخل عليه وقد سبق في آخر الباب الخامس من الشارح نبذ
 من الكلام فيه فليتذكر (قوله او مقدرة كما في قوله تعالى او جاءكم حصرت
 صدورهم اي قد حصرت وضائق) وفيه خلاف سيويه فانه لم يجوز
 حذف قد في الماضي المثبت واول الآية بان قوله حصرت لم يقع حالها هنا
 بل هو صفة موصوف محذوف اي جاءكم قوم ما حصرت صدورهم ورد
 بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطأة ايضا اذا كان
 ماضيا يجب تصديرها بقدر لاسيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة
 الحال القائمة مقامه (قوله لان قد تقرب الماضي من الحال) فيه لان
 قد تفيد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول وقد
 اشار الحديث الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء
 في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح
 اناب السيدو لفظ قد يقرب الماضي من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة
 والكلام بعد لا يخلو عن شوب لان الظاهر المعبر في الحال حقيقة المقارنة
 لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاءني زيد ركب كان
 المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى الجي متقدما عليه فلا يحصل
 مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته في الجي ويفهم المقارنة
 بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدما على الجي لكن قارنه كيف ولو كفي
 المقاربة في الحال لم يحتاج في مثل قولك جاءني زيد ركب الى قد اصلا
 لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى الجي
 متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فليفهم المقارنة من جعله قيد للعامل ولا فرق
 في ذلك بين وجود قد وعدها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطر دال استعمال
 ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لا يمكن ابداء المناسبة بان المقارنة
 في جاءني زيد قدر كيب فهم من قد وجعل الحال قيد للعامل وفي جاء زيد
 ركب من الثاني لا غير فروع قوة الدلالة عليها والتجرب الاخبار لكن وقوعه
 بدون ذكر قد كثير في الكلام فاي حاجة الى التقدير فتأمل (قوله قول

ابن العلاء اصدقه في مرية البيت من قصيدة يودع فيها بغداد مطلقا
 نبي من الغربان ليس بذى شرع * يخبرنا ان الشعوب الى الصدع * اراد بالنبي
 المخبر والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والتخبر الاخبار والشعوب
 جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبنى
 على عادة العرب من التطير بالغراب وفي المثل اشأم من غراب البين اصدق في مرية
 اي اصدق هذا النبي حال كوني في شك مما خبر به لاستيلاء خوف الفراق على معان
 خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام انكارى على حذف
 الهزمة والاختش بقيسه في الاختيار عندا من الابس والاول اظهر والمراد بالآيات
 التسع ما اشير اليه في قوله تعالى (في تسع آيات الى فرعون وملأه) وهي اليد*
 والعصا* والطوفان* والجراد* والقمل* والضفادع* والدم* والطمسة* وهي
 انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عليه السلام ربنا اطمس على اموالهم
 والجدب* في بواديه واما الايتان الاخيرتان وهما القلق* والقصان* في مزار
 عهم فالاول لم يبعث بهما موسى عليه السلام الى فرعون والثانية من قبل
 الجذب في المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف على الآية السابقة بان
 الآيات احدى عشر (قوله فيحصل به الدلالة عليها) فيه نظر اذ قد سبق ان اعتبر
 الدلالة المطابقة ولهذا قيل المنفى من المضارع لا يدل على الحصول وتحققها
 فيما نحن فيه ممنوع (قوله اذا ستمار الفعل اصعب) بيان سر انتفاء العكس
 اعني قصد الاستغراق في الاثبات والاكتفاء من النفي بالانتفاء في الجملة (قوله وكان
 نفى النفي اثباتا) مثل ما زال وما انتفك ونحو ذلك لا يخفاء ان الافعال الدالة على النفي
 مثل زال وانتفك ونحوهما يدل بحسب الوضع على التحدد واصل التحقق كالافعال
 الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوها اثباتا دائما لا اثباتا
 في الجملة والتبادر من كلام الفاضل المحشى ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد
 ورود النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه
 لا يتأتى على عومه واطلاقه لانه اذا قلت في جواب ما زال غنيا لارد على من
 يدعى دوام الغنى لا يكون النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان
 ما ذكره في الحقيقة من قبيل ورود النفي على الاثبات فتأمل (قوله والافهو
 مفقور الى انتفاء علة الوجود) هذا على حذف المضاف والمعنى الى استمرار انتفاء
 علة الوجود كما لا يخفى (قوله وقد عرفت ما فيه) من ان المطلوب في الحال مقارنة

حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا بزمان التكلم فإن هذا من ذلك (قوله فيمن رفع عوده وفوء على الابتداء) الرفع رواية سيويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر أيضا فاعتراض الفاضل الترمذي على السكاكي بان رواية الرفع ليس بثبت وأنه مخالف لنص الفحول بمعزل عن القبول وفي شرحه للفتاح وقد يروى عوده على بدئه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيها من أول الأمر على أنه حال وهو في التحقيق من نصب المبتدأ للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية أي رجوع في عوده على بدئه أي ذهب في طريقه الذي جاء منه وإن يكون على المفعولية فإن رجوع قديجي متعديا كما في قوله تعالى (فإن رجعت الله إلى طائفة منهم) وذكر ابن الأنباري في الأسرار ان عوده من المصادر التي أقيمت مقام الحال نحو أرسلها العراك وفعلته جهديك وطاقتك (قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت إلى آخره) يريد أنه إذا انتفى الدلالة على عدم الثبوت بل دلت عليه لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة وكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو أولى (قوله مع ظهور الاستيناف) علل في الإيضاح ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفائدة وههنا بحث وهو ان الاستدلال على أولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها أما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف أو لجموعهما لاسيما إلى الأول اذ كل من التعليلين باطل حينئذ أما الأول فلأنه أحد شقي الدليل الذي ذكر على جواز الأمرين وفي مقابلته الشق الآخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على أولوية دخول الواو مع وجود معارضة وأما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها في الفعلية لا شتراك الدليل وهو الاستقبال بالفائدة اللهم الا ان يثبت أنه في الاسمية أظهر منه في الفعلية ولا سبيل إلى الثاني أيضا والالكان محيى المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا أو منقيا بالواو أولى لتحقيق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها للحال المفردة كما مر (قوله أي وأنتم من أهل المعرفة) أو وأنتم تعلمون ما بينه إلى آخره الأول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتب في المعنى على قوله وان دخولها أولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده لا اكتفاء بالضمير أقيس من الاكتفاء بالواو تشبيها بالخبر والنعمة ووروده في كلام رب العزة كثيرا نحو اهبطوا بعضكم لبعض

عدوا والله يحكم لامعقب حكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عينك ومعها
 لا بقاء وحكي عن سيويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما
 نحو بيع التمر منوان بدرهم اي منه (قوله حتى تدخل في صلة العامل) المراد
 من الدخول في صلة العامل ان تجعل قيد من قيوده تابعه في الاثبات وعدم
 جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيفاء الغوى الذي ذكر عكسه (قوله قرب
 في المعنى من قولك وجدته الى آخره) يريدان مجموع الجملة في البيت لا يظهر
 تأويله بالفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن
 بسبب تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى صار كأنه مسند الى
 الظاهر ومفرد في التقدير هذانم التوجيه الذي ذكره الشيخ انما يحتاج اليه
 اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والتسليم متعديا الى مفعول واحد كما يساعده
 خبره المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون
 الجملة فلا هذا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاضر وحقوق الالف
 لبيان حال الفاعل وهو قد عمل في الظاهر لاعتماده على ذى الحال فلا حاجة
 الى تكلف وهذا وجه وجبه اذا جعل حقوق الالف في مثله مقبسا او مسموعا
 فيه (قوله والذي يلوح منه الى آخره) كأنه اعترض على المصنف كما اشار اليه
 الفاضل المحشى هذا والذي نقله الشارح من الشيخ ثانيا بقوله وقال في موضع
 آخر انك اذا قلت الى آخره يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح
 من مجموع كلامي الشيخ ان يحمل قوله بمنزلة في الموضعين على التناسب
 وانتشابه (قوله حذف الواو) اي واو الحالية كما يدل عليه سياق الكلام في
 الآية المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه اورد كلام الكشف دليلا على ان تجرد
 الجملة الاسمية من واو الحال بضرب من التأويل والتشبيه بالفرد (قوله والذي
 بين ذلك) اي كون جاءني زيد هو فارس خبيثا (قوله اذا انكرتني بلدة
 الى آخره) على حذف المضاف اي اهل بلدة او على الاسناد المجازي وانكر
 ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا
 اذا استكرهته والبازي بسكون الباء طائر معروف وجعه بزاة والبازلغة في البازي
 وجعه ابرازو وراز (قوله ابكر الطيور) ابكرت وابكرت وبكرت بكور او بكرت
 بكر كلها بمعنى واحد (قوله وان امرا أسرى اليك ودونه) موضع الاستشهاد
 قوله ودونه موماة والاسراء السير في الليل لاني بعضه كائن يقال اسرى نفسه
 واسراء غيره يتعدى ولا يتعدى واسرا به كما يقال اخذت الخطام واخذت بالخطام

والمومة واحدة الموامي وهي المفازة قال ابن السراج المومة اصله موموة على معللة وهو مضاف قلبت الواو النوا تحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالمومة بناء على انه لما فيها من المخاوف والمهالك يومي بعض سالكيها الى البعض ولا يقدر على رفع الصوت حذرا عن حقوق الهلاك بهم والبدء المفازة من باد يبداء هلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا والديبع سليما والسملق القاع الصفصف وهي المستوى من الارض لانبت فيها وجمعه السملق والسلق بمعناه وجمعه السلقان كخلق وخلقان (قوله فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعته كإبدال عليه قول الشيخ ان يقدر ههنا خصوصا) اي بخلاف الخبر والنعته وفيه بحث لان هذا التمايز اذا جعل خصوصا احتراز عن الخبر والنعته واما اذا جعل احتراز عن الضرف الواقع صلة لوصول كما هو المشهور فلانامل (قوله واحق ان نحو على كتفه سيف الى آخره) لا يخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه كلام الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء (قوله فقلت عسى ان تبصرني الى آخره) كانه يخاطب امرأة عدلته على اعتناؤه بشأن بنيه يقال قعدوا حواله وحوله وحواله ولا يقال حواله بكسر اللام كذا في الصحاح (قوله برداك تعظيم وتجميل) اي مشتملا عليك التعظيم والتجميل اشتمال البرد على صاحبه (قوله وقال بعضهم) هو الاندلسي نقله عن الفاضل الرضوي (قوله نصف النهار الماء غامره) تمامه ورفيقه بالغيب لا يدري * البيت لمسيب بن عباس يصف غواصا طال مكثه من الماء وقد انشده ابن السكيت في كتاب المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصفت الشيء اي بلغت نصفه فتفاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد دلي حذف واو الحال اذا الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشيء بمعنى انصف فالجملة الحالية حينئذ خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو اولا تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامره فيه فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الناضل المحشي في شرحه للفتاح نعم الارجح تقدير الواو حتى تكون واردة على الاصل

(قوله في الإيجاز والاطناب والمساوات) قدم الإيجاز تنبيها على أنه يناسبه التقديم في الكلام وادفعه بالاطناب لكونه مقابلا له (قوله أما الإيجاز والاطناب) لم يتعرض للمساوات مع أنها نسبية أيضا لأنه لأفضلية لاوساط الكلام إذا أصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح الشريف للفتاح وفيه بحث لأن عدم الاعتذار إنما يكون إذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمنع لجواز أن يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ وأما البليغ فمن حقها أن يراعيها ويشير إليها مع كون لفظها متطابقين ويؤيده ما يشار إليه من جواز كون الموجز بالنسبة إلى مقتضى المقام مساويا لتعارف الأوساط مع براهته اللهم إلا أن يقال مراده أنه ليس بليغا من حيث أنه مساويا لتعارفهم أن قلت فكذا في الإيجاز والاطناب إذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث أنه أقل من تعارف الأوساط بل من حيث اشتغاله على خواص قلت كونه أقل من تعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساوات فتأمل (قوله إلى كلام أزيد منه) يشير إلى أنه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه أزيد على كلام آخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجعلان من قبل الشتاء أبرد من الصيف والعسل أحلى من الخل (قوله ولا عى وفهاهته) كلاهما بمعنى واحد في الصحاح العى خلاف البيان وقد عى في منطقه وعى أيضا عى فهى عى وعى على وزن فعل وفي المثل اعى من باقل والفهة والنهاهة العى ورجل فهة وامرة فهة (قوله عن حكم النعيق) النعيق صوت الراعى فى غنمه وقد نعق الراعى بغنمه بالكسر نعيقا ونعاقا ونعاقا أى صاح بهما وزجرها وحكى ابن كيسان نعق الغراب أيضا بعين غير معجمة (قوله من عبارة المتعارف) أى من عبارة الكلام المتعارف وكأناه والاضافة بآية (قوله والاطناب ادأؤد باكثر منها) الاطناب فى اصطلاح السكاكى بعم المساواة كما سمحى وهذا التفسير لا يلائمه اللهم إلا أن يقال هذا على اصطلاح آخر (قوله أى إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه) لم يقل أى إلى كونه أقل من عبارة المتعارف مع أنه المذكور فيما سبق لأن هذا صريح معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار إليه وأما حديث السابق فبين لأن هذا المعنى أيضا قد سبق ضمنا وهكذا الكلام فى قوله وأخرى إلى كون الكلام خليقا بأبسط مما ذكرناه (قوله وليس المراد رد على الخصال) ووجه الرد أنه لا معنى لأن يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا أن المقام خليق بأبسط من تعارف الأوساط إلا أن يلاحظ أن هذا الكلام على تعارفهم

فيؤل بعد هذا التكلف الى ما ذكره الشارح واما ما ذكر في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ المعنى الثاني يشمل ما كان مساويا للتعارف الاوساط لكن يكون الكلام حليقا باسط من هذا التعارف (قوله لكنه انجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام) فان قلت اذا كان المقام حليقا باسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الا بسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبية على قصور العبارة عن وصف اغراض الشباب والمالم المشيب (قوله فاعلم ان الانجاز الى آخره) هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه لا فرق بين الانجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الانجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سيأتي نعم لو قيل الانجاز اخص الى آخره بيان لما مال اليه الشارح نفسه (قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة) ظاهر كلامه بشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة التعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الياء محذوفة من عبارة التعارف فلما ان يكون للاوسط عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لاكل منهما بالاستقلال (قوله اذا قال الخبيس) نعم صدره لا يبعد الله التلب في الغارات التلب الثمر والتهيو والخبيس الجيش الذي له خمسة اركان قداء وخلف ويمين ويسار وقب والمعنى لا يبعد الله الثمر للهب والخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغريوها (قوله والنسبة بين الاطنين ايضا عموم من وجه) قديين الفاضل المحشى مادة الاجتماع ومادة الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الحقيقية في الصورتين التين ذكرهما مما ليس بضروري في اداء المقصود وانما اعتبرها لتبين الفرق في صورة بلاغة الكلام (قوله وجوابه ان المراد بعدم تبسرها الى آخره) نوقش فيه بان قول السكاكي فلكونهما نسيين لا تبسرها الكلام فيهما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر (قوله اي الحارث بن حلزة البشكري حلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرهما والراء العجمة المفتوحة) قوله وفيه نظر لانه قد اشتهر الى آخره (قيل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش

الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والجمافة خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتأمل (قوله) وينبه على ذلك لفظ الضلال) لانه يشعر بحسب العرف بان التوك حذيرة يلجئ الى ضلاله ويطلب حال التجئ اليه وهذا ظاهر (قوله) نحو قول عدى ابن الابرش (البرش في الاصل نكت صغار في شعر الفرس يخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه كذا في الصحاح) (قوله) يذكر غدر الزباء بجذيمة ابن الابرش (الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملكة كان قد قتل اباهما وقيل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تزوجني فتضم ملكي الى مملكك فسر بذلك وشاور اهل الرأي من ثقائه وهو يومئذ بقة من شاطئ الفرات فاجعوا على ان المصلحة ان تسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدى فلما قرب قال لقصير ما الرأي قال بقة خلقت الرأي ثم دخل بعد النساء التي على زباء فامرت به فاقعد على نطع وجيء بضئت من ذهب وشد عضداه بالاديم كما يفعله الفصايدون فقطعت راسها فلما ضعفت يداها من سيلان الدم سقطت فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لا تضيعوا دم مالك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهلها فهذا خلاصة القصة فيما لها قصة في شرحها طول (قوله) كذبا ومينا (وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينة فلانطويل (قوله) ولا فائدة في الجمع بينهما) فيه نظر لان هذا من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر وفائدته تقرير المعنى في الازهال كالتركيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلانسلم اخلاجه بالبلاغة (قوله) اسم المنية من الشعبة) وهي الفرقة سميت المنية بشعوب لانها تفرق وهي معرفة لا بدخلها الالف واللام كذا في الصحاح (قوله) من شأنها الهلاك) فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فامعنى قوله من شأنها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شأنه الاهلاك (قوله) وهذا بعينه معنى الشجاعة) لا يخفى ان بدل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه في رضى محبوبه لا يعد شجاعا لغة بل من ثبت جبنه بالدلائل الناطقة وقد يختار هلاكه جبنًا ووهما ولو سلم الاتخاذ فهذا انما يرد اذا كان غرض القائل التصحيح كلام ابن الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه

عن رتبة الحشو المشد فلا ادغاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل
 (قوله فاعلم علم اليوم) البيت من قصيدة مطلعها امن امر او في دمنتم تكلم*
 بحومانة الدراج فالتشليم وبعده ودار لها بالرفق كائنها* مراجع وشم في نواشر
 معصم* وقدر مناسخ الدياج والرقعة جانب الوادي والمراجع جمع
 من جوع من رجعه رجعا يعني ما رجوعه وكرر يقال فلان يرجع صوته اي مكر
 والوشم اسم من وشم اليد اذا غرزها بآبرة ثم ذر عليه النور وهو النيلج والمعصم
 موضع السوار من اليد ونواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة وقوله
 علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما متعلقا بهذين
 اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى اجعل كما ذكره الشريف
 في قول صاحب المواقف والذي يحاول ان نعلم بغير العلم تصور حقيقة العلم
 وقوله عني صفة مشبهة يقال رجل عني القلب اي جاهل كذا في الصحاح
 (قوله فغدد القول لا يعتمد برهان) يريد ان قوله باقوا هم لتأدية اصل المعنى
 لا لتأكيد وهو ظاهر (قوله قدمها لانها الاصل والمقيس عليه) قبل الاولى
 ان يذكر وجه تقديمهم في الضبط الاجلي السابق اعني قوله والاقرب
 ان يقال الى آخره فانه يقتضي لبيان فائدة العدول عن اسلوب قوله باب
 الاختار والاضباب والمساوات واما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم
 في الضبط الاجلي (قوله ولا يخيق المكر السي* الاباهله) حاق به شيء اي
 احاط به ووصف المكر بالسي* ايماء الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى
 ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السي* وجزاء السي* ليس بشيء* (قوله عنك
 واسع) المشهور ان اسم المكان لا يعمل لافي الظروف ولا في غيرها فالظرف
 متعلق بالخبر اعني واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله في الظروف
 بناء على ان التيسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالمتأني (قوله اعتبار ذلك امر
 لفظى الى آخره) فان قلت لو سلم ذلك في الآية فلا نسلم في البيت اذا شرط
 يفترق الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والافحذوف يجب تقديره اذلولاه
 لا اختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحوي انطى بل لتأدية اصل المراد قلت
 معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقدير بحسب تأدية المراد
 (قوله ناقصا عن اصل المراد ممنوع) ثم هذا المنع مبني على جعل السؤال المذكور
 معارضة كاهو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه له
 (قوله حتى لو ذكر لكان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين

(قوله اي رجحان قوله تعالى ولكم في القصص حيو) الاحسن ان يقول اي رجحان في القصص حيوه كذا يخفى (قوله والمعتبر الحروف الملتصقة) ولهذا لم يعتبر الالف في القصص والياء في مع انهما موجودان في الكتابة (قوله والنص على المطلوب) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان منا من البلاغة (قوله او النوعية) حيثية النوعية غير الخئية التعظيم وان كانت الحيوية العظيمة نوعا ولذا ذكرهما (قوله فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر) اجيب عنه بان المعتبر في مطلق رد العجز على الصدر او فيما هو من المحسنات منه ما يكون في الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التبع وههنا ليس في البين الا كلمة واحدة (قوله قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر) فيه بحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر لم يثبت المدعى هذا واعتراض عليه ايضا بان الضمير في حسنه راجع الى رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واجب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثاني المعنى (قوله ورجح ايضا بما فيه من الغرابة) معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشيء نافيا لنفسه بحسب الساهر كما يشير اليه الشارح (قوله وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة) هي ان يجمع حرفان ثانيهما ساكن نحو قوله (قوله في موضع واحد) هو لام القتل الاول والثاني (قوله وفيه نظر لان تقديم الخبر الى آخره) قد سبق منا في اواخر احوال المسند جواب هذا النظر بان حل توين حيوه على التنويع اوجب نوع تخصيص صحيحه ان يقع مبتداً فنيه تقديم ما حقه التأخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك في الدار رجل حتى لو حل تنويه ايضا على التنويع افاد الاختصاص فتذكر (قوله وقبل ان الصفة اذا كانت جملة الى آخره) قلناه التفاضل الرضى والحق ان عدم الحذف في غير ما ذكرنا هو في الشر واما في الشعر فيجوز قال * مالك عندي غير سهم وجر * وغير كبداء شديدة التوتر * ترمى بكفى وكان من ارمى البشر اى بكفى رجل وكبداء قوس يملأ مقبضها الكف وقوله ترمى صفة كبداء ويروى جادت مكان يرمى اى صارت جيدة (قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظنا * علينا هم فديد) نبئت من التنبئة تعدي الى ثلثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد بدل من اخوالى او عطف بيان له او صفة يزيد محكى بالضم عن يزيد في قوله المال يزيد لا يزيد المال

فلا يتغير حاله في المواضع الثلاثة ولهم فديد أي صياح في موضع المفرد أي
فادين مفعول ثالث لنبت وقوله ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم فديد
أي يصحون لاجل ظلمنا وعلينا متعلق بظلمنا أو بفديد على تضمينه معنى الجور
ويجوز أن يكون ظلما مفعولا ثالثا لنبت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له
(قوله كما في آخر باب الإنشاء) أراد به قوله وهذه الأربعة يجوز تقدير
الشرط بعدها ويجوز في غير بقرينة (قوله وكذلك إذا قال المتبحر) المتبحر
بالخائين المهملين الذي في صوته بحه وهي حالة مشعرة بكبر السن
وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال
بجح بالشئ بالكسر وبجح بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجحته بفتح الجيم بفتح
فرحته ففتح وعلى كلا الوجهين ينبغي أن يجعل إذا بمعنى الماضي كافي
قوله تعالى (حتى إذا بلغ بين السدين) قوله ومنه قوله تعالى حتى إذا جاءوها
وقحت أبوابها (فصلها عما قبلها لأن بعض النحاة جوز كون قحت
أبوابها جزاء الشرط والواو زائدة لتأكيد الصوق كما في نظيره (قوله
واستثنى نحو جاءني زيد ليس إلا إلى آخره) التقدير في المثال الأول ليس إلا
الزائد وفي الثالث والرابع يارب ويا غلام وفي الخامس لي عذب بدليل قوله تعالى
الذير إلى قوله تعالى (فصب عليهم ربك سوط عذاب) وفي السادس كان
ما كان ومعنى (تله جبين) صرعه على شقه فوقع أحد جبينه على الأرض
واجبين ما عن يمين الجهة وشماليها والتقدير في المثال الثاني وهو عجزيت
للفرزدق صدر ما من رأى عارضا أسره * مختلف فيه فذهب المبرد ومن
تبعه إلى أن المحذوف وهو المضاف إليه للأول والتقدير بين ذراعي الأسد
حذف اكتفاء بدلالة ماضيف الجهة عليه وذهب سيبويه إلى أنه من الثاني
والأسد المذكور في الآخر هو ماضيف إليه ذراعي آخر ليكون كالعوض
في المضاف إليه للثاني إذ لو قدم وقيل بين ذراعي الأسد وجهة لم يكن للثاني
مضافا إليه ولا ما يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لأن مذهب سيبويه يشمل
على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض السحاب يعترض في الأفق
واسر مضارع مبني للمفعول أي اجعل فرحا مسرورا والذرا عان كوكبان نيران
يتزلهما القمر وجهة الأسد أربعة أنجم يتزلهما القمر أيضا والمنادي
محذوف أي ياقوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهي
المنادي فلا حذف (قوله واما الجملة التي) أراها الكلام التام الذي لا يكون

جزأ من كلام آخر ولهذا لم يعد كلام الشرط والجزاء جملة (قوله فان ضربت فقد انفجرت) قال ابن هشام في معنى اللبيب جواز الزمخشري ومن تبعه ان يكون فاء فانفجرت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب مثل (ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل) الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض شيئا من جهة انه اقتران الماضي بقدر محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل بل الجواب عندى عن السؤال هو ان حرف الشرط في ان ضربت خلصت للماضي الداخلة عليه قد التحققة للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب ونظيره افادة لو في قوله تعالى (لو يطعكم في كثير من الامر لعنتم) استمرار الامتناع وقد سبق تحقيقه في مباحث الشرط فليترك نزع احتياج الى التأويل في قوله تعالى (ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل) لا مجرد وقوع الجزاء ماضيا بقدر بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قدو المعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت وكذا في الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بقدر (قوله وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة الى آخره) عبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا الفاء بمعنى فاء فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضررب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى (فتاب عليكم) وهى على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى التقدير الثاني الاقرب وليس بمنع جواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء في فانفجرت فاء فصيحة ثم قدر فضررب فانفجرت ولم يتعرض للتقدير الآخر فيفهم من ظاهره ان يكون الفاء فصيحة انما هو على عكس ما استفاد من ظاهر كلام الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم في ان الفصيحة البيت في الشرح اعنى قوله قالوا خراسان الى آخره وهو تقدير الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكى على اختيار العطف لقلة التقدير فيه اولان الفاء الجزائية لا يدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف واعلم ان المختار في وجه تسمية هذا الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوق لا يمكن

التعبير عنه (قوله خراسان أقصى ما يراد بنا إلى آخره) البيت للعباس ابن
 الأحنف وكان الرشيد يألفه فلما خرج إلى خراسان استحببه معه وطال مقامه
 بها ثم خرج إلى أرمينية ومعه العباس فاشتاق إلى بغداد فعارض الرشيد في طريقه
 وأنشده قائلوا خراسان أقصى ما يراد بنا * ثم القنول فقد جئنا خراسان *
 ما قدر الله أن يدني على شحط * سكان دجلة من سكان جيحانا * متى يكون
 الذي أرجو وآمله * أما الذي كنت أخشاه فقد كانا * عين الزمان أصابتنا
 فلا نظرت * وعذبت بصنوف الحجر الوانا * ويروي بدلها لقلبنا الهائم
 المكسور أحيانا * فقال الرشيد اشتقت يا عباس وأذن له بالعود واهمله بثلاثين
 ألف درهم القنول الرجوع وقوله ما قدر الله إلى آخره تعجب من كمال قدرته تعالى
 ويدني من الأدناء من الدنوة هو القرب وانتهى الباء ساكنة مع تقدير انصب
 ضرورة وهو قليل والشحط بالسين المجهمة والحاء المهملة المفتوحين البعد
 وأصلها ساكنة العين لأنه مصدر شحط بالشحط بفتح العين فيهما ولكنها حركت
 للضرورة أو يكون الشحط بالتسكين مصدرا وبأحريك أبتا (قوله ومنه
 بيت السقط طرين الضوء إلى آخره) البيت مطلع القمصيدة وقد ذكرنا
 بعض أبيتها في بحث لوو الضمير في طرين راجع إلى الأبل والباء في بغداد
 بمعنى في متعلقة به وبغداد بدل الهملة والذال المجهمة وبالنون أيضا كذا
 في الصحاح وكان الأصمعي يسميها مدينة السلام وينهى عن أن يقال بغداد
 لأنه سمع في الحديث أن بغ صمم وداد بالفارسية عطية فكان معناه عطية
 الصمم والوهن نحو من نصف الليل وانصابه على الظرفية وما في
 الموضعين للتعجب وإنما فصل البيت بقوله منه ولم يقل ونحو لاحتمال
 أن يكون المعنى المذكورة معنى مألوف ومأل فحينئذ لا يكون البيت من الجاز
 الخذف في شيء (قوله فان العقل دل على أن الأحكام الشرعية إلى
 آخره) المسئلة اصولية مذكورة في كتب الأصول وما ذكره الشارح
 مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة
 فتعلقها بالأعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالحمر والخزير ونحوهما (قوله قد
 شغفها حبا) في الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كاللحاج يقال
 شغفه الحب أي بلغ شغافه (قوله والعادة دلت على الثاني) قال الأستاذ
 فيه بحث لأن الموافق لفرض زليخا تقدير الحب لا غير لأنهن لما لم زليخا
 وكانت مقهورة العشق مغلوبة الهوى أرادت أن تظهر لهن أن لومهن

اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكأنها (قالت فذلكن الذي لنتني)
 في حبه لوما مخالفا للعادة فتدبر فانه في غاية اللطف انتهى كلامه ولا يخفى
 عليك انتفاء اللطف واندفاع البحث باذن السائل في مراد الشارح فلا شك
 ان المقدر يجب ان يكون ماوقع فيه اللوم في نفس الامر والالكان كذبا
 والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة لا في نفس الحب الذي
 لا اختيار فيه وانما ذكر الحب حيث (قلن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه
 قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين) لالا جل اللوم على نفس الحب فينبذ
 لالطف بل لا يجوز لتقدير في حبه بناء على ما يقتضيه العادة من انهم
 مائلتها فيه في نفس الامر (قوله اي مكانا يصلح للقتال) اي انكم قائلون
 في موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا على رسول
 الله ان لا يخرج من المدينة وان الجزم اقتال فيها واقصة في غزوة احد
 مشهورة (قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين) هذا دعاء الجاهلية
 حيث يحتززون بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه (قوله اوده مقارنة
 الخطاب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك) هكذا في بعض النسخ وهو
 المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكان تركها كتناء بقوله سابقا او الخطاب
 بالفعل (قوله يقال رفأت الثوب ارفاؤه اذا اصلحت ما وهى منه) قد ذكرنا
 في مفتح الباب الثالث حيث تكلمنا على قول الفاضل المحشي يقال ضبات
 في الارض صنباه وصنبوا اذا اخبأت فيها ان القطب رد في شرح الكشف
 امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا تقول رفأت الثوب بدل يقال
 او يقال اي صلحت بدل اذا اصلحت واشترنا هنالك الى ان ما ذكره انما رد
 اذا قرأ الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا قرأ على صيغة الخطاب
 فلا لكن هذا الجواب لا يتأتى فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب لرفأت على
 صيغة الخطاب ترفاؤه لا ارفاؤه وهذا ظاهر فلا بد ان يعتبر ههنا ومن امثاله
 كون القائل هو الخطاب ومع ذلك هي عبارة قلقة كما صرح به الشارح في
 حواشي الكشف (قوله وما يواخي ذلك ما في قوله تعالى (هل ينظرون الا ان ياتهم
 الله) وجه المواخاة ان في كليهما حصول شيء عقيب ما ينافيه وهو اقوى تأثيرا في
 النفس فان اللذة عقيب الالم اكل واقوى فكأنها لذتان لذة الوجدان ولذة
 الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب من مظنة الرحمة فان فيه المين الم
 العذاب والم اليأس من الرحمة والظلم جمع ظلة كقطة وقلل وهي ما تظلم

قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده
 (الان يا أيهم الله) اي يا أيهم امره اوباسه كقوله تعالى (اويأتى امر ربك
 فجاءهم باسنا ويا أيهم الله باسنا) فحذف الماتى به للدلالة عليه بقوله فان الله عز
 حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عز و زو قد وقع في هذا السهوا تباعا لصاحب
 الكشف والمجرب انه اورد الآية الكريمة في المتن قبل هذا بسطرين على ما هي
 عليه فكيف غفل عنه ههنا (قوله لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان
 اشرو في بعض النسخ كان اعم من النعم والاول انسب لقوله تعالى في جانب
 الخير كان اسر لما بين اللفظين من التجنيس الخطي (قوله يحتمل ان يكون
 للاغراض الثلاثة) يعني ان هذا التركيب من شأنه ان يفيد الاغراض
 الثلاثة (وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كافي الآية فان المخاطب هو
 الله تعالى فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القرآن نزل على
 اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ملو خوطب به بليغ
 ملافاده مع قطع النظر عن خصوص المخاطب وقدر مثله غير مرة (قوله
 كقوله تعالى وقضيت اليه ذلك الان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) في الكشف
 عدى قضيتا بالي لانه ضمن اوحيا اليه مقتضيا متبونا وفسر ذلك الامر بقوله ان
 دابر هؤلاء مقطوع وفي اسماءه وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفخيمه هذا ودابر
 القوم آخرهم مصبحين اي حال دخولهم من الصبح والمراد انقطاع نسلهم
 بهلاكهم بالمرة (قوله اي من الايضاح بعد الابهام) لم يقل اي من الاطباء
 للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا (قوله وقيل
 الاجال والتفصيل) اشار بلفظ قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان
 لان الاجال والتفصيل عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلائم
 قول المصنف سوى ما ذكره وان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر من
 الايضاح بعد الابهام الامور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار
 مفيه من الغرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا محذور
 (قوله نحو يشيب ابن ادم الى آخره) لم يقل نحو قوله عليه السلام لان من
 الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن آدم ويشيب منه اثنان
 انخرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر منه
 اثنان حب المال وطول العمر فكان قوله في الايضاح كجاء في الحديث يشيب
 ابن آدم اه بناء على انه نقل بالمعنى وقوله يشيب بالكسر من شب الغلام

(قوله بمنزلة لف القطن بعد الندف) فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالثنى بمنزلة اللف والنشر وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لاشك ان اللف المقصود في القطن متأخر عن ندفه ثم ان اثنى بعمومه بحسب مفهومه وشبوهه بمنزلة المندوف وتعين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوسيع من قبل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب وغيره (قوله صلوة العصر على قول الاكثرين) اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء فذكره بعض المتأخرين لانها بين صلوتين لا تقصران وقال بعضهم هي احدى الصلوات الخمس لا يعينها الله تعالى تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة (قوله لان المصابرة) باب من الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو (قوله والابقاط عن سنة الغفلة) مجرور معطوف على التنبية او مرفوع معطوف على زيادة التنبية قال صاحب الكشف في تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وابقاط عن سنة الغفلة وفيه انهم قومهم وعشيرته وهم فيما يولهم وهو يعلم وجه خلاصهم ويصحتهم عليه واجب فهو يتعزى لهم ويتلطف بهم ويستدعى بذلك ان لا ينهوا فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلوا على تنصحه لهم كما كرر ابراهيم عليه السلام في نصيحة ابيه يا ابا (قوله وكفى قول الشاعر لقد علم الحى اليمانون) البيت لسحبان بن زفر بن اناس بن عبد شمس وهو الذى يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الافاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال القد علم الحى اليمانون الى آخره فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصي يقيم من اودى فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو مخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب فوت صلوة العصر فأتخفج ولا توقف ولا ابتداء في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقيته فيه ومال عن الجنس الذى هو فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب فقال العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحى القبيلة واليمانون جمع بمن كاسبق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة (قوله وبه تين بطلان ما قبل الى آخره) وجه التبيين ان عيون الطيلاء حال حيوانها سود

فلا تشبه الحرز الثاني الذي فيه سواد وبياض (قوله بأنه لم يقبله ملك متكبر) قيل
المراد بالخال الشامة فانها تغير لون الثغر وحينئذ يكون قوله بهمم بتقبيله خال
من بيان التذليل لا لايعمال لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام السقط الخال
هو المختال وعنى به ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان الحال بمعنى الكبير
يقال رجل ذو حال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عديم
شبه فاهاه في الطعم والاستدارة بالكأس الا ان الكأس يكون ابدا منفرجة الفم غير
ضيقة والفم ليس كذلك فتدارك ذلك بان شبه فاهامرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما
يكون شيئا لا يشابه الثغر فتلاقى ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكأس في الغالب
يكون مبتدلة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل واحد حتى كانه يقبلها
فتدارك ذلك بوصفه انهم بانهم لم يقبله ملك عظيم الشأن فكيف غيره
(قوله دفع ذلك بان وصفه بأنه لم يقبله ملك كبير الى آخره) فان قلت
اذا كان المقصود مع توهم غير خلاف المقصود كان البيت من قبيل التكميل
فلا معنى ليراده في الايعال قلت ان بين الايعال والتكميل عموما من
وجه وخصوصها من آخر فان الايعال اعم باعتبار الفائدة لجواز
ان يكون الفائدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود واخصها باعتبار
الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذه الاقسام اقساماً متباينة
فان الشارح صرح بان بين التذليل والايعال عموما من وجه فلا محذور في
ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايعال (قوله وهل يجازى ذلك لجزء
المخصوص المراد من جزء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور
دون الكفار اذ ان بان ذلك الجزء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر (قوله
واحترز به عن الوجه الآخر آه) في الآية وجه ثالث وهو ان يقال المراد
بالكفور وهل في قوله يجازى الا الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور ليساكل
قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الآية من الضرب الثاني (قوله
وكل منهما تذليل على ما قبله) المتبادر من هذا الكلام ان قوله (كل نفس
ذائقة الموت) تأكيداً أكيد وتذليل لتذليل ويحتمل ان يقدر كلاهما تذليلاً
لقوله وما جعلنا البشر من قبلك الخلد (قوله ولو لا قوله ايضا لتوهم الى آخره)
قيل انقول بان ايضا تبيينه على ان انقسام لمطلق التذليل تحكم لادليل عليه
ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الضرب الثاني لكان
المعنى ان الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذليل ينقسم الى قسمين

وهذا معنى صحيح لا ياباه الذوق (قوله ولست بمسبق الى آخره) عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال بجماعة اى شعرائكم القائل ولست بمسبق البيت قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء (قوله وعن ضمير المخاطب في لست) لا وجه لتخصيص الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لاتبه حالا عن الضمير في مسبق اللهم الا ان يدنى الكلام على الاتحاد الذاتي بين الضميرين فتدبر (قوله يعنى انك لاتقدر على استبقاء مودة الخ) يشير الى ان قوله اخا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كافي قوله تعالى واسئل القرية والتقدير لست بمسبق مودة اخ (قوله لان زول المطر قد يكون سببا الى آخره) فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال له بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والالزام ان يكون اكثر صور التقييم داخل في التكميل بل لا بد له من نوع سبق الى الذهن ولا سبق من السقي الا الاصلاح لشبوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصلاح ولذا ترى البلغاء يكتبون في مقام الدعاء بذكر السقي فكون البيت من قبيل التكميل محل تأمل فان قلت تبادر كونه سببا لخراب الديار ليس بمجرد ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر انساق فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق وافله ثلث النهار او ثلث الليل قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله وديمة نهى يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى (قوله ولذا عدى انذل بعلى) والافهوه عدى باللام يقال ذلله (قوله ويجوز ان يكون التعدية الى آخره) افرق بين انما وبين ان الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار ان التذلل لكونه من العال الى السافل يدل على حصول معنى اعلو في التذلل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الابيضاح (قوله وفيه نظر لاننا لانسلم الى آخره) قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق السليم وبهذا يتدفع ما قيل نصرة للمص ان ما قاله الشارح باعتبار برهان العقل والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتأمل (قوله فتفي ذلك التوهم بقوله مع الحلم الى آخره) قد يناقش فيه بان حال البشاشة

والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعظا مع ان مع لا يدل مطلقا على ان الحلم يوجد حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب في عين العدو وغير حليم في وقت مصادفته اياهم مع ان له حثا وتواضعا مع الاحياء وجوابه ظاهر فان ما ذكره الشارح امر خطابي ادعائي واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب ذي سلطان ينسبط مع من يخاطبه وينتطفئ به ومع هذا لا يرفع المخاطب رأسه من مهابته وهذا مما لا يخفى على المصنف وعدم دلالة مع انه بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ جوز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقه الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة (قوله بفضله لتكنة) اراد بالفضلة نحو المفعول او الحال او نحوها مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدون كيدل عليه النظر في الامثلة التي ذكرها المصنف في الايضاح (قوله اول تقليل المدة) في قوله تعالى (سبحان الذي اسرى بعبيده ليلا) الآية هذا مأخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كانت في بعض من اجزاء ليلة واحدة اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره مأخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثاني يقتضي الاستيعاب والاول يصح على التقديرين وذلك لانه حينئذ يصير محدودا بدخول حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعاوم ان منكره يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف واسرى في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد يحجب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليلا منكرا بواسطة الليل والدخول في معظمه يقال جاء فلان ليلا او ليلا اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والواضح ان يقاله اذا حل التنوين على التقليل يكون الكلام في قوة اسرى بعبيده ليلا قليلا ومثله يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال وقريب منه ما ذكره بعض الافاضل وهو ان التنكير يناسب التقليل فان التقليل يحتمل غالبا والكثير المنكر على الحسن يعرف غالبا فيناسب التنكير التقليل بهذا الوجه وافاد ان الاسراء كان في بعض الليل بقي ههنا بحث وهو ان تبين ما ذكره المقصود بان وقوع الاسراء المذكور في بعض

الليل فانه ادل على كمال قدرته تعالى ولوا كنفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف
 المقصود فلا يكون من قبيل التميم اللهم الا ان يقال لا بد في الابهام المتبادر
 الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه
 في جميع الليل بل لا يبعد ان يتبادر منه وقوعه في بعضه كما يفهم من صاحب
 الكشف فتأمل (قوله ان الثمانين وبلغتها * قد احوجت سمعي الى ترجان *
 الترجان على وزن الزعفران ويقال ترجان بضم الجيم ولك ان تضم التاء
 لضممة الجيم يقال ترجم كلامه اي فسر به بلسان آخر كذا في الصحاح والكلمة
 رباعية وغلطوا الجوهرى في جعل التاء زائدة وذكره الكلمة في فصل ترجم
 ومعنى البيت ان ثمانين سنة التي انتهى اليها سنى احدثت في سمعه ثقلا
 يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب
 ولما احتاج في ادراك السمع الى ان يعادله الكلام بصوت جهر جعل الاعداد
 بمنزلة التفسير بلسان آخر فاطلق عليه الترجان قيل الدعاء للممدوح
 ببلوغ الثمانين فيه تأكيد لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه
 في احتياج سمعه الى ترجان واعترض عليه بانه موهم للدعاء عليه بالصيرورة
 الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجان فلا يحسن كما لا يخفى فتدبر (قوله
 لاهل اتاها والحوادث جة) تمامه بان امرأ القيس ابن تملك بقرأ الضمير في اتاها
 راجع الى ام امرأ القيس وتملك اسمها وبقرأ فعل ماض بمعنى اقام في الحضر
 والالف للشباع والباء في بان زائدة (قوله والفرق دقيق اشار اليه صاحب
 الكشف) قال ابن مالك في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية من الحالية
 امتناع قيام المقدم مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان والسين ولن وحرف
 تقيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن
 جملة الفارقات اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية
 ببلوا ومع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية مثاله قول
 ابى الطيب يا حادى وغيرها واحسنى اوجه مينا قيل انقدها قفا قليلا بها
 على فلا اقل من نظيرة ازودها قوله انقدها على اضمار وقوله اقل يروى
 بالرفع وانصب هذه هي الفروق اللفظية بينهما واما الفرق المعنوية فهو
 ما اشار اليه صاحب الكشف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصفه له
 في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها في الجملة لكن ليست بهذه
 المرتبة (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان

يكون المحذوف ضمير مخاطب للأمر بالعلم أي أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما
 جوزه سيويه وجاعة في قوله تعالى (ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا)
 (قوله فقوله تعالى ان الله يحب المتوازين ويحب المتطهرين) اعتراض بأكثر
 من جملة الى آخره) اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد
 بقولنا أكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولاً لما في الاخرى
 والافهمي في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوازين خبران وقوله يحب
 المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك
 ان تقول عطف الثانية على خبران ليس يمتنع لجواز كونها خبر مبتدأ
 محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنف فيحتمل ان يكون انتميل
 وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لادليل (قوله وخفوق قلب
 البيت) الخفوق والخفق اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل
 فعل في البيت السابق والتهب ما التهب من النار والمراد تلهب ما في قلبه
 من حرارة الوجه وشدة الاشتياق (قوله ومات مناسيد الى آخره) البيت
 لعبد الملك بن عبد الرحيم الخارثي وقيل لسمؤل بن عادي اليهودي ومطلع
 القصيدة * اذا لم ألدنس من اللوم عرضه * فكل رداء يرتديه جبل *
 وبعده اذا المرأ لم يحمل على النفس ضميهما * فليس الى حسن انشاء
 سبيل * تعيرنا انا قليل عدينا * فقلت لها ان الكرام قليل * وما ضرنا انا قليل
 وجارنا * عزيز وجار الاكثرين ذليل * لنا جبل من بخيره * منيع يرد
 الطرف وهو كاييل * رساء اصاله تحت الثرى وسماؤه * الى النجم فرع
 لا ينال طويل * ويزوى بعد قولنا جعل الى آخره هو الابلق الفرد الذي
 ساد ذكره يفرد على من دامه وهو طويل ولا مات من سيد البيت وفي الصحاح
 قال ابو زيد يقال طل دمه واطل دمه وطله الله واطله الله اهدره ولا يقال طل
 دمه بالفتح وابوعبيدة والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت الثاني لم يمت
 مناريس الا في الحرب ولا بطل دم قتيل منافي موضع كان وعلى يد من اتفق
 والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى يحمله يحمله وينزل فيه بخيره أي ندخله في
 جوارنا وحفظنا منيع أي يمنع على طاليه لاستحكامه يرد الطرف أي هو مشرق
 عال بحيث بكل طرف الناظر اليه وسوق الايات يدل على ان المراد من الجبل
 جبل الغزو التوكل ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره
 شارحوا المفتاح فليأمل (قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل) وكذلك

السمول كالسفرجل

بعض صور التذليل لكن لما كان اصل التفسير شاملا له ايضا وكان الغرض ههنا
ذكر ما يخص تفسير البعض لم تعرض له ان يكون غير جملة وغير الجملة لبدله من
الاعراب المحذور من مجوز بعض الاولين (قوله وتقدير كلامه على ما ذكرنا ظاهر)
حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب جملة كان او اكثر كذا اذا المص
فورد عليه الاشكال وقد يقال الاصح قول سيدي به (قوله فسهو لان ما هو
اقل من الجملة آه) يمكن ان يتكلم ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديدي
بما كان واقعا في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة بما لا محل له من
الاعراب وليس ترديدا بما لا محل له من الاعراب فالحق فيشمل من التكميل ما كان
واقعا في احد الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله
جملة حال من ضميره وخبر كان محذوف ان جوز حذفه وان لم يجوز حذفه
يجعل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له
من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع الى آخره ولا يخفى ما فيه من النعسف
قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم) وايضا تسبيحهم وجدهم المستفاد
ان من قوله تعالى (يسبحون بحمد ربهم) بدلان على ايمانهم به تعالى (قوله
وحسن ذكره اظهار شرف الايمان) باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف
في شانهم مدحهم تين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به
جملة العرش ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله
تعالى ويؤمنون به ابغالا على مذهب من لم يشترط فيه البيت كامر (قوله وفيه
نظر لان هذا داخل في التثمين الى آخره) اجيب بان مراد المصنف ان هذا
الكلام قد يقال في امر يعظم شأنه فمند عظم المنظور يقال رأته بمعنى
وعند عظم القول يقال قاله بفيه وهذا لا يمنع من ان يكون للتأكيد بحسب
اقتضاء المقام فيه وفيه (قوله واست بنظر الى جانب الغنى الى آخره) وما
بعده واتى اصبار على ما ينويني * وحسبك ان الله اثني على الصبر * (قوله
وقول الحماسي وشكر ان شئنا الى آخره) هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرأ
لم يدنس من اللوم عر ضه * وقبله ونحن كماء المزن مافي سحابنا * جهام
ولافينا بعد نبيل * وبعده اذا سيدنا خلا قام سيد * قؤول بما قال الكرام
فقول * الجهام السحاب اندي لأماء فيه (انفن الثاني علم البيان) قد اشير
في انفن الاول الى ان المراد من انفن المعاني او المضاف محذوف من

الاول او الثاني فليترك (قوله وهو علم يعرف به اراد المعنى الواحد الى آخره) اورد على هذا التعريف انه يقتضى ان يتمكن كل من عرف علم البيان من اراد اى معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممنوع فيما ليس له لازم بين المعنى الاخص اوله لازم واحد فقط والجواب ان منشأ هذا الاراد ان يراد باللازم ما يمنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح العقول وسيوضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما لسه لوازم بالمعنى اعم (قوله فليس التقدير علم بالقواعد) اى ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم لانه في المعاني الآخر اما حقيقة عرفية واصطلاحية او مجاز مشهور وكل منهما ان لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح عليه ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حل العلم على الاصول والقواعد والادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعتبرون مقتضياتها في الموارد بسليقتهم واما على تقدير حله على الملكة فلان الملكة على ما سبق من تصريح الشارح انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها (قوله واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره انقوه الى آخره) قال الفاضل المحشى في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا ووعى فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التركيب بخواضها التى تبحث في المعاني عن افادتها اياه انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكى انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالركبات موضوعة نوعا ايضا (قوله على اراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم) فان قلت المعاني التى يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تهاهت عقلا وكما الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجالا كما في سائر العلوم (قوله اراد معنى قولنا زيد جواد) اى لا وحده بل مع كل ما يلاحظه ويقصد اليه كيلا يخرج باستغراق المعنى فتأمل

قوله لم يكن عالما بعلم البيان الى آخره (قيل سياق كلامه يدل على من كان له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان الباء في بعلم البيان سببية لاصلة والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور العلم بعلم البيان فتأمل (قوله لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو واضح منه) فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلان سلم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما لاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي (قوله ان بعضها واضح الدلالة) قيل الوضوح صفة المدلول وصفت به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة (قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء) بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة او لا وبالذات (قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير الى آخره) اي يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزء من مسماه والا فملكته بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الخفاء بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة ومن جعلتها المعاني التركيبية (قوله اولى من تعريف بمعرفة ايراد المعنى الواحد) لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة و ارادة السبب وهو الاصول والقواعد او الملكة المسيية من تلك الاصول وتعريف المصنف حال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية (قوله ودلالة الاثر على المؤثر) اقتضاه في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثله اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية كإدلال عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاد المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا

فان اخذ المستمع للنعيمات الطيبة في الرقص على وزانها يدل على تأثير تلك
 النعيمات في نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضي ان يتحرك تلك
 الحركات اذا تأثر من طيب الاحوال وملازمة الاصوات وقس على ذلك
 عروض بعض الاوضاع لوجه المتألم وحاجيه عند شدة الله (قوله اما
 ان يكون للوضع مدخل فيها اولاً) وقد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ
 واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار
 اناحي (قوله بحسب مقتضى الطبع) اي الطبع الالفاظ او طبع اللفظ او طبع
 السامع كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع (قوله كدلالة
 اخ على الوجد) قيل هو بفتح الهزة وضمها وسكون الخاء المبهمة المشددة
 يدل على التحسر واما الذي يدل على الوجد فهو بالضم لا غير (قوله ثم عرفوا
 الدلالة اللفظية الوضعية بانها تفهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة
 الى من هو عالم بالوضع) قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع مستظهرا
 بما نقله شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه
 الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث
 من وجوه اما اولاً فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره
 سابقا من نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانياً فلان اللفظ المسموع
 وان كان جزئياً ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة
 كلى لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس فاطلاق
 القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على احصار طريق العلم في
 السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثاً فلان المعنى كثيراً ما يكون من الجزئيات
 المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر (قوله
 لعدم توقفهما على العلم بالوضع) لا يخفى على المتصف ان المتبادر من قوله
 بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر والقبود ان التي تذكر في التعاريف
 يجب ان يحمل على المتبادر منها ما يمكن فلهذا احتراز بالقيد المذكور عن
 الطبيعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف وان كان متفياً عنهما الا
 انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققه سواء وجد العلم بالوضع
 او لم يوجد وحينئذ كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد (قوله واعتراض
 بان الدلالة الى آخره) قرر الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه
 المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله

انه تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير
محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف به فلا بد من تأويل آخر
انه اذا التجأ اخرا الى انه تفسير باللازم غير المحمول فلا حاجة الى اخراج
الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان فهم السامع
ايضالا لزم لتلك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يقال
اعتبر ماهو قريب في الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ثم
ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الناشئ من الدلالة اذا قيست
الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل
المحشى اولانه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والنرق ظاهر فتأمل (قوله
وجوابه انا لانسلم انه ليس صفة اللفظ الى آخره) قدر الفاضل المحشى هذا
الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن
صرح في مباحث التقابل من حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل
صفة للمحل قائمة به فبين كلاميه في كتابه تناف صريح الا ان يقال ما ذكره في
حواشي شرح التجريد نقل لكلام انقوم لانه مختاره (قوله لان دلته عليهما) اهـ
من جهة ان العقل يحكم آه (اي من جهة هي منشأ لكون العقل حاكما فصيح التعليل
وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لو لملاحظة العقل قطعاً لالجزء ولا الكل
ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله ولو قال
في التعليل لان دلالة عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين لكان
اوضح (قوله واريده الكل واعتبر دلالة الى آخره) انما اعتبر الارادة مع انه
مستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركاً بين
الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها الى آخره ليتضح
الكلية والجزئية وما ينفرع عليهما زيادة ابضاح ولعله اقم لفظ الاعتبار في
قوله واعتبر دلالة الى آخره فانهم (قوله وحينئذ ينتقض تعريف الدلالة
بعضها بعض) اي ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات
لأبحد وبعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة وانما يتعرض لانتقاض كل واحد
من التضمن والالتزام بالآخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره
فيما اذا كان اللفظ موضوعاً لكل واحد من اللازم والملزوم ولجملتهما معاً كما
فصله في شرح الرسالة (قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات
الى آخره) ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا بأس في ترك قيد الحيثية

لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا
انتقاض اصلا (قوله الى ان انتضمن فهم الجزء في ضمن الكل) فان قلت انتضمن
صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون انتضمن
نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ الى
آخره وقد سبق من الشارح والمحشى توجيهه فلا وجه للاعادة (قوله وانه
اذ قصد الى قوله لا نضمنا والتزاما) قال الفاضل المحشى هذا باطل فين وجه
البطلان بسيط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان انتضمن
لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهمه ملتفتا
ومختبرا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذ ليس
في ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم حينئذ
ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا نضمنا قلت مراده
بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود
صارت كذلك كما يدل عليه السياق او اراد بقوله لا تضمنا لا تضمنا فقط وكذا
القول في الالتزام وبالجملة لاشك في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة
القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية واذ ليس تضمنا لما
ذكره ولا التزاما ما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعيين كونه مطابقة
الثاني ان ما ذكره من القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة
ينافي ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشارك من ان القرينة في المشترك لدفع
مراجعة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن
ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد
بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لانه
بمخلاف المشترك على ما سمجئ في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله
ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا نضمنا
والتزاما مبني على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي
وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل
عليه في تلك الحال باحدى الباقيتين محل نظر لان مساق الكلام يدل على
ان نفي التضمن لعدم انتظام الجزء في ضمن الكل لانه لم يفرق بين الفهم
والقصد وكان القصد لافي ضمنه فهما كان الفهم ايضا لافي ضمنه
فبالضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التفرقة باطل كما حققة الفاضل المحشى

وكون المقدمة الثانية مبنى ما ذكره الشارح ممنوع اللهم الا ان يقال مراد
 المحشى ان مبنى ما ذكره على هاتين المقدمتين في نفس الامر وفي كلام القوم لا على
 ما ذكره الشارح نفسه (قوله لا يظهر انها مطابقة ام تضمن) قال الفاضل
 المحشى قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها احد التضمنين
 وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح وفيه بحث اما اول فلان
 هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد
 وحقيقة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد صرح ايضا باستلزامها للمطابقة
 فقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم
 المراد التزاما ومقتضى التصريح الثاني كونها مطابقة فلا وجه لبث القول بنفي
 الداليتين متمسكاً به بالتصريح الثاني وبالجملة لما جعل المحجب المذكور الارادة
 مداراً للدلالة لم يتصور له ان يعين احدهن في الصورة المذكورة ولهذا قال
 الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين
 كون الدلالة فيما ذكر من صورتين مطابقة كان مبنياً على استلزام التضمنين
 والالتزام ايها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمننا ولا التزاما لاستلزامهما
 الدلالة المطابقة على الكل والملزوم وقد انتفت لانتهاء الارادة وقول الشارح
 لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبنى على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات
 على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعهما وبالجملة الكلام ههنا مبنى على التنزل
 فلا وجه للاعتراض (قوله وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص) كما بين
 البخل والجود في مقام التملح واتهمكم (قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله
 مشعر الى آخره) عبارته هكذا ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة المطابقة
 وفي جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنياً (قوله
 لخرج كثير من معاني المجازات والكنائيات الى آخره) جوابه ان من اشتراط
 الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنائيات دالة على تلك المجازات
 والكنائيات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها
 ومن قرائنها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك
 المجازات والكنائيات كذا ذكره الفاضل المحشى واعترض عليه بان الدال على
 المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجازي
 في رأيت اسداً في الحمام مجازاً في المفرد لم يحز بل لم يوجد مجاز فيه وهو
 خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى

الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو
الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك
الاستعمال وانما هو لاجل فهم المعنى المجازي منه والحاصل انه لا يلزم من كون
القرينة جزءاً من الدال على المعنى المجازي ان يكون الجاز هو المجموع المركب
لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان
الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون الجاز
مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكره في مثل اسد
في الحمام فلان سلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكر في القرين
اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديري او يقال
المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا
نسلم ولا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان
لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لمن
يكن للقرينة تعلق بعلم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثاله مجاز مفرد فلا
يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر (قوله بل لم تكن دلالة الالتزام الى
آخره) رده الفاضل المحشي بان لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك
الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه
وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم
لازم الشيء لازماله كما صرح به وليس بل لازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم
او الاخص اما في الاول فظاهر اذ كفاية تصور (ا) وتصور (ب) في الجزم بالازم
بينهما او كفاية تصور ب وتصور ج في الجزم بالازم بين ب وج لا يستلزم
كفاية تصور ا وتصور ج في الجزم بالازم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم
الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم ج لبوا اما في الثاني فلا تصور الشيء انما يستلزم
تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني
تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم
تصوره ولو تبعا غير ملتفت اليه قصدا لتصور اللازم له في بعض المواد ولولم
يكن كايافتا مل (قوله لا يتأتى بالوضعية) فان قلت التفسير اوضح دلالة على
المقصود من المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير
والمفسر انما يختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والاخر
على الاجالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة

(قوله والام يكن كل واحد دالا الى آخره) لاشك ان الوضوح والخفاء
معتبران بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المرادة ههنا عنى الاشارة يعتبر بالنسبة
اليه فلا يردان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع
فلا يلزم من انتفاء عمله بالوضع انتفاء الدلالة (قوله مقام كل كلمة منها) اى من
كلمات الكلام السابق (قوله ما يرادفها) اى يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ
ليس لنا ما يرادف كل كلمة (قوله ويحتمل ان يكون بعض منها دالا) فان قلت قوله
ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد مقدم عليه اعنى قوله وعلى
التقديرين فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة
لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منها قلت قوله
ويحتمل معطوف على مجوع القيد والمقيد والحاصل انه لو حظ التقييد اولاً لم
العطف فيكون القيد جزءاً من اجزاء المعطوف عليه لاحكامه من احكامه حتى يلزم
اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف مقيداً بقيد سابق والفرق ظاهر
فافهم (قوله وقريب منه ما قال الى آخره) ان فرق بين الجوابين ان المعترف في الاول
التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان (قوله وقلة
تكرار اللفظ على الحس والمعاني على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى
واحد وضعى فلا مدخل لقلة تكرار المعنى على العقل ولا وجه
لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق اذا كان عاماً فانه كما
يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد
وضعى كذلك يدل على انتفاءه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعنى
ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعى اوضح من دلالة لفظ آخر
على مدلول آخر وضعى له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يرد
بقلة تكرار المعنى على العقل قلة تكرار معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان
الكلام في دالين على معنى واحد وضعى لكان ذكر قلة تكرار المعنى على العقل
ايضاً في محزه (قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ
الموضوعة الى آخره) فيه مناقشة وهى ان دلالة الالتزام دلالة الالفاظ
الموضوعة الملزوم على اللازم ولا دلالة اللازم من حيث هو لازم على
الملزوم فتأدية الملزوم بانفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب
ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد بالزوم التبعية والملزوم

المتبع وباللزام التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية بالمعنى المتعبر في دلالة
الالتزام عند اهل هذا الفن فتأمل (قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان
الكلب وهزول الفصيل) ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الخطب
تحت القدر ومنه الى كثرة الطبايح ومنه الى كثرة الاكله ومنه الى كثرة
الضيغان ومنه الى المقصود اعنى الجود وينتقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه
ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيغان ومنه الى المقصود وينتقل من
هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكله ومنه
الى كثرة الضيغان ومنه الى المقصود او ينتقل من هزال الفصيل الى نحرامه لاجل
الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن الرمة لا تمتنع العوف بالفصال
ولا اتباع الاقربة لاجل (قوله فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس) قد فهم
من الكلام السابق ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالة على جزء
الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكر
في الكلام صريحاً من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة الجزء
الى الكل فغاية الامر ان يتحد في مرتبة الوضوح لان يكون دلالة الكل
على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام
الفاضل المحشى في حاشيته فتأمل (قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم
صرحوا الى قوله فكأنهم بنوا ذلك) رد الفاضل المحشى هذا الجواب
ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بختان الاول ان القائل
ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره
الشريف بناء على ما ذهب اليه الميزانيون في هذا المقام غاية الامر تخالف
الاصطلاحين فلا بأس به وجوابه ان ما ذكر اصطلاح جديد لا نقل عليه من
اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الرئيس في الشفاء
مما يصرح بان المراد من القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكره في الجواب
المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس
باعتبار فهم الجزء الى آخره مما لاحاجة اليه اذ قد سبق منه بيان تأتى
الوضوح والخلف في دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب
الملاحظات ولولا الذات يفيد تفاوت الترتيب في الوضوح فالدلالة على
جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يراد ان الاختلاف

المعتبر فيما بين انقوم الموجود في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن
 ارادة الكل كما قدم له (قوله ومعنى النوع بالبال الى آخره) الواو للحال اي
 والحال ان معنى النوع بالبال يعني بالاجال لا بالتفصيل والافصوله بالبال
 مفصلا بدون حصول الجنس محال والى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة
 بينهما في هذه الحالة اي نسبة انه جنس له جزء من حقيقته والمراد عدم
 اعتبار التفصيل (قوله وهو بعد موضع نظر) وجوه النظر قد اوردها
 الفاضل المحشي على الوجه الذي نقل من الشارح الا ان في الاخلاقات التي
 اوردها من عنده ابحاثا الاول ان قوله في توجيه مراد الشارح اقول فينبذ
 يتصور اختلاف في المطابقة الى قوله ادلا اشعار في التعريف بهذا القيد
 يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد
 الشارح ما ذكر بل ان الاختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع
 اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقة لان معنى الاختلاف بالنظر
 اليها ان يختلف سبب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كالتزوم في
 الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لما احتاج الى اعتبار
 كفاية الظن في الوضع اذ قد بين التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم
 الجازم الثاني ان قوله وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا
 وخفاء الابحسب الاختلاف في العلم بالوضع يتجده عليه منع الحصر اذ يجوز
 ان يكون الاختلاف بحسب كثرة الموانسة ونحوه كما سبق من الشارح
 الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيقول الى العلم بالوضع
 قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات
 واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم حينئذ
 وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم
 مجرد المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلي
 ومادونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية بعينها انما
 ان معنى قوله وربما يقال الى آخره انه يقال ذلك في بيان عدم تأني
 الايراد المذكور في الدلالات الوضعية في دفع المناقشة المذكورة فيما نقل
 عن الشارح بقوله اما اولاً الى آخره كما ظن اذ قد صرح في هذا القول بان
 الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فكيف يدفع المناقشة
 الرابع ان قوله نم اذا كان اللفظ مشتركا الى آخره يخالف ما ذكره في شرحه

للفتح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تراحم يحتاج في دفعه الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكره في المفتاح ان لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره ههنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار بذلك القيد صرح بوجود التفاوت في المشترك بالنظر الى انقراض الخامس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره دل الى آخره قد اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان التراكيب التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها (قوله ثم ظاهر هذا الكلام يدل الى آخره) انما قال ظاهر هذا الكلام لانه يصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من مساق الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وليس عبارته نصا في هذا لان قوله ثم المراد به لازم ما وضع له الى آخره يقتضي مجازية هذا اللفظ لا الانطية المذكورة في كل مجاز (قوله وهذا لا يصح ظاهر الى آخره) انما قال ظاهر الان علاقة اللزوم وان كانت تدكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه (قوله وانت خير بما فيه من الاضطراب) قديين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء مع ان دلالة مطابقة الى آخره توجيه للكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لانه مختاره كيف وقد رده في شرحه للمفتاح حيث قال وما يقال من ان المقصود في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدن مثلا لا تريد به ماهو مفهومه وصفا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينسفي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه ههنا بما نقله من كلام كمال الدين هيثم البحراني وعنوانه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابه ولا يعترض عليه بان القاعدة التي نقلها عن بعض الافاضل يفيد فساد ما ذكره اولا كما هو فيه البعض بقي في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدن فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسما للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثمة صحت ان العلاقة هي

المشابهة (قوله وظاهر هذا التفسير شامل لنحو الى آخره) قيل ليس مراده
 الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي لشموله الامثلة بمذكورة كما يدل عليه
 كلام الفاضل المحشى فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه
 اللغوي ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف
 التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه بقوله
 وينبغي ان يزداد الى آخره ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
 يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصده المشاركة التي هي لازم
 معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى (اتخذ آلهه هواه) من
 قبيل التشبيه وكذا قول ابن الطيب: فان تفق الانام فانت منهم * فان المسك
 بعض دم الغزال * وسموا امثالهما تشبيها ضميا فالظاهر منه ان مثل قاتل
 زيد عمرا اذا قصده التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني (قوله
 وينبغي ان يزداد فيه قولنا بالكاف ونحوه) لا يخفى ان هذه الزيادة تفي عن قيد
 لاعلى وجه الاستعارة الى آخره فتأمل (قوله لان الاستعارة انما تطلق حيث
 يطوى ذكر المستعار له بالكلية) مراده بذكر المستعار له ههنا ذكره على وجه
 ينبي عن التشبيه لامطلقا كما مر اليه الاشارة في آخر احوال الاسناد الخبري
 (قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او لحوى
 الكلام) اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبمحوى الكلام القرينة المقابلة ثم
 الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من افاده
 يصلح له لفظه كما يصلح لافراد الحقيقة واشترط نفي القرينة انما هو لئلا يراد
 المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى
 المجازي على تقدير انفاء القرينة غير مستقيم اذا المجاز مشروط بالقرينة المانعة
 وقد يجاب ايضا بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لاعداء احتمال الارادة
 وصلاحيتهما اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا
 غير ناش عن دلائل وهذا لا ينا في افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما
 تقرر في الاصول (قوله واطلاق الاركان على الاربعة الى آخره) يعني مع
 خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة (قوله لكنه قد استمر
 في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر الى آخره) فيه بحث
 اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة انفم بنفس العنبر الذي
 هو مشموم عرفي بل برائحته فلا يكفي اثبتت بالعرف في دفع التسامح بالكلية

عن هذا المثال يقال شمت بالكسر اشم بالفتح وشمتم بالفتح اشم بالضم
(قوله لانه عدم الحيوية عما من شأنه) انما لم يقل عدم الحيوية عن انصرف
بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لان تناقضه بقوله تعالى (وكنتم
امواتا فاحياكم) والاصل الحقيقة واما انتفاص التفسيرين بقوله تعالى
(نحيي به بلدة ميتا) فجوابه المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة (قوله واذا
كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعل لا فرع اصلا والاصل فرعا
وهو غير جائز) قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون
بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو
محسوس مخصوص فتشبيه محسوس آخر ليس باصل له ولا بواضح مثل
وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اى معقول كان لا يبلغ
درجة وضوح المحسوس اى محسوس كان فضلا عن يكون اقوى منه فلا يصح
تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتزويل وهذا ظاهر عند المصنف
فتدبر (قوله فدخل فيه الخيال) يمكن ان يقال انما جعلوا الخيالات من قبيل
الحسيات لانها يشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور
المادة والخيال بدونها (قوله وهو المدوم الذي فرض الى آخره) انما سمي
هذا النوع بالخيالى لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة
الحس المشترك الذي يتأدى اليه جميع المدركات الحسية (قوله ولكنه
بحيث لو ادرك لكان مدركا بها) اعترض عليه مولانا حيدر بن المراد بالادراك
المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فاللازمة ممنوع لان المحسوس
قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس اتحد
الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا او الادراك بنفسه
لا بصورته فلا غبار (قوله بخلاف الذة واللم العقليين) محصل الفرق بين الذة
العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما
يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من
العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالمن (قوله وتحقيق
ذلك ان الذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك)
تحقيق هذا التعريف ذكرته في الحواشي المواقف فليطلب ثمه واعلم ان
المصنف لما اثنى ارسكاكى في التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلاسفة
عرف الشارح الامثلة على ما عرفواها فالعهدة في ايراد امثال هذه التحقيقات

عليهما لاعلى الشارح (قوله فكأدراك القوة الغضبية او الشهوتية) القوة الغضبية هي مبدأ الاقدام على الاهوال و الشقى الى التسلط و الترفع والقوة الشهوتية هي مبدأ جذب المنافع و طلب الملازم من المأكول و المشارب وغير ذلك من المشتبهات (قوله كتكيف الزايفة الى آخره) مثال لما هو خير و كمال عند القوة الشهوتية لا الادراك كما يتوهم من ظاهره (قوله وهو ادراكها المجردات اليقينية) المجردات مفعول الادراك و اليقينية بالرفع صفة ادراكها (قوله فالمراد المعنى الذى الى آخره) نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه امر خارجا اما اذا كان داخلا او تمام ماهية الشئ فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعنى زيادة الاختصاص (قوله والضمير لىالى او لنجوم) اراد باللىالى اللىالى المستفادة من رب الدالة على التكثير و التعدد المذكورة فى البيت السابق و الاضافة فى دجاءها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كون النجوم بينها هذا و رأيت فى نسخة مصححة مقروءة على الشارح بعد قوله او النجوم هكذا و الرواية الصحيحة دجاء و الضمير لليل فى قوله * رب ليل قطعة بصدود * او فراق ما كان فيه وداع * موحش كالثقبل تقضى به * العين و تأبى حديثه الاسماع * الصدود الاعراض و الباء فيه للملابسة و ضمير فيه ليل او الفراق و نفي وجود الوداع فيه مع ان مساق الكلام يدل على ارارة و صف ذلك الليل بزيادة الياحش بناء على ان وجود الوداع يستدعى سابقة التلاقى فيه فعدمه يقتضى لعدم ذلك التلاقى عن اصله مورث لزيادة الملل و موحش بالجرأى مورث و حشة صفة ليل كالثقبل اى الرجل الثقيل تقضى به العين اى يكون ذات و سخي بمجرد رؤيته و تأبى اى تمتنع و لا يقبل الاسماع الحديث الصادر عنه (قوله ولزم بطريق العكس الى آخره) هذا اول من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعله السكاكى لما فيه من تقليل الاصول و من جعل تشبيه النسبة بالنور اصلا و تفرع تشبيه البدعة بالظلمة عليه كما صرح به الشارح فى بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل و النور طار عليه (قوله بين الدجى) صفة للنجوم لا ظرف للاشتراك و انما ظرفه قوله فى كون آه (قوله و علم ان قوله سنن لاحتثنا بينهما ابتداء من باب القلب) لا يتعين القلب فى هذا المصراع لاحتمال ان يكون فى المصراع الاول والمعنى و كان النجوم بينها دجاءها و كأنه لم يذكره لان النكتة انما تظهر فى القلب الثانى كما بينه (قوله حتى كان البدعة) هي التى تلغ من

بينها لا يخفى ما في اسناد المعاني الى البدعة التي هي كالظلمة من الركافة وقيل لا ينظر في الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداء مبتدأ خبره بينهما والجملة صفة للسبب لان الظاهر حينئذ لاحت (قوله ونحو ذلك مما يفسد الكلام) مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حل على الوجه المؤدى كان تعليلا للنحو مصلحا وان حل على الجميع كان تكثيرا لله مفسدا (قوله في كونهما كرباسا او ثوبا او قطن) فيه نشر على ترتيب الالف (قوله وكالاتقامة والانحاء والتعبد والتعقر الداخلة تحت الشكل) الاستقامة والانحاء يعلمان غير الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التعبد والتعقر فيعلمان بحسب الحقيقة ايضا فان للكرة المجوفة سطحها مقعرا ومحدبا مع انه لاحظ فيها بالفعل لعدم تنامي سطحها وضعها (قوله كما في اوتار الاغاني الممتدة) الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى التغنى وهي بحسب متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات النفخ كالبيان ونحوه (قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة الى آخره) الطعم لا بدله من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو الكشيف او اللطيف او المتوسط بينهما واذ ضرب اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكشيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكشيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكشيف حدثت الخلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكرنا والحق ان مباحث الطعوم دماوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت وسم حار وله وجوه اخر لا يتحمل المقام قوله والعفوصة والقبض (الفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والمفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فللمعنى لعدم نوعين (قوله والتفاهة) قد يقال التفاهة لعدم الطعم ويسمى حقيقة وقد يقال الكون الجسم بحيث لا يحس

طعمه لكثافة اجزائه فلا يتحلل منهما ما يتخالط الرطوبة العابية فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ماهو المختار (قوله من شأنها تفريق المختلفات وجميع المتشاكلات) اما انها تفريق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتئام بين بساطتها شديدا في الغاية بفعل الطيف منه فيتبادر منه الى الصعود اللطيف فاللطيف دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فبمعنى كونها معدلة وذلك لان الاجزاء بعد تفرقتها تجتمع بالطبع فان الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فينسب اليها كينسب الافعال الى معداتها (قوله والبرودة من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات) ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو الظاهر فتأمل (قوله وكون هذه الاربعة من الملوّسات مذهب بعض الحكماء) واما عند غيرهم فالملابسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليس الامن الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شأنه ذلك (قوله كالبلّة والجفاف) قال الفاضل المحشى البلّة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلّة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب ان البلّة وكذا الرطوبة قد تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا ولا ينافي هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد بما ذكره المحشى ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر (قوله واللطافة والكثافة المشهور) ان اللطافة التي تعد من الملوّسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عن الرطوبة وكذا الكثافة عين اليوسة (قوله على استعمال موضوعات) اراد بالموضوعات آلات تصرف بها سواء كانت خارجية كافي الخياطة او ذهنية كافي الاستدلال (قوله وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام) هذا ظاهره لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لانفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام

او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلاطين للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى (قوله كالصورة الوهمية الشبيهة بالخطاب) المفهوم من كلامه انه حل الاعتبار الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتبار النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتبار نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري (قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم) مثال للنسبي فان مطلوبة المطلوب ليست وصفا مقرر في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس (قوله او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض مثال للاعتباري المحض) وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقل في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين (قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح الى آخره) اي بعموم ما هو بمنزلة الواحد الحقيقة الملتزمة من امور مختلفة وللهيئة المترعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما اوصافا الى آخره (قوله وفيه نظر كما ستعرفه) اي في هذا التعميم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي الى آخره وحاصله ان الحقيقة الملتزمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلة الواحد وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتزمة من حقيقة للطرفين ملتزمة من كثرة التياما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالآخرة كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مصقودا من مجموعها الى هيئة واحدة (قوله والمتعدد الذي تركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف) الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال لتركيب الحقيقي من الحسي والعقل نعم قد بيني الامر على المسامحة وبعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو المركب الاعتباري دون الحقيقي (قوله والحسي طرفا حسيان

لا غير اى وجه الشبه طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعنى وجوب حسية
الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسى والعقلى وان لم يندرج في قوله
الحسى طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعى
تحقيق كل من جزئيه فيهما والحسى لا يتحقق في الفعل ولا يقوم به واما عدم
الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به فلا يصدق
على الجزء وجه الشبه الحسى ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلى فان
المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا
معقولا سواء كان بتمامه حسيا او متعددًا مختلفًا فمعنى قوله والحسى ان وجه الشبه
الحسى سواء كان معتبرا كلا او جزء فدخل فيه جزء المتعدد واما جزء المركب
فليس بوجه الشبه فلا يدخل فيه فافهم (قوله ولذلك يقال التشبيه بالوجه
العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى) الطرفان اعنى قوله بالوجه العقلى
وقوله بالوجه الحسى في موضع الحال والعامل فيهما اعم اى التشبيه كأننا
بالوجه العقلى اعم منه كأننا بالوجه الحسى (قوله تقرير السؤال الى آخره)
يريد ان تقرير السؤال هو وصول النتائج مركب من قياسين اولهما من الشكل
الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل
الثانى مركب من موجبة كلية صغرى هى نتيجة القياس الاول وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة كلية هى المطلوب وهو ان لاشئ من وجه الشبه بحسى
(قوله يأتى هو ان يكون غير عقلى) اظهار الضمير اعنى هو لدفع توهم رجوعه
الى التحقق (قوله لكن وجوب كون طرفى الحسى حسيين يسقط اثنى عشر
قسما) فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلاثة كون الطرفين عقليين
وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه وبكونه مركبا حسيا سقط
ثلاثة اخرى ويكون المتعدد حسيا سقط ثلاثة اخرى وبكونه مختلفا ثلاثة اخرى
(قوله وفيه تسامح) لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفى ومثل هذا
التسامح موجود فى طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها
والمذوق هو الطعم لالذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفى وان يجعل
اضافة الطيب الى الرائحة من اضافة الصفة الى الموصوف اى الرائحة
الطيبة وكذا الكلام فى لذة الطعم بل الحق انه لا احتياج الى التوجيه
المذكور فى الخفاء ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر
فيكون مسموعا مثله (قوله والجرعة على وزن الجرعة) وقدير كهمزته فيقال

جرة مثل كرة كما قالوا المرأة مرة (قوله مختصة بذوات الانفس) اى الانفس
الناطقة بقرينة آخر كلامه والافلاسد نفس حيوانية (قوله واذاقلت
للرجل القليل المعاني) المعاني بالغين المعجمة جمع معنى على انه مصدر ميمي بمعنى
الغناء بالفتح وهو النفع (قوله فبالعلم يوصل الى الحق الى آخره) اندفع بهذا
ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضرورى الايصال و المناسب ان يفسر
الهداية فيما مر بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاندفاع
ان العلم ليس بضرورى الايصال العمل لكنه ضرورى الايصال الى الحق
والفرق بينه وبين الباطل والالم يكن علما فتأمل (قوله وفي وحدة بعض
الأمثلة تسامح الى آخره) جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الأمثلة الى هيئة
متزعة من عدة معان حتى ينافى الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل
منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتمتعه وكم بين التقييد
و التركيب فتأمل (قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة) قد تقدم منافي اول
الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحياة الاصول والقواعد ولا يجوز
ان يراد الادراك فليذكر (قوله ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم) هو العقل
لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك (قوله محل نظر) هذا هو النظر الذى
اشار اليه الشارح في مفتتح تفسير وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر
ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم
يتزعم من الاشياء المختلفة وقسم يتزعم من الاوصاف المختلفة لشيء واحد
كذكره الشارح فان صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة
ملتزمة الى الثانى بقوله واما اوصافا الى آخره ولا فساد فيه فليفهم (قوله احجية
ابن الجلاح) لفظ احجية بجائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة
والجلاح يحجم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة (قوله وقد لاح في الصبح
الثريا كما ترى * الكاف في مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد
ان انصاف الثريا بمشابهة العنقود امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى
متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب
كما ترى وجوه اقربها انه في موقع المصدر اى ظهر ظهورا مثل ما تراه (قوله
وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت) قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا علم
اهو لغة ام ضرورة وقال شارحه الدينورى وليس بفصيح (قوله اى تفصح
نوره) والنور بفتح النون الزهر (قوله فكأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار

الثريا لاما ذكره الشيخ لثلا يلغو ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا
 ومقدار العنقود (قوله وسيجي ان المفرد قديكون مقيدا الى اخره) دفع
 لما توهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مركب لا مفرد
 (قوله كأن مثار النقع) المثار بضم الميم اسم مفعول و اضافته الى النقع من
 اضافة الصفة الى الموصوف اي النقع المثار (قوله فقد اخل بكثير من الطائف
 المراد من الطائف ما سيدكره من المعاني المختلفة ومن اخلال الماضي به ان تلك
 المعاني انما يفهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن للهاوى حال كونه مقارناله
 وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدلالة على الحال واما اذا جعل
 ماضيا فالتيبادر حينئذ هو التشبيه بليل تهاوى كوا كبه في الزمان الماضي
 بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل المحشى في شرح
 المفتاح تهاوى كوا كبه بقوله اي تساقطت لبس كما ينبغي فانه يشير الى
 جعل تهاوى ماضيا كما لا يخفى (قوله بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء)
 واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود (قوله في حكم الصلة للمصدر) اقمم لفظ
 الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها
 صلة للمفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني المصدر حكما (قوله فهو لم يقتصر
 الى اخره) العجاجة القمع وسل السيف اي اخرج والاعناد جمع غدد
 وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشيء في الماء رسوبا اي سفل
 وجعله من رسب السيف اي مضى في ضربته لا يلايم قوله بعلو وقوله
 والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ رسو من رست اقدامهم في الحرب
 اي ثبتت والاول اظهر واختدام الحرب اشتدادها يقال احتدم النار بمعنى
 التهب واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر (قوله بل هو
 مما يتعلق به معنى الامارة) اي تعلق المقارنة والمصاحبة لانه نسحب عليه
 حكم الامارة كما نسحب على بكر في المثال المذكور حكم الضرب (قوله
 ما يجي في الهيئات) ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه يجي في الهيئة
 لانه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول
 في الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال
 الحيوان يجي في الانسان اي يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغييره عبارة
 الشيخ فانها تفيد بيان حال الشبه وضمير يجي فيهما عائد الى التشبيه لالي وجهه
 فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلاشبهة تعسف (قوله احدها ان يقرن

بالحركة غيرها في التركيب احتياجا الى التقدير اذ لا مائدة في الجملة الخيرية الى المبتدأ لان فاعل يقترن هو غيرها والضمير في غيرها عائد الى الحركة فبقى المبتدأ اعني احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اي ان يقترن فيه بالحركة غيرها او يقال اللام في الحركة عوض عن المضاف اليه اي بحركتها فيحصل الربط بلا احتياجا الى تقدير فيه وهذا انما يلزم من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عائد الى المبتدأ بلا احتياجا الى تكافؤ لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قوله ان يقترن بالحركة غيرها باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدأ الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ ايضا لكن لزومه في الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة الهيئة ولا حاجة حينئذ ايضا الى اعتبار الرابطة في كلام المصنف لان الخبر عين المبتدأ فتأمل (قوله اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات الى آخره) لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المصنف بل هو عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة هذه الحال هي المجيء المذكور (قوله والثاني ان تجرد هيئة الحركة) اعادة لفظ الهيئة اعني عن ذكر ضمير عائد الى المبتدأ لاتحادها مع المبتدأ (قوله والشمس كالمرأة في كف الاشل) لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش اذ في كفه يؤدي المرأة الهيئة المقصودة (قوله مع تموج الاشراف) من وضع الظاهر موضع المضمرة اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال عن الحركة اي كائنه زمان تموجه (قوله يقال بداله اذا ندم) ومصدره ممدود يقال بداله بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى ان فاعل بدأ ضمير راجع الى الرأى المعلوم بدلالة المقام (قوله فان الشمس اذا احدا الانسان النظر الى آخره) تعليل بمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمرأة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احدا الانسان النظر اليها يعلم جرهما الى آخره (قوله بحذف الهمزة اي قارئ) قلبت الهمزة ياء ثم فعل به ما فعل بقاض (قوله فانطباقا مرة وانفتاحا) الفاء السببية كانه جواب للسائل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل بمعنى ان للتعليل كما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق

فيلتم اجزاؤه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشر اضمؤه
 وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية (قوله ومن
 لطائف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرواه) ضمير حفت اي
 احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان
 جمع قينة وهي الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية
 وليس كذلك وقوله تلحفت اي تغطت حال من القيان او وصفه ان جعلت
 اللام فيه للعهد الذهني وفي اثار تلحفت على تلبست ايماء الى احضار
 السرو تمامه فان المخافة ما يستر المرأة من رأسها الى قدمها وحضر الحرير
 من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بحذف الجار وابصال الفعل اليه
 اي بحضر الحرير وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل
 بفتح القاف فامته وحسن طوله والفاء في فكاء نها للتعقيب والترتيب يعني
 اذا حصل تشبيه السرو بالقيان فتنبه على التشبيه الثاني والواو في والريح جاء
 يميلها للحال وتذكير جاء مع ان الريح مؤنث سماعى قال الله تعالى (ريح فيها
 عذاب اليم تدمر كل شئ بامر ربها) بناء على تأويلها بالمذكور كالهواء
 الهاب ويميلها حال من ضمير جاء از خبر جاء بتضمينه معنى الصيرورة والحجل
 بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتدل
 وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروى لا يلزم رعايتها ومن
 وجوه لطائفه ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين
 حركة التهيؤ للدنو والعناق والحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما يكون
 في الثانية من سرعة زائدة تأدية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال
 رجوعها الى اعتدالها اسرع لامحالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها
 من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه الحجل فيرتدع اسرع من حركة
 من يهم بالدنولان از عاج الخوف ابدأ اقوى من ازعاج الرجاء كذا في
 الايضاح (قوله من جدل الله لا من جدل الانسان) اشارة الى دفع
 التناقض الظاهري بين قوله مجذولة وبين قوله لم تجدل (قوله قول
 الشاعر في صفة مصلوب كأنه عاشق الى آخره) البيت للاخطل والصفحة
 الجانب والمراد ههنا اليدوقيل الحدوقيل العنق وهو المناسب للمصلوب
 والنعاس هو ما تقدم النوم من الفتور فان النوم ريح تقوم من اغشية الدماغ
 فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام والواو الاسطرخاء

والبطؤ والتمطى التمدد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحياة فيه بالحجب الذي يرتحل حبيبه وهو يمد صفحته لاجل توديعه لطافة لايمانه الى ان المحب في هذه الحالة في حكم الاموات (قوله ثم لم يحملوها اي لم يحملوا بما فيها) فذكر العمل بلفظ الحمل على طريقة المشاكسة اولانهم لما لم يعملوا بها كأنهم لم يحملوها جعل حملهم كلاحل لعدم عملهم (قوله وان الحمار جاهل بما فيها) وكذا في جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال (ان الذين حملوا التوراة) عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه (قوله يقال ابرق القوم آه) ذكر رجال الدين في شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اي اظهر لهم برقافان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة آل الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه (قوله فلارأوها) اقشعت) يقال قشعت الريح السحاب فاقشعت اي صار ذات قشع كما يقال كبه فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا لتطويعه اذالم يحى افعلمطاووعا لفعلم بل مطاووع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك (قوله زيادة ترح) الترح ضد الفرح (قوله قالبا في قوله باتصال ليست الباء التي تدخل في المشبهه) اي ليست الباء صلة للتشبيه بل للابسة كما في كتبت بالقلم (قوله فان قلت هذا يقتضي آه) حاصل السؤال انه يلزم مما ذكرته في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمع التي من قبل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد في المثال المذكور في سبيل التوضيح و اراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد (قوله زيد يصفو ويكدر) الكدر ضد الصفو وبابه طرب وسهل (قوله وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين) قيل فيه نظرا لانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدي الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احدهما الى الاخرى كان ذلك زائدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخرى امر وراء ثبوتهما (قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح) قال جلال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم في

الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم
 وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه
 المصطلح واذا سلم المحيب ذلك فرحبا بالوفاق وليت شعري ان اى مقدمة من
 مقدماته صارت مندفة بما الجاب (قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف)
 لم يذكروا وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو البأس في الاول
 والجلود في الثاني والمضأ في الثالث لظهوره (قوله نزواله ذكر على الاثنى) قيل ان
 العذاب يخفيه وقيل ليس له الا المطاعمة وفي كلام على رضى الله عنه ان صح ما نقل
 انه لاسفاد في الطاووس فليس اغرب من مطاعمة الغراب (قوله بواسطة
 تملج اوتهمكم) التهمكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التملج كذا
 في شرحه للفتاح وبالجمله التملج بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهمكم
 بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليدبر (قوله وان قوله حاتم مثال للتمليح
 دون التهمكم) ليس في شرح العلامة سوء انه رد على من جوز كون مثال
 ما شبهه بالاسد للتمليح وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح
 فقط الا ان السكاكى لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد يتزع من نفس
 التضاد بواسطة تملج اوتهمكم وهما ما شبهه بالاسد للجبان وانه خاتم ثاني
 للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه يجوز
 كون المثال الثاني له ان قلت فلا يفهم منه بعينه كون المثال الثاني للتهمكم
 فامعنى قوله لا للتهمكم قلت معناه لا للتهمكم فقط كما في المثال الاول (قوله قال
 الامام المرزوقي الى آخره) في نقل مقالته اشارة الى ان قول المصنف بواسطة
 تملج اوتهمكم بلفظ اوليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد (قوله اتانى
 من ابى انس وعبد) البيت لشقيق بن سليك الاسدى سل على زنة المجهول
 اى ذاب والغيضة الغضب الكامن وفي بعض النسخ تنغير الضحك فسل
 حينئذ على زنة المعلوم بمعنى اذاب والضحك اسم ابى انس كذا ذكره الامام
 المرزوقي وقيل الضحك ملك من الملوك الماضية قتله افريدون الملك اطلق
 على ابى انس تملجا او هزوا (قوله كأن التشبيه) اى لانشاء تشبيه اسمها بخبرها
 (قوله لان الخبر فى المعنى هو المشبه) اى لان الخبر الواقع موقع المشبه به
 متحد فى الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلامعنى التشبيه لزوم تشبيه الشئ
 بنفسه (قوله والحق انه قد يستعمل عند الظن الى آخره) وقال الكوفيون
 والزجاج كأن يحى للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشرا

كأن الأرض ليس بها هشام * أي لأن الأرض لا يجوز أن يكون تشبيها
 لأنه ليس في الأرض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن سؤال
 عن العلة مقدر و اجيب بان المراد بالطرفية الكون في بطنها لا الكون
 في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه
 لأنه بها كالغيث وبانه يحتمل ان هشاما قد خلف من سدمسده فكأنه لم يميت
 (قوله أي في الكاف ونحوها) يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر
 في قولك مثلك لا يخل لان في الكلام مقدر (قوله أي حاله وقصته العجيبة
 الشأن) المثل في الاصل بمعنى المثال وهو النضير وكذا المثل كشبه
 وشبيه ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة او
 الحال او الصفة اذا كان لها شأن وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم
 لم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا للتشبيه الاقولا فيه غرابة من بعض الوجوه
 (قوله او كصيب من السماء) الصيب فعيل من صاب يصوب أي نزل ويطلق
 على المطر وعلى السحاب ايضا (قوله ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره) مثل
 ان يقدر كمثل ماء او يقدر كنبات ماء على ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى
 الصفة و صفة الحياة الدنيا لا تشبه بذات النبات (قوله من انصارى الى الله
 الآية) انصار جمع نصير بمعنى الناصر كتريف و اشراف و جمع الناصر
 نصر كصاحب وصحب على قياس راكب وركب و جمع صحب اصحاب كفرخ
 و افراخ قال الفاضل المحشي في شرح الفتاح معنى من انصارى الى الله
 من جندى متوجهها الى نصره الله فالاضافة في انصارى من اضافة احد
 المتشاركين الى الآخر كأنه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي
 في نصرت الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني
 قولهم نحن انصار الله أي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف
 أي نحن انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن
 انصار الله من اضافة احد المتشاركين في النصرة الى الآخر ومعناه نحن
 جند الله ننصرك معه فأي ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى وأي وجه للمصر
 في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو ان ما ذكرته
 يقتضي صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى (يا ايها الذين
 آمنوا كونوا انصار الله) حتى يلائم التشبيه المقصود من سوق الآية الكريمة
 مع انه صرف قبل الضرورة والثاني في قوله تعالى (نحن انصار الله) وفيما ذكره

ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه ا- لصرفه
الجملة على الاضا في اعنى بالنسبة الى ابقاء الكلام على ظاهره وعدم التأويل
بوجه ماقتأمل (قوله والزمان مقدر اى آتيك حقوق النجم) هذا مذهب
الجمهور النحاة وعند على ابى الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فيجمل لسعة
الكلام ازمانا لاعلى طريق حذف المضاف والحقوق الغيوبية (قوله بان الآية
حينئذ لا يكون نظيرا) اذا المشبه به حينئذ يكون مذكورا لا مقدر (قوله
ويستلزمه قولهم نحن انصار الله) المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك
القول الى ذلك الكون بالاستلزام العقلي (قوله اذ حوارى الرحمن صفيه
وخلصانه) الحوارى من الخور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب
عيسى عليه السلام قصارين يحورون الثياب اى يبيضونها ويقال هو
خلصانى وهم خلصانى اى خالصتى يستوى فيه الواحد والجمع والخلص
كالخدن مثل الخلصان (قوله واضرب لهم مثل الحياة الدنيا الآية) اى بين
لهم وصف ما يشبه الحياة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها ووصف الغربة
(قوله فلا ينبغي ان يعرج عليه) يقال عرج على المنزل تعريحا ذاهبا
مطيه عليه والتعرج على الشئ الإقامة عليه (قوله قال صاصب الكشاف
لولا طلب هذه الضمائر مرجعا الى آخره) فيه بحث وهو ان الصورة المنزعة
عن الصيب وما بعده لا يصح مشبهها بها بل المشبه بها الصورة
المنزعة عن ذوى الصيب معه فتقدير ذوى ضرورى ويمكن دونه فتدبر
(قوله ومما هو بين في هذا قول لبيد) اى فى ان ما يلى الكاف ليس بمشبهه
وانما كان بينا فى هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف
تشبيه الحياة بالماء وايضا ربما يقدر هناك مضاف اى كمثل ماء بقرينة ذكره
فى المشبه والواو فى قوله واهلها بها حالية واهلها مبتدأ وبها خبرها ويوم
حلوها ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدأ مخدوف اى وهى بلاقع
وبالبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهى الارض القفر التى لاشئ بها وفى الحديث
اليمن الفاجرة تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل
ولا يجوز ان يكون خبرا له لانه متنازع الخبر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة
الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اى يشبهون الديار
حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما للمال والاهلون الاوديعه * ولا بد
بومان ترد الودائع * وما القوم الا كالشهاب وضوءه * يحول رماد ابعدهما هو

ساطع * (قوله وفي كون الفعل منبأ عن التشبيه نظر الى آخره) يمكن ان يقال
استفيد الحمل من الفعل انباء ذلك التشبيه البتة لان كون زيد واسد
منصوبين لا يوجب الحمل كافي علمت زيدا اسدا فتأمل (قوله والغرض
منه في الاغلب يعود الى المشبه) لما كان احتمال التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء
شيء على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عايدا الى المشبه الذي هو
كالقيس ولذا كان عوده اليه اغلبوا اكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق
الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه (قوله فلا استبعاد في ذلك لان
المسك بعض دم الغزال) فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف اقيم
سيبه مقامه (قوله او مقدارها اي اذا علم مقدار حال المشبه دون المشبه)
وانما تركه لظهوره مما ذكر اولاً (قوله مرفوع معطوف على بيان امكانه)
لا مجرور معطوف على نفس امكانه اذ لا معنى له (قوله وتقوية شانه) الضمير
في شانه راجع الى المشبه ٧ والشان بمعنى الحال فقوله شانه بمعنى تقوية حاله
(قوله من لا يحصل من سعيه على طائل) الطائل الفائدة يقال هذا امر
لا طائل فيه لاغناء ولا مزية وعلى هذه يحتمل ان يكون زائدة كافي قوله ان
الكريم وابيك يعمل * ان لم يجد يوما على من يتكل * فطائل فاعل لا يحصل
ويحتمل ان لا تكون زائدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو
الظاهر ويضمن يحصل معنى يطلع (قوله لتقدم الحسيات وفرط الف النفس
بها) لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها
للمجزيات بواسطة آلات وتبناها لما من بينها من المشاركات والبيانات
اجلا لا يحصل لها علوم كلية هي العقلية (قوله ما يجده في قوله ويوم كطل
الرمح الخ) البيت لشرفة ابن الطفيل او لابن الطيرية وبعده * لدن غدوة حتى اروح
وصحبتى * عصاة على الناهين ثم المناخر * كأن اباريق الشمول عشية * او زيا
على الطف عوج الخناجر * المراد بدم الزق الحمر وعنا حال منه اي تناول
دم الزق صادرا عنا اولغو متعلق بقصص الزاهر جمع مزهرو هو العود الذي
يضر به ويقال له بالفارسية چارپاره واصطكا كما ضرب بعضها ببعض
وفي الصحاح اصطباق بدلا اصطكاك وهو الطرب الذي يسمع له صوت
والغدوة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون معرفة
كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح ٩ نقبض الغدو والصحبة ههنا جمع
صاحب مثل فرهة وفارة والشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة

٧ لا الى الحال باعتبار
كونه بمعنى الوصف

٩ وهذا الذهاب من
اول وقت الزوال الى
المغرب والعدو وهو
الذهاب من صباح
الى وقت الزوال

الانف مع الاستواء اعلاه والمناخرج منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشتم
الانف كناية عن الرفعة والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوز
بكسر الهزة وقبح الواو وتشديد الزاء المعجمة الباطلة وقد جمعوه بالواو والتون
وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفية والعوج جمع اعوج
والخناجر جمع خنجر وهى الخلقوم ومثلها الخجور شبه اوانى الخجور
وقد فرغت وامثلت بطيور ماء اجتمعت عشية باعلى الطف معوجة الخناجر
(قوله ظللنا عند باب ابي نعيم) ظللنا بمعنى دخلنا في النهار والسالفه ناحية
مقدم العنق (قوله من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه * الخ)
البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله ساغسل عني
العار بالسيف جالبا * على قضاء الله ما كان جالبا * وبعده ولم يستشر في رأيه
غير نفسه * ولم يرض الا قائم السيف صاحبها * المراد بالعزم المعزوم عليه ونكسب
بمعنى تنكب اى انحرف وانتصاب جانبا اما على الطرفية اى في جانب او على
الحالية اى متجنباً (قوله اعرف واشهر) لاعلى الاطلاق بل يكفي ان يكون
كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات
وقلنا يوجد وصفايم امر اشتهاره كل الناس (قوله نقلا لامتناع وقوع
المشبهه) قوله نقلا مفعول له لتشبيه فخم او لارازدو قوله لامتناع مفعول به
لنقلا واللام دغامة وليست بحرف تعليل لنقل الامتناع (قوله عند حضور
المشبهه) فيه بحث لان الاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبهه مع المشبه
كما في حديث البنفسج لانقل فيه لصورة النادر الى كثير الوقوع اصلا لانه
لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره (قوله ليستطرف استطراف
النوادر) رده الفاضل المحشى في شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح
في قوله ليستطرف تعييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير
عن استطراف الندرة بانه مثل لما ذكره من الاستطراف لا يخلوا عن بشاعة
وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاشارة
الى نفس ليستطرف واما التفصيل الذى ذكره فأن الامر (قوله وقيل
معناه لئل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول) فيه حذف مضاف اى
من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجه مقحم
بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجه باستلزامه
ان يكون المشبهه في التشبيه الاستطرافى اما عرف بوجه الشبه او اقوى

فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان البحر المذكور ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه حجر موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله لئلا ماذكر لان قوله او معرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يصح الواقع جزاء لا تنفاه كون المشبه به اعرف واخص واقوى كذا ذكر الفاضل المحشي في شرح المفتاح (قوله وحينئذ لا يبعد ان يكون الى آخره) يعني لما لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا معها كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقدير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي الى آخره بقي ههنا شئ وهو ان المفهوم المتبادر من قوله نعم لابد فيما يكون للترين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح مع قوله ووح لا يبعده ان يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس الترين مثلا والفرق ظاهر فتأمل (قوله وجه مجذور بسلمة جامدة الى آخره) المجذور ما عليه اثار الجدرى والسلمة البراز فقرتها اى ثقبها بالمقار والديكة بكسر الدال وقح الباء جمع ديك وفي لفظ قد اشعار بان اثر القرباق في السلمة بعد لانه يزول بالزمان وانما اشعر بقربه لانه للتقريب (قوله ولا زوردية) الواو بمعنى رب ولا زورد بالراء المعجمة الخالصة لان التي اشربت سورة الشين لا يستعمل في كلام العرب (قوله بمشاهدتها عناق) العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة (قوله غص برف الغص الطرى) و برف بالفاء من رف لونه اى برق وتلاؤه قال الشاعر بربك هل ضمنت اليك ريا * قبل الصبح او قلبت فاها * وهل رفت عليك قرون ريا * رفيف الاخوانة في نداها * (قوله كتشبيه الجايح الى آخره) حكى ان قاضى سنجستان دخل على صاحب بن عباد فوجد صاحب متعنا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسبحزى * وأشار الى قدمائه بان يتوه فاستطرف كل منهم حتى اتى التوبة الى شريف في البين فقال اشهى الى النفس من الخبز * فامر صاحب بان يقوم له مأدبة (قوله وهذا الكلام محل نظر) ربما يتكلف ويقال المراد بالتناقض التناقض في الجملة ولو في الاعرفية او الاتمية لا التناقض في وجه التشبيه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعاً

٦ قوله ام من عبرتي الخ ٤٩٧ قيل قد تقرر عندهم ان العطف بام يقتضى ثبوت احد المتساويين

وان يطلب التعيين
فترتيب قوله فوالله ما
ادري الى آخره على
البيت السابق يقتضى
ان يكون المطلوب تعيين
ان المسيل به اما الخمر
او العبرة او تعيين ان
المشروب العبرة او الخمر
وظاهر البيت لا يفيد
قالوجه ان يأول
المصراع الاول اى امن
الخمر التى اسيلت بها
جفوني ام من عبرتي
اشرب المصراع الثانى
اى ام اسيلت بعبرتي التى
اشرب والا قرب ان
المعادلة باعتبار اقامة
المزوم مقام اللازم
لان المشروب اذا كان
عبرته كان المسيل به
أيضا هي ونظيره قوله
تعالى افلا تبصرون
ام انا خير فان الاصل
ام تبصرون فاقم السبب
مقام السبب لانهم اذا
قالوا له انت خير كانوا
عنده بصراء صرح به
سيويه نسخة

ولا يدم ايمان حقيقة وهو ظاهر (قوله فمن مثل ما فى الكأس عيني يسكب *
فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان
قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم
فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشئيين في امر فاؤل الكلام
اسلوب والثاني اسلوب آخر فلا محذور ٦ (قوله من غير قصد الى المبالغة آه)
انما لم يذكر عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه
اقل الاعراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما
كان القصد الى آخره (قوله لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به)
قال بعض الافاضل الظاهر ان اراده كما يدل عليه مانقطة من كلام الشيخ انه
يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ
فتى اريد شئ من ذلك لم يستقم اى العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان
العكس يستقيم في التشبيه لا يرى الى قول الشارح لانه ازيد في ذلك فان قلت
كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاتمية قلت
مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة و ارادة الحاق الناقص بالكمال حقيقة
لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام الاتمية والحاق الناقص بالكمال ادعاء يتعين
العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف ههنا ذهول
انتهى وقد يوجه حل الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه
على الاشارة الى حكمى التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فلما نسب ان يتعرض
لنوعى التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف
مقصود في الثاني دون الاول فليس مقتضى التشابه تعيين المشبه والمشبّه به
بخلاف التشبيه اذا قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة
وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل قال الشيخ في اسرار
البلاغة جملة القول هذا انما يوجد في بعض النسخ ٧ (قوله فان العكس يستقيم
في التشبيه) اى من غير ان يعد تشبيها مقلوبا (قوله فان المشبه وهو الشمس
غير مقيد) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حركتها فيكون مقيدا قلت
الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا يعتبر قيد المشبه فتدبر (قوله مؤتلفة
متفرقة في اديم السماء الى آخره) المؤتلفة المتلا لاء و اديم السماء وجهها
ورزقها الصافية نصب على المصدرية (قوله والمشتري قدامه جملة اسمية
وقعت حالا) والعامل معنى كان وفي شاخ الرفعة اى محل عال الرفعة من قبل

٧ قوله قال الشيخ في
اسرار البلاغة حله القول
هذا انما يوجد في بعض
النسخ وانما لم يذكر الشيخ
عدم القصد الى بيان
الاهتمام مع انه من علة
ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه
اقل الاهراض المذكورة
وجودا كما اشار الى ذلك
في المفتاح بقوله وربما
كان القصد الى آخره
قوله او جمع وصفين قيل
الظاهر انه عطف على
الصورة وقوله على
وجه متعلق بالجمع
السابق ويحتمل ان يكون
معطوفا على الجمع السابق
ويكون اشارة الى الحكم
بالتشابه بين الهيئتين
وقيل الجمع الاول اشارة
الى ماهو احسن اعنى
ترك التشبيه الى الحكم
بالتشابه والثاني الى ماهو
غير الاحسن فقوله على
وجه متعلق بالجمع الثاني
والظاهر ان في الاصل
حال من ضمير وحده
الراجع (قوله فان العكس
يستقيم في التشبيه اى
يستقيم في التشبيه الواقع
في باب التشابه ٢

جدجده حال من المستتر في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد
رفعه في المنتظر بان يكونا مثلا في النصف الشرق ويكون المريح اقرب
الى المشرق والا فالريح في الفلك السادس والمشتري في الخامس وقد اسرحت
صفة المنصرف قال الفراء تسكين المير في شمة وسمع من كلام المولدين
والاصل الفتح (قوله فانه لو قيل المريح كالمنصرف الى آخره) يعنى ان تشبيه
المشتري بالشمعة المرسجة وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من حصول شئ
احمر اللون خلف شئ ابيض اللون متلا لا بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه
المريح بالمنصرف عن دعوة لا يصح (قوله وهو القول الفحل والمذهب الجزل)
اراد بالفحل القوى والجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركب (قوله وكذا
تشبيه الشاة الجبلية) لم يقل الجبلية لان التام في الشاة لو حدة لا للتأنيث والتأنيث
وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة (قوله زهر الربى) الربى جمع ربوة وهى
ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فقضت باحضارها انه حل الزهر
على النبات اما مجازا مرسل او استعارة (قوله ولا يخ) هذا عن تسامح لان
قوله قمر بتقدير ليل قمر كما صرح به فقيه تعدد وشاة تركيب وجوابه
ان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد لما سبق ان المراد بانتركيب هو الهيئة
الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به هنا ليس كذلك (قوله وايضا تقسيم
آخر للتشبيه) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا من الاقسام
السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة
فلا معنى لجمعه قسيماله (قوله رطبا بعضها ويابس بعضها) لا يخفى ان رطباً
ويابساً حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كائن فأنجده
ان الحال يجب ان يكون مطلوبة لصاحبها في التذكير والتأنيث وقد
انعدمت ههنا حيث لم يقل رطوبة ويابسة فاشار الشارح بقوله رطباً بعضها
ويابساً بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضى لزوم حذف الفاعل وبقاء
رافعه ولا يحجزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يراد ان
تفصيل الحال لفظا يستدعى تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها
فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان يقال
التقدير قسما رطباً وقسما يابساً (قوله اى قول المرقش الاكبر) التزييش
التزين والتحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عون بن سعد
من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو من بني سعد (قوله فتشبيه

التسوية سمي به لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر في التشبيه (قوله قدشيه
الجمع) سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به وان كان المشبه
بهما على التفاوت (قوله اغيد مجدول مكان الوشاح) الغيد النعومة يقال
امرأة غيداء وغادة ايضا اى ناعمة بينه الغيد والاغيد الوسنان المائل
العنق والوشاح ينسج من رايم عريضا ويرصع تشده المرأة بين عاتقها
وكشعها يقال وشاح ووشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح
الصدر وقبل الحاصرة (قوله كائمايسم عن لؤلؤ) ضمن تبسم بمعنى تكشف
فعداء بمن (قوله يغتر عن لؤلؤ رطب) يقال افتر عن اسنائه اذا تبسم حيث
اظهر اسنائه ولؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطالع من الكتم
وهو نور ابيض ينشق عنه الكفري وحب الماء التفاحات التي تعلوه (قوله
اتنى بالامس ابياته الى اخره) عللا بشئ لهابه كما يعمل الصبي بشئ من
الطعام والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا ويرد الشباب بضم
الباء من قيل لجين الماء اى الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب في الطراوة
والنضارة وقيل هو بفتح الباء معنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة
والاول اظهر والامان الامن وفي بعض النسخ الا فان جمع افنية جمع فناء
الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالامانى وهو جمع امنية
وعهد القباذ مائه والدنان جمع دون وصفوها خالصا والقيان جمع قينة
وهى الامة كما سبق (قوله غير حقيقى) اى غير متحقق حسا ولا عقلا (قوله
ولا يقال ان فيه تمثيلا) فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف
متحققا حسا في التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل
(قوله فنه ماهو ظاهر) وجهه قوله ظاهر هو المتن وقوله وجهه من الشرح
ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرأ القيس كأن قلوب
الطير الى آخره ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان
اسناد الظهور الى الجمل مجازى وانما المراد ظهور وجهه فاذكره مأل
المعنى لا توجيه التركيب فتدبر (قوله مصممة الجوانب) المصممة الذى لا جوف له
(قوله وهم ربيع الكامل الى آخره) قيد الشارح الكامل والوهاب بالرفع
على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ بكسر الحاء والقوارس بالجر على
الاضافة لانهما لا يصحان الوصفية لعدم جواز عملهما على سابقتهما
(قوله شكلتهم ان كنت) اعلم شكلتهم على صيغة الحكاية والشكل فقد ان

٢ من غير ان يعد تشبيها
مقلوبا و الظاهر ان
التعليل المذكور لما يفهم
من الشرطية المذكورة
يعنى ان الاقتصار على
الجمع المذكور اذا لم يقصد
المبالغة او الحاق الناقص
بالكامل اذ لو اريدشى
من ذلك لم يقصر على
الحكم بالتشابه لتنافي
لازميهما لان الثانى يقتضى
جواز العكس من غير
ان يعد تشبيها مقلوبا
والاول يقتضى عدم
الجواز بقى فيه بحث وهو
انه لا قصد الى المبالغة فى
بيان الامكان والحال
والمقدار بل فى التزيين
والتسوية من غير استقامة
العكس نسخته

المرأة ولدها (قوله اى من مجمل) فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل
 الجميل والمفضل فلا وجه تخصيصه بالجميل قلت بل له وجه اذ لا يذكر
 الوصف المذكور في المفضل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه
 على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية
 كانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك والمفضل ايضا
 مذكور فيه وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقيم
 في نظر البلغاء (قوله لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة) اى لا يدل عليها
 بخصوصها اذ دلالة للعام على الخاص (قوله فان وصف الحلقة بكونها
 مفرغة) الظاهر ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله
 لا يدري اين طرفاها ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي قيد للشبه لا يصح
 التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة كما
 لا يخفى فتسدير (قوله سيصبح العيسى بالليل عندفتى) العيسى بالسين المهملة
 فاعل يصبح والليل معطوف عليه والباء في بي لتعديدية ومعنى اصباح
 العيسى به عند الفتى ابصارهما اياه اليه وقت الصباح (قوله كقوله فلان
 كثر اياديه لدى الى آخره) مساق كلامه يشعر بان قوله كثر اياديه صفة
 لفلان وفيه نظر لان فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح
 اللب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا توصف بها
 المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اى فلان الذى كثر اياديه
 على ما جوزه الاخفش والكوفون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه
 معطوفا على موصول آخر او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز
 ان يعامل معاملة التكرات في الموصوفية بالجميل كما هو عومل العرف بلام
 العهد الذهني بذلك (قوله قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الى آخره)
 ولعل السر في اختصاص التسامح بذلك ان وجه الشبه لما يمكن امر اظاها
 دل على امكانه بامور موجودة يستتبعه (قوله فجعلوا وجه الشبه ههنا هو
 الخلاوة مثلا وهو امر حمى) فيه بحث لجواز ان يريدوا الخلاوة الكلية
 لا الجزئية (قوله والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى الى آخره) وانما قال
 يشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذى ذكره فبنوا الكلام على ما هو
 المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة
 بلا تفرقة بين ما هو جزئى محسوس وما هو كلى معقول وههنا بحث وهو ان

قوله وفساده بين
 لان جعلهم الى آخره
 يمكن ان يقال في قول
 الشارح العلامة هو
 الخلاوة مثلا باراد لفظ
 مثلا دفع هذا اللام
 لان غرضه ان الباعث
 امثال هذا التسامح
 وقولهم الخد يشبه
 الورد في الحمرة المحسوسة
 من الامثال فليتأمل ندد

قوله ينتقل فيه من المشبه
الى المشبه به الى آخره يعنى
اذالو حظ المشبه وقش
عن المشبه به فانه ينتقل
اليه وكذا اذا سئل بان هذا
الشئ بماذا يشبه قول مع
غلبة حضور المشبه الخ
اعترض عليه بانه جعل
اولا ظهور وجه المشبه
علة السهولة الانتقال من
المشبه الى المشبه به فيكون
فى المعنى علة لغلبة حضور
المشبه به عند حضور
المشبه وجعل ثانيا غلبة
حضور المشبه به عند
حضور المشبه علة لظهور
وجه المشبه فبين كلاميه
تدافع واجيب بان المراد
بما ذكره اولاه ينتقل
من المشبه الى المشبه به من
حيث انه مشبه به اى
التصديق بان ذلك مشبه
بهذا الشئ فيكون ظهور
وجه المشبه علة لهذا
التصديق وغلبة نفس
حضور المشبه به على
الوجه المذكور

السكاكى جزم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه المشبه
اعتباريا والجرة السككية ليست باعتبارية اذ ليس هيئة غير متقررة فكيف
يكون التسامح فى هذا من قبيل التسامح المذكور لا يقال المراد بالاعتبارى
ما لا يكون موجودا فى الخارج وفى الجرة السككية كذلك اذ التحقيق عدم الوجود
الكلى الطبيعى فى الخارج لا نأقول فلا يكون لقول السكاكى وهذا التسامح
لا يكون الا حيث الى آخره فائدة معتد بها لان كل وجه المشبه حينئذ اعتبارى
الهم الا ان يريد بقوله وهذا التسامح لا يكون تسامحهم بطريق القطع
لا يكون الا فى ذلك فتدبر ٢ قوله ولذلك قيل النظر الاول حقا (اذر بما
يستحسن بها القبيح ويستقيم الحسن) قوله فلان لم يعن النظر ولم ينعمه
يقال امعن الفرس اذا تباعد فى العدو فالامعان مجاز فى النظر الدقيق
والوجه غير خفى واما نعم فعلة معان كثيرة والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري
لما نه يقال انعم كذا اى زاد (قوله بما يقضى الرجل دهره الى آخره) اى يمضيه
يقال قضيت الامراى تفذته (قوله لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه)
ان قلت فلم لم يعلموا عدم ظهور وجه المشبه بتدور حضور وجه المشبه
كما علوا الى آخره بتدور المشبه به قلت لان المشبه به عمده التشبيه الحاصل
بين الطرفين وظهور وجه المشبه وعدمه انما يسند اليه الى المشبه به (قوله
جملت ردينا البيت) قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى
الشام والقناة الردينية والرح الردينى وزعموا انه منسوب الى امرأة سمهرسمى
ردينة وكانا يقومان القنا بخطط هجر والظاهر ان قوله والقناة الردينية والرح
الردينى ابتداء كلام اى ويقال القناة الردينية قوله وزعموا انه منسوب الى آخره
بيان معنى الردينى فن فهم منه ان معنى الردينى رح منسوب الى الاردن فقد
وهم يدل على ما ذكرنا قوله وزعموا انه الى آخره كما لا يخفى على من له ذوق سليم
فتأمل (قوله او يعتبر الجميع كما من تشبيه) الثريا الى آخره فان قلت جميع
او صاف الشئ ظاهرة او باطنة لا يطلع عليها احد حتى يتأتى ان يعتبرها فى
التشبيه قلت ليس المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الموجودة فى المشبه به
بحيث لا يشذ عنها بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة فى وجه
التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر ثلثة اوصاف
من حيث الوجود واردة هذا غير خفى على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ
المقابلة بقوله ان تأخذ بعضا وتدع بعضا (قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة

الى آخره (قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبران ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبره والجملة هي البيان لقولنا لان قوله منادان معك وصفين الى آخره لا يلائمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردة بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بما عداها واما التخصيص بالمركب فيحسب الادب ملاح الميزاني كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الخبر من حواشي شرح المفتاح (قوله ولا منسوجة عليه العناكب) قد ذكرنا في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي بيوت العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة (قوله ومعنى بعدم الظهور الى آخره) هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اي خفاء وجهه في بادى الرأي ودفع توهم ان هذا يورث التعقيد المحل بالمفساحة المتبعة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب (قوله الابوجه ليس فيه حياة استثناء مفرغ من الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهارة ملتبسة بشيء الا ملتبسة بوجه ليس فيه حياة) قوله ان السحاب تستحي الى آخره (الندى العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح فقابست تلك المطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها تستحي لذلك وانما فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الآخر لان التصرف في قول ابى الطيب بامر عدى وهما بامر وجودى (قوله وهى تمر مر السحاب) اي الجبال يوم القيمة (قوله لياليه اسحار وفيه هواجر آراء) هواجر جمع هاجرة وهى ما بين الزوال الى العصر واصال جمع اصيل فاعل خصلت بمعنى اثلت وحصل لها النضارة وقوله والشمس تنفس جلة حالية ونعاس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كأنها تضعف بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع يشبه الاصال في الطيب والاطافة (قوله هكذا يجب ان يتقد الذهب واللبين الى آخره) لان ما ذكره معنى لطيف ومشتمل على صنعة مراعات النظير اعنى الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الآخران فلا يخفى برودتهما اما الاول الذى للمخال فلا يلائم معنى التشبيه وجه الماء بطلق الورق الساقط من الشجر وهو ظاهر مع

علة ظهور وجه الشبه
فلا تدافع وفيه بحث لان
الظهور المذكور كما انه علة
للتصديق المذكور علة
لغلبة نفس حضور المشبه
به اذ لا يمكن التصديق
بدونه والا قرب ان يقال
الغلبة المذكورة علة
لحصول الظهور ابتداء
والظهور علة لغلبة
الحضور بقاء كافي العقل
المستفاد مع العقل بالملكة
والكلام بعد محل تأمل
نسخه

فقد ان تلك الصفة واما الثاني الذي للزوزني فلانه لا اختصاص للورق
المصفرير بالخريف بالشجر الذي له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب
الى الاصيل حينئذ ولا يخفى لطف ايراد النقد في قوله ان ينقد الذهب
والبحين لان التقدير الجيد من الزيوف (قوله فان المشبه به مذكور قطعاً)
اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه
قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به ولم ينحصر المراتب
في الثمانية اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد
بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان القاعل جواباً للسائل ولو سلم للكلام
في تشبيهات البلقاء ولم يرد مثله فيها (قوله او كسر حان في الشجاعة)
قد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس
ويجب صدورهما عن روية فالاصوب ان يبدل الشجاعة بالجراءة (قوله
وكان زيد الاسد) فيه مبالغة ليست في التكاف لانهما كأن بطن الاتحادين
زيد والاسد او الشك فيه فالقول بان في لفظة كأن افادة الشك الموهن
لامر التشبيه وهم (قوله باعتبار متعلق بالاختلاف الى آخره) لاشك
ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب
كأنه بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار
تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى
لا التقدير في النظم فليتأمل (قوله ثم اى اعلى بعد هذه المراتب) ينبغي
ان يتجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العالى اذ لا علو فيما بعد هذه
المراتب الاربع كما سيتضح من تقريره (قوله اما لعموم وجه المشبه من حيث
الظاهر) لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاماً ضرورة ان التشبيه
لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها (قوله والخلاف لفظي
وراجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين) اذ من المعلوم لكل عاقل ان
المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلة له في
ضمن دعوى انه هو فان من فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء
ذكر المشبه تحقيقاً او تقدير اؤنية او لم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة
شئ لغيره مع كون ادائه مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن فسر
الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كونه اسم المشبه مطوى
الذكر تحقيقاً او تقدير اؤنية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين

مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها (قوله وان لم يكن كذلك
 نحورأيت بزيدا اسدا الى آخره) اى ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه
 او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كادل عليه مساق الكلام فلا يسمى
 استعارة بل تجريدا وهو ان ينزع من امر ذى صفة امر آخر مثله في تلك
 الصفة مباينة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين
 المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينزع منه اسدا آخر
 فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة وتسمى هذه الباء تجريدية وكذا كلمة
 من وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط
 كافي الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية
 صدق في كل منها انه لم يكن اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم
 الخبر مع انه استعارة بالاتفاق ٦ (قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير) ان قلت
 فلم لا يكون استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر في النفس
 عنده قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر
 بذكر لازم من لوازم المشبه به (قوله وهذا الخلاف ايضا لفظي) فان من
 اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها لاعلى وجه التجريد
 والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيده لا
 (قوله فان ايت الا ان تطلق) اى امتنعت عن جميع الامور الا عن اطلاقك
 اسم الاستعارة ومحصوله ان اردت اطلاقه عليه (قوله فلا يحسن اطلاقه
 عليه) لان الاستعارة تقتضى تناس التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضى تذكره
 فيتنافيان وانما نفي الحسن لاجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير
 (قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة) سيمتحقق الفرق بين المعرفة والنكرة
 لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لانلايم المشبه به
 اذ لو كانت موصوفة به لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة
 والنكرة الموصوفين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء
 معرفة مشبه بهام موصوفة بصفة لانلايم المشبه به فتأمل (قوله وذلك
 بان يكون نكرة موصوفة بصفة لانلايم المشبه به) فهم من كلامه ان تقدير
 الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير
 ملائمة للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بهاهل يحسن
 تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفرق بين

٦ قوله على اختلاف
 المذهبين اى في الاستعارة
 احدهما المذهب المشهور
 المختار وهو وجوب
 اجراء اسم المشبه به على
 ما يدعى استعارة له بطريق
 استعماله فيه وثانيمها
 المذهب المشار اليه بقوله
 ومن الناس من ذاهب
 وهو كفاية اجراءه عليه
 بطريق اثباته له منه

المعرفة والذكرة حيث يحسن التقدير في الاول دون الثاني ان المقصود من الكلام المبالغة في التشبيه والفردية المستفادة من الذكرة اعني اسدي زيد اسد كاسدة في تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة كل من الحقيقة المقيدة وكلما كان التشبيه اكمل في وجه التشبيه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصده مجرد صدقه على الموضوع والاضاع التبريد ظاهرا لحصول المقصود بالذكرة ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا الاتحاد كما في قولنا زيد العالم لظهور التغير فعبين الجمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاجه بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكر فالظاهر دعوى حل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فأت المبالغة هذا اذا كان القدر هو الكاف مثلا واما اذا كان كأن مثلا فالنقصان في المبالغة الحاصلة من التشبيه بالفرد ينجر بما فيها من المبالغة لاشعارها بظن الاتحاد او الشك كما عرفت ولذا يحسن فيه تقدير كأن بخلاف الكاف ونحوها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح المفتاح (قوله قال الشاعر شمس تألق) بضم القاف على انه مضارع حذف احدى تائييه ولو كان ماضيا لقل تألقت يقال تألق البرق اى لمع والواو في قوله والفراق غروها عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعني تألق ويحتمل ان يكون التأكيد للصوق والجملة صفة شمس ولا يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض واتماذك الكسوف مع ان الشاع في القمر الخسوف واجاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري و اشار اليه صاحب الكشف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الخسوف زائل فلا يحسن استعمال في الجيب (قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء من هذه الامثلة الى آخره) اذ ليس لنا بدرك يسكن الارض مثلا وانما ينف الجواز الجواز ان لا يكون التشبيه موجودا كما في انياب الاعوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان تضمن اعتبار الطيف الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم توجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار الطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لقائده ليست فيها الا انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه

للفائدة (قوله ما يحيل تقدير اداة التشبيه) اى يمنع منعاقويا فلا ينافيه قوله فيقرب
 من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق
 التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب الى آخره على جوازه على ان الدلالة الاولى
 ممنوعة كافي قوله فان تفق الانام البيت ولوسم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار
 البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح (قوله كقوله اسددم الاسد الهزير
 خضابه * موت فريص الموت منه ترعد * الهزير الاسد القوى والفريضة
 اللحمية بين الجنب والكنف لا يزال ترعد من الدابة عند الفزع وجمعه فريص
 وفرائص وترعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا
 اخذته الرعدة اى الاضطراب واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت
 انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط على ما نبه عليه من قوله لان تشبيهه الى آخره
 والاستحالة في بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل
 بملاحظة الامر الواقع وهو ان البدر لا يسكن الارض ٦ واما قول البحرى
 وبدر اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسددم الاسد الهزير خضابه
 من حيث انه مع كون الصفة فيه مما لا يلزم المشبه به يحيل تقدير اداة التشبيه
 نفس المفهوم من الصفة اذ من المستحيل عادة ان ما يضى شرقا وغربا يكون
 موضع واحد غير مستضى به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف
 بدر يسكن الارض فتأمل (قوله لان تشبيهه بخمس السبع المعروف الى
 آخره) هذا بناء على الاعم الاغلب وكذا قال الشاعر ظنناك في تشبيه صدغك
 بالمسك * ففاعة التشبيه نقصان ما يحكى * والافقد مرانه يجوز الجمع
 بين الشئين في التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت جل البيت على الاستعارة
 لا يدفع التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس الاسد يدل على مماثلته
 اياه والصفة المذكورة على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة
 ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف
 ولهذا يلزم نصب القرينة المانعة عن ارادة المتعارف كما ذكر في المفتاح
 والمائلة لغير المتعارف والفوقية على المتعارف فلا تناقض بقى فيه بحث
 وهو ان توهم التناقض في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذا جعل الجملة
 المذكورة خبرا بعد خبر المبتدأ المحذوف او المذكور في الايات المقدمة
 والظاهر عندى انها صفة لاسد لان تشبيه الممدوح بالاسد الخبيالى الذى
 صقته كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تكرر اسد الاول

٦ كما اشار اليه بقوله
 موصوفة بصفة لا
 تلامي المشبه منه

وتعريف الثاني فكأنه قال هو نوع من الاسد غير ما تعارفه الناس صفته
 ان دم الاسد المهود خضابه وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم (قوله ومثله
 قول البحرى وبدر اضاء الى آخره) غير الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل
 وكقول البحرى نضا على مماثلته للبيت السابق لما فيها من نوع الخفاء كما
 تحققه من التقرير السابق واذاء ههنا متعد وقد يحى لازما وشرقا وغربا
 تميز من المفعول احوال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى (ولهم رزقهم فيها
 بكرة وعشيا) اى دائما وموضع رحله منزله (قوله الى التشبيه الساذج) اى
 الذى لا استعاره فيه (قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره الشرق والغرب
 مع اسوداد موضع الرحل منه) فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين الرحل
 موضع وموضع ولان تقول الصفة النقية عن القمر المعروف اضاءه ما سوى
 جميعا لانه على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثانى انما يوجد من المضي
 بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن المتعارف بل لان المواضع التى لا يصل اليها
 نور القمر من الكهوف والمواضع المغيرة اكثر من ان يحصى والاول اظهر كما
 لا يخفى (قوله ان ثبت من الممدوح بدرا) من في قوله من الممدوح بانية حال من
 البدر قدمت عليه وتجريدية والمعنى اداة المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف
 (قوله فهو كقولك زيدر جل كبت وكبت) قوله كبت كناية عن حديث دال
 على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا او فاجرا والثانى
 اقرب بحسب العرف والاستعمال (قوله كما يمنع دخول الكاف الى آخره)
 كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون
 اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب (قوله امرائنا في الجملة) فيه بحث
 لانه ان اراد بالشبوت في الجملة ما مع الشبوت الحقيقى والوهى فعدم ثبوت البدر
 الموصوف بما ذكر ممنوع وان اراد ثبوت الحقيقى فقط فافتضاء كان وحسبت
 ذلك الثبوت ممنوع لجواز ان يقال كان الشقيق اعلام ياقوت نشرن على
 رماح من زبرجد اللهم الا ان يقال دلالة كان وحسبت على الثبوت الحقيقى
 معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين فى شرح الانصاح
 ولو علل امتناع دخول كان مثلا فى نحو اسد دم الاسد الهزير خضابه بما علل به
 امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف
 او بكان او بغيرهما يقتضى فى الاغلب التقصان او المماناة والاوصاف
 الكمال فلزم التناقض (قوله او خلاف الظاهر كقولك) كانه زيدا الاسد

قبل مثل المصنف في الايضاح للشكوك بقوله كأن زيدا منطلق وخلافه
الظاهر بقوله كأن زيدا الاسد وهذا ظاهر لان الانطلاق ليس بقطعي
الثبوت لزيد ولا قطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها
لزيد خلاف الظاهر فلا يشك فيه بل يحزم بخلافه لا يحتمل على التشبيه
واما تمثيل الشارح فقيه خفاء واقول وجه ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوكية
في صورة المرفوع ومخالفة الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة
المرفوع دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في
بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيدا بالاسد
في التجمعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غاية ان تلك المشابهة مما يشك
فيه واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراد
مدرج تحته بمبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا
الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة
بينه وبين ما ذكره المصنف في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف
في التعبير (والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة) اي النكرة الموصوفة بصفة غريبة
غير متعارفة التي كلاً منافيه ليست بناتبة في نفس الامر فدخول كأن وحسبت
عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر عندهم ان المشبه كالقياس والمشبّه به
كالقياس عليه (قوله وايضا هذا الفن اذا تأملت) هذا دليل ثان على امتناع تقدير
اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفاً بصفة عجبية
والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة بناء في الدليل الى ملاحظة لزوم القياس
على المجهول او تغيير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان
الثبوت السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فان ذلك
المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متناولاً نحو علمت والثاني متناولاً له
غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه (قوله اي هذا بحث الحقيقة
والمجاز) اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف المبتدأ وكذا المضاف الى الخبر
واقیم المضاف اليه مقامه (قوله انما هو بحث المجاز) اذ به يتأني اختلاف
الطرق دون الحقيقة (قوله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملئكة) وانما
يكون بينهما حقيقة تقابل العدم والملئكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ
فيما وضع له عما من شأنه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم للمجاز (قوله
والمطلق ان غيره) اي ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر منه ذلك

تبادر المجاز في الاسناد من التقييد بالعقلي و بهذا يندفع ما يقال التقييد
بالغوى يؤهم خروج الشرعى والعرفى والاطلاق يؤهم دخول العقلى
في كل منهما يؤهم خلاف المقصود فوجه ترجيح احدهما على الآخر على
ان ايهام خروج امرين ربما يربو على ايهام دخول امر (قوله والتاء فيه للنقل
من الوصفية) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار
اسما بنفسه لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كان اسمية فرعا لوصفية فيشبه
بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة
في رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشئ فرع تحقق اصله (قوله
ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه) اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل
التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية مشتمل بالتاء بدون موصوفة المؤنث
اوبه مع الاستغناء عنه بالوجه الذى ذكر قال رحمه الله في شرح الفتح
وانما اختار السكاكى هذا التكلف جريانا على قضية اصل التاء بخلاف
ما ذهب اليه الجمهور (قوله اذ لا معنى له عند التأمل بناء على ان المتبادر من
استعمال الكلمة فى شئ اطلاقها و ارادة ذلك الشئ منها فالمشتمل فيه
نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب) وهذا اذا اجريت فى على الظاهر
المتبادر منها واما اذا جعلت بمعنى على كافي قوله تعالى (ولا صلبنكم فى جذوع
النخل) فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام من المتبادر وايضا يلزم انتقاض
التعريف بالمجاز الذى يخرج عن هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع يعنى
ان الانتقاض على زعم المصنف فانه لم يعتبر قيد الحثية واعتراض على تعريف
السكاكى فيما ساقى بانه لم يعتبر قيد اصطلاح التخاطب فينتقض تعريفه
بالمجاز المذكور فعلى هذا يندفع الاعتراض عليه بمنع الانتقاض بناء على
اعتبار قيد الحثية لكن يبقى الاعتراض عليه بمنع بناء على ان المجاز المذكور
ليس بمشتمل فى اصطلاح التخاطب بالمعنى الظاهر المدعى بطلانه فيما
سبق اللهم الا ان يحمل الاستعمال فى اصطلاح التخاطب على معنى آخر
يدخل فيه الحقيقة فى الحدد هذا قيل ليس المراد بكون المعنى المشتمل فيه
موضوعا له فى اصطلاح التخاطب حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح
والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقرر عليه فى الاصطلاح
والعرف عند ما استعمله النحوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة
حقيقة بل المراد ثبوت الوضع فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه

ام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذي احترز بهذا القيد عنه على هذا التوجيه غير ظاهر كما لا يخفى على المتأمل فالأقرب ان يقال اصطلاح المخاطب اذا استعمل النحوى الاسد فيما وضع له لغة اصطلاح اللغة ولا شك في حدوث الوضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله عن تعريف الحقيقة فليتأمل واعلم ان ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له في اصطلاح المخاطب حدوثه الوضع في ذلك الاصطلاح والالزم ان يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمل النحوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه ام لا (قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعا بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتى ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذى له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة لكن لافي ذلك الهيكل (قوله اى ليدل بنفسه) اشارة الى آخره ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في المجاز لان دلالة بقرينة لابلتعيين والالتقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس (قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا) اى بالوجد المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي ثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك لئنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازى لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي المعبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المتعينين (قوله على معناه الافرادى) قيد لئنى بالافرادى لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاني زيد على الفاعلية بواسطة جاني (قوله بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة الى آخره) رد الفاضل المحشى هذا الجواب بتفصيل الا ان ابطاله للشق

الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام
 وما يشبهه من الفاظ الدلالة على معان متعلقة بمعاني الفاظ غيرها حروف
 محل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير
 وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها للكلمات
 الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا ورو دله ايضا لان معنى التعريف
 على هذه الارادة مادل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة
 لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم من حيث ذلك التعلق فتأمل (قوله سلمنا
 لكن معنى الدلالة بنفسه الى آخره) لاشك ان مسئله هو الذي منعه اولاهو
 كون معنى الدلالة على معنى في غيره اشترط ذكر المتعلق في الدلالة على المعنى
 الافرادى فمأذكره ههنا مناقض لما ذكره في مختصره لانه بعدما فسر الدلالة
 بنفسه ههناك بكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق
 اللفظ حكم بان هذا شامل للحروف ثم قال نعم فاول على معنى في غيره انه
 مشروطة في دلالة على معناه الافرادى ذكر متعلقه فالفهوم
 من كلامه هنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه
 ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره
 باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم بما ذكره في المختصر عدم شمول التعريف
 لوضع الحرف على هذا التفسير قطعاً وهذا يقوى اعتراض الفاضل المحشى
 اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفس دلالة على معناها كيف يقال
 العلم بتعيين من معناها يكفي في دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد
 الشارح ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه وذلك التعيين
 كاف في الدلالة فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه
 عبارة عن النسبة المخصوصة ولا مفصل له في الدلالة وبالجملة ذكر المتعلق بما
 اعتبره الواضع فيكون هو ايضا من متعلقات العلم بالتعيين فلا ينافى في اشتراط
 ذكر المتعلق كون العلم بالتعيين كافيا والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض
 ما ابدله به في بعض النسخ كما نقله الشريف لكنه معنى يفهم من العبارة
 فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة
 بالمنفعة عن ارادة المعنى الاصلى وهو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما
 لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشى وان غفل عنه البعض ودفع
 اعتراضه باننا لانسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان
 فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحشى على انه ان اراد

بالمعنى الى آخره محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلى المعنى
السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى
فلا محذور فتأمل (قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض
الاشتراك الى آخره) الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو
التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هى ما لاجلها التعيين
وعدم ترتيب ما لاجله التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى وجود التعيين
الذى هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين على
التعيين اذ يفهمان منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بتعيين الارادة لعارض
الاشتراك وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم
تحققها قطعا (قوله كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض الى
آخره) القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح وقوله ان لا يتجاوز اما بتأويل
مصدر بمعنى الفاعل اى مدلوله غير المتجاوز وهو احد الدائر واما بتقدير مضاف
اى مدلوله ذوان لا يتجاوز (قوله وقوله بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض الى
آخره) قد اورد الفاضل المحشى ههنا جوابا وسؤالا ووضح الفرق بين
قرينة المجاز والمشارك لكن الجواب الذى ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد
بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من كلام السكاكى والا
فلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر آخر فعلى تقدير المزاوجة الدلالة
على احد المعنيين بالتعيين محققة ودفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له
في تحقق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهى معتبرة
في الدلالة على المعنى المجازى الى آخره محل بحث اذ قد مر منه ان اللفظ
اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن لقرينة مدخل في الدلالة بل في الارادة
فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة
فظهر عدم اتصاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتأمل
(قوله وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا) فيه بحث اذ استلزام
الوضعين لما وضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلاثة للوضع الرابع
وتعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعلقها
الهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع الضمنى لا يستلزم
استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمنى للوضع الرابع الضمنى
فتأمل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشى ههنا حيث قال بل الواقع
التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك واذا كانا متنافيين

كافي المثال المذكور اعني القرء عند الكل يدل على ان المراد بالتنافي هو
 التناهي بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان
 المراد هو التنافي في الارادة بان لم يكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك افعل
 مراد به الوجوب والاباحة حتى لو قيل اقرأت هند بمعنى ظهرت وحاضرت
 وفي الدار الحيوان اي الاسود والابيض يجوز عند القائل بالعموم فلي تأمل (قوله
 وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف باننا لانسلم ان معناه الحقيقي الى آخره)
 وجه اندفاع هذا الاعتراض ما مر من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة
 لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر اليه بحسب الوضع والا
 فستسمع لفظ زيد يتبادر حيوة لافظه مع انها ليست معناه الحقيقي والتبادر
 فيما ذكر بسبب المزاحمة لاسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين
 بخصوصه لا يستلزم الوضع بمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما كما حققه
 الفاضل المحشي وانت خير ٧ بان في جعل التبادر الى الفهم بسبب الوضع
 اماره الحقيقة شائبة الغوى اذ يكون المعنى المتبادر بسبب الوضع اماره
 الوضع فتأمل (قوله وبان قوله القرء بمعنى الطهر الى آخره) وجه اندفاع
 هذا الوجه بما سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل
 الدلالة (قوله اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له) ارادة ارادة
 الموضوع له ارادته ولو في محل آخر باستعمال آخر والا فلكنية قد تقترب
 بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص الحل كقوله تعالى (الرحمن
 على العرش استوى) وقوله عز وجل (والسموات مطويات بيمينه) ونظائرهما
 وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلي نظر فيها
 (قوله لاننا نقول الاول يستلزم الدور) قد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من
 غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى السابق المتفرع عليه هذا المعنى
 لم يلزم الدور (قوله والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية) وكذا
 يستلزم انحصار قرينة الكناية ٦ في غير اللفظية وهو ايضا ممنوع (قوله فان قيل
 معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية) كان معنى
 قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي
 في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد
 تبين فساد ما ورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن تعريف
 الحقيقة دون الكناية (قوله لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له) ظاهر هذا

٧ الظاهر ان لفظه اي مقسم
 في عبارة الشارح لان معنى
 نفسه من غير قرينة لا اي
 من غير قرينة

٦ لا يخفى انه لو قال والثاني
 يستلزم ان لا يخرج المجاز
 قرينته معنوية عن ان
 يكون موضوعا لكان اشد
 مناسبة

مناقض لما سلفه في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل التجاد مستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكره في التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلويح بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الموضوعين بالنظر اليهما والى ان ميل المصنف الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح في توجيه ما وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه اخذا بذلك (قوله وهو انه نظر الى لفظ الايضاح الى آخره) لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكره نظرا لاننا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة كما تكون معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله اولا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمنع النقل الى المجاز وجعله علما ووضع المتضادين كالحيون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولا اختلاف اللغات باختلاف الالام يعني نظر ذلك البعض من الخذاق وهو النافضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ الى آخره مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تمة اعتراضه على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح (قوله فقال ان مراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم) فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مررت اليه اشارة والاولى ان يقول المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا (قوله حفظت شيئا وغابت عنك اشياء) لعل الشيء المحفوظ لذلك البعض هو الذي ذكره من ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم لانه ان دلالة الالفاظ ذاتية وانت قد نهيت على ما في هذا المحفوظ ايضا من نوع خلل (قوله والظاهر ان الواضع هو الله تعالى) المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطال او غيره فهو الواضع ثم الواضع هو اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل بالاول هو عباد بن سليمان الضميرى والثاني ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه مذهب التوقيف والثالث وهو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم وسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقائل بالمذهب الرابع وهو ان المخصص في البعض وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح

٧ فان قلت ظهر من سياق الكلام ان الكناية خارجة عن الحقيقة عند المصنف فلم يتعرض لخروجها عن تعريفها قلت يحتمل ان يكون المراد بالمجاز في قوله فخرج المجاز مطلق المجاز المستعمل في غير الموضوع له فيشمل الكناية

البشر الاستاد ابواسحق الاسفرائي (توله او يخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ٦ ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس) فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع فجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يضم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا يكون شئ من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا في كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم دالة على معنى يجوز ان يكون بالطبع صرح به في فصول البدائع كما اذا خلق لفظ الوضع في جسم مع صوت يدل على معناه طبعاً فلياً مل واعلم ان الفاضل المحشى جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقاً مستقلاً للتوقيف والالهام طريقاً آخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان يصار الى ما ذكره المشايخ من ان الالهام موهبة رجائية محضة لا تدخل للاستعداد فيه ويختص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه (قوله لوجب ان لا يختلفت اللغات باختلاف الائم ولو جب ان يفهم) الظاهر ان كلامهما وجه مستقل ففي الوجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ ٢ لما كانت لفظية ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو ممنوع لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات حينئذ بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجوز ان يتعدد الدال بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثاً فلا بد من تصويره (قوله كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ انه لفظ) فيه اشارة الى دفع ما يقال لعل هناك شرطاً فقد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه حينئذ لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالته على الالفاظ (قوله ولا امتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي) هذا كلام ذكره السكاكي وحققه الفاضل المحشى ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اي لكان يتمتع نقل ذلك اللفظ عن سماعه الذائق الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلاً سواء

٦ يحتمل ان يكون المصدر مضافاً الى الفاعل واحد المفعولين بمخدوفاً الى اسماع ذلك الجسم تلك الاصوات والحروف واحداً او جماعة ويحتمل ان يكون مضافاً الى المفعول والايقاع مجازياً والعامل هو الله تعالى اي اسماع الله تعالى الاصوات والحروف القائمة بذلك الجسم واحداً او جماعة منه

٢ فان قلت لم لا يجوز ان يستلزم المناسبة الدلالة بشرط العلم بها كالوضعية بشرط العلم بالوضع فيكون اختلف بعدم العلم بها قلت بعد تحقق العلم بالمناسبة بين لفظ مخصوص ومعنى مخصوص قد لا يفهم ذلك المعنى من ذلك اللفظ ولا يعلم انه مدلوله على انه جواباً آخر ذكرته في نفس الكتاب منه

كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز واما وصفه له كما في العلم
المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك
هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري
في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد
فلان سلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي
اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى
المجازي لاعداد دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي
متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كاهو المتبادر بل بمعنى
الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل
بداية دلالة اللفظ ذاتية دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالة فتأمل
(قوله لاستلزام ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافين)
فيه بحث لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافين انتقل منه ذهنه الى
ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان
الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم
كونه مرادا للمتكلم ودلالة المنط المذکور على كلام المعنيين عند العلم بالوضعين
ثابتة على المذهب المختار ايضا بالاتفاوت بما هو الجواب ههنا فهو الجواب
هنا فتدبر (قوله على ما عليه ائمة على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل
ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لا امتياز موضوع كل منهما عن
موضوع الآخر بالحيثية المعبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف
يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث
عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية ٩ بين امليت
وامليت الواقع في علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى
(فلنمل الذي عليه الحق) والمخلص ان يراد بالاصالة والفرعية الخصوصان
اي التي بحسب الاشتقاق القوي فتدبر (قوله كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك) النفس الخارج الذي هو وظيفة
حرف ان يكيف كلمة بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف
مجهولا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان
ينحصر صوت الحرف عند اسكانها في مخرجها انحصار تاما فلا يجري
والرخاء ان يجري الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار

(ولا)

٩ كذا في شرح المفتاح
للفاضل المحشي وفيه بحث
اما اول فلان تعريفه علم
الصرف في صد ركنه
يشتمل قطعا وكذا سياق
كلامه فيما يليه واما اطلاق
اسم العلم على جزئه فليس
يندفع ونظيره قوله ولما كان
تمام علم النحو بعلى الحد
والاستدلال مع ان اسم
المجموع المركب من
مباحث التصورات
والتصديقات عنده هو علم
الاستدلال واما ثانيا
فلان نقضه بالكلمات المعبرة
عن اصلها بالابدال ونحوه
كيقال قال اصله قول فان
هذا من علم الصرف مع ان
فيه البحث عن انتساب
احدهما الى الآخر بالاصالة
والفرعية فان دفع باشتراط
ان يكون كل من الاصل
والفرع مستعملا في الكلام
ولا استعمال لقول مثلا عا
النقض بالبحث عن الانتساب
بالاصالة والفرعية بين
امليت وامليت نسخته

ولا جرى وامثلة الكل قد مر في بحث الفصاحة (قوله لانهل المناسب بينهما قضاء لحق الحكمة) لا يخفى عليك ان اعتبار المناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى في بعض الكلمات كاذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فإظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات (قوله كالتزوان والحيدى) التزوان ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد أى مال يقال حار حيدى أى مايل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والحفقان والحولان (قوله والمجاز مفعول في الاصل من جاز المكان الى آخره) يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل أى الجازؤ والمفعول أى المجوز بها (قوله وزعم المصنف ان الظاهر الى آخره) اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال المصنف في الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل والمفعول خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التي ذكرها الاقسرائى في صحة التجوز المذكور في المصدر الميمي بان المستوع منه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه فليس بشئ لان المعبر في صحة التجوز المذكور وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لاسماع شخصها وتبجه على الوجه الذى ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلى لزم في مقابلها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا (قوله واعتبار المناسب في تسمية شئ الى آخره) كأنه دفع سؤال مقدروه وانه يلزم بما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر (قوله ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية) اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لاوضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من مساق الكلام (قوله فلا يمكن جمعها في تعريف واحد) أى بحيث تحصل معرفة تمام حقيقة كل منهما بخصوصها ولا فيحوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة (قوله مرتبطلا كان او منفولا او غيرهما) المرتجل المنقول لالمناسبة والمنقول المنقول لمناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك (قوله وهو متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والالزم

ان لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقدر عليه فى الاصطلاح والفرق عندما استعمله النحوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى ذلك ام لا (قوله فلا بد من العلاقة) العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعانى وبالكسر علاقة السيف والسيوف ونحوهما من المحسوسات قيل وعكسه العوج واما قوله تعالى (لا ترى فيها عوجا ولا امنا) فعلى ضرب من التناوب (قوله وقد يكون مرتجلا الى آخره) المرتجل ايضا قد يكون من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح فى الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال ويقول غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولاً او غيرهما واما جعله ههنا من اقسام المستعمل فى غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار (قوله والمنقول منه ما غلب فى معنى مجازى الى آخره) اى معنى مجازى غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالفرد من حيث خصوصه معنى مجازى للكلى واطلاق الكلى عليه من حيث خصوصه بطريق المجازى كما سيتضح ذلك ان شاء الله تعالى (قوله وفى الاصطلاح المنقول فيه بالعكس) المقول فيه صفة للاصطلاح اى الاصطلاح الذى وقع فيه النقل فى ذلك الاصطلاح (قوله امامنا من حيث العرف فبى موضوع له ابتداء) وفى شرح المفتاح للفاضل المحشى ان الدابة بحسب العرف تعلق على البغل ايضا (قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز) اراد الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل فى غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما مقابلين للنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من وجه آخر (قوله اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة) انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف عرف حتى لو استعمل النحوى او المشرع يكون الامر على حد الامر عند استعمال اللغوى بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحقيقة اى باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طارفيه وكون الخطاب باعتباريه وان لم يتحقق بعد فتمل (قوله وفعل للفظ والحدث) اعترض عليه بان الذى يجرى المعنى المحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح فى غير هذا الكتاب وصرح به الجوهرى

ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل بفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر (قوله مما ذكر بلفظ النكرة الى آخره) كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ آتى به صورة النكرة معرفة حقيقة اذا المراد من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهى اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتأمل (قوله والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة) وانما سمي مرسلا لان الارسل في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد (قوله والافلاستعارة الاصوليون) يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في العنت اذا رأيت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة (قوله ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها) الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اى الذى قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم مقام فاعل المقصود وهو الضمير المستتر فيه راجع الى اسم الموصول الداخلة عليه (قوله ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم) لتلايخل بانتقال الذهن من المنزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفاً بالتعقيد المعنوى المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في اوائل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا بالاستعمال اليد وان الايدى حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنعم فليترك (قوله واما اليد في قوله عليه السلام) تفصيل للمجمل في ذهن السامع ومعنى يتكافأ دماؤهم يتماثل في القصاص من الكفو وهو المثل لافضل لشريف على وضعيع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم ان ادناهم اى احقرهم وقيل الادنى العبد والمرأة اذا اعطى اما ناليس الباقيين نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هى المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين (قوله يعنى ان فى هذا التسمية مجازا مرسلا) ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اى ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الابيضاح (قوله فى العبارة تسامح) فان قلت المجاز مصدر ميمي صفة للمجاوز كما ان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدرى به تعسف بل نفس الجملة على المعنى المصدرى بطريقة الاستخدام تعسف يربو على ارتكاب التسامح كما لا يخفى

على المنصف (قوله وهي الشخص الرقيب والتاء للبالغة) في الصحاح ربأت
 القوم رباء وارتبأتهم أي رقبتهن والرباثة الطيلة والجمع الربايا (قوله
 والائتلة جزء من الاصابع) الائتلة بالفتح واحدة الانامل وهي رؤس الاصابع
 (قوله قولهم فلان اكل الدم) ومنه قول الشاعر مخاطبا امرأته اكلت دمان
 لم ارفعك بضرة * بعيدة مهوى القرط طيبة النثر * دعاء على نفسه باكل
 الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم
 والمراد بعيدة مهوى القرط طويلة القد او طويلة العنق (قوله وظاهر انه
 سهولانه من تسمية الى آخره) قد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ
 وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية
 المسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق
 السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب
 لاكل الدم والتشثيل بهذا الاعتبار فتأمل (قوله لانه لا يتم بعد البلوغ) لان
 اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر يتم تما ويتم بالفتح
 والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم في بني آدم من قبل الأب وفي البهائم
 من قبل الام (قوله او محله نحو فليدع زاده) ويحتمل ان يكون الآية من قيل
 المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في
 قوله تعالى واسئل القرية) لكنه لا يضرب بالتشثيل (قوله قلت يعتبر في جميعها
 اللزوم بوجهها) خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن
 او الخارج بل اتصاله في الجملة ينتقل بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق
 في جميع انواع المجاز (قوله واما في غيره فيظهر الى آخره) الضمير في غيره
 راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ (قوله فاما ان يكون ذلك
 الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له الى آخره) فيه نظر لان الانصاف
 بالفعل ليس بلزوم في المجاز باعتبار ما يؤل بل يكفي توهم ٨ الانصاف في مثل
 قتل قتيلا وعصرت خرا مجازا وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا
 ووخرا حقيقة فان قلت قولك قولك قلت هذا الحى امس مجاز باعتبار
 ما كان مع ان حصول الحية للشار اليه ليس بسابق على زمان اعتبار
 الحكم اعنى زمان القتل بل هي حاصلة له فيه قلت الحكم الذى يعتبر
 ههنا سبق حصول الحية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم
 الاشارة وهو اشير الى هذا الحى فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت مشيرا الى
 قتل قتل هذا امس لم يكن مجازا فتأمل (قوله فان الانسان لا يوجد

٨ كفى عصرت خرا فارقت
 في الحال فانه مجاز باعتبار
 ما يؤل مع عدم حصول
 حقيقة الخمر للمسمى بالفعل
 اصلا في زمان سابق او
 لاحق اي زمان سابق على
 حال اعتبار الحكم وهو
 زمان وقوع النسبة
 ولاحق بالنسبة اليه للقطع
 بان الاسم في مثل قتل قتيلا
 الى آخره نسخ

بدونهما) فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء . المدعى عكسه فلا
تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستبا ع قيم التقريب لأن
عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان \equiv لا منهما ملزوم واصل
يفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود وهذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي
وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه بحث ' ادلو حل اللزوم في قوله فجميع
ذلك يشتمل على لزوم التبعية يلزم ان يكون الا \equiv نقل في جميع انواع المجاز من المتبوع
الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحة تعسف محض
لا يقول به المحققون الا انه مبنى صحة الجواب المذكور ولو حل على اصطلاح
ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء لكل المعنى المصطلح ايضا
والالم يتم التقريب وتقرير قوله ولهذا يشترط الى آخره فينبذ لا يتم الجواب
المذكور فتأمل (قوله فانا لا يجوز اطلاقها على الانسان) اي من حيث انه
انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع
يناسب هذا الاعتبار فهو جائز فهو كاطلاق الربية على العين ولذا يجوز التخصيص
في قوله تعالى (ثبت يدا ابى لهب) ان يراد باليد النفس (قوله فاللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسل)
يعنى ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شئ واحد كما اذا قلت رأيت مشفرا
فما اذا رأيت شفة انسان يجوز ان يكون الاطلاق بطريق الاستعارة
وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة
الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا
شك في تغير المعنيين وتعدد هما (قوله اي قول زهير بن ابى سلمى) ابوسلمى بضم
السين والزهير الشاعر وليس في العرب ابوسلمى غيره واسمه ربيعة بن رباح
من بني حازن (قوله عند اصحابنا) الحمل على التحيل بان يشبه الجوع في التأثير
بزي لباس فاصد للتأثير مبالغ فيه فيخترع له حينئذ صورة كاللباس ويطلق عليه
اسم الموضوع لما هو متحقق (قوله من انتفاع اللون ورثاة الهيئة) الانتفاع
تغير اللون من حزن او فرح والانتفاع مثله وهو اجود والرثاة البذاذة
يقال فلان رثة الهيئة اي سيئة (قوله فعلى هذا لا يتناول قولنا الى آخره)
هذا تقرير على التعريف وشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة
اجراء المشبه على المشبه به اطلاقا او حلا مع حذف الاداة وليس بتقريب على
قوله والمراد بمعناه معنى باللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه

لولا ارادة ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضعه مع عدم
التناول قطعاً على كل حال (قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازاً)
٧ فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا
قرينة ههنا قلت بل الحمل قرينة لا يقال لادلالة في الحمل على ذلك لجواز ان يراد
الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو ان ظاهر ومسح
الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته
الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعاً
مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد
على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف
فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق
لثبات شبه زيد هو تلك المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعاً ولا مجاز
في الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه
الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شيراست
وشيراست زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد بشير في الموضوعين
مردى همجوشير فقول الفاضل المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد
بمنزلة قولنا زيد شيراست وشيراست زيد فيكون سياق الكلام ٦ لتشبيه
زيد فيكون اسد مستعملاً في معناه الحقيقي لا بشق العليل * ثمان قوله
فههنا ثلاث مراتب الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظاً او تقديرًا
نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقاً محل بحث اذ استفاد
منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو ممنوع كيف
وقد مر ان المشبه اذا كان مذكوراً او مقدوراً وكان اسم المشبه به
خبراً عنه حقيقة او حكماً فعند البعض يسمى تشبيهاً وعند البعض
استعارة من غير فرق بين المعرف والمنكر على ان قول الشيخ فان ابيت
الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول ادوات التشبيه
فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد
الاسد يفيد ان المعرف داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد
المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء
المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقاً ولا يخفى انه تعسف
(قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه) اي ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة

٧ لا يقال المجاز مشروط
بوجود القرينة عن ارادة
الحقيقة ولا قرينة ههنا وما
ذكره من ان الحمل قرينة
ففيه انه لا دلالة في الحمل
على ذلك لجواز ان يراد
الموضوع له ويقدر الاداة
لانا نقول يكفي في القرينة
ما هو الظاهر ومسح
الكلام بالتقدير مما لا يلتفت
اليه نسخ

٦ فيه منع اذ يحتمل انه
قصد تشبيه ذات ماله
الشجاعة بالاسد واطلق
اسم الاسد على هذا المفهوم
الكلي ثم استعمل في فرد
منه لا بخصوصه كافي
قولا رأيت رجلاً مع ان
المرئى زيد بعينه نعم يلزم
ضمناً من تشبيه الذات
المطلقة بالاسد تشبيه
الذوات المخصوصة لكنه
غير قصدي لتشبيه زيد الى
آخره نسخ

للأسد عليه في المثال المذكور اعني رأيت اسدا يرمى ونظاره مثل رأيت اسدا
 في الحمام اذ دلالة القرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ما توهم من ان
 الملازمة المعبرة في باب المجاز هي الملازمة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على
 المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى
 مما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه بقوله اذلا ملازمة
 بينهما ولا دلالة عليه ٣ (قوله كقوله اسد على وفي الحرب نعامه) * المصراع *
 لعمري الحطآن مفتي الخوارج وزاهدها وتامه * قنخاء تنفر من صغير الصافر *
 القنخاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله ينفر صغير الصافر انه ينزعج من
 مجرد الصداء وبعد البيت المذكور * هلا برزت الى غزالة في الوغى * بل كان
 قلبك في جناحي طائر * غزالة امرأة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعته
 نقل انها هجمت الكوفة في ثلاثين فارسا وفيها ثلثون ألف مقاتل والوغى
 الحرب (قوله وكقوله والطير اغربة عليه) بعض من بيت لابي العلاء المعري
 في قصيدة يرثي بها الشريف الظاهر الموسوي مظهرها * اودى قلبت
 الحادثات كفاف * مال المسيف وغير المستاف * وتام المصراع المشار اليه في
 الشرح * والطير اغربة عليه باسرها * قنخ السراة وساكنات لضاف * اودى
 اى هلك وفاعله مال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قنخ لكانت لكانت
 واستاف الرجل اذا ذهب ماله والاستيف الشم والقنخ بالضم جمع
 قنخاء من القنخ وهو اللين يقال عقاب قنخاء لانها اذا انحطت كسر
 جناحيها وهذا لا يكون الا من اللين والسراة بقنخ السين المملة جبال بالين
 يكون فيها هذيل وغيره وبضم الشين المجمة جبال بالشام ولضاف جبل طى
 والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرتضى مثل الاغربة الباكية عليه (قوله
 فانه كثير اما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح)
 كما اذا اقترن به نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بآدمي
 وفي التنزيل (ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم) اذ لا معنى لان يقال هو شبيه
 بالاسد ليس بآدمي فان 'لا دمية انما تنافي الاسدية لا كون الشيء شبيها
 بالاسد صرح بهذا الشيخ في اواخر دلائل الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف
 على ان نحو زيد اسد استعارة لاتشبيه عقل عنه المتأخرون وفيه نظر
 اما اولا فلان المقصود في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد
 فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفي

٣ قوله ويدل على ما
 ذكرناه قال الفاضل
 المحشي ليس في تعلق الجار
 به دلالة على كونها استعارة
 بل لو جعل دليلا على كونه
 حقيقة لكان اولى لان فهم
 المعنى الذي تعلق به الجار
 على تقدير كونه حقيقة
 اظهر وفيه بحث لان
 وصف الشجاعة في
 الاستعارة مثلا ملتفت اليه
 البتة اذ لا انتقال الى المعنى
 المراد الا بملاحظة بخلاف
 ما لو ابقى على حقيقته فان
 ملاحظة المعنى الحقيقي
 كثيرا ما يخلو عن ملاحظة
 اوصافه الخارجة فظهر
 ان تعلق الجار انساب
 بالاستعارة وان صح على
 الحقيقة ايضا وهذا ظاهر
 جدا نسخته

الجنس الادمي عنه وهذا لا يسا في كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر وامانا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشي بنفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف التشبيه واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استعارة قولنا رجل شجاع وليس بادمي اقوى من استحالة قولك هو كاسد وليس بادمي فتأمل (قوله ولاحت من روج البدر بعدا) روج البدر هي التي يختار بها في مسيرة وهي اثني عشر اولها الحمل وآخرها الحوت وبعدا نصب على التمييز والمهاجع مهارة وهي البقرة الوحشية والتبرج اظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى تبرجها اكتنان انهن مخدرات لا يبرزن من الخدر وبهذا يفارقن المها لان المها متبرجة بخلافهن فان تبرجهن استتار فكان من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلائم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجهه كون تبرجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاءه لانه يخر صفة ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسرعن في الاكتنان عند التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتنانهن قيل وههنا معنى آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول في البرج كـهو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا زلن عن الكوة واستتر فكأنهن دخلن في برج آخر ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله والظاهر ان هذا من باب التشبيه الى قوله كما في قولنا رأيت اسدا في الشجاعة) فان قوله في شجاعة يقتضي تقدير المشبه اى رأيت رجلا مثل الاسد في شجاعة ولا يصح ان لا يقدر المشبه ويصير الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رأيت رجلا شجاعا في شجاعة لكان لغوا من الكلام ٩ (قوله وابعده من ذلك) اى من كون ما ترك فيه المشبه وانى بوجه الشبه تشبيها كون الآيتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشف ووجه الابعدة ان المشبه مقدر فيما مر بخلاف الآيتين ومعنى (ضرب الله مثلا) وصف وبين والمثل الاول مضروب للشرك والثاني للوحد وقوله رجلا بدل من مثلا ويحتمل ان يكون نهوعلا يتضمن ضرب معنى صير وفيه صلة ذكر كاء والتشاكس الخاصص ومعنى سلسالما عن الشركاء والفرائد الذي يكسر العطش والسابع الشراب انذى يسهل مدخله في الخلق والاجاج صفة مؤكدة كما في امس الدابر

(او خبر)

٩ قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر قيل عليه هذا التبيين لا يدل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذلك اللفظ مستعملا فيما يشبه بمعناه وهو بيان الاستعارة وقد يتكلف في الجواب بان ليس المراد بكون الفجر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار ذاته بمعنى انه بين ان اى شئ اريد بهذا اللفظ بل بيانه باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه بين ان الخيط الابيض وان كان في الظاهر فاعل يتبين ليس فاعلا في الحقيقة بل الفاعل في الحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض والمشبه به وذلك الامر هو الفجر فيكون قوله من الفجر بيانا للخيط الابيض في الظاهر وبيانا لذلك الامر في الحقيقة فليتأمل في هذا فان قيل هلا ترك البيان ولم يقتصر على ٣

٣ الاستعارة التي هي ابلغ
وادخل في الفصاحة
اجيب بان في هذه
الاستعارة نوع خفاء
لاحتمال توهم القصة الى
المعنى الحقيقي وان كان
مرجوحا جدا فاحتج
الى زيادة بيان في حكم
من الاحكام التي يحتاج
اليها كل احد
نسخه

او خبر بعد خبر والغرض ايضا التأكيد يقال ماء اجاج اى ملح مروق
اج الماء يؤج اجوجا (قوله على ما يظهر بالتأمل) وذلك لانه لا يصح
وقوع الكافر موقع الرجل الاول ولا المؤمن موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب
ضرب المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من حال شئ الى حال شئ آخر فهو
المقصود وهذا مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى (قوله لان قوله تعالى
ومن كل تأكلون لظاهريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها يني عن انه قصد
التشبيه للاستعارة ربما) اعترض عليه لجواز ان يكون قوله تعالى ومن كل
تأكلون الآية ترشيعا للاستعارة او ابتداء الكلام واجيب بان سوق الكلام
ليبان ان ليس في الكافر نفع اصلا وهذا انما يتأتى اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة
ما يحثى في او اشد قسوة كأنه قيل الكافر كالبحر الاجاج بل ليس مثله اذ فيه
هذه المنافع المذكورة وفي الكافر لا نفع اصلا واذا جعل ترشيعا لم يتيسر
هذا المعنى اذ المستعار منه في الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة
التي يقال لها الترشيح مثلا اذا قلنا رأيت في الحمام اسدا يفترس اقر انه كان
المستعار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون المشبه به في مثلنا البحر
الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون للكافر المشبه ايضا نفع وهو خلاف سوق
الكلام واعلم ان صاحب الكشف فسر الحلية بالؤلؤ والمرجان بعد ما فسر
قوله تعالى (ومن كل تأكلون) بقوله اى ومن كل واحد منهما والاشهر ان اللؤلؤ
من العذب حتى قال نفسه في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت
لم قال منهما وانما يخرج من الملح قلت لما التقيا وصارا كشيء واحد جاز
ان يقال يخرج من الملح كقوله يخرج من البحر ولا يخرج من جميع البحر
ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرج من الا من ملتحق الملح والعذب ولعل
تفسير الحلية بالؤلؤ في سورة الفاطر مبنى على ان قيل الآخر الذي نقله في
سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من العذب من وجه ومن الملح
من وجه فلي تأمل (قوله ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشف) قال
صاحب الكشف في قوله تعالى (او كصيب من السماء) الآية فان قلت هذا
تشبيه اشياء باشياء فان ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا
ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات
سائغ شرابه وهذا ملح اجاج) ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء منشا كسون
ورجلا سبالا رجلا ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوى فيه ذكر

المشبه على سبيل الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبي
وصاحب الكشف فان الاول احوج الى التمثيل في هذا المقام من الثاني
(قوله وهذا الكلام صريح الى آخره) حيث استدل على كون الاستعارة
مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا لام فان يدل على انه لو كان
موضوعا للاعم لم يكن مجازا لغويا (قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام
اشارة الى تحقيقه) حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحددة في
الذهن واما اطلاق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه
بهاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع (قوله بمعنى ان التصرف في امر
عقلي) اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ماهو المراد
فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة
وفما سبق هو الاسناد او الكلام (قوله لكان الاعلام المنقولة كيزيد وبشكر)
استعارة) ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة
المشابهة يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه
بحث لان الوضع يجعل اللفظ للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة
نعم يلزم ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ
يكون مجرد اصطلاح (قوله ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد
زيدا انه جعله اسدا) فيه يحتمل ان يراد به انه جعله شيئا بالاسد مشابهة تامة
هذا قيل يחדش هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجرى في زيد اسدا الى آخره
يجرى في زيد اسدا مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس
باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد اسدا اذ ليس المعنى
على تقدير اداة التشبيه لما سبق تحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد ادعاء
نعم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه في الكلام كما سبق فان قلت ذلك
الادعاء لا يتحقق في المعروف اعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير ارادة التشبيه
مع انه يقال لمن قاله ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في
الصورة المذكورة وان المعنى على تقدير الاداة يكون المراد به انه جعله تشبيها
بالاسد ولا يجرى هذا في الاستعارة فتأمل (قوله قد زرا زراعه على القمر)
قد سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل
اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه
فليتذكر (قوله وبهذا يندفع الى آخره) اي ببيان ان القرينة مانعة

عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف يدفع الى آخره ووجه
الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب
القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة (قوله واما التعجب والنهي
عنه فالبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) فيه بحث لان محصل الرد
السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة
التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كإشعاره بكلام القائل
حينئذ لا حاجة الى الاعتذار بالثبوت مبيحان على تناسي التشبيه قضاء لحق
المبالغة (قوله والاستعارة تفارق الكذب الى آخره) اي الكلام الذي فيه
الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب
في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وزعم صاحب المفتاح
الى آخره) اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان
صاحبها يعقد مطابقتها اذ لا يتصور حينئذ من صاحبها قصد التأويل
فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره وادراك الكذب
ملا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقتها فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة
كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى
في التبرء عن قصد التأويل لان مقصوده ترويح مادل عليه ظاهر كلامه
ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى
ههنا بان نفي نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة عن ذكر التبرء
عن التأويل لانه اذا تبرء عن التأويل كان عن نصب القرينة اشد تبرءا
فظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونفي نصب القرينة كذا
في شرح المفتاح للشرىف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال
ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم
بل تفسيره مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا
احد قسميه اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه يسمى قسميه
الآخر وهو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة
(قوله ولا يكون الاستعارة علما) لا خفاء في ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر
من اطلاق العلم (قوله وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في
الفهامة) قد سبق شرح سحبان وخطبه عند معاوية واما مادر فانه رجل
من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي مادر لانه سقى ابلاله من ماء حوض

فما فرغ الأبل بقی فی اسفل الحوض ماء قليل فسلخ فيه ومدر الحوض به بخلا
من أن یسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى
ظبیا باحد عشر درهما فقیل له بكم اشتریته ففتح كئیه وفرق اصابعه واخرج
لسانه یشیر بذلك الى احد عشر فانقلت الطبی فضرب به المثل فی العی قال
حید الارقط بهجو ضیفاله امانا وماداناه سحبان وائل * بیانا وعلم بالذی
هو قائل : لما زال عند القم حتی كأنه * من العی لما ان تكلم باقل * واعلم انك
اذا عبرت تشبیه زید بعمر وفي الشكل والهيئة وقصدت المبالغة فی التشبیه
وادعاء انه عین عمرو لكمال شبهه به فقلت رأیت عمرا فالظاهر انه استعارة
لكون علاقته المشابهة ومن ههنا قیل القوم انما تعرضوا للجنس فی بیان
الاستعارة بناء علی ان اکثر الاستعارات فی الاجناس لا الاشخاص ولهذا
علل الفاضل المحشی فی شرح المفتاح عدم جریان الاستعارة فی الاعلام
بان مبنى الاستعارة علی المبالغة فی حال المشبه بدعوى انه عین المشبه به وذلك
انما یحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس
مشهورة باوصاف لها حتی ان اسمائها تدبى عن اوصافها البناء تاما واما
الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان یجعل لفظ عمرو
موضوعا لذات ماله الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا لذات معین له
شكل مخصوص حتی یتأتى اعتبار الجنس تعسف لا احتیاج الیه لان المقصود
بالعدول عن التشبیه الى الاستعارة هو المبالغة فی حال المشبه اعنی وجه الشبه
حتى كأنه یساوی المشبه به فيه وذلك یحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به
داخلا فی جنسه ان كان المشبه به جنسا وجعل عینه اذا كان شخص ولا شبهة
ان ادخله فی جنسه منزلة دعوى انه عینه فتأمل والله اعلم (قوله فان تعافوا)
من عوف یعوف كعلم یعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم یقال عاف
الرجل طعامه وشرابه ای کرهه (قوله لدلالته علی ان جواب هذا الشرط
تخاربون وتلجأون) فان قلت لم لا یجوز ان یرید بالنيران حقيقة بان یقصد
تخويفهم بالاحراق قلت انقائل بدعی الاخذ بالشریعة وليس فیها احراق
كاره العدل والایمان واما عدم حمل النيران علی الرماح فلتعاهد العرف
وغلبة الاستعمال فی السیوف (قوله من نصله) ای نصل سیف الممدوح
ویمحتمل ان یرجع الضمیر الى الممدوح والاضافة لادنی التلبس (قوله علی ارجس
الاقران خمس سحایب) الاقران جمع قرن بالكسر وهو الکفوف فی الحرب

وخمس مهابيب فاعل تنكفي وبعد البيت المذكور يكاد الندى منها يفيض
 على العدى * مع السيف في يثني قنا وقواضب * الثني * واحد أثناء الشيء
 أى تضاعفه وانقنا جمع قنا وهى الرمح والقواضب القواطع (قوله أى انامله
 الخمس) يحتمل ان يريد بالانامل وهى رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازاً
 ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقى مبالغة (قوله والمراد بارؤس الاقران جمع
 الكترة بقرينة المدح) ولأن تحمله على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة
 اكفائه فى الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف (قوله وهذا
 اولى من قول المصنف ان الحياة والهداية الى آخره) يعنى قوله فى الايضاح
 ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال اولى ولم يحكم
 بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمى
 الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ما هو المصدر المبني
 للفعول وهو الاهتداء (قوله مع ان فى كل من المرسن والطيران خصوص
 وصف ليس فى الانف والعدو) اما فى المرسن فكونه انف مرسون واما
 فى الطيران فقطع المسافة بسرعة فى الهواء (قوله فانهم عدوها فى الاستعارات)
 الضمير فى عدوها راجع الى وضع المرسن فى موضع الانف ونحو ذلك الى
 الجماعة ولهذا انثا ويكون تأنيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع
 الانف استعارة على الاطلاق المذكور (قوله الى مجانس له كالمرسن والانف)
 فان كلامهما عضو مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص
 بالانسان وحاصل ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز
 المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابه لنقل
 الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمثابة من واد واحد
 (قوله وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر الى آخره)
 اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين
 الاختيارى فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع الخطى
 على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة (قوله
 وهو ضم حلق الدرع) الحلق بفتح الحاء واللام جمع حلقة بالتسكين على غير
 القياس قال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبكرة وبدر وحكى يونس
 عن ابى عمرو بن العلاء حلقة فى الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال
 ثعلب كلهم يحيزه على ضعفه (قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة)

اي للشجاع (قوله لا الرجل وحده) لما عرفت انه لا ملازمة بينهما دلالة له عليه (قوله لا المجموع المركب منهما) اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو المقيد لا المجموع قوله يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان لزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لانفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا القدر كاف في اللزوم (قوله واذا احتجى قربوسه الى آخره) القربوس بفتح الراء ولا يخف الا في الشعر لان فعولا نادر لم يأت غير صغوق وهو اسم اعجمي غير منصرف للعلية والنجية واما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والقصيح الضم وكذا سمخون وهو اول الريح (قوله ولم ينظر الغادي الذي هو رايح) النظر انما استعمل بلاصلة فهو بمعنى الانتظار والغادي هو السائر من الصباح الى الظهر والرايح هو السائر من الظهر الى المغرب (قوله يسرا حثيثا) اي مسرعا يقال ولي حثيثا اي مسرعا حريضا (قوله والشبهه فيهما ظاهر عامي) وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة (قوله وتين امرهما في الهوادي) الهوادي جمع هادية وهي العنق يقال اقبلت هوادي الخيل اذا بدت اعناقها (قوله كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه * الى آخره) مطلع القصيدة فثانيك في ذكرى حبيب ومزل * بسقط الهوى بين الدخوخومل * وقبل البيت المذكور في الشرح دليل كوج البخار خي سدوله * على بانواع الهموم ليتلى * ومقول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور * الا بها الليل الا بخل * بصبح وما الا صباح منك بامثل * السدول جمع سدل او سديل وهو ما سبل على الهودج والتمطى التمدد والباء في بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع يحز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشيء يذكر ويؤنث وهو للرجل والمرأة جميعا والحجة للمرأة خاصة ثم المفهوم من تقرير الشارح ان ناء كلفه اصلية وزنه فعل يقال ناء ينوناء اي نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من نأى بمعنى بعد فوز نه فلع كما صرح به في الشافية والكلكل والكلكال الصدر ور بما جاء في الشعر مشددا (قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية) حيث شبه الليل بالانسان

المتطى في الطول واثبت اوازم المشبهة للمشبه وهى الصلب والتمطى
والكلكال والاعجاز والماقال والظاهر اشارة الى ما في شرح البيان من ان المجموع
استعارة تمثيلية وقوله كاليد للشمال اشارة الى ما سياتى من قول امية وغداة
ربح قد كشفت وقرة * قد اصححت بيد الشمال زمامها (قوله من حلى القبط)
الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الباء المشددة جمع حلى بفتح الحاء
وسكون اللام كئدى وكئى وقد يكسر حاء الجمع لمكان الباء مثل عصى
والقبط اهل مصر (قوله فان كلامه في المصراحة لانه في ذكر الاقسام التى
هى اقسام الاستعارة التى هى قسم من المجاز) كدلل عليه سوق كلامه
من اول الباب والاستعارة التى هى من اقسام المجاز الاستعارة المصريح بها فان
الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه
في معناه الوضعى (قوله بشواطئ النار) الشواطئ الالهة الخالص الذى لادخان
فيه (قوله والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار) فيه بحث
لان هذا الكلام من المصنف لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله اشعل
استعارة تخيلية وهى عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر
الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخلو عن الاشارة
الى البحث المذكور (قوله وهما حسيان) فان قلت الازالة امر عقلى قلت
المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والامساء والكشط الازالة يشير ان اليها
(قوله اى حصول امر عقب امر دائما وغالبا) هذا التردد لاجل بيان معنى
الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام (قوله واجيب بحمل
عبارتهما على القلب) السكاكى لا يشترط النكتة في القلب يقبلها مطلقا
ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجه طلبها في هذا القلب بناء على لزومها
لقبوله عند المصنف (قوله وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال) اعترض عليه
بان قوله المستعار منه ظهور السلوخ من جلده ياباه لان السلوخ
لا يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زال يكون مع عن لامع من
وقد اشار الشارح الى اندفاع الثاني بقوله فاقام من مقام عن واما جواب
الاول فان يقال لانسلم ان السلوخ لا يزول من جلده بل اذا زال الجلدة
عنه فقد زال هو ايضا عن الجلدة (قوله وذلك عاريا ابن ربيعة ظاهر *
عجز بيت من ابيات الحماسة صدره * عيرتنا البانها ولخومها * وقوله
اتسى دفاعى عنك اذ انت مسلم * وقد سال من ذل عليك قراقر * ونسوتكم

في الروع بادوجوها * يخلن اماء والاماء حرير * الاستفهام للانكار ومسلم
على صيغة المفعول اى يخلى من اسلمته اى خلعت بينه وبين من يريد الشكاية
وقرار اسم واد اى امتد سيل الدل نحوك فسال به عليك قراقر والروع
الخوف يخلن اى يظن تلك النسوة اماء لكونها مكشوفات الوجوه والحال
انهن حرير في نفس الامر والاستفهام فى اعيرتنا ايضا للانكار اى لم نعيرنا
البان الابل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها
جائز في الدين والعقل وتقرىفها في المحتاجين اليها احسان وذلك عار ظاهر
اى زائل (قوله وتلك شكاة) الشكاة بفتح الشين المجمة الشكاية (قوله وذاكر
العلامة الى آخره) كلام العلامة يخالف كلام الشارح في ان الظلمة هى
الاصل والمظروفة والنور طار عليها وظرف فان الظاهر على تقدير العلامة
ان يكون الليل ظرفا والنهار مظلوما (قوله فقد بطول الزمان والعادة في مثله
الى آخره) قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره الى آخره من التأويل
والحقيق بلطائف بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع
الى الغروب كاهو المفهوم من الشرح والموافق لكتب اللغة فيكون الفاء
للتعقيب الحقيقى نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجأة نظرا الى
ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المصنف ما فى اعتبار المفاجأة بالنظر الى ابتداء
ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الآية على توجيهه مفاجأة الاظلام
لظهور النهار الذى هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الآية مجرد
اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين
الطلوع والغروب فلا نسلم ان لها دخلا فى المقصود فتأمل (قوله ثم لا يخفى
ان اذا المفاجأة انما يصح الى آخره) قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام
بمعونة المقام فيندفع لائمة المفاجأة عن المصنف اذا المرتب على السليخ في الحال
اصل الاظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لائمة المفاجأة انما يتصور
فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بعده بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشى
شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتأمل
فتأمل (قوله واقول تقوية لذلك الى آخره) فيه بحث لان الآية على ما يتبادر
من نظم الآية سليخ النهار بحيث يفاجئه الظلام ولا شك ان سليخه مع انبساطه
التام بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم في الحال ويرتب عليه الظلام دفعة آية
لكمال القدرة اية آية والتقوية التى ذكرها الشارح انما يظهر لو كان الآية

٧ وقد يقال ما ذكره انما
يرد لولم يكن هذا فن باب
التشبيه المقلوب ولا يخفى
انه لانكشة يعتد بها في
اعتبار التشبيه المقلوب
نسخه

نفس مفاجأة الظلام فتأمل (قوله وههنا بحث الى آخره) قد يقال لما كان
الرفاد كثير الوقوع في الحس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور
الفعل الذي هو لازمه اشهر واقوى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة
كثرة الوقوع للقوة محل نظروا ان كان افادتها للاشهرية مما لا شك فيه ٧
(قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له الى آخره) يمكن ان يقال البعث
المطلق في صدد ذكر القيمة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصالح لكونه قرينة
للاستعارة على انه لا بعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت
(قوله والمعنى ابن الامرابانة الى آخره) اى افرق بين الحق والباطل بحيث
لا يلتزم احدهما بالآخر كما لا يلتزم الزجاج المكسورة (قوله والجامع الاحاطة
او الزوم وهما عقليان) فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس
كذلك احاطة القبة به محسوسة فلم عدده عقليا قلت المعداد من الجامع
العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققة في الذلة بالنسبة اليهم كما انها متحققة
في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها
عقلية (قوله وهو ما دل على نفس الذات الى آخره) مرادهم بالذات في هذا
المقام ما يستقل في المفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به
ههنا ما اصطح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان
والمكان والآلة وما ذكره ههنا لا يتناولها (قوله من غير اعتبار وصف
من الاوصاف الى آخره) اى من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا
يتوهم ورود الاشكال بان القتل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل
على تعابر الذات والوصف (قوله وكذا ما يكون متأولا باسم الجنس كالعلم
والاشبهة في ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ
مدلوله ذاتا صالحة لان يصدق على كثيرين والالكان كليا واذا تضمن
مفهومه نوع وصفية لم يصير كليا ايضا بل اشتهر ذاته الشخصية بوصف
من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة
عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية
المعتبرة فيها داخلية في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة
باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات
صالحة للوصفية مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم
اذا اشتهر بمعنى فلاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف لا تصلح للوصفية

وكذا المشتقات (قوله والاقبعية القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصروفة)
والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك اعجبتني ارافة الضارب
دم زيد ولعلمهم لم تعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء (قوله
اول كونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه) انما ذكر لفظة او اشارة الى انه لا فرق
بين التعبيرين في الدلالة على المقصود (قوله وانما يصلح للموصوفية الحقايق
اي الامور المتقررة الثابتة الى آخاه) هذا التفسير ذكره العلامة في شرح
الفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والياض
والشول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان
في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها
قبعية الشارح ههنا توطئية للرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم
صحته ووجه المنع كما نقل عنه رحمه الله تعالى عليه ان كلاما من الحركة والزمان
مع اندليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح نفسه
في شرحه للفتاح بالدفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل
تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها
في نفسها من غير تعلق باعتبار المعبر ولا خفا في ان القيام والحركة كذلك
بخلاف القائم والمتحرك وانما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح
من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقايق المعاني المستقلة
بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة فقيه بحث لانه يمكن ان يقال
بعد الانغاض عن ان مضطج نظره الرد على العلامة انما لم يفسر الشارح
الحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف على وجه
لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي كالشرح لهذا الكتاب وكلامه
هناك آب عن هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة يعتمد التشبيه والتشبيه
يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كافي قولك جسم
ابيض وابيض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف
انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشي لعدم
صحة مقابله على هذا التفسير بالصفات ولهذا اسقطها المحشي من البين
في السياق ترويحاً لكلامه حيث قال اولاً وبما قررناه لك ظهر
ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الافعال والحروف تبعية
الى ان قال وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني الحروف

والأفعال وثانياً فكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون
الأفعال والحروف (قوله دون الأفعال والصفات) كأنه أشار بالحام لفظ
المعاني إلى اندفاع البحث الذي أورده نفسه في شرح المفتاح وهو أن
الموصوف بالشاركة نفس المشبه والمشبّه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير
فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظاً لا يقدح في اتصافه
بالمشاركة فيجوز أن يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق
واتصافهما بالمشاركة وإن لم يصلح لفظاً هما للموصوفية ووجه الاندفاع
على ما ذكره في ذلك الشرح أن المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى إذا قيل
لقيت صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم بمفهوم الصم لاذوائهم
فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه إذ به يعلم أنه من الحقائق
أمر من تأليفات العقل (قوله أو عروضا لها) فيه بحث لأن العروض أن
منع جريان التشبيه ينبغي أن لا يجري في المصادر أيضاً لأن عروض الزمان
لها حقيقة الهم إلا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا
عرض الزمان لها حقيقة بخلاف مفهوم المصادر وما لم يلاحظ نسبة
الضرب مثلاً إلى شيء لا يعرض له الزمان كما لا يخفى على التأمل أو يقال المراد
بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارى
على أصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر
وقد مر من الفاضل المحشى في توجيه زيادة اختصاص هذا بالأفعال تحقيق
يرشدك إلى ما ذكرته فأرجع إليه (قوله ودون الحرف وهو ظاهر) لأنهار وابط
وآلات الملاحظات فلا تكون موصوفة أصلاً كما حققه الفاضل المحشى وههنا
بحث وهو أن معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز
المرسل أيضاً أصالة فلم يثبتوا قسم التبعي في المرسل أيضاً إلا أن يقال
ما وجد المجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقته التشبيه فلذا لم يذكروا الأقسام
واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرة تلكهالكن هذا لا تأتي في الأفعال لكثرة المجازات
المرسلة فيها تأمل (قوله وأما الموصوف في نحو شجاع باسل إلى آخره) الباسل
هو الشجاع الكامل والقياض الوهاب المبالغ والتحرير العالم المنقن فالوصف
الثاني في هذه الأمثلة يبلغ وازيد في المعنى من الوصف الأول فلذلك امتنع تقديمه
عليه فظن منه أن الثاني وصف للأول (قوله نحو مقام واسع ومجلس فسح آد)
المراد بالنعته الذي سلب ثبوته لغير الحقائق هو الوصف المعنوي لا النعت

التحوى وانما اورد النعت التحوى ههنا وفي قوله واما الموصوف في نحو شجاع
 باسل الى آخره لتضمنه الوصف المعنوى (قوله فيجب ان يكون الاستعارة
 فيها اصلية لاتبعية) فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارتان اعني
 الاصلية والاتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان يوجد
 الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لاتبعية فقط (قوله فالتشبيه في
 الاولين بمعنى المصدر) قال الفاضل المحشى فان قلت هل يجرى في نسب
 الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحروف قلت لا لان مطلق النسبة
 لم تشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات
 الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى
 الذى يرجع اليه معانى نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على
 جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب
 الى المحرض دلالة على قوة نسبة اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار تحريض
 بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن
 الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها بان يشبه بما يرجع
 نسبها اليه بنوع استلزام كطلق الانصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب
 اخرى كطلق الالية مثلا يقال قتلنى السوط او السيف فالاتبعية في الافعال
 لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق (قوله
 قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف وما يعبر بها عنها عند
 تفسير معانيها) الضمير في بها عائد الى ما والتأنيث لكون ما عبارة عن المتعلقات
 فى المعنى وفي عنهار اجع الى معان فى معانيها الى الحروف وفي قوله عند
 تفسير معانيها وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظاهر عند تفسيرها واعلم
 ان لفظة بها غير موجودة فى عبارة المفتاح بل عبارته هكذا واعني بمتعلقات
 معانى الحروف ما يعبر عنها فظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها
 لا معبر بها معانه خلاف الواقع فكأنه اشار ههنا بالحام لفظ بها الى توجيه
 عبارة المفتاح بان العائد محذوف وانتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد
 بيان حاصل المعنى لان فى العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند
 التفسير كلفظة الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فهى بهذا الاعتبار
 معبر عنها كما اشار اليه الفاضل المحشى فى شرحه للمفتاح وفى عبارة المفتاح
 احتمال آخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضمير الى ما ويجعل

المعبر به معبرا مجازا لكن لا يخفى انه تكلف ظاهر ومخالف للنسخ الرواية
 (قوله مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لا اسم الجزء
 على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانهاء
 الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهى
 به ذلك الشيء والشيء انما ينتهى بضده فنساية الشيء ضده فكيف يكون
 جزءا منه بل انما يطلق على آخر جزء منه لجاورة بينه وبين النهاية ولك
 ان تقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله
 غير عزيز (قوله والالما كانت حروفا بل اسماء) قال في شرحه للفتاح وهو
 ضعيف اذ بما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا
 بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر
 بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر
 متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو
 المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية
 وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد ابطاله الفاضل المحشي
 وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه وظهر به ضعف التضعيف فليتنظر
 فيه (قوله غير صحيح كما سنشير اليه) قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى
 حذف المضاف اى كمتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس
 الخصوص والتشيل للتعلي المصطلح بالمتعلق الاقوى وتوضيحه ان مقتضى
 قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليست كذلك فامتنع حل
 اللفظ على حقيقة فحمل على الاستعارة بان يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس
 الخصوص بالطرفية فوق التشبيه اولا في الطرفية المطلقة ثم سرى الى
 الطرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للشبه به
 الضمى وهو الطرفية المخصوصة في المشبه اعنى تلبسه بزيد فالتلبس
 مستعاره والطرفية مستعار منه ولفظة في مستعار فلا خلل في الكلام
 هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر
 التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى (قوله للدلالة بالنطق)
 وجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى فهم الفاهم (قوله باعتبار ذكر
 الملزوم ورادة اللازم) قد اشرنا في اول هذا الفن الى ان الملزوم امر لازم
 في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا من سلا فاعتبار ذلك الملزوم واردة

اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد بيان انها من اى نوع من انواعها (قوله كالحبة والتبني ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط) اراد بالحبة محبة بالملتقط وهو موسى عليه السلام او اراد اثرها والافحجة الملتقط وهو آل فرعون علة على الالتقاط مقدمة عليه (قوله انه مشبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع) ولا يخفى انه اشهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قبل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه ام (قوله ومدار قرينتها في الاولين) انما قال في الاولين كما سيجئ من ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة (قوله جمع الحق لنا في امام البيت لعبد الله بن المعز بن المتوكي بن المعتصم بن الرشيد بوبع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى واستوزر استاده وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادركته خرقه الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته الاثنت ساعات من النهار (قوله لم تلق قومهم سرا ام) الظرف اعني منامتعلق بشرو العيشة ما بين المغرب والعشاء والمراد ههنا مطلق الوقت وهي اضافة الى الجملة بعدها والجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها فانتصاها على الوجهين بالظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة للتأنيث والجملة لانه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي فيها بالدم ظهور الشر وكثرة الفتى (قوله ونقر بهم) من قربت الضيف قرى وقراء اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا قمت مددت والجامع بين القرى والظعن ابدال الشيء الى الباطن (قوله كقول الحريري واقرى السامع الى آخره) البيت من قصيدة ذكرها الحريري في المقام الثانية والثلاثين مطلعها ليست لكل زمان لبوسا * ولا بست صرفيه نعى وبوسا * فعند الرواة ادير الكلام * وبين الساعات ادير الكؤسا * وطورا بوعطى اسيل الدموع وطورا بلهوى اثير النفوسا * واقرى السامع الى آخره البيت صرف الدهر حدثاته والنعمى بضم النون والقصر النعمة واذا قمت النون مددت وبؤسى بضم الباء مصدر قولك بش الرجل يأس وبؤسا وبؤسا اي اذا اشتدت حاجته فهو يائس السامع جمع المسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية ومازائدة وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه

على اختلاف البصرية والكوفية والحرون الفرس الذي يقف في أثناء الجري
والشموس الذي يستصعب الركوب عليه (قوله أو إلى الجميع) إلى ههنا بمعنى على
كما يقتضيه السوق ونظيره في مجرد مجئ إلى بمعنى على قوله عليه السلام من ترك مالا
فلورثه ومن ترك كلاً أو عيلاً فإلى (قوله تقرى الرياح رياض الحزن من هرة*
إلى آخره) الحزن بلاد العرب وهي في الأصل ما غلظ من الأرض ومن هرة
حال من رياض يقال أذهر الثبت إذا ظهر نوره وإذا سرى ظرف لتقرى
(قوله فقير صحيح لأن المجرور) وقبل المراد بالجميع الأكثر ذكره الشارح
والفاضل المحشي في شرحهما للفتاح ولا يخفى بمداه وقد يوجه بأن المراد
من نسبة الفعل إلى المجرور وارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولاً به
لذلك الفعل إما بواسطة حرف الجر كما في الآية أو باعتبار حاصل المعنى
كافي البيت فإن الأجفان مفعول به لتقرى بذلك الاعتبار إذ ليس المراد بها
أجفان الجوان كآلهموا بل المراد بها أجفان الرياض وهي الزهرة الشبيهة
بها واللام عوض عن المضاف إليه وهو الضمير الراجع إلى الرياض وبسر يان
النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام أطراف النور بعضها إلى بعض
وتقرى الرياح الرياض الإيقاظ فتح تلك الزهر ونشر أطرافها واعطاء
النضارة والحرارة إياها فإنه لما جعل الإيقاظ مفعولاً ثانياً لتقرى والرياض
مفعولاً أولاً وظاهر أن الإيقاظ لا يكون إلا للنائم تعين أن يراد بالأجفان
السارى فيها النوم أجفان الرياض فيكون ذكر أجفان الرياض قرينة على
أن تقرى استعارة بمعنى تفتح انتهى كلامه وهذا معنى واضح إلا أن المفهوم
من البيت قرى الإيقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت واحد ولا يتأتى
هذا على ما ذكر اللهم إلا أن يقال نزل تقارب الزمان منزلة الاتحاد أشار إليه
أبو الفتح في المحتسب (قوله مطلقة وهي مالم يقرن بصيغة ولا تقر بع) مثل
الفاضل المحشي في شرح المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله نشبت أظفار
النية وفيه نظر لأن نشبت ترشيح فإنه نشبت الشيء بالكسر نشوباً أي
علق فيه فهو ملايم للاستعارة منه فالأولى أن يقال أهلكت بدل نشبت
اللهم إلا أن يجعل نشبت ترشيح التحيلية على مذهب السكاكي وبصرف
الاطلاق إلى الممكنية هكذا قيل والحق أن نشبت من تمة القرينة أدلوقلت
انعدمت أظفارها لما كان الأمر على الاستعارة واعلم أن السكاكي ذكر في

لطائف (بارض ابلعي) الآية ان الخطاب في ماء ترشح وليس الخطاب
وصفا ولا تقريب كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار
اليه فكأن تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر
فتأمل (قوله يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين) حاصل المعنى
ان السائلين يأخذون مال المدح من غير علمه ويحيئون الى حضرته فيتبسم
ولا يأخذ منهم فيتملكونه (قوله والاخرى انها مكنية وهو انه شبه الى آخره)
فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لابد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شيء من
لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اذاق ههنا تبعية تصرحية
والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيقي وفي الآية وجه آخر
ذكره المؤذن في شرح المفتاح حيث قال لو قيل ان المضاف مقم كذا في
قوله تعالى (واما من خاف مقام ربه) لم يعد ولا يخفى بعده (قوله من طعم المر
الطعم في الصحاح بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مرو الطعم ايضا
ما يشتهي منه يقال ليس له طعم وما فلان بذى طعم اذا كان غشا والطعم بالضم
الطعام) (قوله فلا يكون ترشحا) قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان
مسايق الكلام على ان اذاق تجريد وليس بشيء فان مساق الكلام على انه
تجريد للاستعارة المصروفة للاستعارة المكنية التي ذكرها وانما التوهم
ان يكون ترشحا لكونه ملائما للاستعارة منه في هذه الاستعارة وهو طعم المر
فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمى
ترشحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تحتها (قوله
حاورت اليوم بحرا اخر امتلاطم الامواج) حاورت بالحاء المهملة من المحاورة
بمعنى المكالمة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالبة لكان حاورت
تجريدا كما ان زائرا متلاطم الامواج ترشح يقال بحرا اخر اى متمد مرتفع
جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا (قوله هذا تجريد لانه وصف آه)
مبنى على ان قرينة الاستعارة جلية او في البيت السابق والافشاكي السلاح قرينة
للاستعارة لا تجريد (قوله حتى لظن الجهل) اللام في لظن لام الابتداء دخلت
على الماضي بتقدير قد و يروى يظن وهذا الظن بالجهول مبالغة وإيماء الى
ان الجهل هو الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره
فهو يعلم ان الله تعالى اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا
حاجة في شيء اصلا (قوله وما ذكرنا صريح في الابضاح) حيث قال واذا جاز

البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الى آخره (قوله ويدل عليه لفظ
 المفتاح وهو قوله الى آخره) اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام
 واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركا كنه (قوله كقوله
 هي الشمس مسكنها الى آخره) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا
 البيت لا يصح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة
 قلت قوله فعز الفواد عزأجيلا * يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا
 شرط ضمير القصة ان يكون مابعدة من النسب المشكوك في الجملة حتى
 يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقي في السماء جلي لكل احد (قوله اني اراك
 تقدم رجلا ونؤخر اخرى آه) قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد
 بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر اخرى بل ذلك الرجل
 الاول نم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما ولا فلان المراد
 بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن
 البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو
 عن تكلف ويجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة
 مقررة يقدم تارة ويؤخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد
 متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح
 لا يكونان واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى
 يقدم رجلا تارة ويؤخر تارة اخرى فيتحقق متعلق التقديم والتأخير (قوله
 فحصر المجاز المركب في الاستعارة) وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب الحصر
 مستفاد من تعريف المبدأ باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ
 المستعمل الى آخره وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الآخر من
 المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته ولقلة لطائفه (قوله لان
 الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به الى آخره) هذا اولى من تعليل
 صاحب الكشف عدم التغير بان الامثال السائرة لا تكون الاقوال فيها
 غرابة من بعض الوجوه فحفظ على تلك الغرابة وحيت الالفاظ عن
 التغير وذلك لان الظاهر ان قبح التاء في قولك بالصيف ضيعت اللبن لا يغير
 غرابة كانت عند الكسر (قوله بالصيف ضيعت اللبن) الباء في الصيف بمعنى
 في كافي قولك جلست بالمسجد قال الميداني وروي في الصيف مكان بالصيف
 فكل من الباء في مقبول رواية ودرابة (قوله لان المثل) قد ورد في امرأته وهي
 دخنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فسأله

الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما اشتوا
ارسلت الى الشيخ تستسقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها
بما قال عمر وضربت على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير تعنى ان
هذا شاب الجميل اللبن القليل الممدوق اى المزوج بالماء خير منك ومن
لبنك الكثير واتماخص الصيف لان سؤالها الطلاق كان في الصيف (قوله
واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة) فديقال انما سمي استعارة بناء على
انه يشبه الاستعارة في صفة ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (قوله
واذا المنية انشبت اظفارها الى آخره) اذا شرطية وانشبت مفسر بفعل مضمر
دخل عليه اذا تقديره والقيت جزاء الشرط والمنية في الاصل من منى
الشيء قدر سمي الموت بها لانه مقدر (قوله يجعل معاذة) المعاذة والتعويذ
والعودة كلها بمعنى وهو شئ يعلق على عنق الصبيان صوتا لهم عن العين
او الجن على زعمهم (قوله يتجلدى للشامتين الى آخره) التجلد اظهار الجلادة
والجراة والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضضع الحركة
والاضطراب (قوله ولا بقيا على ذى فضيلة) البقا اسم من اقيت على فلان
اذا رجنه (قوله ان قلت فاذا يقول المص آه) يعنى ان فيه استعارة تخيلية بدون
الاستعارة بالكنية فلا يصح الحكم بهما تلازمان (قوله بعد تسليم صحة هذا
الكلام) يعنى ان الانسب صحة هذا المثل لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء
وبهذا المنع المشار اليه ظهر وجه امالة السكاكى في بحث الاستعارة بالكنية
بعد ايراد قوله اناب المنية الشبيهة بالسبع وجود التخيلية بدون المكنية الى
آخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في قول ابى تمام * لا يسقى
ماء الملام فأننى * صب قد استعذيت ماء بكاء * وذلك لان المثل السابق
لما كان كان من محترعات السكاكى تقصد لم يعتد به بخلاف ما ذكره في آخر
الفصل من قول ابى تمام واندفع ايراد الفاضل المحشى هناك حيث قال يחדش
هذا الوجه ان وجود التخيلية بدون المكنية قد علم مما سبق من اناب المنية
الشبيهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة (قوله شاع استعمال النقص في
ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالخليل) ومنه قول ابن التيهان في بيعة
المقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فتمشى ان الله
اعزك واظهرك ان ترجع الى قولك (قوله ان يسكتوا عن ذكر الشئ) المستعار
ان يسكتوا بدل من هذا اى سكتهم عن الشئ المستعار من اسرار البلاغة

(قوله وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية) والفرق ان التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا بالتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المصنف (قوله وغداة ريح قد كشف وقرة الى آخره) الواو بمعنى رب المستعار للكثرة ومفعول كشف مجذوف اي ازلت ودفعت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وابقاد النيران والقرة بكسر القاف وتشديد الواو بمعنى البرد معطوف على غداة اوريح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم قر وليلة قرة اي باردة واذنظر فكشف واصبحت تامة فاعلها زمامها والتأنيث باعتبار المضاف اليه والضمير المستتر فيها العائد الى القرة او الغداة والجملة اعني بيد الشمال زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعني بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالفتح ريح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد (قوله اي سلا) من السلو وهو زوال العشق والحزن (قوله ولا حاجة اليه للحكمة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه اي كففت ونزعت مع القدرة فان عجزت عنه قصرت بلائف والباطل ليس ذا قدرة واختيار وهذا القدرة لا يكفي الحمل على القلب اللهم الا ان يقال انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقتصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع (قوله كذا الضمير في معاودته) اي هو ايضا راجع الى ما كان يرتكبه (قوله وكذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح وبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبة البعض رؤساي مولاي ان وى افيت بابك طالبامتك * الصحاح فليس ذلك بمنكر * البحرانت وهل يلايم فتى سعى * للبحركى يلقي صحاح الجوهرى * (قوله ويرتكب كون الكلام قلنا) اي مضطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبى الذى يتوهم قبل التأمل الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف وهو لانسيمها حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكى بوجه يكون خاليا عن الاضطراب

وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عن الاستعارة يقتضى سابقة الدخول
 بقوله ففي الاستعارة الى آخره اشارة الى ان الدخول متحقق فان الاستعارة فيها
 استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذى يثبت الاحتراز عليه
 وعلى هذا لا غبار في كلامه فليتأمل (قوله فيجب ان يكون لازمة) او يحتمل
 على حذف اللام دون عن اى احتراز لئلا يخرج (قوله لفظ الغائط في فضلات
 الانسان) الغائط في الاصل المظن من الارض الواسعة والجمع غوط واغواط
 وغطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضى حاجته اى الغائط فيقضى حاجته
 فقيل لكل من قضى حاجته قد اى الغائط يكفى به عن العذرة (قوله وصاحب
 العرف لفظ الدابة في الحمار) هذا بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس
 والبغل (قوله فلا بد ههنا من حذف المضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق
 فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز خروج ما اذا اتفق الى آخره الى هذا القيد
 لان مثل لفظ الغائط اذا استعمله القوي في منهضم المناولات يكون مستعملا
 في غير ما وضع بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحتراز عن خروجه بزيادة
 قيد آخر نعم يلزم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحقيقة
 فالاولى ان يحتراز بهذا القيد عن دخول مثل الغائط اذا استعمله اهل العرف
 في المنهضم المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله
 غير ما هي موضوعه له وبعد اختباره وهو الحق لا اشكال (قوله لان
 تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء الى آخره) حاصله
 ان من يدعى ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعى كونها مستعملة
 فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون
 قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها لرفع مزاحة
 المعنى الآخر لا لتحصيل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان الوضع كما
 يستلزم الدلالة بنفسه يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففي الاستعارة دلالة
 ظاهرة ادعائية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثاني الذى ذكره السكاكى
 للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذه
 بعض القبول بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتأمل (قوله
 ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام) اذ المظن ينصرف الى الكامل
 فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التأويلي والقرينة المذكورة
 قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور

نفس هذا وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكى لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع التأويل بل مراده انه عرض لفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما فى الاستعارة فقيدها بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل (قوله لزم الدور) اراد به توقف الشئ على نفسه سواء كان بواسطة ام لا (قوله بل الجواب ان تعلق الحكم بالوصف الى آخره) ارادة قيد الحثية فى تعارف الامور التى تختلف بالاضافة ظاهر ينساق اليه الذهن وهذه الارادة تجرى فى القواعد المنطقية ايضا كما ذكرنا فى تعارف الكليات الخمس وغيره فلا اعتداد بما ذكره جلال الدين فى شرح الايضاح من ان التقيد بالحثية لا التفات اليه لانا لانسلم انسياق الذهن اليه واما قوله وعلى تقدير انسياق الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هى موضوع له متعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذى هو وضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقيد بالحثية وان اريد اى وضع كان كان استعمال الصلوة فى الدعاء اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعماله فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداده ايضا لان المخاطبة بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف فى استعمال الالفاظ فن استعمال الصلوة فى الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له (قوله وهذا غلط لان اشارته الى آخره) فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب فى الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغلط الا ان ينصب قرينة تدل على عدم ارادته معنى القرص على ان ثبوت قرينة فى مادة لا يستلزم ثبوتها فى جميع المواد فالغلط الذى لا يوجد فيه قرينة داخله فى تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل فى معنى غير ما وضع له ونصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايضا يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال فى الجواب عن الاعتراض بالغلط ان المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة للمعدير شك الى ذلك كثرة استعمال لفظ غير ما وضع له فى المتعلق وتبادره من عند

الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها
 وظهر ايضا ضعف قوله فيما سبق وثانياته لو ترك الى آخره فتأمل (قوله
 الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول اعنى الراجع الى معنى
 الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى (وجاء ربك)
 والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصل في الكلام بقوله ربك هو الجروا اما الرفع
 فبجاز ومداره ان يكتب اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها
 او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكلف في قوله تعالى (ليس
 كمثل شيء) والقيد الثاني اعنى المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال القيد
 في المطلق كالمرس في انف الانسان (قوله في انه كذلك ينبغي) اى السبع
 كذلك ينبغي وهوان يكون له اظفار ولفظ ٧ كذلك حال من المستتر في ينبغي
 (قوله وكلامه في مناسبة التسمية الى آخره) كلامه في وجه التسمية الذى ذكره
 في مفتتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمنية قد برزت
 مع الاظفار الى آخره ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاظفار (قوله
 وسبحي من كلامه ما ينافى جميع ذلك) هو قوله في القسم الرابع الاستعارة
 بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك ينصب
 قرينة نصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية وسبحي
 توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله تعالى (قوله ومن الامثلة استعارة
 وصف احدى صورتين متزعتين من امور لو وصف صورة اخرى) فيه
 بحث لان المستعار ابداه هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها
 كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تأول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على
 ان اللفظ كوصف يكتبه المعنى فلا يتأتى هذا التأويل في قوله لوصف
 الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لالفظه اللهم الا ان يراد بهذا
 الوصف معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة
 الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى لام الفرض لاصلة
 الاستعارة (قوله ولا يلزم من قسمة الجاز المفرد الى آخره) حاصله ان قسم
 الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق ان قسم
 الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد
 اما حيوان ابيض او حيوان اسود وهذا او قدر دجال الدين رح الجواب المذكور
 بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذى لا يراد به الحصر

٧ والكاف بمعنى التل
 فلا يكتب التعريف
 من المضاف اليه المضاف
 للمحالة

كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في مخرج ابواب الكتب وفضولها
 يراد به استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر
 وقولهم ليس شئ من المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا
 في المجاز المفرد المعروف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو
 دليل على خطأ آخر وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر
 الذي اوجبه في مخرج ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان
 لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كايديل عليه قوله ويراد به استيفاء
 جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر
 القسم في المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلان سلم
 وجوبه في ذلك المخرج كيف والكتب مشحونة بالتقسيم التي لا يوجد فيها الحصر
 المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بدعي او كسبي وكل منهما اعم
 من التصديق (قوله الثاني لان سلم ان التمثيل يستلزم التركيب الى آخره)
 لافاضل المحشى ههنا كلام طويل الزيل لكن تخطئته في آخر البحث عبارة
 الشارح في شرح الكشف وهي قوله فان مبنى التمثيل على التشبيه الحالة
 بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى
 بان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة
 المنتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة
 الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف
 الاول المعنى المصدرى وبالثاني الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه
 الاستدراك الذي ذكره اصلا فتأمل (قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل
 هذا التشبيه الى آخره) يمكن ان يحجب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان
 التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل بالتمثيل
 المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم
 وهو التمثيل في المفردات اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان
 جميعا من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثلا للتشبيه يصح مثلا للاستعارة
 بان يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل
 باب من تعميم مباحثه ويرايد نظائره من غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص
 التمثيل بالمفرد (قوله للقطع بان لفظة تقدم في قولنا تقدم رجلا) قد يناقش
 فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام واجسام ولا يوجد

فيه تقديم الرجل وتأخير حقيقته فالحق ان يتجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ازعاج المخاطب نحو الفعل بالتقديم ونفس الحاسط بالرجل وانقباض الحاسط عنه تارة اخرى بالتأخر فاطلق الالفاظ المشبه بها على المشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والافن المسلمات ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم (قوله واما قول ابى تمام لانسقنى ماء الملام الى آخره) تمام البيت * لانسقنى ماء الملام فأننى * صبيب قد استعذبت ماء بكائى * الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صبيب اى عاشق مشتاق واستعذاب الشئ عذبه عذبا ومعنى البيت لاتمنى ايها اللائم على كثرة بكائى فانه مستعذب عندي لا يؤثر فيه لومك ولا نسقنى ايها اللائم ماء الملام فأننى ريان بماء البكاء لا التفت الى ماء ملامك واعلم ان قوله تعالى (واخفض لهما جناح الذل) ليس من قبل البيت المذكور كما توهمه الطائى نفسه حيث نقل ان بعض ظرفاء اصحابه بعث اليه فارورة وقال ابعت لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابعت لنا ريشا من جناحك حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبسه ووهنه والانسان عند تواضعه يبطأ طأ رأسه ويخفض من يديه فشبّه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملازمة للحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التخييلية (قوله او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه) ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كان الماء يسكن غليل الاوام كذا فى الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاهر ينبغي ان يدعى ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا لا باللام ولا بشئ غيره فكيف يجعل ما ذكر وجهه للشبه وقد اشار الى المعنى الذى ذكرته من قال * دم در كش از ملامتم اى يار زينهار * كايں درد عاشقى بلامت فزون شود * وقريب منه قوله اجسد الملامة فى هواك لذيدة * جبال ذكرى فليمنى اللوم * على ان تسكين غليل الادم لا يلائم وصف المشبه به بالمكروه (قوله ويخالف تفسيره التخييلية الى آخره) اجيب بان السكاكى فى هذه الفن خصوصا فى مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح

الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به قال جلال الدين
 الشاشي في شرح الايضاح بشكل على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه
 والمشبّه في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار النسيق والسبع نشبت بفلان فان
 اظفار النسيق مجاز عنده و اظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
 واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة واما
 التجوز في اثباتها للنسيق و اضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان السكاكي
 ان يقدر في مثله اظفار آخر بان يقول التقدير اظفار النسيق وكذا اظفار السبع
 كما تقرر في نظائره (قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في ان اليد
 استعارة الى آخره) اراد باليد ههنا اليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل
 قوله انك لا تستطيع ان تزعم ان آخره اراد باليد ثمة اليد لان تلك الحقيقة
 فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لانه لان كون اللفظ استعارة ينافي في كونه حقيقة
 لغوية (قوله لا نناقول ما ذكرنا من معنى الاستعارة) حاصل الجواب اختيار
 الشق الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا (قوله وفي الترشيع بغير لفظه) الكلام
 في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيع قد يعتبر بلفظ المشبه كما في قولك
 محالب النسيق الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر
 لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سند كره الان (قوله وجوابه ان
 الامر الذي هو من خواص المشبه به الى آخره) فيه بحث وهو ان هذا الكلام
 مبنى على ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق
 فالامر مشكل لان الترشيع فيها يقتضي بلفظ المشبه نحو محالب النسيق نشبت
 بفلان فافترسه اللهم الا ان يقال التخيلية تكسر صورة الاستبعاد فلا
 يحتاج الى اختراع صورة وهمية اخرى او يقال الترشيع في مثله يعتبر
 بالنسبة الى التخييل فتأمل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصة
 المشبه به في التخيلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه به عند
 السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان
 المشبه به لكن ادعاء الحقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فتثبت الاحتياج
 اليه على ان مجرد اقتران اللازم في التخيلية بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر
 وفي الترشيع بلفظ لا يلائم بحسبه كلفه فيما ذهب اليه (قوله فالمشبه هو الاسد
 الموصوف بالافتراس الحقيقي) فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال
 الذي اوردته يعني رأيت اسدا يفترس اقترانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى
 (واعتصموا بحبل الله) للقطع بان اعتصموا طلب شي يتعلق بالعهد لا طلب

الاعتصام الحقيقي المتعلق بالجليل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد
 كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائرُه فتأمل هذا وقد رد
 الفاضل المحشي الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تمة
 التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنياً
 على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو
 الأسد الموصوف في نفس الأمر بالصفة المذكورة لانه الموصوف من حيث
 انه موصوف ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه
 كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة للتشبيه ومبنياً على تناسيه
 ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلاً بذات
 ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الأمواج في افادة المبالغة المطلوبة ثم إن
 قول الشارح وايضاً معنى زيادته الى آخره جواب تسليمي حاصله أن الحق
 الفرق بين استعارة المقيد كما في المرشحة واستعارة المجموع كما في التشبيه ولو سلم
 عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروج الترشيح بأن المراد منه خروجه بالنظر
 الى تمام اصل المقصود بدونه وهو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة المطلقة
 وإن لم يتم كاله الحاصل بالاستعارة المرشحة فتأمل (قوله ولا اعترافاً
 بتحقيقة الشيء اكل) اعترافاً مفعول فعل محذوف أي لا تجد اعترافاً
 وقوله اكل مفعول ثان لقوله تجد (قوله مراد فاللفظ السبع فيه بحث لأن
 المنية اسم لفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم
 للماهية المطلقة فهما كرومي وإنسان فكيف يجتمع ادعاء الترادف مع ارتكاب
 ذلك التأويل اللهم إلا أن يراد بالترادف التصادف فانه كاف في المقصود لأن
 المنية لما صدق على موضوعها السبع تهيأ دعوى السبعية للموت مع التصريح
 بلفظ المنية (فوتم تذهب على سبيل التخيل) أي على سبيل الايقاع في الخيال
 لا على سبيل التحقيق (قوله في غير ما وضع له ادعاء) فيه بحث وهو أن مبنى دعوى
 ترادف الاسم دعوى أن الموت حقيقة حقيقة الحيوان المقترس فاستعماله
 في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء ايضاً فلا يترجم المجازية بهذا الوجه
 فضلاً عن التعيين (قوله وفيه ما فيه) وجهه على ما نقل عنه الشارح أن ما ذكر
 على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انقضاء
 قيد الحقيقة ولا يوجب كونه مجازاً اذا لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعترف
 المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذا لم يكن
 حقيقة او كناية يجب أن يكون مجازاً او ذلك لأن مراد الشارح أن تعريف

المجاز الذي ذكره لا يصح عليه وهذا كلام حق لا مريفة فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرف به (قوله ويندفع الاشكال بحذافيره) اي بجمعيه في الصحاح حذافير الشيء اعاليه ويقال اعطاء الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد حذافر (قوله وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية الى آخره) فيه بحث لان هذا لا يأتي في مثل قوله تعالى (لعكم تقون) لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى فلا يتصور فيه قلب وكذا في قوله تعالى (ربما يود الذين) لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيه الارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين ويجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها ويجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وفيه ايضا بحث لان مدلول تقون الاتقاء الخاص اعني المأخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لابد ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد كلام السكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الآية والوجه ان يقال طريقة الرد ههنا ان يقال مخاطبون استعارة بالكناية عن يرجى منهم الاتقاء والقرينة تشييد التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتقون وهكذا الحال في ربما يود قنأمل (قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسل) ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام يدلان على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت او امر او همياو من المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس المشابهة كما صرح به الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسل وان دفع ما يقال يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسل باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا المتوهم لان التخيلية عند السكاكي عبارة عن ان تؤخذ صورة وهمية محضة شبيهة بصورة محقة حسا وعقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحقة فالقول بتحقيق استعارة

التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقيق التبعة وهو المطلوب تأمل (قوله فما لا ينبغي ان ينفك اليه) لانه بعد تسليمه لا يفيد شيئا ولا يعود الفساد المهروب عنه باختيار مجازية التبعة وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية (قوله ليست في نطق) بل في الحال مما لمعني له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه واردة المشبه لا تحقق له حسابا لا عقلا وانفاؤه في مثل نطق الحال اذا جعل نطق حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على واحد وامانا فلان السكاكي بعدما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شئ من لوازم المشبه والتزام في امثلة تلك الوازم ان يكون على سبيل التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه مساق كلام المصنف وهذا صريح في ان المكنية مستلزمة للتخييلية اذ قد صرح فيما قبل بان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع وامانا فلان قد صرح السكاكي بان نطق الحال امر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في استعارة تخيلية عنده وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل مخالف بصريح كلام المفتاح (قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه) رده جلال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجاعهم كايين في علم الاصول والجواب ان القدر بخرق اجاع اليبانيين مبنى على ان اجاعهم في الامور اللغوية معتبرة وهو منوع كما اشار اليه الدماميني في اوائل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل ابن خباز عن شيخه ان الالف المفردة الاستفهامية المتوسط وان الذي للقريب بان فيه خرقا لاجاع النحاة (قوله وان لا يشم رائحته لفظا) انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعوا اظهروا ان ذكر اشمام الرائحة النبي عن القلة لانه لو زيد عليه بان يتبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا بالليل لدلالة البيان الاول عليه لم يصح هناك استعارة اصلا بل يجب ان يعد مثل ذلك تشبيها لانه يكون استعارة غير حسنة وعلى هذا اثنان اشمام رائحة التشبيه قوله قد زراراه على القمر فان فيه ذلك الاشمام فلا يحسن الاستعارة فيه وان لم يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبه به بل فيه رائحة الاشعار بذلك نسخ

قوله وان لا يشم رائحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعوا وانما ذكر اشمام الرائحة النبي عن القلة لانه لو زيد عليه بان يتبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين بقوله من الفجر او بان يذكر وجه المشبه كافي رأيت اسدا في الشجاعة لم يبق هناك استعارة اصلا بل يعد مثل ذلك تشبيها ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله وقد زراراه على القمر فان فيه ذلك الاشمام فقبل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبه به بل فيه رائحة الاشعار بذلك نسخ

ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه لاستعارة من انه مثال
 لاشتمام رائحة التشبيه ففيه انه يفهم منه حينئذ ان هذا المثال من قبيل الاستعارة
 الغير الحسنة لان انتفاء الاشتمام شرط حسن الاستعارة لا شرط اصلها ولم يقل به
 احد اللهم الا ان يقال معنى قوله ولهذا قلنا الى آخره ولاجل ان اشتمام
 رائحة التشبيه يحل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال تجاوزته
 عن مرتبة اشتمام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه او يقال انتفاء حسن الاستعارة
 يقتضى انتفاء اصلها عند البلغاء لان ما لم يحسن لم يصح عندهم فشرط
 حسنها شرط اصلها ، ألا فتأمل (قوله ولهذا قلنا بان نحو رأيت
 اسدا في الشجاعة) اي ولاجل ان اشتمام رائحة التشبيه الى التصريح بوجه
 الشبه فتأمل (قوله وذلك لان اشتمامها الى آخره) لفظ ذلك اشارة الى
 كون عدم اشتمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر
 من كلامه ان اشتمام الرائحة المذكور فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة
 وفيه نظر اذ يخرج الكلام حينئذ من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن
 الاستعارة في صورة اشتمام الرائحة المقتضى ثبوت اصلها ولو على قبح
 اللهم الا ان يصار الى ما ذكرته الآن من ما ليس بحسن ليس بجائز عند
 البلغاء او الى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني ادعاء
 تفسير لغرض وكاله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار ما يكون المستعار منه اقوى
 في وجه الشبه اللازم من ذلك الاشتمام فتدبر (قوله لئلا يصير كل منهما الغازا) يعني
 ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ
 ولم يشم رائحته منه يصير كل من الحقيقة والتخييلية الغازا وتعمية واحترض
 بان حسن الاستعارة برعايت جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جعلها ان يكون
 وجه الشبه بعيدا غير مبتدل فاشترط جلالة في الاستعارة ينافي ذلك
 واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من
 الجلاء بحيث لا يصير مبتدلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغلازا قال الفاضل
 المحشي في شرح المفتاح وانما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية
 لان المذكور فيها لفظ المشبه والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا
 بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه
 والام يظهر ولم يدرك واما الاستارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه
 واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل ذلك على

تشبيهه به فلاضير في خفاء وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لا يظهر وجه الشبه فاننا اذا قلنا جاوزت ابلانة لا نجد فيها راحة يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما ٣ والا فاطفار المنية كذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر سورة القرينة ويكاد يجعلها مؤلة واما المكنية فقرينتها لازمة له مدخل في وجه الشبه فلها دلالة عليه فتأمل (قوله حتى اتحدنا) اي حتى كأنهما اتحدنا فالكلام محمول على المبالغة (قوله وتعينت الاستعارة) اي تعينت الاستعارة اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا منافاة بين كلاميه (قوله وقلمنا يحسن حسن البليغ غير تابعة لها) حكم بالقلة دون النفي لانها قد يحسن البليغ على قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كان يقال اظفار المنية التشبيه بالسبع ونظائره ٩ (قوله ولقائل ان يقول الى آخره) قد يجاب بان التخيلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبنى حال التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعبر في المكنية والتابع لا يكون لها حكم نفسها والا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي بان حسن التخيلية برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخيلية عنده استعارة تصريحية مبنية على التشبيه ٦ (قوله وظاهر عبارة المفتاح الى آخره) حيث قال في قوله تعالى (وجاء ربك) فالحكم الاصل في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية في قوله تعالى (واسئل القرية) والجر في كنهه مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لا مكان تأويل الرفع بالرفع من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام في النصب والجر والايقال ان اراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان الجر حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويؤيد على التأويل سياق كلام السكاكي وسياقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شرحه ثم اعلم ان قول الشارح وهذا ظاهر في الحذف يشعر ٣ بان وصف الاعراب بالمجاز ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه في مثل سؤال القرية غير ظاهر اللهم الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لاجره الاصل لا يخفى انه تعين (قوله لا تقطع بان المقصود سؤال اهل القرية) لم يلتفت

٣ فلا فرق بين الاستعارة المصروفة والمكنية في ذلك اللهم الا الى آخر نسخة

٩ فان التخيلية في هذه الامثلة حسنة حسنا كاملا وان لم يكن هذه الامثلة واردة في كلامهم كذا في شرح الشريف للمفتاح وحواشيه نسخة ٦ والاقرب في الجواب ان يقال لما لم يتفاوت وجه التشبيه في التخيلات كثير تفاوت يكون الجميع تشبيه صورة الشيء الخيلية بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط نسخة

٣ انما قال يشعر لاحتمال ان يجعل قوله كالنصب في القرية والرفع في ربك قيدا مخصصا للحذف وان كان خلاف الظاهر كما يدل عليه اختصاره في المقابلة على قوله واما المجاز بالزيادة

الى قول القاضي بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه
الاشراك لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل
فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق الا بقيام قرية تدل على المحذوف ولو كانت
مشتركة لم يكن كذلك (قوله فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس)
فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شئ لزم ان لا يكون ماهو
في موقع المبتدا نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف
في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا تعرف فلا محذور
(قوله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة الى آخره) فيه بحث اذ لو لم يجعل
الكاف زائدة لزم اتقاؤه تعالى (عن ذلك علوا كبيرا) وذلك لانه عز وجل
مثل بمثله والمقدر حينئذ انتفاء مثل المثل لا يقال لانسلم صدق ان الله تعالى
مثل بمثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانقول صدق القضية ليس
يتوقف الاعلى وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس
الامروهما متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق
القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة الهم الان يقال اذ لم يوجد
متعلق المحمول اعني مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه
فتأمل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة
الكاف نفي ان يكون لمثله مثل سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول
المتكلم ان دخل دارى احد سوى المتكلم وايضا لانسلم انه لو وجد له مثل
لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر
فتأمل ٩ (قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان) قيل اتحاد الوجهين
في المال وكون كل منهما كناية في النسبة لا يتنافى عدهما وجهين نظرا الى
الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى وانت
خير بان ما ذكره الشارح في شرح المفتاح يؤيد اعتراض الفاضل المحشى
حيث قال ثمة وقد يقال انه يجوز ان يكون نفي لشيء نفي لازمه فانك اذا
نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل
مثله اذ التقدير انه موجود او يكون نفي المثل على طريق الكناية فقد جعل
الوجه الاول قسما للكناية وههنا وجه آخر وهو ان يراد نفي شبه المثل القاصر
عن المثل في المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد
من الآية نفي من شبه ذاته ومعناه ليس كذاته شئ نحو (فان آمنوا بمثل ما آمنتم به)

٩ وقال بعضهم الكاف
ليست بزيادة بل مثل
ومثل ساكنا ومتحركا
سواء في اللغة كشبه
وشبه فمثل ههنا بمعنى
مثل قال الله تعالى (وله
المثل الاعلى) ويكون
المعنى ليس مثل مثله
شئ وهو صحيح انتهى
فتأمل نسخة

اي نفسه فتأمل (قوله ايفعت لداته وبلغت اترابه) اليفاع ما ارتفع من الارض
وايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال موقع وهو من التوادد ولدات الرجل
اترايه اعني اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو اندامه من
اوله لانه من الولادة وهما اللدان وقد يجمع على لدون والاراب جمع ترب بكسر
التاء المشناة من فوق وقد اشير الى معناه (قوله وكذلك يستعمل هذا فيمن له
مثل ومن لا مثل له) فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شيء فيمن له
مثل وهو مسوق لنفي المثل قلت معنى كلامه فيمن يتصور له مثل ومن
لا يتصور له ذلك على ان استعماله لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة (قوله
اعني ذكر اللازم واردة للزوم) الانسب لسباق كلام المصنف ان يقال اعني
ذكر الملزوم واردة للزوم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي (قوله واردة
المعنى جائزة لا واجبة) المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان
الكناية من حيث انها كناية لا ينافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمنع
ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كافي (الرحمن على العرش استوى)
وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فليظر فيه
(قوله لان الكناية كثير ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي الى آخره) واما ما ورد
في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن
السامع لينقل عنه الى المكني عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية
من حيث التصوير دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصوير
المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة الصحيحة للاستعمال
فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم (قوله ولا يقال
جا لا امير معه) حاصله ان لفظ مع لا تدخل الاعلى المتبوع وهذا باعتبار الغالب
كما حققناه في الفن الاول (قوله ان معنى قوله من جهة المعنى من جهة)
ارادة جواز المعنى (الظاهر انه حل الكلام على حذف المضاف فلاحاجة
اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة
من ارادة المعنى (قوله اختصاص بموصوف معين ماض) المراد بالاختصاص
ما بمع الحقيقي كالواجب والتقديم وغير الحقيقي كما اذا اشهر زيد بالمضافة
مثلا وصار كاملا بحيث لا يفيد بمضائية غيره وانما وصف الاختصاص
بالعروض على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب
اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها

بوصوفها لأسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا (قوله بكل أبيض
مخدم) الأبيض السيف والجمع بيض (قوله ليحصل الانتقال من العام إلى
الخاص) يعني أن الكينيتين المذكورتين عامان بحسب المفهوم من المكنى
عنه فلا بد من الاختصاص بحسب التحقيق حتى يحصل الانتقال من العام
بحسب المفهوم إلى الخاص بحسبه فلا يرد أن لا عموم ولا خصوص بعد
الاختصاص كما يفهم من العبارة (قوله إلى ضمير المسبب مع أنها في المعنى
عبارة عن المسبب إطلاق المسبب على الذات والسبب على التجادل ليس بالمعنى
التبادر بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال
هذا السبب من ذلك أي تعلق به (قوله نحو زيد حسن الوجه) أصله
حسن وجهه فقلوا الضمير الذي أضيف إليه الوجه إلى الصفة أيها مالم إلى
أن الحسن شائع في جميع أجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع إلى زيدا منع
ارتفاع الوجه به لأنه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه امتناع سواء كانا ظاهرين
أو مضميرين أو مختلفين ثم لما ريد بيان الموضع الموصوف بالحسن أضيف إليه
الصفة قليل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل التجادل
جاءل السيف ونظائره (قوله قلت للقطع بأنها آه) على أنك إذا تحققت
فالسند إلى الضمير هو طويل التجادل لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح
فلا تصرح هناك حقيقة بل شأبة منه (قوله وعظم الرأس بالافراط مما
تستدل به على بلاهة الرجل) إنما قال بالافراط لأن عظم الرأس واستواءه
مالم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنت هالة
النبي عليه السلام بأنه كان عظيم الهامة فإن قلت الاستدلال من عرض
القفا إلى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الأطباء عليها بواسطة
أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم أن كثرة البلغم
والرطوبة تورث غلبة البرودة والسيان فلا وجه لهذا المثال مما لا انتقال فيه
بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل يتقلون منه أو لا إلى
تلك البلاهة فلا محذور (قوله والجواب أنه لا امتناع إلى آخره) رده جال الدين في
شرح الأيضاح بأن القربو البعد بالنسبة إلى المطلوب والواسطة ليست بطلوبة
واللكن كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الخطب ولا قائل به والجواب
كون الشيء مطلوبا غير مطلوبانما هو بالنسبة إلى قصد التكلم ويجوز أن يكون
قصده إلى في جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا الاحتجاج

الى السماع (قوله لان التصريح بآيات الصفة للموصوف او بنفيها عنه مع)
 عدم ذكر الموصوف محال (نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد
 مخبرا عن مضافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا
 اى هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح بآيات
 الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا او تقديرا
 وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكورا
 لفظا او تقديرا او الموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه
 مذکور تقديرا وحكما (قوله وفيه نظر) وجهه ما سبق منه ان العموم لا يتألف
 الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال
 في المختصر والاقرب انه انما قال ويتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف
 باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها (قوله)
 اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذکور (الظاهر ان قوله
 مسوقة لاجل موصوف غير مذکور في موقع التفسير للعرضية ولذا قال
 الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية اى مسوقة لاجل موصوف غير
 مذکور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف
 غير مذکور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذى
 وارادت نفي الايمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين
 (قوله ومنه المعارض في الكلام) وفي المثل ان في المعارض لمدحوعة عن
 الكذب اى سعة عن الكذب (قوله وهى التورية بالشئ عن الشئ) وريت
 الخبر تورية اى سترته واظهرت غيره كانه مأخوذ من وراء الانسان كانه يجعله
 وراءه حيث لا يظهر (قوله فيختص باللفظ المركب) لان الدلالة على المعنى
 المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والجازى تعين ان يكون
 بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص (قوله ان قلت الوسائط مع خفاء فى)
 الزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة (فان قلت قلة الوسائط يدل على
 وجود الوساطة فى الجملة وقد عد المثال الاولى فيما سبق مما الانتقال فيه بلا
 واسطة وسبق ههنا تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لاشك ان الكناية
 الغير العرضية اذا انعدمت فيها الوساطة فان خفى فيها الزوم يسمى
 الرمزا وان لم يخف يسمى الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان
 بانتفاء الوساطة رأسا او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو على العشوى
 بان قل قد يستعمل فى النفي الصريح لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى

الاغم ليشتمل القسمين (قوله كقولك فستعرف وانت تريد انسانا مع
المخاطب الى آخره) لم يرد بما ذكره انه يجوز لك ان تريد تارة بضمير المخاطب
في آذيتي فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا او تريد به اخرى
المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في
الكناية او المجاز بل اراد الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب
بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد تهديد
المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان اريد تهديد غيره فقط كان مجازا
مر كبا (قوله اذ لا يتصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازم) لما نهناك انفا
من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او في المجاز (قوله ان
الاستعارة تبلغ من التشبيه) اي اكثر مبالغة فابلق من المبالغة لامن البلاغة
فكانه مبنى على ما نقل من المبرد والاحفش من جواز بناء افعال التفضيل
من جميع الثلاثي المزيدي فيه كاتفعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ
في امثال هذه المقامات تارة تقول ابلغ وتارة تقول اشد مبالغة (قوله واعترض
المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه الى آخره) فان قلت لا دخل
للاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في
الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل
والاصل في وجه الشبه الى آخره قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر
التشبيه في الاصل كما في زيد الامير فالمراد انه لا تشبيه فيها بالفعل فالتشبيه
اصلها فظهر دخله وليكن هذا آخر ما اورده في تحقيق مقاصد علم البيان
والله المستعان وعليه التكلان ﴿ قوله الفن الثالث في علم البديع ﴾ (قوله
المطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس ٧ اي
وضع رجله مكان يده وانما سمي الجمع المذكور مطابقة لما فيه من ايقاع
توافق وتطابق بين المتضادين وكونها من وجوه التحسين يعرف بالنوع
وكذا باقي الوجوه (قوله بين متضادين) هذا اخذ بالاقول كما في قولهم الكلام
ما تضمن كلمين بالاسناد والا فالمطابقة جائز فيما فوق المتضادين (قوله لها
ما كسبت وعليها ما كسبت) قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة
لطف من الله في شان عبادته بشيهم على الخير كيف ما وقع ولا يحجزهم على الشر
الابعد الاعتقال والتصرف (قوله تردى ثياب الميت البيت) تردى اي جعلها رداء
لنفسه السندس هو ارق من الديباغ وحضر مر فوع بعد خبر لا يجوز

٧ وقيل من طابقت
بين الشيتين اذا جمعت
احدهما على طبق الآخر
اي وقفه والمأل واحد منه
٦ قيل في كسبت واكتسبت
مقابلة ايضا كما يفهم من
كلام الشارح في الآية
على تقدير صحة ما ذكر
مقابلة فعلية ايضا منه

صفة سندس لانه مفرد بخلاف الحضرة فلا مطابقة والتأويل مما لا ضرورة
اليه ولان الروى على الضم ٩ فان ما قبله عدا عداوة والحمد نسج رداه فلم
ينصرف الاواكفاته الاجر * وما بعده كان نبى نهان بعد وفاته * نجوم سماء اخر
من بينهما البدر * والاقواء عيب لا يرتكب بلا ضرورة (قوله فكقول الحريرى)
فذا غبر العيش الاخضر (وقع في المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر
حضرة العيش كناية عن نعومة وطية فان كل غرض طرى بوصف قلبه
بالحضرة والازور انحراف والفود جانب الرأس وفودا ما جاباه رثى لى اى
رقق والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو والشديد العداوة
بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبية عليهم ثم سمي
كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح لجلال
الشاشى والموت الاجر الشديد يقال اجر البأس اى اشتد وقيل اراد بالموت
الاجر القتل (قوله مثل السببية والازوم) قيل لاوجه لاحقاق هذا النوع
بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منا في اللازم مناف للملزوم فين المذكورين
تناف في الجملة فيكون طباقا لا لمحقابه وقد يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة
بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل
الذى فيه ليس تقابلا بين عينيها بل بين احدهما وملزوم الآخر فيكون
ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض
عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه عم التقابل في الجملة عن الاربعة
فليتأمل (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الى آخره) فيه بحث بانه قات
الآية قسم الرابع لان لفظ فسنيسره تكررت في الايتين ولم يختلف فامت
مقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسنيسره
في معنى فعسره لانه اذا تبسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح
واما اعتبار المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سنقله
من الايضاح هذا وقد ذكر الواحدى من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي
بيت ازورهم وسواد الليل يشفع لى * واثنى وياض الصبح يغرب بى * وفيه
نظر لان لى وبى صلتان ليشفع ويغرب فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى
في قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما كسبت) والمقابلة انما تكون بين
المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة ستة بال ستة فنعنه قول غيره هذا البيت
على رأس عبد تاج عزيزه * وفي رجل حرق يدنل بشينه * قال الصفدى في

٩ فان ما قبله غدا عداوة
والجمل ينسج رواه فلم
ينصرف الاواكفاته
الاجر وما بعده كان
نعنى ما بينهما بعد
وفاته نجوم سماء حرمن
بينها البدر نسخة

شرح الامية هذا بلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى (قوله وصدق بالحسنى)
الآية اى بالخصلة الحسنى وهى الايمان او بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام
او المثوبة الحسنى فسيسره اى ستهيه من بسر القرس للركوب اذا
سرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له (قوله والشمس والقمر
بحسبان) اى بحساب معلوم بحريان في بروجهما ومنازلهما (قوله قول
المجترى فى صفة الابل) وقيل يصف الرماح حال انحنائها عند الطعن
وحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفي حالهما معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم
(قوله كالقسي المعطفات) القسي جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم
قوس الشيخ واستقوس اى انحنى ورجل مقوس اى معه قوس قدموا
اللام الى موقع العين لكرهتهم اجتماع الضمتين والواو ين فحصل قسوو
فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوى اجتمعت الواو والياء والاولى
ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب الياء
فصار قسيا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة
للاتباع فحصل قسى فوزنه فليع قال فى الصحاح و اذا نسبت اليها قلت
قلت قسوى لانه فلووع مغير من فعول فتزدها اليه وقال بعضهم قدمت
السين على الواو فى قوس تقاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على
احدهما فى الجمع فجع قوس على قسى كما مر (قوله اسمعيلى الوعد الخ) وفى
بعض النسخ يوسفى العفو بدل العهد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان اسمعيل
عليه السلام وعد صاحبه ان ينتظر فى مكان فانظر سنة ووعد عليه السلام
اباه ابراهيم عليه السلام بالصبر على الذبح ووفاه بذلك العهد معروف
وخص شعبيا عليه السلام بالتوفيق لقوله تعالى حكاية عنه (وماتوفيقى الا
بالله) واما حديث خلق نبينا عليه السلام فحسبك فيه قوله تعالى (وانك لعلى
خلق عظيم) وفى شرح العلامة زيادة وهى ابراهيمى الجود فعلى هذا يكون
من قبيل الجمع بين الخمسة (قوله كقول ابن رشيقي الى آخره) الندى العطاء
والمأثور المروى من اثر الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحيا بالقصر المطر
والعننة الرواية اخذا عن قول الراوى عن فلان عن فلان عن رسول الله عليه
السلام وقوله على ما يقال اى على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين
(قوله بما يناسب ابتداء فى المعنى) لو قال يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله
لا يدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس

الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام
 (قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار) فيه تأمل اذا المناسب له
 هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا واما اللطيف المشتق
 من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبه له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار
 من مقابل الكشيف لما لا يدركه الخاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر
 يكفي في المناسبة (قوله ففي ذكر الحرف والنون ابهام) بل في ذكر الرسم
 ايضا حيث يوهم الكناية (قوله اى افسد حال المفسدين) اعترض عليه
 بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط القوس باربها واجيب بان
 التخت قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعيينه الى المقام ومقابلته ههنا
 بقوله رش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد (قوله فلان يطبع
 الاسجاع) يقال طبعت السيف والدرهم اى علفت وطبعت من الطين
 جرة (قوله فانه لو لم يعرف ان القافية مثلا سلام الى آخره) يفهم من هذا
 ان معرفة حرف الروى قد لا يكفي في بعض الصور بل لابد معها من معرفة
 القافية فان مجرد معرفة ان الروى ميم لا يكفي في ان القافية حرام لجواز ان يوهم
 انه محرم (قوله ومنه المشاكلة الى آخره) ان كان بين ذلك الشئ والغير علاقة
 مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد
 حسن كما بين السينة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل
 الوقوع في الصحبة علاقة صحيحة للاعجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه
 فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ
 اجيب بانها انما صوحت مع المطابقة والمقابلة لتجانسها ومن ثمة سماها
 صاحب الكشف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى (ان الله لا يستحي) الآية
 وفيه نظر لان صاحب الكشف انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى
 اللغوي لا الاصطلاحي وتضمنها المقابلة اللغوية لا يستدعي ايرادها ههنا
 والاضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان المحفوظ فيها او لا وبالذات جانب المعنى
 ضرورة اعتبار العلاقة (قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى)
 الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فعبّر عن الذات بالنفس لقوله
 ما في نفسي وانت خبير بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي
 بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير
 عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسك كذا في شرح الكشف (قوله فعبر عن الاصطناع

بلفظ الغرس اراد به الاصطناع الماء وربه الخطاب بقوله اغرس والغرس الذي
 اعتبر هو صاحباله في التقدير هو غرس الاشجار واما غرس قوله كما يغرس
 فلان فهو واقع في صحبة الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضع التمثيل
 كما لا يخفى فتدبر (قوله اي توقع المزاوجة الى آخره) ولك ان تقر ان تراوج
 على لفظ الخطاب او يسند الفعل الى بين على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى
 (لقد تقطع بينكم) (قوله جبل بين العير والزوان) اصل المثل ان صحرا
 احب النساء طعنه زبعة الاسدي في الحرب يحبه بفرض حولا حتى ملته
 امرأته وكان يكرهها فربها رجل فقالت اباع الكفل فقالت نعم عما قيل
 وقال كيف مريضكم فقالت لاسي برجي ولا مبت يستراح منه وكان ذلك يسمعه
 صخر فقال * اما والله ان قدرت لا قدمك * ثم قال لها ناوليني السيف
 فناولته فاذا هي لاتعله فقال اباتا منها * اهم بامر الخير لو استطيعه *
 وقد حيل بين العير والزوان (قوله اصاغت الى الواشي الى آخره) قيل
 الصواب رواية ودراية اصاح بالذكير لان ما قبله * كان الثريا علق في
 جبينه * وفي نجره الشعرى وفي حده القمر * وفي شرح التبيان ان في قوله
 فلج في الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق في العشق
 لامن العشق فيه ومن المعشوق في الهجر لامن الهجر في المعشوق (قوله اذا
 احتربت يوما الى آخره) الاحتراب الحرب والضمير في احتربت ودماءها
 الى الفرسان المذكورة في البيت السابق (قوله لفظه معنيان) قيل اراد به
 الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والا قرب انه اخذ بالاقول
 كما بنا فيما سبق مثله (قوله او الغزاة من طول المدى خرفت) الغزاة منصوب
 معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانون اهدي من
 ملابسة لشهر ضر داد انواعا من الحلال * قيل الكانون التنور وقيل اسم من اسماء
 شهور الشتاء وهذا النسب والمدى الزمان (قوله اعني الرشاء) الرشاء على فعل
 بالتحريك ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى (قوله كبيت السقط اذا صدق
 الجد الى آخره) البيت من قصيدة مطلعها * مغاني الوى من شخصك
 اليوم اطلال * وفي النوم مغنى من خيالك محلال * وقبل هذا البيت سيطلني
 رزقي الذي لو طلبة * لما زاد والدنيا حظوظ واقبال (قوله وبالخال المحيلة)
 المحيلة الكبر (قوله والتحمل للتثنية من ضيق العطن) العطن المناخ حول المورد
 وذلك العمل ان يقال المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخرية (قوله وهو

ان يراد بلفظ واحده معنيان (المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي
 (قوله وهو ذكر متعدد الى آخره) والضمير راجع الى الف والنشر لانهما
 نوع واحد من المحسنات المعنوية (قوله ومن رحنه جعل لكم الليل والنهار
 الى آخره) فان قيل قد تعين الضمير المجرور في التسكنوا فيه للعود الى الليل
 فلا يكون الآية من قبيل الف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت
 التعيين المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة
 انما هو بحسب والمعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار
 من حيث اللفظ فلا تعين لفظا اصلا (قوله وههنا نوع آخر من الف لطيف
 المسالك الى آخره) لم يرد ان مجرد المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث
 لا يهدى اليه الا النقب بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى
 النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه و اراد قول صاحب الكشاف
 وهذا النوع من الف لطيف المسالك الى آخره الى ان هذا النوع يزداد
 لطافة ودقة باقتضاء المقامات فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل
 المحشي (قوله فعدة من ايام اخرى) فان قلت اخر جمع آخر لانه لليوم وآخر لا يجمع على
 فعل وانما يجمع عليه اخرى فما وجه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى
 المؤنث لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل
 فكان آخر اخرى فيجمع على اخر كذا في الاقليد (قوله الا النقب المحدث) النقب
 على وزن الكتاب العلامة كانه ينقب الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق
 الظن في الامور كانه حدث بها (قوله وقد يقال قوله لتكملوا العدة الى آخره)
 الجواب لصاحب الكشف حيث قال قوله علة الامر بمراعات العدة يعني في
 الاداء والقضاء (قوله ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة معن عن هذا القيداء)
 فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح قوله * ادبيان في بلح لا ياكلان * اذا صحبا
 المرء غير الكبد * فهذا طويل كظل القناة * وهذا قصير كظل الوند *
 من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة مالكل اليه فمن اين التعيين فيه مع ان
 ادبيان مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم
 الاشارة ان يقارنه اشارة حسية معينة لما يريد به فان اشبه الحال على السامع
 لم يضرب في قصد التعيين كذا ذكره في شرح المفتاح (قوله ولو سلم فسواء جعلت
 هذا اشارة الى آخره) فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة مالكل اليه

على التعيين ان يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه يكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى غير الحى وذا الى الوتد ولوتنزل عن ذلك فالى فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الآية التى جعلها فيما سبق من قبيل الالف والنشر المشتغل على عدم التعيين اعنى قوله تعالى (ومن رحتهم جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) اللهم الا ان يقال لانهما في الآية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله بغير ما يرجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلامها اشارة الى الآخر والا قرب على تقدير تسليم التساوى في الاشارتين ان يصار الى ما نقله من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه الاشارة الحسية فهذا الاشتراك يحصل التعيين واما ما ذكره البعض من ان تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم بتساوى الاشارتين فقد عرفت انه لا يفيد لان المعبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في الالف والنشر ايضا كما تحققت تأمل (قوله الدهر معتذر الى آخره) كان سيف الدولة الحمداني قد غزا الروم كما هو عادته فانفق ان سبى وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم عليه الدروب وظفروا باصحابه فقال المنبي القصيدة اراد ان الدهر معتذر اليك حيث لم يسير لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصف والربيع (قوله اى سموات الآخرة وارضها) ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات واهل الآخرة لابلدهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه وانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يحدى له التشبيه (قوله ما اقام شير) الشير اسم جبل بمكة يقال اشرق شير كاذفير (قوله وكذا الاستثناء الثانى معناه) فيه ان جعل الفساق داخلين فى الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالسعادة والشقاوة (قوله ساطل حقى بالقنا ومشايخ) انقنا جمع قناة وهى الرمح وفي بعض النسخ بالقنات وهى المناسب لمشايخ قال الواحدى اراد بالقنات نفسه وبالمشايخ قومه والاثنام وضع اللثام على القم والانف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب لتلايق العدو على انه غير شاب (قوله وهو ان يترزع من امر

(الى آخره) هذا اشتراع امر دأثر في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم في نفسهم الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت مأخوذ من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة (قوله سعة اشد اقها) جمع شدة وهو جانب الفم (قوله اقول لها اذا جشأت الى آخره) جشأت اى اضطربت وجاشت اى خافت وفي الصحاح جاشت نفسى اى غشت فان اردت انها ارتفعت عن حزن او فزع قلت جشأت مكانك اى الزم مكانك تحمدي بالشجاعة او تسريحى من آلام الدنيا بالقتل (قوله ودع هريرة الى آخره) هريرة اسم امرأة (قوله ولهذا استدراك الى آخره) اى لكون خير الكلام ما بولغ غاب النابغة على حسان بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال تلحن والمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول يرقن ونحوه النجدة الشجاعة فان قلت قد صرح الشارح في قول الشاعر على ارض الاقران خمس سحاب ان صيغة جمع القلة تستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة على حسان باستعمال جمع القلة موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما يوهمه ظاهر صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة (قوله غير متناه فيه) اى غير بالغ فيه الى النهاية (قوله في طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اى شوطا او شوطين (قوله فاغرق) من قولهم اغرق النازع في القوس اى استوفى مدها (قوله وتبعه الكرامة الى آخره) قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد بالكرامة التزويد ويمكن ان يزود الرجل جاره كلما توجه الى جهة وهو شايع عند الاسخياء واصحاب المروة وما قيل ان الكرامة هي التزول ليس بشئ اذ التزول انما هو للقادم لا للذهاب وانت خبير ان لفظة تبعه هو الذي يفيد الاغراق كما علم من تقرير الشارح (قوله وعليه بنت السقط شجار كبا الى آخره) ضمير شجار اى احزن راجع الى البرق في البيت السابق وهو قوله سرى برق المعرة بعد وهي حنات برامة نصف الكلام الى الوهن طائفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهن بلد بالشام ورامة موضع معين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل (قوله عقدت سنابكها) السنابك جمع سنبك وهو طرف الحافر والغير بكسر العين الغبار كما ذكره ولا يفتح فيه العين (قوله ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل) خلاف الجد وهو الكلام الذى لا يراد به الا المطاوعة والضحك وليس منه

غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع العذر اى يقول كل ما يريد
 ليس له مانع من غير الصدق والصواب مأخوذ من قول الولي عند الثبوت
 من الجنون خلعت عذاره ان جنى لم اطلب وان جنى عليه لم اطلب (قوله
 فتكر النعمان من ذلك) اى تغير يقال نكره فتكر اى غيره فتغير (قوله ومتجمع)
 المتجمع المنزل الذي يطلب فيه الكلاء والتجعة بالضم طلب الكلاء فى
 موضعه والمراد ههنا طلب المعروف (قوله اى الامادة اهون واسهل
 عليه من البدأ) لان المعدوم استفاد بالوجود الاول الذى كان قد انصف
 به ملكة الانصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاهوية بالقياس الى القدرة
 الحادثة التى تتفاوت مقدوراتها مقيسة اليها واما القدرة القديمة فجميع
 مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاھونية واليه الاشارة بقوله
 تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله هو اهون عليه قد ضربه لكم مثلا
 فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء فى عليه راجع الى الخلق وقيل اهون
 بمعنى هين (قوله وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجه) وقد صرح به
 فى الايضاح والبيت الفارسى المشار اليه بقوله كرنودى عزم جوز اخذته ش*
 كس نديدى برميان او كرم* (قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام الى آخره)
 اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة
 الوقوع اذا جوزاء ليست مما ينتطق بل وصفها بالنسبة الى الكواكب
 التى حولها يشبه الانتطاق لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة
 بالانتطاق لاحقيقة الانتطاق لانا نقول لانسلم ذلك بل مراده الانتطاق
 الحقيقى بالادعاء كما هو مذهب السكاكى فى قوله واذا النية انشبت اظفارها
 البيت ليكون من محسنات الكلام وهو بما يمنع وقوعه فليتأمل (قوله ربى
 شفعتاه) الربى جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض شفعتان كان الرواية
 على ضيغة المبني للفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كان على صيغة المبني
 للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس
 الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد ههنا والمزن جمع
 مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى دجاها للربى والسحاب يطلق على
 الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقريئة الوصف بالجمع (قوله طللان
 طال عليه الامداه) الطلل رسم الدار والامدالزمان كما سبق والدر وس
 الإنحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الجمارة توضع بعضها فوق بعض

والتضد ايضا مشاع البيت المنضود بعضه فوق بعض و السرير الذي
يضد عليه المشاع (قوله الان صدر البيت العزاء الصبر) والبلقعة الارض
الفقر التي لاشئ بها (قوله ومنه التفريع) بالعين المهملة وهو في اللغة جعل
الشيء فرعا لغيره وقديروى بالعين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسمية
هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اى صب من
المتعلق الاول الى الثاني (قوله وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب
وابومراجل) الظاهر ان هورا جع الى قوله على وجه يشعر الى آخره فالوجه
ان يحتراز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابومراكب كما وقع في اكثر
نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي
ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الى كواب والآخر الرجولية (قوله
احلا مكم لسقام الجهل البيت) السقام بفتح السين المرض وما في كادماءكم
زائدة لاتمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى (فبمراجعة من الله لنت لهم)
اى فبرجة فيكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف وما بعده اعنى تشفى من
الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء
وما بعده خبره (قوله ولا دواء له انجع) في شرب دم ملك اى انفعوا كثيرا ثيرا يقال
نجع فيه الدواء اى دخل واثربل يشترط الاصبع من رجله اليسرى فيؤخذ
من دمه قطرة على ثمرة ويصم بها المعضوض فيجدا الشفاء باذن الله تعالى
(قوله واساة الكلم) الاساة جمع اس من الاسى بالفتح والقصر وهو المداواة
والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم (قوله فقد فرع على وصفهم بشفاء
احلامهم الى آخره) اراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية في الذكر كما بينى
عنه لفظ الوصف لان شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء
احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد
ان كاف التشبيه في قوله (كما دماءكم يدل) على ان التفريع على
عكس ما ذكره الشارح اذ التشبيه به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار
القلب على ان الكاف في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد كما قيل في قوله تعالى
(واذكروه كما هداكم) والله اعلم (قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط) اى حتى
يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل في ضيق المسلك
وهو ثقبه الابرة (قوله من نوع خلاصة وتأخيد للقلوب) الخلاصة الخديعة باللسان
والتأخيد من من الاخذة بالضم وهى رقية كالمسحر (قوله ويدعى غير) الا انه

لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع
 وكون بد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل
 وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا المعنى قوله عبدا فعلت ذلك بسدائي اخاف
 ان هلكت ان ترى قوله ان ترى بمعنى التزيين وهو الصوت (قوله فيحتمل ان يكون
 من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني) قال الفاضل المحشي
 الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام في الفعول فقد اعتبر جهتا
 تأكيده والام يعتبر الاجهة واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الآية
 من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب
 الاول تقدير الدخول فكيف يكون الآية منه على التقدير الثاني وليس
 فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو
 عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات
 انضمي ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن
 اكتفى بقوله لكنه لم يقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف
 الضرب الثاني فتأمل (قوله واهل الجنة اغنياء عن ذلك) ٦ اي عن الدعاء
 بالسلامة لا قطع بحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق
 الدعاء اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم يحتاجون
 الى تلك الزيادة (قوله الا قبلا سلاما سلاما) سلاما سلاما اما بدل من قبلا
 بدليل قوله تعالى (لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما) واما مفعول به لقيلا بمعنى
 انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام
 بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام (قوله هو البدر الا انه البحر زاخرا اه)
 بحر زاخر اي مرتفع تمتد الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر
 الشديد (قوله انه نهب الاعمار دون الاموال) التخصيص الذكري وان لم
 يكن مستلزم لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالنزوق السليم في كلام البلغاء
 قيل في البيت وجه آخر من المدح وهو انه لم يحو ما نهب من الاعمار ولم يلتفت
 الى العمر الذي هو اعز الاشياء حتى يبق في الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال
 الشجاعة ونهاية الجرأة قال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملك
 (قوله فقد سهى لان الشكاية مصرح بها) وقد يجاب بان مقصود الشارح
 بالذات مدح الوزير وتهنيته بالوزارة فهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان
 فيه مدمجة بالغرض وفيه تعسف (قوله ولا بدلي من جهالة في وصاله الى آخره)

٦ فيه رد على شرح
 الشيخ حيث اعترض
 على الشارح بمنع غناء
 اهل الجنة عن الدعاء بناء
 على ما اشرت اليه فانه
 لم يفرق بين دعاء ودعاء

يريد ان وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار ومداراة رقبائه وملازمة عتبه والرضاء
 بالطردو الشتم وغيرهما هو من افعال الجهلة والخل بالكسر الخليل ومغازلة
 النساء محادثهن ومروادتهن والاسم الغزل (قوله وهو ايراد الكلام محتملا
 لوجهين مختلفين) اى احتمالا على سواء فلا يتناول الايهام (قوله خاطلى
 عمر و قباء * ليت عينيه سواء) المصراع للبشار تمامه * قلت شعر اليس يدري
 امدح ام هجأ * وروى ان بشارا قال له خطلى ثوبا لا يدري انه جبة او قباء
 اقل فيك شعرا لا يدري انه مديح ام هجاء فان قلت الظاهر ان مراد الشاعر
 المدح لانه بازاء خياطته وهو الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم
 يستو الاحتمالان فلا يستقيم عدده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين
 بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام
 بعد محمل تأمل (قوله وتعارفة باعتبار آخر وهو انه الى آخره) وباعتبار
 آخر ايضا وهو ان المعنيين في التشابهات ليسا متضادين يكون احدهما مدحا
 والاخر ذما ونحوه وفي التوجيه لا بد ان يكونا متضادين (قوله ومنه الهزل
 الذى يراد به الجحد) حاصله ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب
 الظاهر والغرض او صحيح بحسب الحقيقة قال فى الابيضاح وترجته تعنى
 عن تفسيره (قوله ومنه تجاهل العارف) فان قلت ذكر السكاكى فى تنكير
 المسند اليه ان التجاهل لاشتماله على نكت بهية خبر ان والى بحر البلاغة ومالكة
 فلا ان يكون من المحسنات البديعية لانها من اللواحق ولا تفيد البلاغة قلت
 هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر كما نبهناك عليه فى المقدمة
 (قوله ايا تجر الخابور مالك مورقا الى آخره) البيت لليلى بنت طريف ترى
 اخاها وكان قد قتله يزيد مورقا حال من الكاف فى لك والعامل معنى الفعل
 كأنه قيل ما وقع لك حال كونك مورقا (قوله وسوف اخال ادري) اخال
 بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة اى اظن قال الجوهري
 الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بنى اسد خاصة وهو القياس (قوله
 وهل يرجع التسليم او يكشف الغمى الى آخره) وفى بعض النسخ او يدفع
 البكاء يرجع من الرجوع والتسليم مفعوله وثالث الاثافي وهى الضخرات التى
 تجمع ويوضع عليها القدر فاعله (قوله وكالتعريض فى قوله تعالى وانا
 اواياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين) قال فى الابيضاح وفى هذا اللفظ
 على هذا الايهام فائدة وهى انه يبعث المشركين على الفكر فى حال
 انفسهم وحال النبي عليه السلام والمؤمنون واذا فكروا ففهم عليهم من

اغارات بعضهم على بعض وسبي زرارهم واموالهم وقطع الارحام وايذاء
 الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب
 العقول وتحسن ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي عليه السلام والمؤمنين
 عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا ان النبي
 عليه السلام والمسلمين على الهدى وانهم على الضلال فيبعثهم ذلك على
 الاسلام وهذه فائدة عظيمة (قوله كقوله قلت ثقلت آه) ومن هذا الباب
 قول ابن ربيعة المعري من ايات يخاطب بها رجلا اودع بعض القضاة
 مالا فادعى القاضى ضياعه ان قال قد ضاعت فيصدق انها * ضاعت
 ولكن منك يعني لو نعى * او قال قد وقعت فيصدق انها * وقعت ولكن
 منه احسن موقع * وما البقي بحال هذا القاضى قول من قال ولما ان توليت
 القضايا * وفاض الجرم من كفك فيضا * ذبحت بغير سكين واني * لارجو
 الذبح بالسكين ايضا * ومما قيل في القضاة * قضاة زماننا صاروا لصوصا * عموما
 في القضايا لا خصوصا * يرون الغنم اموال اليتامى * كأنهم تلوا فيها
 نصوصا * وخفنا منهم لوصافحونا * لسلوا من خواتنا فصوصا (قوله
 من غير تكلف في السبك الى آخره) المراد من التكلف في السبك ان يقع الفصل
 بين الاسماء بلفظ غير دال على نسب كقولك رأيت زيدا الفاضل بن عمر بن
 بكر والتحدر النزول والانسجام من انسجم المطر والدمع اى سال وتضعضت
 حالهم اى اتضععت (قوله اوفى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل) فان قلت
 التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت الحصر
 المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المتفق فيهما فلا محذور
 (قوله ويوم تقوم الساعة الآية) الالف واللام زائدة لاتعتبر ولا كذلك الميم
 في مساق تأمل (قوله وذى زمام الى آخره) الواو بمعنى رب واسناد العرفاء
 الى الذمة مجاز (قوله وكقول ابى العلاء مطايا مطايا الى آخره) من قصيدة
 مطلعها نحية كسرى في نساء وتبع لربك لارضى نحية اربع كسرى لقب
 ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع لملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا
 والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في ربك المحببة وحاصل المعنى
 ان منزلك عندى تقتضى ان احبى ربك نحية الملوك ولا ارضى ما يعتاده
 المحبون من نحية اربع والمطلوب المدد والمنا القدر والمنازل اما منازل

الحبيبة وضمير عنها للطايبا على الانفسات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل
والوجه على الوجهين بمعنى القوة يقال آجدنى بعد ضعف اى قوائى واما
منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل
الحشى (قوله ولاته عن تذكار ذنبك وابكك) البيت من قصيدة مطلعها *
لعمرك ما يفتنى النفسانى ولا الفتى * اذا اسكن الثرى الثرى وثوى به * فغد
من مراضى الله بالمال راضيا * بما تقتنى من اجره وثوابه * وبأدبه صرف
الزمان قاته * بمخلبه الاشقي يقول ونابه * وبعد البيت المذكور فى الشرح
* وان قصارى مسكن الحى حفرة * سزلها مستنزلا عن قباه * فواها العبد
سلاه سوء فوله * وابدى التلقى قبل اغلاقى بابه * لعمرك كلمة قسم والمعنى
المنازل والمثرى صاحب المال الكثير والثرى التراب وثوى به اقام والمخلب
للاسد بمنزلة الفقر للانسان ويقول بمعنى بهالك والاب اعظم الانسان
وواها كلمة التعجب وتلقى الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يخلق باب
التلقى بهذه القدرة عليه (قوله كقولهم البدعة شرك الشرك) الشرك
بفتح الراء المهملة حمله النصارى (قوله اوزامة على مذهب الاخفش) حيث
جوز زيادة من فى الانيات خلافا للجهمور (قوله من عصاه ضربه بالسيف)
وقيل من العصيان اى عاصية لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم (قوله كلفظى
نظروا وكل اى آخره) اورد ثلاثة امثلة تنبيهها على ان الحرف المتفق بها
اما فى الاول او فى الوسط او فى الآخر (قوله وهو ثلثة لان الحرف الاجنبى
ان آخره) لاشك ان لفظ هو فى كلام المصنف راجع الى الحرف الذى فى قوله
ثم الحرفن والتذكير باعتبار المقطع وظاهر كلام الشارح * يدل على انه راجع
الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى حينئذ اللهم الا ان يقال مراد الشارح
بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير فى البيان والمبين فليتأمل (قوله
بني وبين كنى الى آخره) الكنى البيت والدائس الشديد الظلمة من دمس
يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الدائر لا يتبين فيه اثر بهتدى به
(قوله اقل خبا) اى خداعا (قوله لان فى عدم تقارب الفاء والميم
الشفويتين نظرا) قد يجاب عنه بان المراد من تقارب الخرج ههنا قصر
المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين اذ ليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب
بهذا المعنى لان الميم من ظاهرى الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى
واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم

٩ واما قال وظاهر كلام
الشارح امانا ذكره
من ان المقصود بيان
حاصل المعنى واما
لاحتسائه ان يرجع الى
الحرف وكونه ثلثة
باعتبار الرجوع فى
الاول والوسط والآخر
وقوله لان الحرف من
وضع الظاهر ووضع
المضمير فليتأمل

اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليأمل (قوله وكقولهم غرك
 عزك الى آخره) قبل هذه الكلمات مما كتبه على كرم الله وجهه الى معاوية
 رضى الله تعالى عنه وكتب معاوية اخذ في جوابه على قدرى على قدرى
 قصار ذلك اى نهايته وعل لغة في لعل (قوله لهم في مسعود متى يعود
 الى آخره) في كل من الامثلة الثلاثة تحريف فان في مسعود ثلث سناته بعد
 الميم وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة فيه وفي المستصرية خمس سنوات
 بعد حرف التعريف والميم وكذا في المسمى والمستصرية مدرسة
 ببغداد بناها المستصر بالله من الخلفاء العباسية وفي استنصح ثقة خمس
 سنوات بعد الالف كما في ابش تحييفه واتيت بتحيفه فكل من الثلاثة الاخيرة
 تحييف الاخر (قوله وبهرون) اذا ما قلبا الالف في قلبا للاشباع وقلب
 هرون النورة وقيل وتماه ان هرون اذا قلبا * يجعل الحية شيئا عجبا (قوله
 اذ لا صدارة الحشو المصراع الثاني قد يجاب بانه اذا كان الحشو المصراع
 الاول) صدارة بالنسبة اليه لكان الحشو المصراع الثاني ايضا صدارة
 بالنسبة اليه تأمل (قوله كقولهم سربع الى ابن العم الى آخره) وبعده حريص
 على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في سنه بمضيع (قوله اقول لصاحبي والعيس
 الى آخره) العيس بكسر العين المهملة الابل التي يخالط بياضها شئ من
 الشقرة واحدها اعيس والاثنى عيساء وهو ي بانفتح بهوى هويا او مضى
 منحدر والمثيفة والضمار موضعان والمجارة المماشة (قوله هو الخفة وقلة
 الفعل) هذا على تقدير ان يكون سقاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على
 التمييز وقدير وي بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة فيكون نصبا على المصدر اى
 ملامه مشافهة او على الحال (قوله املتهم ثم تأملتهم الى آخره) ومن هذه
 القصيدة قوله يا قوم قد طال مقامي بكم من غير نفع الرواح الروح (قوله
 ثوى في الثرى الى آخره) ثوى اى اقام والضمير الاول بمعنى السر والثانى بمعنى
 الكثير والنائل العطاء (قوله قول الحريرى فزح ربحى على جريان العنان
 ان آخره) اى ظهر امثيب يلوم على جرى العنان الى موضع فيه اللهو
 فبداله (قوله ومضطلع بتخييص المساق الى آخره) المضطلع بالشئ اتقوى
 عليه الناهض به وتخييص المعانى اقتصار الفاظها وتحسين عباراتها وتخييص
 المعانى فكذلك الاسير وبعديت المذكور * وكم من قارى فيها وقار * اضرا
 بالجفون وبالجفان * ضمير فيها راجع الى البصرة وقار اى مطعم للضيفان

٩. مفتعل من الضلاعة
 وهى القوة وشدة الا
 ضلاع ويقال مطلق لهذا
 الامر بمعنى مضطلع به
 لكن الاطلاع من العلوم اى
 قولهم اطلعت الثانية اى
 علوتها اى هو عال لذلك
 الامر مالم له و لعل
 الحريرى قصد تضمين
 القصد فلذلك استعمل
 بالى نسخة

واضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه اطم
 ما فيها وجعلها خالية (قوله نحو قوله تعالى مالكم لا ترجون الله وقار الآية) اى
 مالكم لا تخافون الله عظمة (قوله وذلك بان يكون احدى القرينتين او اكثر)
 فيه نظر لانه بقى قسم آخر يشمله قول المصنف رحمه الله والافتواز وهو ان يكون
 نصف ما فى احدى القرينتين وما يقابله من القرينة الاخرى مختلفين فى الوزن
 والتقنية مثلا والآية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرور و آكواب فى الوزن
 والتقنية واما اللفظة فيها فلا يقابلها شئ من الفقرة الاخرى ولت ان تقول ما ذكره
 اعنى قوله وذلك بان يكون الى آخره سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذى
 ذكرته لدلالته الآية عليه الاكواب جمع الكوب وهو الكوز لاعروقه (قوله
 كقول الصابى لا يدركه الا عين الى آخره) صدره الحمد لله الذى لا يدركه الا عين الى
 آخره (قوله كقوله تعالى وقالوا اتخذوا الرحمن ولدا الآية) الادوات الداهية
 والامر الفظيع (قوله فى سدر مخضود وطلح منضود) السدر شجر النبق
 يقال له بالفارسية كنار والمخضود الذى لاشوك له كانه خضد اى قطع شوكه
 والطلح شجر الموزوله نور كثير طيب الريحه وعن السدى شجر يشبه
 طلع الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذى تضد بالجل من اسفله
 الى اعلاه اى فليست له ساق بارزة فى الصحاح تضد متاعه ينضده بالكثرة وضع
 بعضه على بعض وظل ممدود اى تمتد لا ينسخه الشمس (قوله كقوله تعالى
 واذا ادقنا الانسان الآية) نظم الآية هكذا واذا ادقنا الانسان منا رحمة
 ثم نزعنا هاهنا انه لبؤس كفور ولئن ادقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب
 السيئات عني انه لفرح فخور (قوله واثرت به يدى) اى صارت ذا ثروة وغنى
 (قوله لما اقتصدت غارب الاغتراب الى آخره) حكى السعوى عن بعض
 اهل العلم اقتعد الراعى قعوده اذا ركبته فى كل حاجة وابتهذه والقعود
 البكر الذى يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق والاغتراب من القرية
 واناأتنى ابعدتنى والمنزلة الفقر والاتراب الاقران جمع ترب والتطويح الرمي
 وطوايح الزمن حوادثه المبعدة جمع مطيحة على خلاف القياس وصنعاء
 قصبة اليمن مدينة كبيرة (قوله افاطم مهلا الى آخره) الهمزة حرف البداء
 وفاطم مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اى اهلى ومهلا والتبدل
 بالبدال الهملة الفصح والازماع القصص (قوله ولم يهتد الى بلد) من نهتد
 يهتد اى نهض (قوله مفاتي الشعب الى آخره) المفاتي جمع المفتى وهو

المنزل من غنيت بالمكان اى ائتم به والشعب موضع كثير الشجر والمياه (قوله
 فنى كان شرباه الى آخره) الشرب بالكسر الحظ من الماء والعقاة جمع عاف
 وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رعت الماشية اى اكلت ماشاءت
 قيل يصف الممدوح بالجوود والشجاعة والظاهر انه يصفه بالجود السابق
 والشهادة اللاحقة (قوله خارجة مما نحن فيه لعدم وجود الجمع) بعدم
 الموافقة بل لا تصريح فيه بالمعنى الذى ذكره سابقا وهو جعل العروض مقفاة
 تقفية الضرب (قوله ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) النمارق جمع نمرقة
 بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية
 مبثوثة اى مبسوطة (قوله والكرام جداول) جمع جدول وهو النهر الصغير
 (قوله قول البحرى فاجم لالم يجد الى آخره) يمدح قحح ابن خاقان ويذكر ميازرتيه
 للأسد والضمير فى اجم واقدم للأسد (قوله والجواب ان لفظ القافيتين مشعر
 بذلك) لان القافية لا تكون الا فى البيت من الشعر فيستلزم تحققها استقامة الوزن
 والقافية وان اشعر بحكمة المعنى ايضا لان الشعر كلام وزن على قصد وزن
 عربى فماليس له معنى خارج بلفظة الكلام كما ان ماليس له وزن خارج بقوله
 وزن الان الا ان اكتفاء بالشعار من الجوايز لا من اللوازم سيما اذا خفى ومن البين
 ان اشعار القافية بحكمة الوزن اجلى من اشعارها بحكمة المعنى (قوله فهذه
 الايات كلها من الطويل) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو سهولان اصل
 الطويل فعولن مفاعيلن ثمانى مرات ومن البين ان الايات ليست على هذا
 الاسلوب والصواب من الكامل اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست
 مرات وانه يسدس على الاصل تارة ويربع مجزوا اخرى وضربه الثانى هو مسدسه
 الذى عروضه سالمة وضربه مقطوع والايات المذكورة على القافية
 الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثامن وهو مربعه الذى اجزاؤه الاربعة
 سالمة والايات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى (قوله جودى على
 المستهر الى آخره) فلان مستهر بالشرب اى مولع به لا يبالى ما قيل فيه
 والصب العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهو الحرقه وشدة الوجد
 من عشق او حزن تقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جوه مثل دوو والشجى
 على وزن فعيل ايضا من الشجوه هو الحزن وهذه الايات على قواف عديدة
 الاولى رائية فى المستهر والتفكر والثانية بائية فى الصب والقلب والثالثة
 يائية فى الجوى والشجى وعلى هذا القياس (قوله والاعنان من العنت)

وهو الوقوع في امر مشاق وقد عنت الرجل واعنته غيره (قوله وهو الحرف الذي هي عليه القصيدة وتسب اليه) يرد عليه ان هذا التعريف دورى ضرورة توقف معرفة الرووى حيثئذ على ما اخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه وتوقف النسبة على معرفته الروى اذ لا ينسب القصيدة الى حرف حتى يعرف انه حرف رؤيها فالتحقيق في حرف الروى ما قدمناه نقلا عن ابن جنى (قوله او من الروى) وفيه وجوه اخذ كرتها فيما سبق (قوله ساشكر عمرا الى آخره) قيل الايات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشديق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قبضه متمزقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الايات وان في قوله وان هي جلت لا وصل اى لم تمن وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان تكون نافية معطوفة على لم تمن اى ولم تكن جليلة عند عمرو وان كانت كذلك في نفس الامر (قوله وجعل ايدى بدل اشتمال من عمرو) فينبغي ان يقدر الرابطة اى ايدى له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال وان لم يجب في بدل الكل كعدم وجوبه في الجملة التى هي نفس المبدأ وقد جوز الفاضل المحشى في شرح المفتاح كون ايدى مفعولا ثانيا ايضا فيه نظر لانه مخالف لتصریح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته لالى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح (قوله يقال في الكناية عن نزول الشدة الى آخره) الكلام مبنى على تشبيه السقوط الربى الذى هو الفقر بالسقوط الحسى بجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المشفر على شفة الانسان (قوله وارغد) يقال عيشه رغد ورغد اى واسعة طيبة (قوله واشتار العسل من اختار الكسل) يقال شرب العسل واشترتها اى اجنتيتها والمشور عودىكون مع مشتار العسل (قوله قلت يحتمل ان يريد الى آخره) قيل انما يستقيم هذا لو لم يمنع قوله ما لا يلزم في الجمع فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في الجمع وانت خير بان الشارح حل قوله سابقا ما لا يلزم في الجمع على ما لا يلزم في مذهب الجمع فاندفع هذا التوهم (قوله اول عدم رجوعه الى تحسين الكلام) فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله في فن البلاغة لا قسميه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما لا اثر له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب

في العبارة ان يقول لعدم الرجوع الى آخره ويمكن ان يوجه بان لفظة
 او اشارة الى التخيير في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شائع في
 عبارة المفتاح (قوله فتني بفتني أم) جنني اي صيرني مجنوناً وتجن اسم امرأة والتجن
 ان يدعى عليك ذنب لم تقاله يفتن اي يتنوع غب تجن اي بعد تجن (قوله من
 يلق يوماً على علانه الى آخره) اي على كل حال وهم بكسر الراء اسم
 رجل وهو هرم بن سنان بن ابي حارث المزي صاحب زهير الذي يقول فيه
 ان البخيل ملوم حيث كان * ولكن الجواد على علانه هرم * واما الهرم
 بفتح الراء فهو كبر السن (قوله صفراء لا تنزل الاخران ساحتها الى آخره)
 الظاهر انه يصف دينار الكن في بعض نسخ ديوانه صهباء فهو يصف
 خراكي يدل عليه البيت الثاني وهو قوله * في كنف ذات حر في زي ذكر * لها محبان
 لوطى وزناء (قوله ومثل التعديد الى آخره) قال العلامة في شرح المفتاح فان روى
 في ذلك ازديواج او تحسين او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية في الحسن
 كقولهم وضعنا في يديه زمام الخل والعقد والقبول والرد والامر والهي
 والاثبات والذوق والبسط والقبض والابرار والنقض والهدم والبناء والمنع
 والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي بنت الحبل والليل والبيداء تعرفني * والضرب
 والحرب والقرطاس والقلم * (قوله ومثل ما سمي تاسيق الضمات الى آخره)
 مثاله من القرآن الجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس
 السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي قوله عليه
 السلام الا اخبركم باخبركم واقر بكم مني مجالس يوم القيمة احسنكم اخلاقا
 الموطنون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون وقوله عليه السلام الا اخبركم
 باغضبكم الى وابعدكم مني مجالس يوم القيمة اسوأكم اخلاقا الثرثارون المتفهبون
 ومن النظم قول عباس ابن عبد المطلب في مدح الرسول عليه السلام * وابيض
 يستسقى التمام بوجهه * ثمال اليتامى عصمة للارامل * (قوله وعلم بذلك ان
 الحاتمة أم) قد سبق منا في بحث المقدمة تحقيقه فليست فيه (قوله بالانهلال)
 اي بالبشاشة والسرور (قوله من حل) اي مبعذ بالراء للمجبة والحاء المهملة
 (قوله عاروا هضم) هضمت الشيء اي كسرتة فيقال هضمته حقته وهضمته
 اذا ظلمه وكسر عليه حقته (قوله وانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما درى
 الى آخره) انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشدني شعرا ففعوله الاول

ههنا محذوف اى انشده واوجل من الوجلى وهو الخوف وموضع على اينا
نصب لانها مفعول لا ادري وقوله وانى لاوجل اعتراض و يقدو بالغين المجمة
اى يصح الموت واول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كفى مثل
قبل و بعد اى اول كل شىء وحاصل المعنى وبقاؤك ما علم اينا يكون اقدم
من الآخر فى غد والموت عليه وانى خائف مترقب (قوله دع المكارم الى آخره)
المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبعية الحاجة (قوله ووقوا بها صحبى الخ)
وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لامن الوقوف بمعنى البت
لانه لازم والمذكور فى البيت متعد مفعوله مطيهم وانتصابه على الخالية
من فاعل نيك اى قفائبك فى حال وقف اصحابى مراكمهم على قائلين
لا تهلك اسى اى من فرط الحزن وشدة الخدع وتجمل اى اصبر اصبرا جبلا
(قوله شم الانوف الى آخره) الشم جمع الاشم من الشم وهو ارتفاع فى قصبة
الاذن مع اسنواء فى اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطاراز العلم والمراد
ههنا المجد والشرف اى من التمث الاول فى المجد والشرف (قوله ويسمى
اغارة ومسحغا) الاغارة فى اللغة نهب المال والمسح تحويل الصورة ووجه
التسمية ظاهر (قوله ويسمى الفنا) الفنا جمع فناة وهى الريح والسمرو هو جمع
اسمر من السمرة وهولون الاسمر (قوله انسى ابانصر الى آخره) احدى
الهمزتين فيه محذوف على نمط قوله تعالى (افترى على الله كذبا) والاستفهام
انكارى وينيل من الانانة وهى الاعطاء (قوله قال الشيخ فى المسائل المشككة
الى آخره) وقد يحاج بان المراد بخل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا
لم يتصور من الزمان تجويزه وجود مثله فكيف يتصور عن الانسان فيكون
حاصل المعنى ان الزمان لا يأتى بمثله لانه لا يجوز فضلا عن ان يأتى به وانت
خبير بانه لا بد ان يعبر شىء يتعلق به البخل فان قدر مضاف اى تجويز مثله
لخبيل يفهم منه جواز وجود مثله فى نفس الامر وعدم تجويز الزمان لبخله
فاصل القصور بحاله (قوله اعدى الزمان سخاؤه الى آخره) الاعداء
ان تجاوز الشىء من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفى الحديث لا عدوى
اى لا بعدى شىء شيئا (قوله لان المعنى على المضى والمراد لقد كان) فان قلت
المعنى وان كان على المضى الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار
او حكاية للحال الماضية كما تقرر فى امثاله قلت لما لم يبق بخل الزمان بعد اعداء

سخائه اياه لم يحسن حل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال تأمل (قوله قال ابن جني اى تعلم الزمان الى آخره) فالبيت على ما ذكره ابن جني من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق (قوله وقيل انها جمع لهاء) وهى اللحية المطبقة فى اقصى سقف الفم وقد يجمع على لهوات ولهيات مثل عطيات (قوله وكذا قول القاضى الارجاني) ان الرواية فى اسر على صيغة المعلوم فودعى بكسر الدال لا غير فاعله وان روى على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور فودعى بفتح الدال على انه مصدر او اسم مكان اى وقت توديعى والسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى ايضا مؤخر العين (قوله وقائلة الى آخره) اى رب جاعة قائله وسمطين سمطين حال من صمير تساقطها والسمط الخيط مادام فيه الحرز والافهو فى سلك حشائها اى ملاء بها قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صنعة المراجعة وهى السؤال والجواب كقوله * قال لى يوما سليمان بعض القول اشنع * قال صف عندي علينا آتينا اتقى واورع * قلت انى ان اقل ما فيكما بالحق تجرع * قال كلا قلت مسهلا قال قل ان قلت فاسمع * قال صفة قلت يعطى قال صفنى قلت تمنع * واجيب بان كون المراجعة من المحسنات البدعية محل نزاع ونوا لم يذكرها المصنف ولوسلم فهى انما تعتبر فى السؤال المكرر والجواب المعاد (قوله مقيم الظن) اى انا مقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب والامابى جمع امنية والقلق الاضطراب والحدوى العطاء (قوله وقول انى الطيب واتى عنك الى آخره) لغاد لرايح وفساء الدار ما امتد من جوانبها محبك اى انا محبك (قوله فى المجلس الخاص) اى الممتلى (قوله رحب الباع) الرحب الواسع والباع قد رمد اليدين (قوله مدى جعفر) اى الغاية التى بلغ اليها جعفر (قوله وقول ابى تمام بعده الى آخره) فيه بحث لان بيت ابى تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والكناية حيث شبه الصبر باللباس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به اعنى المبوسة وبين تسمية الجازع حازما وتلك يستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللزوم لينتقل الى ملزومه والبيت الاول لا يشتمل على هذه اللطائف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول

(قوله ان يكون احدي البيتين نسيا) يقال نسب الشاعر للمرأة ينسب بالكسر
نسبها اي شبيب بها (قوله اي المعنى المختلس) يقال خلست الشئ واخترلست
اي استلبته (قوله سلبوا) على صيغة المجهول (قوله وهذا اسلمهم وغيرهم)
وقع بعده في بعض النسخ روى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل
البرمكي وقرط احسانه في زمانه نارت عليه غيرة افضت به الى الشكر له
والامر بحسبه فكتب اليه ابونواس هذه الابيات * قولاً لهارون اما الهدي *
عند احتفال المجلس الحاشد * انت على ما بك من قدرة * فلست مثل
الفضل بالواحد ليس من الله بمستنكر * البيت فامر هرون باطلاقه وخلع
عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع (قوله واذا جعلتها للعطف) رجعت
الحالية بما في العطف من الابهام تجوز عدم محبته مع محبة الملامة فيه
(قوله ونعمه معتف الى آخره) نعمة مبتدأ واحلى خبره وجوداد اي
عنده منقول معتف بمعنى سائل (قوله وقد ظلت عقبتن الى آخره)
العقبتن جمع عقب الراية وهي العلم اعظم شبه بالعقاب من الطير
لضخمه كذا في الفصح وقد اختلف المراد بعقبتن الاعلام
هو الصور المعمومة من الذهب وغيره على رؤس الاعلام والعقبتان التاني
جمع عقب النسر وهو الضار المعروف الذي يضرب الارانب ويعرف به
(قوله لاجل توقع القرينة أم) القرينة ما اقترنه السبع والميرة الطعام
(قوله فلم يلبث * الى آخره) يمكن ان يدل ان قوله حتى كانها من الجيش
المأم بمعنى قوله رأى عين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت
قريبة محيطة بهم (قوله كما يحكى عن ابن ميادة الى آخره) ميادة اسم امرأة
وانتهل طلاقة الوجه كما مر والاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع
عن حديد الهند والخطئة اسم شاعر وسمى به لقصره وقيل لدمايته
(قوله فاستعفى فاعفى) يقال اعفى من الخروج معك اي دعنى منه واستعفاء
من الخروج معه اي سألته الاعفاء (قوله فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف
الانزلة وابن ظالم الى آخر القصة) وذلك لان ذلك السيف لما لم يكن
حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة ايلام اياه فكان
الضرب بمثله ثلما على المقتول يقال يا السيف اذا لم يعمل في الضربة
والرعب الخوف والدهش خيرة والصمصام والصمصامة السيف الصارم

لا يثنى وانما السيف جعله في غده الى غلافه وان في ما ان يعاب زائدة صبا
اي مال الى الجهل والفتوة كما عرفت فيما سبق وكما يعني ذل ومراغة ام جرير
لقهاية الاختلال تعريضا بانها يترغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على
القياس او جمع غرم على خلافه كحاسن جمع حسن وهي ما يلزم اداؤه كالدين
مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان وقت جل المغارم وقت الاحتياج
فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فطنت بها في غيره كذا قيل وهذا
انما يتم اذا فهم الفك مجانا ووظبة السيف طرفه ومناط التيممة وهي العودة
التي تعلق على عنق الانسان العنق وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل
(قوله واغرب) اي اتي بشي غريب بديع (قوله ان كنت ازمت الى اخره)
قيل ازمت تعدي بنفسه يقال ازمت الامر ولا يقال ازمت على الامر بخلاف
قوله الغرم فانه يتعدى بعلى وقبل يتعدى بنفسه وبعلى كاجعته واجعت عليه
والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في غيره ما جزم زائدة (قوله
وهي المحايلة) المحايلة المخادعة (قوله اذا ضاق صدرى الى اخره) المنبه في البيت
على كونه من شعر الغير قوله تمثلت بيتا (قوله كانت بلهنية الشبية الى اخره)
في النجاش هو في بلهنية من العيش اي سعة وهو ملحق بالخماسي بالف في آخره
وانما صارت الالف ياء لكسرة ما قبلها والنون زائدة لكن اورده في بلهن
ونحقه ان يذكر في فصل بله من باب الياء لانه مشتق من البله اي هو عيش
البله قد اغفل والنون والياء فيه زادتان للالحاق بحفته والشبية الشاب والنحو
خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الآتي بشي جيل (قوله كأنه
كان مطويا الى اخره) الاحسن جمع احسنة وهي الحقد اذا ما اسهلوا اي اذا
صاروا الى السهل وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول
الى العيش الناعم (قوله وتامه ليوم كربة وسداد ثغر) وبعده كان لم اكن
فيهم وسيطا * ولم تك نسبي في ال عمرو (قوله قد قلت لما طلعت) الوجنات
جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد اجر والغض بالمعجمين
الطري والمراد به خدا الجيب وروضة آسي مفعول اطلعت والآس وردا حضر
كذا في شرح الايضاح لجلال الشاشي والمراد به ههنا الشعر النابت على
وجهه والهمزة في اعذاره للتداء وعذار الرجل شعرة النابت في موضع العذار

واراد السارى بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه سكنه للضرورة وترقفا
امر من ترفق اصلا ترفق قلبت النون الخفيفة الفاء (قوله كنا معا امس في
في بؤس نكأه الى اخره) اراد بالامس الزمان القريب لاحقيقته والبوس
الشدة والمكأة المقاساة وقذى العين الخبث الذى يقع فيها حالة الوجع
(قوله مجرعو الينا الى اخره) العوالى جمع غالبة الرخ وهو ما دخل فيه
السنان الى ثلاثة والسوابق الخيل (قوله لمعشر الى اخره) هو ابن جلاى
ابن رجل وضع امره واشتهر وطلاع الشيا اى ركب لصعاب الامور وهذا
كله تهكم وانشاء جمع ثنية وهى طريق العقبة (قوله انلنى بالذى استقرضت
اه) انلنى اعطى والباء فى بالذى للبدل اى بدل الذى استقرضت والمعشر
الجماعة وضمير شاهد ومراجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت او الى
الذى فى بالذى وقوله غنت اى خضعت وذلت جلة معترضة بين اسم ان وخبرها
(قوله واتق المشبهات) اراد بالمشبهات بسكون الشين المبهمة وكسر
الباء الاشياء التى لا يعرف حايها (قوله كقول بعض المغاربة) المغاربة جمع
مغربى والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسبة (قوله على اصاغره)
متعلق بالتوهم والضمير المجرور عائذ الانسان والاضافة لادنى التلبس
والمراد باصاغره هم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن
زعم ان قوله على اصاغره حال مما يخطر على معنى صدق ما يخطر بقلبه من
جنس التوهم كائن على اصاغره ان توهم فقد ركب شططا (قوله لحقنا باخراهم
وقد حوم الهوى الى آخره) حوم الهوى اى جعلتها دائرة حول
الحبيب وطير القلوب ما يتعالم فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع
كر كم جمع راكم اى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول
الشمس الحقيق ادعاء والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو
التراب وذلة الليل لمحى الشمس والخدر الهودج والصبغ اللون والمراد بانطواء
الثوب المجرع خفاء الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم فى
نومه (قوله النار عطف على الرضاء) او معطوف على عمرو وكاذ كره فى المختصر
فيكون ارق خبر الهمام (قوله وعمر وهو جساس بن مرة) فيه سهولان عمرو
ابن الحارث وجساس هو جساس بن مرة فليس احدهما الآخر وقد
ذكر فى شرح مجمع الامثال ان جسار كى فرسه واخذ رمحاه وابعه عمرو بن
الحارث فلم يدركه حتى طعن كما يافدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس

اغثنى بشربة ماء فقال حساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو
فقال يا عمر اغثنى بشربة ماء فنزل اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته
(قوله وهي ان البسوس آه) البسوس اسم امرأة وهي بسوس بنت
منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية مافوق نجد الى ارض تهامة وإلى
ماوراء مكة وهي الجحاز والنسبة اليها على ويقال ايضا علوى على غير قياس
والمصاهرة الى قوم الزوج فيهم والاصهار اهل بيت المرأة فانكرها لم يعرفها
تشخب اى تسيل (قوله فصاحت البسوس واذاه واغربناه) وانشأت
تقول * لعمر ك لو اصبحت في دار منقذ * لما ضم سعدوه وجارلا يلقى * ولكنى
اصبحت في دار غرابية * متى يعد فيها الذئب يعد على شاة * والعقر قتل الابل
والفعل ذكر الابل اهدأى اى اسكنى من هداً يهدأ والغرة الغفلة فاجهزت
عليه يعنى على القتل اى اسرعت قتله ونشب الشراى علق وتغلب وبكر قبيلتان
(قوله كافى ساورتنى الى آخره) المساورة الموائمة والضيئلة الحية الدقيقة
والرقش جمع رقشاء وهي الحية التى فيها نقط سواد وبياض نافع اى بالغ (قوله
انا البازى المطل الى آخره) المطل المشرف من اطل عليه اى اسرف ونمير قبيلة
ولهذا انت الضمير العاعد اليها واتبع له الشئ * اى قدر وانصبا بانصب على التميز ٣
(قوله تكش) اى تصوت من الكش وهو صوت من جلده لامن فيه تريشى
تصلح وتبرى من برى القلم تحته (قوله برقع وجلال) البرقع للدواب ونساء
الاعراب وكذلك البرقع وجلال جمع جل (قوله كائى لهم الى آخره) اى
دعيتى واتركنى والهم الحزن ناصب اى ذى نصب والنصب التعب ووصف الهم
بالنصب مجاز والتعب لصاحب الهم دليل افاقيه اى اكيداهو اله وبطؤ الكواكب
فى السير كناية عن طول الليل (قوله فراق ومن فارقت عن مذمم آه) مطلع
قصيدة مدح بها كافور الاخشيدي الوالى بمصر حين فارق سيف الدولة
وقصده فالمراد من المفارق سيف الدولة ومن الميم اى المقصود كافور (قوله
فواد ما يسليه المدام الى آخره) اى لنا فواد وما نافية المدام الخرو قوله مثل ما يهب
الثام كناية عن قصر العمر (قوله وفى الغزل الى آخره) مغازلة النساء
مخادعتهن ومراودتهن وفى المثل اغزل من امرئ القيس والاسم الغزل وقيل

٣ قوله تميم بطريق اللوم
البيت وبعده * ارى الليل
يخلوه النهار ولا ارى *
خلال الخازى عن تميم
تجلت * ولوان برغوثا
على ظهر نملة * بكر على
صغى تميم لولت * ولو
جعت عليا تميم جوعها *
على ذرة معقولة لاستقلت
* ولو ان ام العنكبوت
بنت لهم * مظلتها يوم الندى
لاستظلت * ذبحنا فسيمنا
محل ذبحنا * وما ذبحت
يوما تميم فسمت نسخته

الفرل مدح الاعضاء الظاهرة والمدح مدح الامور الباطنة (قوله ويجب ان يختب في المدح ما يطير به) روى انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الموصلي * يادار غيرك البلي ومحاك * ياليت شعري ما الذي ابلاك * فتطير المعتصم بالله وامر بهدمه * (قوله وكقول ابى الفرح الساوى آه) وما بعد البيت المذكور * ولا يغركم حسن ابتسامي * فقولى مضحك والفعل منك * بفخر الدولة اختبروا فاني * اخذت الملك منه بسيف ملك * وقد كان استقال على البرايا * ونظم جمعهم في سلك ملك * فلو شمس الضحى جاء ته يوما * لقال لها غتوا او منك * ولوزهر النجوم انت رضاه * تأبى ان يقول رضيت عنك * فامسى بعد ما فرغ البرايا * اسير القبر في ضيق وضنك * اقدر انه لو عاد يوما * الى الدنيا تمبر بل ثوب نسك * يقال فرغت قومي اى علوتهم بالشرف او بالجمال والضمنا الضيق (قوله السيف اصديق انباء من الكتب الى آخرة) المراد بالكتب الى آخرة كتب النجوم وحد السيف جانبه الذي يباشر الضربة والحد الذي بمعنى الحجز وقوله يفض الصفائح مبتدا خبره جملة في متونهن جلاء الى آخرة والصفائح جمع صفيحة وهى السيف العريض والمراد بسود التحذيف كتب التحجيم وبالعاب والريب والشك قول المتبحرين ان عمورية لا تنقح (قوله فبين عرض له شكاة عظيم الممرى الى آخرة) الشكاة امر يشتكى منه وبعد البيت المذكور ولكنهم اهل الحفايظ والندى * فهم الملمات الزمان خصوم * فان بات منهم فهم وعك علة * ففيها جراح منهم وكلوم * الحفايظ جمع الحفيظة وهى الفضب والحمية ومئات الزمان مصايبه النازلة والوعك مفت الحمى (قوله تودعهم والبين) الفرق والفريق الجيش والجمع فيالق (قوله وهم الذين ادر كوا الجاهلية والاسلام آه) الشعراء على اربع طبقات الجاهلون كاهن القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين در كوا الجاهلية والاسلام كسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجريروذى الرمة هؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبخري وابى الطيب والاستشهاد بكلامهم الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الاكشاف في انشاء تفسير قوله تعالى

قوله ويجب ان يختب في مدح ما يطير به روى انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الموصلي * يادار غيرك البلي ومحاك * ياليت شعري ما الذي ابلاك * فتطير المعتصم بالله وامر بهدمه ودخل ابونواس على الفضل ابن يحيى البرمكي وانشده * ربع البلي ان الخشوع لبادى * عليك واني لما اخنك ودارى * فانزعج الفضل متطيرا بذلك وعاد يكرر * يحوا الله ما يشاء فلما انتهى الى قوله * سلام على الدنيا اذا ما فقدتم * بنى مرمك من حاضرين وباد استحكم تطيره ونهض فدخل دار الحرم ولم يبق احد في المجلس الا واستقبح ذلك من اختيار ابى نواس ودخل البخري على ابى سعيد التتوى فانشده * لك الوبل من لعل بطاء او اخره * فقال له ابو سعيد بل الوبل والجرب لك ٣

٣ لام لك ونما ينبغي ان
يتجنبه الشاعر في المدح
اساءة الادب فانه اذا
احسن في نظمه واساء في
ادبه عطت الاساءة على
الاحسان واسحق الهوان
روى ان ابا النجم العجلي
دخل على هشام بن عبد
المكك وكان احول فانشد
ارجو ربه التي هول فيها
الحمد لله الوهوب المحزى
حتى بلغ قوله * والشمس
قد صارت كعين الاحول
فغضب هشام وامر
بضربه وسجن ومن ذلك
قول بعضهم وقد مدح
زبيده وهي تسمع * ازبيده
أبنة جعفر * طوبى لراؤك
المثاب * معطين مارحتك
ما * يعطى الا كف من
الرغاب * فهم الخدم
والخشم يضربه فقالت
دعوه فانه لم يرد الاخير
اولكنه اخطأ الصواب
لانه سمع قولهم في الشعر *
شمالك اندى من يمين غيرك
* وظهرك احسن من وجه
سواك * فظن ان الذي
ذهب اليه من هذا القبيل
وفهمها نسخة

(كلما اضاء لهم مشوافيه واذا اظلم عليهم قاموا) لان مبنى الراية على الوثوق
والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة الاتقان في الاول لا يستلزم الاتقان
في الثاني والقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو
يعمل الراوى شبه وهو لا يوجب السماع قوله كقوله لورأى الله ان فى
الشيب خيرا الى آخره فديقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اولى
كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد مشبها فيكون مناسبا لاول
الكلام واعترض على المصنف بان كلامه يدل على ان اتمام من المخضرمين
مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراد المصنف ان الاقتضاب مذهب
العرب والمخضرمين وهذا لا ينافى ان يسلكه الاسلاميون ويتبعونهم في ذلك
ولذا اورد بيت ابى تمام (قوله كقوله بقيت بقاء الدهر الى آخره) ومثله فى
الفارسي طول وعرض حواستم اين نامه مرايه مصلحت نامه شكتم خامه را *
واعلم ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطالب وهو ايضا مما يستحسن رعايته
في الكلام البليغ وفسروه بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع في الكلام
بتقديم وسيلة اليه كقوله تعالى (اياك نعبد واياك نستعين) فانه قدم
الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة لانه اسرع الظرفية
كيفية ذلك عند الحضور الى الملوك والكيار (قوله لانك اذا نظرت فواتح
السور الى آخره) بيانه انك اذا نظرت فواتح السور جلها ومقدماتها رأيت
من البلاغة والتفنن وانواع الإشارة الى ما يقصر عن كنه وصفه العبارة
كالتحميدات المفتحة بها اوائل السور وكالاتيها بالبذاء في مثل يا ايها الناس يا ايها
الذين آمنوا فان مثل هذا الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء
بحروف التهجي نحو الم وحم فانه مما يبعث ويحرض على الاستماع اليه لانه
يقرع السمع بشيء غريب واما خواتم السور ففي غاية الحسن الا يري الى الدعاء
الذي ختم به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرائض
في خاتمة سورة النساء والتجليل والتعظيم الذي في خاتمة المائدة والوعود والوعيد
الذي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك (قوله وقد اعجز مصافع الخطباء) *
واحرس شقاشق الفصحاء * يقال خطيب مصقع اي بليغ مجهر بخطبته
امامن صقع الديك اذا صاح وامامن الصقع بمعنى الجانب من الكلام لانه

اعطوه ما امل ونهوه على ما اهل فحجب الناس من جاهلها وضياء حسننها

يأخذ في كل جانب من الكلام وأما من صقعه إذا ضرب صوقعته أي وسط
 رأسه والشقاشق جمع شقشقة وهي شبه رية يخرجها الفحل عند سكره
 يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة فيقال أهدر شقشقه
 وخطيب ذو شقشقة (قوله والتذكير للأحكام المذكورة
 في علمي المعاني والبيان) وإنما لم يتعرض للبديع
 لكونه خارجاً عن البلاغة

قد كمل طبع هذه الحاشية * والمجلة الانيقة المنيفة * في زمن من حضرة
 السلطان ابن السلطان * السلطان الغازي عبد الحميد خان * لا زال مجد شوكته
 دائماً إلى نهاية الدوران * وأيد بالنصر والعز والشان * في مطبعة شركت
 الصحافة العثمانية ووقع تاريخ ختامه في أو آخر ذي الحجة
 الشريفة لسنة تسع وثلاثمائة والف

﴿ فهرست ﴾

٢٥	مبحث الاول	مبحث بيان معنى الالهام
٢٦	مبحث العرب امانوا ماضى يدع	مبحث الاصل في لفظ التخصيص
٢٦	مبحث بناء الشيء على ضده	مبحث الخصوص ان يستعمل بادخال
٢٧	مبحث حجابا مستورا	البناء على المقصور عليه
٢٧	مبحث شرطية التعريف في	مبحث بيان معنى الاراد والرافة
	عطف البيان وبعدها	مبحث النبي فاعيل بمعنى فاعل
٢٧	مبحث الصفة المشبهة تجى من	١٠ مبحث الفرقة
	اللازم فاذا اريد البناء المتعدى	١٠ مبحث الدين وضع الهى اه
	فبالنقل	١٠ مبحث بيان معنى اليقين
٢٩	مبحث النص	١١ مبحث بعد
٢٩	مبحث الخليفة	١١ مبحث النكت جمع النكتة
٣١	مبحث قرعة العين	١٢ مبحث لاسما
٣٢	مبحث المثل	١٤ مبحث بيان معنى التخصيص
٣٣	مبحث هدى ومجيئه في القرآن	١٦ مبحث باسمه
٣٤	مبحث سبحان	١٦ مبحث الاستيناف النباني لا يلزم
٣٥	مبحث يقدر في الطرف المستقر	ان يكون جوابا عن سؤال
	كان التامة والاقتسلسل	من العلة
٣٥	مبحث حلان	١٧ مبحث القيل والقال
٣٥	مبحث الاخوة والاخوان	١٨ مبحث الشأن والامر
٣٦	مبحث لعمري	٢٩ مبحث التضمين
٣٧	مبحث الحسب	٢٠ مبحث الامام
٣٩	مبحث ان الحمد لله وامثاله اخبار	٢٠ مبحث دمشق
	واقعة موقع الانشاء مجازا	٢٢ مبحث تسمية الجملة جملة
٤٠	مبحث التاء	٢٣ مبحث الفرق بين الفكر والنظر
٤١	مبحث الحمد على الصفات القديمة	٤٣ استعمال سمح بالباء وبغيره
٤٢	مبحث تركيب سؤال	٢٥ مبحث وجوب تجريد المؤكد
٤٢	مبحث الشكر	عن ضمير المؤكد

٤٣	مبحث تركيب وحدة	٦٤	طبقات البلاغة على المنصور
٤٤	مبحث وضع العلم بأزاده تعالى	٦٤	مبحث جواز وقوع الحار
٤٥	مبحث الاستحقاق الذاتي		المضاف اليه اذا كان الم
٤٦	مبحث تقديم الحمد		جزء من المضاف اليه او بمنزلة
٤٦	مبحث الاختصاص في الحمد لله	٦٥	مبحث البرهان الاتي واللم
	كافي لله الحمد	٦٥	عجاز القرآن يعرف بهذا
٤٦	مبحث وجوب كون المخاطب		بالملى وبالعلم الكلامي بالانى
	بالجمله القصورية حاكما حكما	٦٦	مبحث الذوق
	مشوبا بالصواب والخطاء في		مبحث ان القيد المتقدم على
	الاضافي		المعطوف عليه يتقيد به المعطوف
٤٧	مبحث ان الاختصاص بين	٦٨	مبحث ان افعال التفضيل قد يقصد
	متلازمان		به تجاوز صاحب وتباعده
٤٩	مبحث الاختصاص الثبوتى		عن الغير
	والاثباتى	٦٩	مبحث وجه تسمية الاستعارة
٥٥	مبحث البيان		بالكناية استعارة وكناية
٥٥	مبحث لابد	٧٠	مبحث الترشيح
٥٦	مبحث المعجزة	٧٠	مبحث القرآن
٥٨	مبحث باقى الكتب المنزلة غير	٧٠	مبحث النظم
	القرآن ليس منزلة للعجاز	٧٢	مبحث عليك
٥٨	مبحث اضافة الصفة الى	٧٣	مبحث الموصول الحرفى
	الموصوف	٧٤	مبحث الظروف وشبهها
٥٩	مبحث الآل والاهل	٧٥	مبحث تقدم الظرف
٦٠	مبحث الصحابة والاصحاب	٧٦	مبحث اتسع في الظروف ما لم يتسع
٦٠	مطلب خير بالتخفيف مطلقا اسم		في غيرها
	التفضيل	٧٧	مبحث الحكم الكلى
٦٠	مطلب مهما يكن من شئ	٧٩	مبحث الامثلة والشواهد
٦١	مطلب لزوم الفاء لاما كلى	٨١	مبحث القيد والمقيد
٦٢	مطلب لما ظرف بمعنى اذ	٨٢	مبحث يقع وخصوصا
٦٣	مطلب اعجاز القرآن كونه في اعلى		

١٠٨	مبحث اطلاق الحال على الظرف مساحمة	مبحث اجمعين واجمعون مبحث التعريض والتلويح
١٠٩	مبحث ابن جني وابن هشام	مبحث عطف الانشاء على الاخبار
١١٠	مبحث تركيب صاع بصاع وفاء الى في	مبحث الدليل الاستقرائي على الانحصار
١١١	مبحث تركيب ليت شعري	مبحث كفاية اتحاد الذات في المهد الخارجي
١١١	مبحث تركيب قبر حرب	٨٨ مبحث المقدمة
١١٢	مبحث سبيبة الشرطة الجزاء	٨٩ مبحث الطائفة
١١٢	مبحث الصاحب والصابي	٩٢ مبحث القصيدة
١١٣	مبحث نافر كل النافر	٩٣ مبحث الجمل وتعريفه
١١٣	مبحث صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة	٩٥ مبحث لام الحقيقة كالعهد الذهني
١١٤	مبحث التقديم والتأخير	٩٥ مبحث تضمن البناء والحديث الحصول والكون
١١٥	مبحث نفي الملزوم نفي اللازم	٩٦ مبحث السلب الكلي رفع الايجاب الكلي
١١٦	مبحث مقابلة الجمع بالجمع	٩٦ مبحث الفرق بين الثقل والثقل
١١٦	مبحث نون الوقاية	٩٧ مبحث الحروف الجويدية
١١٧	مبحث الخماسي	٩٨ مبحث العطف على معمولي عامل واحد
١١٧	مبحث ابن هبيرة اجباره الامام اباحنيفة رحمه الله تعالى	٩٩ مبحث وقوع غير العربي في العربي
١١٨	مبحث ان المعنى والفرغ غير معتبر عندهم	١٠٢ مبحث التعليق بالموصوف وما في حكمه مشعر بالعلية
١١٩	مبحث التكرار وكثرته	١٠٣ مبحث الوحشي قسمان
١٢٤	مبحث مقولة الكيف	١٠٤ مبحث مخالفة القياس
١٢٥	مبحث قط	١٠٥ مبحث الصوت
١٢٦	مبحث الفرق بين الشرط والسبب	مبحث الدسر والضيزي
١٢٦	مبحث الحسبان	
١٢٦	مبحث التركيب الاضافي وتعريف اجزائه	

١٢٧	مبحث الخصوصية	١٦٢	مبحث إقامة البرهان
١٢٧	مبحث الحال والمقام		التعريفات نظرا الى
١٢٨	مبحث اجزاء الجملة		التضمني
١٢٩	مبحث الذكاء والفتانة	١٦٣	مبحث الشهادة بمعنى اليقين
١٣٢	مبحث اولا وبالذات	١٦٣	مبحث الزعم
١٣٢	مبحث المصدر يفيد الحصر	١٦٨	مبحث ان الاوصاف قبل الـ
١٣٣	مبحث والال بطل احد		اخبار
	الحصريين	١٦٨	مبحث احوال الاسناد الخبير
١٣٥	مبحث الايجمى والعربي	١٦٨	مبحث ان النسبة متأخرة عن
١٤٨	مبحث الفن الاول علم المعاني		الطرفين
١٤٨	مبحث من الاتصالية	١٦٩	مبحث تركيب اكثر من ان يخص
١٤٩	مبحث الاشارة اعم		وامثاله
١٤٩	مبحث جهة الوحدة	١٧٧	مبحث وما رميت اذ رميت
١٥٠	مبحث ان العلم ملكة	١٧٨	مبحث هل
١٥٢	مبحث جزئية المدرك مستلزم	١٧٩	مبحث حروف الصلة
	لجزئية الادراك	١٨٢	مبحث ان المكسورة لاتدل
١٥٢	مبحث تعليق الحكم بالوصوف		على السببية الا عند قوم
	بصفة وما في حكمه يفيد العلية	١٨٣	مبحث الدليل الاصولي
	كالتعليق بالمشق		والمعقولي
١٥٤	مبحث جاء الدور في تعريف	١٨٦	مبحث التأكيد المعنوي لا يدفع
	البلاغة		توهم السهو
١٥٧	مبحث تركيب ابواب الثمانية	١٨٧	مبحث الكناية في آخر الكلام
١٥٧	مبحث لاحامة		على خلاف الظاهر
١٥٩	مبحث وقع الدور في تعريف	١٨٨	مبحث كناية الرحمن على
	الصدق والخبر		العرش استوى
١٦٠	مبحث تركيب لابد وان يكون	١٨٩	مبحث حسن ضمير الشأن مع ان
١٦١	مبحث طباق النسبة للواقع	١٩٠	مبحث مثنة للتأكيد
	والخارج	١٩١	مبحث وضع المظهر موضع
١٦٢	مبحث الالهم في الجواب		المضمير

٢٣٩	مبحث كوكب الخرقاء	مبحث مضمون الجارو المجرور
٢٤٤	مبحث ان كل آية نزل فيها يا ايها الناس مكية ام	يقع مبتداً
٢٤٥	مبحث ان الحكم جاء بمعنى المحكوم عليه وبه	مبحث الفرق بين السهو والنسيان
٢٤٧	مبحث اطلاق المثني على المفرد ومجرد التعدد	مبحث مذهب الخليل في عيشة راضية
٢٤٨	مبحث عاد ورام	مبحث ان قولهم الاسم كزيد في الحقيقة تعريف بالمشابهة بين ذلك المعروف وبين المثال
٢٤٩	مبحث ان المقدمة الفائلة بان المبدل في حكم السقوط ليست بكنية	٢١٠ مبحث احوال المسند اليه
٢٤٩	مبحث لا يجب صحة قيام المبدل مقام المبدل	٢١٢ مبحث ان حذف المعطوف وابقاء العاطف محكوم عليه بالبطلان
٢٥٠	مبحث اضافة المبدل الى الغلط لادنى التلبس	٢١٣ مبحث المرفوع بالمدح والذم
٢٥٤	مبحث الفرق بين الشك والايهام	٢١٤ مبحث كلمة المثابة
٢٥٥	مبحث الموصوف بالجهل المركب لا يتاقى منه النظر كالوصوف بالعلم اليقين	٢٢٠ مبحث بعد التثنية والتثنية
٢٥٦	مبحث ضمير الفصل قد يكون لمجرد التأكيد	٢٢٢ مبحث الغلبة التحقيقية والتقديرية
٢٥٦	مبحث ضيق فم الركبة	٢٢٢ مبحث لفظة الجلالة وكلمة التوحيد
٢٥٧	مبحث ابي العلاء بنه	٢٢٢ مبحث الاستثناء المفرغ يفيد نفى المغايرة
٢٥٧	مبحث الققنس	٢٢٣ مبحث ان في تقدير الكناية طريقين
٢٦٠	مبحث الباء الزيادة يجوز تقديم ما في حيزها عليه	٢٣١ مبحث المعهود الخارجي
٢٦١	مبحث احد اذا كان همزة اصلية لا يستعمل الا في الايجاب بدون كل	٢٣٣ مبحث كلمة تمة
		٢ مبحث تسمية العهد الذهني به
		٢ مبحث قول عمر بن عبد العزيز طول الباء واظهر السينات

- ٢٣٨ مبحث تركيب و اسروا
التحوى الذى ظلوا
٢٣٩ مبحث كون الفاء جوابا لاذ
تشبيها بان
٢٤٠ مبحث الشهر والمحاق
٢٤١ مبحث تقديم المعطوف على
المعطوف عليه
٢٤٢ مبحث ان المفعول معه هو
المقصود بالنسبة
٢٤٣ مبحث ان اسم الفاعل مع فاعله
معرب
٢٤٤ مبحث عطف التلقين
٢٤٥ مبحث ان قديفيد جزئية الحكم
٢٤٦ مبحث السفينة
٢٤٧ مبحث ان ما يقتضى الصدارة
دون لم لالن
٢٤٨ مبحث حديث ذو اليندين
٢٤٩ مبحث حذف تميز الضمير المستتر
فى نعم
٢٥٠ مبحث ان التميز قد يحى التأكيد
٢٥١ مبحث ضمير الشأن ودخول
الفاء الزائدة بين المبدل والمبد منه
٢٥٢ مبحث الزنديق
٢٥٣ مبحث الذنون وكتابتها بلامين
٢٥٤ مبحث الفرق بين التجريد
والالتفات
٢٥٥ مبحث اتيان الضمائر بلفظ
الجمع لا واحد
٢٥٦ مطلب التأنيث اللفظي
٢٥٧ مطلب ان فى الالتفات اربعة
مذاهب
٢٥٨ مطلب القبحى
٢٥٩ مبحث وضع اسم الفاعل
٢٦٠ مبحث اعراب من ابوك
٢٦١ مطلب ام
٢٦٢ مبحث اعتماد اسم الفاعل
٢٦٣ مبحث تعريف زمان الم
والاستقبال والحال
٢٦٤ مطلب افعال الناقصة
٢٦٥ مطلب وجيع التغليب من باب
المجاز وعموم المجاز
٢٦٦ مطلب انتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم
٢٦٧ مطلب نعم العبد صهيب
ومبحث لولا
٢٦٨ مبحث احوال متعلقات الفعل
٢٦٩ مبحث ان الامر بالقرأة اهم
٢٧٠ مبحث اول ما نزل من القرآن
٢٧١ مبحث ان ادخال الباء على
المفعول دلالة على التكرار
٢٧٢ مبحث ان الشارح شافعى
المذهب
٢٧٣ مبحث ترتيب المفاعل
٢٧٤ مبحث ترتيب التوابع
٢٧٥ مبحث ان اللام الداخلة على
بعض المشتقات
٢٧٦ مبحث الفرق بين الانكار
التوبيخى والابطالى
٢٧٧ مبحث القصر
٢٧٨ مبحث واجب بالذات

٣٩١	مبحث في الانشاء	مبحث الفرق بين معاني الصفة
٤٠١	مبحث كم الخبرية والاستفهامية	مبحث قصر الجوامد
	وايان	مبحث ان المقدر في الاستثناء
٤٠٧	مبحث رويد	المفغ من جنس المستثنى
٤١٢	الباب السابع الفصل والوصل	مبحث استعمال افضل التفضيل
٤١٢	مبحث الفرق بين الكناية	ومن والاضافة
	والجهاز عند المص	مبحث ان تعاريف العلوم
٤١٥	مبحث الفرق بين اووام اما	الادبية يكفي في اطرافها اه
٤٢٧	مبحث اري يستعمل بمعنى يظن	مبحث مجي بل للابتداء
٤٣٦	مبحث المغيرة العقل والنفس	٣٧٨ مبحث ان قوما جوزوا اعمال
٤٤٠	مبحث الفرق بين التذنيب والتنبية	ما تقدم الخبر ظرفا كان او غير
٤٤٢	مبحث اطلبوا العلم ولو بالصين	٣٧٩ مبحث مجي انما بالكسر وانما
٤٤٧	مبحث ايات التسع	بالفتح كليهما للقصر في الآية
٤٤٨	مبحث عوده على بدئه	الكريمة
٤٥٣	مبحث الزباء وجذيمة	٣٨٠ مبحث ان ما الكافة حرف عند
٤٥٣	مبحث عطف احد المترادفين	الجمهور
٤٥٦	مبحث بين ذارعيه وجهه	٣٨٠ مبحث ان رسم القرآن لا يجري
	الاسد	فيه القياس المقرر في الكتابة
٤٥٨	مبحث تسمية بغداد دار السلام	٣٨١ مبحث تركيب اسكن انت
٤٦١	مبحث الصلاة الوسطى	وزوجك الجنة
٤٦٥	مبحث الفرق بين واو الحالية	٣٨٢ مبحث لا غير وليس غير
	والاعتراضية	٣٨٣ مبحث عند اجتماع الطرفين
٤٦٥	مبحث كلمة الترجان	او اكثر الى ايها ينسب افادة
٤٦٧	الفن الثاني	القصر
٤٧٥	مبحث دلالة التزام	٣ مبحث حروف العطف لا يدخل
٤٨٠	مبحث الفرق بين اللفة العقلية	بعضها على بعض
	والحسية	٢ مبحث ان المفعول معه لا يقع
٤٨٢	مبحث الطموم	بعد الا
٤٨٣	مبحث الحرارة والبرودة	مبحث الاستثناء المفرغ

٥٢٠	مبحث النسيم	٤٨٣	مبحث الحلم والغضب
٥٢٠	مبحث قولك قتلت هذا	٤٩١	مبحث كأن التحقيق والظن
	مجاز باعتبار ما كان	٤٩٢	مبحث الانصار
٥٥٩	مبحث الفن الثالث في علم	٤٩٤	مبحث من لا يحصل من سعيه
٥٥٥	مبحث ان المجاز المرسل لا		على طائل
	في الحروف	٤٩٤	مبحث تقدم الحسيات على
٥٣٦	مبحث ان الاستعارة		العقليات
	في الفعل باعتبار النسبة	٥٠٠	مبحث جواز حذف الموصول
٥٣٧	مبحث معنى ابتداء الغاية		عند الاخفش والكوفيين
	وانتهاء الغاية		وابن مالك
٥٣٩	مبحث تنزيل تقارب منزلة	٥٠٠	مبحث ان اعلام الاجناس
	الاتحاد		اعلام تقديرية تعامل معاملة
٥٤٠	مبحث ان المشبه قد تذكر بغير		المكرات
	لفظه الحقيقي في المكنية	٥٠٩	مبحث ان التاء الفرعية في علامة
٥٤١	مبحث اني اراك تقدم رجلا	٥١٣	مبحث ان التبادر سبب الوضع
	وتؤخر اخرى		دليل الحقيقة
٥٤١	مبحث ضيعت اللبن مع حكايته	٥١٣	مبحث ان الكناية خارجة
٥٤٢	مبحث المأذاة والتعويذ		عن الحقيقة
٥٤٣	مبحث الصياح بفتح الصاد	٥١٤	مبحث واضع اللفات
٥٦١	مبحث القسي جمع قوس	٥١٥	مبحث الفرق بين الهام وعلم
٥٦٣	مبحث حيل بين العبر والنزوان		ضروري
٥٦٨	مبحث يد	٥١٧	مبحث المنقول والمرتل
٥٧٥	مبحث التمارق جمع نمرقة	٥١٨	مبحث العلاقة والعوج
٥٨٤	مبحث الشعراء على اربع طبقات	٥١٩	مبحث ان الاستعارة قد يطلق
			على المجاز عند الاصوليين